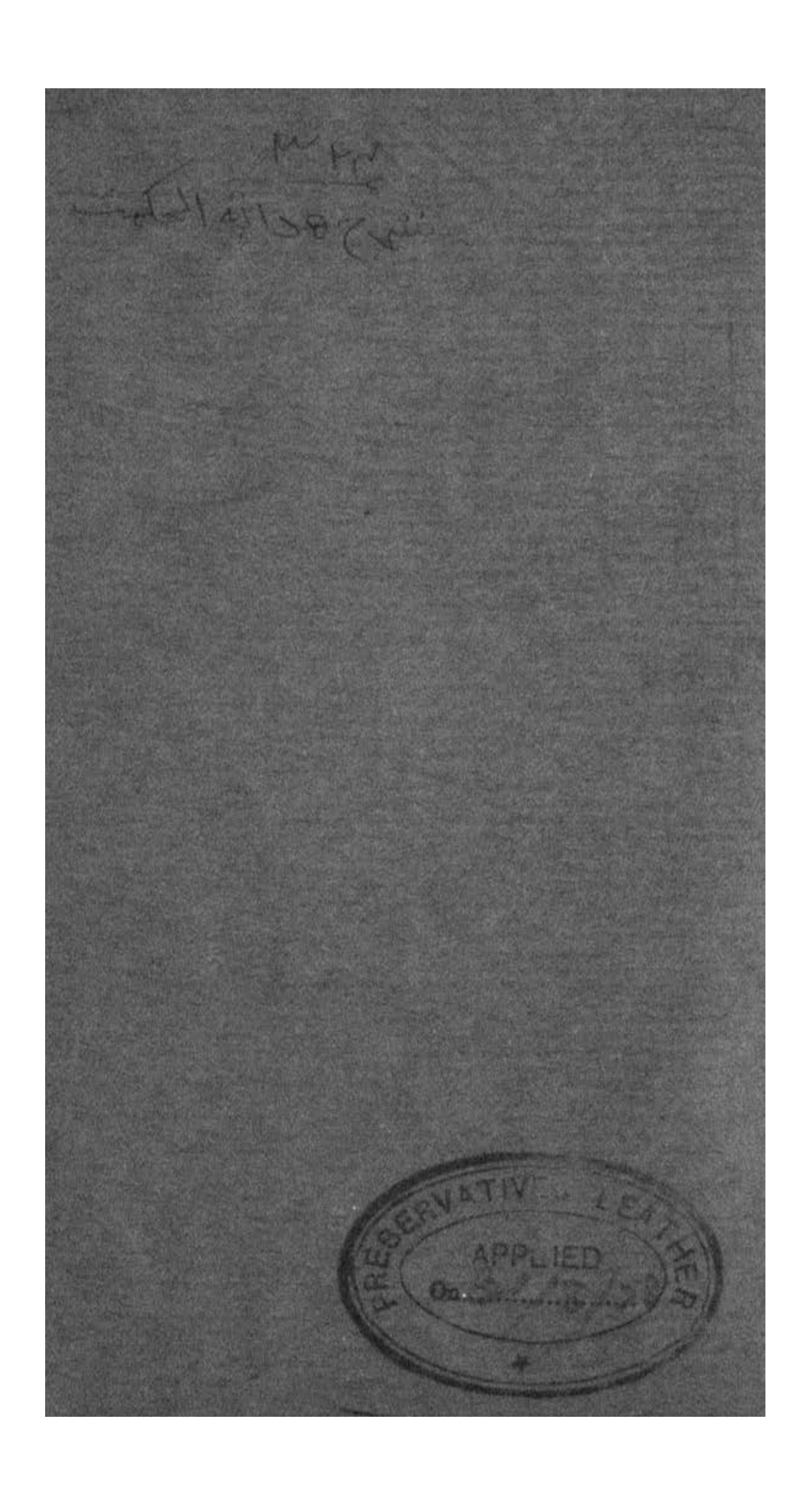
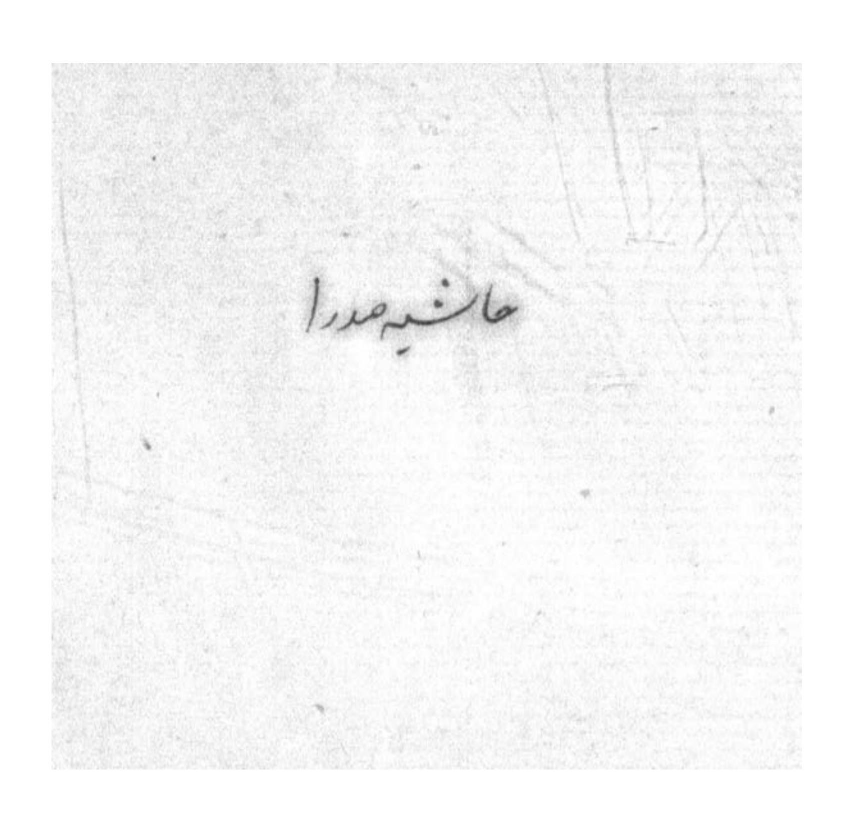
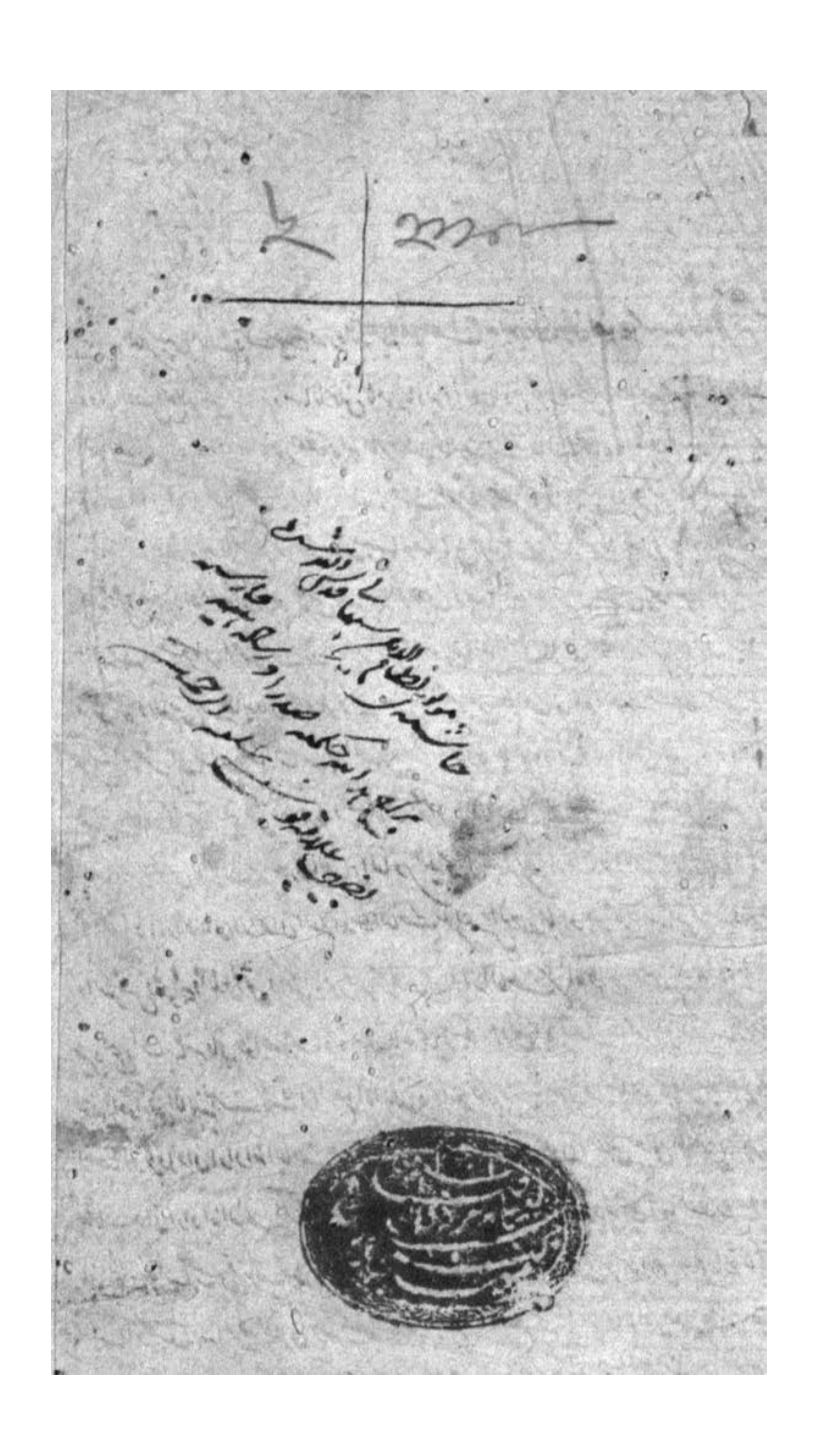

PRESERVATIVE LEATHER
APPLIED



حاشیه صدرا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير والصلوة على [illegible] الكلم الطيب [illegible] وهو به [illegible] على سيد العالم محمد البشير النذير وعلى آله الطيبين [illegible]
وذوي الفضل العظيم الكبير قوله ومنها ما يتعلق بالامور ماديه [illegible] الوهم تجردها [illegible] لعله اراد [illegible] لفظ الخصوص اضافة [illegible] فان
العلم الطبيعي ليس الا الباحث عن الامور المفتقرة الى المادة مطلقا كما يرشد [illegible] كتاب النجاة والشفاء ويدل عليه ايضا عبارة الكتاب [illegible]
[illegible] العبارة لخروج البحث عن المادة [illegible] الافتقار مطلقا كما [illegible] ان [illegible] بكل طبيعي ثم اعلم [illegible] ان
هذا [illegible] فان هذا التقسيم مما اتفق عليه [illegible] وشكرها بل المراد منها ما اشار اليه في الشرح [illegible] فصل اقسام [illegible] وهو ما يرد
عليه [illegible] والاستعداد وهو المتفق عليه [illegible] وهذا [illegible] ان الممكنات هو البعد المجرد قوله فعلى هذا فارق الحساب
والهندسة [illegible] ودخول [illegible] على فرق [illegible] ان يقول [illegible] الدخول [illegible] على [illegible] الفاضل [illegible] علوم التعاليم
[illegible] والهيئة [illegible] ظاهر فان المعقول [illegible] موضوع علم الحساب هو العدد مطلقا [illegible] وهو [illegible] ونقل
عن الشيخ الرئيس ان الموضوع لعلم الحساب هو العدد باعتبار وجوده في المادة [illegible] دخول [illegible] ويرد عليه ان مسائل الحساب [illegible]
فيها [illegible] المادة كما هو واضح لمن نظر فيها [illegible] ان المراد بالحساب في [illegible] مطلق [illegible]
[illegible] ما يبحث عن العدد [illegible] مجهول عددي قوله فالاجود ان يقسم العلوم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] اراد فان اراد ان العلم الاعلى الباحث عن نفس الوجود بما هو هو فيخرج عنه كثير من مسائله كالمباحث المتعلقة بالعقول
والنفوس والجواهر والاعراض [illegible] الامور العامة [illegible] اراد انه الباحث عن الاعراض اللاحقة [illegible] في [illegible]
غيره [illegible] فان [illegible] فانه [illegible] في العروض الى الكمية [illegible] عبارات [illegible] في الالهي [illegible]
بعض العوارض الالهية [illegible] فان العلم او القدرة [illegible] والوجوب الذاتي وامثالها [illegible] في العروض للموجود الى ان [illegible]
واجبا او مجردا وان اراد انه الباحث عن العوارض [illegible] يكون اخص [illegible] الانواع [illegible] ان العوارض [illegible]
[illegible] وان اراد انه الباحث عن [illegible] الموجود [illegible] انها المتقررة في نظر الباحث ففيه ان القول
بان البحث في الحساب ليس من تلك الجهة [illegible] ظاهر وان اراد انه الباحث عن عوارض الوجود التي [illegible] في العروض الى التعليم
تعليميا او طبيعيا [illegible] للفرق [illegible] العبارة [illegible] التعليم [illegible] قوله واما الحكمة العملية [illegible] العبارات [illegible] موضوعها
[illegible] قوله [illegible] المشهور ان [illegible] ان [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] ان المنطق [illegible] فان البحث عن العمل [illegible] ظاهر فان موضوعه هو المعقول الثاني [illegible]
وهو [illegible] قوله [illegible] وجه التكلف ظاهر فان الاحوال المبحوث [illegible] الامور العامة انما [illegible] للكل [illegible] الظاهر
[illegible] قوله [illegible] وجه التكلف [illegible] الامور العامة [illegible] المشتقات [illegible]
ان البحث عن [illegible] مقصود [illegible] على المشتقات [illegible] ان المشتقات والمبادي متحدان بالذات
يكون المشتقات [illegible] الله [illegible] ان [illegible] ماخوذه [illegible]

مع ان الاول موجودة دون الثانية وما في الشرح اظهر فان لعبارة المباحث المشرقيات عنوانا كما قصه المصنف [illegible] ويدل عليه اطباقهم على ان العوارض

والخارج قوله قيل اعرض الخ معناه انه لم يكتف بذكر ما في المختصر لانها منبئة في الاكثر على الامور التي تحتاج الى معاونة الخيال والوهم المقتضيان الى

[illegible] الاغلاط وهذا القدر يكفي مرجحا لايثار كما صرح به في الكشف الفخرية الحقيقة على [illegible] الاستيفاء والاقتصار على العملي

[illegible] المذكور في الشرح قوله موضوعها الجسم الطبيعي [illegible] موضوعها [illegible] نقيضها ان الموضوع هو الجسم من حيث

انه ذو طبيعة [illegible] من حيث اشتماله على [illegible] الشرح وفي اخرى انه من حيث اشتماله على الحركة والسكون [illegible]

[illegible] من حيث اشتماله على الحركة والسكون وهي الذي من حيث اشتماله على قوة الحركة والسكون [illegible] الكل [illegible] ان كل جسم فله شكل طبيعي

[illegible] قوة التغير وغيرها واما جهة الاشتمال على [illegible] فان الشكل [illegible] فيه جهة المادية [illegible]

[illegible] هي ان الحركة ربما يراد بها التغير مطلقا والسكون مقابله وبهذا المعنى وقع في عبارة الاوائل [illegible]

[illegible] ان المادة [illegible] والطبيعة [illegible] فان المادة انما تحصل بالطبيعة وان الحركة القسرية لا تقدر الا [illegible] طبيعة [illegible] وان الشكل

الطبيعي انما هو [illegible] الطبيعة من لوازم الكل [illegible] امر واحد [illegible] الكلام كلام فان المعنى الذي [illegible] يبحث عنها من انها

[illegible] انواع الجسم ولا من عوارضه [illegible] ان البحث عنها استطرادي فيرد عليه مع بعد تعريف الطبيعي [illegible] الامور [illegible] من حيث

ماهية [illegible] بان المراد بالامور المطلق المقيد وهو الامر الذي هو الجسم فيرد عليه ان تعريف الالهي [illegible] فيلزم ان يكون [illegible] معطوف

خارجة عن اقسام الحكمة ولو قيل بان النفس [illegible] متعلق بالجسم [illegible] من عوارضه نفسه [illegible] ظاهر ولو قيل ان النفس جزء من الانسان

وهو من انواعه ففيه انه يلزم ان يكون الجسم محمولا على النفس بوجه وهو مما يأباه العقل السليم وان قيل [illegible] الاعتذار [illegible] الامور

العامة [illegible] الحكم ان تلك الاحوال [illegible] ايضا البدن باعتبار انه متعلق [illegible] ففيه تكلف ظاهر [illegible] موضوع

هو الامر [illegible] تعدد الموضوع باعتبار الاشتراك في المادية وقوة التغير [illegible] قوله

او لو كان بهذا المعنى [illegible] ان تقوم [illegible] عليه [illegible] نحو تقوم الذات

وهذا لا تصور [illegible] المتالفة ونحو تقوم القابل [illegible] الحكماء الاشراقية ونحو تقوم الحال [illegible]

[illegible] الوسط ممنوعة [illegible] ان الكلام [illegible]

[illegible] والاخير قد اجمع على بطلانه [illegible] الاول [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الاخر فان زيدا حادث [illegible] موجبات [illegible]

[illegible] العقل [illegible] فان مصداق [illegible] والذات للذات

[illegible] قبول المحل [illegible] الذات وقد كان الكلام على تقدير انتفائه [illegible] عارضة [illegible]

[illegible] معلول للفاعل [illegible] ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل فلا محذور قوله [illegible]

[illegible] منقوض بانعدام زيد [illegible] ان انعدام [illegible] هذا المعنى [illegible]

باعتبار [illegible] لا نسلم [illegible] فان الانقلاب انما هو [illegible]

[illegible] قوله [illegible] كلها [illegible] الوجه [illegible]

مثلا [illegible] فانه [illegible] وقد [illegible] بعض عبارات القوم

مرشد اليه ان الجوهر الموجود لا في الموضوع فنقول لا يخفى ان يفهم منه ان الجوهر جنس حقيقة الموجود بمعنى انه يكون في … واتم من حيث انه

موجودا كاملا فانه حقيقة جسم فان الفرق شاهد بان الشيء الذي شانه كذلك لا يقبل المؤثر اصلا فانه لو افتقر فاما الى

الايجاد او خلق الذات والاول ظاهر البطلان والثاني مسلم له والثاني بالعرض فهو ايضا كذلك والقوم لا يصح ان يكون على هذا التقدير كليا

والا لزم ان يوجد في عالم الواقع امور غير متناهية فان نسبته الى جميع الافراد على السوية فوجود البعض دون الآخر ترجيح من غير مرجح فلو كان

بعضها في ذاته لو كان له فصل مقسم فلا يتصور تقويمه الا للقوم الذاتيات وهو خلف ولو انعدم فرد منه لخرج عن جزء مهيته لا انتفاء

ما يمكن … لازمه وهذا ايضا خلف والملازمة الاولى ظاهرة بهذا غاية ما … في توجيه كلام الشيخ هذا الدال ولعل المحدث … ذلك امرا

والقوم الشيء الموجود بالفعل يصلح ان يكون عنوانا لحقيقة محصلة يحدثه ان مثل هذا الاحتياج للمضافات فيما نعرفه فان الواجب حقيقة

مهيته اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع فلا غائلة على المحشي والقوم ان الرسوم لا يكون لوازم بنسبة الملازمة القابلة والا لكان كل من

علمه علم … والا لما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية … وفيه ايضا حصصه فان الرسوم فلا يكون لوازم فيجوز التخلف وان سلم فلا يلزم

انه لما لصدق على المعقول انه موجود لا في موضوع فانه ايضا موجود لا في موضوع من الموضوعات والتحقيق ان العنوان قد يطلق ويراد به ما يصلح مراة لشيء

وذلك الشيء لا يحصل بما دونه اول الوهلة الا به وقد يطلق ويراد به ما يصلح مراة مطلقا وعلى كلا التقديرين لا بد ان يكون الملحوظ في مقام التعريف

فان اراد المحشي الدفع فلا … في ثبوت الملازمة الا ان يبقى الكلام في بطلان الثاني ولعل المورد … بان حقيقة الجوهر معلوم لكل احد ولا يخطر

في بالنا الوجود … الى ضرب من التعقيب وان اراد الثاني فالجلد … وفيه شيء … مالت يطلق عليه العنوان

فانه قد يطلق على الحد ايضا بالنسبة الى المحدود وفيه المحذور ايضا … ما وضع له لفظ العنوان في الاصطلاح بل ان الاطلاقات في مواضع مخصوصة

نعم ان يراد ذلك في عبارة الشيخ ولو مجازا وان لفظ المهية ربما يطلق على ما به الشيء هو هو وبهذا المعنى يصح اطلاقها على الواجب ولذلك …

انية مهية وقد يطلق على الامر المعقول وقد يطلق على مهية وجود ما زائد عليها وبهذا الاطلاق لا يصدق عليه تعالى فلا يحتاج الى التخصيص كما وقع في

الحواشي وقد قالوا ان المتبادر هو الثاني والقوم اذا ما رأيت موجودة بمعنى على المتبادر فلا ورود للشبهة الا اصلا والتعريفات عند الجماهير

من المباحث ان يكون مطردة ومنعكسة فعلى هذا يستغني الصدق على جميع افراد المحدود ولا شبهة في ان المعقول من الانواع الجوهرية لا يصدق

عليه انه موجود لا في موضوع بان النفس موضوع ولا يمكن ان يراد بالموضوع موضوع ما فانه يلزم ان يكون كل عرض جوهرا او ايضا لا تقتضيه العبارة اصلا فقد ثبت

… ان يراد … المعقول … الجوهري كما هو المتقرر واعترف به …

بالنسبة الى … المحال … لا في موضوع … ظاهر في عبارة الشيخ بل هي موجودة … كون الشيء موجودا في … ان يكون …

… وتحقيقه … الملازم … والصورة … العقل … فان

الدفع

العقول

العقل موجود بدون الصور العلمية ليخرج من مرتبة الهيولانية لانه بهذا الاعتبار من العقول السوافل واما العوالي فانها قديمة مع ما فيها لان الصور نفس ماهيات الحاصل في

نفوسها [illegible] ذلك [illegible] لان يكون معاليل اوليه وقد راعى الشارح [illegible] العبارة عبارة الشيخ في الشفاء كما هو شان الاذكياء [illegible] قوله

ان حقائقها [illegible] وقد [illegible] لتلك تنقطع به بالمطابقة فيما قبل [illegible] بها الا في مستقبل القول ان ساعدنا [illegible] الذي قوله نفسه [illegible]

[illegible] موجود بالفعل اه وذلك لان حصته للوجود خارجية قطعا فالمفهوم [illegible] الكلي ما [illegible] خارجا [illegible] داخلة [illegible] من الجواهر [illegible]

الخارجية [illegible] والا لصار باعتباره مع [illegible] اه فان الصورة [illegible] في العلوم الحكمية [illegible] بان المقولات السلبية اعتبارية والاعتبارات خارجة عن قوام الحقائق

[illegible] وان السلبية معقولة بالقياس الى الخارج والجوهرية لست كذلك [illegible] موجود مع الانضمام في [illegible] [illegible] الى الوصف [illegible] ان يعلم مع الانضمام امر وجودي

[illegible] للذاتية وهو خلاف [illegible] ان المشهور ان مفهوم العرض عرض ولذلك صارت [illegible] ولكن [illegible] بالقياس الى الغير [illegible] فان [illegible]

الوجود [illegible] لذلك وليس [illegible] وانهم [illegible] الحكمة [illegible] واصول القوانين العقلية [illegible] اثبات [illegible] الاصل تعالى في [illegible]

والعرض او ردهم [illegible] الا بان [illegible] عليه كلام واذ [illegible] مقام [illegible] لورده هنا مخافة التطويل [illegible] الوقت [illegible] في مقالة [illegible]

لكن لا شبهة [illegible] انه لا دليل [illegible] على العشرة قوله وقد علم [illegible] ان بعض الجواهر [illegible] في الذهن [illegible] قطعا [illegible]

كلها في العقول الفعالة كما تقرر في مداركهم وفيه نظر فانه قد تقرر [illegible] وهو الذي [illegible] ان [illegible] لا لوجودي الذهني [illegible] جواهر [illegible]

[illegible] فقد وجد مادة [illegible] وان الموجود الذهني [illegible] لا يوجد في الخارج ولو وجدت لكانت [illegible] الحلول [illegible] عليها [illegible] في العين

كانت في موضوع [illegible] الله [illegible] وفيه نظر فان [illegible] جوهر وعرض [illegible] الجواب انه [illegible] معلقة [illegible] في [illegible]

[illegible] ان [illegible] الموجود [illegible] مقولة العرض [illegible] المقولات [illegible] العالية وقد تقرر [illegible] ان تعدد [illegible]

[illegible] واحدة وغير جائز [illegible] وما اورد من انه على تقدير كون الصورة الذهنية جوهرا وعرضا [illegible] منفصلة وان [illegible] في تفصيلها [illegible]

[illegible] تقريرها فهو ان [illegible] ان الحاصل في الذهن [illegible] العلم والثاني انه عرض والرابع ان العرض [illegible] العوالي [illegible]

[illegible] الجوهر من [illegible] ان يكون الحاصل من [illegible] جوهرا او [illegible] للصدق

[illegible] واما الاشكال [illegible] فيها [illegible] الشرح [illegible] الاشتباه [illegible] اشتراك اللفظ فالعرض [illegible]

[illegible] وكل [illegible] واحد منها فيما نحن [illegible] وقد كان [illegible] والصادق [illegible]

[illegible] الشرح [illegible] عليه [illegible] الفعل بان [illegible] العرض [illegible]

[illegible] في [illegible] العرض [illegible] ثم [illegible] العرض [illegible] الجوهر والاخر

[illegible] ان [illegible] الذي [illegible] فانه لو [illegible] الا [illegible] الحاصل من الجوهر واما الحاصل [illegible]

فلا منافاة فيه فان الحاصل منه لا يصدق عليه انه عرض لا يقتضي القسمة فلا يكون كيفا اصلا وقد قالوا بكيفية العلم فتقرر الشبهة على المسلك القائل بان العلم من الكيف والجواب انه

لا شبهة في ان الكم الحاصل ليس موصوفا بالانقسام فانه من المجردات فلعل مرادهم من رسم الكم انه العرض الذي يقبل القسمة لذاته اذا فرض موجودا في الخارج كان قابلا لها [illegible]

واسقط ما الحاصل من سائر المقولات [illegible] العقل عرض وكيف بالمعنى الاعم وعرض [illegible] بالمعنى الاخص ولعل في الكلام كلام فان الاضافة الحاصلة في العقل يصدق

عليها مفهوما [illegible] حاق الكيفية يقتضي ان لا يكون نسبة ومعقولة بالقياس الى الغير والاضافة تنادي على خلافه فيلزم التنافي ويمكن ان يتكلف في تحصيل معنى الاضافة

بحيث يندفع الاشكال بان الاضافة عرض للعقل عروضها في الخارج الا باعتبار عروض امر اخر [illegible] انما هو معنى العرض الذي لو عرض في

الخارج لا يعقل العروض بالقياس الى [illegible] والحاصل من الاضافة في العقل لا يصدق عليه الا انه كيف في النفس بمعنى انه لا يعقل عروضها بالقياس الى

عروض [illegible] او لامر اخر بل انما هو معقول النفس مع تعقل امر اخر وهذا الجواب احسن الاجوبة لولم يعبأ بالتكلف فافهم [illegible] في الشواهد الربوبية

وما ذكره ان [illegible] الدليل [illegible] على الوجود الذهني هو حصول الاشياء في الذهن [illegible] الافراد [illegible] من الحيوان [illegible] منه وظاهر ان

مفهوم الجوهر [illegible] من الانواع والافراد [illegible] النفس [illegible] وكذا الكلام في تصور مفهوم الانسان و

الحيوان وغيرهما فالجوهر جوهر [illegible] الانسان وغيره [illegible]

موجود ليس [illegible]

كل مهية [illegible] الوجود بحيث يترتب عليه اثاره المخصوصة [illegible] امر موجود في الاعيان لا في موضوع وكل موضوع ليس موجودا يصدق

عليه مهية الجوهر [illegible] ذلك الوجود ولا يلزم ان يصدق على النفس مهية الجوهر المتحدة في الذهن [illegible] قائم بالموضوع الذهني [illegible]

وهذا الدر غريب [illegible] بعد التلخيص ومن اراد التلخيص [illegible] فليرجع الى الشواهد [illegible]

العبد عبد الله [illegible] فانه [illegible] الوجود الذهني [illegible] الاشخاص [illegible]

وجود [illegible] الاشخاص [illegible] الذهن [illegible] الوجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الكيف [illegible]

التقوم

[illegible] الجوهر [illegible] التقوم [illegible]

خصوص

[illegible] الكلام [illegible] والجواب بان الصدق

الكيف [illegible] بالقياس الى الانواع [illegible] خصوص [illegible]

فالاصح ان [illegible] الكيف [illegible] في العقل سواء كان مفهوم الجوهر [illegible]

الكيف

الكشف لا يلزم منه محذور فلا حاجة الى ذلك التطويل قلنا نعم لكن لما كان التحقيق عنده ان الحصول انما هو حصول الشبح لا فرده بنى عليه كلامه ولكن كلامه
في ذلك الكتاب مشتمل على [illegible] فارجع اليه فان قلت ما تقول في تخصيص القواعد قلنا لا بأس اذا ادى اليه الفحص مع ان نفس الماهية موجودة لا بالجوهر والعرض وتفسير
ما بالماهية الشيء اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع او لا في موضوع [illegible] عليه وعلى هذا لا اشتباه اصلا [illegible] الاشكال في [illegible]
الحاصلة في الحواس الظواهر والبواطن [illegible] عليها حمل [illegible] ان حصول الماهية [illegible] بعينه [illegible]
حصل في العقل فلا يلزم ان [illegible] فيصدق عليه الجوهر [illegible] وصدق الكيف [illegible] ومنه المحذور [illegible] انه قيل [illegible]
ان الاشخاص الخارجية موجودة في الاذهان [illegible] في دفع اصل الاشتباه على التقدير الاول [illegible] واما الحس فلعل [illegible] لا ينقل [illegible]
وعلى التقادير فالكلام لا يخلو عن اضطراب [illegible] ومنها ما اورده شارح التجريد [illegible] بان الحاصل في العقل [illegible]
ماهية المعلوم وحصولها كحصول الشيء الزماني [illegible] ان حصوله في [illegible] وهو عين المعلوم [illegible] الحاصل من الجوهر جوهر [illegible]
فلا اشكال اصلا [illegible] الحاصل [illegible] النفس [illegible] المعبر عنه بالحالة [illegible] وهو العلم حقيقة وهو مغاير للمعلوم وكيف النفس فان
اورد الاشكال عليه [illegible] النواهي [illegible] في هذا المقام [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] الاول انه يلزم ان يكون الحاصل في العقل على الوجه الاول عاقلا لنفسه ولغيره [illegible] مجرد وكل مجرد عاقل
اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلانه [illegible] في الالهيات [illegible] فان قلت [illegible] بالصور والحاصل في العقل على الطريق المشهور
قلنا لا نسلم ذلك فانه وان كان مجردا [illegible] المستقل والجواب ان [illegible] انما هي [illegible]
العينية دون الذهنية ولا شك ان الحاصل في العقل [illegible] بالوجه الاول انما هو موجود ذهني فانه لا يترتب عليه الاثار المخصوصة فان
الانسان الحاصل في العقل ليس بطويل ولا عريض ولا نائم ولا متنفس ولا اسود ولا ابيض [illegible] في مستقبل ان شاء الله تعالى والثانية انه
لا يعقل وجود هذا الموجود في العقل [illegible] موجودات المجردات [illegible] والجواب [illegible] ان معنى العينية [illegible] المنبسط على سطح الارض
في الشمس [illegible] في اللفظ [illegible] وجود هذا الامر متعلق بالنفس [illegible] فافهم والثالثة ان احد الحاصلين [illegible] متحد [illegible] والعرض
انما هو بالاعتبار فالاشكال عائد والا فالعلم الكائن بالحقيقة هو الحاصل بالحركة فقط [illegible] والعلم [illegible]
والرابعة انه [illegible] فان قلت [illegible] قلنا نعم لكن المقصود ان [illegible] لا يخلو [illegible]
[illegible] العلم والمعلوم [illegible] في هذا المقام [illegible]
ومنها ان العلم حقيقة [illegible] بالجوهر والعرض [illegible] ذلك الكيف [illegible]
[illegible] كونه موجودا [illegible] الحاصل في العقل [illegible] العلم هو حقيقة المعلوم [illegible] عارض

له عروض العلم [illegible] لان كان العلم عنده بوجه متحدا بتلك ولو اتحادا عرضيا في نقول ان تلك الحقيقة كيف ومعروضة ثم الكيف وغيره وان العلم اي

ما يصدق عليه متحد مع المعلوم كما يقال ان العلم متحد مع المعلوم ففيه [illegible] ولا محذور فيه للمطلوب بهذا التوجيه كلام لانه في كل

الجوهر والعرض وفيه نظر اذ الحقيقة العلمية العارضة الكائن عروضها لحقيقة المعلوم الحاصل في الذهن عروض الحمل بالمواطاة لمعروضها وهو الظاهر

حقيقة

من كلام هذا القائل تحقيقه لا تجد الا مفهوم موجود في الذهن من العارض لمعاني المعلومات وهو ليس بكيف ولكن ادعى انها غيره وهو في

[illegible] فلا بد في التنبيه ولئن تنزل عنه فنقول ان حمل الكيف عليه الكائن حمل الذاتيات فيلزم ان يكون محمولا على المعاني الحاصلة في الذهن فالصورة

الكيف

شاهدة بان الحقيقة المحمولة على امر لا بد ان يكون اجزاؤها محمولة [illegible] محمول [illegible] فقد ثبت حمل الكيف على حقيقة المعلوم الحاصل واذ صدق

على الكيفيات الحاصلة صدق الجوهر على ما حكم بعود المحذور ثم القول بكونها كيفا دون الامور العامة تحكم بحت فان رسمه بظاهره صادق عليها

الا ان يتكلف بتقييد بامور تخرج تلك الامور العامة عنه فقد برد ان كان عروضها عروض الانضمام فنقول لا يخلو من ان يكون انتزاعية

او لا على الاول يرد معنى ما اورد على الثاني الاول وعلى الثاني يرد عليه مثل ما اورد على الشرح التجريد فان القائل [illegible] وحسن مقولة وعلى الثاني

يلزم ان لا يكون النفس عالمة بل خزانة لمعلومات فان الضرورة شاهدة بان اتصاف [illegible] بالسواد والحركة مادي على ان القائل [illegible] بها

فافهم ومنها ان قولهم بحقيقة الصورة الحاصلة على سبيل المسامحة ومقصودهم ان الجوهر والعرض هو الموجود في الخارج فاطلاقه على الموجود الذهني على

طريق تشبيه الامور الذهنية بالامور الخارجية وهذا [illegible] لا يخلو عن تكلف ومنها القول بالانقلاب وحاصله ان الماهية الحاصلة كانت في الخارج جوهرا

مثلا واذا حصلت في العقل انقلبت كيفا وهذا لا يحصل عند التحقيق وقد ثبت من هذه الاقاويل ان النقض لا يمكن الا بابطال هذا

مقدمة من تلك المقدمات على الظاهر [illegible] واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر جواهر [illegible] في بعض المقالات ان الحاصل في الذهن هو الذي هو

حاصل في الخارج وهو الموجود في الخارج هو موجود في الذهن كما اشار به شرح المواقف وربما يظهر من تسميتها [illegible] الامر الحاصل في الذهن المتشخص

لو وجد في الخارج كان لا في موضوع وربما يتراءى من التنبيه وقولهم ان كليات الجواهر حاصلة في العقل وان الكلية عارضة في الذهن وان

الحاصل في الذهن لو وجد في الخارج كان لا في موضوع فان الذهن بالنسبة اليه الحاصل فيه موضوع وانه جوهر لا في موضوع في الخارج ان الماهية الحاصلة في

الذهن المتصفة بالكلية لو وجدت كان كذلك فظهر ان الماهية موصوفة بالكلية الحاصلة في العقل تارة توجد في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع

والكل بعد فاراد به تقييد وتقسيم مرادهم [illegible] بالاخر [illegible] وحاصله ان معنى قولهم ان الماهية لا بشرط [illegible] ذلك الان هو موصوف بالكلية

بشأنه [illegible] فان هو موجود في الذهن [illegible] لو وجد في الخارج فان الاتصاف في الذهن لا في الخارج [illegible] ان الاتصاف الموجود الناشئ عن الموصوف

بكونه موصوفه [illegible] في قوله والكائن [illegible] خصوص وجوده الذهني وكونه كليا فانه [illegible] وكونه كليا اما معطوف على الضمير المرفوع في كان فرجح ان الكلي

خصوص

والكائن عرضا بحسب خصوص وجوده الذهني او معطوف على المخصوص او وجوده [illegible] والكائن عرضا بحسب خصوص كونه كليا وعلى التقدير [illegible] فقه ظاهر

كلام

فالامر الثاني في الذهن جزئي وكذا العرضية ليست باعتبار الكلية بل الواضح ان موصوف بالكلية انما هو الكلي الطبيعي او العقلي والثاني والحق بعدة بالامر موجود في الذهن ان الله تعالى

بما ذاد وجد متغايرا بالكلف الا انه لم يمن الكلام فيه ان موجود في الذهن اذا وجد في الخارج بما يخالف الحقيقة ولم يظهر ان يقتضي اذا حدث بمار

حقيقة واذا لم يحدث بما راخرى الا انه الاان لا يبعد ان ينظر فيما يكون من العرض انهما متساويان حقيقة فيلزم اذا وجد بمعلوم الموجود في الخارج في

الذهن ان يختلف بنفسه كما ان حقيقة الجوهر مذكور انه الحادث فاذا لم يحدث يختلف له هو الشر بكم هذا النظر بعيد بحق فلعله اورد حدوث اختلاف الحقيقة

تبرعا او انه اراد باختلاف الحقيقة حلول حقيقة تلك الصفة وهو بحسب اللفظ بعيد فافهم قلت لا يلزم اه وهو يحكي والا نوم ان لا يكون الجنس بالنسبة الى الفصل عرضا

عاما ذاتيا لزم تكرار اليدان والغير يلزم بالف الحقيقة من امور غير متناهية بالاطلاق لو وقع بلا بد من حمله على الحقيقة ... والموضوع على ما آل اليه اه والتقييد

بالمتناهي لان الاشراقيين لا يقولون الا بحلول الاعراض بالموضوع والمادة عندهم واحد وان اراد بالتعميم التقويم من حيث المهية لان موضوع

بالنسبة الى ما افتقر الى الحلول في تحصله الى المحل المحل النسبة كان المحال الذي اذا جوهرا فهو والكان غير محتاج بحسب حقيقته الى المحل حصة

والمحال المحتاج اليه بحسب حقيقته وتحصله فهو موضوع والا فهو مادة وتحقيقه فيما سيأتي ان شاء الله تعالى والمراد من الامكان اه المراد من الامكان في نفس الامر الذي يمكن

لو فرض واقعا لم يلزم منه محال فاني اريد يلزم المحال اللزوم لذاته فهو ممنوع والامكان الخاص فلا حاجة الى التقييد بقول في نفس الامر فالمراد المحال الاعم

من الغير والذاتي مع كون المقدم واقعا في الجملة الباعث على هذه الارادة مع ان الامكان لو اريد منه الامكان الخاص مطلقا كان صحيحا ودفع ما لا بد

ان يتوهم ان امكانه كامكان وجود العنقاء والاظهر الخاص واتوهم بعيد فان الفن ... على ان الامكان يستعمل فيه في الواقع كثيرا

فالمتوجه ان قصر على غير الواقع يتمادى في بعيد ومع هذا فلا يتجه على عبارة الكتاب ... وهذا التفسير غفول عن مقصوده كما هو ظاهر العبارة ان

للفهوم في ظاهره ولو اريد الامكان الخاص لم يثبت لثبات تلك القواعد اما الثانية فلانه لو قيل ما يمكن فيه الا لعوار امتناعه ولكن فان كل جسم يمكن فيه تحقق الالتيام

ذاتيا والمورد عليه بالالتفاف انه لم يشمل الافلاك فان المتبادر ان الجسم ما يمكن ان يتحقق فيه الالتيام والافلاك لا يمكن فيه ذلك ... عليه او لا

الانشقاق ان فرض بحمله فانما هو في المحيط الاعظم لجزء بحرج السطح المحدب عن الاتصال وهو لا ينافي تحقق الالتيام بوجه آخر وفيه نظر ظاهر فانا نتكلم على مذهب

المعروف ومذهبهم ذلك وما قلت فانما هو نتيجة دليلهم المشهور وثانيا بيان الانشقاق في الافلاك انما هو بالنظر الى الجسم الغير واما بالنظر الى الجسمية ... وكلامنا فيه

هذا النحو فان ذلك يلزم الدور فلما لا ام فان المراد فانه الامكان بالنظر الى جسم لا بالنظر اليه واعترض عليه بان هيولى الافلاك ايضا آبية مع ان فيه قوام جسم

بما هو جسم والجواب ان المراد بامكان الالتيام الاعم ... بالخصوص بما حيث او باعتبار ما يتقوم به ولا يحلوان ... ربما يمنع ابا الهيولى عن ... الالتيام حاجة الى تقييد

الفرض واما الاول فلانه لو ترك قيد الفرض لما يشمل الافلاك فان تحقق الالتيام فيه يمتنع ولو بالنظر الى الصورة النوعية ... ولو ترك قيد الامكان المحال الى الجسم مرادا

الالتيام يمنع عليه ... الفرض فيه فقط والغير يلزم عليه ان يكون محتاجا الى العوارض معارضة وفيه نظر فانه يلزم لو كان هذا اصدا او شرط في ارضا ان يكون لاحقا بلا شك مع ...

على انه يمكن ان يقال ان الجسم ما يفرض فيه الالتيام في الجملة وهذا المعنى لازم للجسم وقد اعترض ... والاظهر ان اعتبار القيد الاخير غير مضر فلو اريد الامكان الذاتي

الامكان م

معصوم

فلا اخلال اصلا قوله قال الامام الرازي اه اورد عليه ان من غفلوا عن نسبة العرض فان الامكان داخل على العرض فالمنع بالمستعد رضراه لجاز او وجوب الانقطاع الا بانه في التنبه

كلا فما لا يتحال ان يقول لبطلان كرهه ما فيه فرض الابعاد واحيانا دلو ما عتبار سببا او خارجي وفيه ما فيه وذهب البعض الى ان كمون الانواع بالحركة مع فضلا عن الوجوب ونحن الجسم

عوارض الانواع الثلث فابي المحقق على تقرير التسلسل انما هو المحور فقط فالتعلق ان الحادثات والموجبات كلها متحركات فيلزم وجود محاذ حادث فقلنا الذي يسلم الله

ان انقطاع على قوابل بل انقطاع انما هو على حوادث فان مناطق الافلاك الممثلات والخوارج متعاطفة على قوابل والنسب الثابتة والتي فالمقصود عن تمام

ثم لا يحمل على الامكان الخاص الذي هو في نفس الامر كما عرج الشارح او الامكان مطلق وقد مر ما يرد عليه قوله قول المحقق المنبع اه لا يخفى ما فيه هذا

الكلام لكن لا يرد على الامام اصلا فانه لم يقل اصلا ان الجسم من شأنه ان يتحرك او يتبع او يتخطط بل مراده ان هذا الجسم لا يمنع الا انه يراد الامكان

الواقع الامكان العام لا الاستعدادي فان الاستعداد كما يجي نقيض انعدام المستعد فتحقيقه على سبيل الوجوب او الامكان منافيه وفي الافلاك بمنع كونه

قد يحمل الانواع على سبيل الوجوب فلا استعداد فيه مطلوب فان الانواع المعتبرة هي الذي يعتبر بمطلقها فاستعداد مطلق لا يكون الا بان يكون فرد منه موجودا وقد قد

تحقق فلا استعداد وفيه وهن ظاهر فانه لم يقصد الامام ذلك وارادوهم بحسبه على ما ذكر بل اراد ان خاصة الجسم ان تقبل نوعين الانواع الثلثة على تلك الصفة بجميع

في التحقق فالامكان وارد على الفرض وتحقق الانواع السطحية وغيرها على سبيل الوجوب او غيره او عدم تجسم مصحح بحسبه لا مضر لها وانقطاع الحي وان تحقق فلا

الا على المركز وهو حدوث الافلاك لا في تحققه كذا الانواع السطحية فلا ينافي السطح لا في التحقق فقهي كلام الامام غفولات وذكر في ذات الشرح التوضيح فاورد

كلاما مشتملا موضحا فقد تدبر لا انا نقول انه قد سرى ان الكلام غير مضر للمعترض فلا طائل تحته ومراد الشارح الحكماء اخذوا الانواع الثلثة على

تلك الصفة فلم يرد عليه كلامهم على الوجه الاصلح فانهم الشارعون في المقامات العلمية والغيم هو الفند لفصول به ايراده كما خفي عن

الفصل فلا بد ان يكون مخصصا بالجسم او بسبب الفصل ذلك ولا اشتباه ان مطلق الانواع غير مخصصة بالجسم لوجودها في سطحي متداخل كما في الشرح

وفي حاد الطم اشاره اليه فاتمام الانواع الثلثة على تلك الما لا اخراج الامور المتوهم في السطح الجوهري كما ذهب اليه البعض بمنزلة وهو غير مناسب

فان السطح الجوهري عند المتشرعين غير ثابت اولا الاهتمام بما خراج ذلك انتفاء بتمام التوريد وانجاز بان الجواهر جنس وفصله المقوم هو قبول الابعاد

على الصفة المذكورة وهو الاوضح ولان يكتسبهم وانما تمامه هو الامكان او من الانواع على الصفة المذكورة فلا بد ان يراد ذلك تحقق الانفصال

والمحاذاة داخل في تصحيح الجنسية وهذا الكلام صاف لكن سعدا ذهاب ترى ان مذهب المعتزلة انما هو بالف السطوح من الخطوط والخطوط من الاجزاء

فيرجع الى مذهب المتكلمين جميعا والجواب انه لو ذهب اليهم ان الجسم مؤلف من السطوح الجوهرية وان يرجع في التحقيق الى مذهب سائر المتكلمين فيبنى الشرع

كلامه عليه في [illegible] الكلام لا يحدث في تشريع لم يلتفت الى كيفية مذهبهم في هذا المقام مع ان ما الى البعض كلامهم اليه غير مضر لذلك فافهم واعترض

صاحب المباحثات اه ومنه يرد على التوريد المذكور ههنا فان الهيولى الاولى ايضا مما يمكن فيه فرض الابعاد الثلثة واما الامام اورد على التعريف القابل

بالقابلة او رد الشرح على ما ذاته تم وارد على التحقق بان انه الجسم بديهي وما اورد في غاية الخفاء وسيما فرض الابعاد المتقاطعة على القوائم

في بحث والجواب ان المقصود انه خاصة لا نقيه بما معلوم لكل احد منه غير عزيز قوله والجواب ان مراده اه اورد عليه بعض الاعراض بان القابلية

ان اريد اعم او القابلية بالغير فالمنتقض بالهيولى والصورة الجسمية والنوعية وان اريد القابلية بالذات فيلزم ان لا يكون الصدق على شئ من افراد الجسم لان القابل

بالذات هو الجسم التعليمي عندهم وهو عرض فالقابل بالذات انما هو النوع واما الجوهر فليس له اثر في عالم الواقع بتلك الصفة فاجيب بمنع الانحصار بل

الجسم ايضا كذلك بل قيل ان القابل بالذات انما هو الجسم دون الجسم التعليمي وسيجيء ان شاء الله تعالى ما يتعلق بهذا المقام وفيه في المقام كلام فانه ينتقض بالصورة

فالقابلية بالذات لا دخل فيها للهيولى في القابلية بالذات واجيب بان الجسم ربما يجري مجرى وما للصورة كان الشعاع وهذا التوجيه والمقصود ان الجسم

في نظر الرازي هو القابل للابعاد واما الهيولى ففي خفاء فهو في نظر الرازي شيء اخر او هو فقط وانما اعتمد على ما هو المسلم فانه نوقش او ان الذي

[illegible] من الجوهر الممتد وغيره مركب من الهيولى والصورة لا دلالة له ايا تطويل [illegible] ايا فايت ولكن [illegible] في المسئلة القابل ان الجسم جوهر

من الهيولى والصورة فمعناه ان القابل للابعاد ليس فقط هو حقيقة الجسم بل هو شيء اخر ويمكن ان يصحح التوجيه بان الجوهر ليس ذاتيا للصورة

اصلا فان الجسم عرض عام للفصل وكذا القابل ليس ذاتيا للهيولى فان الفصل خاصة للجنس وان الصورة او الاخص لان [illegible] يكون محمولا على الجنس والاعم

والنوع فالجوهر كاشف عن الجنس والقابل عن الفصل فتقبل الحاصل ان الجسم ما هو جوهر في حد ذاته وقابل له لكان [illegible] الايرادين على الهيولى والصورة

اصلا فتدبر ولنا ههنا كلام سنذكره ان شاء الله تعالى في موضع يليق به قوله لا نقابل الجسم عبارة اه مبني السؤال حمل القابل على المستعد والاستعداد

الا للهيولى فالتوزيع صادق عليهما في قامة المعترض [illegible] يرد عليه ان حقيقة الصورة الجزء الذي يكون به ذلك المركب بالفعل وهو لا يمكن

ان يكون قابلا لشيء لا نحو تفصيل المقام في مبحث الهيولى قوله لانا نقول القبول هنا اه يرد عليه انه لو اريد مطلق الاتصاف فالتوزيع لا يصدق

على ما الا النوع فيه ولا فرض كذا [illegible] فلعله اراد مطلق الاتصاف المطلق [illegible] الفعلية والانفعال فيرجع الى الامام قوله وهو عرض الخ اه منشأه على

ان هذا التعريف صدر واعترض بان الامام معترف بانه رسم حيث قال انه رسم للجسم الطبيعي لا حد لما بينا في ساير كتبنا ان قول الجوهر على ما تحته قول اللوازم

وهذا غير وارد فان مقصود الامام ان قول الجوهر قول اللوازم عندنا واما قول اللوازم عند الحكماء فلم يلزم منه اصل الحكماء [illegible]

قوله والجواب حاصله انه رسم كناية عن الفصل الحقيقي او انه حد لا باعتبار هذا المعنى ماخوذ بل باعتبار ما كنى عنه وهذا كما يقال ان الموضوع

[illegible] في القضايا الافراد والاول هو الظاهر فان ضوابطهم تقتضي ان [illegible] علم ان ما الوجه هو الوجه بالذات [illegible] بالذات انما هو [illegible]

[illegible] حقيقة انما هو بهذه الامر ايا فيكون [illegible] واما الامر فليس بمعروف حقيقة قوله موضوعات العلم الالهي اه لان النظر فيه على العام متعلق

بالافلاك وكذا النفوس [illegible] اشرف النفوس فان العقل [illegible] فيها اكثر فهو اشرف واقدام لو رد [illegible]

في الامثال بالجزء الذي لا يتجزى [illegible]

[illegible]

والظاهر ان هذا ابعد الابعاد متحقق فيه في حال التخصيص بالمفرد وقلت ان المراد ان جميع الالف ما يمكن فيه في الوهم او الفرض اما بالقوة وهي متشابهة وهو مذهب محمد بن عبد الكريم

الشهرستاني او غير متشابهة وهو مذهب الحكماء او كلها بالفعل اما متشابهة وهو مذهب جمهور الحكماء المشائين وبعض الاوائل من الحكماء واهل الهند او غير متشابهة وهو مذهب

النظام من المعتزلة وبعض الاوائل من الاقدمين ولا يخفى ان هذا التقسيم انما يكون لا يتناهى في المركب ولذلك قيل في ههنا كما كان ان النزاع انما وقع في المفرد والشيخ الرئيس

صرح بكل ذلك نعم ان التأليف من الجواهر الفردة وعدمه تم على تقدير التأليف تلك الاجزاء متشابهة وغير متشابهة تتناهى في تركيب الجسم وهذا انما يتأتى النزاع ههنا

فيه الجسم فلو عمم الاختلاف ينبغي ان نقول ان الجسم سواء كان مفردا او مركبا لا يخلو من ان يكون جميع اجزائه متشابهة او غير متشابهة حاصلة بالفعل او لا يكون فلا يخلو عن

ان يكون منفصل الاجزاء فيه اصلا او منتهيا اليه ما هذا شانه وعلى التقدير فالتقسيم انفراد عدد فقط ولا بعد ان يحمل انهم قصدوا النزاع في المفرد ولانه يعرف

بعد معرفة حاله حال المركب فانه من المفرد الذي ثبت انه تركيب كيف وقال المحاكم اي في حصر المذاهب الاربعة نظر فان هذا التأليف من الجواهر الصغار الجسمية

مركب م

كما يراد شهود دمقراطيس ومنها ان التأليف من الخطوط والسطوح ثم ان الله منها كما يعرف لبعض المعتزلة واجاب بان مذهب دمقراطيس كما يأتي في المركب وكلامنا في

المفرد وبان الذي وقع القول به انما هو تركب الجسم من السطوح وتركيبها من الخطوط وتركيبها من الجواهر الفردة فرجع مذهبهم الى مذهب جمهور المتكلمين ونسبوا عنه

فانه لا يقول احد بان الجسم متألف من السطوح والخطوط وهي متغايرة واعراض انتهى وقد ثبت انه من الخفاء فان القول بان التأليف من الخطوط وكونها مما نقله احد

شهادة على النفي مع انه قد ثبت ذلك الا لبعض الا وان لم الاستبعاد بان الخطوط متغايرة واعراض يكشف نسبة التأليف عنه فان يجوز عنده

العقل ان يكون الخط جوهرا كالجزء والبرهان انما نفى بالبطلان فالجزء والخط سيان في نفيه وكذلك ايضا ان لا يكون مذهب احد نفي الكلام في مذهب

النظام بان الجسم مفرد وعنه فان مذهبه انما هو التأليف من اجزاء غير متناهية وكل جزء منقسم بالفعل فاجزاء الجسم اجسام فكل جسم مؤلف من مثله ولم

يعرف عنه فايده بعدم تناهي الاجزاء الفردة فالاظهر الحصر للمذاهب التي ذكرنا لكن الشيخ نقل الى المشهور لنا ان مذهبه ايل الى الجواهر الفردة الغير المتناهية

وفيه ما فيه لكن الامر هين ثم ههنا احتمالات اخر كالتألف من الخطوط فقط ومن السطوح فقط والاختلاط منها ومن الجواهر الفردة متناهيا او غير متناهيا والاجزاء

من الاتصال وقسمتها متناهيا وغير متناهيا ورباعيا والدائم لم يعرف قابل بهذا الظاهر هذا المذهب لمعارضة كان في العالم من يعرض انه لم ههنا يمكن ان يحمل

منقسم الجسم البسيط نحو ما ذكرنا واما نحو ما في الشرح فيرد مذهب ديمقراطيس فليحمل التقسيم ليشمل او يجعل المراد بالانقسام الانقسام الى الاجزاء المقطوعة

او على ما يزداد بالتأليف منها ولو حمل على الاتصال لا ما في التركيب من الصورة والهيولى وغيرهما وهو ما يتأتى فيه تعارف

مذهب القائل بالتركيب من السطوح والخطوط يمكن العلاقة بدون وبعض التأليف من الاجزاء الفردة وكذا مذهب النظام وكذا مذهب الشهرستاني ومجرد ان مقصوده

الطالب هذا [illegible] في الكتاب [illegible] الادلة وان الطالب مذهب القائلين بالجواهر الفردة في قوة الطالب هذا الاخر فانه به يبطل تلك المذاهب

فكانه لا سائل الا به لكن العيان تأمل قوله وفي التعبير عنه اه ظاهر ان المجرد انما يقيد لما يؤلف منه وقد تقرر في غير هذا الفن ان الحكم اذا

تعلق بالكلام المشتق او ما في معناه يتعلق بمفهوم [illegible] هو واشتهار [illegible] لان الجزء الذي لا يتجزى قد صار في الفن اسما للجوهر الفرد نفسه ايضا

ما يخرا

بالتمثيل او الوضع كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب فانه ايماء الى الوصف اللاحق اي جهنميته وتحقيقه في غير هذا الفن لكن يرد عليه ان اخره ويرد عليه ان آخر الفن

قبول الانقسامات لا الى نهاية ليس من عوارض الجسم من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على المادة او انه مستعد للحركة والسكون فلا يكون من الطبيعي وبهذا اندفع

ايضا ما يقال ان عدم التأليف من الجواهر الفردة من عوارض الجسم الطبيعي وما اورد عليه انه ان اريد عدم التأليف منها وان البسيط فليس من عوارضه الذاتية

لعدم اختصاصه به وان اخذ بمعنى عدم الكثرة لم يكن من عوارضه اصلا لامتناعه فالجواب ان العرض لا يلزم ان يكون مختصا فان الجنس عرض ذاتي للفصل

ولنوعه ان المعتبر في العرض عدم الواسطة في العروض الغير المساوي وهو لا ينافي عدم الاختصاص ويمكن ان يرجع اليه ما ذكره ايضا واما ما ذكره الشارح ففيه

وعن الاول ان اريد به الوحدة والاتحاد فلا نسلم ذلك الشيخ الرئيس يقول بالاتصال ويمكن دفع الانقسام الى عدم النهاية فانقلب

نقطة لا نسلم عدم الاتحاد فلعله من عقولنا قلنا المقصود الاستدلال لا الاستدلال وان اريد التساوي فلا نعرف فان القدر المسلم ان الفرق لا يلزم ان

يكون مفردا عاما يتحقق معه موضوع دون ان يكون مفردا عاما مساويا والجواب المراد الثاني لكن مطلقا بل التساوي كما يكون اثباته في قوة

اثباته فانه لم يرد النسبة قبول الانقسام لا الى نهاية بحيث يشمل مذهب النظام فانه لا يثبت مذهبه بل اريد قبول الانقسام لكن بالقوة وهو الا نقص

ولا شبهة في ان اثبات اللوازم المساوية للمقومات يجب ان يكون مسلما في الفن ولهذا نهيها تبع ويمكن ان يرجع اليه ما ذكر بان نقضه ان

المساوي في اثبات المقومات لا يكون من قبيل اثبات العوارض الذاتية للموضوع بما هو هو موضوع والثانية ان كلامه يا طبق بانه ليس من

الطبيعي وانه من مباحث الالهي وفيه بحث فان اثبات الذاتيات ليس في شيء من مسائل فان المحمولات في المسائل لا بد ان يكون خارجة محمولة فان

فرق بانه فرق بين الذاتي وما ليس وفيه تحصيل استيعاب جملة من الطبيعي الا ان يرجع الى ما ارجع والجواب بانه لم يقل بانه من مسائل العلم الالهي بل

الذي قاله هو انه من مباحث العلم الالهي يحدثه ان مباحثه ان اريد به مفهوم يساوي المسائل فالمعارض مفروان اريد اعم كيشمل المبادي فلا

اختصاص بالالهي والافرق ما ادعى المبادي ههنا وعدم نالثة هي ان ثبوت الذاتي يكون بين الثبوت فلا يكون مقصودا في علم اصلا بالبرهان مع انه

كلام والجواب ان الجسم انما يتصور بانه الطويل العريض العميق وبهذا القدر لا يكون متصلا بل القائلون بالجواهر الفردة ايضا يجوزون ان التأليف

الا الامتداد وفيه بحث ان صاحب المحاكمات فسر انه يكون مسئلة الجزء من المطالب الطبيعية وانه من وجهين الاول ما مر ما له وما عليه والثاني

ان تجزية الاجزاء وعدمها عارضة للاجزاء التي هي اجسام عند الحكماء فيكون بحثا عن عوارض الاجسام انتهى وقال السيد قدس سره الشريف ان اراد تجزية الاجزاء

انفصال بعضها عن بعض بالفعل وعدم تجزيتها عدم ذلك الانفصال فهو عارض للاجسام ممتنعا صلة بعدم اتصالها والاجزاء قبل الانفصال موجودة بالقوة فلا يكون

عدم الانفصال عارضا لها الا بالقوة وان اراد امكانها فانه عارض لجميع الاجسام الموجودة من حيث هي واحات حيث المعنى الذي [illegible] المراد بالتجزية انقسامها

بالفعل الى الاجزاء وبعدم التجزية عدم الانقسام بالفعل كما مر مع ان من شأنها ذلك وكلامهم في عوارض الاجزاء التي هي اجسام طبيعية كما اذا قسمنا الجسم

حقيقتين منفصلتين ثم قسمنا كل نصف منهما الى نصفين وامسكنا عن القسمة في نصفين [illegible] نصفان لم تتجزأ الى نصفهما الذي هما جزءا الجسم وكل من الاربعة لم

بحرما مع ان مرشا انما ذلك الصفاى دار بعان اجسام فيصح ان تجزئة الاجزاء وعدم تجزيتها عارضة للاجزاء التي هي اجسام طبيعية انتهى وفيه بعد [illegible] البالغة

لان ان اراد بالتجزية الفك فلا نخلو من ان يراد ان الانفكاك عارض عليه وعدمه عارض كذلك او يراد ان نحوهما عارض باعتبار التوزيع او يراد بالواو

معنى او الفاصلة فتكون القضية مرددة المحمول او ان المقصود احدهما والآخر على سبيل الانفراد فعلى كل تقدير لا يصح ان يدعى انه من عوارض الجسم الطبيعي من جهة هو

او الاستعداد المادي لكن يرجع المسألة القائلة بعدم تألف الجسم من الجواهر الفردة اليه بعيد كل البعد مع عدم استقامة الدليل عليه على ان بعض الشقوق وهذا

ظاهر او ان اراد اللازم او الخصوص الوهمي او القطع فالشقوق متناسبة ههنا فالتخصيص بالاجسام التي هي اجزاء في غير موضع ان ارباب الامكان

وفيه نظر وان اريد الفعلية فكلية القضية ظاهرة البطلان على بعض الشقوق مع بعد ارجاع مسألة الجزء اليه على بعض الشقوق الوجوه ويرد

على كل تقدير انه ليس من عوارض الجسم بما هو موضوع فتدبر وقد اتضح من هذا الفصل القائل ان مسألة نفي الجزء لا يصح ان تكون من مسائل العلم الطبيعي

بقي ان مرجع مسألة الهيولى والصورة يحتمل الامرين اي فيهما مسائل مسألة ان الجسم مؤلف منهما وان الهيولى مستعدة للصورة وبالعكس وان الهيولى متخصصة

بالصورة وكونها ولا شبهة انه لا نعرفه لجهة الاستعداد المادي التغير ويحتمل ان يكون النظر في المادة نظرا في تحقيق ماهية الجسم موضوع فيكون ايراد هذا مثل ايراد

موضوعات هكذا قال المحاكم وادلته عليه ان الطبيعي العلم الكائن عن امر يكون حصر مفتقر الى المادة وما ذكره انما [illegible] فان تلك الاحوال ليست مفتقرة

الى المادة ثم وجه اصل المقصود بان الاشياء المبحوث عنها هي المادة والصورة والادلة غير مفتقرة الى [illegible] لان الامر بالعكس وفيه بحث اما اولا

فلانه قد عرفت فيما قبل ان المقصود من كل العبارات ان العلم الطبيعي العلم الكائن عن المفتقر بالمادة من حيث انه مفتقر لا من جهة الافتقار مطلقا في

جهة البحث فلا [illegible] كلام المحاكم واما في التوجيه فما ذكر الآن والفهم يلزم منه ان لا يكون مباحث الهيولى من حيث [illegible] ان الهيولى

ليست [illegible] في الصورة ومباحث الصورة من جهة [illegible] ان الصورة انما [illegible] الطبيعي ولا يكون المسألة القائلة [illegible] قديم او حادث

ونحوه من الطبيعي والثاني ان [illegible] بعيد كل البعد ثم قال [illegible] مباحث الهيولى والصورة او انه الطبيعي من قبيل ذكر المصادرات ان موضوع العلم [illegible] معلومة

[illegible] لان العلم ما يطلب اعراض ذاتية وما هو للعلم وجوده محال ان يطلب ثبوت [illegible] ولان مسائل العلم هي اثبات الاعراض [illegible] موضوع

واجزائه مسألة من المسائل يتوقف الشيء على نفسه وانه محال انتهى ولا [illegible] ان موضوع كل [illegible] الوجود في تلك العلم وانما

بحث [illegible] وقد علم هذا في موضع آخر ويرد على المحاكم انه في كلامه [illegible] ان لا يكون الوجود من العوارض الذاتية

والحاصل [illegible] ان كل علم من العلوم الجزئية [illegible] موضوع [illegible] عن الوجود وموضوع الطبيعي امر من جهة التغير والاستعداد ولا شبهة ان جهة الوجود لكنه

[illegible] الوجود [illegible] اثبات العوارض [illegible] الوجود [illegible] كلام [illegible] قوله

اللهم الا ان [illegible] اشارة الى [illegible] فان مسائل العلم ما يكون المحمول فيها [illegible] للموضوع [illegible] بل [illegible]

[illegible] الدليل [illegible] التحقيق [illegible] ان [illegible] اذا كان من الطبيعي فنظر الباحث

ام نعم

فتعرف

[illegible] الموضوع واجزائه

بل يتحرك فيه مطلوب [illegible] جهة حركاته اه كما يقتضي ان الجزء اذا تحرك على الكفاف يتحرك اما في الجزء الاول وهو ثابت ساكن فيه وانما الجزء الثاني ونحوه لتكون

ولما كان القول ان طبيعة الجسم البسيط واحدة ومقتضاها لا يكون الا واحدا وهي الكروية وهي مسألة التاليف من الاجزاء فيسمى ما له وما عليه فانتظر قوله والتداخل والجمع الجسام

الجوهرين اه فيه تسامح فظاهر انه يشمل تداخل ما لا جزء له كما لا يخفى فيه والحكم لا يشمل تداخل الاعراض والمقصود ان التداخل الحال التحيزين بحيث [illegible] مراده

بالكلية والتبعيض فيما ذكر فالمعتبر ان التداخل الحال الجوهرين كله او بعضا [illegible] جوهرين [illegible] جوهرا [illegible] قوله

والدليل على وقوع اجزاء العالم في حجم جزء [illegible] وقد تبين ان [illegible] تقريب فظاهر ان الجواز في محل [illegible] والكبرى والنظر [illegible] الشرح تفصيله ان

التداخل مطلقا ليس بباطل فان تداخل الصورة الجسمية مع الهيولى واقع فكذا تداخل [illegible] السطح وغيرها بل المراد ان تداخل الامتدادين بالذات بما هو امتداد

[illegible] ذلك الى تداخل الحجم بالذات [illegible] والى هذا يشير كلام الشرح الاتي [illegible] الخطوط الجوهرية ولولا ذلك لما [illegible] الا الامتناع الا الامتداد او التحيز

[illegible] تداخل العالم في حجم جزء [illegible] وفيه [illegible] قوله [illegible] لا ينفذ

[illegible] فان المعروف من عدم [illegible] ان المنقود [illegible] لا يتصور ههنا [illegible] التداخل [illegible] المنفوذ فيه الا بالحس

[illegible] وهو مقتضى النفس [illegible] والنفي فلا يكون [illegible] هذا الاستدلال [illegible] التحقيق [illegible] فحاصله ان الجسم [illegible] عن الجواهر الفردة فيما له

اما مقدار [illegible] الجسم من التاليف [illegible] غير مقدار [illegible] تدفع حكم الحس [illegible] وهو [illegible] البديهيات فان [illegible]

[illegible] والاول [illegible] ان يكون [illegible] الاخر في وسط واخرى [illegible] احوال والكل [illegible] الشرح والمتن [illegible] انما

[illegible] فان المراد [illegible] الخلاء [illegible] قوله يلزم [illegible] فلا تم [illegible] الجزء او

[illegible] والخلاء وهو عدم محض [illegible] بان يكون الاجزاء بعضها متداخلة وبعضها غير متداخلة [illegible] القول ببطلان الخلاء [illegible] الدليل

الذي [illegible] على الحركة ولا يتصور الحركة [illegible] الجزء والجواب [illegible] الحركة [illegible] الاجسام قطعا [illegible] لا يتصور الا القطع [illegible] الخلاء [illegible]

[illegible] من الزمان [illegible] الحركة [illegible] الخلاء واخرى في الملاء [illegible] متفاوتة [illegible] الزمان فيلزم [illegible] حركتي الجزء في مقام [illegible] وهذا البيان

[illegible] لكن هذا البيان [illegible] عليه المشتوق [illegible] فلا [illegible] والا [illegible] ان الخلاء ان [illegible] فيه جزء فان لم

[illegible] الاقسام والا [illegible] الطرفان ان [illegible] او [illegible] احدهما فيه بحث [illegible] الكلام [illegible] بالخلاء

[illegible] هذه الاحكام [illegible] الجسم [illegible] الخلاء [illegible] الاخر [illegible] عليه [illegible]

[illegible] وعلى الاول [illegible] فلعا [illegible] ان نقول ان الجزء [illegible] الخلاء او [illegible] خلاء [illegible] وفيه المطلوب

[illegible] فاما الكلام في [illegible] واما الاول فقد سلكه الشيخ في الاشارات [illegible] احدهما [illegible] متشبث

[illegible] انما [illegible] الاجسام من جواهر فردة والثاني ان الجسم متالف منها والثالث انها [illegible] والرابع ان [illegible] في الوسط [illegible] الطرفين

والحلم والوابع بما عدمهم كال ابن الحاجب فلان للطرفين او جر ملاقى والالتقاء بالاكراد ابغيره وعدم الالتقاء في القول بحجر ان النفي واما انضمام

الالكوف فانه لا شيء فيجب الا انه لولاه لوقع التماس واما الكل لعدم الفرق فاشتبه بان التاليف لا يكن الا بالالتقاء والملاقات الا مع منافي للتالف

ويجب مع استحالته في نفي الملاقات لا بالكلية في عدم الانقسام وتساقه في الشبهة المذكورة الالتقاء فتذكر قاله الحاكم انما ائمة الشيخ المحيل فرادى الامر منها على

على ما فطلوبهم حيث بانفصال التقسيم بالقول به تقربا ويؤدي الى ما يناقض دعويهم وعلى ان للطابعهم لما مالت الى المعقول بحكم بديهة

العقل السليم لكلهم لا يعد طباعهم على المقدمات الحقة وانما ينفعهم طلب عدم علمه طباعهم قوله والثاني ان نقضه لشيء اولى به حاصله

ان حلول الاطراف في الممتدات كما هو مذهب المتصور لا يتصور الا بان يكون ممتدة بما هو محله والدليل نخفى لكل فانه اذا اجرى نقضي بالنقض على علمه

الكلام بانه لا يلزم ان يكون محله فانه منقسم وبكذا فعليه المنع عن الممتدة الذي هو الجزء الاخر بان يكون المحل هو غير الممتد والنقض ان حلول الكل الاطراف

لا يعقل الا من حيث الانتهاء فيه فيكون الحلول سريانيا والقياس المحل ان تعدد فالمحل الحق محل حال سرياني فان الحلول في غير الممتد انما ادى الى

السريان لانه غير ممتد وهو ان فرض ما يلائمه بطبيعة العقل الى محله ولا يكون ممتدة مما لا يها له صورة فيفضي الى السريان وهو خلف وربما

بينها العالم ان العقل ان يساوي كما يقتضي على مذهب غير المتكلمين فان له ان يقول ان المحل هو الجزء الاخير المنقسم فان القسمة متناهية عنده

والقول ان تعدد المحل لا يلزم انقضائه الى السريان والجواب عنه ظاهر فان الممتد ان هو شيء واحد لا يتعدد المحل فيه قطعا بغير الممتد الاخرى

ولكنه معارض ذلك الا جزء ولا يلتبس به وقد ان المقصود ان حلول الاطراف في غير الممتد غير معقول وانما اوله الشيخ حديث الممتد

لا لعقلية فتنبها على ما هذا النظر والجواب في الثاني ان المحيك كان مستدلا على ان حلول الاطراف نقضي الى ان المحل المنقسم

الى الانقسام فاجيب بان المعترض لا بد من تحليله فانه انما يجوز حلول غير السرياني والمستدل لا يكون ايضا لك اذ اثبت ان

حلول غير السرياني لا يعقل الا بالتعابير وهذا الدعوى لا تقبل صحته الا اذا انتهى الحلول الى السرياني فانه لو لم ينتبه اليه فلا الى اثبات

على ذلك الا دعاء ولعل هذا اظهر مع ان للممكن نفيه مجال قوله فلا كذا وهذا هو كمولات الفي اولا للحاكم وهو فحق فان النسبة مكابرة صريحة

في الشرح ومنه اشارة الى ان الجواب به ينفي يكن ان يتصحح بالنباه ومن بان يقال ان اهم اوان المحل متعدد وتعدد الاعتبار بالمنع الذي وقع في الشرح منع فان مكابرة

المحال كت الا من نفع لبيان المحال متعدد وتعدد موجبا للتغيير ولو كان التعدد اعتباريا وهذا ان حلول النقطة في الخط الواحد لا يمكن ان يعمم الا بالقول بتغاير المحل

ولو بالاعتبار والا لزم اجتماع المتلاقين وذلك لا عبارة اعتباريا وحجة ومما هو مسلم ان ان الخط باعتبار انه منقطع الى جانب حل فيه نقطة وباعتبار انه منقطع الى الاخر

حل فيه لا اخرى وبهذا ايضا يكن فيه حرج لانا لو فرضناه وفيه بحث فان ذروة الجزء على المعتبر بالانقسام المحكم اذ هو شيء حقيق ولا يمنعون بعدم انفصال تحت النقوص كما قلنا

بعلمه في المحالات وهو لا يستعين ان منع علية الاحكام اليقينية والمحال انما الكلام بغرض وجود حركة المتحرك على الا جزاء الوهمية والشعية حركة منقسمة الى الاخر

من القود والحجة ادمنا دليل ولكن الجواب ينفي الصحيح لانبات شيء بهذا الكتاب فان انه او رد صاحب الحركة دليلا على حدة كما سنسمع ان شاء الله تعالى قوله وفي الكتاب

الوجه

[illegible]

يلزم ان يكون مربع الوتر مصداق الضعفية والتشابه وهذا لا يكاد يصح في الاعداد فان كل عدد من مضاعفة مثل الكل لا بد ان لها عدد اليه وهو الوحد

فيكون الاول لا محالة اجزاء من الاكثر بعده احاده ولا شبهة في ان هذه النسبة اذا كررت لم تبلغ الضعف فلا بد ان يكون بين مثلي الا يكون مثلي الاقلين بعده جامع

لمجموع الاقل الثاني قوله والتاسع وحاصله ان وجه الخروج عن استحالة المقدمة الهندسية ليستلزم ان يكون مقدار واحد بدون الجسم الذي اكبر مما كان فان قلت

يقول لكن تجويز كان احتمال التخلخل قائم فيجوز ان يتخلخل عند الحركة قلت ظاهر انه ما حدث فيما نحن فيه الا الحركة فانه سرودت وقد نبه بطلان احتمال من الصور ادرت

غير مقبولة عند المتبين فانهم يخالفون التكاثف ثم انما ذكره مع ان المحسوس انما هو الحركة دون السكون مع ان القياس يقتضي ان لا يحصل الا السكون كما تشهد ونحوه

فلبس الضرورة ثم بان عقل عندهم سل الجواب بان التخلخل على اصل الجزء معقول كما يقع من جنس الحركة الكلية في ان التخلخل انما نفيه القوم على المقدار الا على لانه

يمنع ... والحركات الاخر والصرف العالم تشهد بان الجزء يمنع الحركة في اجزاء الاخر فاذا تحرك فالمحذور بحاله سواء التخلخل او لكان لزم التخلخل وتمانع بينهما

مثل ما قال في الاول انه على تقدير الحركة اقل لا بد مع القسام المحذور فان مربع العدد من الكثير لا يكون عدد صحيحا فلا بد ان يكون مربعه اقل من خمسين او ازيد وقد كان

مربع خمسين وهذا النصف جبر محض لغرض الضلعين مثلا وتبين او خمسين لا تتفق ان الخمسين لا جذر له اصلا فلم لم يكتف بهذا المخالف مع ... لانه

يرجع الى محو الاول والمقصود افادة مقدمة اخرى عليهم والرابعة في الشكل الحماري قائل بان كل ضلعي مثلث اي مجموعهما اكبر من الثالث اورده اقليدس

في الشكل العشرين من الاول وتقرير كان مربع الاثنين اربعة ومربع الثلاثة تسعة فالمجموع ثلاثة عشر فلو كان الوتر بلا اجزاء كان مربعه تسعة ونحو حكم

العروس ... الاربعة لان ... في الواحد لا تقدر ان الاستعانة به كانت فان مربع الاربعة بمجموع الضلعين واقل من الاربعة لان مجموع الضلعين اربعة

... في الواحد لا تقدر ان الاستعانة به كانت فان مربع الاربعة عشر وهو لا يكون ... لان حاصله ان ثلاثة عشر لا جذر له وهو بعينه حاصل

الاول ... الاستعانة بالعروس ... لان الوتر لو كان ... في الضلع فيكون الزاوية التي عند الضلع الاضلاع مثلا وهي لما

هو ... اللتين عند الضلعين المتساويين واحدهما قائمة فالاخرى كذلك لان القائمة لا ... الحادثة و

... الاصول ... لا مثلث ... ان اقليدس ... تنصيف خطا بالرابع وهو تنصيف الزاوية بالفصل

احد الضلعين ... ثم نفصل الاخر ... المنفصل ثم وصل بينهما ... مثلث متساوي الاضلاع ثم وصل بين الزاوية

هذا المثلثان اللذان ضلعهما هذا الوصل بين الزاويتين متساويان ... متساوي الزوايا المتناظرة

... تنصيف الخطوط بان يرسم على خط معروض تنصيفه مثلث متساوي الاضلاع واحد منهما وكذلك الخط هكذا

ثم تنصف الزاوية التي فوقها ذلك الخط ... على المنتصف لان المثلثين متساويان ... الضلعين ... وزاوية بينهما الضلع الاخر والزاوية

... في الاصول ان المثلثين اللذين ... ذلك متساويان ... بان يكون الضلع ... وما ... الخطوط

... هذا الانتصاف في محذور ... مسمى ... تنصيف اصلا وهو ظاهر ...

المنتهي بما هاتين [illegible] ان وسعت [illegible] بين [illegible] فقد انتصف لا يلزم منه محذور في تنصيف الخط لا يستطاع عليه [illegible] وان [illegible] لا يتعلق [illegible]

تو موضع منتهى الخط الواصل [illegible] ان [illegible] فيكون خط مؤلف من اجزاء اجزاء منها مشترك [illegible] ويها فلا يلزم محذور في تنصيف الخط وعلى

[illegible] الى المنقسمان الا اذا اخذ الخط المنتصف او الاصل مشتركا واذ [illegible] اعلم ان الخط [illegible] الانتصاف [illegible]

[illegible] سادس الا [illegible] ولنصف [illegible] بخط [illegible] ان [illegible] ح لم ينتصف وانما انتصف [illegible] محذور [illegible]

والكلام [illegible] فخط [illegible] وانما يقع على الوسط [illegible] المنقسمين انما يصح ان [illegible] مشتركا [illegible] بالحقيقة [illegible]

[illegible] فلا انفصال [illegible] اورد [illegible] الكل [illegible] عليه [illegible] في [illegible] ان المثبت للتنصيف لا [illegible]

[illegible] قال [illegible] ان جميع [illegible] كل [illegible]

[illegible] المنقسمين [illegible] ان [illegible] على [illegible] الله [illegible]

[illegible] على تقدير [illegible] على [illegible] الجوهر الفرد [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] الى [illegible] المنتهى [illegible] الجزء [illegible] الكبير [illegible] الصغير [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الكل [illegible] القطعات [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الرياضيين [illegible] الجزء [illegible] وجود [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] انما [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] الفرد [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الفعل [illegible] على [illegible]

[illegible] الكل [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] الاتصال [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الوضع [illegible] الاتصال [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] الاتصال [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الجزء [illegible]

[illegible] الجزء [illegible] على [illegible] الواحد

بلغ

[illegible] ذكرناه او [illegible] ما يتعلق بهذا الثاني في اثبات [illegible] النوعية [illegible] من الاركان الجسمية [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] المهملات [illegible] بهذا [illegible] الانقسام وفي البعض مكانه [illegible] وهو صحيح وفي [illegible] مكانه [illegible] وانه صحيح [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] فالاظهر انه وقع [illegible] العالم [illegible] واصحاب [illegible] الثاني الاول [illegible] الحكم [illegible] انه [illegible]

[illegible] الاصل [illegible] فان قلت [illegible] فهو [illegible] الدائرة [illegible] النقط فلت [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] او مختلط [illegible] فاذا فرض [illegible] ان [illegible] مشتبهة وفي [illegible] هذا الجزء [illegible] وهكذا [illegible] مختلط

[illegible] فان [illegible] في البحث [illegible] النقطة [illegible] الجزء المفروض [illegible] فالنقصان [illegible] الجزء [illegible] الاجزاء [illegible] كان [illegible] البحث [illegible] وهكذا

[illegible] ان الجزء الاول [illegible] النقطة [illegible] والرابع [illegible] الاجزاء [illegible] مساواة النقطة [illegible] الفصل وهذا

[illegible] وان لم [illegible] كل [illegible] الجزء [illegible] النقطة [illegible] فالفصل

[illegible] الجزء [illegible] الا [illegible] وجود [illegible] دون [illegible] هذا [illegible] لا [illegible] ان

وجود [illegible] الخارج [illegible] لان [illegible] كل [illegible] واحد [illegible] بوجودها [illegible] دون [illegible] الحكم [illegible] هذا الا [illegible]

٧ [illegible] متساوية [illegible] هذا الوجه [illegible] مع ان [illegible] النقطة [illegible] منها ان [illegible] بان النقطة اكبر [illegible]

[illegible] فهو [illegible] المتحرك والمنفصل [illegible] يكون المتحرك [illegible] عليهما [illegible]

[illegible] لو [illegible] المتحرك [illegible] لكل [illegible] لان الصورة [illegible] الا [illegible] لا يكون اصغر

[illegible] لا بعد [illegible] جميع اجزاء العالم وهذا الوجهان [illegible] بان [illegible] الدليل [illegible] مختل

[illegible] بيان [illegible] قوله ومن جهة [illegible] هذا الوجه ان وجود الجزء [illegible] الى ارتفاع التفاوت بين [illegible]

[illegible] او [illegible] فالبطلان [illegible] فالبطلان [illegible] وهذا [illegible] او [illegible] يلزم [illegible] انقسام

[illegible] القول [illegible] الفلك [illegible] يكون [illegible] بالتزام [illegible] الفلك

تفاوت الحركات

[illegible] التفاوت [illegible] المختلفة [illegible] الا باعتبار [illegible] السكون فان [illegible] وان [illegible] فهي [illegible]

[illegible] انه [illegible] سطح [illegible] فان [illegible] الوجهين [illegible] لو كان [illegible] بهذا [illegible]

[illegible] الاتصال قوله فان الواحد لا يكون [illegible] فان [illegible] ان الجزء [illegible] الا [illegible]

[illegible] من الاجزاء فان [illegible] نفوذ البصر الى [illegible] وهكذا الى الآخر [illegible] سطح فانه [illegible] البصر [illegible]

[illegible] يكون [illegible] الاجزاء [illegible] البصر [illegible] السطح [illegible] لا حاجة الى [illegible] البصر [illegible] الى [illegible]

لانها محسوسة وانما هو النفوذ لو كانت غير محسوسة وبهذا علم ضعف ما لزم من ان نسبة الجسم والصورة من خاصة الجوهر التجزي بالذات ان يكون في كل غير منقسم

من ورائه يكون الوجه الذي يحاذيه غير الوجه الذي لا يحاذيه فانه لو كان الوجه المحاذي هو الوجه الغير المحاذي لكان الشيء الواحد من مبادئ غير مرئي وهذا

الوجه تام عند الحذاق ولا تقطيع ما ينقسم بل يشبه الشيء بابتداء احتمال بعيد وبهذا الوجه يبطل اصل الجزء الذي لا يتجزى اذ كان يحصل والقول الكرسي

وضع في مقدم وكذا السيم من الجواهر الفرد وربما قال بعض المحققين من هذا القول الذي صرح به الامام الرازي ورد عليه المحاكم وغيره بما في المحاكمات وحينئذ كانه المحقق

الدواني بانه لا فرق بين الجزء التحليلي والتركيبي في افادة زيادة مقدار ما هو مركب منه او تحليل اليه فانا نعلم قطعا ان ما هو مركب من ذراع وذراع فذراعان كما ان المنحل اليهما كذلك بل نعلم

قطعا ان المقدار لا ينحل الا الى اجزاء لو فرض وجودها كان محالا من اجتماعها ذلك المقدار لا ازيد ولا انقص وانكاره مصادم للبديهة انتهى وحاصل هذا

الكلام على ما اورد في بعض المقام فيه ان الحاصل ان منشأ خيال المتشبثين ان اقسام الحدود فيه متناهية وكذا اقسام المحيل وكلما الف من غير المتناهي متساوية

متساوية فلا يكون ما قسم منه متناهيا وفي المقدار فيهما متساويان فيه انهم لا يسلمون ان الاجزاء المتعلقة لما كانت وما صورته فيه وتحقيقه ان الكلام ان كل الف غير متناهية

بل المواقف من المتناهيات والمتساويات كذلك واما المتناقضات فهو متساوية وان علمت حد عدم التناهي فقول ايضا فهكذا اذ الانقسام المحكم بل ما زاد بعضه الى الاجزاء

وهو لا يستلزم لا تناهي حجم المقدار كما في البرهان السلمي على تقرير شيخ الشيخ كما يحقق عليه الشيخ وغيره من الدوانيات وكذا الايراد على المقدار فان الكلام فيه ان الزايد

هذا المحاذات فصلا بحيث الزائد الا ان ينقص الزائد الكامل فيقتضي اي اللاتناهي اولا والمحقق الدواني يمنعه وكذا الايراد في الشيخ بانه من حديث التطبيق وغيره

فانه لم يذكره ان عدم تناهي الاجزاء غير بطل بوجه اخر بل تقرير امره ان عدم التناهي في العدد لا يقتضي ايا عدم التناهي في المقدار وهذا لم يبطله التطبيق وغيره

وان اورد عليه سبيل التحقيق فانه مانع والقائل ان يقول انه من قبيل المحقق الدواني ان منع مجازه فان زيادة النصف على النصف بعد المقدار المجموع بديهية لو كان

كلية اذ تركيبه وهو البديهي المحاكمي في تعلق هذا التقييد المتوسل به الله كما في الفائق مع المحقق الدواني فالفرق الذي بينهما الشيء الى تحليله والتقسيم

وكذا العلاقة ان مروكة احديث التطبيق ولعله قصد با يراد حديث التطبيق انما لو تيسر تقليل ذلك فقد ما وسيل ان يبطله ولم يرد ابطال قول المحقق البعض

وهو تكلف صريح ولبعلم ان الاولة انما في التجزئ انما تبطل ما سيطل مذهب متشبث اما محمد عبد الكريم الشهرستاني فلم يبطل منها قوله كما انه بادنه تقليل التلاقي

في الظاهر الاستحالة بتلك الذي بانه لما امتنع التالف امتنع التحليل اليها لان الاجزاء التحليلية محيط بها ان يكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل يحصل منها المجموع

واما اذا حرفا فيعم لا لحادة المجموع فانما ان تلاحقه لزم الانقسام وان تداخلت لم يحصل المجموع وهنالك الاوضع وان شاع ما يقتضي ان يقول ان حالة التحليل غير حالة

التركيب فيجوز ان يجوز الغفلة بمصطفيه لذلك المجموع دون التحليل غير هذا اللهم التفرق بين التحليلية والتركيبية اذ الكل عدم التناهي وعدمها بان يقتضي التحليل الى جزء ان يكون

الى اجزاء لو فرضت موجودة لا لافادت الزيادة المجموع واو المراد ابتداء اتى والتفاوت بحسبان من ان الكل عدم التناهي فيلزم ان يلزم امكان النقص الى التناهي فيطلبه

لانه لو صح التقسيم الى وجه وتدرك فيهما والتجديد نعلم ان هذا التقسيم لم يلزم الاجزاء المفروضة بل يلزم العدد في ما انتهاء التقسيم فان عدم التناهي في العدد اليه عكسه

فانه يستلزم التحليل وقوله شبهات المتشبثين انه لم يكن هذا الذي عوزيا وانما كان لما علمه الجماهير من اهل النكير سود في الله اليتيم ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا

الفرد فلكن شان وجودها الواقع بين الطرفين ليس الا ان ينقضي منطبقا على الزمان منقسما كانقسامه وهذا الوصف من لوازمه لا ينفك عنها اصلا ولا بد لها من ان يقول ان
امتداد وهو امتداد هو دائما وبهذا الاعتبار لا تزداد ولا تنقص كالامتداد الزماني وامتداد من جهة المسافة وبهذا الاعتبار يعرض تلك العوارض هذا ولكن الذي
يلوح (ظ) ان مجرد كون الحركة ذات امتداد وكونها في صورة الانفعال [illegible] مطلوب لا يجدي امتداد الا [illegible] ولو امكن ذلك في الآن لكونه هو الذي تتعارفه بالكلام
الاول كما هو بالقوة وذلك اذا قطع النظر عن الامتداد الزماني واليه الكمال الذاتية للحاج في حكمها لما انه اصلا وان اتفق ان تكممت به كالخط المنطبق
على انه فان تكممه بالذات ومع هذا انه [illegible] بالخط الا انه [illegible] والحركة تستتبعها ينقضي ان يكون لها تكممات فانها تقطع النظر عن الزمان منفصم بالامتداد
فان الحركة الفلك الاعظم اعظم والحركة فلك الثوابت مع ان الزمان المعيار لها الاعظم ولا اصغر فيه وذلك من جهة ان مسافة الفلك الاعظم زائدة على مسافة
فلك الثوابت فلذلك يصير اوضاعا كثيرة في ساعة وهذا اوضاعا قليلة فيها ومما يوضح ذلك بسهولة هو ان الحركة انما كانت على المقولة التي الحركة فيها انواع
ان تلك المقولة ليست كمية لا تقع هذا واضح في الحركات التي هي ليست الكمية واما الحركة الكمية فلا يصح ذلك فيها [illegible] ان الكلام في الكم الذي يقضيها المتقدمات
وهو الذي يكون الفصال للتنقص ولا شبهة في ان الحركة نفسها الكم لا تقتضي كونه الفصال للتنقص والتجدد والثم ان البداهة تشهد بان الحركات كلها على نمط واحد
والا فهي لا انفكاك لها ولا شبهة في انه ليس اصل الكلام واضح وستعيد بحث المطالب والثالث انه لو كان [illegible] الزمان [illegible] يمكن الاحساس بالحدوث
وتقدم العدم السابق على الموجودات والجواب ان المقصود ان الاقدر ان زمانه لا يكون محسوسا الا باحساس الحركات كما وقع لاصحاب الكهف رضوان الله تعالى عليهم وتفطن فيه
فانه ان اريد الكلية فهي ممنوعة وان اريد [illegible] فلا ينفع ثم انه على تقدير حجية الكلية فلا تسلم [illegible] فانه يجوز ان يكون منها علاقة بها [illegible] الاحساس كالكلي والجسم
ولذلك قال الشيخ في مرتبة الجواب لا يوجب الانكار منها ان الزمان يوجد في صدر الحركة السريعة دون العكس وفي بعض النسخ [illegible] وهو الصحيح فانه على
ما لزم من هذا الوجه التغاير بين الحركة السريعة والزمان المنقضي [illegible] والزمان وهو غير لازم [illegible] ان الزمان الحركة لا نقول ان [illegible] مهما
واحد بل انا نقول مثل اتحاد العلم بالعالم والوجود والواجب تعالى والامكان بالممكن والقطعة البعدية بالزمان وغير ذلك فالزمان الذي [illegible] وهو الكم الذي يتحمله
تعددات الاشياء وما يحويها ويقدرها ويقدر المتعاقبات ونحوها مصداقه الحركة فانها الحاملة لتلك الامور [illegible] ان اخذ الزمان في تحديد الاسم ومفهومها
فلا يصير [illegible] الحركة قد يمكن صدقها بدون اخذ الزمان [illegible] الكلي الاول لما هو بالقوة والزمان [illegible] قد يمكن صدقه مع اخذ الحركة في مفهومه كما يقع الزمان الكم الذي
يقدر الحركات ولكن لا يضر فان الاخذ في التحديد كاف في التغاير [illegible] مع ان المحدود [illegible] لا يدل على اتحاد المحدود مع المحدود
فانه قد يقال الواجب تعالى بالقدم والواجب الوجود ومنها انه [illegible] حركة يكون اسرع من الحركة لا يكون زمان اسرع من زمان [illegible] لا يعقل ان الحركة
لها اعتبار ذاتها [illegible] لا يكون [illegible] ولذلك لا يكون زمان [illegible] من زمان واعتبار تقدره بالمسافة المنقضية [illegible] اما الاول
على الطور المشهور [illegible] المسافة [illegible] المقولة التي فيها الحركة [illegible] ثم [illegible] الا [illegible]
الكم كالحركة الاشبه [illegible] ذلك [illegible] فان [illegible] الثاني الكم وبهذا الاعتبار

لا يكون بسيط اصلا وبذلك لا يكون زمان بسيط الزمان واعتبار تقدره بالمسافة المقدرة بنفسها او بالزمان اما الاول فعلى المشهور واما الثاني فلان المسافة لم تتعلق
الغير فيها الحركة واما في وجه فلان فانه يلزم ان يقع تغير يكون بعض الافراد متجزيا الى افراد اخر وبعض الى الكم كما في الحركة الاينية من مبدا الى منتهى في مسافة
اخرى او كالسيطة والاينية من تلك الاعتبار فان الحال اللازم اقل لكانه اكثر وبهذا الاعتبار يكون رتبة ولست ارما نهذا الاعتبار لكلا القوم
لم يكونا متساويين باعتبار ورود الزمان الى يكونان متساويين فيهما والحاد ان الحركتين المنفصلتين من المبدا الى المنتهى المختلفتين في الزمان احديهما سريع والاخرى بطيء
وسريع ثالث باعتبار المسافة وقطعها فهو باعتبار الزمان ولو كان لنفس الحركة لما تصور ذلك فصورته ان الزمان في زمانان لهما الحركتان ومبدا احدهما ومنتهاهما
واحد وكذا المسافة والزمان بسبب فيهما ثم جاء انفكاك تغير. ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكونان زمانان معا فهذا لا يكلف الخصم
فان له ان يقول ان الزمان هو الهيئة الكمية المقدرة للتجددات وهو نفس الحركة فان هيئة الفعالة بتعينها للاشياء فان زمنه متعددة فتعدد الحركات ويلزم
يكون متغايرة وغير محدد لا يكون الا لكن كما في افراد الحركات الواحدة كالدورية من الفلك الاعظم نعم انما يتم هذا اذا ثبت وجوب وحدة الزمان كالنفس
لو صح ذلك لم يكونا في زمان لانه ما لا يدل على استحالته وانما يجب لو كان معية الاشياء الزمنية معية الاشياء الى الحركة الزمان فانه في يلزم التسلسل
وايضا مما يبعده انفكاك الحركات المعية الاتفاقية فلا نقصا فقد تقرر ان لكون للزمان زمان نعم اذ قد ثبت لديهما عدم تناهي الزمان وان كلا منها سواء تقدم عليه الاخر
ومعيته بالنسبة اليه باعتبار الزمان والمقابلة منعه فلا يلزم احد لكون الزمان للزمان والان يطلب الزمان حكمه بكفر بوجود دعوى ان الحركتين قد تتغاير الا
دور الزمانين. ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ولا يجزى ما فيه فانه لا يمنع مغايرة الزمان للدورة وهو غير المطلوب مغايرة الزمان للحركة
وهو غير لازم وذلك لان الدورة ليست عين الحركة بل هي الحركة مع اتحاد المبدا والمنتهى فلا تقريب ولئن سلم ان جزء الزمان زمان وجزء الحركة ليست حركة مع المقدم
الاخيرة لو صح لكونهما ولعل المقصود ان الذاهبين الى كون الزمان هو الحركة في زعمه وجب انه الحركة مطلقة وفيه ما لا يليق انه الحركة المعدل وطائفة
يرون انه دورة الفلك فهذا الدليل باطل. ومنها ان الحركتين قد يتحدان في الزمان لا اعتبار انه امتداد في جهة واحدة مقدرة للاشياء وبهذا
الاعتبار له نوع من الوحدة وهو مشترك في جميع الحركات كالتدريج والامكان لكنه افراده لخصوصيات متعلقة واعتبار الخصوصيات وهي الحركات الخاصة فلكل منهما
لها زمان واحد معناه ان الزمان لها مقدار واحد فهذا كما نقول ان الخطين المتساويين لهما مقدار واحد هو اذ ربا فلا يلزم من تغاير الحركتين والاتحاد
في الزمان هذا ويمكن ان الحركتين المنفصلتين في المبدا والمنتهى مع اختلاف في الزمان او المختلفتين مع الاتحاد في الزمان يدل دلالة واضحة على ان الحركة ليست
الزمان خاصة ورده شاهده بان الحركتين الموجودتين الان ليس ما به يختلفان واحد منهما الى امر اخر وليس الفعل الحركة الاخرى والا لما امكن الاختلاف المذكور فافهم
ومنها ان السريع سيما الذي تقطع المسافة في زمان او بعود اليه مثل ما قد يقطعه كرد وتدبر. وهو المناسب لمسلك الالهيين وبهذا ذكره الشيخ في النمط
الاشارات بالذي في الالهيات واما المساحة فلانه لم يتعرض في هذه الطريقة للحركة انه من مقاصد الطبيعي وتقابلت ان يقول انه قد يعلم في هذه الطريقة ليا يحدث
بعد العدم ويجوز من جهة الاشارة ثم قد نظر الى الحركة في اثبات الامكان فالنظر والبرهان الشيخ انما اورد ذلك في النمط الخامس لان المقصود

بماكر 5

للحركة وهو المختار عند الجماهير من الناس وبين هذا الجواب يليق في كتابه واما الجواب من قبل الشارح المصنف حيث جعل وجود الزمان مقصدا اصليا وكميته للحركة منقطة آخر

كما هو ان يعقم المقام فلا يقع وكذلك الجواب بان المناسب ان يقال ان المقصد ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات المقدار يعني ان المقصد الاصلي هو المقدار [illegible]

٣

واما [illegible] فاما لو ذكرت ليكون توطئة لما به الاحوال الاتية والنحو والواقع قد يكون مقصودا [illegible] المباحث المونحة ولا بعد ان يكون مقصود

الامام هو هذا وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان اه ولا يخفى عليك ان هذا البيان لا يفيد الوجود في

الخارج بل انما انه امر خارجي اي متعلق بالموجودات الخارجية ليس من الامور الذهنية ولا من عوارضها التي لا تعرضها الا ان وجدت في الذهن [illegible]

ان يجاب ان المقصد ههنا الانية الخارجية وعلى هذا البيان المتوقف على العلم بتحقق الزمان مطلقا دونه له ولا يبعد كل البعد ان يقال ان كلام [illegible] المتكلم

بعدام الزمان من الوهميات المحضة كالهالة والقوس القزح والخط المرسوم من حركة القطرة ونحو الدال لقصد اثبات الانية الواقعية الخارجية

نوس ح [illegible]

وتوقف الاشتراك في الابتداء والانتهاء والسرعة والبطوء على العلم بالزمان مطلق سواء كان موجودا وهميا او معقولا ثابتا لا على العلم بوجود الزمان

على انه امر واقعي غير متعلق بخفقه بالاختراع والتمثل وخارجي ليس موجودا ذهنيا كتصورات القضايا الكاذبة [illegible] ولا من عوارضها فلا يبعد ان يجاب [illegible]

هذا ولكن الانصاف ان يقال ان العلم بالسرعة ومعنيه الابتداء او الابتداء والانتهاء او الانتهاء انما يتوقف على العلم بوجود الزمان وجودا انتزاعيا

وهميا او وهميا والمقصد اثبات الانية الواقعية الخارجية وذلك لان الاشياء قد تتفارق في الوهم وقد تتفق في ان الوهم موهوم محض

عند الخصوم كما تقول في المكان فا ورد هذا البيان [illegible] بان ذلك انما يصور ادراكان الواقعية وهمية محضة واما اذا كانت واقعية

فلا بد له اصلا والقول لا يقعان التقرب لا يفيد ان لا يكون مقصودهم الوجود في الخارج نعم نقول ان المقصد اثبات الزمان في الخارج

٥

والعلم بتلك الامور لا يتوقف عليه لكان ذريعة له وذلك لان الدليل قد يكون غير تام والمستدل يزعم تمامه مما لا يستبعد جدا من هؤلاء الابرار

الكرام والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقايقها لا العلم بوجودها كما حاصله ان المعية والسرعة والبطوء تصورها بالكنه يتوقف

على تصور الزمان بوجه ما والماخوذ في البرهان هو وجود هذه الامور والتصديق به لا يتوقف على التصديق بالزمان كيف ان ذلك بديهي يعترف به كل

احد [illegible] بلا ملاحظة الزمان بل [illegible] ولذلك ترى المنكر لوجود الزمان [illegible] يصدقون بالمعية والسرعة [illegible]

بين الامور ذرايع [illegible] وجود الزمان في [illegible] الامام بل [illegible] مفصلا قد يتوقف على العلم [illegible] ولا يتوقف على علمه مجملا وهذا اذا كان [illegible]

لكن الكل الامام الادعي [illegible] واما نحو ههنا انما هو المقدم [illegible] ان الحركات قد تتفارق في المبدا او المنتهى [illegible] والعلم بهذه المقدمة [illegible] المعية

اجمالا [illegible] يتوقف على العلم بوجود الزمان والله اعلم اما انه قبوله للزيادة والنقصان فلا بد [illegible]

الامام الرازي في الملخص [illegible] ان كل قبل [illegible] والمقادنه [illegible]

[illegible] والنقص [illegible] ان هذا البيان [illegible]

وانية

المقام فان امثال انه المبدا والامام لم احصلوا او لا لام ان عرض قبول القسمة لهذا الامكان مع قطع النظر عن العرو عن جميع القبول الذي

لما عرض على هذه الدعوى فلا يكفي دعوى البداهة فيه وثانيا ان غاية ما ذكر انتفاء الوسط في الانات والمتحقق نفي الوسط العرفي فلا يمكننا البيان المخصوص

فالاصل ان يقال ان هذا الامكان التبع للحركات والسرعات والبطوءات المنقسم بحسب انقسام ما مر كما بيناه فلا يلزم من كم آخر كان ما

بالاخرة لما بالذات فهنا امكان هو متسع للحركات منقسم لذاته وهو المطلوب وقد مر اشارة اليه فيما تقدم في المسلك الاول واما انه متصل واحد فلانه

منقسم اليا امور قال الامام الرازي في الملخص ان ارادوا بذكر القطعية فلا وجود لها في الاعيان فكيف يقبل الزمان في الخارج لا جملة وان ارادوا

فهو واقع في الآن لا في الزمان كما صرح به الشيخ في الفصل الاول من المقالة الثانية من طبيعيات الشفاء وان ارادوا أمرا آخر فلابد من البيان او لا حتى يتكلم

عليه ثانيا انه هل هو صحيح او فاسد انتهى والجواب ان هذا البيان انما هو للكمية بالذات وهو واف واما الوجود في الخارج فبيان آخر وقد مر مناقشة

ان قال الذي يجمع الاجزاء في الوجود اي الحركة التي بيانه انه يفهم من كلام الشيخ في فصل معقود بان المقدار عرض في فصول المقالة الثالثة من الهيات الشفاء

اي الكم الغير القار هو كم لا يكون الموجود منه مقدارا بالفعل بل يكون امورا غير منقسم يتجدد شيئا فشيئا حسب حدوث المقدار فيتألف فيه الا ان يكون المقدار

متجددا شيئا فشيئا في الحركة الكمية غير قار للصدق المقدار شيئا كان متجددا في انواع يلحق الحركة فيه زمانية لانه يلوح انه لم يلاحظ كلام الشيخ كما هو حقه

واما الزمان فقد تحقق عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف فسيعلم انه لا مقدار خارجا من هذه المقادير فنقول لان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قارا

حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان متجددا الوجود شيئا فشيئا فهو الزمان والكان قارا وهو المقدار فاما ان يكون تام المقادير

بكون فيه ثلثة ابعاد او ليس بكذا فانكان فهو الذي هو المقدار الجسم واما ان يعرض فيه بعدان فقط واما ان يكون ذا بعد واحد اذ كل متصل

بعدا ما بالفعل او بالقوة وما كان الاكثر من ثلثة ولا اقل من واحد فالمقادير ثلثة فالكميات المتصلة انما اربعة ولا يفهم منه الا ان الخط والمقدار مختص بالقار

ولا مقادير فان لا اقل فمن الاول وهو الذي منع عليه الشيخ في هذا المقام وتبعه الامام الرازي في كتبه كالمباحث والملخص وهو الكم المتصل القار والثاني ما هو

منه وهو الكم الذي يتقدر به الحركة وبهذا المعنى يقال ان الزمان مقدار الحركة وح لا يلزم ان يكون عدم القرار مما لا يكون اجزاؤه مقدارا بل يكون

غير متجزية متجددة شيئا فشيئا وكيف يلزم منه ذلك والشيخ بعد الكلام المذكور في زعم ان الحركات والزمان مما لم يعلم التجربات وان الموجود منها هو كالآن

في عدم الانقسام وكيف يصح ذلك على طور الفلاسفة فغير القار ليس الا ما يكون اجزاؤه المتوهمة غير مجتمعة واجزاء الكميات لا تكون الا الكميات فبطل

الجزء الذي لا يتجزى وما ذكره من عدم الصدق على المقدار بالحركة الكمية فان اراد الافراد الآنية من الكم فلا مقادير في عدم الصدق فانها ليست غير قارة

وان اراد الاجزاء الزمانية فعدم الصدق على ما ظنه حتى تكنه مبنيا على الغلط في منع فافهم لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدار المسافة او الد... بالمساحة

او ما هو عارض عند العامة من وجه الجسم الذي يتحرك ... وبدل عليه كلام الامام الرازي في الملخص وذلك لانه اراد بما هو المتعارف بين الفلاسفة من مقدار ... الكم

في غير قارة على ما هو التحقيق فلا يكون مقدار الفلك والفلك الكلي فرفوع الحركات في المسافة والواحد بهذا المعنى وح هو فرد هذا ما هو الاصل الآخر

انه

بناء على ان الحكم بان كل حادث مسبوق بالعدم وهذه لان الطريقة مناسبة للالهيين والجواب عنه فظاهر فان الطريقة لم ينظر اليها بجهة المناسبة بل نظر اليها للصحة والتقدم وان كان الحكم بالآخرة

[illegible] ذكر في الالهيات لاجل تلك المناسبة للالهيين ولو ذكر الطريقة [illegible] فان تلك المسألة

[illegible] فاختار في الالهيات تلك وفي الطبيعيات [illegible] فتقريره ان الشيء اذا كان عدمه مع وجوده [illegible] موجودا [illegible] اورد عليه

اولا بان تقدم المتقدم لاجل المقارنة مع العدم قوله قد يكون [illegible] قلنا هو عدم آخر فللحادث عدمات عدم سابق وعدم لاحق فالمقارنة مع الاول يوجب القبلية

والمقارنة مع اللاحق توجب البعدية وثانيا بانه ان قصد بالواسطة الواسطة في العروض فنختار ان تقدم الشيء المتقدم لذاته فان التقدم عارض في نفس الامر دون ان يكون

[illegible] بالواسطة وانه قد يوجد مع ذات المتأخر [illegible] قلنا نعم لكن لا يلزم انتفاء الواسطة في العروض [illegible] الواسطة في العروض

[illegible] معا [illegible] وان اريد الواسطة في الثبوت فنختار ان التقدم العارض للمتقدم [illegible] قد يكون [illegible] مع وبعد قلنا [illegible]

انتفاء الواسطة في العروض واما الواسطة في الثبوت فلا [illegible] ان يكون منتفيا [illegible] ولا يمكن ان [illegible]

[illegible] بان غاية ما لزم منه ان الزمان موجود في نفس الامر [illegible] الاحوال والبحار [illegible] وجوده

في الخارج والموجود في نفس الامر اعم من الموجود في الخارج [illegible] في حركات الافلاك موجودات في نفس الامر [illegible] موجودات في الخارج

[illegible] ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فلم لا يجوز ان يكون الزمان من الوهميات [illegible] الجواب [illegible] ان العدم لا حقيقة له في الواقع

[illegible] عن الوجود والانتفاء المحض لا انه في الواقع حقيقة [illegible] بالعدم والانتفاء [illegible] العقلي والنفس [illegible]

[illegible] انه لا تعدد الا بالاعتبار [illegible] التعدد [illegible] ولا تمايز فيها الا [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] وقد نقول ان محارث [illegible] ان [illegible]

[illegible] التقييد [illegible] الا ان يعدم [illegible] كاعدام الامور التي [illegible] من الوجود اصلا كاعدام [illegible]

[illegible] فاذا اخذ موجودا [illegible] انه معدوم [illegible] الزمان فهو عدم [illegible] التقييد [illegible]

[illegible] ونقول ان التقدم لو كان لاجل المقارنة مع العدم فهو متقدم لذاته [illegible] عدم الحادث [illegible] القبلية [illegible]

[illegible] الكلية [illegible] عدم [illegible] في الحقيقة عدم [illegible] الاعتبار [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] من الاشياء [illegible] عدم واحد [illegible] التعدد [illegible] فلا [illegible] يكون ذلك الا [illegible]

[illegible] بالعدم انما يقدم لانه عدم في هذا الوقت المتقدم [illegible] ان اخذ العدم بما هو [illegible] كان عدما [illegible]

[illegible] وان [illegible] بخصوصه [illegible] بخصوصه [illegible] متقدم [illegible] بالنصف وكذلك [illegible] القبلية متقدرة

[illegible] موسى [illegible] نوح عليه صلوات الله عليهم [illegible] والعدم بما هو عدم [illegible] كان [illegible] لا [illegible] اصلا وذلك

وذلك لان الاعدام السابقة ازلية والاعدام اللاحقة ابدية فلا يصح ان يكون مقيدة للتقدير الذي يظهر التفاوت فيه بالزيادة والنقص والجواب عن الاول بمثل هذا الجواب

فان التقدم والتأخر امور انتزاعية ليست امورا متحصلة كما يشهد بان الاوصاف الانتزاعية منه من السواد والبياض والكميات من السطوح والخطوط مثلا ...

يتوهم انطباق الحركة ومعه ... الحيثية القابلة بان زيدا معدوم وعمرو معدوم وذلك يجوز ان يكون هذا العدم من حيث انه معدوم بعد الحادث فانه لكان هو مطابق ...

تسلسل ... الا ان ... ان لا يكون منظور الناظر بحيث يعم الظاهر كالسواد والبياض فيتجه ما يجيء ... الوسائط ... انه ... معروض

بان الصورة الصحيحة التي ... بالعرض بدون ما بالذات ... معقول مع انه ... ان الوجدان ... وذلك المعروض الكان هو مطابق ...

كالواجب تعالى للوجود والممكنات للامكان ... منظور الناظر وان لم ... مطابق ... المطابق ... بان الذي ...

للتقدم والتأخر بالذات وذلك ان تقرر الدليل ... بحيث يندفع عنه ... بان لا شبهة في تقدمات وتأخرات بين الحوادث والاعدام والوجودات

فهي موصوفة بها بلا ... الوسائط الوهمية ... بالتقدم والتأخر ... بالعرض ... الفدرة ... وجب ...

بالعرض في التقدم والتأخر بالذات بدون ... الوهم من التقدم والتأخر ... يتوهم ... بحسب تقديرات وتأخرات انه ...

ان ... ذلك للتقدم والتأخر ... وان لم ... يكون التقدم موجودا ... عدم ... وجه ... ما شاء الله ...

ام متنافية ... ومباحث ... تعالى ... كالعيان ... والواقع ... للقبلية والبعدية ... منفصل ...

فلا يكون ... التقدم ... الغير ... فلا يكون معروضا للقبلية والمعروض للقبلية والبعدية بدون ... والعرض ...

هو ... بالزمان ... بالذات ... وجودا ... الكل ... الايام والساعات و ...

لا ... الاعمار ... والاولاد ... الجهة ... ويعدون تقدمات ...

معيتها وتأخرها ... وجود ... بان ... واعلم ان ...

شبهة ... الفلسفة ... الحوادث ... الوجود ... يمكن ... الوهم ...

ام ... بحيث ... القبلية والبعدية ما ... الحكم على الوجود والعدم من حيث هما وجود وعدم ... حيث

بالتكافؤ المتباينات المعنية التي ... علاقة التقدم والتأخر من حيث ... التكافؤ ... تلك القبلية والبعدية لهما بالذات ... على ...

الافتراق بان القبلية التي تجري ... والبعدية ... ان ... الزمان فانه قد يكون ... تقدم عدم العالم على وجوده على تقدير ...

... فقد ... العدم ... الوجود ... لان العدم ... الوجود ... منظور ... او ... القول ...

... القديم ... في موضع ... تفصيلا ... واعلم ان الامام الرازي في شرح الاشارات ... على هذا المسلك ...

ولان القبلية والبعدية ... الموجودات العينية ... موصوفتين بالقبلية والبعدية ... موجودتان على ذلك التقدير ... الذي ...

الذي

ثم ذاتها لم يكونا موجودين فلا يلزم ان يكون معروضهما موجودا في الخارج وثانيا انهما اضافيتان يجب ان يوجد طرفاهما واو فرض وجودهما لم يكن معروضهما متحدا ومنفردا فلا يكون
العدم ليس موصوفا بالقبلية لان العدم معدوم والقبلية صفة وجودية والمعدوم لا يتصف بالصفة الوجودية والجواب انه ليس المعنى ان الزمان على العدم
على الوجود حتى يكون للزمان زمان آخر والفرق بان الزمان متقضٍ لذاته فاستغنت القبلية والبعدية العارضتان له عن زمان آخر بخلاف العدم
العارضات متساوية في الماهية استحال تخصيص بعضها بالقبلية والبعض الآخر بالبعدية وان لم تكن متساوية كان انفصال كل جزء عن الآخر بماهيته فيكون الزمان مركبا من اجزاء
غير متجزية اصلا وثانيا لان كون ثبوت القبلية والبعدية لا يوجب ان يحصل في كل جزء من الزمان زمان آخر بل انما يقتضي كون العدم قبل وجود الحادث من غير زمان وكذلك
لا يتصور فيه من ذلك هذه الاعتراضات لان انتفاء بعض ما ذكر وان رد الاول والثاني فيقع الكل بذلك الشكوك وان اشتبهت على بعض في العالم فانه لاح
الايراد فالمنع ان الاعتراض الاول سيكشف حاله ان شاء الله تعالى واعتراض الثاني فيندفع بان تصادق الاعتراضات بلازم المتضايفين في الذهن والتعقل واما التلازم
التلازم في الثبوت للمعروض فلم يعرف سمعا ولا وجوبا الا من هذا الكلام وهذا المقام ولو سلمت لوجدت لطلب الشاهد على ما ادعاه واما اعتراضه الثالث فمدفوع
ان الامور الاعتبارية قد تتصف بامور اخر اعتبارية فيقع قولنا ان الامكان علة لحوج او ان الحدوث كذلك ثم ان هذين الشكلين يضيفان باب المقدمة
وكثير من الامور الثابتة في الامر ولتثبيتها مثلا ان عدم الضد ملازم لوجود ضده وان عدم الشرط ملزوم عدم المشروط وان الاعمى يقابل البصير ونحو ذلك
مما يتعذر على الانسان عن احاطته فان صح ما ذكره فقد يهدم هذا الاساس بالتشويهات واما اعتراضه الرابع فهو نقض اجمالي بالاجزاء اي نقض تفصيلي فجوابه ان حاصل
ما ذكر ان هو ان الحادث مسبوق بالعدم وهذا السبق وصف ثابت للعدم في نفس الامر ليس بمجرد الاعتبار وكذا تأخر الوجود وكيف يكون آخر اعتبار عنده
او عنده كذا وما مسكه ان العدم والوجود لا يكونان معا وكل ما لا يكون مع شيء فهو قبله او بعده فلا بد لهما من معروض لم يوصفان بالذات وهو الذي سميناه بالزمان
فالنقض مردود فانه اعتبارا فان لزم كون الزمان للزمان يبطل التسلسل في الفرق بان الزمان حقيقته الانقضاء لذاته دون غيره وانت تعلم فان الامر الذي
يقيم لذاته كيف لا يحتاج الى الاقسام فسائر الموجودات يكون بعضها متقدما وبعضها متأخرا والاجزاء المتماثلات للعادة فان كمن هذا النقض من النقض الاول ولذا الذي يحتاج
الى تخصيص بعضها وحاصله لتخصيص الاحتمال ان اجزاء الزمان متساوية في الماهية وحاله التخصيص بالتقدم لبعضه والتأخر للآخر خصوصيات الاجزاء اللازمة حيث انها
الاجزاء متقدمة بالاخرى حيث اجزاء امر متصل متقدر بالمتحددات ولا شبهة في ان هذا القدر كاف في عروض القبلية والبعدية للاجزاء الزمان لذاتها
ومن قال ذلك فيما تقدم ان هذا الطرف تعرفت انه يجوز عروض القبلية للاجزاء الزمان لذاتها الا انه يصح باب تجويز عروض القبلية لغير الزمان فان عروض
شيء متأخر على وجود عدم دمعروض له بالذات ثم ان ذلك المعروض لا يبطل الى معروض آخر وان غيره يحتاج اليه وان الزمان اذ هو معروض بالذات فلا يحتاج الى
ان آخر فلا يلزم التسلسل ثم اما التخصيص عن وجوب وجود امر مسبب للتقدم والتأخر بالذات متصل فانه للتقدم وهو حاصل فلا يحتاج الى دفع ما اورده والعلم
للشيخ الرئيس اورد هذا المسلك في الاشارات في بيان ان حدوث كل حادث مسبوق بزمان فمعنى ان المحدث سابق على ليس العدم وهو الآن
ما اراده وانت بالرعيت تقطعت ان البيان تام في هذا المقام اتم تمام في المحاورات القديمة في مرتبة الا يراد الثابت اذا ورد على هذا الوجه ولكلام في بعض ابحاثه

انية الزمان فيشكل بان جمهور الناس يفهمون من الساعات والايام وغيرها وجود الامر الذي هو معروض القبلية بالذات بل عندهم والمتكلمون ايضا قالوا

السنة عليه يعرض الحركات المعينة كما هو المشهور وغرضهم منها اثبات تقدم على كل حادث حتى يلزم ازليته فلا حاجة لهم الى اقامة الدليل على [illegible]

المقتضي لذاته التقدم واتى فيه على تقدم على كل حادث مما لا يحتاج اليه مع انه يرد عليه انه ان اريد ان وجود الامر الذي هو معروض القبلية بالذات

في عدم الوسائط في الثبوت بديهي وان غيره لا يكون معروضا اصلا الا بوسائط فالبديهة كيف تسمع وكيف [illegible] امور [illegible] هذا المحقق

لهم ان يقولوا ان الاعدام متقدمة بنفسها على الوجودات من دون توسط زمان كما يراه اصحاب حدوث العالم فلا يراد [illegible] عن موضع [illegible] وان اريد [illegible]

الوسائط في الثبوت او خصوص الوسائط في العروض مع ان ادعى الانحصار معروضية القبلية بالذات في الزمان لتم الكلام فان الحادث عنده [illegible] معروض

بالذات وهو الزمان فقد يسبقه الزمان لكن امثال هذا المحقق لا يجدون على هذا الادعاء فانه يرى حدوث العالم وان تقدم العدم على الوجود لا يحتاج الى

توسط الزمان فالكلام غير تام سواء ثبت ما ذكره او ما ذكره هذا المحقق والله اعلم مع ان كلام الشيخ في الاشارات يقتضي ان هذا البيان هو المفيد لمعروض التقدم

بالذات للزمان والجواب عن الثالث ان هذا البيان الا لقصد منه ان الزمان امر [illegible] لا محض وانما موجود في الخارج فبيان [illegible]

الامر الذي لحقيقته ليس متعلقا بالاجزاء والتعلق على نحوين الاول ان يكون امرا ذهنيا بان لا يكون موجودا الا في الذهن كالمعقولات الثانية من العلة والمعلول [illegible]

مثلا والزمان الذي هو [illegible] من المقولات [illegible] ليس من هذا القبيل ضرورة كون الزمان حاله [illegible] سابقا على الوجودات وحاملا [illegible]

يكون موجودة مشروطة بها واما [illegible] الحالية فلا [illegible] فيهما ولذا [illegible] والثاني ان يكون وصفا لامر موجود في الخارج كالعمى والفوقية ومثل هذا

الاشياء منحصر في الاضافات والسلوب والزمان ليس منها [illegible] عند السليقة الصافية لكن للمناقشة فيه مجال فان [illegible]

والمحاورة والاصطلاح امور اعتبارية ليست من الخارجيات ولا من المعقولات الثانية ولا من الاضافات ولا من السلوب فالاولى ان الزمان الذي ثبت [illegible]

انما هو من الكمات [illegible] فاما نفسه فلا يشهد [illegible] بعدم وجوده فان عروض العوارض للموجودات الخارجية كالاباء والابناء حيث يتقدم الاباء على

الابناء بوسائط المحاورة مع امر قائم بنفسه لا يتصور بان يكون موجودا ذهنيا او خفيا [illegible]

[illegible] بان هذا الامر [illegible] ان يكون موجودا [illegible] به [illegible] موجودا واما [illegible] موجود في الخارج هو [illegible]

[illegible] هذه الامور [illegible] الكثر [illegible] هذا القدر فنقول ان الزمان [illegible] هذا القدر من الوجود

[illegible] احدهما [illegible] وليس هو [illegible] المسافة [illegible]

المنقضيين [illegible] المسافة [illegible] الحركات [illegible] فلا يكون [illegible]

المنقضيين [illegible] الحركات [illegible] فلا يكون واحدا [illegible]

[illegible] والمناسب هاهنا [illegible] الامام الرازي [illegible] الزمان بان [illegible] التقدم [illegible] القائم بنفسه [illegible]

ولو لم يستعن بالاربعة المتناسبة بتفصيله لكفى الشكل ويرد عليه اولا انه لم لا يجوز ان يلزم التداخل في البعض [illegible] الا [illegible] ان الازدياد انما يكون على
تسلسل المتناقض [illegible] عدم التناهي [illegible] القضية القائلة ان الازدياد او النقصان [illegible] عدم التناهي [illegible]
فان التسلسل التفصيلي [illegible] عدم التناهي بحسب الزاوية والنقص [illegible] فافهم ثم ان [illegible] انتظام [illegible]
[illegible] فانك قد عرفت انه لا فرق بين الاجزاء التحليلية والتركيبية [illegible] الانتظام [illegible] وجود تلك الاجزاء
بالفعل [illegible] تلك الاجزاء [illegible] الكلام [illegible] بالفرض والعقل [illegible] متناقضة [illegible] الاجزاء
هو ذلك [illegible] لكونها متناقضة [illegible] ان الاجزاء الانتظامية [illegible] الا ان الاجزاء
[illegible] بالفعل [illegible] بالقوة [illegible] بين الفعلية والقوة فالمحذور [illegible] فالفرق بينهما [illegible] ان الانتظام
[illegible] المحذور [illegible] ان تقرير الشرح هو الاوضح قلت نعم [illegible] المقدمة [illegible] الكلام
[illegible] المحقق فانه [illegible] احد المحقق [illegible] التسلسل [illegible]
ما يلزم بينها التناهي [illegible] الفرق [illegible] لو كان كل كثرة مشتملة على مثلها
يلزم التسلسل [illegible] الكلام [illegible] فافهم واجيب [illegible] والتفصيل انا فرضنا مثلثا متساوي الاضلاع
[illegible] زاوية [illegible] مع [illegible] فالوتر
[illegible] الزاوية [illegible]
[illegible] ازدياد الوتر على الوتر [illegible] الزاوية على الزاوية [illegible] المقالة
[illegible] ويزداد الوتر على [illegible]
[illegible] فازدياد [illegible] مع [illegible] وازدياد الوتر على [illegible]
[illegible] ازدياد [illegible]
[illegible] فازدياد الوتر على الوتر [illegible] الزاوية على الزاوية [illegible] الوتر
[illegible] الزاوية على الزاوية ازداد الوتر على الوتر [illegible] ازدياد الزاوية [illegible] بزيادة
الزاوية [illegible] الوتر [illegible] التفصيل [illegible] ازدياد
[illegible] الانفراج [illegible] الزيادة على ما كان [illegible] ازدياد الوتر [illegible] ازدياد الوتر [illegible]
[illegible] ازدياد [illegible] والاول [illegible]

ازدياد في شيء اب هو الاصل فعند ان الزاوية تنقسم الى الاقل وما بقيت نسبة الوتر تلك النسبة فلا نسلم ان الاوتار جميع تلك النسبة ولا فيه

الوترس والمحاوي عشر فرق ان قوة فان الوتر ح ذوزاوية متساويا عند اب ا ح الاصلين ولكن فكم فلا نسلم انما ان الازدياد في الازدياد على القدر العروس

نحو الازدياد في الازدياد وان اعتبر الازدياد وزاوية اعظم اوفي ح ب الاصلين جميع فكما فلا شبهة فيه ان زاوية انقسمت الضعف حتى الوتر الى

الزاوية ان القسمين هذه نسبة انقسمت والى ان نقص جزء من حاصل زمان والا انقسمت الا وفيه فانما لا زيادة ولا نقصان في النقصان

معلوم علمه ان النسبة ليست محفوظة بل اب ا ح عند زيادة زاوية اب ح نقصان ووتر زاوية اكثر نسبة فلم تحفظ النسبة فلذلك لم

تبلغ في النسبة وان اعتبر ازدياد في ازدياد اب اح مع الانفعال عن موضعه هكذا   قال اعتبر زيادة ح ب على اح اب الاصل

واعتبر زيادة على ح ب الاصل فيه وعليه الكلام الى ان نقصان وان اعتبر زيادة اكثر ح ب الحادث وزيادة ح ب على اح اب الحاصل بعد

فيه وعليه الكلام الاخير وايضا عند ظهر تلك النقصان في الشرح اوله وجه لسنة حاصل والعلة التي تنطبق في الحال

فالعلة التي هي عرض من الكل النسبة العددية بين الجسمين بل قصور امره الى النسبة العددية موجودة فيهما وهو باعتبار القيمان في الدرجة

وان المقدار به اليه موجودة فيهما وكل ان الجسمان متناهيان لا يلزم ان يكون احدهما منها نسبة لا نهاية فيجوز ان تغير اعداد الا

لا عدم النهاية في لا في المقدار اليه عند ان الاجزاء المقدارية مفروضة ازدياد المقدار بعد الانقسامات واذا انقسمت لا عدم

النهاية الى في المقدار النسبة لان ما كثرة القول بالطفرة آه ولم يكن الا ان يكون الا هم بل كان لهم محصل آخر من عن كيف الى المراد السوفسطائية

عندهم متناهي المقدار والكلام في الاجزاء غير متناهية تؤدي كانت الاجزاء لا تتجزى اذ حاصله مقدار متناهية وهكذا الزمان فيلزم منه فيها انها على

الحركة الاجزاء متناهية متناهية اجزاء زمان فيلزم غير متناهية لا محذور فيه الا ما يلزم محكما والا انهم يحملوا الاجزاء فعلية في مقاطعة بالاولى

قال الشارح في المقاصد كما صرح واورد الحقيق الدواني الاجزاء الزمان فينبغي فيه المحذوف والعلم قطعيا انه اذا صرف صرف مبدأ الحصول ان تم ان وهكذا

لا فرق الى جميع تلك الاجزاء مع الا متناهي وهكذا صحيح والكل مكابرة محضة فيلزم الانتظام عدم تلك المكابرة في التزام الطفرة انتهى وفيه نظر كما

منه بينهم ان الجسم مركب بالفعل لا الى نهاية بالعقل والكثرة لا تحد هنا واحد بعد واحد لا يتم ذلك العاقل لا ينفع الى عدم التناهي كما عرفت بهذا المحقق فيلزم محذور

ليس التناهي في الاجزاء متناهي المقدار ثم انه لا تتوقف جملته من الحد من الوضعين بكلامين ويتحقق الاثنين وكلام ما يرد القول بعدم تناهي الاجزاء مع كونها

محدودة بحدك المحسن لم ينفع ان لا يحاول الى عدم تناهي الاجزاء انما مع كونها محدودة بالاطراف وكان عدم الانقسام في الزمان تبعا لعدم التناهي

مبلغ عدم الاجزاء تلك عدم الامتناع في الوجود والمكان الجسم بناء على ذلك المبلغ فان كان لهم فرق بالنسبة اليه يعد وبهذا ظهر ان ما احسن قول ان ذلك الكلام

بين بين فحسن عن القول بالطفرة بل القول بالطفرة الذي حاصله وجود متحيز في ان واحد في حيز اذ نحوه في البطلان البين بالنسبة فلم يكن من نحن

من الا قدماء فيه يلزمون بالحيثيات ويحتج بها في قول النظم وتخير ما اهلك النفوس الكاملات وفي المحاكم وبحكم به المنصف بالعقول المسلم

دليل

قوله والجواب ان المتحرك لا ينقطع بعد بعد الا انه بجزء وتمنع فان الافراد الانية وان لم يحقق فلا شبهة انها انما تفرض فيه او فوقه لا يدركها المتحرك معا وفيه المطلوب

والعرض الجواب المذكور في الشرح ان الزمان قد علمت غير متناه بالقوة ومتناه بالفعل ففي كل البعض منه يقطع السريع قدرا من المسافة يقطع المتحرك البطي

قدرا اقل ولذلك يدركه السريع والافراد الانية المتوهمة بين متجاوزة وبين كل فردين منها فرد زماني وهو في السريع اكبر وفي البطي اصغر

فلذلك يدرك السريع البطي وبهذا انهم المقام في التحقيق على الوجه المفصل في شرح المواقف قوله ومنها انه اذا دحرجت الكرة او لا تلاقي الا المست

بكل الكرة والدائرة فكيف يتاتى له ايراد الشبهة المبنية عليها لان الشبهة الرابعة لو فرض الشبهة في المربع والسطح المستوي بان يدار المربع بحيث

تلزم زاوية على ذلك السطح فالسطح منقسم انقسامات متناهية فلم يجز ايضا كذلك لان انقسام الجسم على محاذاة انقسام سطحه ولذلك مثل السطوح والخطوط

الى ما يمكن ان يكون تحقيقا ولتعلم ايضا ان هذه الشبهات انما تبطل مذهب الاتصال القائل بعدم تناهي الانقسام واما اثبات ان الجسم مؤلف منها فلم يلزم ٧

[illegible] الا ان يقال ان [illegible] في اللواحق الخارجية فلا بد من ان يكون المنفصلان موجودين في الخارج والجواب عنه [illegible] ذكر عند ذكر شبهات

اخر غير ما في الكتاب قوله والدليل [illegible] ونحوه بان يقال ان مماسة الكرة [illegible] اما لا نسلم ان الكرة لا تماس البسيط المستوي الا بالنقطة وقول القائل

انه لو تماست بالسطح والخط يلزم انطباق المستدير على المستوي في تماس الكرة السطح او الخط ولو ماس الزاوية السطح في تماس المربع السطح لانطبق

المستدير على المستوي في تماس الكرة السطح او الخط ولو ماس الزاوية السطح على السطح والتالي باطل [illegible] غير مسلم على الاطلاق فان الانطباق

[illegible] والاول كذلك فان المستدير لا ينطبق على السطح قطعا واما الثاني فربما نمنع [illegible] مماسة السطح حين الحركة [illegible] هذا التماس نقول

ان الكرة تماس السطح لا بخط منه ثم ادير على مجاورته فتنقسم [illegible] فالجواب [illegible] في الكتاب ان الكرة انما تماس السطح الا بجزء منه او خط منه هو بين

لا وجود لها في الخارج [illegible] على التمام [illegible] فهو [illegible] التقاطع كاذبة وان قصد ان الآنات [illegible]

فان اتصال الموجود بالمعدوم غير معقول فالجواب انه من قبيل المصادرة فان مذهب ان الاجسام والازمنة والحركات اخوات فالقول بعدم انقسام

فيها من قوة القول بعدم انقسام الاخر فلا ينبغي ان يبتني اثبات احدهما بالاخر ولذلك قال [illegible] قبله لم نقل مصادرة فان لقائل ان يقول ان دعوى

تجاور الآنات [illegible] والنقط ولا ما حوت فيها فاين المصادرة والمقصود ان الدعوتين اخوين فمن لا يسلم احدهما كيف يسلم

الاخر فكان دعوى احدهما متضمنا لدعوى الاخر قوله واما ما وقع في المواقف [illegible] فانقلب الكرة لا تلاقي السطح الا بالنقطة فان [illegible] فاذا زال

الانطباق عن ذلك الآن [illegible] فلزم التجاور وهو خلف [illegible] والامتداد فينقسم الزوال فيقع في بعض الزمان [illegible] فيتحقق البعض الاخر معه هف

وفي البعض الاول لا يخلو اما ان يصدق ان الانطباق زائل او غير زائل وعلى الثاني يتحقق الانطباق هف وعلى الاول يكون الزوال متحققا [illegible] فهذا

تقسيم ذلك البعض فهو ايضا فيلزم تجاور النقط فيلزم اثباتها [illegible] قلت هذا مبني على انكار [illegible] في الآنات والتدريج [illegible]

الكليات [illegible] بالصورة [illegible] وهو [illegible] الحدوث [illegible] في

بد ان وسحر تحقيق هذا المقام بما لم يكن في سالف القول قوله اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه اه وهذا ممنوع مع كلام الحكماء بانه لم يقع الاعتراف منهم الا بان الزوال

الانطباق اذ هو [illegible] اول يلزم التجاور ضرورة ان الانطباق غير ان الزوال والانطباق الوهمي الموجود [illegible] الى آخر بينهما زمان وهذا

وهو [illegible] ليس فيه تحقيق [illegible] اصلا فان الكلام الان في حدوث الانطباق بما اخذ [illegible] لهذا [illegible] وبعبارة اخرى ان [illegible] انما يلزم لو كان

الانطباق متجاورين وهو وهم عن كل الطرف [illegible] كان اذ زوال بالحركة [illegible] فليس اول فلذلك تجاور اصلا هكذا قال الشيخ الرئيس في [illegible]

الشريف ردا عليه [illegible] ان حاصل ما [illegible] ان المماسين مفترقان فنقول ما بينهما لابد من مماسة فالكلام على الدول فالكرة لكنه محال [illegible]

والكلام على النقط متوسط يلزم خلاف المعروض مع انه نقل الكلام وفيه ما عرفت واجاب [illegible] بان المماس على النقط الاولى والكلام انه [illegible]

بانية في زمان حركة [illegible] على النقط الاخرى فقد ان حصول [illegible] المماسة الثانية بعدم الاولى [illegible] ذلك استمرار حركة الكرة كما في

بالتخيل [illegible] لحركة [illegible] فلا يلزم [illegible] مع النقط والانات [illegible] ولا يذهب عليك انه [illegible] واما انطباق المستقيم على المستدير [illegible] فلم يتم

فان اورد [illegible] ان يحصل [illegible] الانطباق التدريجي [illegible] واما الدفع فلم اللزوم لما قد [illegible] في كلامهما تصريح ولا [illegible] لدفع حدوث الانطباق

الذي هو مناط الاشكال يرد عليه ان الاشكال لم يندفع [illegible] فلم [illegible] الا [illegible] على الحق فلا [illegible] عليه الصلاة

قوله كان ثبت ما فرض الكرة [illegible] المقصود منه [illegible] الكرة [illegible] مكابرة صريحة [illegible] والكلام [illegible] الحكم اصلا ومع هذا [illegible] الكرة

النقل فالمكابرة [illegible] ان ورود [illegible] ان الفرض [illegible] الصورة الطبيعية [illegible] لا [illegible]

[illegible] قوله واما [illegible] فلان [illegible] الانفصال [illegible] الضعف [illegible] ان الكلام [illegible]

[illegible] التجاور [illegible] ان [illegible] الزوال [illegible]

[illegible] الانطباق [illegible] على المستقيم [illegible] الانطباق وان [illegible] وجود النقط [illegible] متجاور [illegible]

قطعا [illegible] الفصل والكلام [illegible] عن التجاور هو الانعدام ثم الوجود ضرورة ان تجاور المعدوم بالموجود [illegible]

في [illegible] واما [illegible] فلا يلزم [illegible] اصلا فلم يلزم [illegible] واما [illegible] المتغايرات [illegible] فلا نسلم ان النقط

على [illegible] الاتصال [illegible] الاتصال [illegible] فلا نم بطلان اللازم [illegible] ولقائل ان يقول [illegible] على ان التوجيه [illegible]

الانعدام [illegible] فان [illegible] وحدث [illegible] فلا معدوم [illegible] انه جاز ان [illegible] الاعراض [illegible]

الانعدام [illegible] ان [illegible] موجود [illegible] والاول لم يعلم وجوده [illegible] الاول باعتبار ان الخط والسطح [illegible]

للانقسام [illegible] كل خط وكل سطح [illegible] الانقسام [illegible] باعتبار [illegible] مبدأ [illegible] خارجي [illegible]

الا [illegible] حدث النقط وبعد الانطباق [illegible] الزاميه [illegible] ان يلزم مقدمات [illegible] الحكيم [illegible]

بالالتزام

وفيه بحث فان مذهبهم ان الجسم متألف من اجسام متناهيات في اشكالها فانه لا يتصور ان يتعقل اجزاء الاجزاء ان تعقب بعد التداخل متفرقة لعدم التناهي فيعود المحذور

وهو الزام الطفرة قوله وانما يقصدون ان الطفرة [illegible] كتمثيل فرضه على القطيعين لسطح متساوي ببعد الا كالس والشباك وليتأمل وحتى تمنع المحذور التناهي فافهم قوله

ثم الزموهم ايضا لزوم عدم تناهي الجسم اما ما لاستحالة بالادلة الماسية او بان تتفاوت الى ازدياد الاجزاء ومقدار به ملزوم ازدياد المقدار الحجمي وازدياد

المقدار الحجمي الى عدم التناهي ملزوم عدم تناهي المقدار بل [illegible] قوته وابهم ان ما يرد ان الازدياد التناهي اللازم عدم التناهي غير موجب على التداخل لجماعة وانما الزام

التداخل فان وقع منهم تصريح بذلك فقد دفعوا فيما وقعوا وانكان توجيها فقبلهم غير [illegible] عليهم ما قدم عنقريب قوله ثم ان اصحاب النظام اه فيه

اشارة الى ان هذا الالزام ما كان النظام بحيث ارد بهذا لا تصور الا منفي التداخل كما قدم والظن كان تحقيق الجزء بالتعبا لمذهبهم كما قدم ان القول بالجزء

لا ينافي مع القول بالتداخل والتزموا فيه انتفاءها فقالوا ان الاشكال في الحقيقة منحصرة [illegible] مربع ولا كرة وانما اصلا فلم يلزموا التفكك لكفاهم

وفيه بحث فافهم قوله ومما يلزم هؤلاء اه اراد بهم الفريق المناظر مع اصحاب النظام ويمكن ان يراد الكل ولكن هذا الالزام انما يلزمهم بعد اثبات الجزء وقد ثبت

من قبل ولذلك قيل ان النظام قائل بالجزء بحث لم [illegible] وحاصل الالزام ان القول بالجزء يمنع تفاوت الحركتين السريعة والبطيئة الا بالقول بتخلل السكون في البطيء عبارة

عن كون الحركة بحيث تتخلل فيها السكنات بيان الملازمة ان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء ان قطع اقل انقسم الجزء والا ساوى السريع البطيء او يزيد والكل خلف

فتعين تخلل السكون وهذا ربما ينقض بحركتي طوقي الرحى الصغير والكبير ويلزم فيه الزام التخلل مع زائد وهو تفكك جسم الصلب بلا [illegible] ولا يتفكك فذلك معارض

[illegible] وربما ينقض بحركتي البطيئة في الغاية والسريعة في الغاية كحركة الشمس والظل وههنا الزام التخلل ليس يستبعد في الظرفان الظل يرى [illegible] وقد ينقض في

[illegible] السريع والبطيء وقد ينقض في حركة [illegible] عقبه دائرة حول نفسه ولا ينفعهم اصلا [illegible] الرمي من الحديد او الصلب فانهم قالوا ان القدرة

الالهية غير عاجزة عن [illegible] الله تعالى كان ولم [illegible] ولم يكن الا قول [illegible] النفس [illegible] هو قريب [illegible] القدرة ولم يعلموا انه لو ذكر [illegible]

ولو [illegible] اقل من الشعر [illegible] ولو حركه سهم القوة [illegible] انه [illegible] فانه [illegible] ولكن هذه المقدمات لا تنفعهم وكذا لا ينفعهم ان

العقب [illegible] لان [illegible] ان الانشقاق قليل جدا وهو عادي كما في [illegible] على اصل الاتصال [illegible] الا الانفصال

والانفصال [illegible] فغير موهوم قوله قالوا وللطافة ازمنة التفكيكات اه توضيحه [illegible] ان [illegible] مسافة الطوق البعيد عن [illegible] اجزاء ومسافة القريب

عشرة زمان حركة البعيد مائة انات وزمان القريب عشرة انات فلا تكون حركة القريب [illegible] مع حركة البعيد الا في عشرة انات فانه [illegible] عشرة اجزاء الا

انات في [illegible] وفيه [illegible] زمان التفكك [illegible] زمان الالتصاق [illegible] زمان التفكك [illegible] زمان الالتصاق [illegible] اجزاء البعيد

[illegible] اجزاء القريب [illegible] السكون [illegible] زمان الالتصاق [illegible] فقد كتم [illegible]

عدم الاحساس فيعود [illegible] التخلل مقيدا لا مطلقا والسكون [illegible] لا مطلقا [illegible] فلا اقل من [illegible] السكون [illegible]

ان العادة الالهية جرت بان لا [illegible] السكون والالتصاق [illegible] فبعض السكونات مما هو محسوس [illegible] وبعض غير محسوس [illegible]

ان يقول م

ويرد عليهم ان الاعيان قد ارتفع فنقول ان الافلاك ساكنة والارض متحركة فانقيل ان صلاة مذهبي فلما العلم من اعلاها الى كل باب الرحى بعينه ذلهم ان يجيبوا

حقيقته م

بان اعلاها [illegible] عليه العرب انا بحصول ثقوض الامر [illegible] وانتم الى الضوابط فنحن نقول ان الذي جبل الذهب على ادعان حقيقته بلا كنه و

بلوان [illegible] بالعقول [illegible] ولس قاطع او موقع للنظر فهو خفي ولا [illegible] الذهب ايا غيره فلا [illegible] اصلا والمسكت [illegible] للامام واما [illegible] فلا

يضعف [illegible] القول فانها فقعقات [illegible] قوله واعلم ان من اصل القائل بالجسم اه تقدير النظم وكان [illegible] ان يورد اوله انتفاء

[illegible] شبهات المشاء اخر [illegible] فانه اورده او لا [illegible] ادلة انتفاء ثم بعض شبههم بقوله [illegible] ماهي [illegible] ثم اورد بعض ادلة

انتفاه بقوله واضعف ادلة [illegible] اوله شبهات المثبت بقوله واعلم اه والامر فيه هين قوله منها ما ذكره اه [illegible] فيما تقدم فلا نعيده

ثانيا قوله ومنها لزوم تفتت الارض اه بيان اللزوم ان القسمة غير [illegible] الى اجزاء [illegible] وجب الارض [illegible] البطلان

قوله ذلك [illegible] فانه ظاهر انا لانقول ان الاقسام كلها حاصلة بالفعل بل انها بالقوة وربما يمتنع القسمة بحسب [illegible] الالات ولو

[illegible] الالات [illegible] بطلان ذلك فانه استبعاد محض [illegible] بدعوى امتناع التفتت امتناعا ذاتيا

غير مسموعة قال الشيخ انهم يدعون [illegible] كانهم يكثرون علينا [illegible] ولنسلم لهم وجود

الجزء مع ذلك [illegible] ولنسلم ان [illegible] الى اجزاء [illegible] الارض كلها

لو سلطت عليها [illegible] التي [illegible]

۷

الامر [illegible] الذي [illegible] الارض [illegible]

[illegible] الارض [illegible] القول بان هذا [illegible]

استحالة م

[illegible] الاقسام [illegible] لاهل الجدل ان [illegible]

[illegible] الاجسام متشابهة [illegible] التفتت [illegible]

[illegible] على تقدير الجزء فكيف [illegible] البطلان على تقدير الاتصال [illegible]

الارض [illegible] الاجسام [illegible] الافلاك [illegible]

الاتصال م

[illegible] بكلام الشيخ [illegible] التعجب [illegible]

[illegible] محمد بن عبد الكريم الشهرستاني [illegible] محمد بن [illegible] الرازي [illegible] قوله ان [illegible]

[illegible] الاجسام والحركات والزمان [illegible] الى لا نهاية [illegible]

الارض [illegible] الاجزاء [illegible] المقدار الحاصل منها [illegible] الاجزاء بالفعل [illegible]

وافعف [illegible] وانه ذكرنا ما قيل ان الاشكال الهندسية كلها مبنية على امكان خط مستقيم بين النقطتين وبعضهم بناه على ان النقطتين لا يكون مبدا شيء

مستقيمين [illegible] الى ان [illegible] لم يصح الادلة [illegible] ان اتبع الاستدلال على البطلان [illegible] على ما اسسه اقليدس وان صحت او ثبتت الادلة القائمة على ما

[illegible] في [illegible] الادلة انه صحيحة فنقول في الاصل المقرر ان [illegible] على التسليم واذا وصل بين [illegible] المتقابلين [illegible] حال [illegible] اذا زيد

القطع المحيط بها [illegible] هذا الخط الموصل ووصل بينهما حدث [illegible] صفحتها ما في الكلام المحور او القطر ان المستطيل اذا وصل [illegible] المتقابلين

[illegible] المثلث او [illegible] ان وجد خط [illegible] فانه اذا اخذ [illegible] في هواء [illegible] خط [illegible] اب ثم [illegible] خطا اخر بعيدا [illegible] فان كان لابد ان يكون

[illegible] حينئذ اخر وهكذا ولكن هذا الخط او بعيد [illegible] قبل من بعد ذلك الخط والمطلوب والا فليحرر هذا التقرير [illegible] فانه لا شك ان

[illegible] من الاجزاء [illegible] المطلوب [illegible] الاشكال الاخر [illegible] كما كان لم يستعمل

الاشكال الكلية فان مساحة الدائرة [illegible] فانا نقول انما يتفرع ان يقع من اثبات المثلث المتساوي الاضلاع [illegible] اقليدس

[illegible] فانه اثبت ذلك المثلث برسم دائرتين [illegible] كل واحد منهما [illegible] الاخرى [illegible] هذا [illegible]

[illegible] ان الاضلاع [illegible] المستقيم [illegible] وكذا نقول [illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] ان الاشكال الهندسية لا تتحقق في [illegible] المنتسبين فانه لا شبهة [illegible] وصول المستقيم [illegible]

[illegible] الاشكال فان ادعى الصورة [illegible] قال الشيخ [illegible] الجوهر الفرد [illegible]

[illegible] الذي [illegible] الخط [illegible] القطر [illegible]

[illegible] المستطيل [illegible]

[illegible] القطع الاول [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] الكثرة [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] المطلوب [illegible] الكثرة

[illegible] الافراد [illegible] الكثرة [illegible] الاجزاء [illegible]

الاجزاء [illegible] واحد [illegible] الكثرة [illegible]

كان القول [illegible] الاجزاء [illegible] انتفاء [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] الواحد [illegible] الاقسام [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] والوحدات [illegible] العددي [illegible] العدد [illegible] العددي

لا بد من فرض الجزء الصوري بسيطا [illegible] والا لم يكن ما تحرك فعليته لانه اذا فرض فيكون الجزء الصوري بسيطا لحال وكان فيلزم تحرك المفصل بهذا الجزء لا بجزء الاول ثم ان فرض [illegible]

بجزء اخر كان [illegible] الحركة بهذا الجزء الاول وليس كذلك ما هو معلوم بل الى الاجزاء الصورية منتهية الى الجزء الذي [illegible] بلزم الحركة فعلية والفرض على ذلك التقدير [illegible]

في الحركة [illegible] بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون كل جزء منه [illegible] للقسمة [illegible] الجزء ولا يخفى ان هذا الكلام [illegible]

في هذا المقام فان غاية انها [illegible] الى البسيط المحض ولا بد فيه ان يلزم النظام ان الاجسام [illegible] مثل جبال الرمل [illegible]

[illegible] انه لا بد له من صورة نوعية في بسيطة [illegible] الاجزاء الغير المتناهية واما قوله [illegible] فهو اول [illegible]

في البسيط المحض متعدد بالفعل وانقسام المحل بالفعل يستلزم انقسام الحال [illegible] الصورة [illegible] الحركة من القسام متعدد بالفعل مع انه [illegible]

بها صورة وحدانية نوعية [illegible] المحققين ان الكل [illegible] جسمانية [illegible]

صورة نوعية بالفعل وكذلك لا يصح ان يقوم [illegible] بالفعل والتزام انها منقسمة بالفعل [illegible] المحل [illegible] الجسمية والفرض انه لا [illegible]

[illegible] انها الكثرة [illegible] في الشرح [illegible] التشكيك لا نهاية ولو اثبت [illegible] الجسم [illegible] بالاولى

[illegible] التشكيك [illegible] انه لو ذهب [illegible] الغير المتناهي [illegible]

فان الحكم [illegible] انه اذا [illegible] غير منقسم [illegible]

فقد انتهى [illegible] الكلام الى محل [illegible] بالقوة [illegible] والكلام [illegible] بالقوة

[illegible] الاجزاء [illegible] في الحلول [illegible] الا انها [illegible] المتناهي [illegible]

[illegible] المبدأ واحدا [illegible] الواحد [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] مقدار [illegible] المقدار الغير المتناهي [illegible] مقدار متناه والاجزاء [illegible] ان المخروط [illegible] فان المخروط [illegible]

[illegible] وانتهاء [illegible] المخروط [illegible] الاجسام [illegible] الا انها [illegible] لا يقال [illegible] الاجزاء

[illegible] الكلام [illegible] انه اذا لزم وجود الجزء الغير المنقسم [illegible]

[illegible] الانقسام [illegible] المقدار [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] الجسم [illegible] الاجزاء [illegible] صغيرا او كبيرا [illegible]

[illegible] المتناهي [illegible] المقدار [illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] التناهي [illegible] عدم التناهي [illegible]

[illegible] عدم التناهي [illegible] عدم التناهي الى منتهى هذا الخلف

الا قدام المتقيس غير اراي بكيفيه المحكيم فقت انما او وروده متنزلا قوله ولما ثبت ما نقام عليه البرهان ان الله ان نفيل ان الحوادث المتعاقبه مجتمعه في الدهر الى آخره

الواقع لكن لا نسلم ان ذلك الاضياع لوجب نعت الفعال بخط المستقيم في ليلها بحيار العزيزه الى الحوادث المتعاقبه من الازل الى الابد موجوده في الدهر معا مع الالتباس ثبت وانه

على نعت الانفصال وفيه ما فيه قوله ولان التجاور الامانات ما حاصل ان التقسيم اذا انتهت الى انتهاء ان في الجسم الانطباعي وصح حج الى الوجه الاول وان

لم الترك بالفعل فلا نسلم ذلك فان انطباعي انه يمتنع ان يكون قبول انقسام احدهما على حسب قبول الاخر واما ان بعض احدهما بالفعل لستلزم انقسام الاخر بالفعل

فهو مم ولعله اراد التقدم على كلام الفاضل ذكره الحكم فيما الى الامانات بالاول انما قصد التكلم على كلام الفاضل بان المتحقق ليس الا القطع واحده اه وهذا مبنا ان

قوله وجوابه باختيار الاول اه وحاصله ان مجموع اقسام الجسم لا ينفك عنها قسم متناه لا ينبغي اه يتعين كالالف وغيره بل مطلق الغير متناهيه غير منتشر ما صدق مرادة

لا نسلم ذلك التقسيم انما يلزم لو وقعت وهو مم فان الانقسامات الغير متناهيه لا حد وهو ممكن لعدم الوقوف لكان يحبا الى ان انتهى على ان الا لكلام عدم تناهي حد

القسمه فانه قد يطلق على عدم التناهي بالفعل وربما يطلق على عدم الوقوف ومنها الوجه بعيد وفيه نظر فانا نتصل الكلام في الدهر انما هو وجود الزمان وكل

الوجودات بل الكل موجود فيه معا معه تثبت عليه السلام مع ادم عليه السلام ابو البشر هو معه بنبينا سيد الانام صلى الله عليهما السلام والصلوات مع عليهم الصلاة

والسلام فنقول ان الامانات الممكنه الوجود في وعاء الدهر يجب ان لا ينفك عنها قسم متناه بالفعل لا يحصل تحقيق القسمه الغير متناه بالفعل فيلزم ان يصير تقسيم الاقسام متساوي

حد الانقسام وللوجه غير متناه فيما وهو متناه لكن اباحه فيلزم ان يتصف بحقيقته مدلول فرد واحد منها دهر الانقوت المادة لبيت الافلاطون

الالهي وجود المهيات المجرده والغير ان الاقسام ممكن وانه لا بد ان يكون موصوفه بطبيعه العدد ولا شبهه ان العدد الغير المتناهي ليس مما ضربيه فيما يوم فني الا العدد

المتناهي والاعداد ومهيات متناهيه كما هو المذهب مسلم ان يتصف بعدد خاص وفيه هدم ما اقيم باحتجاجها والوسع همهد دل ثم اعلم ان المراد من الشيد لبيت

بواذه على الحكيم فقط بل ما هو وارده على المتكلم الغير فان مقدورات الله تعالى غير متناهيه عندهم فنقول انها يجب ان لا يخرج عنها تقدر متناه فيلزم وقوف القدره

والا لتدم عدم تناهي الغير متناهي ويمكن الجواب باختيار الشق الثالث على ان الامر انها غير متناهيه ان فيه غير متناهيه وهو ليس بمحذور وفيه نظر فان عدم التناهي بط

عندهم مطلقا فلو قيل لكان الجواب باختيار انها متناهيه بمعنى عدم الوقوف وبدوه حرب الدهر كما فرد والجواب ان مجموع القدم الممكنه متصف بكل عدد متناه ولا محذور

ان الوجود الواحد الوجود الدهري واقع في الزمان موصوف بكل عدد غايه الامر ان الاتصافات الالهيه متعاقبه دون الدهر فيه فان زيد في وقت ابيض او اسود

في وقت آخر ثم آخر فهذه الاتصالات متعاقبه في الزمان مجتمعه في الدهر فان طبيعه الدهر ابتداء عن التقدم والتاخر الانفكاكي للانقسام او الزماني فكذا ما نحن فيه وفيه نظر

فان شيا واحدا لا يمكن ان يتصف بالعددين او الاعداد المتبائنه والمجموع الاقسام الممكنه الوجود يجب ان لا ينفك عنه قسم كيف يمكن ان الالف والالفين والالفين الا زيد

ينقسم في التحقيق فليس الفارق فانه في نفس الامر ابيض او اسود ضروره واذ لا تعاقب فلا بد من الاجتماع بخلاف ما نحن فيه فان الجميع اللذين في الثاني متصف بكل

عدد بل لو فرض ان مجموع اقسام الممكنه الوجود في زمان الف فليس مجموعا لا ينفك عنه شي فيما بعد لكن انقسام الجسم الى الالفين فاختيار انه موصوف بكل

عدد اي عدد كان مع البطلان ولا يبعد ان يقال ان مجموع اقسام الجسم متناه لا متناه محدود وذلك لان الطبيعه لا تحقق في زمان الفرض حقق منها الا الجسم

المقتصر

وحصته ليست الا ما يحصل من اضافة انقسامي الى المجموع ولا نسلم ان تحقق الحصة موقوف على تحقق ما لا نهاية لها الى حد معين وفيما نحن فيه ثم اعلم ان الزمان غير متناه من جانبي

اجزاء احد بحيث لا اجزاء له بالفعل اصلا فهو عندي ليس الا وجود به تمامه بنقل الكلام الى الكل يمكن فيه ان يقال الى الجميع ومنشأ انما هو التناهي لا الا حد منه متعين

مرور ونحو ذلك اما فيه واذا اجزاؤه غير متناهية فانه غير متناه بالفعل وما امكن ان توجد فيها كذلك فالاجزاء المقدارية للجسم الممكنة الوجود في الازمنة المستقبلة غير

متناهية العدد والعدد فانه تصحيحه كلما فرض فان وجود الاجزاء المقدارية الغير المتناهية يناديه على عدم تناهي مقدار المجموع كما قدم وظاهر ان الجسم المتناهي المقدار لا

يمكن ان يصير غير متناه بلا تحليل او انضمام بالطرفين نقصت بان اف ثم جسم لا يبلغ الا حيث يلغى مقدار ذلك الجسم وهذا مما ينكر عليه كلام في استحالة

نقد تخصص من هذا الفصل والقال ان الجواب باختيار شق التناهي غير جيد او كذا الجواب باختيار شق عدم التناهي فانه ان اريد به عدم التناهي بالفعل فقد عرفت ان كلا منه

وان اريد اللاتقفي فيرده حدوث الدهر وان اريد عدم التناهي في ازمنة غير متناهية فكذلك وقال المحقق الدواني ان التنبيه قد عرفت على الاستناد وبيانا

بان تلك الاجزاء العدم بعد وجودها وتكثرها لا تتصف بشيء منهما فانها من خواص الامور المتكثرة واذ نصصه بعين لم يرتض به المحقق دفعا ... فيرد اجاب بانه باختيار

شق عدم التناهي ان غاية ما لزم عدم تناهي الاجزاء الفرضية واستحالته ممنوع وانما اللازم خروج من القوة الى الفعل كما ان عدم التعقل الاول يمكن ذوقهم مستلزم

لعدم الواجب بالذات المنحصر بالذات وقال هو هذا مما عرفت عليه وفيه نظر لان الكلام في الاجزاء الممكنة الوجود في نفس الامر

الكائنات متناهية فرض الاجزاء الغير المتناهية فرض خلاف الواقع فان القسمة الفرضية والوهمية ... ونحو القسمة الفكية كما ستعلم

ان ... والكائنات غير متناهية نفيه باعرفت نعم لو قيل ان القسمة الفرضية والوهمية غير موقوفة الا امكان القسمة الفكية ...

انك قد عرفت ... هذا المحقق ان الاجزاء القرنية ونحا حيث لا سبيه في افق الجسم فلا كفاية وقال بعض الفضلاء انا نقلت ان اريد مجموع

تقسيمات كل واحد منها ممكن فنختار انه غير متناه ولا محذور وان اريد مجموع التقسيم الذي ... لا يصدق عليه شيء متناه او غير متناه لكن

انه متناه ولا نسلم انتهاء القسمة اوعند الانتهاء والى حد ... يمكن تحقق القسمة بعده لكن لا ان المجموع ... ثبات الثانية ونقول نعم

لو اذا انتهى القسمة الى حد لا يمكن تحقق قسمة بعده مع التقسيمات التي وقعت بالفعل مجموعة التي وقعت ممكنا ... بل اقول في الجواب عنه بعد ...

الشيء انه اذا حرر هذا الكلام يرجع الى ان المجموع المتصف بامكان نفسه وبعدم امكان ما يزيد عليه هل هو متناه او غير متناه ولا يخفى انه

... لا يمكن تحقق مجموع لا يمكن ما يزيد عليه وكل مجموع كان ممكنا كان متناهيا يمكن الزيادة عليه فالمجموع الذي لا يمكن الزيادة عليه ممتنع فرض متناه

وانما يكون ذلك المجموع غير متناه حتى لا يمكن الزيادة عليه نفرض كون ذلك المجموع ممكنا لعدم امكان الزيادة عليه وكونه متناهيا ...

بحيث لا يمكن الزيادة عليه يقتضي كونه غير متناه فهذا الكلام يرجع الى ان المجموع الذي كان متناهيا وغير متناه هل هو متناه او غير متناه

... بالعبارات وانت لا يذهب عليك قصوره عن الوفاء بالحل فانا نقول نحن لا انه كما كان ... في قوة الجسم ان ينقسم فلا ... الا غير

فان ... المجموع اقسام لا ... فهو انما هو باعتبار امكان وقوعه في ان او زمان تعلقت ... اعتبر باعتبار امكان وقوعه في ازمنة غير متناهية

فلا منافاة عنه المصنف فان منع امكانه لعدم الكلية وادعى علم الامكان [illegible] لو كانت متناهية يلزم وقوف القسمة والكائن غير متناهية يلزم المحذور الذي سلف بل نقول ان

الزمان غير متناه في جانب الماضي [illegible] عدم الاباء [illegible] اقسام غير متناهية [illegible]

وعدم [illegible] ان الكلام انما [illegible] الكلام [illegible] واد [illegible] الصور [illegible]

[illegible] الشبهة بالوجه [illegible] ولا [illegible] غير متناه لكن [illegible] واحد او [illegible] خارج

الا [illegible] الكلام [illegible] غير محذور [illegible] امكان [illegible] التناهي غير متناه [illegible] الكلام [illegible]

عدم التناهي [illegible] الكل [illegible] محال [illegible] كل غير محذور [illegible] غير متناه متناهية

[illegible] محذور فان [illegible] حكمها على [illegible] عند التحقيق والكائن [illegible] والكائن

[illegible] قوله ومنها ان وجود الاطراف [illegible] الزام فان وجود الاطراف عند الشيخ في فصل [illegible] على سبيل التحقيق

[illegible] ان يكون موجودا [illegible] ان يكون [illegible] التناهي [illegible] جوهرا [illegible] والكائن عرضا

[illegible] الكلام [illegible] وجود الاطراف [illegible] دون الاول [illegible] يكون موجودا

[illegible] وان قيل ان الانتهاء [illegible] الاوصاف الخارجية [illegible] موجودا قلنا نعم [illegible] عدم [illegible]

[illegible] لا يكون [illegible] موجودا بدون اطرافه قوله واجيب [illegible] ان المحال [illegible] اجزائه [illegible]

[illegible] القسمة [illegible] القسمة [illegible] فان [illegible] المحل هو المتعين [illegible] باعتبار القطع

[illegible] ان الجمع [illegible] غير محذور فان المحل [illegible] فافهم قوله ومنها شبهة [illegible] ان الحركة موجودة

[illegible] غير موجود لانه [illegible] موجود [illegible] غير منقسم لانه لو انقسم [illegible]

[illegible] متصلا [illegible] وجود [illegible] الكلام [illegible] ان يكون [illegible] الاجزاء [illegible] المنقسم [illegible]

يلزم ان يكون كذلك [illegible] موجود فان [illegible] كان حاضرا [illegible] المستقبل [illegible] غير منقسم [illegible]

ان [illegible] النقطة [illegible] والسطح [illegible] ان يكون [illegible] فرض [illegible] الحركة [illegible] موقوف على التحقيق

[illegible] ان عدم الان [illegible] لانه لو كان [illegible] الان لانه لو كان [illegible]

كان [illegible] الزمان [illegible] العدم [illegible] ان الان موجود او معدوم [illegible] والكائن موجودا [illegible]

[illegible] العدم [illegible] ان الوصول [illegible] والله [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] ان [illegible]

الشرح م

فيتفكر

قوله

فيه بعد الزمان عن الحركة والسكون فلا بد من ان يكون وكذلك الاول في آن يحاذيه للآن الذي هو المبدأ فيجاوره وفيه نظر وتقرير ... انه لو كان الانفصال حقا يلزم

ان يكون الاكوان الحركتين السريعة والبطيئة المتوافقتين في الاخذ والترك غير متشابهة لكون كل منهما في اين في كل آن لان الجسم في اثناء الحركة بعيد في علة انه

ومن ثم يلزم ان لا يوجد الجسم بدون التحيز ويلزم منه الخلاء وتشبيه آنين في مكان واحد والا لزم ان يكون ساكنا فلا بد من ان يكون في مكانين وان مات ازمان

غير متسلسلة وما يدل انما يلزم الاكوان بالفعل فيلزم ان يكون الاكوان غير متشابهة والجملتان غير المتناهي لا يزيد احدهما على الآخر فيلزم ان يكون الاكوان كل من

الحركتين السريعة والبطيئة متساوية وهو الغلط وفيه تخلف واوانه قد احال حالها على مبحث الحركة فلا جرم اشتغلنا بالوصول اليه وذلك انه ثبت فان الخصم

للاكوان لم تأنفه اعادة وهيهنا شبهة اخرى نبين حلها على مبحث الحركة هي ان مطلقا فلك الافلاك وفلك الشمس وان سيرت معدل وفلك البروج منقطعتان

اذا فرض فلك الشمس او فلك البروج موجودا على السطح من الافلاك الاعلى ويتحرك الثانية بحركة الاول فاذا طلع جزء من الاول يطلع معه جزء من الثانية قطعا

فجزء الاول مطالع والثاني الطوالع وادوانها بحركة بحركة الكل بان يكون قطبيها الغير متحركة بحركتها ويلزم منه على ما قرر في علم الهيئة ان يكون المطلع

منطبقة على دائرة الافق في المواضع التي يكون قطب المنطقة الشمسية على رأس اهلها بحركة الكل في يلزم ان يكون مطالع النصف هو النقط من الاول

منه او اطلعت زال القطب عن سمت الرأس فرفع نصف المنطقة الشمسية عن الافق مع ان حركة النقط انما تتصور على تقدير الجزء دون الانفصال

وانشأنه شبهة اخرى قوله ومنها الشكل ... الزاوية او تقويم ان الانفصال ... الدائرة ... الاشكال الهندسية ... مقتضى الانفصال

الباطلة فتبطل الانفصال بطرح يكون ان ... على الانفصال بلا مرية ... انما يلزم على النظام ... لو بطلت ... وهو ... هو حق

وليس ولوجه آخر من ان الزاوية الحادثة ... وحاصل ان هذه الزاوية لما كانت اعظم من جميع المواد المستقيمة الخطوط لا يمكن ان يكون حادة مستقيم الخطين ...

الى القائمة فان المحيط المماس ... عمود على القطر فيتمم الزاوية الحادثة بين المماس والمحيط ... المواد المستقيمة الخطوط ... الى القائمة

من جميع المواد المستقيمة الخطوط فاذا حرك القطر مع ثبات الطرف الآخر تحرك فقدر ... المستقيمة الخطين ... فيتم القائمة ... الزاوية

عظم الحاد واصغر من القائمة ... اعظم من القائمة ... هي اعظم الحواد ... القائمة ...

بين المستقيمين لان تحرك المستقيم لا تفيد الا الزاوية المستقيمة الخطين عن ما انفصلت تلك الزاوية التي هي اعظم الحواد ... القائمة وهو الزاوية ... بين المماس

والمحيط عليها ... الزاوية ... التي هي اعظم الحواد ولا شبهة في ان ... او ازداد ... الاكبر ...

الى ... الاول ... ان لا ... على ... بان تقول ان زاوية المماس متممة للقائمة ...

... في ... ان تقول ... اصلا والجواب انه يمكن ان ... لا يلزم ... ان القطر ...

حادة ... او هي اعظم الحواد ... الاول ... والثاني هو ... قوله ... لا حاجة الى ...

القائمة ... فان المماس ... بين المحيط ... الاول ... ان لا يكون ... زاوية المماس اصغر الحواد ...

[illegible] فانقلب انه يمكن ان [illegible] الزاوية [illegible]

زاوية [illegible] الاول [illegible] زاوية [illegible]

[illegible] يمكن [illegible] المطلوب [illegible] يمكن [illegible]

[illegible] المستقيم والمستدير [illegible] زاوية [illegible] المستقيم [illegible]

[illegible] الاول [illegible] زاوية [illegible] المستدير [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] المستدير [illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible] الخط المستقيم والمستدير [illegible]

[illegible] الخطوط [illegible] الخط المستقيم والمستدير [illegible]

[illegible]

[illegible] السطح [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الخط المستقيم [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] السطح

[illegible] المستقيم [illegible] المستدير [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] الخط المستقيم [illegible]

[illegible] المستقيم والمستدير [illegible]

[illegible]

واذا علمت [illegible]

اذا علمت [illegible]

انهم [illegible]

العامي او الخاصي ان احدهما مشتمل على الآخر والمكان يفصل بين النقط بعد الفاصل الطالع ولا يظهر فرق بين المستقيم والمستدير لكن فانه يتوهم ان المستدير يمكن ان يصير

على ... ولهم لكل من الخطين باعتبار التطبيق ولو ندر لجاز فانه لو طبق المستقيم على المستدير لكان ... الاجزاء بحيث ... متصل ... [illegible]

... ان ... السطح على الخط والخط على النقطة ... على السطح ... الا ... ان يكون الزائد مشتملا على الاصغر ... [illegible]

اراد ... [illegible] ... الخط المستقيم ... وهذا الكلام ... فان مقصوده ان ... [illegible]

يحمل على ... وهذا صحيح ... ان ... الا ... كما ... حاصل ان القوس ... منتصف المحيط

اكبر من القطر ... نسبة المحيط الى القطر نسبة الاثنين والعشرين ... مثل ... المستقيم اقصر الخطوط والقوس ... [illegible]

والقطر ... الخطوط ... التطبيق ... اكبر ... كانت اصغر ... القطر ... ان ... المستقيم والمنحني

لا ... ان ... اورد عليه بانه لا يجوز ان يكون مساويا ... المسئلة القائلة ان نسبة المحيط الى القطر كنسبة الاثنين والعشرين

... على انها ... واجب ... والزائد ... والتفاوت لا ... متفاوتين ... اما الاول

فلان ذلك يقتضي جواز التطبيق ... بين المختلفين ... المستقيم والمستدير مختلفان نوعا ... [illegible]

... ان ... يقتضي جواز التطبيق ... [illegible]

... التطبيق ... التطبيق ... [illegible]

... الاول ... انهما مختلفان ... ان يكون ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... المواخذة ... الكلام ... [illegible]

يكون المواخذة ... حاصل الكلام ... [illegible]

كالخط المستدير والمستقيم فيجوز ان يكون ... [illegible]

يقطع الخط ... [illegible]

... يقطع خطا والمكان ... الخط ... [illegible]

... [illegible]

مثلا ا ب ج فنقول ما عينه بصورة الشكل فان العمود المخرج من طرف القطر يقع خارج الدائرة ولا يقع بينه وبين المحيط خط آخر مستقيم ويكون زاوية
نصف الدائرة اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين والتي يحيط بها المحيط والعمود اصغر ولتكن الدائرة ا ب ج والقطر ا ج ونخرج من ا عمود ا د فان دخل الدائرة فليخرج
على ا د ونصل ه الذي هو المركز الى ا فيكون ا ه ه د متساويين لكونهما نصفي قطر دائرة فيكون زاويتا د ا ه ا د ه متساويتين لما تبين في خامسة من كل مثلث متساوي
الساقين فالزاوية ... القائمتان يوترهما متساويتان ... زاوية ا ه د قائمة فيكون ا عمود على ه د فهما قائمتان او اعظم من القائمة هف فان المثلث متساوية
لقائمتين والثابت انه ... لا مثلث ذا قائمتين فاذن يكون العمود لا يقع عمودا على ... ولكن يقع على ... فان زاوية ا ده قائمة وخط
ه د اعظم من خط ا ه ... نصف القطر ... فيكون وتر زاوية ا ل ه اعظم من وتر زاوية ل د ه والتي يوترها الضلع الاطول اعظم من التي يوترها الاصغر
فيكون زاوية ا ل ه اعظم من القائمة فيكون منفرجة ولا مثلث ذا قائمة ومنفرجة فيكون العمود خارجها ولكن ... ولا يقع بينه وبين المحيط خط والا فليقع ا ح
ونخرج ... عمود ه ح ... مقالة الاولى انه يمكن اخراج العمود من نقطة مفروضة الى خط ... اخرج من ... ولا ينطبق هذا العمود على ... لكونه ليس عمودا على
ا ح بل على ... متقاطعان ... عليهما عمود ... وبرهانه ... ولا يقع في جهة ب والا وقع في المثلث ...
وهو القطر قائمة ومنفرجة لكون ... خارج الدائرة فيكون ه ح اعظم من ه د فيكون ... زاوية ... اعظم من ... ه د ... اعظم من القائمة منفرجة فيقع
... في جهة ا ... ه ح ... زاوية ... اعظم من زاوية ... قائمة ... بعض القائمة فيكون ... اعظم ... وقد كان
مساويا ... لكونهما نصفي قطر الدائرة هف فاذن لا زاوية حادة مستقيمة الخطين اعظم من زاوية ا ه ... ولا اصغر من زاوية ... والا لامكن ان يقع خط
بين العمود والمحيط وقد تبين من ذلك ان العمود المخرج من طرف القطر يكون مماسا للدائرة وذلك ... وقد بينه المحقق في التحرير ... وكان الكلام
... ان الاقليدس ... المستدير والمستقيم ... ان لا زاوية مساوية لزاوية بين المستدير والمستقيم ... ان
بينة ... فقط وذلك ... من المحققين ... ان زاوية المماس اصغر الزوايا وهذا ... الا انه ...
... وذلك لانه ... المستقيمة الخطوط ... اقليدس ... المحقق
ولا ... ذلك ... الانفراج ... الاعتبار ... فان ... المحقق في رسالة ... اقول قد
... المحققين ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات ... بالذات ... السطح الذي هو موضوع الزاوية ... السطح الصغير
اعظم من الكبير ... الزاوية القائمة ... الكيفيات ... الكيفيات
... الكيفية ... السواد ... الحاصل ان ... المقدار الاصغر
... المقدار ... الزاوية ... المقدار ... الكيفيات ... السطح ... الكيفيات
الكيفية ... الفضلاء والله ... العلماء ... اعلم ...

بان الكيفية المختصة بالكميات ولما لم يكن متصفة بها والقطعة بالذات لكنها متصفة بالعرض بمعنى ان محلها اتصف بها واحدا سوينا اياه الكم بالذات والكيفية بالعرض فكلما

في تعينهما فكلما كان السطح الناقص عن آخر لا يزيد عليه بالحركة الا بعد المساواة فكذلك الكيفية المختصة لموصوفها بالمقارنة وعدم تجزيه على اخرى الا بعد تلونهما

بالمساواة في الكم والكيفية المتكممة بالعرض بسببها في ذلك واضح انتهى وانت لا يخفى عليك ان مثل هذا الكلام لكن المتحمل ان يرتكب بعيدا فيحول الى المقصود الذي

المساواة

المحقق في الحركة في الزوايا حركة في الكيفية وبعد الاعتبار فيها لكن يقيده لا لزم ان القائمة التي هي الكيفية جزء من انواع تلك الحركة فلا يلزم عن عدم البلوغ الى

وجود الطفرة التي الكيفية الحاصلة من احاطة المستدير والمستقيم مخالفة بالماهية للكيفية الحاصلة من المستقيمين فكلما تحرك الخط لم يقطع الزوايا الحاصلة من المستدير والمستقيم

فلا يلزم من عدم وقوع القائمة في العرض محذور ذكرنا ما بان بلوغ السطح في الزوايا الى مساواة سطح القائمة هل يكون عن احاطة مخطين مستقيمين فان كان اياه وهو

ظاهر البطلان اذ لم يكن فيلزم ان يوجد ابينية التي هي القائمة قطعا وهو ممتنع فالذات الكيفية لا يجري اصلا انتهى وحاصل الاعتراض ان الكيفية ان لم يكن

لحما بالذات لكنها ملزومة للكم بالذات فاذا تحرك الخط قطع محلا اعظم من سطح القائمة البتة والا انقطع ذكر مراتب سطحا مساويا لسطح القائمة وهو

تشنع فان الخط المستقيم والمستدير لا يمكن ان يقع بينهما سطح مساو للقائمة فانه اذا انطبق الخط المستقيم المنطبق على المستدير ما خط لان لا ينطبق على المستدير التي

هو اما ان يقع خارج الدائرة او داخلها وكلاهما يبطل التساوي نعم ظهر انه يمكن حملها على السنة وظهر انه لا لغاية في القول بالكيفية اصلا فان الكلام

في التساوي لا يلزم من جواز التطبيق فانه يجوز ان يتساوى مقدارا من دون التطبيق بل ذكره مغالطة صريحة ومخالفة للبديهة وثانيا ان المدعى عدم جواز

الكيفية الزاوية والا لكان مبنيا على قواعدهم والمتكلف ان يرتكب توجيهها بعيدا بحيث يندفع الاعتراضات بانه لا يسلك الى الطفرة

لما يلزم لو وقع القائمة في طريق الحركة بالاخر خاصية او مساواة وهو ممنوع وانما في طريقها القطع السطح او باعتبار وقوعه محاطا بين مستدير ومستقيم فما

قطع من ذلك المحقق من انه لا شك انه ايل اليه وتمام الكلام فقد بر وفات ناقل العلوم في حل الاشكال بوجه آخر ان الحدوث [illegible]

حدوث في نفس الزمان [illegible] فيطلق عليه او [illegible] بزوال الانطباق وكون [illegible] الزاوية من [illegible] والطفرة [illegible] الا قطع الكبير [illegible]

الصغير بالتدريج اه وههنا لم يلزم بل تصاري امره هو حدوث الزاوية لا بالتدريج [illegible] الذي تعده مساو [illegible] الاعظم دفعة ولا شبهة [illegible]

لا ملق اصلا في [illegible] وفيه [illegible] لانه لا كلام في حدوث الزاوية [illegible] التعارض [illegible] الاشكال [illegible]

[illegible] الكلام في ذلك [illegible] الاشكال انما هو ان [illegible] الحركة [illegible] فقد قطع من المبدأ الى المنتهى سطحا بالتدريج وقطع كل [illegible]

[illegible] على سبيل التدريج مع انه قد قطع الكبير بدون ان يقطع الصغير وهو الطفرة فان اجيب بان الزاوية الصغيرة لم يقع في طريق الحركة فهو [illegible]

[illegible] لكنه يرجع الى الجواب الاول وهو في صدد الجواب [illegible] كما في الشرح في قوله وذكر الاستاذ سيد الحكماء اه وههنا شبهة اخرى في لزوم الطفرة

[illegible] ودفعها هو ان رحى [illegible] اذا تحرك حركة الدورية [illegible] بتمام الدورة سطح [illegible] ولا يقضي [illegible]

[illegible] او النقص [illegible] الطفرة [illegible]

[illegible]

اقول من دور الكرة انما يلزم التفكيك فيرجع التشنيع اليه ركان على منفكي اي حركة فهو فيلزم من الطفرة والتحقيق في الجواب ان بعض اجزاء القطب فتردد في دوره

الكل على محاذاة الكل والتفكك ... في التفكير ان ... والتفكك او الطفرة اما الا على المحاذاة وهو مخالف للبديهة وموجب للتفكيك وهو كما ترى

ما الا خراف بالطفرة هو الاليق في نفسه المطلوب والجواب فيهما ظاهر على الحركة الدورية مثل الفرم الاينية والوضعية والاينية بعض قطع مسافة مساوي لمسافة في كل

ما او الحركة الاينية كحضة فالقطب يتحرك دورة واصغر قدرا راجعا اقر دورة وازيادة انما حالت ... الحركة الاينية فيرد هنا شبهة الحركة عن سطحي

جسمين منطبقين اذا ارتفع الطبا فيهما بحيث يبقى الفصال من جانب على حاله وارتفع الطرف الاخر ولا شبهة في انه اذا انطبق الطرف زال الطرف الانطباق الاخر

فلا بد ان يدخل جسم يوجب بين سطحيهما ولا يدخل الا بالحركة وهي تدريجية فكل على الطرف لا يكون على الوسط فيلزم الخلاء وهو باطل فلا بد من الطفرة واجيب بمنع ما

بالمنع حدوث حدوث الخلاء انما هو ان حدوث الانطباق انما هو في الزمان لا في الآن فعند زوال الانطباق يتحرك جسم الغوب والزمان ما لم

للقسمة يلغير النهاية فلا محذور في ان يقطع مسافة بين الجسمين بالتدريج فلا طفرة ولا خلاء وبحرى قوة الاشكال وضعف الجواب لان مبنى الاشكال

ليس على حدوث الزوال في الآن حتى يتوجه ان حدوثه ... انه في الآن بل في الزمان بل مبناه على ان الزوال سواء كان تدريجيا او زمانيا فيه بحركة او

آنيا لا بد من ان لا يتدرج بمعنى ان يزول الالتصاق ... ان يزول الالتصاق ... الاجزاء ... ان يخرج من الاول ... متبل

ان يخرج من الاوسط فحين كان في الاوسط والاوسط اما خالياء وملاءة والاول باطل والثاني كذلك ... اما لحدوث الجسم في الحس وفيه

فالاشكال منعقدة كما هو خلاف الفرض ... فلا بد في ان ... الجسم ... الطرف ... ان الجواب ... لا يتم الا بالقول

بالاستعدادات حدوث الجسم ... بالالتصاق الجسمين المنفصلين في الهواء ... الحدوث مستبعد ... ان كل حادث مستند

الى الفاعل والقابل ... على ... الشيخ وهذا وان لم ... كله مستبعد فلهم ان يقولوا

اي الاستعدادات الغريبة ... كما ان ... الطفرة ... وهكذا ... بيانه هنا

شبهة اخرى على الاتصال ... في موضع ... المهندسون ... ليطرايا ... مخالفة المهندسين

... الى نسبة القطر الى المحيط نسبة ... وعشرين ... والمحيط اكثر ... المستديرين المتقاطعين المتساويين

... مساوية ... كما مر ... نسبة القطر الى المحيط ... والاحجام والابعاد ... متساوي

... المستقيم انا نعلم ... المنفصل ... الحكم بالقصر ... الاوهام ... الا انفكاك ... و

المستقيم المستدير ... المستدير والمستقيم ... المهندسين ... المنفرجين ... علم

اعلم ان الفضلاء ... هذا العبد المفتقر ... العلم ... العلامة ... القول الثم فان

الشروع ... القصد ... في اثبات الهيولى اي ... فان ... الهيولى

نحو مهية موضوع الغرض وعنوان الامر كما يشعر به واما اثبات الهيولى فلا يليق به الا بعد الارجاع اليه وقد نقلنا انه لم يقدر في اثبات الصورة الجسمية لان وجودها بديهي

فلا حاجة الى اثباته او اثبات المشتركة بينها بل غاية الامر اثبات الهيولى او اثبات تركب الجسم منها ومن غيره الذي هو الصورة الجسمية وفيه نظر سيلوح من الشرح انشاء الله

تعالى فان القدر الضروري هو ان الجسم يفرض فيه الابعاد المتقاطعة واما انه [illegible] فانه يجوز ان يكون الجسم في نفسه لا ممتدا ولا جوهرا فردا او

فيقبل الانقسام بواسطة الكم القائم به بل اثباته في الصورة تشبه الهيولى وكذلك قد يلوح [illegible] ان الهيولى هو الاظهر وانما الاخفى الصورة والمحصل ان كلا منهما نظري

بل الهيولى بالنسبة الى الصورة اخفى ولعله اراد ان الصورة متفق عليه بين الفريقين فهو اشبه بالبديهي في عدم الاحتياج الى الاثبات [illegible] فقصد اثبات المختلف فيه

وفيه [illegible] ان جوهر [illegible] ذراعا بالانفصال [illegible] محل الخلاف [illegible] الالفاظ

الفاسد [illegible] مع انهم [illegible] موجود [illegible] الوجه [illegible]

[illegible]

تداخل الابعاد [illegible] القول بالبعد المجرد [illegible]

[illegible] بان كل حادث مسبوق بمادة [illegible] فانها [illegible]

[illegible] الشرح [illegible]

العلم [illegible] الانفصال [illegible] الاتصال [illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] الفطرة [illegible] المادة والهيولى [illegible]

والفتوحات المكية لوارث سيد العالم [illegible] صلوات الله وعلى اله [illegible] الشيخ محي الدين [illegible] رضي الله تعالى عنه [illegible]

سيدنا [illegible] امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه [illegible] وهو الجوهر الفرد [illegible]

[illegible] المحسوس [illegible] اصحاب [illegible] الاول [illegible]

[illegible] متصل في نفسه ولا منفصل [illegible] اتصال الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] في نفسه [illegible] الصورة [illegible] منفصل [illegible]

[illegible] الجسمية [illegible] الامور [illegible] السواد [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] بالعرض [illegible] بالسواد [illegible] بالجسم [illegible]

القول [illegible] الاول [illegible] في الشرح [illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible] كما يدل عليه [illegible] ومنهم المتكلم كما يدل عليه قوله

الهامش:

تحقيق

الجسم

المنطبقة

وانما الشيخ يوافق [illegible] في ذلك لا مراجزاوان يجوز [illegible] لابد من علمك ان الاستدلال على هذا النهج على ان ذلك مسلم المتكلمين عن تسليم فان حاصله ان الكلام في هذا [illegible]

على مقدمات [illegible] ان [illegible] العامة فضلا عن الفلاسفة وهذا كما ترى فان المخاطب الذي هو المتكلم يحدث اوان لا يتعقده انه كاعادة المعدوم و[illegible]

والطفرة والتداخل والتفكك وسكون المتحرك [illegible] لو انكر تلك المقدمات بل هو الا وقف فان الاشكالات [illegible] ما مارست الطفرة او لا مثال ان يقول [illegible]

يكون [illegible] الا ان يعدم وكيف [illegible] في المتصل حالة مقربة ولو وجدها وهذا المنع موجود قوله وان جاء الى قلنا لا ينفعهم الحدس الصادق في مقدمات

[illegible] اوما في حكمها [illegible] هذا مذهب وقد عرفت ما له وما عليه فيما تقدم وكذا عرفت مذهب النظام من انه لا يعدم [illegible] الجواهر الفردة بل يعدم [illegible]

الاجزاء المتجزية [illegible] ضرورة انفصالها [illegible] الاجسام او هذا المذاهب الثلاثة مذهب جمهور المتكلمين ومذهب النظام ومذهب [illegible] والوجه انما هو [illegible]

باعتباره دون حقيقته والكثرة [illegible] لكنها انفصالية [illegible] قبل الانفصال وان كان خفيا [illegible] ان [illegible] الكثرة بسبب [illegible]

[illegible] وهو كما ترى [illegible] كما يدل عليه [illegible] واحد بالتحصيل لا كثرة له [illegible] قوله والمقصود [illegible] ما يدل على [illegible]

ان الجسم الذي [illegible] هما الجوهر والفصل [illegible] المتغايرة [illegible] بالجنس الخارجي المتمايزين [illegible] الهيولى والصورة الجسمية [illegible]

متغايرين [illegible] الاعتبار كما [illegible] الجوهر [illegible] هو النوع [illegible] هو الجنس على هذا [illegible] الفصل [illegible] الصورة [illegible]

هيولات الافلاك والعناصر [illegible] متغايرة بالماهية فالهيولات في العالم عشرة متباينة بالذات [illegible] ان يكون الجوهر [illegible] الهيولات

[illegible] بالذات [illegible] القول [illegible] الحيوان [illegible] مع [illegible] والفرس بالذات وهذا كما ترى [illegible] ان يكون الفصل [illegible] عاما مطلقا عن الجنس

[illegible] الصورة الجسمية [illegible] متحدة بالماهية [illegible] والمواد مختلفة [illegible] فالفلك يجوز ان يكون الجوهر حقيقة [illegible] المواد [illegible] الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] الاجزاء الخارجية التي هي الهيولى [illegible] للاجزاء [illegible] التي هي [illegible] وقابل الابعاد [illegible] الاتحاد [illegible] والمقصود ان [illegible]

[illegible] عن الجوهر [illegible] الابعاد وان كان [illegible] الجوهر [illegible] والصورة [illegible] هذا الحكم صحيح [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] النوع [illegible] الجنس [illegible] جنس [illegible] الفصل [illegible] فان [illegible]

[illegible] الجنس لا يكون [illegible] الفصل [illegible] الفصل [illegible] والظاهر [illegible]

[illegible] يكون فصلا [illegible] كما ان الشيخ [illegible] جنس [illegible] ان يكون الفصل عرضا عاما [illegible]

[illegible] الفصل عرض عام والفصل خاصة [illegible] متغايرين [illegible] ان يكون الجنس [illegible] حقيقتين وقد عرفت [illegible] الامور العامة ان الاجزاء

[illegible] ان يكون مخالفة [illegible] للاجزاء الخارجية [illegible] قوله [illegible] الاختلاف [illegible] قال ان الجسم انما هو بسيط في [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] ان الجسم لا [illegible] فان الجسم بسيط [illegible] ان [illegible] لا يجوز ان [illegible] بالكلية [illegible] الجواهر [illegible]

[illegible] ان الجسم [illegible] الى [illegible] ومن قال ان الجسم مؤلف من جواهر [illegible] ان [illegible] جوهر [illegible] الثاني

اخر وقد قال بالبيان الف جوهر وعرض نقول على المعنى العرض والتمام الجوهر وفيه تعارض وجهين الاول ان هذا الاحتمال ليس منشاء ذلك بل منشاؤه ان الوحدة لا تعالج

والكثرة الا انفصاله بل [illegible] الموضع والكثرة الشخصية سواء كان جسما بسيطا وان كثرت فقبل سواء كان مماثله هو جسم [illegible] او يكون اشتباها فيه وان

النشأة في نقول بانعدام الهيولى ومن انكره لا نقول به والثاني ان المحاكم قال لم لا يجوز ان يحدث [illegible] بالفصل [illegible] نقول انه كما نقول به الهيولى انعدام فلا حاجة

والجواب انه لم يرد السائل ان الخلاف في الانعدام متفرع على الخلاف بل بين ان الخلاف في الانعدام يلزم الخلاف وهذا بعيد لوجود العبارة فلا ينبغي

لي انكار [illegible] الشيء والاعراض الانعدام بالكلية مستبعد جدا وانما يلزم لو قيل بانه فقد [illegible] قد قيل [illegible] الا القول بانفصال الوحدتين فقد صح

محل للاشتباه والجواب عن الثاني ان المحاكم [illegible] من العبارة والمقصود انه يجوز ذلك كما في [illegible] اهل النحو والاخصاء قوله هذا اجود ما [illegible] بل الجدل

ان نقول ان هذا التعريف مؤداه هو الشبهة فانه لم يرد به ان وجيه ووجود [illegible] واحد ان ضرورة غيره عليه ما يرد على الشبهة فلم يكن اجود ونمنع

ان نقول ان هذا منع الاحتجاج بديهي وادعى لكل واحد وربما [illegible] الى الشكوك عند التفصيل فافهم قوله وينتقض الكم بكثير من الصور اه منها ان حال المحال

يلزم ان يكون حالا بالنسبة الى المحل الاصل ومنها انه يلزم ان يكون المحال في كل من الحال والمحل كالصدق [illegible] بالنسبة الى مجموع الجسم من الاضافة والتقوم [illegible]

[illegible] حالا في كل [illegible] من الجسمين اذ يكون [illegible] حالين [illegible] ذلك [illegible] والجواب عنهما [illegible] الشيخ اي المراد [illegible] والاشارة [illegible] بالذات والعرض متحد

بالاشارة بالنسبة الى محله وهو متحد [illegible] الاشارة [illegible] قس منها الاعراض [illegible] ومنها الاعراض المحاذية حلول [illegible] والجواب عنها بالتكلف ومنها الاول

اي [illegible] من المنقوض [illegible] ومنها الفضل [illegible] الاختصاص والجواب عنها بتعميم الاشارة الى التقديرية والمخصصة والقول بان [illegible] الوحدي

متعين قوله وقيل حلول السراية [illegible] اكثر ما يرد على الاول [illegible] الجواب [illegible] التقديرية ان يكون الحال والمحل [illegible]

محل للاشارة لا تحدث قوله واجيب عن الاول في هذا العذر غير صحيح لان المعرف هو الحكيم وهو غير [illegible] قوله وتارة تخصيص المعرف اه

لا حاجة اليه مع انه غير ملائم لما ذكره المصنف من الاثبات فان الكلام في [illegible] مطلق الحلول لانه يكفي [illegible]

مطلقا فيشمل حلول الاطراف قوله وتارة [illegible] الاشارة الى الطرف [illegible] في تخصيص اي الاشارة هو التعيين [illegible]

ربما يكون يتوهم امتداد اخذ من المتبين [illegible] انه فيطلق عليه اسم [illegible] كون الاشارة [illegible] كون ذلك الامتداد [illegible]

به وان انتفاء بالذات انما هو بالاطراف [illegible] وذلك لان امتداد بها واحد منسوب الى الطرف بالذات [illegible] بالعرض [illegible]

الى النقطة هي الاشارة الى الخط وعلى هذا قس [illegible] الاعراض قبل السريان واتحاد الاشارة حقيق [illegible] لاتحاد الاشارة [illegible]

بانه يكتفي باتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان [illegible] التعريف [illegible] باختصاص [illegible] للاشارة المخصصة او التقدير [illegible] النقل

الاجزاء وفيه انه بالحقيقة رجوع عن التعريف المعروف واعتراف [illegible] فالكلام [illegible] المعرض [illegible] على خصوص هذا المولف [illegible]

الجواب المذكور [illegible]

الصورة [illegible] مجموع الجسم [illegible]

واحدة وليس الامر كذلك فان المحال ان فسرت بالمعتمد او الاعم فاللزوم ظاهر وان فسرت بالمكون فلا بد للمال [illegible] باعتبارهما او هناك فهذا الفرض مفصل

ذلك فان بعض الاشارة بالذات لتناهي الممكنة وللمكان بالعرض لان الاشارة الى الممكن اشارة الى المحيط وادهو منه اصل بالمكان لزم ان يكون [illegible]

او [illegible] قوله اللهم الا ان يقال في تصحيح الكلام بمعنى وجوب الاجزاء التي مرت امتناع جميع الشبه [illegible] باسقاط التوجيه بعد [illegible]

هذا المعنى عن الفاظ التعريف مع ان التعاريف يجب ان لا تحمل على المعاني المتبادرة قوله فلا يصدق على الاشياء اذ فيه نقص على ان ه حلول الا [illegible]

المتغايرين وجودا واما المعاني المحمولة مواطاة فلا حلول فيها ويدل عليه ايضا تخصيصهم على ان المحال منحصر في العرض والوضع وان المحل منحصر

في الهيولى والمادة والموضوع مباين للعرض فما وقع عن بعض المتاخرين من تعميم الحلول بحيث يشمل المحمولات المواطاة [illegible] اصل او [illegible] ذلك

الوصول اليه يتيسر بالفحص البالغ قوله فيرد عليه اه فانه يصح ان يقال الفلك ملكوت [illegible] ان الفلك ذو الكوكب وكذا يصح ان يقال ان الكوكب

ذو الفلك [illegible] على هذا التفسير الصور النافذة قوله وما اجاب به عنه بعض المحققين ووجه الاندفاع ان حقيقة الحلول ليست منوطة بالاشتقاق غير صحيح فان

الاشتقاقات [illegible] ملو كان الحلول [illegible] اختصاص [illegible] لا اشتقاق [illegible] عنه الحلول [illegible] فانه [illegible]

[illegible] الشيء [illegible] الحكم [illegible] الاشتقاق [illegible] الحكم [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] كل [illegible] العلاقة [illegible] مستعدا [illegible] بالعرض للفعلية فانه عرض له كونه مستعدا [illegible]

[illegible] الاول [illegible] للعرض [illegible] فانه هو المستعد [illegible] فقد عرض له [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] لكن [illegible] بالنسبة الى الفعلية بل

[illegible] والفعلية [illegible] وجود العرض في نفسه هو وجوده في موضوعه [illegible] بخلاف [illegible] انه لا [illegible]

[illegible] قوله والامكان [illegible] الاول [illegible] الوجود زائد على الماهيات الامكانية كما يراه [illegible]

[illegible] العوارض [illegible] عن الذات [illegible] الا [illegible] من حيث هي هي ليست الا هي [illegible]

[illegible] فاذا كان [illegible] الذات من حيث هي هي [illegible] الوجود كان محل الامكان [illegible]

[illegible] لكن [illegible] في الذات [illegible] في الاستعداد في [illegible] وهذا هو [illegible] فقد اطلق القبول

[illegible] والنظر ان [illegible] والامكان بالقياس الى الوجود [illegible] بالقياس [illegible] ان الامكان اذا اطلق

[illegible] الامكان [illegible] الوجود [illegible] المعقولات [illegible] الكل واحد مفهوم [illegible]

[illegible] الامكانية [illegible] الاستعداد [illegible] وهو المراد [illegible]

[illegible] قوله [illegible] ان يكون [illegible] الاشتقاق [illegible] بالذات

وهو مختص بالوضع الموجود في موضوع او النفوذ الكثيرة بما يرونه نسبته فان ما تحل امور ما هي غير صحيح لذلك الاشتقاق واما المعنى هو الذي يعم الشمول والكل فهو فان حال كذا وعلاقة العقد
بالنسبة الا الموت وبالعكس وانما المعنى بالذات وهو مجاز والكون مجازا والمخصوص ونحن نسلم ان ذلك حال وكذلك الامكان فان حقيقته هو الشيء المخصوص او الانتفاء الحاصل
وهو مجبر بسبب لذلك الا الاستحقاق ضرورة وانما الاستيجاب من قبل الوصف العارض وهو الممكن بخلاف السواد فانه منفرد وعلاقة معنى لذلك والكاره حتى
الضرورة ثم يلزم عليه ان يكون الامور الاعتبارية كالوحدة والكثرة وغيرهما احوالا وعلاقتهما محل لها هو لا يكون اعراضا وتتبع العرض اقوال كل
نعم ان وجود الوضع بعينه هو وجود الموضوع بحسب الوجود وبينهم منه اساس فالقطع فان الوضع تحصل محله وهو علة مقدم بالوجود فيلزم ان يكون
الامكان والوجوب والوحدة واشباهها متأخرة عن وجود الممكن والواجب والموجود والكل باطل فان اريد الاختصاص الناعت بين الموجودين يلزم خروج مقولات
الاضافة كالاب والابن وغيرهما ولا يبقى [illegible] الا المنفصلات [illegible] ويلزم ان الامور العامة اعراض والالفاظ الناعتة
لكونها اعراضا انما هي في الاعراض الموجودة وبرهانهم صرحوا بانها ليست باعراض وكذا بالتكلف بان النص في الوضع الموجود منها ان يراد
الاخر ويلزم ان المقولات كلها موجودات خارجية كما ذكره الحكماء كما صرح الشيخ بان العدد موجود في الاعداد وهذا كما ترى ثم الاختصاص
وحاصله كما عرفت ومرت الاشارة اليه ان العلاقة التي بين النعت والمنعوت واما الكل فحدث لا يترتب عليها وهو المعنى بالاختصاص الناعت
الامر بما هو من الشئ الاجود ويرد عليه بما عرفت من شمول التعريف للامور العامة فتذكر وهي ليست محل الهيولى الاولى تشارك الى ان جسم الهيولى
على معنى يقال لها كمية هو بالذات وهو الكم الذي يتركب منه جسم كقطع الخط المتالف منها السطح والجسم وادوا اطلق عليها ومنها الذي كما اذا
اطلق يراد منه المستقيم وكذا الموجود ينصرف عند الاطلاق الى الخارجي قوله وهي منقسمة الى الكمي والقطع فانه يبقى ان الانفكاك الكلي ما هو
هو قطع والكسر قوله وفي همية الخ وحاصله اختلاف اقسام جزئيه بواسطة القوة الوهمية كتقسيم العقل بمعنى الجسم الى نصف والنصف
وقسام هي الفرقية يستخرج الى الفعلية بحو الوهم قوله وتفصيله كلية يستوعب جميع الاجزاء في تفصيلها انه القاسم يجب جمع
من الفعلية والكل خارجية بحو الجانبين فهذا يرد الى ان الخط سوادكان في الوهم او في الخارج وقد صرح بان العقل الوهمية غير خارجية الى الفعلية
المطابق لما ذكره المحقق في شرح الاشارات ان الوهم ربما يقف اما لانه لا يقدر على احضار القسم لصغره او لانه لا يقدر على الاحاطة بما لا يتناهى
والوضع النقطي لا يتعلق بالكليات ليشتمل على الصغر والكبر والمتناهي وغيره واعترض عليه المحاكم ان اريد بعدم قدرة الوهم انه لا يحصل
المتناهية بالفعل فلا فرق بينه وبين الفقه وان اريد انه لا يقدر على ادراكه فيدرك وفيه ما لا يخفى فهو اول المسئلة او لا نعلم لو
الادراك وان ادرك الوهم للكليات لا يستلزم ادراك الجزئيات الصغيرة وذكر في حاشيته المطهرة بوجه آخر ان الوهم اذا ادرك الكل
الذي المحقق الهام لكونه غير قادر على ادراك الكل لا يدرك الامور الغير المتناهية على الوجه الكلي وانما على الوجه الجزئي لكونه قوة جسمانية
وكونها لا تقدر على احضار الصغير جدا الحليف ذلك فانه يدرك الامور الغير المتناهية على الوجه الكلي تصورا وذاكرة فان العقل

الجسم

اذا فرض الجسم منقسما والمنقسم منقسما الى غير النهاية على الوجه الذي كما نقول هذا النصف نصف وكذا جميع الاجزاء الغير متناهية دفعة وهذا انما يكون في العقل

الى غير ذلك من الامور الغير المتناهية فنقول المراد عدم قدرة الوهم على ذلك بالفعل او نقول المراد انه لا يقدر على ادراك ذلك لا انه يصل الى الوهم على

الكمال المركب بالمسوت واعترض عليه بان القسمة العقلية كالقسمة الوهمية موقوفة على الصور العقلية كلواحد من الاقسام والمقسم بصورة متغايرة الا ان في الوهمية فيها ما

دون العقلية اف [illegible] وكيف يتصور القسمة بدون ان يتميز المقسم والاقسام عنده وتحصل الصورة فيه مع ان التقسيم الا التحليل والتفصيل مع كون المعقسية

يكون فيها الصور الاحكام المتصورة فيها كلية ولو صح ما اشتهر ان القسمة فرض [illegible] دون [illegible] وكلام الشيخ وهذا المحقق ان القسمة بانواعها يحدث اثنينية في المقسم ولا شك ان

الاثنينية لا تحصل في الوهم الا بتصور كل من الاقسام بصورة على حدة وهذا هو العلم التفصيلي على ان الكلام في ان احد القسمين لا يقف الاخر فيقف هو الا بتعطيلهما

القسمة متناهية الا انها وقعت دفعة وفيه بحث فان القسمة كما مر فرض شيء دون شيء سواء كان مفروضا من الامور الكلية او من [illegible] وغيرها وسواء كان اجمالا او

تفصيلا وهي بتعميمها العقلية وغيرها والاولى منقسمة الى قسمين الاول ان يكون الاقسام كلها حاصلا بالفعل بصورة تفصيلية تمام كل واحد منها على الاخر والثاني ان لا يكون

كذلك وحينئذ يحكم بالقوة بين القسمين بالوجوب وعدمه او يحكم الكل وهذا صحيح كما قال المحقق الدواني وحينئذ لا يكون ولا حاجة لنا الى التفصيل نعم الكلام

في التفصيل الموقوف هو قد يطلق على صورة الشاف وقد يطلق على الانتهاء الى عدم الوصول اليه وعدم الانقسام [illegible] التقرير هذا فاعلم ان الوهم اذا وجد

لا يدرك الكليات على التفصيل حين الاقسام يقف اليه بخلاف العقل فانه يحكم بالفعل اليه عدم التناهي فان قيل ان عدم التناهي يطلق مطلقا قلنا الامر

فان تصور الامر الغير المتناهي يحصل بجميع الغير الغير المتناهية بالجميع الا انه لا تفارق القسمة الوهمية في الوقوف وعدمه في غير منحصر واذا عرفت ما قلنا

فالجواب ان ما قال في الكلام الحاكم في موارد التقابل كثير ان يعبر بالكليات القضايا الكلية كالحكم بان كل جزء يتميز فيه طرف عن اخر صحيح وهو منشأ السؤال

لك تلك ذلك تشبيه قوله على ان المراد عدم الوقوف بينهما فيقدر بعد وقوع التقسيم وان لم يدر انقسام تفصيلي لان الحصر يقع مع الحول في العقل

ونحوهم بالتفصيل فقال ان القسمة المعروض عرضين قابل قسمة كلية والتي ليست كذلك فيقع منه ونحو ذلك في ان اختلاف العرضين ونحو

ان الفرض فاصلة بان اما مثلا انا في وقع على [illegible] بالفعل واذا تقع من البحث لا تحصل والمراد ان الفرق بين القار وغيره وكل

ليس الا ان عدم القرار لو اقتضى الانفصال اقتضى القسمة [illegible] بالفعل الى غير النهاية فافهم وربما يشكل بان الوضعين موجودان في جسم الكل حال

كل واحد منهم ان يجتمع القدرات كما في الملتقية وان يجمع متصلان كما اذا كان السوادان في جهة ثم العارض في اخر ثم السواد في اخرى والكل في محل

قلنا بالعقل فاما ان القضية المنعقدة بان هذا الجسم اسود نفسه خارجية وهي مقيدة بوجود الموضوع في الخارج فالموضوع الكل فيتحد به

واجيب بان المحلين متغايران غاية الامر ان التغاير انما هو في الوهم والعقل بان القضية الخارجية منها وتوقف على وجود الموضوع في الخارج فان

الذات فانه يقال بان القدر القار يوجد وجود الموضوع متحققا او بأمر ينتزع منه وان اريد الاختصاص بالفعل فيلزم وربما يجاب بانه موجود

بالموضوع الذي هو الصفة وهو موجود بوجود الكل وكلها قبحوا انه لا يصح حكم القضية فان القضايا الخارجية الوجود بعض الموضوع فان وجود

الاقسام كلية ان القسمتين

٣

٥

والقول

الوصف الانضمامي في الخارج بالفعل كما ان الموصوف عن معقول يصدق عليه [illegible] الصفة موجود الا ان الموضوع [illegible] والاولى [illegible] المتقدم والصواب فلا يوجب الحكم بان الكل

انما هو الكل فان السواد انما هو قائم بالمتصل [illegible] ويعرضه قول لجميع المتقدمين والصواب [illegible] فان الانتزاع انما هو على نفس [illegible] الكل واحد [illegible] التوجه

ولا يتم [illegible] المحقق فيهما اتصاف [illegible] من حيث انه صالح للقسمة لا بهذه الصفة [illegible] من حيث انه صالح للقسمة الى ذلك الوصف موضوع [illegible] كالمتصل

القائمين بالحد الواحد وكالمتصل القائم بسطح واحد [illegible] انما هو الحكم [illegible] عليه بجواب الاول ظاهر [illegible] الكل الذي يمكن ان يحمل عليه

ما يقال ان المتصل موجود لوجود الكل معناه ان الوجود انما هو واحد [illegible] المتصل [illegible] الواحد يصدق عليه انه كل بالنسبة الى المتصل [illegible]

بالنسبة اليهما [illegible] ما قيل [illegible] بجواز الحمل [illegible] بان [illegible] على الكل [illegible] الاعتبار

[illegible] وهذا الاعتبار [illegible] الاعتبار [illegible] الحكم [illegible] التفصيلية [illegible]

ان الحكم الكلي لا من حيث انه كل [illegible] الاجزاء التحليلية لا المحذور [illegible] المتصل انما هو من حيث التشخص

في الخارج [illegible] لا يحمل بخلاف [illegible] الاجزاء التحليلية [illegible] الاحكام [illegible]

الا من حيث التشخص [illegible] كلام

الانفصال [illegible] والقسمة [illegible] التحليلية [illegible]

انما يكون [illegible] التحليلية [illegible] في الخارج [illegible]

وهذا الاعتبار [illegible] القسمة [illegible] القسمة [illegible]

القسمة [illegible] فيه قسمة [illegible] التقسيم كان [illegible] والقسمة المقدارية [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] الصورة النوعية [illegible] ان تقول [illegible]

[illegible] والشيخ المقتول [illegible] حكمه [illegible] يكون [illegible] القسمة [illegible]

في الكلام [illegible] فان [illegible] [illegible] الاعلى [illegible]

نقوم [illegible] الصورة الجسمية او [illegible] الشيخ المقتول في [illegible] المادة [illegible]

لم [illegible] واحدة [illegible] الجسمية [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] للصورة [illegible] المادة [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] للصورة [illegible] المادة [illegible]

[illegible] المادة [illegible]

[illegible]

وتحكم [illegible]

تعاقبهم

بعد ما كانت حاصلة لان الوجه فيهما واحد صحيح لكنه تعبير عن المعارضة في بحث وتخصيص ان نفي معنى التعليم لا نسبتها اي متناوله القول الثاني [illegible] والتوجيه الخبر [illegible]

المعنى عرض لانه القسم في الوهم الى جنس معين وهذا الاعتبار من عوارض المقدار وكذلك منها اشتراطها باستعداد المادة فان المقدار ان اقتضى موجودا بدون المادة

انقسم هذا القسم علة فساد وعدم ازواله يحتاج الى المادة واما التفريق فيه الوهم فمخصوصها بالذات بهو القوة الوهمية من محلها كما في التفرقة الفعلية [illegible] واما

الفعلية فقد عرفت ان الوحدة على الوجوب كمن بسيط الاقسام كلها ولا تشتبه فان مصحح الحدوث مطلق الاستعداد واما الثاني الاخر وهو القسم التي تقتضي على ما في الاسلام ان

كلها فصح عدوه اليهم مطلق الاستعداد وهو [illegible] والتغاير [illegible] في نظر فان القبول هذا المعنى هو متعلق الشيء لان الوجه [illegible] لم يكن حاصلا فيه او هو [illegible]

الا انه شيئا ما لم يوجد فيه وعلى التقدير فلنفس القبول عدما نعم ان العدم ماخوذ فيه ولا يلزم من ماخوذ به العدم ان يكون هو العدم فالنفس من تقابل الانفصال

منشأ الانفصال انما هو ماخوذ به العدم وبهذا لا يخرج عن الانفصال كما ان الكل والجزء متضادان ومنشأ الانفصال انما هو اخذ العدم فيه ويمكن ان يقال ان

القبول بهذا المعنى هو عدم شيء عن شيء ما لان الوجه فيه فيكون ما ليس منهما تقابل العدم والملكة واذ هو متقدم للمعنى المذكور في الشرح غير حاصل

قوله وان عرض لها تقابل التضايف باعتبار لان الاستعداد بمعنى كون الشيء مستعدا للشيء فهو مضايف بالذات فيكون الشيء حالا في الوجود والما

الفعلية بالفاعل وان نسب فعل بانتسابه اليه فالامكان الذاتي بالنسبة الى الفعلية التي باعتباره ليس بعض الى الحس لا لكن تحليل الذهني والذي

الحسن الخارجي ولذلك نرى ان الماهيات البسيطة المحضة ممكنة مع انه لا تحليل لها اصلا الى شيئين وما تسوره له لا يوضح هذا المعنى وانما يوهم الذي

الخارجي ان الاستعداد والمواد لم تر ان الحسي واختلاف في قوام الماهية حتى يتأتى في السابق بل مقصود ان سلب ضرورة الوجود عن [illegible] حتى

الوجود والفعلية ضرورة حال الحسي متغايران والامكان الثاني في الذهن فقط كما ان الاستعداد وتحصيله والامكان يتعلق بالاستعداد قوله

وانما يكون الشيء صحيحا ذاته ومرتبة ماهيته الا الانتقال الى الغير يقول كون الشيء بحيث يعرض فيه الانعدام المتقابلة فان كان الانعدام بالذات فهو متصل بالذات

والا فخصوص الشيء متلبس الكثرة فان السطح متجزئ بالذات وحالتها بالوهم لكن المطلق لا يعرف الا ابعاده ولذلك اعتبر الشيخ ما اعتبره [illegible]

فذا اعتبر فيه الاضافة الى الانعدام لان هذا رسم ومنشأه [illegible] هو الامتداد الشخصي لكن لضيق العبارة تعبير بمفهومات غير خالية عن الاضافة وليس

لا انا نقول ان [illegible] امر مجرد امتداد لجسم اه لم يظهر له الا ان [illegible] المنتسب الى اعتبار انه مطلق الامتداد وبهذا الاعتبار

[illegible] ولا يخفى ان ذلك موضوع للمساحة كلية ولا جزء لا متناهية [illegible] العقل [illegible] الجزء واعتبار انه شرط ان اعتبار

انه موجود متعين وبهذا الاعتبار يصلح ان يوجد فيه [illegible] ذلك ومثله كمثل الاول وزيد وعمرو فزيد هو الذي [illegible] حارض فيه [illegible]

هو الامتداد وهو الشيء المتحيز الذي هو واحد في قوام الجسم عند مسلم الاول والثاني ونفس الجسم عند افلاطون وحكم الاطلاق ونفس الكم الذي هو الخصوص [illegible]

اصلا كان فان اريد بالمقدار هذا الاعتبار فيلزم ان لا يكون مقولا متناسبا لمقولة الجوهر وان اريد غيره فلا صحة للقول بذلك الاشتراك او غيره والامتداد

الفعلي الجوهري بواسطة عروضه لان المقدار شأنه شأن الاعراض كلها تالية لمحالها خارجة عنها امتداد الوجود بعرض له نفس عن [illegible] الاعراض

دار فرضت انها علل فانها لو كانت علل فهي علل خارجية والصورة فانه بان الممنة المعين يعطي النظام العوارض مما لا ان يعرض فمراد الجزاء وصالح كان

مغيرة في اي وقت ان الكم العالي لمنع العوارض بغير ع فهذه العوارض من جواهر الطبعة والكلي علية فالكم بان المقدار التعليمي والكم المنبسط

فهناك مبهم عارض لماهية الجواهر كما دلت عليه الدلائل والشرح انه من الجواب عرض واما المحقق ذكرنا لعله اورد بهما مطابقا لكلامهم وبما وجبت كلمة ان

مع الكمية موضوعا لما هو فصل للجوهر غاية الامر انه لا ابهام والتحصيل والاطلاق والتشخيص فالفرق بان الاول فصل للجوهر المنقسم والثاني فصل الكم

دان جواهر فيقبل المتصل الانقسام لا الى نهاية لا جان فيه ذكر و ما سماه كون انه كمية بوجه بعض الجواب او و ايراد وهو الاطلاقات فيه فوائد سطر به

اثبات الملا وفيه انهم رد على الحكام المشايخ للمحقق والمصنف لعله باله ان على معنى عبر الثاني ذكر كون كمية يكن ان يعرض الاجزاء التي كرت محدود للمتصل

بهذا الجمع يطلق على انه امور احدها فصل الكم وما سماه الشيخ كمية واما يطلق المتصل عليها لانها مستلزمة للتعليمي المتصل وسميت بها لنسبة ملازم للاتصال

وثانيها الجسم واما يطلق عليه المتصل لانه لا اطلق المتصل على الصورة الجسمية المتصل دو الاتصال وكانت ذات الجسم التعليمي واطلق الاتصال على الجسم التعليمي فاطلق

الاتصال على الصورة ايضا اطلاق اسم اللازم على الملزوم ولما اطلق الاتصال على الجسم التعليمي وعلى الصورة اطلق على الجسم لانه ذو اتصال وقال مرحوم اكثر

اراد بالمتصل بذاته الصورة الجسمية فانها متصلة بذاتها ملازمة للجسم ومنكر في كلامه وجواز ان غفوله مع جاعل اطلاق الاتصال وانه لو كان

الاتصال على الصورة بالاعتبار الذي تارة يثبت اجزاء او هو الذي قال لا يثبت الهيولى او هو الذي قصد بهذا المقصد ذكر لوند

لت والله اعلم وساق القول قوله واما الاتصال في المعنى الاول من المعنيين مطابق لاطلاق اهل اللغة فانهم يطلقون ان هذا المتصل

بهذا الجسم متصل بالجسم او متصل عنه قال المحقق والدليل كان بحسب اللغة فنقل بحسب الاصطلاح الى الاول قوله وهذا المعنى من خواص الكم المتصل

فالظاهر ان الكم المتصل هو المعروض بالذات اما الكم المتصل فانما هو معروض بالعرض وفيه ضعف فظاهر فان كونه الشيء متحد النهاية بالاخر انما هو

الكم المتصل فانه معروض بالعرض او الصورة المتصل الجسمية كما حققنا وسنورده نعم ان الكم المتصل والطبيعة الشئ فان التوهم لبعض لمعروض

لان يحد بالغير بالنهاية ثم لو سلم ان المعروض بالذات هو الكم المتصل فلس مطلقا بل باعتبار وجوده في المادة في المتصل فالتزويد لقدر

وقع من الشئ في غير موضع وفيه ان التردد اشارة الى خلاف وقع فيما بينهم في اطلاقه على الشئ اصلا قوله وبالجملة كل تماس ايه لما اورد امثلة

ضعيفة فلا يعتد بها اي يفهم بعبارة النهم ان الاتصال منحصر في مصير الاتصال قد فهم ان المتصل بهذا المعنى كل تماس بانه عسير القبول التقابل

التي هي الاتصال التي هي الانفصال فان هذا التماس يكون بحيث اذا تحرك احدهما تحرك الاخر و قد يكون الكلام بهما معا او هو لعن الى والاجزاء

بالقوة لكن لا يلزم المعنى الاول فلا زمه مساوية النفي به وقال معنى الحد اي ما لها واحد لان كون الشيء ذا اجزاء بالقوة ما لم كونه متصلا

اذ لو لم يكن لم يكن الجزء بالقوة بل بالفعل والتعريف عليه بان ذي الاجزاء المساداه لا بتة عليها لان مجموع مقدارا و ممنوع ان مقدار الجسم مركب الصورة

عليه المقدار او منع المنع كما يصدق على الاجزاء او اجزاء ذلك لصدق على الكثير منها فيصدق المتصل بهذا الفصل للمقدار على الكم مع انه

بمعنى

لا يصدق عليه انه ذو اجزاء بالقوة ضرورة ان المراد منه ما لا يشتمل على الاجزاء بالفعل اصلا لان المستعمل بهذا المعنى لا يطلق على غير الجسم المفرد وهو اعم

الا ما يجب ان يكون مفردا من الجسم المركب يصدق عليه ان فيه اجزاء بالقوة فان الكل كما يصدق على واحد من افراده يصدق على الكثير وهذا المعنى [illegible] على كل واحد

من هذه المفاهيم يصدق على المجموع الغير بعض ما ذكر ولا نظر الى قول [illegible] ان المراد منه [illegible] فانه [illegible] الدليل لا يتبع النقض والجسم [illegible] الصدق

على الطبيعة او انما يصدق على المجموع العلل لان كل واحد منهما علة لطبيعة [illegible] والجسم [illegible] ان الصدق على [illegible] علة وهذا كما ترى والحل [illegible]

ان كل كل الصدق على كل واحد من افراد [illegible] يصدق على الكثير بما هو كثير وان الصدق يصدق كثير فيصدق على زيد وعمرو وبكر انهم الناس لا انهم المجموع منهم انسان

وبهذا الاعتبار يلزم من العلل الكثيرة علة لطبيعة [illegible] والكلام صدق الثاني عليها الصدق كثير وفي [illegible] معلوم على هذا فنقول ان المفهوم [illegible] في

الصدق على الكثير بهذا الاعتبار ولا يجري في [illegible] ولا في الجسم [illegible] ما لا يشتمل على الاجزاء بالفعل نعم يرد عليه منافية لفظة فان غايته ما لزم [illegible]

هو [illegible] الدليل [illegible] فيه [illegible] ان الظاهر ان [illegible] ان يكون [illegible] يمكن ان يعرض فيه الاجزاء

[illegible] الحدود ويكون ذا اجزاء بالقوة [illegible] فان مصداق الاول لو لم يكن ذا الاجزاء بالقوة بل غير الاجزاء بالفعل فلم يكن من [illegible] الاجزاء بل فيه

اجزاء بالقوة [illegible] مصداق الثاني [illegible] فانه لو لم يكن [illegible] الاجزاء فيه بالفعل فلم يكن الا اجزاء فيه بالقوة وهذا اعلم ان [illegible]

[illegible] لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وفيه بحث [illegible] لان تقابل التضايف لا يمنع وجود المتضايفين بل [illegible]

[illegible] والبنوة والجواب ان المتقابلين لا يجتمعان في محل واحد [illegible] فالاجتماع [illegible] وفيه [illegible] فان المقصود

[illegible] ويمكن السواد [illegible] مع [illegible] واحد [illegible] كونهما متقابلين [illegible] لا يجتمعان في ذات واحدة [illegible]

واذا اعيد الكلام الى مبدا [illegible] وفيه بحث ظاهر اولا لانه منقوض بالعقل الاول البسيط المحض فانه معلول وعلة [illegible]

[illegible] واذا اعيد الكلام الى مبدا [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] الاستعداد والفعلية لا بد ان [illegible] لانه منقوض بالنفس [illegible]

[illegible] البسيط [illegible] التضايف [illegible] النقوض [illegible] والجواب عن الاول [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible] المقصود [illegible] العدم والملكة [illegible] بالذات وفيه ما فيه [illegible] النقوض [illegible]

[illegible] لان الاستعداد موجود في [illegible] فهو مبدا [illegible] والفعلية بالفاعل ولا ضرورة [illegible] بالتاليف [illegible] لانه [illegible]

[illegible] الجسم ومبدا الفعلية هو الفاعل [illegible] العقل الاول فانه مبدا الامكان [illegible] ومبدا الفعلية هو الفاعل [illegible]

[illegible] ان المقصود ان الاستعداد والمستعد [illegible] الاستعداد [illegible] اجتماعه مع [illegible]

[illegible] والتفسير [illegible] المصنف [illegible] انه على هذا [illegible] المسافة بلا ضرورة [illegible] فالكلام [illegible]

لا تحتاج الى اثبات المنافاة قوله بيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل في المكان متناهية على ان الكثرة تنتهي بالاجزاء الى الواحد بخلاف الذي لا كثرة فيه بالفعل [illegible]

والنظام فيرد عليه [illegible] ولو سلم [illegible] فنذكره والمكان متناه على براهين ابطال التسلسل فلا دعواه [illegible] قوله [illegible] المتصلات

مما كان [illegible] النوع [illegible] حاصله ان [illegible] والمكان [illegible] منفصل بالفعل [illegible] للانفصال [illegible] المتصلات

وحكم [illegible] واحد [illegible] يمكن ان [illegible] والانفصال للمتصلات بالفعل [illegible] يمكن ان يطرأ عليها الانفصال قوله [illegible] الا [illegible]

الوارد على تقرير المصنف فانه لما اثبت قبول الانفصال [illegible] الوجه [illegible] واما على تقرير [illegible] الا ردد [illegible]

الانفصال [illegible] في هذا المقام [illegible] فان الاجابة [illegible] الاجسام [illegible] الامام من قوله [illegible] المتصلات [illegible] الانفصال والاتصال

واذ كان الحاصل ذلك [illegible] الاجابة كما ترى والاعتذار [illegible] التقرير [illegible] الكواكب [illegible]

ما [illegible] الاجابة [illegible] عبارة الشرح [illegible] وكان [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] بمقام [illegible] المطلب [illegible] صريح [illegible] الفصل

[illegible] وقال المحقق في شرح الاشارات ان الاثبات [illegible] الانفصال [illegible] ما ذكره الحكام [illegible]

هوية [illegible] الانفصال [illegible] الانفصال ولو في الوهم [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] الانفصال [illegible] في هذا [illegible] والكواكب [illegible] بعضها [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible] الانفكاك [illegible] الحكام بانه ان [illegible] مع الانفصال الوهمي [illegible]

[illegible] الوهم [illegible] وجود الهيولى في الوهم وهو غير مطلوب [illegible] المطلوب وجود الهيولى [illegible]

[illegible] المحقق بانه [illegible] للانفصال الوهمي [illegible] الوهم [illegible] تحليل [illegible] موجودا في نفس الامر [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] موجودة [illegible] الكل [illegible] الا مع الاشتمال على [illegible] الانفصال الوهمي [illegible]

على [illegible] مستلزما للانعدام [illegible] كان [illegible] الانفصال [illegible]

الانفصال [illegible] عن الانفصال [illegible] الشيخ انه لو لم [illegible]

[illegible] الوهمي [illegible] وجود الهيولى [illegible] الشرح [illegible] القسمة الوهمية [illegible]

[illegible] القسمة الوهمية [illegible] الوهم [illegible] الانفكاك [illegible] القسمة الوهمية [illegible]

[illegible] الاجسام [illegible] الانفكاك [illegible]

[illegible] الحكم [illegible] الكلام [illegible] القسمة الوهمية [illegible]

تحليل م

بل الجزء المشترك بين ما فرضه لم يكن التحليل بل الحاصل جسمين آخرين في الذهن كما اذا توهم الفصل بينهما وعرا في الخيال الماء مثلا الهما والخفية انه يحكم بالوحدة عليه
اي الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية متلازمان للوحدة والكثرة المختصين كل بنظيره والقسمة سواء كانت وهمية او خارجية انما تورد بالذات للامتداد
وظاهر انها تحدث كثرة انفصالية بعد ما كان مفهوم واحد اتصاليا واذ هما متلازمان فالتخصيص فهو تحدثه لهما فالواحد الاتصالي واحد شخصي والكثير الاتصالي
كثير شخصي فهنا ان التخصيصان اتفاقيان في الواحد الشخصي فما يجري كليها والكثرة ما موجود هو فيه وجود اجزاء الكل يلزم انتفاء المتصل الواحد على ما يحتمل بالفعل
والاما الفرضية فيتحصل الحادث ان تحرين فيتبعها كثير لصورة الفلك المتصل وتوهم ما شاء متعدد ذهنه اجزاء وهي باطلة فلا بد من الاشارة على انه بدا عانه
الاعانة في قبيل المحقق وهو فيه نظر اولا لانه منقوض بالقسمة في السطح والخطوط فان الكثرة الحادثة الكائنة على الواحد يلزم صيرورته اثنين كليا والكائنة موجوده
فيه لك الوجود يلزم وجود المقاصد فلا اتصال والا فهو الجزء الاخرين فمثلهم تصور سطح الفلك وقوم سطح تمامه وهو ضروري البطلان والجواب ان توهم

ملخص

السطح ليس يقطع الامتداد الجسم وهو متمثل على الامام الليس كما اذا حسن مطلقه وفيه نظر فانه يعود الى الابعاد بين السطوح والخطوط تمكن ان يقطع بدون الجسم
كما قيل ان موضوع الرياضي غير مفصل متعين لا مما هو في التعقل والكائنات العاقلة متعادا منصوري مع المادة وانه فلا تتشخص في ان تقسم السطح الحال طبعي
واي الم الحادث الجسمي بالمادة والقول بانه في الجسم دون السطوح والخطوط ليس بديهي بل هو ما يتعرف المنع على انفراد التكون والقياس بانها دعوى
غير بينة وثانيا بانه قد تكرر في كلمات الشيخ في الكتاب وغيره ان الموجود في الذهن مغاير بالشخص للموجود في الخارج فان الوجود مشخص متعدد وبان الكرة وحدته
ياس
وهويته فالموجود الذهني حادث عند التصور وله وجود غير الوجود الموجود الخارجي فانقسمه على انقسامه الى واحد وافراد فلا يتم الكلام الصادق في الانفصال بالقسمة الوهمية وله
ان الفصل الكلام لجزء التفصيل فيقول ان السطح الموجود في الخارج متعين بحيث مقدار محدود لا يصدق على الكبير والصغير قطعا فكونه محدودا بذلك الحد من لوازم التشخص
كما نبه في موضع وهو والذي يعني بذلك انه فهو موجود آخر فلو كان عين الموجود في الخارج لصار كليا فهو كالموجود الخارجي ولهذا التفصيل في الوجود الذهني قد ورد وقال
فهو بالجزء في شرح الذوات والمحاكاة بما اشاره بالقسمة الوهمية اوله بان الصورة الذهنية متحدة بالنوع مع الامر الخارجي ولا فرق بينهما الا بالوجود وهو والا فلذ
مطابقة او في الكلام الطبيعية هو الحكم حيث كان الذهن ذاته كان الخارج كذلك فيه نظر فان اراد بانه يكون الكثرة الموجودة في الوهم متصلة على ما تم يثبت
واللزوم بان يكون الكثرة لابد لها من محل يوصف به فلك الكثرة غير متعين ايضا قطعا وثانيا بان المعروف ان يرد بان الجسم في الخارج يجب ان يحصل في الذهن كان القوة
الوهمية استاذ به الفصل في قسمين ادلوها به في الخارج لك لا ينافيه للتوهم فيمكن له يثبت في المجردات لا بهما ليس فيه وانما الحاصل بذلك الحسية واذا كان كذلك فيقع الخارج
لما كرره ذلك القول وليس وكذلك الانفصال او هو الجامع الا الانفصال الوهمي فيكون هو المادة وهو يرد عليه مثل ما عرفت الشيخ في وجود الذهني المعلوم الى قسمين عين القسمين
بها موجودان الخارج والجزم بانها في الذهن غير الصورتين مع ان هما حادثة عنهما مسلم ولا فرق بالذهن فافهم وثانيا بانه يقع ان يكون هو بعض [illegible]
الفلك مثلا وانه ليس بانه بعض الاجزاء وذلك ضروري في جميع القسم في الخارج باختلاف عرضين ولذلك يعرفنا ان قوة الذات نقل مادة في الخارج له لذلك الحكم وفيه نظر اذ
فانه كما في الذهني على ان الغير باختلاف عرضين موجبة للقسمة الكلية وهو ان القوة المذكورة فافهم تم جاري على فرض الزاد حقيقة واحدة لا تشبه

في ان بعض الاحكام الثابتة لبعض الاشخاص ممتنعة على البعض الآخر بالنظر الى نفس طبيعته لكون هذا الخط ذراعا وكون ذلك ذراعين فان الخط الذي له ذراع لا يمكن ان يكون

ذراعين مع بقائه وكذا ان هذا غير عمرو ولا يمكن ان يكون عمرو نفسه ولعل هذا ما ذكره فيما نقضه القائلون بان افراد ماهية الواحدة متفاوتة [illegible]

الطبيعة [illegible] ان الطبيعة تأبى عن غيرية عمرو عن تلك الاحكام ولو فرض عن تلك الافراد فلا يبعد في هذا المقام الصعود هو فطرة وان اريد انها غير

عمرو [illegible] على الافراد كلها والامكان [illegible] فانه [illegible] ان يكون القسمة [illegible] باعتبار تلك الطبيعة [illegible] فان [illegible]

بالمرة وموجودة لك وانت قد عرفت ان بعض الاحوال الثابتة للبعض ممتنعة على الآخر فلكن القسمة في هذا القبيل فامكان القسمة امكان ذاتي [illegible]

والتمام اجزائها المنفصلة [illegible] بهذا [illegible] على الاجسام [illegible] الجواب [illegible] ان [illegible] الاول [illegible]

المنفصلين والثالث انفصال المتصل والسر فيه ان الوحدة الاتصالية [illegible] للوحدة الشخصية وكذا الكثرة فالمنفصلان [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] الكلام فلذلك اورد في البيان حديث الانفصال وهذا [illegible] ولعل مقصوده بيان الواقع تحريره ان الاعتراض [illegible] بان [illegible]

[illegible] الاجسام عن الانفكاك [illegible] غير آبية عنه واما انها [illegible] عن الوصل [illegible] الامكان [illegible] في اصل المطلب [illegible] الجواب [illegible]

الانفكاك بالاجسام [illegible] مثل هذا [illegible] فقط وادرج [illegible] على اللفظ [illegible] ان الانفكاك [illegible] الاجسام [illegible]

تامة انما يدل على امكان الانفكاك [illegible] في الاجسام [illegible] الانفصال [illegible] بالفعل [illegible]

الانفصال لان افراد الطبيعة الواحدة [illegible] فان اريد الاستعداد [illegible] فلا يلزم [illegible] والا [illegible] والجواب [illegible]

[illegible] الامكان حدوث [illegible] بلزوم القوة فان حدوث [illegible] مسبوق بمادة فامكانه لا يليق الا [illegible] والا فامكان حدوث [illegible]

[illegible] مسبوق بمادة والانفصال [illegible] لذلك [illegible] وهذا كما ترى انه مبني على ان كل حادث مسبوق بمادة [illegible]

مبتني على مقدمات [illegible] والمذكور في الامور العامة [illegible] فان امكان [illegible] القوة [illegible]

[illegible] الفصول وان المراد هو [illegible] الانفصال [illegible] بان الانفصال بالفعل [illegible]

[illegible] وهو غير المطلوب وفيه ما فيه فان الفصل والوصل [illegible] لانه [illegible] الامكان انما يقتضي الامكان [illegible] الفصل والوصل

[illegible] باعتبار الفصل والوصل [illegible] فالامكان [illegible] قد [illegible] بعلم [illegible]

القسمة [illegible] كثرة في المفهوم وتلك الكثرة [illegible] للمفهوم [illegible] الاجسام [illegible] في الماهية [illegible]

منفصلا عن الآخر وكذا المجموع منفصل بالفعل فالكثرة [illegible] الاحكام [illegible] الامام [illegible]

الكثرة للمجموع والجسم الآخر والثاني [illegible] ان يكون [illegible] عن الفصل والوصل [illegible]

وعندهم [illegible] الفصل [illegible] كان [illegible] وحدة [illegible] حسبان الحيوان [illegible] وحدة [illegible] فان [illegible]

[illegible]

٣٠

[illegible] والثالث انه يلزم من ذلك ان كل مفهوم فلك [illegible] فلك [illegible] وبالعكس وهو [illegible] الانخراق وهو خلاف [illegible] والرابع انه لم لا يجوز

ان يكون [illegible] جسم [illegible] مغاير بالذات [illegible] ولا [illegible] الفصل [illegible] مجسمة [illegible] كل فلك [illegible]

[illegible] الاخر واجاب المحقق عن الاول بان [illegible] الاجسام الصغار [illegible] كما [illegible] وابواب [illegible]

[illegible] بان الكلام في [illegible] وهو بعيد عن [illegible] والجواب عن الثالث [illegible] سهل جدا او يرد على الرابع [illegible] تسليم [illegible]

[illegible] كما [illegible] مقصود الامام ان [illegible] غير صحيح مسلم [illegible] الدعوى كان على تقدير [illegible] الفالك

[illegible] السواد فالمقصود الحكم [illegible] مقدمة لا [illegible] فانهم [illegible] الحكم [illegible] البرهان [illegible] المستقيم على

[illegible] المقدمات [illegible] العقول [illegible] على تقدير كون الاجسام المذكورة [illegible]

لا [illegible] الامام فانه نقل الحاكم [illegible] امتنع [illegible] ما [illegible] فان [illegible] الا [illegible]

[illegible] ان [illegible] المخالفة لا يكون [illegible] المخالفة النوعي [illegible] الامام [illegible] المقدمات

[illegible] المصنف سواد [illegible] المحال [illegible] بان [illegible] الاجسام [illegible] الفصل [illegible] مخالفة [illegible]

[illegible] الصور [illegible] المقدمة [illegible] ضرورية [illegible] الاجسام [illegible] الجسم [illegible] كثرة

[illegible] الكثرة [illegible] المفهوم [illegible] الواحد في جميع الوجوه لا [illegible] امور متخالفة [illegible] الماهيات [illegible] الافراد [illegible]

[illegible] جميع الوجوه لا [illegible] امور متخالفة [illegible] الاجناس والفصول المتخالفة في الماهيات والازم [illegible] فان قلت [illegible]

بالفعل على الكثرة [illegible] في جميع الوجوه وقد كان الكلام [illegible] ان الجسم [illegible] واحد في جميع الوجوه فانه [illegible] واحد [illegible]

[illegible] امور متخالفة [illegible] واحدة [illegible] بالفعل [illegible] امور متخالفة [illegible] الافراد [illegible]

[illegible] بان الجسم [illegible] الماهيات والموافقات [illegible]

[illegible] اثبات [illegible] هذه المقدمة [illegible] التقاء [illegible]

[illegible] الاول [illegible] المستقيم [illegible] صغير وكبير [illegible] متفاوتان [illegible] والانفصال [illegible] عندهم

[illegible] الخطوط [illegible] بالصغر والكبر [illegible] اختلاف [illegible] الكف [illegible]

[illegible] الافراد [illegible] والافراد [illegible] الافراد [illegible]

[illegible] مخالفة [illegible] والثاني [illegible] بالخطوط [illegible] والسطوح [illegible] الاستقامة والاستدارة

[illegible] الاستدارات متخالفة [illegible] المستدير [illegible] الاستدارة

واحدة بل يمكن ان تلك المتخالفة السطوح بالفصل يحدث به الوحدات والفصل الداخل الواقع على وجود سطح الكرة والى ما مثل به الربع فما اوله المحقق الدواني

القسمة عن ما هو فيه بدون تلك الكونيهم والرابع النقض بالمادة المنفردة والصورة الحالة فانه قد تقرر في غير هذا الموضع ان اللفظ الواحد لا بد [illegible]

وهو محلها المتخالفة الحقائق متشابهة في الوجود والجواب عن هذا الاخير ان العرق الوحدانية نسبة متحدة بالذات للمنفصل [illegible] واحد

لان محل النقل امور متكثرة وهذا مخالف لبعض [illegible] اذا اعترض عليه بان هنا مغالطة باشتراك اللفظ حاصل المنع وحاصل ان

الفعل [illegible] الاجسام [illegible] الفصل [illegible] طار الفصل عن [illegible] الوهمية تلك ان [illegible]

مع انه ان كلام [illegible] الاجسام [illegible] الفصل بل تلك الاجسام فطابه الانفصال دار قبل ان المراد بالفصل مطلق الفصل سواء كان [illegible]

لا نسلم التركيب ابا المادة فانه لا تثبت القوة للانفصال وكان المدار عليه وكان ظاهر العبارات والاعلام ان الشارح [illegible]

[illegible] والجواب بثلثة وجوه الاول ان قبول الانقسام الوهمي كاف كما قدم [illegible] والثاني ان امكان [illegible] الخارجية [illegible]

قلنا ان [illegible] ان المدار على الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية مساوقة للوحدة والكثرة [illegible] فلو كان [illegible]

سواء كان [illegible] او غير [illegible] لكان يمكن ان يكون الشخص الواحد [illegible] كثيرة وهذا [illegible] البطلان [illegible] هذا الامكان الا امكان

تلك الهوية الاتصالية و[illegible] خلفها هويتان انفصاليتان ولا محذور [illegible] لا يكون تلك الهوية منفصلة [illegible]

و[illegible] الا مثل امكان ان ينعدم زيد ويحدث خلفه بكر وخالد وهذا كما ترى فان العروض [illegible] امكان انفصال [illegible]

ولو كان الانفصال [illegible] كامكان وجود [illegible] من كتم العدم [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] امكان انفصال هذا الجسم [illegible] لا ينفك [illegible] الصورتين والثاني [illegible] حاصله ان الجسم [illegible]

[illegible] الشرطية ان [illegible] الفصل [illegible] او [illegible] الهويتان [illegible] او يكون الانفصال [illegible]

[illegible] المنع المستند بالاجسام [illegible] موضع [illegible] وقد اجاب بعض الاعاظم [illegible]

المستند بالاجسام [illegible] وعليه الاعتراض السابق القائل بان [illegible] فلا حاجة [illegible]

[illegible] الجواب عن الاعتراض [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] عليه المنع واعترض الشارح بان فيه [illegible] مغالطة [illegible]

[illegible] الكثرة [illegible] الكل [illegible] الوجود في نفسه فيكون [illegible] الكثرة [illegible] الوجود وهو [illegible]

الانفصال [illegible] ان يكون الزمان [illegible] الانفصال الخارجي وهو ممتنع [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الزمان فانعدم [illegible] الزمان [illegible] الانفصال [illegible] الانفصال الطاري معدم [illegible] والعدم اللاحق [illegible] الزمان

و [illegible]

وهذا الذي قال انه لم يبق الا الانفصال ولذلك اعترف بانه لو كان الزمان عبارة عن الانفصال [illegible] ان يحصل على الزمان [illegible] من الزمان [illegible] العدم

[illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] على النفس [illegible] الزمان [illegible] الامكان [illegible]

وان هو انما بالفعل [illegible] عدم [illegible] الزمان [illegible] ولا [illegible] الا انه [illegible] كلام [illegible] فان [illegible]

[illegible] على الذين [illegible] اسم [illegible] اثبات الفلك [illegible] هذا [illegible] الاجزاء [illegible] التقابل [illegible]

[illegible] بالامتناع وجود [illegible] بالفعل [illegible] الامكان انما هو [illegible]

[illegible] الوجود والامكان الامتناع [illegible] الامتناع [illegible] الاجزاء [illegible] موجودة الوجود الكل

[illegible] النفس بالزمان [illegible] فانه يلزم ان يكون الزمان [illegible]

[illegible] الامكان [illegible]

عدم [illegible] امتناع الفلك [illegible] ان [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الاستدلال [illegible] انه قول [illegible]

فانه يجوز ان يكون [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] وهو ممتنع لذاته [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الكرة [illegible] العالم [illegible]

[illegible] مثل هذا [illegible] الاجسام [illegible] واحدة [illegible] بالفلك [illegible]

[illegible] الانفصال [illegible] فان الكلام [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] عدم [illegible] الواقع [illegible]

[illegible] الا الانفصال [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] السواد [illegible] السواد [illegible]

[illegible] السواد [illegible] النفس [illegible] الجسم متصلا [illegible]

[illegible] بالاجماع [illegible] فان [illegible] الممانعة [illegible]

[illegible] الانفصال [illegible] العالم [illegible] انتساع [illegible]

[illegible] الامتداد [illegible] الطول [illegible] الامتداد [illegible]

لا استقلال وعدمه وانما كان كذلك فالقول بان في الجسم امتدادين منها احدهما في الآخر [illegible] الامام الهيئات قوله قيل للصورة الجسمية [illegible] بالعرض

هو [illegible] والذات والمحاكمات [illegible] ابطال الكل وهو [illegible] الشيخ المقتول [illegible] قوله وفيه [illegible]

وفيه انك [illegible] ذلك بالدليل بل [illegible] الصحة الا عن المحض والمذكور [illegible] وما رعت [illegible] خاصة ولذلك [illegible] هذا التوقف

بل نقول فيه المذهب هو المطابق [illegible] قوله واورد عليه انه يلزم ان لا يكون الجسم التعليمي [illegible] الكلام فمقصود هذا القائل ان في الجسم امتدادا

جوهريا وهو المصحح لفرض الابعاد المتقاطعة على القوائم امرا [illegible] وهو عرض المجموع هو الجسم التعليمي فقيه [illegible] السحابة [illegible] المسموع

بالذات في الجهات [illegible] الابعاد المتقاطعة على القوائم فيه [illegible] الجوهر والعرض ولا يفرق [illegible] الاولى ولا [illegible]

مراده ان الامتداد ماخوذ على [illegible] الاطلاق [illegible] جسمية والامتداد [illegible] التعين [illegible] تعليمي [illegible] المطلق

فيهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار [illegible] احدهما [illegible] مقولة [illegible] غير صحيح [illegible] بالجوهر والعرض [illegible]

فمقصوده ان التعين امر زائد [illegible] فالامتداد المطلق مع التعين [illegible] المجموع [illegible] تعليمي [illegible] الاول ان التعين امر اعتباري [illegible]

ان المجموع امر اعتباري لا اعتبار له [illegible] موضوعة والثالث ان خواص الكم [illegible] المساواة والمفاوتة [illegible] العرض الا ان انه [illegible]

ومن خواصه [illegible] فيه [illegible] الكلام [illegible] الخواص [illegible] خواص العرض [illegible] والرابع ان يكون [illegible]

والحاصل ان [illegible] الزائد على الامتداد [illegible] هو [illegible] الجسمية [illegible] لذاته [illegible] الاول [illegible] الجوهر والمكان [illegible]

اخر [illegible] بان الجسم التعليمي [illegible] والصورة الجسمية [illegible] في الجسم امتدادات [illegible] الا [illegible]

[illegible] فالجسم التعليمي [illegible] هو المجموع يلزم [illegible] المقادير [illegible] والمكان هو ذلك الامتداد [illegible] يلزم [illegible]

[illegible] الابعاد المتقاطعة [illegible] والقابل للمساحة [illegible] والاول [illegible] والثاني [illegible] المذكور والاول [illegible]

والثاني هو الجسم التعليمي فلا يلزم امتدادان [illegible] لا يكون [illegible] كما [illegible] الشرع [illegible]

قابل للمساحة المطلقة والامتداد المعين [illegible] للمساحة المعينة [illegible] الامتداد المعين [illegible]

العرض المطلق ومع التعين [illegible] العرض المعين [illegible] المساحة فالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] اذا [illegible] بالتعين [illegible] الحكم [illegible] الجسمية [illegible] الحقيقة [illegible] في نفي الامتداد في الجوهر

علمت [illegible] ان [illegible] ان [illegible] الاجمال [illegible] وعلمت [illegible] ان هذا القول [illegible] الاقوال [illegible] هذا الكلام [illegible] والله [illegible] قوله وما [illegible]

حاصل الجواب ان المحل [illegible] الموضوع والمحال [illegible] العرض فالجوهر لا يكون حالا اصلا [illegible] لا يكون حالا فلا يكون [illegible]

عند [illegible] واما [illegible] فالحال [illegible] جوهرا [illegible] المحل [illegible] الموضوع فالموضوع عندهم المحل المستغني عن الحال والمحل [illegible]

انقسم فالمجموع ان الحال الموجود وهو لا يصدق عليه انه موجود في الخارج في المحل واذا لم يكن لجوز ان لا يكون كما جابا باجزاء المحال فالمجموع عرض محله موضوع فلا [illegible] ان تكون

له عرضا وهذا تنكر فان العرض لا يخرج عن المقولات التسع فيلزم ان تكون ذلك المجموع داخلا تحت مقولتين وان تكون كما و[illegible] من حيث ان فرض فيه واحدة و

وهو خلاف مذهب [illegible] فليس شيء او حاصله ان الجسم التعليمي مبهم في الجهات مخصصة وهذا ان المركب من المقولتين الاصل مقوم منهم حقيقة [illegible]

بسيطا [illegible] او الوحدة معتبرة في انقسامات ان الانقسامات الحقيقية التي لا في الخارج صورة حقيقية فقد ظهر ان الجسم التعليمي لا يتحمل المعنى

[illegible] ولمحصلها ما ذهب اليه ان الجسم من حيث هو جسم آه هذا ليس تلخيصا للاخير كما [illegible] في المتن والشرح لكنه موافق لما في التلويحات وغيره وهو

الادلة فانه يرد عليها ما في المتن ان القابل للفصل هو الصورة المستلزمة للانفصال [illegible] والقابل مع ما يخرجه او مسلم لكن لا نسلم ان اللازم هو الا[illegible] الخاص بل القوة

له بها طبيعة الانفصال هي غير متقدمة بالرأس عند طريان الفصل وهو فيها بل المتقدم هو القابل الخاص فيجوز ان يكون قوة الانفصال في الصورة الجسمية

فلا يكون الجسم مؤلفا بل هو الصورة الجسمية وح لا يدفع دعوى ان الجسمية متصلة بذاتها كما في التلخيص فتدبر وبهذا ظهر ان ما في المحاكمات بان الجسم متصل

واحد في نفسه قابل للانفصال فاذا ورد عليه الانفصال فلا شك انه لا يبقى تلك الهوية فلا بد من امر ثابت [illegible] فان منع [illegible] الجسم في نفسه

اذ معه مردود بل الجسم التعليمي الذي هو متصل بذاته وقد عرفت انه لا طائل تحته فالتقرير الجيد ما في التلخيص وفي المحاكمات [illegible] ان البدل موافق غير

عندنا وحاصل البحث [illegible] الشكوك ان الجسم متصل في نفسه بمعنى ان ذاته من حيث هي مع قطع النظر عن عوارضه ممتد وكل ممتد ليس فيه

قوة الانفصال [illegible] المقدمات [illegible] ان الجسم ليس الا الامتداد بحيث يكون تمام حقيقته هو الامتداد او غيره والاول باطل

لان الجسم فيه قوة الانفصال والامتداد ليس فيه تلك القوة فالجسم ليس الا الامتداد واما الصغرى فقد مر ما لها وما عليها [illegible]

واما الكبرى فلان ما فيه قوة الانفصال يجب ان يكون باقيا عند الفصل والامتداد لا يبقى فالامتداد ليس فيه تلك القوة واما الصغرى فلا حاجة فيه الى [illegible]

واما الكبرى فلان الانفصال يقتضي حدوث الهويتين الانفصاليتين او يستلزم لهما [illegible] ان الوحدة الاتصالية مساوقة للوحدة الشخصية وهذا الكثير الاتصالية

ولا شبهة في ان الانفصال انما يعرض لما [illegible] الاتصالية بان الممتد قد صار كثيرا وبطل تلك الوحدة الاتصالية فبطل وحدته الشخصية فقد بان

انه لا يبقى وان اريد بالقبول الامكان الذاتي او الاتصاف تقديره ان الجسم متصل في نفسه وليس بنفسه لان الجسم قابل للفصل والانفصال لا تقبله اما الصغرى فقد

مر [illegible] واما الكبرى فلان الانفصال [illegible] ان يوجد مع المتصل والانفصال لا يبقى واما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان الانفصال امر وجودي اذ هو

عبارة عن حدوث هويتين او عدم ملكة اذا كان عبارة عن عدم الاتصال عما من شأنه ان يكون متصلا وكلاهما يجب ان يكون قائما بموجود وفيه نظر

فان اعدام الملكات لا يلزم ان موصوفها يجب ان يكون موجودا فانا نعلم قطعا ان [illegible] قابل للانفصال [illegible] عدم [illegible] الصلاحية

بل نقول ان الصورة [illegible] بان الانفصال انما هو صفة [illegible] وكذا اذا كان عبارة عن حدوث الهويتين [illegible]

الانفصال له انه يصلح ان ينعدم ويحدث خلفه تلك الهويتان ولا ضرورة [illegible] عدم الملكة [illegible] الجملة ضروري اذ ليس

ادليس من شان المعدوم الصرف شئ متوقف الا انه اذا اعتبر في مفهومه ان من شان المحل الاتصاف بذلك الامر الوجودي في الخارج مع كونه موجودا في الخارج

كما فيما نحن فيه او لا كسلب الاتصال عن الاعراض كالوحدة التي تصف الجسم في الخارج فاذا كان هناك عدم الانفصال كان من شانه ان يتصل [illegible]

من وجوده [illegible] واذا الحكم بكون المحل من شانه الاتصاف بذلك الامر في الذهن [illegible] كما في عدم الحوادث او الممكنات الا ان نصف بالوجود مطلقا

وهذا اصح الكتاب [illegible] عدم الملكات هو الصحيح [illegible] الاستعداد والامكان [illegible] هو الامكان الذاتي [illegible] فان الانفصال قابل للفصل اي يمكن ان [illegible]

بعلة عدم الاتصال مع امكان الاتصال والامكان [illegible] نعم ان [illegible] عدم الانفصال [illegible] ان يتصل والتقرير المشهور ان يقال لو كان الانفصال فقط

حدث هو ثانيا لم يكن ما له حاصلا في [illegible] ومعلوم [illegible] منفصلين [illegible]

المنفصلين لما كون الاختصاص بالمنفصل الاول وذلك الاختصاص ليس لاتفاق في النوع [illegible] وان حدوث الهيولى

خلف انعدام المنفصل الاول فان العقل يحكم بان بعد انعدام المنفصل الاول [illegible] والاتصال [illegible] فلا بد من امر اخر وهو الهيولى

الهيولى وعبارة اجزاء الانفصال [illegible] فانا نحكم بان انعدام الجسم وحدوث [illegible] خلفه [illegible]

الجسم باق [illegible] هو الهيولى [illegible] وعوارضه كالسواد والبياض [illegible]

بامره فانا نحكم [illegible] حدوث الامتدادين مع قطع النظر عن الهيولى بعد الفصل [illegible] حدوث امتدادين [illegible]

الغمام كليا واحده بالشخص [illegible] وجود الهيولى [illegible] حدوث الصورة

الجسمية [illegible] وحدوث الصورة الجسمية [illegible] بعد انعدامها [illegible] حدوث الهيولى الاولى [illegible]

المادة الواحدة التي كانت قبل [illegible]

[illegible]

[illegible]

الى الله تعالى [illegible]

محل للجوهر الممتد لذاته [illegible]

فلا يدوم [illegible]

التي عنده [illegible] فيلزم ان يكون جوهرا [illegible]

اما جوهر [illegible] وجود جوهر ليس بمتصل ولا منفصل وهو الذي [illegible]

موجودين [illegible]

الفائدة

والفصل

٧

والقبيل واد هو واحد بالوحدة التي كان وما تكثرت الا بكثرة ذلك الجسم لانها لو كانت كثيرة الآن بعدما كانت واحدة يلزم تلك المقالة كما هو الظاهر فهو واحد
بوحدتها وكثيرة بكثرتها والمراد بالوحدة والكثرة الاتصالية فهو نعت لها ادعى سابقا وسيعلم الاحقا ان حقيقة الاتصال [illegible] مثل السواد مع الجسم فان الجسم
في نفسه ليس باسود وانما هو اسود باعتبار السواد فهو واحد بالوحدة السوادية وكثير بالكثرة السوادية بمعنى ان الوحدة اولا وبالذات للسواد وثانيا وبالعرض
للجسم والسواد سبب بعض سواديته السواد بل وجود السواد فيه هو كونه اسود فاندفع ما قيل ان الكلام في الاتصاف لا الصفة النفسية التي ليس الزيادة والنقص
الاتصاف الحركة بالامتداد وان الحركة السفينة وسطح في الاتصاف [illegible] لا تعتبر ولا ممنوعية وهذا هو الذي رامه المحقق في شرح الاشارات
والله [illegible] يعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها انما لا توصفان للمادة الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة ولا يبعد ان يكون
مقصوده ما هو المفهوم من ظاهر عبارة المحاكم ستعلم ان الصورة علة لوجود الهيولى فالتحقيق الهيولى وكونها ذات وضع والوحدة والكثرة ونظائرها
من العوارض لا يعرض للهيولى بالذات بل تبعية الصورة حتى يرد عليه ما اورده عليه السيد قدس سره الشريف انه لا يلزم من كونه علة لوجود الهيولى ان يكون
هذه الصفات عارضة للصورة اولا وبالذات وللهيولى ثانيا وبالعرض قوله البحث الاول آه منع لمقدمتها بان الجسم في نفسه متصل وحاصله
ان الجسم في نفسه ليس بمتصل ولا منفصل وانما اتصاله وانفصاله باعتبار العرض الذي هو الكم قائم به والحاصل ان الهيولى الذي قلتم بها هو الجسم والصورة
التي هو قلتم بها هي الكم وهو الجسم التعليمي قوله وما قيل من انك اذا شكلت الشمعة آه حاصله ان الانفكاك عن الكم لان الاتصال باق بعينه عند تبدل
الاشكال والكم غير باق فهما متغايران والجواب بوجهين الاول ما في الشرح والثاني لا نسلم ان الكم غير باق بل هو باق وانما تبدل جهات خطوطها
وسطوحها فان مقدار الجسم عند تبدل الاشكال هو الذي قبله وهو الجسم التعليمي فانه سيظهر انشاء الله تعالى في مستقبل القول ان تبدل الاشكال لا يقتضي الا انفصال
وهو الاشهر ثم قد وقعوا في قبول فناء الصورة الجسمية صورة التبدل واذا وقعنا انه الكم فلا نقع في منع عدم فناء الاتصال الواحد فتدبر قوله
كالشمعة [illegible] حاصله المنع على المقدمة القائلة ان الاتصال باق عند تبدل الاشكال المختلفة فان التبدل لا يخلو عن انفصال هو معدم للاتصال وفيه نظر
[illegible] انما هو بالحركة وهي تدريجية فلو لم يكن الاتصال باقيا لزم ان يقع الحركة في الاتصال وقد حصروا الحركة الكمية في التخلخل والتكاثف
والنمو والذبول والسمن والهزال وفيه ما فيه فتدبر ولتعلم ان القول بان تبدل الاشكال بالحركة الذي يحكم لا يصح مع عدم فناء الاتصال
الا ان يكون الاتصال عرضيا فان الحركة في الجوهر ممنوعة وههنا دفع ثالث اورده المحاكم بان التبدل في الاجسام [illegible]
في الفوات لا يسلم وقوعه وهذه الشبهة مثل الشبهة المستندة بالاجسام الذي هو [illegible] واجاب عنه السيد قدس سره الشريف بمثل ما اجيب
نظائر الاجسام الذي هو [illegible] ان امكان القسمة الوهمية يستلزم امكان الفكية وامكان الانفكاك يستلزم امكان تبدل الاشكال
فكما ان امكان الانفصال مناد على وجود [illegible] كذلك امكان التبدل مناد على وجود الجسم التعليمي [illegible]
بالا ينفع في هذا المقام والكلام وارد على المحاكم فانظر فيه قوله البحث الثاني آه هذا البحث وما يليه [illegible] المقدمة الممنوعة

٥

الصورة ح

لكن الاول ممنوع والثاني ... لا نعلق به اغراض المنصف فان مقصد ... عن ذلك ... الاستدلال قلت لا مضايقة فيه فان المستدل في ... الاستدلال

وما استدل على مقدمات الدعاوى في الاستدلال لا بأس بابطالها بالدليل فلو كان النظر ... يكون على هذا الطالب فليس ...

وادعى ... من اخرى فالحق احق بالاتباع دون التقليد ... واجيب من قبل المشائين ... بما يورد السؤال القائل بالمنع بان القائل

للاتصال والانفصال لا نم انه الهيولى لم لا يجوز ان يكون هو نفس الجسم ... واما ... متعلقا فيما ... واجاب المحاكم بان السؤال ... البطلان

لانا نسلم ان الجسم متصل في نفسه ولا نشك ان هناك هوية اتصالية ... ان الجسم هل هو تلك الهوية الاتصالية فقط او فيه ... تلك

الهوية الاتصالية شيء آخر قابل لها وسخافته بينة لطالب ... انه ما مر ان الجسم معروض للاتصال الذي هو الجسم التعليمي فان متصفه

عبارة عن كونه معروضا للجسم التعليمي واجيب ايضا بوجه آخر الاول ان الاتصال امر ذاتي للجسم لانه لو لم يكن في ذاته متصلا لم يكن

في ذاته بحسب العرض فيه الابعاد الثلاثة فلا يكون الاتصال عرضا ... ردا عليه والانقسام الجوهري بالعرض الوارد عليه وفيه نظر وجهه منع

الشرطية ... اما ان ... الابعاد الماخوذ في حد الجسم الطبيعي اعم من ان يكون في ذات الجسم الواحد المتصل في ذاته او في الجملة الموجودة فيه

اذ لو خص بالاول لما شمل الجسم المركب ... السيد ... الشريف ... لو قلنا بان المراد ان ما لا يكون متصلا ومنفصلا في ذاته لا يكون له امتداد

اصلا اذ لو كان له في ذاته الامتداد فاما ان يكون ذا مفاصل فيكون منفصلا في ذاته او لا يكون فيكون متصلا في ذاته واذ لم يكن ممتدا اصلا

لا يكون قابلا لفرض الابعاد المتقاطعة ... حينئذ ... وقال المحقق الدواني انه لا يلزم من حصول الامتداد له في ذاته متصلا ومنفصلا

ان يكون في ذاته ...

لجواز ان يكون اصل الامتداد حاصلا له في ذاته وخصوصية الاتصال والانفصال عارضان له خارجان ثم قال اقول في الجواب نظر فانه ان

اردتم بقولكم الاتصال ذاتي ان الاتصال المطلق ذاتي فهو مسلم ولا يلزم منه كون الاتصال الواحد بشخصه الوحدة ذاتيا وان اردتم ان الاتصال

الواحد ذاتي فهو ممنوع بل نقول ان الجسم يستلزم بطلان الاتصال فاذا طرأ عليه الانفصال لم يزل مطلق الاتصال بل صار متصلا باتصال

ما كان متصلا باتصال واحد وهو باق في ... هكذا ... القيل والقال والقائلون انما فهموا ان الاتصال ... الكل

كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود ... الجسم في نفسه متصلا انه في نفسه معروض الجسم التعليمي ... معروض

فقد ... ولا ... انه اذا ... الجوهر ... صدق ... الدعوى فان الجسم التعليمي عارض للجسم بالذات ولا ...

ان ... تعليميا معينا ... لازم ... ولذا ... يتبدل ... التخلخل والتكاثف مع بقاء الهوية الشخصية ... التخلخل والتكاثف ...

الجسم التعليمي ... اثبات الهيولى ... ان الانفصال من عوارض الجسم وكذا الاتصال ... علية

... التشخص ... كون الجسم في نفسه متصلا ... ولينظر في كلام السيد ... ان المراد بالاتصال هو الاتصال الذي ...

الفصل للجواهر ... فان عدم الاتصال ... ليس الا ... فلو لم يكن متصلا ولا منفصلا كان من الجواهر المجردة فلا يكون قابلا ...

فانه

لا يدفع اعتراض المحقق الدواني على الشريف واما توجيه وجه النظر فحاصله ما ذكرنا لكنه لا يناسب الى بوجه وجه تمامه في المحاكمات فان المحاكم

اراد نفي سابقا بما يستنبط ان الجسم في نفسه متصل فان هذا الايراد وارد على هذا المجيب ايضا فالا انتفاء الجواب والاستكشاف بانه مع وروده

النظر عليهما في غير موضعه فتدبر وان تقرير السؤال بما في الشرح بعدم الوفاء بهذا الانفصال والانفكاك في غير موضعه قطعا والثالث ان الملازمة ممنوعة

وانه للجسم لان الانفصال لو كان عارضا للجسم فاذا قطع النظر عنه فاما ان لا يكون في الجسم اجزاء فهو متصل في نفسه واما ان يكون فيه اجزاء فيكون الاتصال

عبارة عن اجتماع الاجزاء وليس كذلك ولذا حاصله بما قد عرفنا واورد المحاكم على الشرح بعد حاصله انه لا نسلم انه يلزم ان يكون متصلا في نفسه

بالنفس الامر وانما يلزم ذلك لو كان تجريد النظر عن العارض موجبا لرفعه وليس كذلك فجاز ان يجرد النظر عن الانفصال ويكون عارضا في نفس الامر

فلعل النظر قط فان معنى كون الجسم متصلا في نفسه معروض للجسم التعليمي ولا شبهة في صدق هذه القضية اليس لو لم يكن كذلك ذاته متصلة

بذلك المعنى كان منفصلا مؤلفا من الاجزاء التي لا تتجزى وهو باطل لانه لو لم يكن منفصلا كان متصلا وهو المطلوب نعم يرد عليه ما مر

والثالث ان الجسم لو لم يكن متصلا في نفسه كان في نفسه منفصلا وهو مردود بما في المحاكمات انه لا يلزم من عدم كون احد المتقابلين مقوما ان يكون الاخر

مقوما فان من الجائز ان لا يكون شيء من المتقابلين مقوما كالسواد والبياض ولعل الايراد ساقط ثم قال المحاكم لا ينفصلان اي

الوجهان بالهيولى لانها ليس لها في نفسها وجود فضلا عن الاجزاء والانقسام الذي يعرض لها انما تستفيد من الكثرة وقد يطلق ظاهر [illegible] الفلكيات

مفارقة او متحدة وانما اطنبنا فيه لتنبيه الفضلاء الذين لهم الايدي الطولى فقد تحيروا فيه وقيل انه لا يجوز ان يكون الشيء حاملا للوحدة

الشخصية والكثرة المقابلة وهو ضروري وان الوحدة الشخصية كما هو معروض الوحدة الاتصالية لذاته ملزوم الوحدة الاتصالية ضرورة انه اذا [illegible] الفصل

[illegible] وحدته الشخصية بالضرورة اذا كانت بحيث لا تنعدم لبطلان الانفصال والانفصال لم يكن متصلة لذاتها بل كانت مثل الهيولى فلم يكن

معروضا حقيقيا للانفصال بل انما يتصف به بالعرض لست اقول انها لم تتصف بهذا الانفصال لذاتها بل انها لم تتصف بالاتصال الواحد

لذاتها ولا بالانفصال [illegible] اذا كانت متصلة لذاتها بالاتصال الواحد وكانت معروضة حقيقية لم تزل وحدته الشخصية بالانفصال بزوال الاتصال

الواحد والكثرة [illegible] حقيقية بالانفصال اي بالانفصالية ولم يكن اتصافها بها ما هو من ذاته [illegible] الشخصية فزال وجودها واما

[illegible] بالانفصال حقيقة اصلا لا بالواحد ولا بالكثير لم يكن في حد ذاته بحيث يعرض من الابعاد الثلثة كالهيولى وذلك باطل بالضرورة او المعلوم

[illegible] المتحيز بالذات مما يا للمكان لذاته لا محالة يعرض فيه الابعاد لذاته وليعلم هذا الكلام في الكتابة [illegible] ولكم بعيد التسليم

[illegible] والاتصال الجسم انما هو اتصافه بالجسم التعليمي لا لجوهر كذا ولقد راعينا في نقل هذا القدر [illegible]

الاستيفاء لئلا يكون معرضا للاعتراض بل يكون مترحمين لتعد ان في كلماتهم اضطرابا قوله واما النظر الى حاصل [illegible]

جزءين احدهما متصل والاخر ليس كذلك وهو لم يثبت بعد قوله [illegible] حاصل ان الجسم بذاته متحيز [illegible] الاحكام

الجسمانية

فيثبت له في مرتبة الوجود دائما [illegible] الا اذا كان في نفسه ممتدا [illegible] واذا كان الاتصال والامتداد عرضا فمحله يكون مستغنيا عنه فيكون في نفسها

موجودة جوهرا فردا او [illegible] في مرتبة متاخرة [illegible] تلك العوارض وهذا الكلام بخلاف ما اذا كان جوهرا كما في الشرح [illegible] بان ما لا يكون

ممتدا في نفسه لا يكون معروضا للامتداد وهذا الكلام [illegible] الاول [illegible] الفلكية فانها في نفسها غير ممتدة وانما امتدت بالزمان [illegible]

فيكون مستغنية القوام عنه فيكون في مرتبة وجودها غير ممتدة بالامتداد الذي هو من العوارض المادية ثم يلحقها ذلك والجواب ان [illegible] مثل الهيولى فكما ان

الهيولى [illegible] في الوجود الى الصورة فكل مرتبة وجودها [illegible] غير [illegible] الامتداد [illegible] مرتبة وجودها مستغنية [illegible] الامتداد

[illegible] يلزم ان يكون [illegible] لا موضوعه فيكون جوهرا فان المادة منحصرة في الجوهر [illegible] فان [illegible] منتفية [illegible] يكون [illegible]

الا ان بعض الاعراض [illegible] الهيولى بالنسبة الى [illegible] كالزمان وفيه بحث لان [illegible] النقطة [illegible] الجوهر [illegible] والعرض في المحل

والعرض انما [illegible] في المحل [illegible] لافتقاره [illegible] المحل في التشخص والوجود ان المحل محتاج اليه [illegible] جوهر واذ قد [illegible] ان

بعض المحال المحتاج اليها [illegible] عرض فليجز ان يكون نسبة الصورة الامتدادية بالنسبة الى [illegible] ويكون عرضا والقول بان المحل [illegible]

فلا يكون [illegible] فان مدار الفرق [illegible] ان [illegible] انما هو [illegible] كان مجردا [illegible]

مادية سواء كان الامتداد [illegible] حالا فيها [illegible] يلزم [illegible] المحذور [illegible] العوارض المادية [illegible] ان المحذور [illegible]

[illegible] مادية [illegible] ان السواد والبياض [illegible] من العوارض المفارقة وجودا وامكانا المختصة بالاجسام [illegible] ان المحل [illegible]

[illegible] بخصوص مادية بعد ما كان مجردا [illegible] فالاليق ان [illegible] ان كون الشيء ممتدا [illegible]

[illegible] مع تجرده عن المادة [illegible] انما هو [illegible] الشيء ماديا [illegible] تجرده [illegible]

المحل فالفرق بين الجوهر [illegible] والعرض ان المحل محتاج [illegible] الى المحل مطلقا واما [illegible] فالجوهر بالنسبة الى حاله [illegible] مستغن عن [illegible]

والعرض بالنسبة الى محله فانه [illegible] محتاج مطلقا [illegible] واذا علمت هذا فاعلم انه يجوز ان يكون الطبيعة الامتدادية عرضا ويكون

محتاجا [illegible] تجرده [illegible] المادية بل [illegible] الوجود [illegible] مادية فالقول انه [illegible] الطبيعة [illegible]

[illegible] الوجود ثم المادية [illegible]

[illegible] الفلاسفة [illegible] مادية [illegible] ومجردة [illegible] الوجود [illegible]

وما في [illegible] الطالب [illegible] في هذا المقام [illegible] الاستدلال [illegible] الطبيعة المادية [illegible]

[illegible] الواحد ماديا [illegible] لان [illegible]

القادر [illegible] والحوادث [illegible] الحوادث [illegible] المادية بعد [illegible] باعتبار

الوجود

وجود ذهنا الوجود المجرد محدود [illegible] في المواقف وغيره [illegible] متفق اثره حيث قالوا الحصول [illegible] موجود في الخارج [illegible] فالقلة

[illegible] فان الكلام الوجود بين متقاوته [illegible] الوجود الذهني وما والكسب الوجود الخارجي [illegible] فان الحاصل

[illegible] التشخص الذي لا يحتمل الكثيرة [illegible] في الخارج فالوجود الذهني ان زال [illegible] التشخص [illegible] في الخارج [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] وما وبا وهو بين المختلف وان [illegible] المختلفة [illegible] فيه [illegible] جوهر به الا [illegible]

[illegible] والمركة [illegible] لا بد ان يكون [illegible] لا [illegible] وبالذات [illegible] ان يكون [illegible] الا [illegible] ولا يصح [illegible] لانه [illegible]

[illegible] هذه العوارض لا يكون الا جوهرا [illegible] العرض [illegible] لا يكون مستقل [illegible] لا يصح [illegible]

[illegible] العرض [illegible] الوضع والاين [illegible] الطبيعة الا [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] العرض [illegible] عليه [illegible] الكم والصورة [illegible] مطلق الطبيعة [illegible] القول [illegible]

[illegible] الطبيعة الا [illegible] جوهر [illegible] فافهم قوله وعن الثاني [illegible] المنع والنقض [illegible] المستدل [illegible]

[illegible] ان [illegible] وحدث [illegible] انه لا [illegible] جواب ما هو [illegible] عرض [illegible] ان مقصود المستدل

[illegible] الانفصال [illegible] والعكس قد [illegible] قطعا [illegible] جواب ما هو فهو عرض واما الصورة [illegible] الصدق واما الكبرى

[illegible] الانفصال [illegible] الاتصال [illegible] الانفصال والاتصال [illegible] قطعا والا [illegible]

[illegible] الجسم في الوجود [illegible] باطلان عند الحكماء [illegible] ان الجسم [illegible] نوعيه [illegible] والصورة [illegible]

[illegible] الانفصالات والاتصالات [illegible] واحدة [illegible] انه لا [illegible] صورة الا [illegible] ان الاتصال الذي [illegible] الانفصال عرض [illegible]

الانفصال [illegible] ويمكن [illegible] ان [illegible] بان حاصل البحث الثالث [illegible] حاصل المنع على المقدم [illegible] الجسم بما هو [illegible] لا [illegible]

[illegible] ان الاتصال [illegible] عند الانفصال والجسم عند فرض انتفاء [illegible] قلنا لا [illegible] الذي [illegible] هو عرض [illegible]

[illegible] حاصل [illegible] البحث الرابع [illegible] مع انه [illegible] عليه [illegible] والجواب انه [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible] او جوهري [illegible] عرض [illegible] مع انه [illegible]

[illegible] قوله البحث الرابع [illegible] فان حاصله ان [illegible] عدم [illegible] بين الانفصال الجوهري [illegible]

[illegible] فلنم بالاتصال جوهري [illegible] هو المقدار [illegible] وهو عرض عندكم [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] جوهريا لكنه هو المقدار الذي [illegible] فالفرق بين الاتصالات [illegible]

[illegible] الاول الكار [illegible] الجوهري وهذا [illegible] على تقدير تسليم الجوهري [illegible] عليه [illegible]

ان وجدت

[illegible]

محمد [illegible] حسني ١٤

بل الجسم امور ثلثة باعتبار الامتداد وغيره وح لكن لم يظهر البحث اعتراضا على الدليل المقام على اثبات الهيولى فانه لا اثر فيه لا دعاء ان نفي محل الامتداد اخر سوى الجوهر وهو الشيخ

ذلك هو نفس حال الجسم الطبيعي وانه هذا اخر الكلام البته فلا باس بان نجيبه عنه ولا منافاة في تسميته الابهج كما هو دأب البعض فقوله سابقا وفي الجواب تحقيق

تحقيقات هي سواء كانت اعتراضات او غيرها فنجيب انه باب عنه قوله ولا يجري في اخر الكلام فان نفي الانفكاك مع الانفصال ليس مبنيا على ان المقدار على الامتداد

الجوهري او غيره وان اراد انا نمنع ان الامتداد لا يبقى مع الانفصال ويدل عليه قوله ولا يجري ما قولكم فنجيب انه باب عنه لكنه هو المقدار وما سلم والحجة يحكم ان

بل الجسم امور على ما والبقاء ينزل الى البحث اي ليس كان حاصل المسائل ان الانفكاك لا يتحقق مع الانفصال اللهم الا ان يكون باعتبار المقدار فيما قبله والا ظهر

ان قال البحث هو المنافي الاتصال وقوله وهو القابل للانفصال وقع في البين وما تعلق متعلق به ونتيجته ما قال الشيخ المعقول باحكام الاتصال ان الجسم عبارة عن الامتداد

فقط وهو المقدار ليس الجسم الطبيعي امر كذا وهو القابل للانفصال وهو ليس بمعلوم لهذا انما يلزم ما لقابل الا ان يقال الجزء فهاهنا كما منع انه ليس للمقدار وهو لو ماثير ذلك ثم

ان دليل التخلخل والتكاثف في وجود الهيولى حاصلها لا يتم اذ الجسم يتخلخل ويتكاثف مع بقائه بنفسه وان الانفكاك منه يقرر النتيجة فالمتبدل هو المقدار

لعدم تغير جوابنا هو فلا يكون الانفصال الجوهري بعض المقدار وحال الجواب شيء وحده ما فانهما عن وجود الهيولى وادعى انكرنا فلا نسلم انما هذا الجواب المشهور والتحقيق انهما

وجود نفي الامتداد الجوهري ولنفصل ان الجسم يتمانع على الاتحاد الجوهري او القسم على كلا العدول من غير وعلى كلا المقدرين فيستوي الامتداد في الاثبات الكلام

انما هي لسنة طبيعة الا ان ايه اخر وغير هما صورة وظاهر ان فرد من الامتداد اذا وجد في الخارج فهما نفسهما اذا قسمت احدهما الاخر

فالنسبة بينهما التساوي او الاتحاد سواء كان مع امتداد اخر هو المقدار او لا واذا تمهد هذا فنقول ان الجسم اذا تخلخل او تكاثف فقد تبدل امتداداته

بخلاف شيء فالجسم الكل يشتمل على الامتداد الجوهري في الجوهر كله لان الحركة ليست الا تبدل معقول على انه هو تخلخلها وفيها فيه تبدل الامتداد

الجوهر الذي هو الصورة الامتدادية على الهيولى فالهيولى يتحرك فيها وقد منعوا الحركة الجوهرية والتقال نقل الامتداد فقط لوجود امتداد اي

الذي منهي عنه فسواء ثبت الهيولى او لا فان الامتداد الجوهري منافي لها فالاولى الاقتصار على نفي التخلخل والتكاثف [illegible] وانما يتم

تقرير الاثبات ان القمقمة التي لا فم لها منفخ او تبعت في الاثار الشديد الحر تنشق الى الخارج فسببه انه اذا انجرّ الماء بحر الاثار وجب ان

تنشق الى الداخل لان الانا واذا حركه جسم تنخرق لك والاول لا تنشر الا بالتخلخل لان الهوا لا تنفخ الدافع وذلك بما اردناه ووجه

الضعف ان النار الداخلة فيها اقاومت الهوا المحبس فيها حرارة والهوا اذا هو خفيف وفيه خير [illegible] يطلب الخروج الى العلو من كل جانب

فهو مع المستفاد من النار اعا انتقى مع ان طبيعة النار مقتضية لخرق الجدار فيبقى الى الخارج لا لان الهوا قد تخلخل او تكاثف

فانه ليس لعنصر الحجر او الصورة جامع التجلد دعا انه لا نجيم بلا ماء هذا انه بما نقرره على محاذاة الشرح وحكاية ان

القمقمة الواقعة في النار تتحرق وليس سببه الا تخلخل الهوا المحبس فيها وترجيح الضعف ع اظهر دليل الجمود لها فان لها اذا

كان على رقته هو على مقدار واذا الجمد لا يتغير حجمه ولا انتقاص [illegible] وذلك اذا عاد الى رقته عاد الى مقداره وسعة

ومعنى ان

[illegible] ان تقعر الماء [illegible] عن مجاري الاجزاء المحاذية ثم دع على تقدير المجاورة لجوازان يكون الماء قد تخلخل بلطافته قد خلت الاجزاء الهوائية

[illegible] فيكبر واذا وصل الى البرودة وصعد الاجزاء الهوائية فانتقص الحجم وقد كسيدل ببيانات اخر عن موضع ايلامها الاجابة كبير [illegible]

[illegible] قوله وكذا الاستدلال بالقارورة المصوصة تقريره ان القارورة الضيقة الراس اذا مصت فيقد خرج الهواء من جوفها

فانتقص [illegible] الخارج لضيق الفم الفم وقد يشتغل بالمص والاخراج وليس فيهما منافذ اخرج منه خارج [illegible]

[illegible] لا يشتغل [illegible] فلابد من التخلخل وهو المطلوب قوله اذا كبت على الماء الى [illegible] في اثبات

[illegible] على التكاثف وتقريره انه اذا كبت على الماء المص المذكور يدخل فيها الماء ويدخلها [illegible] ثقيل

[illegible] المبالغة [illegible] ان يكاثف الهواء والالزم انه اخل ووجب الضعف [illegible] لانه وجود التكاثف لم لا يجوز ان يخرج الهواء

عند الكب [illegible] فاذا دخل الماء لامتناع الخلاء ويدخل على الخروج الحبابات الحادثة عند الكب فان الحباب انما هو الهواء المحاذي

بالماء واليه اشار بقوله وهذا شواهد وثانيا لجوازان يخرج الهواء من فم الماء ويدخل في القارورة من جانب ويخرج الهواء من [illegible]

ويدخل في الماء من آخر واليه اشار بقوله ولا نسلم [illegible] و [illegible] لجوازان يدخل الهواء من الخارج من مسامها مستور في القارورة

واليه اشار بقوله وذكر الشيخ الرئيس قوله واما قولهم [illegible] الاجسام الجسمية وهو منقوض بالابنية مثلا فان زيدا وعمرا مثلا كان ان [illegible]

[illegible] في خصوصيات الابنية [illegible] فانقلت ان الخصوصيات انما هي التشخصات وهي زايدة على الطبيعة قلنا فلتكن مشترك

[illegible] الجسم ومقدار [illegible] قوله فجوابه حاصل المنع والنقض اما الاول فحاصله ان الجسم والمقدار امر واحد فالاشتراك في الجسمية هو الاشتراك

[illegible] المقدار والاختلاف في المقدار هو الاختلاف في الجسمية بان المذهب المحقق ان الطبيعة موجودة في الخارج فالكون مثلا موجود في الخارج وهو صالح

[illegible] على الكثرة وزيد وعمرو وغير هما [illegible] لكن يلزم منه [illegible] ان وهي منقوض على وجوه الاول ان يكون الطبيعة مع امر وهو التشخص

[illegible] او [illegible] وهو التشخص العمري عمرا وبكذا وهو على وجوه الاول ان يكون ذلك الامر امرا موجودا في الخارج فيكون زيد مولفا من امرين

[illegible] فيما بين في الخارج والثاني ان يكون ذلك الامر امرا اعتباريا والثالث ان يكون ذلك الامر موجودا [illegible] وجود الطبيعة

[illegible] الطبايع المجرد الداخلة [illegible] والثالث ان يكون [illegible] بقاء [illegible] ما به الاشتراك وما به الامتياز [illegible] الطبيعة

[illegible] واحد [illegible] والكلية والجزئية والكلي [illegible] التعقل [illegible] واحد [illegible]

[illegible] وحدة محفوظة [illegible] فيمتنع حملها على الكثرة هو [illegible] الذي هو واحد بالوحدة [illegible] والتحقيق هو ان [illegible]

[illegible] واذا عرفت هذا فاعلم ان المقدار الصغير والكبير [illegible] اعتبار [illegible]

[illegible] المقدار [illegible] وبهذا الاعتبار [illegible] والمقدار [illegible] الجسمية والمقدار [illegible] اعتبار خصوصيات [illegible] الجسم [illegible]

وكذا الجسم بالنسبة الى الجسمية والمقدار فانه هي بالنسبة اليه وعلى هذا فالاشتراك في الجسمية والاختلاف في خصوصيات المقدار لا يدل على ان المقدار زائد

على الجسمية وان اريد ان الاجسام كلها مشتركة في الجسمية ومفترقة في نفس المقدار وهو سوى الجسم بل بمنزلة اشتراكها وافتراقها كاشتراك الاجسام

في الجسمية وافتراقها في اللونية مثلا فالمعترض تام لكن من ابن اثبات المقدار [illegible] والتفاوت واما الثاني فلحصول استنقاض الفصل بعض

المقدار فان الجسم التعليمي عندكم نوع من انواع الكم واخص تحت مقولة الكم ومغاير للجوهر في الخارج ومع ذلك [illegible] فان اجسام التعليمية

في هذا الجسم وكذلك الجسم مشتركة في التعليمية ومفترقة في خصوصيات التعليميات وفيه لا حصة [illegible] اذ لا يدل لفظ الجسم التعليمي

فان الجسم والمقدار عندنا متحدان بالذات فعندنا لا تغاير بين التعبيرين الا في اللفظ ولا محذور بوجه فتدبر قوله مع هذا الاختلاف

المفهوم من الشرح [illegible] اي اختلاف الاجسام في المقدار اختلاف بالكمية والنقص وهو حق فان الجسم والمقدار لفظان مترادفان

على هذا التقدير لكان ان اختلاف المقدار في الصغر والكبر اختلاف بالكمال والنقص لكن اختلاف المقدار [illegible] ان هذا الاختلاف اختلاف

في نفس ماهيته فيكون التشكيك في الذات والذاتي وهو الذي ذهب اليه الاقدمون وانكره المشاؤون وهو المذهب الاعظم والانكار

كانه انكار للوازمه [illegible] على الوجه الاجمالي اي لا افراد المقدار الصغيرة والكبيرة لم يتميز احد منهما عن الاخر بانضياف امر الى الطبيعة المقدارية

كما علمت [illegible] الحوالة بل ان الافراد مع الطبيعة جامعة لنسبة الاتحاد والتغاير بالاعتبار نحو ما الصغر المستفاد من الصغر انما هو منتزع

عن نفس المقدار الذي [illegible] فالصغر والكبر ليس بامر زائد بل بنفس المقدار بمعنى ان نفس المقدار باعتبار [illegible] المقدار

وهي باعتبار [illegible] المقدارية وهذا هو حق [illegible] وهو انكار للتحقيق والا فالنزاع لفظي والتفصيل [illegible]

[illegible] هذا الكتاب [illegible] ان مثل هذا الاختلاف [illegible] في الجوهرية [illegible] وهو لم [illegible] بعد

الى التفاوت التشكيكي هو ان يكون اثار الطبيعة في بعض الافراد اكثر وفي البعض الاخر اقل كما يدل عليه قوله [illegible]

وهذا ليس محلا للنزاع بل الكل يقبلون ذلك ولعله انما اورد هذا الحديث [illegible] باعتبار انهم يزعمون ان الجسم

هو الجسم المتحرك او المحرك بقواه [illegible] في التخصيص انه رسم لا حد والمنافي [illegible] في الزيادة والنقصان

والشدة والضعف اختلاف واحد وهو الاختلاف في الكمال والنقصان [illegible] ان الشدة انما هي في الكيفيات والزيادة

في الكم قالوا ان هذا النوع من الاختلاف فالكل [illegible] ان الاختلاف الكمي متفق مع الاختلاف الكيفي [illegible]

النقصان فكانه انكار [illegible] يطلقون على الاشد [illegible] والاضعف والزائد والناقص [illegible] على [illegible] اللفظ

[illegible] فهو اللفظ صحيح فان العرب [illegible] يطلقون الزيادة على الكم والشدة على الكيف [illegible]

على قواعدهم [illegible] لا اختلاف في الكم [illegible]

الكيف

٣٦

الكيف اختلاف بعدد وبينهما تفاوت في الاحكام وتخالف بعيد فلا بعد في ان ليه احدهما نحو اخر من التفاوت كما قد علمت الشيخ فيما بعض

كي فصل القسمة وهذا الفه مما لا حاجة فيه اصلا فتدبر قوله ثم لا يخفى ان هذا كلام الشيخ لا باس لان تنقل عبارة الشيخ حتى يتجلى حال الكلام

هذا النوع من ما الشيخ قال الشيخ في تكملة الاشراق ويرد عليهم ان الاتصال يقال فيما بين جسمين فيحكم بان احدهما اتصل بالاخر وهو الذي يقابله الانفصال

الجسم امتداد الطول والعرض والعمق والامتداد ليس يقابله الانفصال اصلا فيما فوقه فيمن ان يجعل الجسم مجرد المقدار الذي لا يقبل الامتدادات

الثلثة لا غير وقول الثالث ان الجسم انما يتبدل الطول والعرض والعمق على شكله مثلا ليس الا عوارض تبين بما عرف الشرح في البحث الاول ثم قال

والجسم ليس الا نفس المقدار والامتدادات الثلثة هي ما يوجد بحسب الجسم في الجهات ثم قال وقول القائل ان الاجسام تشترك في الجسمية

وتختلف في المقدار فيكون خارجا عنها كلام فاسد الى اخر ما ذكره في الشرح بعينه ثم قال فحاصل الكلام هو ان الجسم المطلق هو المقدار المطلق

وان الاجسام الخاصة هي المقادير الخاصة الى اخر ما في الشرح من حديث التخلخل وغيره ثم قال فتقرر بهذا ان الجسم هو المقدار ومقدار العالم لا يزداد ولا ينقص

ثم قال واوهى ما يقال نحن نجري بالنقل وقال في طبيع التلويحات في مباحث الهيولى ويعلم ان في الجسم ما يقبل الانفصال والانفصال والاتصال لا يقبل

الاتصال والانفصال الذي هو اما ضده او عدم المقابل وهذا الوجه هو الذي يحتاج الى اضافة محل ما يقابلهما جميعا اعراض والامتداد ليس على جانب

هو الجسم والا لما افترق في تعدد فهو جوهر والقابل هو الجسم بالهيولى هو الجسم وهو جوهر فيه والنقص لو كان الانفصال محل حقيقة الجسم لكان متصلا بذاته

بالاتصال ذاته وما هو ذات الشيء لا ينعدم عنه وهو فيما يقبل ويفصل وهو مادة على انه بين ان المعدات مع اتصاله ثم قال ولا يتصور وجود الصورة

دون الهيولى فانها ان يكون تشار اليها فلست بامتداد ثم قال في موضع الحكمة هي الجسم او الحكمة فان الشيء قد يكون له مقدار اكبر اما بزيادة الاجزاء

والجسم او دونها وليس التخلخل او له المقدار اصغر اما بنقصان الاجزاء وهو دليل ادونه وهو التكاثف في المباحث الهيئة وما وراء الجسم

من الاعداد والعوارض اعراض وتتبدل بحدوث انواعها او جنسها على المحل والحقيقة كما هي غير متغير فلما فيها جواب ما هو وراء الكمية يتبدل

والكيفيات والابعاد فالجسم هو مجموع الاعراض عرض فالجسم التعليمي عرض والمقدار على ما عرضه بالتخلخل والتكاثف كما هي الا يتبعوض بعض المقدار ما و امتداد ما

فانه لا يكون الا ذا الذهن يختلف بقوم العين ولا يتصور ان تكون في الجسم امتداد حاصل هو جوهر وانه هو عرض فان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم

واحد لا يختلف فيه جواب ما هو لا يكون بعضه جوهر وبعضه عرض ثم ان الامتداد الجوهري موجود في كل جسم وجزئه وما في العقل اكبر مما في جزئه وكذا

اذا تخلخل الجسم ان نفس الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار ذلك فليس في كل نوع التخلخل ان نفس مقداره الكلي الجوهري وهو مع ذلك زائد

فصل منه ان الجسم وهو كم بذاته فان المقدار واحد في الجسم وهو عرض والجسم جزء ثابت جوهري هو الهيولى وانه عرض متجدد ويتجدد ويزداد ولا

في بقاء الحقائق النوعية فليس الجسم محض الجوهر ثم قال فليس الامتداد صورة جوهرية كما ظن الجمهور والجسم صورة فلا باس والنتيجة لا يذهب

عليك كما اعلمت ان في كلامه تدافعات الاول انه جعل المقدار في كلام الاشراق جوهرا حيث جعله نفس المقدار كم والجسم قد جعله جوهرا فيما مر

مراده الجسم لا تحت فافهم واعلم ان الجوهرية الغالب ثبت في الاعيان امرا زايدا على الجسمية بل على حمل الشيخ جسما بعينه هو صاحب جوهر الكل والبعد [illegible]

في العبارة تصريح بالجوهرية وفي التلويحات جعله عرضا ولذا ان الجسم بسيط عند حكمة الاشراق مولف من الجوهر والعرض عند التلويحات والثاني

انه ناف للتحقيق وعدم جوهرية حكمة الاشراق ومثبت لها في التلويحات [illegible] فيتبين ان الجسم [illegible] الاول الامتداد الجوهري الذي يقبل

يقع فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على القوايم وهو بسيط وفي حكمة الاشراق حكم ببساطة هذا [illegible] والثاني ذلك

الامتداد الثابت عند تبدل الاشكال مع المقدار الزايد عليه الذي هو عرض وهذا المجموع مولف واحد [illegible]

محلها غير محل البساطة والجوهرية فالتدافع انما هو لجهة الاصطلاح في اللفظ فقط ذكر الشيخ لفظ التدافع الثالث ولكن الشيخ [illegible]

الدفع بان يقال ان الذي حكم في حكمة الاشراق بعدم زيادته ونقصانه هو المقدار الذي هو الجسم والذي حكم في التلويحات بالزيادة والنقص فيها

حكم لوجود الحركة التخلخلية انما هو باعتبار المقدار الزايد الذي هو عرض وفيه ان النزاع بين الفريقين انما هو في الجسم الذي رسمه الطويل العريض العميق مسلم

ولو حمل كلمتا حكمة الاشراق والتلويحات معرجتين على هذا المتنازع فيه فلا مخلص عن التدافع والا فيكون كلامه مبنيا على اصطلاحه خاصة

وهو لم يبينه ولم يشر اليه سوى ضرورة دفع التدافع فافهم ما وجه به الشارح كلامه فهو بعيد ثم حمل التلويحات على ان الجسم عندهم امر ممتد لذاته

بعيد البعد بل لقائل [illegible] الاتصال لجسم لا يكون غيره ولو حمل عليه لما تم كلامه فان اثباته امر اخر سوى الامتداد الجوهري لم يورده [illegible] مباينا

امر [illegible] يثبت مدعاه والبعد ان الادلة التي اوردها على ابطال الامتداد الجوهري دالة على بطلان هذا الوجه ايضا كما يظهر بادنى تامل وايضا

قوله وانا [illegible] فظاهر [illegible] ان يقال ان [illegible] مصطلحهم [illegible]

[illegible] واذا اراد ذلك فالشيخ [illegible] ان المشائين قالوا بامتداد جوهري هو الصورة الجسمية [illegible] الا على الابعاد الثلثة

المتقاطعة وامتداد مقداري [illegible] في حكمة الاشراق انما قال ان الجسم هو الامتداد المقداري [illegible] وفي التلويحات انكر الامتداد الجوهري [illegible]

المقدار ونفيه [illegible] ان يقال ان [illegible] حكمة الاشراق مطابق لاعتقاده والتلويحات [illegible] المشائين [illegible] مباحثه

على طور المشائين كثيرا فافهم قوله [illegible] لان الامتداد ماخوذ [illegible] بمعنى [illegible]

نسبته الى الامتداد المطلق نسبة [illegible] فان الامتداد الاخر عندهم من مقولة الكم ولا يبعد ان يكون [illegible]

داخلا في مقولة [illegible] وخارجة عنها [illegible] ان يكون [illegible] حقيقة الانسان من مقولة الكيف [illegible]

مقولة الجوهر [illegible] بالنظر الى الوجود [illegible] لا يجوز ان يكون جوهرا وعرضا [illegible] الامتداد [illegible]

ويكون هو [illegible] حيث طبيعته [illegible] فيه [illegible] ان الاعتبار [illegible] متحققان [illegible]

به [illegible] الامتداد الجوهري [illegible] في تحقيق المقدار [illegible] فتذكر وان لم يكن [illegible]

او مغاير للامتداد فهو الكلام من قبيل الامتداد يلزم ان يكون في الجسم امتدادان وقد مر عنه والا فلا يوجد فيه خاصة الكمية من المساحة والمقاونة والمساواة

بل نقول ان الامتداد الذي هو المصحح لانتزاع الابعاد الثلثة المتقاطعة على القوائم هو المصحح للمساحة والمقاونة والمساواة وكونها فهو باعتبار ذاته مع

قطع النظر عن امر اخر مصحح لفرض الابعاد ومطلقا من حيث انه [illegible] فالوجود في الخارج للمساحة مصحح للمساحة وكونها ما [illegible] التبعيض والمقدار [illegible] مذهب

[illegible] الصورة الجسمية على مذهب [illegible] امر واحد [illegible] التغاير بالاعتبار كما قرر في الشرح [illegible] فاثبات مقدار من مقولة العرض

بعد ثبوت الصورة الامتدادية مصادمة للبديهة فافضل ان المفهوم من هذه العبارة ما يجري ان الكمية مصحح [illegible] ومعترف للصحة وما قدم منه سابقا في

تعين المقدار وعنه [illegible] ان [illegible] مقابلهم اشتباها فتبين كلامه تدافع فقلنا [illegible] وهذا الكلام لا فساد في [illegible] ان مذهب

[illegible] اثبات الامتدادين وعلم لفضلاء كلامهم صحيح من جميع الوجوه قوله وبطلان الفرق بينهما عندهم آه زعموا ان الجسم بصورته الجسمية المادة باق حين التخلخل

والتكاثف والتشبيه في زوال امتداد وحصول اخر فهو امر زائد على الصورة الامتدادية فهذا ان حملوا [illegible] على البسيط [illegible] ان [illegible] المقدار متناقص

دون الانضياف والانتقاص [illegible] التخلخل والتكاثف احيانا ابينها وقد فصل في حكمة [illegible] وثانيا [illegible] ان الجسم باق بصورته [illegible] انما هو المادة

فقط والزائد اللاحق هو الصورة الجسمية الامتدادية فافضل [illegible] ذلك البطلان [illegible] الصورة [illegible] وقد [illegible] ظاهر

والمتكلم عليه [illegible] ان انتقال المادة في الصورة تدريجي حتى يكون [illegible] دفعيا [illegible] فلو كان ذلك الانفصال

دفعيا يلزم وجود الطفرة في المجاورة فافهم [illegible] ان التخلخل بدون تزايد الامتداد الجوهري غير معقول [illegible] الاتصال على التعميم

[illegible] موجبا للانفصال كما قدم [illegible] فان [illegible] على [illegible] المقدار على حاله [illegible] منقوض

[illegible] الانفصال [illegible] ان [illegible] الانفصال معقول [illegible] المقدار [illegible] المقدار والصورة الجوهرية الامتدادية

[illegible] قول من قال ان [illegible] المذكورة [illegible] مقادير [illegible] اتصال واحد [illegible] وعلى كل تقدير يلزم مع [illegible]

[illegible] واما [illegible] منها [illegible] خاصة الكم [illegible] قبول الزيادة [illegible] ومنها لزوم [illegible] الكمية [illegible] على تقدير [illegible]

ومنها [illegible] الجوهر والعرض [illegible] المقدار [illegible] من خواص الكم قوله [illegible]

[illegible] كلام [illegible] الجواب [illegible] الاحاجة [illegible] لان الامتداد الجوهري [illegible]

على [illegible] الامتداد [illegible] عن [illegible] كل امتداد [illegible] خواص الكمية [illegible]

[illegible] الذي هو عرض [illegible] موجود [illegible] وغيره [illegible] حقيقة [illegible] يلزم اتحاد الجوهر والعرض في الوجود الخارجي [illegible]

[illegible] والنفس [illegible] بالعرض محض اصطلاح وعلى الاول [illegible] الكمية [illegible] وعلى الاول يلزم وجود امتداد [illegible]

[illegible] وعلى هذا [illegible] ان [illegible] المقدار [illegible]

عبارة عن خصوص ذلك الاستعداد ومفهوم الجسم من حيث هو هو كالافتراق بالاطلاق والتقييد فهما متحدان ذاتا كاتحاد الآن والزمان ... كالاتحاد

الاتحاد والكلام عبارة عن التعين بالعارض فهو امر اعتباري بناء على ما هو المذهب المحقق اذ من المحققين من يعبر عنه بعض عبارات القوم ...

لتحقق فصل الكميات كما يشهد به البديهة وقد ثبت في ضعفه بعض الكتاب وان ادعى ان بعض الاستعداد من الكميات فيلزم وجود استعداد

كان معروض من التعين استعداد الشبه والكلام عبارة عن امر انه سواها فيعود التشقيق بانه مغاير ... الا على مذاق ...

الاختيار يتحقق الجزئية والقول بانه لا شك في ضعفه وهو من الكميات فلا استعداد اذ في ... الواقع الا استعداد الجوهر معلوم ... الجسم ...

على مذاق الشيعة افلاطون من الاقدمين منع الكل حصة الاستعداد فان التغير المجرد طبيعة جوهرية والاستعداد التعليمي عرض ... ذلك

البعد ... لاختلاف في الخواص ولما على طور المشائين منع الاحكام فان الاستعداد الجوهري والتعليمي ... في الحقيقة فتقرر الاكتفاء ...

ما هو تمام البحث وانت تعلم ان المنعين الاخيرين كما ترى مصادمة للضرورة واما المنع الاول فلان مقتضى المستدل الزام المشائية فلا ورود له

اصلا فانهم يقولون ان الجسم التعليمي مقولة الكم والسطح تحت جنس كذا العدد معه تحت جنس ايضا ويعدون قبول التفاوت والمساواة من خواص

فلا وجه لذلك المنع وتقوية الاستدلال وتأييد الفهم بانه يلزم ان لا يتحقق الحركة الكمية وقد سبق ذلك ان لا يتحقق ... موضوعهم فافهم

الكلام مقصوده التحقيق وهو الذي يقتضيه كلامه فالمنع لا يدفع ... ولو كان الجسم مستعدا في حد نفسه وهو ... التعين ... للتقييد ... على الكثرة

وذلك منعين لا بالتخلخل ولا بالتكاثف ولا يتصف بالزيادة والنقص والمساواة بالنسبة الى الغير وانما ذلك كله من خواص الكميات التعليمية كما ... الحكم

... فلا يثبت ... الاوسط ... اصلا فان لنا ان نمنع ان الجوهر عند الفصل ... ان الفصل ... عند الاتصال الفصل ... وحده

... واما ... فهو كما ذكر في الشرح ... بهذا المقام قوله في الصور ... ذكر ... التخلخل والتكاثف وليس ... الجلد والحد

... التخلخلات كان الشمعة المكعبة بعد ما كانت مدورة ... اخرى فان ... الامتدادات الجسمية في تبدل الاشكال ... الشيء ... كونه

قوله الاول ... هو ... مادة وصورة كالجسم عند المشائين ... عليه ... ان انعدام المركب بانعدام احد الجزئين ... بالفصل ...

لذلك ... على ان كلام الشارح ... من ... ولا ... بين ... باجتماع الجزء الذي هو المحل ... الذي هو ... وعدم ...

وكيف ... المحال ممكنا هذا والذي ... مادة الاشتباه ان ... ان يمنع قوله ... فليتبدل الاستدادات المعينة مع ... الجوهر

المعين كما ... في صورة التخلخل والتكاثف فان الجسم المعين ... وانما ... جزؤه ... الذي هو محل الاستعداد ... ان المقوم هو الاستعداد الجوهري ...

في الجسم غيره ولا ... لزوم ... المقوم وهذا المنع ظاهر الورود ... فتوجيه عبارة الشارح ان الاستعداد الجوهري ... به المحل فلا يتصور ... محله ...

... ذلك ... ان الافراد ... موجودا بالفعل فيكون الاستعداد الجوهري بالقوة ومحله بالفعل فلا يتقوم

... اذ لو كان الاستعداد ... بقاء المحل ... لانه ... عنه ... الجسم ... ان يكون ... جزئية او ...

مع تواردالاشكال فخرج الحاصل انا نمنع تبدل الامتداد مع بقاء الجوهر الجسمي ان اريد بقاؤه بعينه وبشخصه كما هو المتبادر عند الاطلاق وهو بحث بتحقيقه

على انقضاء جزئه وان اريد الانقضاء الاعم ام لم يكون ببقاء الجزء واحد بشخصه فنختار انه تبدل مع بقائه ولا نم استحالته فان قلت ان بقاء الكل بدون الجزء غير معقول فهو لازم

بل انما اللازم بقاء المحل مع تبدل الحال ولا فساد فيه فان اجزاء الشمعة باقية الا انه غير باق على نقصه جزئه فنقول المقصود ذلك لا يستقيم مع انه لا يتعقب تحقق ورا ذلك

كما نقل فانه جيد والاعلام قوله فما اجاب به بعض بتحقيق البحث اه يدل على انه معارضة بالقلب في الكل والذي يظهر تعلق منع مقدمة في المعارضة ولا امكان لم فيما ذكره

الشيخ فانه كلام في التخلخل والتكاثف انما اشتمل على كشف حقيقة الكم الذي هو عرض في ذلك الامتداد الجوهري وهذه الكثافة ولا يثبت عليه شي من المقدمات قوله لا لاقتضاء ان

الشيخ الالهي المقتول فانما نقلت الالوهية في هذا وهي ما يبتني منه وان كان الفائق به ان عادة فثبت مطلع الطرافيات هو الشي بين القول بالتركيب والبساطة

لوجه به والوضعية التقصيه منها بان الشي [illegible] الاعتراف بوجوده ونفيه قوله والشيخ الالهي انكر في الاول [illegible] كان جوهرا [illegible] تحته ان المقدار عنده شي

كتاب الاشراق جوهر والاذنه مقامه على ان الامتداد الجوهري حاجة بتعيين في نفسه فلا يمكن منه الاستدلال على ان العقل [illegible] ان الدليل فبان نقل ان المقدار الذي هو

الجسم كان لا يكون تمام حقيقة الموجود [illegible] او عرض فان كان هو الذي ثبت عرضيته [illegible] في الجسم غيره فكم الجسم مقدار الجوهري والكائن في الجسم استمرار [illegible] جوهر

هذه شي في جانب هذا في الدليلين المذكورين قوله وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة عند مثبتي الهيولى ان ذلك شبيهة في انه [illegible] البعيد وكيف [illegible] ذلك ثم

مع علة فاسدة انهم لم يورد عليهم الشك في امر التقدم [illegible] فيقولوا لم اورد عليهم على تقدير تقوم بالكل [illegible] وعلى تقدير التقوم [illegible] اورد عليهم

انتفاء الجوهرية الذي هو خلاف المفروض وكون الامتداد امتدادين جوهر [illegible] وهذا الايراد لا يختص بهم بل يرد [illegible] على ما اختاره في حكمة الاشراق

فان [illegible] الاصح هو [illegible] وقع منه في التلويحات والمطارحات وقع مشاجرة مع المشائين بان قولهم بالجوهر الجسماني [illegible] مع التعويل على الجسم

في غير صحيح وما وقع منه في الاشراق فهو [illegible] الثانية [illegible] والعيان قوله واما ما ثبت عرضيته في ذلك الكتاب اه ان اريد ان ثبوت

الوضعية [illegible] مراتب الطول والعرض [illegible] والامتداد [illegible] فيكون [illegible] التوفيق [illegible]

[illegible] مخالف لما سبق منه [illegible] التلويحات [illegible] جوهر [illegible] وانت [illegible] للجسم هو الامتداد [illegible]

[illegible] الزيادة والنقصان والتساوي وقبول التخلخل والتكاثف [illegible] للجسم في الاشراق [illegible] باق بحاله [illegible]

ان هذا هو وجه التوفيق [illegible] الشيخ المقتول [illegible] فيكون [illegible]

سؤال [illegible] كلامه في الاشراق [illegible] الامتداد جوهر وعرض [illegible] الاشراق [illegible] بعد فان كلامه [illegible]

فيه تصريح بان ما هو عين الجسم هو المقدار الذي من خواصه تلك الاحكام وما هو عرض فهو مراتب الطول [illegible] ثبوت الوضعية لها والمكان

[illegible] فلا [illegible] لهذا الكلام كثيرا [illegible] كذلك [illegible] وقد علمت انه [illegible] هذا التحليل

كانه اراد دفع [illegible] المعارضة قوله [illegible] للتبدل الامتدادات اه وفيه دفع ما [illegible] الاول

اقول انما يعقل جوهرية المقدار الذي هو عين الجسم دفعة كيف فانه وان انكرها في الاشراق فقد اعترف بها في التلويحات وهو بصدد النقل [illegible]

فيها من التلويحات فقد تمنع الاستدلال على عرضية المقدار المجرد قوله واما الجواب عن الوجهين الاخيرين اه فيه نظر فانك عرفت ان الامتداد لو كان جوهرا

فلا بد من ان يتعين بنفس ذاته والاعراض كلها متعينة بعد تعينه فهو في مرتبة تعينه سابق على تعينات الاعراض مصداق كونه ممتدا بدون الوسائط [illegible]

وكل موجود خارجي متحصل ممتد فلا بد لانقسام من بينه فيكون كما مقدار ما والنمو اذ المتخلخل الجسم فذلك الجرد الشخصي بعينه بان تفرق فيكون التوارد [illegible]

على مادة بعضا اخر فانما نفسه وهو كما ترى وان لم يبق شخصه فقد صار اذ به بعد ما كان النقص وهو كونه محالا للزوم التوكر المجهم [illegible]

خواصه فلا جواب نعم ليس الا مجرد الانكار المبهم التعليمي والقول بان كل ما تعد من خواصه فهو من خواص الامتداد المجرد والتعليمي ان يتصل [illegible]

نمت مقور ووصل او بالانكار المبهم الامتداد قوله البحث الثاني سلمنا ان الجسم آه هذا البحث عول عليه صاحب الاشراق في القطار من نقوم [illegible]

الهيولى وقال منشا الغلط الشركة بين لفظي الاتصال والانفصال قد يطلقان على كمية احد الشيئين متعددا للنهاية بالآخر او متحدا بها والانفصال ضده

ومع انهم ان الاتصال لا يقبل الانفصال وبالعكس والاخير قد يطلقان على الامتداد نفسه وبهذا الاطلاق الجواهر وهو باق في صورتي الفصل والوصل قد مر

قبل البعد وقد افيد في الشرح زيادة تفصيل بحث لا مزيد عليه وتسليم الامور الثلثة لانه قد انجر الكلام اليها فيما تقدم والا فمن لا يثبت الهيولى انما يعني الامتداد

الجوهري ولا يقول انه الامتداد بهم الاخيرين فيعلم انه مما لم يسلم ما لم يتعرض به المستدل قوله واذا طرء عليه الانقسام وهو موجودان متحصلان وهما متصلان

منفصلان وانت تعلم ان الباحث ما ينكر مساوقة الوحدة الاتصالية والوحدة الشخصية لمكان يمنع ان الانفصال يورث تعدد الوجود والهوية

فلا ينفع هذه الدعوى ودعواه الحال ابا البداهة في لا ينفعنا الا الانكار قوله اما ان يكونا موجودين حال الاتصال اه ينبغي ان لا يعني الهويتين المتباينتين

بالانفصال الكائنتا موجودتين مع هويتهما قبل الانفصال يلزم الاشتمال بالفعل على الاجزاء وقد عرفت انه متصل بالفعل لا اجزاء فيه بالفعل قوله الاول

وبتعزان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص اه سند المنع في غاية الاتجاه على طور المشائية فانهم يقولون بان تعدد الوجود عين تكثر فانهم يقولون

ان تعدد الصورة الجسمية مع عدد المحل والكائنة وانما تبدل عوارضها المقدار الذي يسمونه بالجسم التعليمي وانما الصف بالتبادر والمقابلة في تعامل ان تقول

بما اعلمت انما يتقدم عند الانفصال لا يكون ان يكون المتقدم هو المقدار فان الفصل انما طرء على التعيين التبادر والمقارنة والجوهر الكلية هو المتقدم واما

الصورة الجسمية فكما الهيولى تعني بانه في صورتي الفصل والوصل فيما عبارة عن تحرك المقدار الواحد الى اثنين والمقدارين الى واحد واما المحل فهو دائم باق

على حاله نعم اذا كانت نفس المقدار كما في حكمة الاشراق فهو المنفصل بالذات فلا اتجاه له قوله في نقول ذلك الاثر اما انه اتصال حقيقي او انضمام كما للالتحم

نعني ان ما للاثر الزائد في نفس الاتصال الحقيقي والمكان يزول معه اثر اخر كما في الاعراض ولا كلام لنا فيه على المتقدم على ذينك الشقين قوله فيتحقق الاول

يلزم المطلوب اه ان مبنى الكلام على مذهب صاحب البحث وهو صاحب الاشراق فهو حق لان الجسم عنده هو المقدار وهو زائد والا نفي الكل والجزء

وهو المتصل والمنفصل فراني الاتصال الحقيقي هو زوال كله بعين الكلام على الهيولى ثانيا فلقد مر وان لم يبق وبعض الضرورة فرد عوى اه الكفار

فهو يبتنى على تقدير تسليم امور ثلثة كما مر في اول البحث فاعلمت ان حاصل كلام المجيب على التحقيق على ما مر في ظن الشارح التسليم فهو اعراض عنه وتحقيق ما اجيب وبما اوردنا

فقول فهو توجيه بما هو غير مشهور فان المشائين قاطبة يزعمون ان الصورة الجسمية ممكن التشكل والتعلق وكما يعهد العوارض الحكمية من قبول التشابه على التفاوت

والانتقاص في صورة التخلخل والتكاثف في الكلية والجزئية من عوارض الجسم التعليمي وليست من الصورة الجسمية فهو القابل للانفصال والانقسام

الى الجزء لو قال قائل ان الزايل في الاتصال الجوهري الذي هو الجسم التعليمي لا غير فلا يرد لزوم ما ادعوه الانفصال لا يبقى الا بوجه آخر فانهم يقولون بامتناع

ان يكون الجوهر فلو كان الاتصال الجوهري متصلا فيه لتبدل الجوهر الاتصالي عند التخلخل والتكاثف بالتبدل فهو الممتنع بالحركة في الجوهر فقد ظهر ان ما

الهيولى على طور ذلك لا يخرج عن التشعب بل نعم ان ابتنى الكلام على المقدمات المقررة في الواقع اندفع هذا المنع قوله وعلى الثالث يلزم ان يكون في

الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع ولقائل ان يقول لا نسلم في ان الاتصال الاضافي يزول عند الفصل لو اريد زوال

لو اريد زوال الاتصال الجوهري او لا يزول صورته ثم نقول في نفس الصورة نقول في صورته زوال فقط ولكن ان الجسم عند الفصل الى وصف

هو كونه بحيث كل حد يفرض فهو مشترك الحد عند ذلك الحد وهذا الوصف لا يثبت عند الانفصال وكذا ان تعبر عنه بكونه ذا حدود بالقوة

وان تعقلت كونه بحيث كل حد يفرض فهو مبدأ ومنتهى في الاتصال حدان بالفعل فلا يكون متحدا له ولا حدا بالقوة وليس

مبدأ ومنتهى بل مبدأ احد المنفصلين حد وهو منتهى بالجملة وليس مبدأ الآخر قبل الانفصال فيعدم هذا الوصف ولا محذور

كيف ولو كان محذورا لزم المحذور في الكميات عند الفصل فلا وجه ان يدعي اول الامر ان الاتصال منحصر في الجوهر وان الانفصال

مقدم للانفصال الحقيقي وان الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية ولم ينظر الى ما يقولون واما ما يقال المعلوم بالضرورة ان لا يحد الواحد

عند الانفصال كان هذا الجزء بعينه الآخر بالتشخص الذاتي دون الوضع او لا ترى انه ان هذا التجزي بالذات الحادث غير ذلك التجزي

بالذات وهذا بخلاف البسيط لا لما لنسبة محسوسة ولا متجزية بالذات والماهية وجودها بالعدد وهو ان تم يدل على وجود موجود

كان جميع صفاته صفات الصورة الجسمية بالوضع واما الصورة المحدودة معلومة بالضرورة فاما الصورة الغائرة بالذات معلوم بالضرورة

او لا ما علته او كانت الصورة ممتدة بذاتها ومقدار انقسامها ولا انفصال بل يقول هي خير العالم الجسماني واحد لا ينقسم المتوهمة

بالنظر الى احاد الجسم التعليمي متعددة فلا مضايقة في وحدتها انما كانت عند الانفصال نعم ان حدث التجزي نفي الى امتداداتها بالذات لكنه لا يتعلق

على ما نحن فيه ذلك فيعدم كل من تلك الاضافات عند وروده كما ذهب بحث ظاهر فان الاتصالات الاضافية اذا كانت متحققة متحاذية كل منها

عن الآخر فالانفصال انما يصادم ما بازائه ولم يكن الكلام موقوفا عليه فان وجود الاتصالات بالفعل يقتضي الى ما يقتضي مذهب النظام اليه وذلك

لان الاجسام قابلة للقسمة الى غير النهاية وبازاء كل منها اتصال بالفعل ويلزمه ازدياد المقدار ضرورة ان اتصال شيء بآخر يوجب بلوغ المجموع شيئا

يلزم عدم التناهي بالفعل وقد اتيم اذا كان الازدياد الشامل الى عدم التناهي مقتضيا عدم التناهي بالفعل ثم ان الكثرة بدون الوحدة

غير معقول فيلزم التجزي الى ما لا يتجزى والفرق بين الخفاء بما لا تشابه بين اجزائه وقد مر الكلام في موضعه والمحكيه برأسه الطالي البتة والبرهان الفرق مرتبه
كالنصف فالحق ان محل الاتصالات ينعدم بعد الانفصال والانعدام المحل وتجرده خلفه يورث انعدام الحال وتجرده والا لزم انتقال الاعراض فهنا
اول المسئلة بل انما ينعدم الاتصال الاضافي والجواب انه لا بد من منفصل واحد بالذات لو كان ذلك جوهرا وعرضا فان تعلق بالعرض يدرون ما
بالذات لا بالعرض ولا شبهة في ان الانفصال الاضافي تتعلق بالذات وهو ينعدم وكيف يدل على التعالي عند الفصل فينعدم تلك الاتصالات وهو الحط
فالتقريب فيما محذور وذلك لان القول بان الانفصال لم يعدم الامور التي هي غير متناهية موجودة بالفعل بل انما يعدمها بالذات لكن لقائل
ان يقول ان العروض الفرق بين بان الفصل لم يعدم الزوايا والخطوط التي هي في موضع الفصل وتلك الاعراض الاخر مثل السواد والساحة في
الاثنين فان قيل في البرهان وهو وجوب انعدام المحل حينئذ انعدام المحل نفسه يورث تلك فيما تقول فاللازم في ان تعلق الحال
هو كعدم الامور الغير متناهية وانعدامها بالانفصال ما لزم فهو مستبعد بوجه الانتحال وليس قوله ينعدم اه مقصودا بالذات بالكلم
بالانتحال هذا والله اعلم قوله ويلزم منه المعارضة الواردة على اصحاب النظام اه اشارة الى المجموع ما قبل لا الاشراق ينعدم كل من تلك الاضافات اه
فانك دريت ان ذلك لا يورث عدم الانتحال قوله البحث السادس هذا معارضة شبهة معارضة بالقلب وعليها اعتمد المحقق في
الطالي الماء وكلية ان يكون نفيا اجماليا والتوجيه ظ قوله فيجمع الثاني يلزم كسر ذات واحدة شخصا واحدا اه هذا على تقدير ان يكون
تلك الماء المعانقة هي التي انه ظاهر وعلى تقدير ان يكون غيرها فذلك المحذور وان لم يلزم لكن يلزم محذور آخر او لا انه خلاف مذهب وثانيها
ان ذلك في مذهب الهيولى انما يقتضي بقاء المادة في حالتي الفصل والوصل والكلام انما كان فيها وثانيا انما نقل الكلام الى المعانقة فنقول
الكائن واحدة في الجانبين فيلزم وجود امر واحد في احيانه وان تعددت فتعدد ما حادث او مقطوع اه قوله ولو كان الشعور واقعا
في الماء آه وهذا الطالي التي الخ تغير الشبهة بالتعدد وانه يلزم التعدد في داخل الفطرة وهذا يفتح ان فيه ما ذهبوا اليه من ان المادة
المنفصلين واحدة قوله والجواب ان الهيولى والكائنات واحدة آه ولقد فصل الجواب بما لا مزيد عليه ويمكن ان يوضح ليقرب من التنقيح
فنقول ان الفلك واحد بالاتصال وكذا الماء واحد وهو موصوف باوصاف متباينة في الوجود من المناطق والاقطاب والميول وغيرها
والسواد والبياض والملوحة والحلاوة والاكثران موضوع الكل واحد بوحدة شخصية والتشخصات بعضها بالنسبة الى تلك الاعراض وتعددها
لا وحدة في الشخص الى محال فكذلك ههنا ان الهيولى عام الفنا مثلا واحدة بالشخص كما يؤخذ ما لا انقلاب في الانفصال الفطر اذ الحادث
او رشه موجود متعددتين فهي بالقياس الى حالها متعددة شخصا فهو بالذات انما يعرض لها ويتعدد بالفصل والوصل واما التشخص اللازم
لها بالذات فهو على ما كان من قبل كما اذا خلع الجسم المفرد تلك الاعراض ولبس بواحد فانه يجري على ما كان في قدم واما الحادث امواج
والكلام يتغير ههنا كالاول ان احد المنفصلين اذا ادخل حركة اينية فالمتحرك يخلع اينا ويلبس اخر وتغير وضعا

فيهام

وبوجه آخر فان كان المجاور والملابس والمشارك والمتحد هو الصورة الجسمية فقط او المادة فقط او المجموع فعلى الاول يلزم انفكاك المادة
عن المحل والخلاء الصورة الجسمية فقط او المادة فقط او المجموع فعلى الاول يلزم انفكاك المادة عن المحل او الخلاء الصورة عن مادته وعلى
الثاني يلزم تلك المحاذير وعلى الثالث فقد صدق على المادة انها قد تحددت وصار بعد ما لم يكن متحدة فلو كانت واحدة يلزم ان يكون شيء
واحد متصلا وساكنا ومحاذيا لشيء وليس كذلك الثالث ومنع اتحاد ذلك بان لها تشخصات وباعتبار احدها يثبت له وصف الاتصال
وباعتبار الآخر عدم الاتصال واما تشخصها الذاتي فهو كما كان ليس بمتصل ولا منفصل وذلك بان عالم العناصر هيولاه واحدة بالشخص المحقق
وتعتوره [illegible] صور لا تحصى مع الحركات والسكنات وهي في مواضعها لم تزل عنه ومثال ذلك البحر الذي تتحرك اجزاؤه من الامواج
وهي مع ان كرة ما بائنة جزئية والثاني ان الهيولى اذ هي موجودة في الخارج فلها تشخص واحد امتنعت عن الصدق على
الامور المتكثرة ثم الصور الفائضة عليها ايضا لها تشخصات بالذات والضرورة قاضية بان التشخص الواحد لا يكون له تشخصات
واذا عرفت فاعلم ان التشخصات الوضعية التي للهيولى لا تعدد لها معنى الا ان تلك التشخصات تابعة للصور في نفس الامر
وانما تتصف الهيولى بها بالمجاورة كاتصاف الاعراض بحركة الموضوع بل كاتصاف المحبوس في الصندوق بالحركة الاينية اذا تحرك
الصندوق فقولك الهيولى متعددة بالاتصال معناه ان الصور الفائضة عليه متعددة وانما تتصف بالتعدد لمجاورتها بالصور
وعلى هذا يلزم مقالة متقاربة منها ان التحرك في الصورة المنفردة ان ثبت للمادة بالذات بدون الواسطة في العروض فيلزم ان يكون
متحركة ولا يلزم ان يكون متحيزا وحدها في احياز متعددة وان لم يثبت فالفلاسفة في الواقع ان الصورة متحركة ان تتصف بالانفكاك
فقط فيلزم انخلاع الصورة عن المادة ومعنى كون المادة متحركة ان صورتها متحركة وان قيل انها مع الصورة ايضا متحركة لا بالذات بل
[illegible] كما كان كرسي السفينة قلنا ما ذا تريد فان اردت الواسطة في العروض فظاهر ان ما قلت ان المادة ليست متحركة في نفس الامر
بالذات في الواسطة في العروض لا حق للواسطة في نفس الامر ولصاحبها بالمجاز فيلزم الانخلاع واما ان كرسي السفينة فهو في نفس
ليس بمتحرك كذلك بل هو تارك لمكان واخذ في آخر والمكان محفوظ بكرباس ونحوه فهو تارك لوضع واخذ لآخر نعم
المتحرك بالعرض بمعنى ان مبدأ الحركة في غيره وبهذا المعنى المادة ايضا متحركة بالعرض ولا ضير وان اردت الواسطة في الثبوت
فلا ينفع الا ومنها اجتماع المتضادات كاجتماع الصور النوعية في محل واحد ومنها اجتماع المتماثلات كاجتماع الصور الجسمية
لا يقال ان المحل متعدد بالعرض لان التعدد بواسطة الصور فتعدد الصور متقدم فيحتمل في مرتبة الحلول تعدد المحل في نفسه والجواب
ان المحل الذي يقبل ان يتصف باوصاف الحال بان يكون هناك اتصاف واحد منسوب اليهما كاتصاف الجسم بالامتدادات فان
الامتداد واحد فنقول ان الصورة متحركة مع مادتها ولكن وحدتها التشخصية الذاتية ثابتة فحلول المتعددة في الامر اوجب تعددها و

وبذلك يضعف ما ذكر بادعائها وبالجملة ان اتصاف الشيء بالاتحاد والوحدة ليس من حيث انه اتصاف بالاتحاد بالذات في الواقع الا الاحكام المتعلقة بالمعتبر

بالذات فيه هذه الغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام والله اعلم قوله فان وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة ان في الخارج فيه تفصيل والكلام من حيث

تحصيل الغاية العلية قول الشارح ان الوحدة في واجب الوجود سلبية معناه انه لا ينقسم ان عرفها ايجابية هي مبدا العدد والعدد كثرة وجودية وكذا

مبداه ولقائل ان يقول هذه الوحدة التي هي مبدا العدد لو يوصف بها وصف الله واجب الوجود فانا نقول القيوم واحد وما يذهب المحقق الاول و

ما لكنه كذا وذا نعم هذا هو الحق ان الوحدة صفة عقلية لا غير انتهى [illegible] ان الهيولى والصورة سيان في الوحدة لا يعرف بفرق [illegible]

ان يقال ان مراده ان الوحدة الاتصالية في الهيولى على انه لا اتصالات فيها بخلاف وحدة الصورة الاتصالية فان مبدا ما هو نفس الاتصال وهو

امر موجود ولكن ليس الكلام موقوفا على هذا الاحتمال بل [illegible] منه كان في مرام ولتحقيق المرام ان الوحدة امر اعتباري كما بين في الامور

العامة ثم مطابق حملها على موضوعها قد يكون نفسه بدون اعتبار امر ما وذلك في الواحد بمعنى الذي لا كثرة في ذات الواحد كالواجب تعالى

والهيولى والصورة وقد يكون مع اعتبار ما كوحدة العسكر واما وحدة الاتصال هي في الصورة وجودية بهذا المعنى بالذات وفي الهيولى انها

لكن بالعرض واما مفهومها فهو اعتباري محض وهو عدم الانقسام اذ مفهوم انه بديهي التصور مساو في الهيولى والصورة والواجب تعالى

سواسية والله اعلم ولعل الكلام وجها [illegible] قوله فيجب لانه لو كان الجسم هيولى و[illegible] البداهة الهيولى [illegible] الجسم فانه بالقوة الغير

وما هو ليس طبيعيا ولا خارجا فهو جزء قوله وليس لك ان تمنع فانه يجوز ان يكون منفصلا بالكلية هو نقص القوة في سلفنا ان اذا فيهما

الاتصال فيهما القوة لكن انها انفعالها لعدم تعقل الجسم بالكلية ولا يخفى كيف قوله وهذه الحجة تحتاج الى [illegible] اما على اخذ اما على الشيخ

فوافي ورد اما على ما ذكره الشيخ الشفاء الا انتفاء وعلى وجود القوة في الجسم وفعليته الاتصال وشيء واحد لا يكون بالفعل وبالقوة فالتغاير [illegible]

ما هذه الحجة لما تقدم قوله قبل الحجة فنقول لما علمت ان القوة بمعنى الاستعداد لا كما مع الفعل واما ما وقع الشراكة المقدمة القائلة ان

معا بتركيب وجوده مع المقبول واما على التقرير المشهور للحجة المتقدم من ان انتفاء الهيولى يستلزم ان يكون الانفصال اعداما بالمرة والثاني

كان ذات الصورة القوة من حركة البقة لهما وبين اعدام الهيولى وايجاد جوهر فيهما يوجب لا تناقس قوله الاولى ان يقول كالجسم او الاتصال

الاحسن ان يستفسر فيقال ان اريد بغير القوة مع الاتصال في الشق الاول عينه بهذا المفهوم الاعتباري المدلول بلفظ القوة فمختار انه خارج

فان الاتصال نفسه قوة الاشياء الكثيرة غير محصورة هي بالقوة وفعلية الاتصال نفي وحدته شيء وفعليته اخرى وان اريد الحادث

تطويل

الانفصال فاعادة الحجة السابقة مع [illegible] وان اريد الحادث مطابق هذا المفهوم فنختار انه عين الاتصال كما يستوف [illegible] النفع

في الوجه الثالث ولا يلزم شيء من المحذورات اما الاول فلانه مختار اذا فهم الانفصال بفهم المستعد اذا ان اريد مطابق حمل ذلك الكلام و

الانفع اللازم وعلى هذا فليلازم الثانية واما المحذورات الثالث فلا نسلم ان القوة المقتضية عرض [illegible] جوهر فان حقيقتها الهيولى

لكن

عند المستدلين القائلين بالمادة والاتصال عند الاقدمين المنكرين الماتر و بالجملة كل ما يقولون في الهيولى نقول في الاتصال قوله
اقول في الجواب ان كل حيثية يكون ثابتة لشي ما في نفس الامر الي قوله قلنا ان هذا الدليل مخصص بالنفي الافلاك فيه نظر لانه
دام ينفع فان مبدا القوة هو المادة لكنها هي الاتصال لا يجوز في تحيثه العقل لاستحالة منهما قلنا ان اريد حيثية فعلية الاتصال
فنقول هي مبدء فاعل الاتصال وغايته الكمالية فمبدا قوة امور كثيرة الاتصالي ومبدء فعلية الاتصال فاعل الاجسام
والمجرد واحد وان اريد حيثية فعلية تلك الامور فنقول ان مبادئها فواعلها وغاياتها لا يقال عندنا القوة التي هي الاستعداد
امر موجود في الخارج فلا يكون مبدا وعاء الاتصال لانه القابل و القابل والفاعل لا يتحدان لانا نمنع اولا وجوده في الخارج وثانيا
نمنع امتناع الاتحاد وثالثا ان الاتصال انما هو القابل فقط وفاعلها امر عقلاني مجرد ما عداه حركات لا يقال ان القوة معنى سلبي
امر اخر كما اشار اليه السيد ولا بد له من مبدا او الانتزاع ومطابق الحكم ثم الفعلية البقيم الامور الانتزاعية فلا بد لها ايضا من ذلك المبدا ولذا نمنع ان
لان امتناع الاحكام فان فعلية الاتصال هي فعلية القوة فهو قوة والقوة كما تقول في الهيولى بعينه والسر فيه ان انتزاع فعلية الاتصال
كانتزاع فعلية ساير الاشياء الموجودة بالفعل واما القوة فانما تنتزع عنه اذ فيه ايضا امر معدوم ممكن الحصول فالكمال الكثر مباديه
خارجة الى الفعلية فيكون القوة قريبة ولا تحتاج الى مادة الانفصال كما هو راي الاقدمين وان قيل ان منها الانفصال فلنا هو عود الى
الحجة السابقة وقد مر الكلام المتعلق به مع انهم في صدد ايراد حجة اخرى قوله والجواب ان النفس الانسانية والافلاك مجردة عن ماذا
انه لم لا يجوز ان يكون منفصلة عما هي مادة لها كالنفس فلم لا يجوز ان يكون قوة النفس بقبول الجسم الانسان امر منفصل مجرد كما في العكس فلا يتم
المقصود اذ المقصود اثبات ان امر مقارن للصورة وان اعيد الكلام الى الانفصال فقد مر ما فيه وان ادعى الضرورة في امتناع مادة مجردة الجسماني
منفصل قلنا لا نسلم ما يقول ان حقيقة ما هي القوة لاشياء وهي يجوز ان يكون مجردة الى ان يثبت بالبرهان وسيقرر ان شاء الله في الالهيات تجوز كون
مادة مجردة لمثلها واذ قد جوز الماتر تلميذه بالنسبة الى جسمانية هذا هو البحث على سبيل الجدل والا فالوارد عند المتوقد قوله حيثية كونها
بالقوة انما هي جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤها له لا يقال ان حيثية قوة صدورها اليه هي المادة كما هو راي من يرى حدوث النفس لان النسبة
لم يكن له بل يعوزه في مواضع لكن الكلام كان في قبولها اشياء قوله و بهذا الاصل يندفع الشبهة الثنوية في اما الشبهة فهي ان الواجب تعالى
لا يصدر عنه النقائص والشرور مع ان الشرور في العالم كثيرة واما الانحلال فهو ان ايجاد النفس التي هي سماء ملكوتية ونفوس مقرونة
ارواحية وفيها الكمالات التي لاتحصى خير محض ولكن او جوده موقوف على المادة فاوجدت وهي في نفسها خير وينبعث عنها شرور
نقد وقعت بالعرض وكرايه لا يمكن وقوع الشرور بهذا النهج وتفصيل هذا المقام موضع آخر قوله ثم ينقل الكلام الى المادة وهكذا الى الا نهاية
لا امور واملحية الى النقل فان المحقق نابتة ومنه فانهم لا يرون مادة لمادة وانما فعل يتيقع الاحاز فان وجودها لا نهاية له قد علم

بوده

قد قام البرهان على امتناعه عند المحققين ثم لا يمكن ان يقال ان يكون كل منهما متقوما بالآخر باعتبارين لان الامر كذلك تقدمهما بالتشخص في الوجود على ما هو بالذات لم

تحقق وبهذا ظهر الترتيب بين الهيولى والصورة وتبين البراهين المحكمة المتقنة قوله وتلخيصه ما ذكر الشيخ في الشفاء ان عنوان الفعلية في الهيولى فعلية القوة

لا كون اخر القائم العارض في اعتبار كالجسم العرض والمعارض بالقلبية بالانقلاب على اصل الدليل وان تقدم اجزاء الجواب منقلب عليه فان نقائض الحقولة

ان الكون الا انفعالية فعليتها فعلية القوة لا غير وجوهر بينها جوهرية الاستعداد محض كما يشعر بذلك فصل وما من الشيء الا وهو كما علمت الجنس لا يعقل

فقد تقرر ان الجوهر جنس وان الا انفعالي ذلك فلو كان الاستعداد ذاتيا لكان فصله فيلزم وجود فصلين في مرتبة وتقطع عنه وجمعه منها من الكائنات

الامور العامة فلا او الدلالة حيث الجوهر للبسائط الجوهر من ادم النفع عنه ما اسما فيا وما سائر الا كون لنسبة الانفعال او الاستعداد انه لنسبة الامكان الى

سائر الاشياء فان مصداق حمل عليها الشيء وانها مع انه ليس بجنس ولا فصل وكذا علم النفس بذاتها وما شاء الا كون ان يكون الجوهر جنس عاليا وفصله

النفس هو الانفعال ويتحصل منهما مهية وهي جنس قريب وفصله الاستعداد او نقول الجوهر المتحصل بالاستعداد جنس قريبا فانه شامل لمادة مفارقة عن الجسمانيات

والانفعال فصله قريب بالذات قد تقرر عند المتاخرين ان التركيب الذهني يستلزم التركيب الخارجي قلت ان صح يلزم ان يتركب ما تركب الخارج وليس

فاقول كذا ان المطلقون الفاظ المقادير الامور عرفية وفيه لان ذلك الامر الذي يليه القابلية والاستعداد لو كان شاملا للمواد كلها

فلا بد من فصل اخر لان المواد مخالفة الحقائق ويلزم عليه ان لا يكون ذلك فصلا محصلا وكان ظاهر كلامه السابق خلافه والنفس بالماهية

تمييز الجنس بل هو جنس باعتبار والصورة طبيعة واحدة فيلزم ان يكون مجنس اخص وان حمل الانفعال جنسا والاستعداد فصلا يلزم ان يكون الفصل

مخلوطا وهذا معه وقد مر اشارة اليه فيما قبل وان اوائل كتب الهيولى قوله على هذا القياس الموادع الاستعداد والقابلية في الانفعال

ان القابلية اضافة وهي معقولة لها الطرفان فلا يتم هذا لان الاضافة انما تعقول الاطراف في العقل واما الانفعال في الخارج

فكذا فان الاضافة لا يتوقف على وجود المتوجد وكذا التقدم ايضا مثلا لا يتوقف على وجه المتأخر وهذا لو كان بخلاف الا ...

الماهية فليس بعد ذلك البعد وذلك ان نقول ان مراده لو ذو وجها لا يتوقف على امر اخر سوى ذات الماهية بل هي منقسمة اليه وفيه

ان المنقسم اليه الا بالاستعداد انه لا تتم وهو كانت متوقفة عليها لزم ان لا يثبت الاثر الا عند وجودها والجواب بمنع ان القوة الازلية لها

بالكلية لكاما فيه باعتبار الشرع قوله واما قول انقلاب القوة تبطل عند حصول الفعلية في مقابل ان نقول فرق بين المنافي والمعلية

وان استحال لكن يجب ان لا يكون مبطلا لوجود الهيولى لانه في صفاتها ولا شبهة في ان وجود الصفات لموصوفها لا يورث بطلانا للموصوف

من وجه والجواب ان البطلان وجه بالعرض فان البطلان لوصف القوة وهي لازمة للمادة فبطلانها بطلان ما لم يكن للفعلية فيها ولكن

المعلول شاهد بان ما فيه قوة وجود الهيولى الا انها لا ينعدم بوجودها فيه سواء كانت متناهية او غير متناهية ذلك واشار الشيخ

ولا يبعد ان نقول ان مفهوم القوة وان كان لازما لكن لزومها في الجانبين وهو مخالف لما تقدم قوله وكل منهما اما حدا او رسم

ان يكون هو

لا يكون منها

[illegible] جسم متصل اذا كانت كذلك يمكن ان يعدم في الخارج انفصاله وربما [illegible] بنفسه فيقبل ان تركيب الجسم من الهيولى والصورة تركيب اتحادي

[illegible] جزئين هما متغايران في العقل ومتحدان في الخارج واذ قد علم انهما موجودان [illegible] على وصف الاتحاد فيجوز ان يعدم احدهما و

يبقى الآخر وكيف [illegible] اذا انقلبت الى الهواء فالصورة [illegible] وانما زالت المائية و[illegible] سبيل الفصول للمهيات البسائط

[illegible] لكنه لا يتقبل فان التركيب الاتحادي يوجب اتحاد الوجود والتشخص فاذا زال عنه شي وتغاير فالهيولى

مع زوال التشخص [illegible] لزم توارد التشخصات والوجودات على ذات واحدة فان بوحدة الوجود والتشخص [illegible]

[illegible] على [illegible] الوجود مع التشخص [illegible] اتحاد ذات واحدة وزوال شي منها مع بقاء الآخر غير معقول [illegible] الاولى [illegible]

[illegible] ماخذ [illegible] الاول [illegible] اما الثاني فظ لان الماخوذ في هذه الحجة كون الجسم في حد ذاته [illegible] ثم انه يقبل الانفصال ثم انه

[illegible] للبعد المتصل ثم ان الاعدام [illegible] على تقدير [illegible] الاشتمال على الآثار والمناقشات كانت واردة على كل من تلك المقدمات [illegible]

[illegible] كون الجسم [illegible] مركبا من الجنس والفصل بل هو [illegible] بسيط عبارة عن المقدار المنبسط في الجهات والبعد [illegible] حقيقته

[illegible] اذا ثبت انه ممتد في الجهات [illegible] العوارض [illegible] مع المقدمات الثلثة يكفي في اثبات اصل المقصود ولا حاجة الى [illegible]

[illegible] ثم ان [illegible] المقدمة [illegible] ان الجسم [illegible] للفصل مستندا [illegible] لا بد [illegible] فان حاصل البرهان [illegible] القياس

[illegible] وضع [illegible] المقدم [illegible] ان الجسم لو كان مركبا من الجنس والفصل الذي [illegible] الجنس مع انعدامه لكان مركبا في الخارج

[illegible] المقدم لانه لو ورد عليه الفصل [illegible] الانفصال ولا [illegible] الانعدام [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] هو [illegible] واعلم انك قد عرفت ان ذلك البرهان [illegible] يمكن ان [illegible] هذا البيان وقد [illegible] واعلم [illegible]

[illegible] البرهان [illegible] على هذا [illegible] فعليك [illegible] لا يليق [illegible] اكثر المناقشات

[illegible] وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة [illegible] والموجود [illegible] فان [illegible] ان [illegible] لا بد [illegible] مناسبة مع المعلول

[illegible] في المعلول دون غيره [illegible] دون ذلك [illegible] تلك المناسبة [illegible] يكون [illegible] الفاعل [illegible] والتعدد [illegible]

[illegible] مع [illegible] فقد يكون [illegible] ان يكون المجموع هو المناسبة في [illegible] وان يكون امرا مغايرا

[illegible] بالفعل [illegible] وهو غير مفقود بين الممتدات [illegible] فانه [illegible] ان يكون الممتدات حقيقة بسيطة [illegible]

[illegible] الذوات [illegible] اقتضت الممتدات [illegible] تلك المناسبة [illegible] وان ادعى ان المناسبة لا بد [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] الجسمانية [illegible] هو اول [illegible] والالهام لا يجوز ان يكون المناسبة [illegible] من ان للعقل [illegible]

[illegible] والاول [illegible] فيصدر [illegible] الجهة الاشرف [illegible] الاخس ثم [illegible]

متمايزان

القدم

ان الفاعل في العوالم غيره تعالى ان الفيض يكون العقل بالعلية للمتمة والا كما هو مذهب جمهور الحكماء فتلك هي الشرط والفاعل الواجب هو الخلاق المطلق

والفيض يجوز ان يكون منبع سعد وموائد جسام عن الوهاب نعم او انما قلت ما اورده الشيخ المقتول في كتاب الاشراق وقد ذكره طول جلاله

مرور فيما ذكره في هذا المقام ومن شاء فليراجع اليه قوله اقول لكلامه هذا مبني على ان العدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك وفيه خدشة

فلتقدم مقدمة هي ان الاشخاص الكائنة الطبائع خارجة عنها لجعل الاشخاص هو جعل كلي وخلق الطبائع انما هو خلق العقول الكلية مع

شخصها والكائنة ايضا بالهوية فالشخص الموجود في الهوية الطبيعية الموجودة فيه وخلق الطبيعة هو خلق الشخص واما الفيض عنها مما كان عنها

في الحاشية

وبالعكس لا انه خلقان خلق الشخص وخلق الماهية وفي الشرح اشارة الى هذه المقدمة في مواضع ولو كذا ما صح بيانه هذا واذا تمهدت فنقول ان خلق الاشخاص

اشخاص الممتدات التي هي الصور الجسمية هو خلق الطبيعة الامتدادية ثم ان ملك الاشخاص اذ هي حالة في المادة متأخرة في الوجود عنها وهو معلول لها وهي علة

فانتبه كما في الشرح ايضا فلو كانت المادة واسطة في صدور الممتدات بهذا النهج فلا يخالف مذهبهم [illegible] المذهب ثم ان المادة تتعقب بتوارد الصور

فلا تكون مقدمة على المادة واذا كانت حالة المادة التي تتعاقب تبدل الصور الجسمية كانت حالة المادة التي لا تتبدل عليها كما في الطبيعة الصورية ثم ان

طبيعة الصورة مقدمة على وجود المادة الشخصية فقد اشتمل امرها ما هو واسطة في صدور الصورة وكذا الصورة واسطة في صدور المادة فالحمد [illegible] ذكره الشيخ

والمخالفة غير وارد والجواب ان الجهة القابلية ليست من [illegible] جهة معدة والكلام في الجهة المرجحة فوجود المادة كذلك مخالف لما هم عليه وهو ما يعرفو

[illegible] فان جهة القابلية لا تنافي ان تكون جهة مرجحة ثم امكان القبول وافيا للفيض فلا حاجة الى امر اخر ولا تحتاج الى امور اخر وما ذكره الشيخ

لا ينافي ما ذكرنا فلان المادة سبب للصورة مطلقة في [illegible] بالفعل وهو سبب لطرفيه ما هو بالفعل وهو الصورة عن العدم الى شرط للقابل نعم الكلام مقصود

الشيخ ان ما بالفعل سبب وما بالقوة اي حقيقتها القوة لا يصلح ان يكون سببا بوجه في الوجود لا فاعلا ولا شرطا مطلقا [illegible] او غيره لكان ما فيه [illegible]

كما ترى وفي كلام المحقق الطوسي اشارة اليه اذ ذكر ان المادة قوله من حيث قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات عنه [illegible] ما تنجلي به هذا المقام

ويمكن ان يقال ان قول المحقق [illegible] جهة كونها غير ممتزجة [illegible] المبدأ المفارق يدل صريحا على انها الصادرة [illegible]

فلا العدم للصورة وهو مخالف لهم واتفق نعم ان الامر فيه هين فلكية مقصوده ان المادة لها مناسبة [illegible] مفارق بشرط وجود

شرط الا معتبرة ومنها الصورة مطلقة فلابد منها [illegible] قوله لجواز ان يكون لها حيثيات والاعتبارات [illegible] وفيه اشارة الى [illegible]

ان يقال سلمنا ان النفس والصورة النوعية متأخرتان في الوجود عن الاجسام او اما في النفس الانسانية متأخرة فظاهر عند المشائين القائلين

بالهيولى فان وجودها بعد الاستعداد اما النفس الفلكية فكذلك عندهم واما الصورة النوعية متأخرة فلانها حالة بالاستعداد [illegible] متأخر

[illegible] الدفع انهما والكائنات [illegible] بحسب الشخص متأخرتان لكن يجوز ان يكون لها حيثية اخرى بها كانتا متقدمتين وجعله الامر كلها

يقول السيد المحقق في المادة والصورة الجسمية نقول والصورة الجسمية [illegible] ان المادة متقدمة على الصورة الجسمية الشخصية كذلك الاستعداد متقدم على

التحديد بل بعد اخطر فافهم قوله محجة محاذية بان حمية الفلك بل برهان الكل معين في هذه الحجة بل فانه لو اثر قبول الكون والفساد فان احيل
البيان المذكور به موضوع بالتبع على مقدماته لا سيما عند المجيب وان احيل الى التسليم آل الى الجدل قوله فنقول هذا اللزوم اما للنفس الجسمية
او لا يقول ان المقدار عين الجسم كما هو رأي الشيخ المقتول من ان الجسم مطلق المقدار والخصوصيات بخصوصيات ولا لزوم فلا اقتضاء واما التشكل
الجسمية … مع عروض التحديد لها فان اعيد الكلام الى التحديد فنقول انه لازم لذات المقدار المخصوص فان الجزء لا يسع موضع الاخر
… بالفاعل … تخلي جسم على مقدار مخصوص مع انه لا يسع الا وذلك الموضع … فالجواب عنه ان حقيقة الامتداد واحدة والضرورة قضت
… به الامتداد لا تقتضي الكون … والمتعينة فلا تقتضي التحديد فهو اثر … فنقل الكلام اليه لكن لا حاجة الى … به الصور الجسمية قوله والا كان لازما
الكلام في … فيه … عن قريب قوله لما كانت نسبة القوة … هذه المقدمة ايضا عند المجيب غير مسلمة قوله فلم يكن اقتضائه
… لبعض الاجسام بالفلكية الظاهر ان المراد بالفلكية الصورة النوعية الفلكية كما يدل عليه السياق … لا يلائم فان الكلام في لزوم الشكل وان
… ان الكلام في لوازم الفلك سواء كانت فلكية او غيرها … الفلكية لم يعلم بعد وجودها … فلانا ان نقول ان المفارقات
… كانت نسبتها واحدة لكنها مع الصورة النوعية الفلكية خصصت … بانه يعود الكلام الى لزوم الفلكية فلا بد من محل …
… نسبتها … الفلكية … ذلك المحل اقتضى تلك اللوازم واذ المحل مخالف لمحال سائر الصور الجسمية فلا يعود الكلام فانا نقول ان
… المحل اقتضى الصورة … معا … اللوازم الفلكية لا تقتضي هذا التخصيص … ان يكون الهيولى … وهو مخالف كما علم منشأ الهيولى لان معنى
… انها لا تقبل الا هذه الفلكية لا غير … ان تحل غيرها من الصور فيها … تقول ان الاعادة منافية في حصول الصورة
… الى خصوص … الصورة … وكذا نسبة الصورة الفلكية … مخصص الجواب قوله اقول انها مقدرة
… السؤال … ان نقول لا توجيه له فان الحركة الفلكية ارادية تتعلق الغرض المعشوق للنفس الفلكية لا … مثل
… لوازمها لكن هذا الموضع … قطبا … ان نقول ان … الفلكية لا تقتضي … الحركة … لوازمها
… الاعتذار … غير متوجه فان هذا الاعتذار لا يتجه في لزوم الشكل والامتداد فان الصورة الجسمية … كانت متناهية لكنها
تتمايز بالخصوصيات فتقدم الكلام فيه ولا يلائم الحكماء قوله واما ثانيا فلانا نختار … الشق الثاني … والجواب ان الصور الجسمية … متناهية
الا الصورة النوعية المنفردة انما تقدم على تشخصاتها … ان نسبتها … المخصوصات … فلم يلزم هذه المخصوص دون تلك فلا بد من
القول بوجود المحل لا يقبل الا تلك الصورة النوعية المنفردة كما ذكره الامام ولا ينفع … لا جاز ان يكون العلل … ضرورة ان
السؤال … لزوم النوعية الجسمية الكلية دون … كما ذكرنا … والله اعلم قوله نعم لو … وجود … علم
… بالقياس … لا نظر … الاجرام … تشخصاتها … واما … ان يكون متقدم

مطلب

كما في مواضع من شرح الاشارات ويجري ان يقال في تحرير الكلام بكون فرد النوعية الجوهرية بلا نوع فالقطع كما اشار اليه في الشرح والاشكال الا انه

الالهية فهل اقتضت ان تخليص العموم الذي هو المقدار المشخص بهذا التشخص تتقوم بالصور النوعية المقتضية لزوم الكلية المخصوص او ذلك [illegible]

لك ولا احتياج الى المحل قوله ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات متفقة فان قيل قد تقرر عندهم ان الحكم اللازم

ملزوم الكلام اللوازم وما من اللوازم ملزوم ما من الملزومات لما وجد ما ذكره انه قلنا ان المنقول معناه ان الحكم الذي [illegible] ملزوم كلها

لوازم المهية والصورة الفلكية ليست لازمة لمهية الجسمية بل لازمة لمهية الخصوصيات والجسمية المطلقة لا تقتضيه لطبائع الصور النوعية والا

في تقوم الطبيعة العامة بالمتخالفات فان الواحد بالنوع لو كان يكون لعلل متخالفة لم يقم على خلافه برهان نعم يرد عليه ما عرفت قوله

٧ لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل في وجهه فانه قد تقرر ان الصورة الجسمية متقدمة على الهيولى والافتقار الى المحل يخالفه فان المراد الافتقار

الذي لا افتقار بخصوص والا لاتم البرهان وهو ما سوى المقدم انه ان الصورة المطلقة والهيولى تحتاج اليها في الوجود والتشخص وبهذا الكلام ان

ان الحلول يستلزم ان يكون كل فرد من افراده مفتقرا الى المحل في نفس الطبيعة المطلقة افتقارا الا يكون بحيث كلما وجد فرد من افراده لا يوجد الا متقوما بالمحل

فان قيل قد تقرر في موضع الوجود الذهني ان مهيات الاشياء توجد في الذهن من غير ان يقتضيها المحل قلنا ان المراد الوجود الذي يترتب الصورة [illegible] بان

كل حال بالنظر الى الوجود الخارجي مثلا وجد واحد من افراده في الخارج لا يوجد الا متقوما بالمحل ما قلنا الا ترى ان الذهن حال في الخارج فيكون

[illegible] والذهن [illegible] خارجيا [illegible] وفرده ان [illegible] ليس في وجود [illegible] من علاقة الالتباس يكون الموجود الذهني

موجودا خارجيا ثم هو انها موجودة في الذهن اي موجودات في محل وجودا خارجيا سواء لا توجد في الخارج الا حال والقوانين على خلافهم

قلنا انهم لا يقولون ان الوجود الخارجي على الحلول كون مترتب عليه الاثار تلك المهية المطلوبة منها كالنار مثلا فان لها وجودا يستتبع الحرارة على [illegible]

المجاور والميل الى العلو وغيرها وكلا يترتب عليه تلك الاثار كوجودها في الاذهان والشواهد التي ذكرناها مخصصة بالنوع الاول مراده ولكن

[illegible] بل الحلول محال قال الشيخ المقتول في كتاب الاشراق ان جميع الاشكال والصور والمقادير والدخان وما يتعلق من الحركات

والسكنات والاوضاع والهيئات وغير ذلك موجودات في عالم الارواح قائمة بذواتها لا في مكان وليس [illegible] وجودا [illegible]

[illegible] على زعم خلافه بالتفرقة التي ذكرت في الوجود الذهني قوله قد يتوهم ورود النقض على الدليل في هذه النفوس بالعقول عن الاطلاق

والخصوص فيقال الصورة الجسمية ان اقتضت لذاتها الحاجة الى هذا المحل يلزم ان يحل فيه صور كثيرة وهو اجتماع المتماثلات ثم ان هذه الجسمية

مقتضية الى هذا المحل وذلك المحل فيكون صورة واحدة موجودة في جميع المحال ثم يلزم منه ان يكون الهيولى الواحدة محلا لجميع الصور الجسمية

في محال اخر ثم يلزم منه ان يكون كل جسم مركبا من جميع الصور ومن جميع موادها ثم يلزم منه انتقاض حال حال وما ذكره في دفعها ظاهر

قوله لا فائدة انه اذا جوز كون الاحتياج في هذا المخصوص الى المحال التي بعينها المحل وهو الارض فيقول ان القعود والقيام ان لم يقتضيها [illegible]

[illegible] في كتاب العلم الاول [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible]

ارتفاع النقيضين في [illegible]

ما هو مستلزم ارتفاع الضدين والجواب بجواب [illegible] فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات العقل وفيه بحث فان ارتفاع النقيضين

عن مرتبة من المراتب الواقعية صورة كيف وقد قالوا ان ارتفاع النقيضين ملزوم اجتماعهما ولا شبهة في ان الاجتماع محال في كل مرتبة فالاولى ان يقال

لا نسلم ان ارتفاع النقيضين محال مطلقا فان الماهية اذا اخذت من حيث هي هي فهي بالاطلاق ليست محتاجة في مرتبة ذاتها وان الذات ليس الوجود في حدود ذاتها

ونقيضه ايضا محتاجة في حد ذاتها وانه الوجود كذلك في [illegible] وانما [illegible] انها ليست مستغنية في مرتبة ذاتها وهو ليس نقيضا لذلك الاطلاق فان

الاحتياج الى الحاجة والاستغناء ليسا بل متقابلين للجسمية ولا شبهة في انهما ليسا متناقضين وانما اللازم على تقدير ان لا يكون الجسمية مقتضية للاستغناء والحاجة

بان الفقدان ودون ذلك فاللازم تحقق العدمين وهما غير متناقضين فما هو اللازم غير مستحيل وما هو مستحيل وهو ارتفاع النقيضين غير لازم

والامر على انه فان القائل لما ادعى ان ما هو اللازم ارتفاع النقيضين سواء كان ذلك في الواقع او لا اورد انه الكلام على محاذاته نقضا ان

مثل هذا الارتفاع ليس بمحال كيف وهو ثابت لكل شيء في موضوعه اذ المراد ان النقيض ربما يطلق على المفهوم المفرد وفيه ان الملكات والاعدام متقابلان

ان ارتفاعهما عن محل معدوم صحيح وما نحن فيه من هذا القبيل فان كون الجسمية ليست محتاجة في حد ذاتها وليست مستغنية [illegible] كونه لا كانت

والاعدام وهذا الارتفاع ليس بمحال فان قلت فما الوجه في تعميمه ببعض الملاحظات قلنا الوجه فيه ان المقصود اذا كان موجودا لا يمكن الا ارتفاع

العدم في الصورة الجسمية الموجودة في الخارج فالارتفاع انما هو في بعض الملاحظات وهي ملاحظتها من حيث هي هي واخذها مسلوبا عنها احدهما

بعد وجودها [illegible] ورفعهما عن مرتبة الذات الآبية لا يرفع العينية والحجة عنها ولا شبهة في ان هذا الارتفاع ليس بمحال وهذا حق لا ريب فيه

الباطل [illegible] ولا خلف فافهم [illegible] بل اقول لم لا انه لو لم تكن الصورة الجسمية لذاتها [illegible] وفيه تامل فان العقل يحكم بجواز ان يكون [illegible] بالشخص فلا

يلزم الصورة الواحدة مقارنة للمادة تارة ومفارقة لها اخرى فلا [illegible] ان [illegible] لعدم الضرورة في ان الانفصال بالمحل ليس لاجل [illegible] المقصود او

تكفي الانفكاك عند العقل ان يوجد حركة بلا متحرك وسواد بلا اسود والضرورة تشهد بخلافه فان قلت ان ما ذكرت في العرض صحيح واما الجوهر

فيجوز ان يكون كما ذكره [illegible] اذا رجعنا الى وجداننا نجد ان الطباع [illegible] كلها سواسية في هذا الحكم ولعله واضح عند [illegible] المستقيم

واما المحالان [illegible] محال وانه وان [illegible] انفكت تقررت [illegible] فانفعلت فما حاجته الى المادة قد عرفت بما في صدر الانفعال

منع ان الانفعال من لواحق المادة وبعد ذلك نقول ان الانفعال الذي هو من لواحق المادة هو الانفعال التجددي لا مطلق هو موصوفيه [illegible]

الاتصال في مواضع كيف لو كان ذلك لزم ان لا يصح حلول الصور العلمية في العقول المفارقة وفي الواجب تعالى مع ان الحكماء اطبقوا على ان

علوم العقول ارتسامية ويعبرون عن التشخص الارتسام بالنسبة الى الواجب تعالى انه [illegible] ولو كان الافتقار من خارج لا يلزم ان

يلحقها الانفكاك بعد الالتصاق فيجوز ان تكون الصورة المطلقة غير مقتضية للوجود الناعتي ولا الاستقلالي ويكون كل منهما من خارج فذلك

الخارج اوجد بعض الصور في محل من الاشداد ولم ينفك الا اذا زال ذلك الخارج فيجوز ان ينعدم تلك الصورة فلذا توجد [illegible] وجد

بعضها اخر في غير محل ولا يتعين لمحل دون محل ما سلمنا انه جاز ان يتعلق غير ذلك المحل لكنها على تقدير بها ولعلها الذي كانا من قبل وفيه نظر لان

الانفكاك بالحركة فهو لنفسه عن الانفعال وثانيا تجوز ان يكون المقتضي هو التشخص المخصوص والجواب ان الضرورة تشاهد بان خصوص مواده لا

مدخل له في الاتصال والانفصال مقتضاه الى المعلول واما كونه في محل خاص وغيره فهو من النحو الاتي جاز ان [illegible]

عن المحل المعين فلها الا فيما يحل الجسم [illegible] بهذا المكان [illegible] المقدمات لا ينفع المبدأ الممنوع البعيد [illegible]

قوله ولما كانت الجسمية المطلقة متفقة نوعية لا تختلف افرادها [illegible] ما قالوا ان الهيئة الجسمية يجوز ان يكون بتخلف مقتضاها بالنسبة

الى افرادها فان الضرورة تشاهد بان المقتضي الذاتي لا يتخلف عن المقتضي وان يكون الممكن ما [illegible] بان الجسمية لا يقتضي شيئا وانما تقتضي الاجسام

الفصول فما بالها مقتضاها يجوز ان يكون متخلفا والحاصل ان الجسمية الكائنة مهية جنسية فيجوز ان يكون بعض الحقائق المندرجة تحتها مفتقرة الى

المحل وبعضها غير مفتقرة ولا يلزم الحلول افتقار الطبيعة الجسمية الى المحل بالمعنى الذي عرفته كما ان الجوهر عندهم جنس مع ان بعض الانواع المندرجة

تحته غير مفتقر كالمفارقات وبعضها مفتقر كالصور فان كان تحت انواعها [illegible] فانما اللازم لطبيعة الحلول ان يكون طبيعته لمحال [illegible] ان تفتقر الى

المحل وهذا القدر مسلم ولا مطلوب وعلى هذا اتى حصة الصورة الجسمية فلا بد من اثبات نوعيتها ولذلك بني تصحيح الاستنتاج على نوعيتها قوله

اقول حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية [illegible] وحاصله دعوى الضرورة والظهور وما ذكره في بيان من قبيل التنبيه على البديهي

الخفي على بعض الاذهان القاصرة قوله ومن اقتصر من المباحث العقلية على مجرد ايراد المنع [illegible] او لعل الامام الرازي في شرح الاشارات

منع نوعية الطبيعة الجسمية وقال بعد ذلك سلمنا النوعية لكن لا نم انها محتاجة الى المادة في نفس الصور فان الثابت من البرهان ليس الا حلولها

في المادة في بعض الصور وهو لا يقتضي وجوب حلولها في المادة بل يصح ان يجاز ان لا يحل بعض الصور في المادة [illegible] بغير ما سلف قوله ازلا

خالية [illegible] ولذلك لم يورده الشارح قوله فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى الفاعل انما هو لنفسه الامتداد من حيث كونه متصلا الخ واعلم ان

الشيخ في الاشارات اثبت عموم الدعوى بما في الكتاب وادعى نوعية طبيعة الصورة الجسمية فمنعها الامام الرازي [illegible] المحقق بان الشيخ

وهو متجه في شرح الاشارات [illegible] لان المحقق حمل كلام الاشارات على هذا المسلك على ما ظاهر الجواهر ولا يتجه ههنا فانه ان

اراد ان الامتداد من حيث كونه متصلا قابلا للانفصال يرشد الى نوعيتها فهو مم وان اراد انه لا حاجة الى اثبات النوعية فان

اشتراك الصور الجسمانيات كلها في الاتصال معلوم والاتصال لا يقبل الانفصال فلا بد من محل قابل فيرجع الى ما ذكر من قبل ان الطبائع الاجسام

المدعى طبيعة فهذا نحو اخر من الاستدلال ولا يندفع به ما اورد على مسلك الكتاب بل هو بعيد في خفاء اللهم الا ان يقال ان مقصود

الشارح ان ذلك لا يدفع الجواز فالاولى ان يتبع ما ذكره [illegible] والانفصال [illegible] ولذا تكلم في الجواب واستشكل [illegible] واعلم ان في قوله

فالاولى اشارة الى [illegible] ما اراده الشيخ والذي يظهر هو ان الصورة الجسمية الكائنة حقيقتها الامتداد في الجهات كما [illegible] المشهور فذلك ظاهر

ضرورة ان اختلاف صورة بالنسبة الى النور كاختلاف خط مستقيم بالنسبة الى آخر وان لم يكن كذلك كما هو المشهور نقول ظهور النوعية خفاء وهل هي

الا كالهيولى وهي متحدة للتعدد وكما في الافلاك فتدبر والله اعلم قال وحده بهذه الجهة اوجبت وحده الاجسام من هذه الجهة كما كيف نعم لكن الوحدة

النوعية ان قصدت فهو ممنوع وهو ظاهر والا فلا ينفع في الجواب عن ذلك المنع قال والنقض بالوجود بانه طبيعة واحدة مع انه تقتضي التجرد

والمجرد في الجواهر والاعراض لما في الممكن هذا النقض المقرر انما يرد ان الطبيعة الواحدة لا تختلف بالحلول والقيام بنفسه اورده الامام ايضا في [illegible]

جواهر المحققين الكاتبين والصواب [illegible] في الواجب تعالى كما في كتب الامام وقرره في المحاكمات ايضا كذلك والحاصل ان الوجود طبيعة واحدة مع انه على

الواجب تعالى لكن قائما بنفسه وزائدا في الماهيات الامكانية فليكن قائما بها لا انه الوجود ماهية اعتبارية كما حقق في موضعه فكيف يكون حال [illegible]

الماهيات لان الجمهور يزعمون ان مذهب الحكماء ان الوجود مثل النور فهو في الواجب تعالى قائم بنفسه كما اذا فرض النور كذلك وفي غيره عارض له كالانوار

القائمة بالاجسام فالنقض مبني على زعمهم وايضا سلمنا اعتبارية فلا شك في ان له فردا قائما بنفسه قيام الاعتباريات ولا يستبعد في [illegible] الماهيات

موجودة كالصورة المجردة بالعلائق الا ان قوله مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس طبيعة نوعية والكلام فيها وفي الجواب بحث فان الوجود

عندهم لا حقيقة له سوى المفهوم منه في المعنى المصدري وكل معنى مصدري لا [illegible] افراد الا الافراد الحقيقية [illegible] بالنوع فالوجود طبيعة نوعية ثم

[illegible] فان الطبيعة النوعية لا تقبل التشكيك على ما هو مذهب المشائين وايضا ان كون هذا الوجود البسيط بالقدم والاولوية لكن ذلك الوجود

[illegible] فانهم يكتبون على كونه مشككا قلت ان التشكيك يجري في محل الاشتقاق كما يجري في محل المواطاة فان حقيقة وجود المطلق

على سبيل التفاوت [illegible] متحقق في كلا المحلين فمعنى كونه مشككا انه عرض للموجودات على التفاوت فيكون الواجب تعالى موجودا اقدم واولى [illegible] وكونها

موجودا [illegible] الا اذا ورد [illegible] القدر كما يظهر من تبيينات [illegible] تشكيك الوجود فهو امر بالقبول والا كما يظهر في شرح الاشارات فهو مما فيه شك والجواب

[illegible] انه لا شبهة ان الوجود المصدري ليس قائما بنفسه في الواجب تعالى فانه تعالى [illegible] ام ان يكون تمام حقيقته ام امر اعتباري مستحيل ان يتحقق في الخارج وان يكون

قائما بنفسه فلانا نقول انما زعم الوجود الحقيقي الذي هو تمام حقيقة الواجب تعالى لا يمتنع ان ذلك الفرد في الوجود مشارك للموجودات الممكنات في

الماهية النوعية بل انما متخالفان ومطلق المشترك [illegible] عارض طبيعته [illegible] لكونه مشككا وهذا القدر كاف في رد النقض [illegible] ههنا [illegible]

نقول ان لنا مفهوما معقولا مشتركا بين جميع الموجودات وهو مفهوم الوجود والموجود المعلوم بديهة وهو ليس تمام ماهية الواجب تعالى ولا جزؤها

ثم انه محمول عليها ضرورة فيطابق حمله على الماهية الواجبية [illegible] الامتداد المصدري ومفهوم الممتد المشتق على الاجسام التعليمية

او الصور الجسمية وهو مخالف بالحقيقة لما هو مطابق حمله على الممكنات وهو الذي عبر عنه بالعينية والقيام بنفسه والوجود المتحقق كالعلم

فان المفهوم منه وهو مصدر علم يعلم بديهي ليس عينا لشيء من العلماء واما مطلق مطابق حمله في الواجب تعالى ذاته والعلماء بالقياس اليه

[illegible] فهو العلم المتحقق وبه ينقطع النقض عن اصله ولهذا زيادة تفصيل [illegible] ذكره الله تعالى [illegible] والشيخ الرئيس اورده في الاشارات

بيان ان يبنى هذا المطلب على ابراد ما يبنى الشيخ الذي في الاشارات على حسن الاستقامة فانه اورد ما اورده من اثبات الهيولى بحسب قبول الاجسام الانفكاك

وعدم قبولها لها لم يكن مشتملا على امارة واعترض عليه ثانيا بان الدليل لا يفيد العموم فان من الاجسام على مذهبنا كالافلاك لا تقبل الانفكاك فاجاب

عنه بما في المتن من كون الصورة الجسمية طبيعة واحدة لا تختلف محلها في بعض الافراد وعدمه في الكل ثم اعترض ثالثا بمنع كون نوع من الاجسام فاقدا له

كما هو مذهب جمهور الحكماء ورد عليه بان امكان الانقطاع لو هيئته تعقيبا لمكان الضمة الكلية كما مر شرحا وقال قبل ذلك ان اليه يرجع الان ومن ثاني الثاني

فليس على تلك الاستقامة فانه اذا ابطل الاعتراض المستند بالاجسام التي غير طبيعية تقديم الحكم وتم المقصود ثم بعد ذلك لا يحتاج الى التعميم وقد

يقهم من قول المص واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها كذلك ما في الشرح فرد ما نبه ان الاحتياج ليلزم التوبان

والله اعلم قوله اقول مراده على ظني ان الجوهر الجسماني لو فرض ممتنع عن الانفصال اشارة الى ان ما ذكره المحقق من ان هذا الكلام ليس من كلام الشيخ

فان معناه ان كل نوع مادي مستلزم لما يمنعه الانفصال بحسب الطبيعة من المسلم ان يتعدد اشخاصه في الوجود اذ لا يكون في الوجود منه الا شخص واحد

لانه لو وجد منه شخصان لكانا متماثلين في الماهية وكان كل منهما قابلا للانفصال والانفكاك الحاصل بينهما مع وجود المانع هف وهذا حكم كما في

العلوم الطبيعية فهذا الكلام الغريب ويرد على شبهة اليه اولا ان الكلام في العالم من قبول الامتداد والانفصال وليس فيه شيء يتعين فيه ذلك

الحكم لكل مادي وثانيا بان اطلاق الانفصال على ما هو من جنس الامتداد ولو ما لو فرض بعيد محض فالتزام قول من يقول ان الفلك يقبل الانفصال

وهو الفرض نوع مادي لو كان افتراق يحصل معناه على الامتداد ثم الحكم باجزاء خلاصة الدليل لكان احسن قوله او لو تعدد اشخاصه لكان كل واحد منهما

قابلا للانفكاك في البيان الثاني انه لا يخلو عن دغدغة فان ظاهره قبول انفصام كل منهما ان يعتبر كل قسمين والبيان الثاني الغير يفيده ووجه ان ذلك

مختلف لا يتعلق بالتعدد والوجود واحد انحاصه مع وجود المانع الطبيعي يلزم المختلف الغير متعين ان يقول بل نوعه لا يوجد اصلا فسيوى ان تعدد انا نمنع

من الانفصال لو كان لازما للطبيعة الصورية الجسمية بما هي هي لما تعدد اشخاصها فان التعدد مع الانفصال الاتصال لا تعدد فيه فرد بعد فرد فلو تعدد لانفصل

فان مجموع الشخصين قد صدق عليه انه انفصل وعلى كل منهما انه منفصل عن الاخر وقد كان المانع عن هذا الانفصال طبيعيا وهذا الاخير يمكن ان يمنع

الاربعة عن الفردية طبيعيا مع كون بعض افراده او كلها افرادا او في هذا المعنى عبارة شرح الاشارات واضحة فلا يكون الحائل طبيعيا بل مفارقا

بالنظر الى الطبيعة فيجوز الانفصال على كل فرد وهو المطلوب قوله ثم اقول طبائع الافلاك وصورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال

وعلى محاذاة ما ذكرنا عن قريب ان يقال انه لو وجد كوكبان من نوع لكان كل منفصلا عن الاخر وعلى المجموع انفصال والمانع طبيعي او لكن يرد عليهم

النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب او التدوير وهذا النقض لا يرد على ما حررنا ويمكن ان يجاب بان يقال ان الافلاك فلا يلائف الوهم

وهما منفصلين مهنه ما يقع عليهما يقع على المقسوم من الانفصال والوحدة على الاعتبار ولكونهما متحدين في المقسوم ثم لذلك نقول الكل التقصي بالكلية

والتعدد فهو موقوف على ان كليهما منفصل في الفعلها وبالنسبة الى الافلاك والكل موضعها وهو النظر فيه اجرا ما بالفعل وانها الفعلية

الفلكية السطح و تقعر فلا بد ان يراد ان جانبه و كذلك السطح كالمحدب و ... و كالملاصق للمدورة و المحقق منفصل احدهما عن الآخر فيمتنع ان يوجد منفردا عن ذلك

موضع بان مكان فيه هذا الا وجه حسن للاقتصار على موضع من المتمم او الكوكب و جعله مساويا للمتمم كما هو يشير اليه العبارة فان الافلاك كلها

حينئذ هي بالسطح المقعر متصلة و يكونا الاقرب مماسا و الابعد فان سائر وجه الارض خارجين عن المركز الذي يساوي الافلاك عليه منفصلة

اذ هما ... يستوي ان يصح على غيره ذلك الموضعين و ح يكون الفصل بين الافلاك و الاولى ان يقال ان موضع الكوكب نفسه في الفلك بالفعل

كالحفرة في الارض و موضع معين و ان اجزاء متساوية فيمتنع ان يجوز ان ينقلب بالفعل موضع آخر منه و هذا انما الانفصال و هو باطل مع ان الافلاك لا تقبل

الحركة ... فان اعتذر و اما اصل الفطرة بعارض ... و اعلم ان مذهبهم ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة و ان كل فلك مخالف بالحقيقة للآخر

و اذا عرفت فاعلم ان مسلك ... المنصوص لحدوث الانفصال و هو الذي عول عليه الشيخ و كتبه له تقريران الاول ما اورده انه من الاستحالة

على القوة و الاستعداد المجدد و هو الذي يشير اليه الشيخ في الاشارات ... ان الجسم يقبل الانفصال انه بطل عليه الانفصال

و انه يمكن ان يحفظ الانفصال بعد ما لم يكن و هو الانفصال الحادث في لو كان ... طبيعيا لا يلزم الانحصار في شخص الواحد فانه يجوز ان يتعدد ...

... هذا الانفصال و لا يتم اثبات قبول الاجسام ... للانفكاك ... و لا يتم ايضا بان ... انحصار الافلاك

في ... ما هو المشهور من ان مطلق الانفصال ... سواء كان ... و لا يناسبه عبارة الشيخ ...

اي الانفصال اي ان شيئه يقبله كل جسم بما هو جسم و ان عاق عنه مانع ثم ان هذا ... لا يجوز ان يكون لازما و الا لما تعدد و التعدد ...

فلان ... ملزوم الانفصال ... و هذا الكلام ... لا يرد عليه شيء و لا يجري في انحصار ... في شخص ... انحصار الافلاك

... فان الفلك ... بالنظر الى الصورة ... قابل للفصل ... ان موضع ... او ... و الكوكب ...

... فلك ... موضع الانفصال ... فان ذلك ... بالخلقة ... و توضيح ذلك ان

طباع الافلاك مقتضية للشكل الكروي و المقدار المعين و الموضع المعين فمواضع بعض الافلاك في اجواف البعض الآخر و مواضعها بعضها بحيث في الخارج

البعض كالممثل او ... التي مواضعها الاجواف بعضها بحيث يكون مركز العالم مركزا لمواضعها و بعضها ان لا يكون كذلك بل يكون مراكزها خارج

مركز العالم فاذا ابدع البارئ عالم الافلاك ابدعها كما اقتضت طبايعها فوقعت الافلاك و الاجواف ... و لا يبقى مواضع ...

... في الابداع و اما الاحداث فهو ممتنع لاقتضائه وجود مبدأ او ميل الحركة المستقيمة و هو ممتنع على الافلاك و بهذا ظهر انه لو لم يوجد ... في عالم

الابداع لا يوجد ... لنوع جسم ... و تعرف انه لا ... و لو كان ... ثبات امكان ... الانفصال ... في ابطال ...

... [illegible] ... ان الصورة ... لا يوجد ... فانقول ... المتقدمين ...

... [illegible] ... الشيخ ... [illegible] ... ان الله ...

بحسب تجويز التناهي نظرا الى التشكيل فلذلك لم يكن ما ارى هذا اللازم بعينه لو انفرد بعضهم عن بعض [illegible] وهذا كلامه على ان هذا البيان ان الصورة لا تخلو عن

الهيولى فاستشكل ان ايراد هذه المسئلة [illegible] ان نعلم التلازم [illegible] من مقاصد الفن الطبيعي في اثبات [illegible] وجود الهيولى وكونها ملازمة للصورة والعكس

ليس كما ينبغي بل الاصلح ان يورد بعد الفراغ عن هذه المباحث فان تلك المقاصد متلاصقة فليس تحقيقها الا كتحقق [illegible] الفصل بين الصلب

لخلوها [illegible] وفق الامام بان اثبات امتناع تجرد الصورة عن الهيولى موقوف على اثبات وجوب التناهي في الاجسام فلذلك قدمها عليها بيانا

ذلك الامتناع ويعقبه المحاكم بانه لما تبين انتهاء كل جسم الى الهيولى والصورة فقد بان ان الصورة لا تنفك عن الهيولى بل هو عند التحقيق

عين ذلك المدعى انتهى وذلك لان المراد من الجسم في قولهم ان الجسم متصل قابل للانقسام في اثبات الهيولى ما يقبل الابعاد لو كان الصورة

اذ هي مع تجردها والصورة المجردة جسم فيكون مشتملا عليها واما بالنظر الى نتيجة البرهان فان قولهم ان الطبيعة المقدارية محتاجة لذاتها الى

محل كما مر مقرر وقولهم ان قبول الانفصال الوهمي [illegible] قبول الانفصال الفكي [illegible] بان على الفرد على امتناع التجرد [illegible]

الى ذلك البيان بل لا يخلو عن [illegible] ولا [illegible] على ان يحمل كلام الشيخ على ذلك بل له وجه صحيح [illegible] الشيخ

عن التجرد نتيجة البحث السابق انه لما ثبت تركب الاجسام من الهيولى والصورة اراد ان يبين ان بعض العوارض [illegible]

كالتناهي والتشكل والمقدار وان بعضها عرض من قبل الصورة كالتحيز وهو موقوف على ان يبين تناهي الابعاد ولما كان [illegible]

اولا في تحقيق وجود المادة اراد ان يبين بعض عوارضها ليزداد البصيرة في [illegible] ظهورا وتحقيقا والحاصل ان مسئلة امتناع التجرد [illegible]

على حدة [illegible] دون التنبيه [illegible] بما ذكر [illegible] فليس مقصوده ذلك

ويدلك على ذلك انه لم يورد [illegible] الشيخ في الشفاء [illegible] في مبحث اثبات الهيولى افتقار الصورة الجسمية اليها حيث قال فقد بان

لك ان الصورة الجسمية [illegible] صورة جسمية [illegible] محتاجة الى المادة [illegible] في الاشارات [illegible] السؤال بالفلك [illegible] ان وجوده

الطبيعة الجسمية [illegible] افتقارها [illegible] الى المادة [illegible] على افتقارها [illegible] فلا بد [illegible] الشيخ [illegible] على حدة [illegible]

ربما فهم الكلام المحاكم نعم [illegible] في هذا الكتاب [illegible] التفصيلي [illegible]

[illegible] احسن ان [illegible] في الهيولى وان اورد في الاشارات [illegible]

نعم [illegible] قول المحاكم ان الشيخ في الاشارات [illegible] السؤال [illegible] الفلك و الاجسام [illegible] الجسمية

من حيث هي محتاجة الى المادة وان الجسمية قابلة للانفصال الوهمي [illegible] فهو قابل للفكي وهو [illegible] الى المادة [illegible]

بان ان الصورة لا تنفك عنها فكيف اراد ان يبين بعد ذلك [illegible] الا [illegible] بالسمعة [illegible] الابعاد [illegible]

ان يراد بالاجسام الاجسام كل البعد [illegible] هذه المسئلة التي من مقاصد العلم الطبيعي لا يخفى عليك ان الادراج [illegible] في الكتاب [illegible]

انه قطع فان تناهي الابعاد او واو مقدمة من مقدمات دليل امتناع انفكاك الصورة الجسمية عن الهيولى بخلاف الاشارات قال الشيخ فيها بعد ما تكلم
في اثبات الهيولى تكلم في تناهي الابعاد انفصالا بايراد فصل على حدة ثم تكلم بالتلازم وكيفيته وهذا الاعتذار فيها حسن ولا يبعد كل البعد ان يقال
مطلوبه المقصود انه ان الادراج هاهنا يدرج في الابعاد انما لهذه الدقيقة انما ادرج تطفلا على ما قطعه واما غيره كالشيخ في الاشارات فلما جعل
ذلك المقصود منه ارتفاع الشبهة المتوهمة عن عبارات الكبار بهذا او ما كونها هي الطبيعي ... النهاية ... للطبيعة وهي منقوضة بالتجسم
ومنقوضة بها باعتبارين ... وهو غير البرهان الترسي المشتمل على ستة مثلثات او كالشبيهة بالمثلث فانها ما اعادها بتلك خطوط
وهيهنا ما فان نقطة وتقريره انه يمكن ان نقيم جسما مستديرا كالترس لستة اقسام وتخرج الخطوط الى عدم النهاية فقد قسمت سطح العالم لستة
اقسام كل واحدة منها تلقه قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي الساقين تدل على تساوي السطوح فهذه الانفراجات كلها متناهية
الا انه يلزمه على الكل لزم الانفصال ... الحاصرين وعلى ان دل يلزم تناهي الستة لان انقسام المتناهي الى متناهية الى التحديد الى
التناهي ... اما ان الزوايا تلقه قائمة فلانه في الاصول ان خطا اذا وقع على اخر فالزوايا الاربع اما قوائم او معادلة لها وظاهر
ان الاربع اذا قسمت على الست فكل قسم تلقه قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت السطوح فلانه في الاصول انهم ان
المثلثات اذا تساوت ذوايا تساوت المثلثات وهو مبني على تساوي زوايا او تلازمها الزوايا وذلك لا يلزم من ان
تساوي الساقين ملزوم لتساوي ... ولا يشتبه انه اذا اخرج ... ساقين ... مساوية بالتبعيد
والاصل الزاوية لحصول ... الا بالشكل الخامس ... محاذات ما في الكتاب ... ان لا يبنى على اصول
هندسية بان يقال ... الخط العدم النهاية ... او كذا خط اخر مقاطع له ... الكلام ... ويمكن ان يجاب
تكرر ... الاخر المقاطع ... ذلك الخط فيحدث الزوايا متساوية وهي قوائم والانفراجات الاربعة متساوية بالتطبيق
فان الزاوية تنطبق على مثلها فبالضرورة تنطبق السطوح على مثلها وايضا يمكن ان لا نفرض الجسم مستديرا وعلى نقطة خطوطا اربعة متساوية
الزوايا او غير متساويتها او ستة كذلك واعلم انه يفهم من الشرح انه يمكن ان يتوهم ان البرهان المسلم عليه هذا البرهان مع ان التفاوت بينهما
بين فلا بد من بيان ذلك فنقول يمكن ان يدفع منع الشيخ المدار او لا على هذا البرهان في الشفاء بهذا البيان بان يقال ان حاصله
منع الملازمة القائلة ان الامتدادين لو امتدا الى غير النهاية لكان الانفراج غير متناه مع انه محصور بين ... فنقول لو لم يكن غير متناه
لكان متناهيا فاذا اخرج امتداد اخر من ملتقى الخطين بحيث يحدث زاوية مساوية لتلك الزاوية ولكن تلقا قائمة او ستة مساوية
او ستة تلقا قائمة وهكذا الى ان يتم الستة كلها فلو لم يكن واحد من هذه الانفراجات غير متناه لكان الكل متناهيا ويلزم منه انها
السطح ... حاصل البرهان ... ان سطح العالم ان قسمت كذلك في الاقسام متناهية او غير متناهية ... وهو البرهان الترسي ...

ودفع منع الشيخ انه يمكن فرض تزايد الانفراج تعبد تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان كذلك تزايد الانفراج الى غير النهاية ثم اعترض ان مع امكان فرض
عدم تناهي الانفراج مع فرض الساقين على ذلك الوجه ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي فى البعد استحالة الساقين على ذلك الوجه فاجيب بان الانفراج
اذا كانت غير متناهية يمكن تقسيم جسم مستدير كالترس الى ستة اقسام متساوية ثم يخرج الخطوط الى غير النهاية ولا شبهة في امكان ذلك وهو ملزوم
لكون الانفراج لا متناهيا وفيه المحذور فهذا الوجه لا يحتاج الى ما بنى الى امور واعلم ان هذا البيان لا يغني عن شيء فان المنع غير ساقط فانا
نقول ان تزايد كل انفراج الى عدم النهاية وكل بعد يفرض بين كل الساقين منها فان من موضع فرض فهو متناه وفوقه ازيد منه وهو ايضا متناه
فان اريد بالمنفصل ان الابعاد الموصلة بين نقاط الساقين منها متناهية او غير متناهية فنختار ان اعداد الابعاد غير متناهية وكل واحد
منها متناه متزايد على انه ولا يلزم انتهاء الشيء ولا انحصار بعد بعدم النهاية بين حاصرين وان اريد السطوح فنقول انها متزايدة الى عدم
النهاية ويقبل هذا الانقسام ولا يورث التناهي وكذلك الى الخروج وهذا لا يخفى الساق الرابع وذلك يقال انه ان اراد فرض امكان
وجود بعد موصول بين الساقين وهو مساو لهما فيمتنع الامكان ولا ينفع حديث الترس وتقريره وان اراد تزايد بعد التزايد
بحيث ان موضع يفرض من الساقين يمكن وصل [illegible] فهذا الامكان بديهي فان منع فلا ينفع الترس الى آخره فانا نمنع امكان
اخراج تلك الخطوط الى غير النهاية نعم انا نحكم في جميع المتناهي كالترس وان ادعى البداهة فليس [illegible] الا دعاء [illegible] ان الملازمة
ثم قطع [illegible] الطويلة مع امكان قطع القصيرة وان اراد السطوح فنحو ذلك التشقيق الى آخره فانه ان اريد التساوي فالتزايد فلا ينفع
الترس لا ينفعه كثيرا كما عرفت وان اراد الثاني [illegible] يمكن ايقاع خط غير متناه عليه فهو ممنوع ولا يهدي اليه الترس واذا الارجاع لا ينفع فلذلك
قال انه يرد انه عن ذلك البرهان فان التقرير الذي يحتاج الى توقف عليه وان اثبت ومع المنع عليه فلا ينفع وقد كان البرهان متحاذيين فلا تشتغل
ان يرجع اليه [illegible] مع انهم انه فقد قلنا هذا والله اعلم قوله واورد عليه صاحب المحاكمات [illegible] التقرير الثاني ثم قال الدواني
المحقق وقد اخذ الشيخ مقدمة غفل عنها المحاكم فزعم ما زعم وهي ان كل زيادة توجد في البعد فهي موجودة فيما فوقه اذ يلزم ان تكون هناك بعد يوجد فيه زيادات
غير متناهية بالفعل على ما قال ولا يخفى ضعفه فان وجود كل زيادة توجد في بعد فيما فوقه لا يلزم منه وجود بعد يشتمل على زيادات غير متناهية الا اذا ثبت
ان الحكم على كل الافراد والاحاد الذي هو واحد هو كما ترى او ثبت ان كل جملة من الزيادات سواء كانت متناهية او غير متناهية في بعد كالحج وهو ايضا قد منع
المحاكم فلذا [illegible] المعقول ولعله بنى كلامه على ما ذكره في الحاشية القديمة ونطلع عليه ان شاء الله تعالى قوله واليقين لكون الزيادات متساوية او متناقصة
يمكن ان نفرق التزايد الناقص لا يورث عدم التساوي كما حققت من قبل وما او لان في نفسه غير مجد نعم ان التساوي اذا افضى الى المطلوب
فالتزايد على سبيل التزايد بالطريق الاولى هكذا ذكره الامام الرازي ولم يرد عليه المحقق فكأنه ارتضى به واليقين ان التزايد الصاعد فيقصر الى
لا التناهي كما يشهد به الحدس [illegible] المرايات الهندسية فلا تصور [illegible] الدائر كلا منافيه ولم يتعرض للتزايد لما ذكر نعم [illegible]

هنا احتمال آخر وهو ان يعرض الانفراجات غير متسقة على نظم واحد بان يوصل خط بين نقطتين بعدهما عن النقطة التي امتدا منها شبر وآخر
بين نقطتين بعدهما عن تلك النقطة شبر ثم آخر بعدهما ازيد واذا المطلوب كان واضحا في صورة الاتساق اكتفى به قوله والنسبة انما يكون
محفوظا اذا فرض الزيادات متساوية في القدر ان نقول اذا كانت الزيادات باي نحو كانت مورثة لعدم التناهي فعدم الحفظ فيها
خصوصا غير مضر بل نقول ان نسبة التزايد محفوظ وهي كافية في المقصد والجواب عنه ظاهر فان مقصوده ان الاستعانة بالازدياد للمناسبة
لا ينفع الا اذا ثبت وروده فاستغنت بها فقد بدي في ذلك الغرض قوله اقول وقد يجي بعد في كلامه نظر في توضيحه ان اتحاد النسبة مسلم
لكن مقتضاه ان كل بعد انفراجي فنسبة زيادته على البعد الاصل نسبة عدد زيادته اليا عدد زيادة الاصل وهو كذلك ولا يلزم منه عدم تناهي
الابعاد انما يلزم منه ذلك لو كانت الزيادات باسرها متحققة في بعد وهو ممنوع وان قيل ان كل عدد زيادة في بعد فالكل كذلك فهو قياس الكل
الاجمالي على الافرادي وربما يتخالفان فهو وهم والعجب من المحاكم فان ما اورده على الشيخ بعينه جار ههنا قوله قلنا ان اراد يكون كل
عدد زيادة في بعد لعدم التناهي في اعلم ان المحقق في شرح الاشارات علل ذلك واعترض عليه المحاكم بما اعترض الشيخ به في لا تنحصر فوردنا للمحقق
في توجيها لكلام المحاكم لانه توجيه بالارضاه مفهم الشارح رحمه الله انه ان وجه ذلك يقرب بقطع النظر عن كونه كلام المحاكم يتحصل التعرض
عن الزام انه قياس الكل المجموعي على الافرادي وذلك لان القياس المذكور بين البطلان فلا يصدر عن عاقل فهو مدفوع بهذا او يقال انه ان وجه
بقطع النظر عن كلامه اللاحق فهو مدفوع بهذا وهو عين كلامه اللاحق فلا ينفع التوجيه وفيه بعد واجيب بان حكم الكل الافرادي والمجموعي قد
يتحد كما ان كل بعد فرض بين نقطتين من خط محدود في اي موضع كان فهو اقل من شبر فانه يستلزم ان يكون الكل اقل من شبر والعرض كذلك
تشهد بان ما نحن فيه من هذا القبيل فانه اذا لوحظ اجمالا ان كل عدد في بعد فالمجموع كذلك نعم ان فصل ابا التناهي وعدمه ونظرا ان
عدم التناهي لا يجمع ان يقع في بعد والا تناهي لا يقبله العقل [illegible] في بعض كتبه قد منع هذه البديهة [illegible] فكيف الغرض ههنا ذلك ممن نظر
في الحكم بهذه البديهة فقد اتهمها فلا نفع لها وقد يقال ان كل واحد من الافراد [illegible] كان للافراد والاجتماع مدخل في ثبوت الحكم او يليه نحو كل
انسان يسع هذا البساط ومجموع الانسان لا يسعه فحكماهما متخالفان والاتحاد ان نحو زيد يعرف كل مسلم وههنا لا دخل للاجتماع
والانفراد فان كان زائد على الانفراد في بعد كذا مع الاجتماع وفيه بحث فان الكل المجموعي قد يكون متناهيا وقد يكون غير متناه
فلا بد للحاكم من ان لا يكون للاجتماع البالغ عدم التناهي مدخل فيه ههنا ليس كذلك فان كون كل زائد في بعد يجوز ان يكون مستلزما لكون
مجموعها في بعد مشروطا بالتناهي فان ادعى ان كل عدد سواء كان متناهيا او غير متناه منعناه كما في الشرح وان ادعى ان كل زائد في بعد
ليس فالكل مشروطا بالانفراد فالكل كذلك فهو الغرض فان ههنا شرطا آخر وهو التناهي فقد يتم ان هذا البرهان منقوض بعدم تناهي الحوادث
[illegible] فان كل حادث [illegible] فهو وسط والوسطية ليست مشروطة بالانفراد فالكل كذلك فافهم [illegible] الله فهو في موضعهم اعلم

ان هذا البرهان مستقل فانه اذا وجد بعد غير متناه ولو في جانب فيمكن فرض نقاط كثيرة بين كل خطين لكل نقطتين في كل بعد متناه ومحصور فيها كذلك

٣ ما ذكروا البرهان السلمي جار في حالة بعد غير متناه من الجانبين فلا ينبغي ان يجعل مقدمة من مقدمات هذا البرهان فان فيه تطويلا بلا طائل ولذلك

لم يلتفت اليه جمهور المشبهين ارکانه في موضعه ولم يشبه ارکانه السلمي بعد البرهان فلا يشبه بالتطابق والتطبيق ايضا فانهم قالوا وفيه نظر

الاول ان تقرير البرهان بهذا النحو من هذا القطر والتقرير الذي اليه يرجع قبله بقوله على ان هذا الخبر مخصوص مفروض بالقياس لخلاف

٧ ذلك والثاني ان المقدمة القائلة ان كل عدد او زيادة فرضت بعده كذلك بلا بيان بخلاف هذا التقرير قوله وان سلم الذي ثبت انه كون قطعا بان نقدر

ان فوق كل مجموع فهو في البعد ما ان اريد المتناهي فهو حق ونطلق عليه ما او نعم في بيانه وان اريد ما يشمل غير المتناهي ايضا فلا نسلم القائلة لو لم

يكن ذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى ما فرض عليه بعد اخر فوقه ممنوع فان مجموع الزيادات الغير

المتناهية دونها مجموعات غير متناهية كل منها يليه وفوق كل اخر نعم الكل ما دونه مرتبة متناهية يلزم ذلك وهو ممنوع قوله ولا يخفى ان

هذا الوجه انما يتم لو حصلت زاوية المخطين خارج وذلك لان الانحصار مقدار سطح بين الخطين المتخيلين في عدم التناهي هو ان يكون فيه ابراز

خط هو طرف ذلك المحيط السطح فالكلام عدم النهاية في جانب فان الانحصار فيه ابرازه في ذلك الجانب بحيث ينتهي وهو لا يتناهى

في الزاوية القائمة والمنفرجة وهو ظاهر والا فنفرض سطح غير متناه محصور بين خطين من جانبين متقاطعين في نقطة فلا يشتبه في ان ذلك

لم يتجه في البطول قوله اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في الوهم لا علم ان تقرير البرهان السلمي على الوجه الاخص ان يقال ان الخطين من مبدا

واحد اذا امتدا فلا نشبه في انبساط السطح في الوهم في كل موضع نفرض ولا نشبه ايضا في ان الانبساط لحسب ازدياد الامتداد في

ذلك وهذا انما يتم بعدم النهاية فانبساط السطح كذلك مع ان مجموع السطح محصور في تمام الجانبين في الوهم فلزم المخلف بلا شبهة

وكلام البعض الاعلام منطبق عليه بلا ريبة ويمكن ان يجاب ايضا بكلام الشيخ في الشفاء بان يقال ان وجود الابعاد غير متناهية على التقدير الاصل

يورث زيادة السطح الانفراجي لان مجموع الابعاد موجود في ذلك السطح فمنع قوله يستلزم وجود بعد واحد يشتمل على جميع الزيادات المتساوية

العديمة النهاية يستلزم وجود بعد كذلك ولا يخفى ما بعده والاقرب ان يقال ان مراده بالبعد هو الخط وبيان الملازمة انه لو لم يوجد

البعد كذلك لكان الابعاد متناهية فقط او غير متناهية فيلزم وجود سطح غير متناه محصور والا الخطان متلاقيين وهو لا يقطع وروده منع

الدليل بان يقال ان عدم تناهي السطح على تقدير الاول ان لا ينتهي في جانب بحيث لو امتد خط لما تناهى ايضا والانحصار انما هو باعتبار

ذلك الخط وهو محال والثاني بان لا يكون اجزاء خط كذلك بل كل خط اخر فهو متناه وكل منها ازيد مما هو كوجود مثلث عديم النهاية والانحصار

بالجهات غير مستحيل فان كل منهم متناه وهو الذي اراده انه فالحاصل ان اريد انحصار غير المتناهي في سمت على خط واحد فنرد به لم

والا فان سلم ذلك الانحصار فلا نسلم استحالته وغاية تقريره كلام الشيخ قوله فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور الخطوط متناهية

نعم لو كان

قول المصنف ان الاحاطة في الخط غير متصورة وكانه زعم ان الاحاطة انما هو حصر الامتداد قوله واما انقسام علمه بهيئة محيط الكرة فهو كالي
يعني ان الفرق المقدار في التعريف حافظ ظاهره او خصص السطح والجسم التعليمي بالمحيط بالامر وانما كان محيطها السطح وهيئة الشكل ولا يصدق عليه انه احاط به
حدود انه حد الكرة ولا حد له اخر ويمكن ان يقال ان قوله بالمقدار متعلق بالاحاطة ومتعلق الهيئة محذوف عام سواء كان المحيط كما في محيط الكرة او
لعما كما في المثلث منها او يقال انه متعلق بالاحاطة فالمعنى ان الشكل الهيئة الحاصلة المتصفة بالمقدار من احاطة الحد سواء كان ذلك الحد هو ذلك
المقدار او غيره ولا يخفى ما فيه من البعد قوله مع ان الفرق بينهما في اطلاق الشكل ضعيف ان اراد انهم لا يعرفون بل يطلقون الشكل
على الا المحيطين فهو في حيز المنع وان اراد ان تفرقتهم غير معقول فهو مشاحة في الاصطلاح ولا يخفى ما فيه لا ما كان ذا ولا ذا الذى
نقل النسبة الى العلم ولا ينبغي منع نقله الا ان بعد تحقيقنا الثالث فنقول ان وضع الاصطلاحات لتترتب عليها الاحكام وفيه لا فرق بين
ما في حال احدهما دون الاخر مما لا يوجد الا طائل قوله وان الفرق المقدار عليها اطلاقه لصدق التعريف على الخط المحدود ولا يبعد ان يقال
... ان التخصيص بالسطح والجسم التعليمي ويتعم معروض الهيئة فيدخل محيط الدائرة نعم الشكل جدا في عبارة شرح الاشارات هيئة في
حاله حداد المحدود قوله ولا يجدي نفعا تخصيص الاحاطة بالتامة في لعل من زعم الاتحاد زعم ان التمام عبارة عن الاحاطة من جانبين
او ما عدا او هو بعيد قوله والهيئة انما يكون للامور القارة الذوات يعني والنقص بالهيئة الحاصلة لقطعة من الزمان والمكان انه يمنع تخصيص
المقدار بالسطح والجسم التعليمي لكن تحقيق المقام فيه ان الزمان خرج عن المحيط في القيود السابقة فلا خروج غيره ولا منافاة في خروج ما خرج

المقصد دوم

بالجنس فان التعاريف كذلك قوله نعم يرد هذا على من عرف الشكل كما في شرح الاشارات ولا يبعد فيه الحقيقة والا لا يدخل فيه السواد
مثلا قوله سواء كانت الحدود من مقولة الكيف اشارة الى الاختلاف في كونها من الكيف او الكم وهذا رفع الاختلاف في الشكل و
كلمات الهندسية ظاهرة في الثاني وعبارة الطبيعيين في الاول والظاهر ان النزاع معنوي والامر المشهور شرح الاشارات كما هو شان
الخلاف والحق انه لفظي فبعض اصطلح على كذا والاخر على كذا ضرورة ان سطح المثلث فيه شيئان الاول الهيئة العارضة له والثاني
نفس ذلك السطح المحاط ولا يمكن النزاع في واحد منهما في انه من الكيف او الكم فيرجع النزاع في اطلاق لفظ الشكل فيرجع لما ان اصطلح
والقصور النزاع في تحقيق ماهية الشكل بانها باب من الهيئة او المعروض عسير جدا قوله ولك ان تعمم الشكل وتريد مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهي بكل
انت تعلم ان تعميم الشكل في قوله فذلك الشكل لا ينفع فان المقدمة لا تندفع فان حاصلها انه ان اريد بالتناهي في المنفصل القابل فاما
الا يكون متناهيا او غير متناهيه التناهي في جهة والكلان واحدة نقطا او مع غيرها فعدم التناهي عبارة عن عدم في جهات كلها وجميع ينتظم
المراد السطح لكن لا يلزم قوله قلنا لو كانت متناهية لا حاط بها حد او حدان و حدود فيكون متشكلة وان اريد التناهي التام فعدم
التناهي اي ... في البعض فلا حصر وهو ظاهر وان اريد به سلب التناهي بالتمام فلا يتم البرهان السلمي والقم فالان

ثم الاشارة عايد الى ما سبق ذكره فان دل على ان نفى ان التعميم فى قوله لكون متشكلا والتوقيف الى فهام وانما ارسل الاحتياط التام فى تعريف الشكل

عنه كونه تعريفا له بالشكل متعارف عندهم لا ما هو المراد ههنا ولا يخفى ركاكته فالاولى ان يقال ان ما يدل على استحالة كونها متشكلة يدل على استحالة

كونها غير متناهية لان التناهى والمقطع الطارى التناهى ولو فى جانب واحد ملزوم لان لهما مقدمة معلومة هى انها متشكلة او فى حكم المتشكل فى التناهى او نقول

ان المراد بكونها منفصلة الشكل انما يلزم بطلانه بما يدل على بطلان التشكل والله اعلم قوله اذا ثبت بالبرهان ان الجسم متناه فى بعض

الجهات قد يقال ان البرهان ما يدل على استحالة اللاتناهى ولو فى جهة دون اخرى وجوابه الاول [illegible] المحقق فى المطالب العالية [illegible] على

الفرض والشيخ قد بنى البرهان على فرض الخط الآخر على طرفى الكرة [illegible] مستعملا فى الهندسة ولا يتوقف البرهان على كون الخط الآخر ممكن الوجود فان

قلت فحينئذ يمنع ان لزوم المحال من عدم التناهى بل من فرض الخط الآخر محال الوجود او من المجموع فلا بد لاثبات [illegible] نقيضها

مع نقيض المدعى يستلزم المحال واذ لم [illegible] النقيض انما يتوقف على مجرد الفرض المذكور واعتباره ولا يتوقف على وجوده ولا على امكانه انتهى واعلم

ان لزوم المحال [illegible] لا تناهى الحاضرين انما هو من المجموع فلو كان الخط الآخر محالا فلعل الاستحالة المذكورة من الفرض [illegible] ولكن [illegible] بان

عدم التناهى او الكل [illegible] فلا مانع من امكانه فى جانب الآخر فيمكن ان يفرض [illegible] فنقض محال [illegible] التناهى [illegible]

يورث عدم التناهى فنقول انه اذا كان سطح غير متناه فى جهة الطول فقط فيمكن اخراج [illegible] بحيث لا ينقسم [illegible] المحيط [illegible] فى جانب الآخر

وذلك [illegible] مستقيمين [illegible] يتحيان [illegible] يرتفعان [illegible] بحيث يزداد الانفراج على ما كان [illegible] وهذا الى عدم التناهى

ولا يمكن الايجاد فى [illegible] الجهات لان [illegible] الاقسام العددية النهاية فى العدد فيه [illegible] الصورة [illegible] عدم التناهى [illegible]

كك فانقلت قد قررت [illegible] ان الممتدين على الانفراج [illegible] ثلث [illegible] فيما اذا كان الامتداد [illegible]

على [illegible] واحد [illegible] بالضرورة [illegible] ان يمنع ازدياد التنافر عدم التناهى ولو كان [illegible]

عدم التناهى [illegible] جهة عدم التناهى [illegible] اج ونقيم على ح عمود حد [illegible] خط د ه الى آب عمودا عليه [illegible]

وادا آب غير متناه يمكن وجود نقاط غير متناهية فيه فيمكن وصل خطوط من ح اليها [illegible] انقاط ولا شبهة فى انها لا تقع على ح [illegible]

[illegible] ولا ينطبق على آب ضرورة فيقع كلها على ده [illegible] ولا ينطبق واحد منها على آخر [illegible]

مع بعض [illegible] منه [illegible] مثلث ضرورة فلو انطبقا لزم ان يحاط السطح [illegible] المستقيمين وهو بديهى الاستحالة [illegible]

كل خطين من خطوط [illegible] ده قدر من الخط [illegible] بالفعل [illegible] والانقسام [illegible] عدم التناهى [illegible]

غير متناه مع كونه محصورا [illegible] ده [illegible] ولا [illegible] اثبات [illegible] عدم النهاية [illegible]

فانقلت [illegible] الخط بالانقسام [illegible] غير متناهية [illegible] عدم التناهى [illegible] عدم النهاية [illegible]

غير النهاية يمكن وجود خط كك
ويخرج من موضع منه عمود وعليه
متناه ويمكن خطا آب وب [illegible]

وهو بين الاستحالة قلت ان اريد الانحصار الوضعي فهو ثابت في المجذور فانه متناه اليقين بهذا الاعتبار وان اريد الانحصار العددي فلا دليل ثم
ان عبارة عن كون عدد غير فوقه عدد ولكنه لم يلزم ذلك فان الاعداد تلك الاقسام غير متناهية بعيدها الواحد والاحاد عبرات عن متناهية [illegible]
بحيث ينتهي العدد اليه فان قلت نطبق بين العددين منه الناقص احدهما عن الاخر قلنا قال اي التطبيق وهو برهان [illegible]
انه يتوقف الا على هذا القيد انتفيان بقوله وذلك ان نعم والحاصل ان بالتسليم يتوقع ملك الجهة ولا نظر فيه فان البرهان ممتاز على احالة التسلسل حاكم
باحالة عروض هيئة ايضا انه للصورة الجسمية المجردة قال اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة واحدة فيه وفيه نما يقال اما لكمال ان الكل الجسمية لكنها مع
طبيعة نالمجردة مهية والمقترنة اخرى ومقتضى الاولى ذلك الكل العارض فلا يدوم التلبس به والانكار فان منع النوعية فنقول قد بينا في فصل
امر راجع الى وجوده كيد ان اختلاف افرادها انما هو بالخارجات لا بالفصول المنوعة وان لم يقنع بهذا القدر فنقول ان الجسميات
[illegible] الممتدة به واحدة والثانية نعوذ لكن لا يكفي ههنا هذا القدر اما لكمال ان جهة الامتداد والكائن واحدة لكن حقيقة الجسمية المجردة مخالفة
[illegible] المقترنة للتشكل فلا يلزم ان [illegible] الاجسام في الانكار فيقع على تقدير انه حيث اثبت لزوم ما ناله بكل الكل مع الكل الجزء

يقع

[illegible] وذلك لان الجسمية المجردة والكائن مخالفة بالحقيقة للمقترنة لكن لها [illegible] وكلمة [illegible] كونها ممتدة وذلك [illegible]
[illegible] المقترنة فان لنا ان نقول ان قسمة المفرد تورث حدوث قسمين متماثلين وان منع مع كونه بديهيا فلا يتم المفصل لان اختلاف
[illegible] الكل والجزء لاجل اختلاف المهية والكائن الاشتراك في طول الامتداد وكذا الكلية والجزئية لا اختلاف فيه اختلاف المهية غير معقول الا
بالاشتمال على الامور العدم النهاية فالقبل بان امرا واحدا كان لا [illegible] في الوهم او [illegible] بعد وجوده فيهما قد وجد لمختلفات مهية

٤

[illegible] للاشتباه في كونه مجاوزا فافهم [illegible] لكن المحال من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي فيقع من جهة الفعل عدم الاختلاف النوعي كذا قالوا
[illegible] ان المعلول الكائن يتخصص بالفاعل البتة واحد وكذا القابل ولا يجوز ان يقع الاختلاف [illegible] ونظيره ما قالوا ان [illegible]
[illegible] المعلول [illegible] فالصرف في التشخصات والكائن [illegible] لان تحمل على الكثرة وهي ممكنة الوجود فلا [illegible] ان الفاعل [illegible]
[illegible] انتفاء الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف تشخصها ونظيره انتفاء الاربعة الزوجية فان [illegible] هذه الاربعة [illegible] وذلك القابل
[illegible] فان القابل الواحد النوعي [illegible] يجوز ان يفعل [illegible] القابل الواحد الشخص [illegible] كانت [illegible]
[illegible] ان المقصود ان القابل والفاعل اذا كان واحدا والمقبول [illegible] واحدا بالعموم فاللازم [illegible] المعلول والمقبول لكن
[illegible] الا اختلاف الشخص [illegible] القابل غير [illegible] القابل الشخص واحد التخصيص وذلك [illegible] في العرف
[illegible] ممتنع [illegible] على انه على تقدير كون الجسمية [illegible] ان [illegible] النظر
[illegible] ما كان لكن [illegible] عدم الاختلاف الشخصي [illegible] فانه يقبل التشخصات المتعددة [illegible]

وفيه بحث فان القابل هو الفاعل وهو واحد بالعموم فيجوز ان يختلف تشكلاته بحسب [illegible] ان شاء الله تعالى قوله وعلى التقدير يلزم ما ذكره

قال الشيخ في الاشارات ولعله يتوهم متوهم انه يمنع عن تقسيم بعض الاجسام في نفسه الا منفردات وهيئات انفعالية والشكل وكان [illegible]

[illegible] متعدد بها يلزم ما يلزم كليتها في تحقق ذلك لان الاختلاف انما كان بسبب الفصل والوصل والتناهي [illegible] والانفصالات [illegible]

وبالجملة بسبب الانفعالات [illegible] عن عوارضها [illegible] ان [illegible] واحد وهو عدم التغاير في الاجسام [illegible] الشيخ عليه بلزوم الانفصال والاتحاد

تنبيه فان الاختلاف قد يكون بتعدد الصور الجسمية في الابداع ولا شبهة في ان هذا الاختلاف لا يتوقف على الانفصال [illegible] لواحق [illegible]

[illegible] الشارح رحمه الله تعالى فالوجه ان يقال في تقرير كلام الشيخ انه قد تقرر فيما سبق [illegible] ان الجسم بما هو جسم يقبل ان ينقسم [illegible] والان

[illegible] خارجي فالشكل الذي تشكل به الصورة المجردة بعين الشكل مقتضى الصورة الجسمية بما هي هي [illegible] لزم ان لا يمكن [illegible]

فانه على ذلك التقدير يلزم اشتراك الشخصين [illegible] في ذلك الشكل الواحد وهو بديهي الاستحالة فيلزم انتفاء الكلية والجزئية اللازم للانقسام في ذلك

الشكل [illegible] وكذا [illegible] الانفكاك [illegible] في الشكل النوعي [illegible] فان الانقسام [illegible] على الاتحاد [illegible] وكلية [illegible]

على ان [illegible] عند الذهن الثاني وان [illegible] فنقول ان المجرد [illegible] فلا بد من [illegible]

[illegible] الكل منفصلا [illegible] به الكل [illegible] وهو [illegible] تلك ما سبق [illegible] موجب التساوي في [illegible]

عند التساوي في العلل [illegible] وعليه ان [illegible] العلية ان يوجد المعلول كلما وجد العلة [illegible] لو وجد [illegible] ان يحمل على

الصور على العناصر والجواب انه ظاهر ان الطبيعة اذا اقتضت امرا [illegible] فلا بد [illegible] يتصف به [illegible] ضرورة [illegible] لا يجوز

[illegible] الذهن ان يكون النار مقتضية للحرارة والارضية [illegible] ومع ذلك [illegible] النار والارض [illegible]

الا [illegible] على الغير [illegible] واجب بان الاثار [illegible] بحسب اختلاف الفاعل [illegible] بحسب اختلاف القابل

[illegible] ان نقول [illegible] فان اختلاف اشكال الكل والاجزاء [illegible] اختلاف القابل فان الصورة الجسمية [illegible] متعددة

[illegible] والجواب ان الفاعل هو طبيعة الصورة الجسمية [illegible] القابل [illegible]

[illegible] اصلا فلا كلية ولا جزئية لانها [illegible] امكان التعدد [illegible] امكان التعدد [illegible]

امكان اختلاف في الشكل فان انقسام الكل في الوهم [illegible] امكان [illegible] والكائنة [illegible]

الصورة الجسمية على [illegible] الاتحاد فيلزم التخلف وهذا كما ترى بخلاف ما اذا كانت [illegible] الاشكال الصورة النوعية فانها [illegible]

[illegible] فان [illegible] شرائط القابل وهو الصورة الجسمية [illegible] الابداع ولا مانع فيكون [illegible] اقتضاء تلك النوعية

وقبول ذلك القابل واذا قسمت فلا يمكن القسمة في الخارج لان طبيعة الفلك النوعية آبية عنها وعدم [illegible] لكن لا [illegible]

ت وهذا القدر يكفيك في دفع النقض وليس تم لنا حينئذ ان القوابل قد تعددت فان الصورة الجسمية التي هي قابلة للاشكال متعددة

بالتقسيم وبه تعددت المواد بالعرض وبذلك تعدد الاشكال لكن يتوجه عليه فان تقتضي الطبيعة الكلية والاشخاص في ان الماهية وان تعددت فلا بد

من اتحادها فينبغي ان لا يختلف اشكال الكل والجزء مع ان القسمة تنافي على الاتحاد والجواب ان القسمة الوهمية لا تقتضي امكان القسمة الخارجية على ما هو الفرع

الوهمية فان تلك القسمة الخارجية الكائنة من الابداع فلا يتعدد فان الطبيعة اقتضت [illegible] مفهوم الفلك ومع ذلك اقتضت [illegible] فيكون

ذو واحدة والعالم كله من الابداع فهو [illegible] واللازم الكائن المبدع وان [illegible] فيهما قد عاق عائق ومعنى قولهم ان الصورة اقتضت الكون فيه

انها لو خليت نفسها وطباعها اقتضته وههنا ما جلبت لك ثم ان الحق ان الاقسام مجاري على مذهبهم فلا يرد شيء بخلاف ما اذا كانت

الصورة الجسمية مقتضية فانه يلزم ان لا يوجد والا تقبل القسمة الوهمية وهي غير [illegible] امكان القسمة الخارجية كما في الاجسام [illegible]

[illegible] فان الشيخ في جواب هذا النقض فنقول لك ان الشكل حصل للافلاك عن طبيعتها [illegible] لهيولاه [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] فلما وجب [illegible] ذلك وجب بالجار [illegible] ان لا يكون لما يفرض [illegible] الكل لكونه [illegible]

[illegible] صورة الكل [illegible] عارض ومانع [illegible] بتلك الصورة [illegible] واما المقدار [illegible]

[illegible] الطبيعة [illegible] الطبيعة واحدة [illegible] كل [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] ان الشيء شيئا معينا مما يختلف فيه حتى [illegible] فليس يمكن ان [illegible] امكان [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] ما هو [illegible] ان يحمل كلام الشيخ على ما حمله الامام من ان لوازم

هذا الشيء [illegible] الاشكال [illegible] الكل والجزء ولكن اعتراضاته مندفعة اما الاعتراض الاول [illegible] بان اللازم منه

عدم اقتضاء الجسمية المقدار [illegible] وهو غير المطلوب والمطلوب عدم اقتضائها الشكل وهو غير لازم فان من الجائز ان تكون اقتضاء [illegible]

[illegible] كتوقف اقتضاء الحرارة [illegible] فلم لا يجوز ان يكون الجسمية مقتضية للشكل بعد حصول المقدار [illegible]

[illegible] المعترض ان الجسمية [illegible] مقتضية للشكل [illegible] الاتفاق [illegible] لا تفاوت في المقدار [illegible] فان الاشكال

قد تختلف مع اتحاد المقدار وقد تتحد مع اختلاف في المقدار [illegible] بان الشيء هو ان يكون الشكل [illegible]

على قدر [illegible] الصورة [illegible] الاتفاق في الاشكال مع الاختلاف في المقادير [illegible] الشيخ [illegible] لزوم الشكل [illegible]

[illegible] هيئة التناهي والمقادير [illegible] لكن [illegible] واجاب [illegible]

[illegible] عدم [illegible] ثبوت المقدار والاختلاف موقوف عليهما وهو مبني على ما سبق من ان الاختلاف [illegible]

[illegible] حال واما اعتراضه الثاني وهو انه ان اريد [illegible] الاشكال مطلقا [illegible] فان الاجسام [illegible]

العطاء؟

بالضبه ولا كثرته وان اريد الشكل الطبيعي فنلتزم ونقول فلا نتصور تخلف مانع والا لزم اجتماع النقيضين وهو هنا الا ان نذهب الى الاسود وان اتحدت

الاوجه مكنها تخلفت لمانع وايجاب المحاكم اولا بان مراد الشيخ الاول وهو لا يلزم لان الجسم واحدة والمانع مستقلا فان ما فرض بانها ان امكان اختلافها

في الشكل او لم يفد فعند الثاني فهو عرض مانع وعلى الاول فهو غير مار في تنظر فان الصورة ان تحدث فقد يمتنع الافتراق فبعض الصور مجردة ومتصلة

مفرقه والمفرقه اختلف شكلها بالنسبة الى الشكل المجوزه لمانع نادر ولا محذور في انتفاء الكفار المغنيه الحارثه والجواب انه على تقدير ان الاختلاف

انما هو من الانفعال في كلام المحققين واما اعتراضه الثالثة فان البسيط مما كان في نفسه واحدا لا جزء له الا بالقسمه فان اريد انتفاء الكلية

والجزئية قبل القسمة فلا مضايقة وان اريد بعد القسمة الخارجية فلا نسلم لان لكل القطرة كشكل الجزء وان اريد بعد القسمة الوهمية والفرضية فباختلاف

الاعراض فالاختلاف لمانع لان حصول الجزء مما اخر وهو مانع من ان يتشكل الجزء كذلك الشكل الكل بل كونه جزءا متصلا محسوس

ظاهر تمام قوله الا ان ما للكل على ما للجزء بعد القسمة وقبلها لا جزء ولكلية للكل ما فيه فان المادة سواء كانت قبل القسمة او بعدها

فهي على وحدتها وما تعرض احدا وانما التعدد للصور والاعراض فلا بد ان يقال ان الصورة الجسمية تتعدد في القسمة وهي [illegible]

ولذلك تختلف الاشكال وقد مر ما فيه ما يتعلق به قوله واما المادة فهي انما تختلف بذواتها فان المحاكم قد يكرر في هذا [illegible]

الاشارات ان يكون المادة واحدة فيها لذواتها وليس كذلك فان الصورة لما كانت علة لوجود المادة كان تعدد افرادها مقتضيا لتعدد

وجودها كما في الصورة قطعا على ما اشرنا اليه في اثبات الهيولى وقد اشير بذلك في الطبيعيات من هذا الكتاب ان تكون قابلا لكثير

لكنه غير معقول سواء كان ذلك الكثير مادة او غيرها وههنا احتمالات وهو ان مادة واحدة لا تتعدد بالقسمة اصلا كما يلوح من اثبات

الهيولى وقد مر ذلك مع انه مستبعد في نفسه لان ذلك العلة والجزء انما يعتبران في تلك فان الكلية والجزئية من خواص الامتداد و

المقدار وذلك في قول المحاكم نظر فان الصورة التي هي علة المادة هي الصورة المطلقة وهي لا تقتضي التعدد اصلا والجواب ان مقصود

قال انهم جعلوا علية الصورة فان تعددت المواد فيها سواء صح او لا لا لذات المادة ولم يكن الكلام موقوفا على هذا الاعتذار فانه يمكن

ان يقال ان اختلاف المادة انما هو باختلاف الصور فان المادة واحدة بعد القسمة على وحدتها التي كانت قبل ولا يمكن المادة والا لكثر

صفة الوحدة التي يحققها من قبل الصورة وانما تكثرت بالقسمة ولذلك تعددت الاشكال ولا يلزم عليه فان المقتضي للشكل هو الصورة

هو وهي واحدة وقد مر واعلم ان المقام والكلام نحو ما ذكر الذهن بلا تشخص ان الافهام ههنا حائرة متعلقة بحيث يكثر المادة لما انها

في علم ان الشيخ قال في الاشارات ان الاشياء التي لها حد نوعي واحدا انما تختلف بعلل اخر وانه اذا لم يكن مع الواحد منها القوة

القابلة لتاثير العلل هي المادة لم يتعين الا ان يكون من حق نوعها ان يوجد شخصا واحدا واما اذا كان يمكن ان يحمل

على كثير من شخصها كل واحد لغيره فلا يكون سوادان ولا حرارتان في نفس الامر اذا كان لا اختلاف بينهما في الموضوع

الامام الرازي بانه عليه تكثر الاشياء المتماثلة لو كانت هي اثار كان تكثرها يحتاج الى تكثر المواد وتسلسل واجاب المحقق ان الشي الذي لا يكون بذاته قابلا
للتكثر يحتاج في ان يتكثر الى شي يقبل التكثر لذاته وهو المادة واما الذي يقبل التكثر لذاته اعني المادة فهو لا يحتاج في ان يتكثر الى مادة اخرى بل انما يحتاج
في تكثره فقط انتهى ومعناه ان المواد ليست متكثرة بل كل مادة نوعها منحصر في شخص فمادة العناصر واحدة وكذا المواد الافلاك فليست في الامور
المتماثلة فيرد على عبارة المحقق واما الذي يقبل التكثر لذاته ان الشي الذي لا يتكثر الا كما هو خصيصة نوعه بل انما يقبل التكثر بالذات والمهيات التي تماثلها
تكثرها ذلك التكثر لا يحتاج الا الى الفاعل فقط ولا احتياج الى المادة بخلاف الشي الذي لا يقبل التكثر الذي بل انما يقبل التكثر العددي فتكثره يحتاج
الى نفسها لا الى التكثر وذلك بسبب اختلاف الاستعدادات وبه لك قال الشيخ وفيما يجري مجراه او باختلاف المواد كاختلاف الصورة الجسمية في مواد
الافلاك وهذا الجمع وان كان بعيدا عن عبارة المحقق لكنه محمل صحيح فليحمل عليه وعلى هذا اندفع كلام المحاكم على انه ولكن المحقق خلاف في هذا
المقام حيث اجاب عن ذلك بمثل ما في الشرح وما ذكرناه في توجيه كلامه في الابيات عن جار بهذا هو وزه ان ما هو من مفروضين في الفلك ليس اختلافهما
بالمهية اولهما فهو مركب من الهيولى والصورة والثاني لقبول فهو مقارن للهيولى والمقارنة اعم من ان يكون بطريق التركيب كالجسم او بالحلول كالصورة
وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية في هذا مخالفة لما بني منه من قبل في البحث الاول من الاشارات لو رد على برهان الاثبات
الهيولى والجواب ان ما بني منه دفع مثل جوه من قبل الباحث فان قلت فما وجهه فان تبدل الاشكال لا يمكن الا بتفرق الاتصال وتوصل
الافتراق كما هو منه فيما سبق فكيف يمكن ان يتغير الصورة الجسمية فيهما في صورة التبدل وما ذكره في صدد تشكلات الشمع لا يجري فانها مركبة من اجسام
متباينة فعند التبدل يتحرك جسم موجود بالفعل فيها الى مكان اخر فلذلك لا يتحقق الانفصال المعدم للصورة الجسمية قلت ذلك مجرد دعوى وذلك لان
الانفصال هو احداث هويتين والتفرق بدون الاحداث ممكن بان تنفك الاجزاء الا في الوسط والقسم التحليلي موجب لتبدل الشكل مع
عدم الفصل والقسم اقامة الشكل المستدير بدل غيره لا توجب الانفصال قوله فالاولى ان لا يحيل لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل والوصل
ولذلك ذكر الشيخ في الاشارات ولوازم ذلك لسبب فاعل مؤثر وهو متعذر بنفسه لكان المقدار الجسمي في الابدية بنفسه من غير هيولاه
للفصل والوصل وكان لم ينفك عن الانفصال وقد بانت استحالته هذا وههنا بحث وهو ان الانفعال الذي هو من لواحق الهيولى هو الاستعداد
وهو صلوحها لما ليس بحاصل ثم يوجد فيه بعد العدم ولزوم الشكل للعارض لا يستلزم فانه يجوز ان يكون زوال ذلك العارض بعد الوجود
محالا ولا ينفي الامكان فان الممكن ما يكون في نفس صالحا للعدم واما امتناع خصوص عدم فلا ينافي الامكان كما في ازمان انفصال
ان العارض ان امكن وجود المعروض بدون العارض وذلك محال ان يوجد من الابداع بدون ذلك العارض بل مع عارض اخر موجب لتشكله
وان اريد بالعارض [illegible] لم يحتمل ثم لا يجوز ان يكون معروضه ذلك العارض فساد ذلك لان ما هو من لواحق الهيولى انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي هذا هو الذي يندفع به كلام الشيخ في حكمه العين على ما [illegible] انه في قبل وهو [illegible] عندهم ان عدم الوجوب نعم

علم ارسطو ذكره اعلم العقول المفارقة وما ذكره في بيان استناعه ايضا بل بناء ذلك حيث قالوا ان نسبة القابلية نسبة الامكان

ونسبة الفاعلية الوجوب فلا يجتمعان في شيء واحد فلو اريد بالقابلية معنى الانفعال التجددي [illegible] وان اريد به مطلق الاتصاف فلا نسلم الا

يجوز ان يكون نسبة الاتصاف نسبة الوجوب ايضا وتحريره [illegible] في الالهيات ما يغني عن هذا المقام في الشرح وتقابل [illegible]

اريد ان الانفعال التجددي لم يتم كما ذكره فلا [illegible] ارادة مطلق القبول كما زعم المحاكم وغيره [illegible] الاستدراك فيلطف في توهم الا

تعود نسبي ذلك على ذلك والله اعلم قوله وانما الحضرات الاف [illegible] فيما ذكره [illegible] انما احتاج اليه لان العارض [illegible] ما لحمل على

الا الاشتقاق وقد تقييدها بمكان الانقلاب ومقابلته مع اللازم [illegible] على انه [illegible] في بعض احتمال آخر ولكن [illegible] انه يلزم اطلاق

العارض على المباين فانه ان فرض ان منشأ الشكل امر مباين يمكن ان يزول وتبقى الصورة فهو ليس [illegible] ولازمها فهو العارض [illegible]

ان نقال ان المراد بالعارض هو العارض المفارق [illegible] بينهم والحصر ان لم يكن [illegible] لكن جريان هذه [illegible] في ذلك ظاهر

فيقه وذلك الامر منفك عن الصورة بالامكان اولا [illegible] ولذلك لم يصرح به ولكن [illegible] ان نقول ان الفاعل للصورة المجردة

المباين [illegible] لازم [illegible] بخصوصه وعارضها بالنسبة الى الجنسية المطلقة ولا يلزم محذور والقيم ان الشكل اللازم [illegible] وجوب [illegible]

في معلولات [illegible] العلل فانه ظاهر [illegible] الواجب الى [illegible] انما وحدت وحدة المعلول [illegible]

وحده والله اعلم قوله اصول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة المجردة [illegible] واعلم انه قد نقل [illegible] ان [illegible] مخصوص

واحد [illegible] بالضرورة وان التشخص هو نحو من الوجود او ملازم له فجعل [illegible] موجودة هو جعلها [illegible] واذا علمت [illegible] فاعلم

ان الصورة المجردة لا بد لها من فاعل يخرجها من العدم الى الوجود فليكن واحدا من العقول مثلا فخلقة الصورة هو الصورة المعينة

والشكل الذي لحقها من [illegible] ذلك الفاعل او من [illegible] او من قبل لحوق صورة نوعية معلولة لذلك الفاعل [illegible]

اما عدم اللوازم فلا نم لزوم امتناع التعدد وان عدم العوارض فلا نم انه يستدعي [illegible] لان [illegible] القبول الانفصال

وكلا [illegible] بوجه الا ان يثبت ان فاعل الشكل ان لم يكن الصورة المعينة من حيث هي ولا لازمها [illegible] ان يقبل الا

[illegible] وهو [illegible] الفيضان قوله والحاصل ان اختلاف الاشخاص والانفعال في الاستعداد لا يتصور في الكل [illegible]

على الكلام [illegible] بعد عرفت حاله وان [illegible] على ان تعدد الواحد النوعي بالعدد [illegible] كما يجري [illegible]

[illegible] هذا [illegible] فهو [illegible] الاشكال مستور [illegible] في ان الهيولى لا يتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة

فاما ان يكون ذات وضع او [illegible] مع اختصار [illegible] تجرد الصورة عن الهيولى [illegible] الصورة

وهي ذات وضع بالذات [illegible] فيحصل في جميع الاحياز [illegible] فان الاستحالة في تجرد الهيولى عن الصورة [illegible]

يرد انها ذات وضع بعد ان لم يكن كذلك وذلك لان الهيولى كانت مجردة فنسبتها الى الاحياز على السوية واقتران الصورة ليس مرجحا ومع
الا القول بانه يوجد النفس الا انه مجردة عن العلائق المادية في الاحياز كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى ولا يلزم ذلك اذ الجزء الصورة النوعية فاذا وجدت
بالانفصال وجدت متحيزة بخلاف الهيولى المجردة فان التحيز حادث فلا بد من سبب مرجح وذلك السبب هو الوضع عندهم فان قيل يمكن ان يقال اراده
الصورة ان تجردت فهي ذات وضع او لا وعلى الثاني فصيرورتها ذات وضع لا بد من مرجح من غير مرجح وحصولها في الاحياز كلها وعلى الاول فلا بد من
الانقسام فيكون جوهرا فردا او خطا او سطحا جوهريين او جسما وهو مركب من الهيولى والصورة هف فقد جرى خلاصة الدليل قلنا ليس كلما يقبل
الانقسام فهو مركب من الهيولى والصورة كيف ان الصورة المقدارية والجسم التعليمي مع انه لا تركيب بل قصارى امرها امتداد منقسم في الجهات الثلث
ان لا يوجد بدون مادة حاملة فان التشبث بالاجزاء في امتناع تجرد الصورة عن الهيولى على هذا فهو بعيد مسلك اثبات الهيولى الدال على ان
الصورة لا تتعرى عن المادة وقد فرغنا عنه وكذلك لم يذكر هذا البيان في ذلك المرام بخلاف ما ذكر العلامة ههنا فان من المخالف ههنا هو كون المادة غير
مادة او كونها متحيزا مع الترجيح من غير مرجح ولا يتبين فيه ان الصورة لو كانت مجردة او مقترنة فهي لا تكون … فانها تقبل الانقسام ما تشخص
… في موضع فلا حاصل لما ذكر في اثبات الهيولى واستدل اليه على هذا المطلوب بان الهيولى مبهمة وانما تتعين بالصورة فلو تجردت عن الصورة
لمادة لم تبق موجودة لان الظهور ان المبهم بما هو مبهم غير موجودة وفيه انهم ان ارادوا ان الهيولى لا تتعين لو في نفس الامر بل … حصة مبهمة موجودة ومتعينة
بالصورة فهو … الا باطل وقد مر في الشرح ايضا وان ارادوا ان تشخصها مستفاد من الصورة فهي شريكة فاعل وجودها فهو بعيد عن العبارة مع ان
ذلك على ما في الكتاب وغيره موقوف على اثبات التلازم نعم لقائل ان يقول ان ذلك لا يثبت من قبل من جوهرية الصورة وان الفرق بين العرض والجوهر
بحال تقوم المحل به وتقوم به فاذا كان كذلك فلا تحصل المادة بدون الصورة والله اعلم … وهذا انما يكون اذا كان جوهرا او قد مر ما يتعلق باشارة
… المصنف من ان كلية الانقسام … ممنوعة كيف ان النقطة ذات وضع مع انها غير منقسمة البتة وجه الدفع ان المراد
كل ما له وضع بالاستقلال بمعنى انه لا يكون موجودا في محل فان … المصنف لم يتم عنده استقلال الهيولى فانه قال في بحث اثبات الجزء ان مجموعهم لم يثبت
بعد فهو بانه مر اثبات الجوهرية بحيث لا اشتباه اصلا ومن العجائب التشكيك في جوهريتها مع ان برهان اثبات الهيولى انما يدل على الجوهرية
… الا ان جوهريتها ولكن قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات الثلث جسم … وحاصله ان المراد في … عدم كونها ذات وضع
عدم كونها ذات وضع بالذات ولا بالعرض كما ستطلع عليه ان كل ذي وضع منقسم في الجهات جسم وقد يدفع باختيار ان المراد كونها ذات
بالذات اما الشق الثاني فنقضه ولا شبهة في حصول وضع لها عند اقتران الصورة في الجملة فاما ان يحصل في حيز دون اخر … فيلزم … كيف
لو كان حاصلا للهيولى … كما هو المدعى يلزم ان لا يوجد … اصلا مقترنة والموجودة لا تنافي نفس … لها فتقيد الاقتران … فيلزم
المحذور … ان تجردها ثم اقترانها بالصورة يوجب تبدل … كما اشرنا اليه وستطلع عليه ان شاء الله تعالى فان جميع العوارض …

لعدم م

الصورة م

ان اريد في هذا الشق
كونها ذات وضع بالذات
بالذات لم يجد وان اريد
الله اعلم … ٣

كونها ذات وضع بالذات فهذا النقض يدفع بمنع ... ولا يصح الاستثناء بهذا الوجه

في الاجسام [illegible] فيتبين ان النسبة تقتضيه الوضع بالاستقلال [illegible] وان اريد عدم الحلول في محل كما اشير اليه من قبل [illegible]
ان الهيولى موجودة في غير محل وكل موجود كذلك فهو ذو وضع او غير ذي وضع في نتيجة النقض [illegible] الا باعتبار ما يحل فيها من الصورة الجسمية ولا يصح الاستثناء بما [illegible]
من [illegible] في الاجسام والجواب انه يصدق نقيض [illegible] ثم [illegible] والاظهر الا [illegible]
بالهيولى المجسمة [illegible] بالجواب باختيار الشق الثاني وحاصل الابطال التي [illegible] على المفصل المذكور في المتن ومآل ان المراد عدم
في الوضع فالهيولى المجردة لا يلزم ان لا يكون ذات وضع اصلا لا بالذات ولا بالعرض او يكون ذات وضع في الجملة وهو على تقدير الاول ان
يكون ذات وضع بالذات ويرجع الى النقوض المذكورة في المتن والثاني ان يكون ذات وضع بواسطة في الوضع وينتقل الكلام الى الواسطة ولا يتسلسل
ضرورة ان ما بالعرض يدون ما بالذات وجوده بكلمة بديهية مع ان التسلسل قد استحال ببراهين تقام على ابطاله فلا بد من الانتهاء
الى ما يكون ذا وضع بالذات فهو ان كان غير منقسم فهو الجوهر الفرد وان من جهة فهو الخط الجوهري وان في جهتين فهو السطح الجوهري وان في
الثلث فهو جسمية فالهيولى المجردة لا تفارقه [illegible] هذا [illegible] على رأي [illegible] ان الصورة الجسمية انما استندت الى الجسم التعليمي مع كونها
ذات وضع بالذات على ما هو المشهور ويدل عليه عبارة المحاكم وشرح الاشارات لا يخلو عن اشكال فانه ان اريد في المنفصل الاول
بالذات فنختار ان ذلك الامر هو الجسم التعليمي فلا يكون جسمية او في جسمية وما قيل ان الجسم التعليمي انما يقوم بالصورة الجسمية [illegible]
فلكين فاما بالهيولى وان اريد الاعم فلذلك والجواب ان الهيولى المجردة اذا كان ذات وضع بالذات او بالعرض فلا بد من
جوهر ذي وضع بالذات منقسم في الجهات فهو الصورة الجسمية او مقارن لها فان عرفنا لا يكون ذا وضع بالذات ولكن القول
بان الجوهر الذي هو غير ممتد بالذات وهو ذو وضع بالذات يأباه العقل السليم ويرد وجوه الاول انه مناف لما قالوا في بحث
الحلول ان الاشارة اذا كان امتدادا خطيا كانت الاشارة الى النقطة بالذات لان ذلك الامتداد ينتهي بها والثاني ان التحيز و
ملاء المكان انما هو من جهة التجسم للمقدار فالمتحيز بالذات انما [illegible] للمكان انما هو الجسم التعليمي الذي هو عرض والثالث ان المتمكن هو المتحيز
والمكان هو السطح الباطن من الحاوي [illegible] بالذات [illegible] السطح [illegible] والجواب ان الاولى الجسمية [illegible] الاول كون
[illegible] مقطع [illegible] للامتداد [illegible] الاخذ [illegible] الامتداد السطحي [illegible]
كون [illegible] فلا بد له ان يكون [illegible] عارض للجوهر بالذات [illegible] لعدم انتهائه [illegible]
بالذات [illegible] والثالث [illegible] فان [illegible] بالذات ذا وضع
ما يحكم الطبع السليم ثم ان ما [illegible] لجميع الجهات لا يلزم ان يكون ذا وضع بالذات [illegible] الاشكال وان منع [illegible] بين القولين [illegible]
ولكن الحق ان الصورة الجسمية ممتدة بالذات [illegible] الجواب بان المراد ان [illegible] في الوضع والثبوت [illegible]

الحلول معناه ان المقصود بالاشارة هو النقطة غير محيد بها فان الكلام في نفس الوضع في العرض والانقسام واثره المناقشة فيه ان ذلك الغير
ذا وضع بالذات غير لازم فانه يجوز ان يكون غير ذي وضع والنظر في ثبوت الوضع لكن مع ان كون الجوهر ذا وضع كذلك غير ظاهر عند المحقق فانه
يجوز ان يكون كونه ذو وضع بالغير كالصور والهيولى والقابل والفاعل وكذا الجواب عن الثاني بان الجسم التعليمي انما يكون والنظر في ثبوت التجزي للطبع
دون العرض كما ان التناهي والنظر في ثبوت التشكل للجسم دون العروض غير محيد اولا لان هذا البحث في اول كلام المحقق ان الوضع بالذات من خواص
الجسم لا نقل الوسط في العروض وهو ما هو ذا بيانا ان الجسم الطبيعي اذا لم يكن فالجسم بالذات فلا يكون ذا وضع والحيز بالذات كيف ان الجسم التعليمي لو
زي فالانفصال كان ممكنا ما لنا للمكان والجسم يكون ذا الجوهر فالحق ما ذكر ان الجسم في حد مرتبة ممتد والله اعلم قوله كل واحد منهما الى كون الهيولى
خط ام لا نقض ان كون الهيولى خط وغيره وفي نقض فان الهيولى لنفس بين مبدا وكذا منقسما فكونها منقسم هو المختلف فلا احتياج الى الابطال في
ذلك خرد المحاكم البرهان بان الهيولى لو كانت ذات وضع فهي منقسم في الجهات فيكون جسما وتبد فيه هو ما او في جهة فيكون مقطعا لا مبدا والا اشارة
وهو طرف الشيء وهو لا يكون ذا وضع بالذات فقال المحقق وبطلان كونها احد هذه الامور من عدم تصور مهيا تها فان الجسم والخط
والسطح لكونها متصلة بالذات قابلة للانفصال يكون مخالفة لها حاصل فهي غير كما لا يعقل ادلا تعيين الا في الوجود كما مر في داب المناظرين وثانيا ان كون
الهيولى ذات وضع لا يستلزم ان يكون كذلك لذات فانه يجوز ان يكون كذلك بالواسطة وهي بالذات ذات وضع فيتبع هذا البيان الثالث
على ان ما ذكره المحاكم والمحقق ايضا يعبض ما ذكره المص فتدبر قوله لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين مر عادة المحقق منع امكان الانتهاء والدليل
هكذا خبر ان منقسم فانه لا بد ان يكون في عام الوصفات فتدبر ان يكون ملاقيا لكله او بملاقاة الملاقاة اما بالتمام فالتداخل والا
فالانقسام لا يقال ان التداخل في ما اذا اتحادا لتم لان التداخل محال الوجود والتسلسل فلذلك في امكان استعماله والدليل غير ظاهر على انه لا يلزم
توهم الانتهاء والمحال انما لزم من كونه عدم الانقسام والنظر ان المنع انما يكون من متكافئ الطرفين قوله يلزم بعض الابطال نفهم واحد في الخط
الجوهر وقد نقل انه المبتدا عن البعض تعقيد طرفي السطحين بالاستقامة فانه بيانه ضعفه ولعله انما قصد بالتقييد ظهور الانتهاء
لا توقف البرهان عليه والا فلا شبهة في زيادته كما في السرح قوله فاما ان يجب في تلك الخط الجوهر في مباد من بعيد انه منقوض بالنقط
والسطح وهو خالع فان تداخل النقطة غير مستحيل قوله يلزم حيث التداخل اذا فرض في فيه مناقشة نفعه فان اللزوم ظاهر فان الخطوط
متعددة فالجميع كما قدر وفي جزء والنظر انه لا عرض للخط والمقصود ان المساوات في النظر محال غير لازم واللازم غير محال فان
المساوات ان اريدت في المقدار فاللازم غير محال وان اريد في العدد فالمساوات غير لازم والمراد بالعرض ما يحاذي الجزء لا منقسم فيه
قوله واما الحكم بامتناع تداخل الجوهر في اشاره الى ضعف ما قيل في وضع الاعتراض من ان المراد تداخل الجواهر وهو لازم فان الجزء جوهر
والتداخل مستحيل مطلقا قوله فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورة بما هو من على ما قرره المتاخرون ان المتساوي كما مر في

اذ ليس بذا احد اجزاء مذهب القدماء فانهم لا يجعلون جزء الصورة النوعية واما الصورة الجسمية فعندهم هو الجسم والهيولى ليس بداخل في شيء وعند الشيخ
المقتول يدخل في كتاب التلويحات قيل ان تداخل الهيولى في الصورة بين ثم بل المشهور الحلول وينبغي ان يقال التداخل فرق والجواب ان التداخل ليس الا
على الشايع الوضعيان كتب لا يراد الجم منه وهذا القدر متحقق وان قيل ان مراد الحكام بعضهم التداخل في الجوهر ان تنفذ في الجوهر النافذ يمكن
ان يكون موجودا بدون ما نفذ فيه نقول فيه عبارة الشارح التفصيل التفصيلي وحاصله ان تداخل الجواهر مستحيل مطلقا ثم وما ذكره يستنبط
ولما حمل ما لا نجد تفرقة بين الصورتين فلا يسع ذلك الحكم الا ان يؤتى بالبرهان قوله فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر في الاشارة
ان كلام ذلك الحكام يمكن توجيهه بتقييد الجواهر بالمتحيزة بالذات وان كلام المص لان كل حيوان يتحيز بها اخص من الوضعيات فيهم يصح بالتعارض المذكور

الحكام

قوله ونفاره بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته اه وذلك لان كل متحيز بالذات فهو عند العقل الصحيح يمتنع بما شاء لم واعلمه غير انفصال
واذا كان كل متحيزها لا يكون مثل الواحد قوله اذ لا فرق عنده في الصورتين في فقد الامتياز ه وحاصله ان امتناع التداخل في زيد
وعمر انما هو لفقد الامتياز بالتداخل وهو متحقق في غيرهما فيجب ان يمتنع مطلقا وفيه نظر فان الامتياز ان اريد به الوصفي فهو لا يدل
على الاشكال مع انه لا يلزم وهذا الخلاف تداخل الاعراض وان اريد العددي ففقدانه ثم والجواب ان المراد الشق الاول وهو يتاتي في
المتحيزات بالذات كزيد وعمر فانا نتيقن بديهة بوحدة الاجسام وكثرتها في عدد ولو جاز التداخل في المتحيزات بالذات لجاز عند العقل
الصحيح ان يكون الجسم بحثه واحدا الوفا والوف الوف ويرتفع الامان في البديهيات وهذا القدر متحقق في كل متحيز فلو لم يمتنع في
لم يمتنع في شيء ولو امتنع امتنع مطلقا وهذا عند الحذاق من الواضح وان لم يقنع بهذا القدر فنقول ان البديهة شاهدة بامتناع ان يتداخل
الجبلان بحيث يشغلان حيز جبل واحد ولا يجد التفاوت في سائر المتحيزات بخلاف الاعراض فان الامتياز وان ارتفع عن البين فلا يلزم

ولكثرة

ملك البديهة البتة فان المحل معين على الحكم بالوحدة والكثرة والصادق عليه هذا قس والا وضح ما ذكرنا من قبل لا تقال لو وقع التداخل في د
تفريع على الوهم المنفصل انه ان استدل بانتهاء الخطين الجوهريين اليه فلزم انه ممكن فانه يجوز ان يكون في العالم خط واحد جوهري وان
استدل بانتهاء العرضيين فلزم استحالة التداخل فانه لا يلزم الا تداخل الجوهر والعرض قوله لما ما تقول الاطراف كما هو عند المحققين
فالحاصل انه يلزم تداخل الجواهر المتحيزة بالذات لان الاطراف متداخلة في محالها ومتداخل المتداخل متداخل بديهة اما المقدمة الاولى
فلانها ليست امورا مستقلة الوجود والا نفرض في النهاية بل هي انتهايات المحال والحلول يلزم التداخل قوله واما انه لا يجوز ان يكون حصاها
والاظهر ان يقول لو كانت جسما لكانت مقارنة للصورة لان كونها منقسمة في الجهات لا يقتضي ان يكون هي الجسم الذي هو مركب فان
فصار آمره الانقسام فيحتمل ان يكون جسمية او معها وعلى التقديرين الخلف اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان
الجسمية لا توجد الا مقارنة للهيولى فيلزم ان تكون للهيولى هيولى قوله واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت مع الله علاحد

ما وقع من البعض يمكن فلعله انه قيل بانه لو قارنت بالصورة فاما ان لا يحصل في حيز اصلا ام وعلى هذا اهادم للبديهيات ان يقول لو تجردت
لزم كذا ولو قارنت لزم كذا فيلزم انقطاع التقسيمين وفي مرتبة ما قبل اللزوم لوضح انه قيل لزم عدم تجرد الهيولى عن الصورة المخصوصة التي بها
لو تجردت فاما ذات وضع او لا ام وجميع لا سبيل الى الاول فانه يلزم تركيبها من الهيولى والصورة ولا الى الثاني لانه يلزم ان لا يكون
ذات وضع او لا لو اقترنت الى اخر فاما ذات وضع فيلزم الترجيح من غير مرجح وانه لو لم يتحد بل اقترنت واما في الاقتران ذات وضع او لا
ما لا حاجة اليه لو هيئة فان كلام الشارح واف به وكذا كلام المصنف الاتي في صورة الانقلاب فافهم قال واما الفاعل الذي به المفارق
من كلام الحكيم اقتضى ان لكل نوع جسماني مدبر اعقليا من المفارقات فلم لا يجوز ان يكون هو المخصص وقوله لا يوثر تاثيرا تاما ام ودليل
سلم فلم لا يجوز ان يكون ملتصقا الاستعداد فاذا انتهت الى الاخير اوجب وقوعه في حيز معين قال واما المخصصات السماوية من
الحركات والاوضاع ام ونحو المقدرة دعوى ولم يبرهنوا عليها ولست منه نفيها والصحيح القول بان وقوع المجرد في عالم التحيز
يكتب بهيئة غير مسموع قال واعترض على استحالة الفرض الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية لذاته لو ان نقبه كوزان يكون اللحوق
ممتنعا فلزوم المحال من هذا المعنى وقد يستدل منه فالاستحالة منه لازم انتهى وقد يدل على امتناعه وتكلم لو بيان نفي لو دل على استحالة التجرد
يلزم ان لا يوصف مفارق اصلا فانه اذا اقترن بصورة فهو في حيز ولا وجه كما لا ولا يكمن الجواب الا بالقول بامتناع
لحوق الصورة فلم يكن كذلك لحق فيه واما قول انه لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة لو عنصرية فان صلح ان يطلع من البين
فانه بعد التسليم ان لحوق الصورة ممكن في نفسه وانما يلحق كما في الخارج وعلى هذا فيمكن ان يجري بان لحوق الصورة ممتنع بالغير والممتنع
بالغير المستلزم لعدم الواجب تعالى عنه علوا كبيرا وهو الذي يوثق بالسببية في الجواب قال واجيب اما اولا فلانها
بالنظر اليها وانه لا يستند للعلاج التجريدي وحاصل ان الكلام في امتناع تجرد الهيولى عن الصورة والهيولى جوهر في نفسه
يقبل الامتداد ويحصل في نفسها ولا غير متحيز اصلا فالمجردة ان لم يقبل لحوق صورة فليست بهيولى بل كالنفس
الناطقة لا الكلام انما فيه فلا بد من ان يقبل في زمان ما والا يلزم الممكن لذاته المحال لذاته من حيث ذات ممكن من حيث انه ممكن
فان لحوق الصورة من حيث هو هو يستلزم التجرد وهو مستحيل وتقابل ان يقول ان الهيولى ما حقيقته ان يقبل صورة ما فيلزم منه
ان يقبل بعد التجرد فلحوق الصورة في نفسه كان ممكنا والا فالممتنع بعد العدم والذي يجوز ان يكون ممكنا بنفسه ويمتنع عليه كونه
في زمان فان عدمه ممكن وعدمه بعد الوجود ممتنع لذاته وكذا الممكنات معدومة بعد الوجود ثم ممتنع ان يوصف الان
فانهم قالوا ان اعادة المعدوم ممتنعة لذاتها فكذا الهيولى نفسها كانت ممكنة التلبس بالصورة واما امكان تلبسها بعد
التجرد بالمرة فممنوع والجواب ان الهيولى من الاشياء المستعدة لا الشيء بالقوة والاستعداد لا يبقى بعد ان لم

يجوز ان يستلزم المحال بالذات لعدم انتفاء الاول الممتنع بالغير

في اللحوق الطارئ ففيه نظر فانه يمكن في بادي العقول ان يجوز ان يكون الهيولى المجردة ... مستعدة للحوق صورة بعد التجرد ان

تجرد تارة ويمتنع عليها ان يلحق بعد التجرد شيء من الصورة فالتجرد في نفسه ليس بمحال ... لحوق صورة وانما المحال لحوقها للمجردة

كما في الاعادة فان الوجود ... لم يكن محالا والوجود المطلق وانما المحال خصوص ... بعد الوجود العدم اللاحق ولا بد تحقق

هذا الاحتمال من دليل لا بقاء ان التجرد ليس مستحيل ولا لحوق الصورة وانما جاء المجموع والمحال انما يستلزم المحال اذا كان بين الجزئين

تناف لان الجزئين قد يكونان مستلزمين للمتنافيين ولذلك استلزما المحال ولا يجب ان يكون نفسهما متنافيين كتحيز الواجب

نعم وههنا كذلك فان التجرد لنفسه يساوي النسبة الى الاتحاد والاقتران بقيد التجرد ولا يعدان تقارن وذلك انما هو فيما اذا كان

المجموع مما هو مستلزم للمحال واما اذا كانت النسبة مخصوصة لكون زيد فرسا فاقتران الصورة للمتجرد من قبيل كون زيد فرسا وبعبارة

اخرى ان عدم الاحتمال لبعض الاشياء ممتنع كعدم العدم اللاحق فلكن عدم التجرد مستحيلا بالذات اذ هو ملزوم امتناع لحوق صورة والتجرد

في نفسه ممكن ثبوته للمادة بل واقع ولكنه لا يقبل العدم اللاحق ولنفرض منافاة موقتي وهو الزمان فان امتناع لحوق العدم له

لا لنفسه بل لوجوده لكن لحوق انسلاب التجرد للصورة ممتنع اي صيرورته مجردا ذا وضع وحيز وهو نقيض اي الترجيح من غير مرجح والا لنقض

الاباد وعاد ان لحوق الصورة من الازل والابد الى مثل النسبة وانما منعه التجرد فيكون مستحيلا في نفسه فتأمل ولا نقاش فيه اما استلزام عدم

العقل الاول عدم الواجب فلما قد ثبت بان امكان اللازم يستلزم امكان الملزوم فان الامكان حقيقته سلب ضرورة الطرفين

فاذا كان اللازم ممكنا ان ينسلب وينعدم فلا بد من امكان حقيقة انعدام الملزوم والا انفسخ عقد اللزوم فاذا امتناع الانفكاك

وهو دائما ... ان ينعدم مع عدم امكان انعدام الملزوم متنافيان ولكن بان القدر الضروري هو ان يكون الملزوم مرتفعا في الواقع

عند ارتفاع اللازم لكن واما تلازم الامكانين فغير بين ولا مبين وما ذكر من بيانه فقصارى امره وجوب امكان الملزوم بانعكاسه اي امكان اللازم

وح يلزم ان عدم الواجب نقيض عنه بالقياس اي عدم العقل الاول ... ممكنا متساوي نفسه في نقول لو كان اللازم ممكن الانعدام كالعقل

الاول وكان الملزوم في نفسه واجبا لا ينفسخ اللزوم والا ينفسخ لو كان واجبا بالنظر الى امكان انعدام العقل الاول ايضا وهو من ...

... ذلك ان اللزوم كما سيأتي يقتضي تحقق علاقة مانعة عن الانفكاك فيما بالنظر اليهما يجب ان يمتنع ان يتحقق احدهما دون الاخر والا فان بالنظر الى

ذاتيهما يمكن ان يوجد احدهما وينعدم الاخر فتدبر وهذا جواب في الف واما ما قيل في جوابه ان امكان عدم معلول الاول انما هو بالنظر

الى ذاته لا بحسب نفس الامر وامتناع انفكاك عدم الواجب ... عنه انما هو في نفس الامر لا بالنظر الى ذات معلول الاول فاللازم ...

الا جواز تخلف اللازم عن الملزوم نظرا الى ذات الملزوم وهذا لا يقدح في عدم جواز تخلف اللازم عن الملزوم في نفس الامر فمعترض فان ما لم ...

هو ان امكان انعدام اللازم في نفس الامر بالنظر الى ذاته يستلزم ان ينعدم الملزوم ايضا امكانا في نفسه والا امكن ان ينعدم احدهما

بدون امكان انعدام الآخر وهو باطل في الهيولى فهو منعدم بما قبل فتدبر قوله وأما ثانيا فلان الكلام في هيولى الاجسام في وحاصل ان [الاعور]
ان الهيولى الجسمية بل تتجرد عن الصورة بان كانت في الابتداء مجردة ثم تصورت او كانت متصورة ولكن تجردت بعد ثم تحققت او تجردت ولم تتصور
ولهذا كان قال الشيخ في الشفاء كيف تقدم الصورة على المادة في هذه الآثار على واحد والى اعرف بقصور تحقيقي فاقول لا يوجد [الشفاء]
في ذلك البحث اثر منه والله اعلم وفيه الا ان الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين الصورة الجسمية والصورة النوعية فعند الشيخ يمكن لحوق صورة [نوعية]
بالنوع وانما تجردت بالصورتين مع ان الكلام في الصورة الجسمية لان المستند هو ما نفيه الصورة النوعية فلو لم تتجرد عنها الا مع تجرد عن [الجسمية]
ثم تصورت بها لا يصح ان يقال ان النوعية مانع فانها كانت مع الجسمية فان تمانع فلذلك امتنع ليا ان تتجرد عنهما ثم يلحقها صورة نوعية
اخرى مخالفة للاولى في الجهة مانعة عن لحوق الصورة الجسمية وفي هذا التوريث فانا سنقرر ان الصورة النوعية لا يمكن ان تحل المادة والكلام
على خلاف المشهور وانما تحل الصورة الجسمية او الجسم والنية فيما بعد متصلة فيه فاذن زالت الصورة الجسمية زالت النوعية فلا يمكن ان يلحقه
صورة فالاولى ان يقال لجواز تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية ولحوق حالة مانعة عن قبول الجسمية ثانيا ولعل الشيخ انما استند بهذا الشيء لما عليه
المستدل كما في الكتب المشهورة من ان الصورة النوعية مع الجسمية حالة في المادة ويرد عليه انه سيتبين انه رحمه الله كيفية التلازم على التلازم
الذي هو تقرر عليه دار الاكثرين كالمحقق واذا خصص بهيولى الاجسام فلا تلازم فلا يصح التفريع الآتية اللهم الا ان يخص تلك المسئلة
ايضا بهيولى الاجسام وسنصحح انه والله اعلم ويرد ايضا انه لا يصح الحكم بالترجيح من غير مرجح ان حصلت بعد التصور في حيز معين لان تصورها
بعاية الصورة المستلزم حصولها في حيز مرجح ان يحصل الان ايضا في ذلك الحيز مثلا ولا يكفي ما فيه فان الهيولى اذا تجردت عن الصورة
فقد انسلبت العلاقات الوضعية كيف فحالها كحال النفوس الانسانية والعقول المفارقات ويرد ايضا ما قد عرفت قوله والغرض
ايضا بان المخصص لحصول الهيولى لا بد منه على ما عرفت الا ان لحوق الصورة النوعية للمادة ممتنع فالاستثناء في غير موقع فانه يجوز ان يكون مقصود المعترض
ان يكون لحوق الصورة الجسمية واقترانها مع المادة معا وقوله وقال المحشي وذلك لان نقول لم لا يجوز ان يقترن به ما يكون واجب الاقتضاء طبيعة وجد لمقتضيها [ملك]
الصورة الحالة والجواب عنه ان المخصص هو الصورة ان يقع او الحالة الا نقل على سبيل الاخطار ادلة اليها لعاية والغرض عليه بان مع كونه
تلك الحالة ان تقبت مجردة كانت نسبتها الى جميع الاحوال على السواء ولم تبين اعدادها بالوضع وموضع اذ لم اعدادها بغيرها في تلك الحالة نسبه
نسبة كمال خواصه اقول فلانه لان المخصص للجسم بحيز معين من امكان الكل لواحد من الاجسام في قد يقال ان الحصار المخصص بالحالات في
الوضع غير مسلم لان الحاكم وهذا موقوف على ان معه الوضع هو الوضع وقد منعه الامام فليس ممتنع ان يقال تلك الصفات لا تخص الهيولى
بوضع الا لا نها مع حالة معينة حتى اذا انتهى السلسلة الى الصورة الاخيرة ثم الاستعداد في تخصص بالوضع المعين قوله ثم قال وايضا
قد يكون الهيولى مجردة هيولى عنصر كلي قد يجاب عنه بان ذلك العنصر الكلي يمكن على اوضاع متعددة في الحصول في الحيز في تحليله

[الفاضل]

[تخصص]

تخصيص حصوله فيه ببعض الاوضاع دون اخر لحصول له وضع سابق حتى يقال هو المخصص والغرض انه لم يكن ثم يكون وذلك الوضع انما يقتضيه الصورة النوعية
فان الدليل الدال على ان كل جسم له موضع طبيعي انما يدل على ان له وضعا معينا طبيعيا وفيه شيء ايضا وكان الوضع بالقياس اليه انما فلا يكون
طبيعيا ... والدليل ما يجلي به في موضعه ولموضع ذلك الاعتراض بان المبدعات لا ... المحصوصية مخبر جاهو مخصص هناك مخصص
هنا واجيب من اهل الكلام بانه ينتقل الكلام الى طلب تخصص كل مجرد تلك الصور النوعية فان ذلك المخصص لا يكون من طبيعة الهيولى لان نسبتها الى
جميع الصور على السواء وفي العناصر لانه الهيولى فيهما بدليل الانقلاب ومقر الفلكية لا يمكن تجرده عن الصورة لتقدمها عنه ثم وفيه انه يجوز ان يكون
هيولى مجردة غيرها بانه الا تلك الصورة ولا يصح لها الانقلاب ولم يقم دليل على الانحصار في العناصر الاربعة والافلاك ثم انه يجوز ان يكون المخصص
هو فاعل تلك الصورة النوعية والجسمية والنفس ما نقول في الانسان المبدعة فافهم فتدبر وجوابه ان الهيولى لا تخصص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار و
بعنصر دون عنصر و ... فانه كما ان المكان طبيعي كذلك المقدار في ... ان نقول ان لحوق الصورة النوعية المقتضية لحصول فرضه النوع
بمقدار معين مخصص لان يكون ايضا معنا كليا فلا يحتاج الى مخصص اخر سوى الصورة النوعية فان اعيد الكلام الى التخصيص بتلك الصورة كما يدل عليه
اول كلامه فنفيه بما قد عرفت فافهم ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض بان المخصص للحادثات انما هو الوضع والحركة السماوية ولا تأثير لها الا في
الوضعيات ولم يذكره الشيخ ههنا ... بما سبق منه مرارا والتلخيص ان تجرد الجرم معقول على ... بالعلم والتجرد به الضرورة الحكمية ولو عقل
فالصورة النوعية اذ هي المقتضية للمقدار المعين والشكل الكري والموضع المعين فلا ... فان ... وتعين تلك الامور ولكن الكلام في التخصيص
بتلك الصورة فان جواز امكان هيولى خاصة لا تقبل الا تلك الصورة فالانكار عليه نعم ان الضرورة شاهدة بان التخصيص بالجسمانيات لا يكون
الا بالوضع فان منع فلا سبيل اليه الا بالتمام والله اعلم ... والا استشعر ورود معارضة تبع المحقق لانه جعل ... معارضة وقال المحاكم انما هو
نقض اجمالي فاطلاق اسم المعارضة ... بعدم الفرق بين النقض والمعارضة واجيب بانه اراد المعنى اللغوي وقد صار ذلك عادة له في
شرح الاشارات وقد ... الى ذلك السيد ... شرح ... الشريف في ... حكمة العين ... معارضة في المقدمة ... بان الترجيح ...
غير باطل كما في هذه الصورة او يقال ان المتدرج ... ان لحوق الصورة المجردة باطل لانه يفضي الى هذه البواطل فنقول ان لحوق الصورة النوعية
الا انقلاب الا لما هو المجردة ضرورة ان الموصوف بها في مرتبة ذاته متقدم كيف وقد تقرر في غير هذا الموضع ان الموصوف بصفة لا بد ان يكون عاريا عنها
والجواب بالفرق بين الصورتين فان التجرد في مرتبة من مراتب الذات والتجرد في مرتبة الواقعية مفترقان والاظهر انه اراد بالمعارضة
النقض كما مر قوله ... ان محل المنقلب من الماء ... وخلاصته ان الماء في حيزه او في حيز الهواء بالقسر او في حيز غيره كالنار فاذا انقلب الى
الهواء فان ... لم ... ذلك ... فلا انتقال والا فيستوي في الصورة الثانية في ذلك مخير فالوقوع فيه ... بالقسر مرجح لحصول في
ذلك الحيز بانتفاء الطبيعة الهوائية اد ميل اليه اقرب من ... او في حيز الهواء نفي الصورة الاولى مرجح لمحاذاة الحاصل بالطبع وفي الثانية محاذاة

عادات المحامر او ما يقتضيه من السكون نعم لم اختص بعض الارض الكرة او جزء منها في المركز وسنتبع بما سيأتي انشاء الله وعدم تحرير هذا الترجيح في الموجودة

ظاهر فتامل في اثبات الصورة النوعية قوله نعم فيه ما في اثبات الصورة من اشارة الى ضعف ما قاله بعض المتلبس من ان الواجب تعالى

فاعل مختار فعال لما يريد فعلى اي كيفية شاء يخلق الاجسام عليها ولا يحتاج الى قوة وطبيعة وكلامه مبني على ان للطبيعيات غايات ومنفع ذلك فيما بعد في

مبحث الغاية من فصل العلة والمعلول والافعال ان نقول ان الطبايع وغيرها مما كانت من الاسباب العادية وكسبيل خصوصية لحالة اصلا وانما تعلق

ذلك في مجاري العادات كما هو مذهب بعض المليين فلا حكمة وانما هو مصادرة للبديهة فان النار تميل الى العلو لجهة فيها وكذلك غيرها فلا بقي معهم

بحث ومناظرة قوله كتفكيك اجزاء الرحى واعادة المعدوم قد سبق في مبحث الجزء انه على القول به لا تتحقق الحركات المختلفة الا بتخلل سكونات

فلذلك ترجم القول بتفكيك اجزاء الرحى فقالوا ان القدرة الالهية غير عاجزة وفيه حكمة لا نعلمها الا هو تعالى او تقرير لا يحتاج فعله الى رعاية حكمة

فانه تعالى لما يريد واذ قد ثبت بالانوار الساطعة ان المختص الحكيم ثابت ولا يتيسر الا بايجاد المعدوم فقالوا بها وهما محالان اما الكل فبالعروض

الفطرية وبما ذكر من البيان في موضعه ولا يتوقف الحكم عليه فانه يحكم باجتماع الاجزاء المتصلة وتغير الاعراض لا يتغير الجسم فالقول

بان الله تعالى يعيد ما عدم بعد الانعدام انما هو بطل فالارادة خالية عن الحكمة وبعث الارادة خرافة محضة واما الاول فلانه نعم ان الحجر الذي سكون

كما في نفس الامر فحال حال الشيء وبحجته حجر ميل الى العلو وميل المدرة الى السفل منه فرقيل الوصول الى كنزة في الجوف ظاهر الا بعد تمام

العقل السليم والبعد منه جعلهم الكفر مثل الايمان والحرام مثل الحلال لكن الشرع اذا امر لوا فعل ونهي عن امر اخر جعلها حسنا وقبيحا فلو انعكس

الامر والنهي انعكس الامر كيف لو لم يكن الايمان حسنا في نفسه لم يكن الشرايع مصلحة بل مفسدة العباد ومانعه وذلك لان الانسان قبل الامر كان في

سعة ورفاه وبعد الامر بما هو ليس في نفسه حسنا والنهي عما ليس في نفسه قبيحا فقد وقع في الضيق ولو كان كذلك فالتشريع من ايقاع في الحرج والله اعلم

على قوله وذلك الكل لا يستلزم كون التعاقب فالكل الكلي متشابه على ان الشيء الواحد لا يكون قابلا وفاعلا كما ستطلع في الالهيات بضعفه

ظاهر فان الامتناع انما هو فيما اذا كان الفاعل هو القابل على الاعتبار بكثرة الجهات وهو هنا يجوز ان يكون الهيولى فاعلا من جهة غير ما هو قابلية

والكلام على ان الهيولى حقيقة القوة والاستعداد ومثله لا يصلح الفاعلية فغيره انهم ثبتوا فيما مر ومثلا وبعض الكلام انه فيه لا يكفيه ولكن سلم

فالطبيعة ليست فاعلة عندهم كما سيصرح به فتلك الاحكام يجوز ان يكون صادرة عنها من طريق الآلية والجواب ان ما حقيقة القوة لا يصلح

من الاستعداد لا يصلح الفاعلية بوجه قوله ويشترك العناصر في الحيز دليل خاص بالعناصر قوله واجيب عنه ببيان مغايرة الاعراض و

ملاومها في المشكك هو الامام الرازي والمحب المحقق وذكر الجواب على ما قاله الكاتب بوجهين الاول انه ثبت ان للآثار الاجسام واعراضها مبادي موجودة

في الاجسام ولا يلزم من ذلك ان يكون تلك المبادي مبادي اخرى في الاجسام حتى يلزم التسلسل لجواز الانتهاء الى المفارقات والثاني ان الاختلاف

الكيفيات في الآثار لا يجوز ان يكون للاستعدادات في المواد لانا نعرف ان للآثار واحكامها مبادي متنوعة للاجسام والاستعدادات

لست لك ان اردتها عند حصول الكيفيات فيمتنع ان يكون ممنوعة واعلم انه من تامل في كلام الامام يجد ان حاصل تشكيكه منع المقدمة الثالثة

اذ لم لا يكون للجسمية وما هي من ضرورته كيف وقد صرح به في كلامه فالحاصل ان الضرورة شاهدة بان مبادي تلك الاثار في الاجسام وهو غير مسلّم

في المطلوب فانه يجوز ان يكون هي الكيفيات العارضة له وهي ان كانت قديمة فسببها المفارق بلا واسطة وان كانت حادثة فهي بكيفية اخرى والسلسلة في المتعاقبات غير

باطلة عندهم وهو لا يندفع بما ذكره اما الوجه الاول فظاهر واما الثاني فلان التنويع لم يثبت وان ثبت فلم لا يجوز ان يكون الاعراض هي الممنوعة

كما هو مذهب الشيخ المقتول وغيره وسيتضح هذا الاحتمال ان شاء الله مقصود الشارح هنا ايراد ما اوله ثم تحقيق الحق فيه قوله ولان الكثير

الجواب

لا يجوز ان يصدر عن الواحد وهو لو بني على ما سيأتي ان القوى الثلاثة النوعية بسيطة فاعلم عندهم قوله واعلم ان اثبات ان في كل نوع من الاجسام في طبائعها

الى ان الجواب عن التشكيك الاول غير شاف قوله الاول من جهة كونها مبادي الافعال وفيه ايراد على ما بان كلام المعلم غير واف فانه ما احاط

بالاحتمالات المذكورة وهو ظاهر والنظم فيه تلف في الكلام من السؤال والجواب على وجه الظهور وهو الداعي الى التعليم قوله والاولى بك ان تعلم ان الكلام

في تحصيلها يرد على ما مر من الامام فان الكلام عائد الى تحصيل ما هو ذلك الصور فيما هو الجواب لكم جواب لنا قوله كيف وقد ذهب افلاطون الى تجرد

حدوثه تفصيل الكلام في ارباب الاصنام في كتب الشيخ المقتول وليس بها حاجة الى التفصيل ولذلك تركناه قوله ويلجئه في السلسلة الطولية الى ما ذكرها

بالذكر لانهم لا يقولون بالسلسلة النوعية قوله ولا يلزم ان ما خذ الافلاك في الترتيب الى ان يتناهى الى ما سبق ما استدل به المشاؤون على الحصر بان المعلول

الاول لا بد ان يكون عقلا ثم الافلاك التسعة فلا بد لها من عقول تسعة والعاشر يكفي بامر العناصر وقال الشيخ المقتول لا دليل ان الحصر على هذا

النهج فان الافلاك مشتملة على افلاك جزئية من التداوير والخوارج وعلى المتممات في الكواكب التي لا تحصى والكل منها مدبر من الانوار العقلية العالية

لك وما ذكره المشاؤون غير واف وكل ذلك نظم يمكن ان اقول مدرس له لمان ما ذكره مقدمات مدرسية لا ينفع كثيرا ايراد الممنوع

والمناقشات والمنافيات على ما اصلوه مع ان ذلك في هذا المقام في مقام المستند فلا ينفع اصلا قوله واحتج هذين الانكالين بما حاصل الجواب ان الاثار

المشاهدة في الاجسام من مقتضيات فيها ضرورة والمنع عليه مكابرة وما ذكره الاشراقيون لا ينافيه فانهم لا ينكرون تدبير العقول العالم السفلي بواسطة الامور

المقارنة للاجسام قال الشيخ المقتول القائلون بتقرر ان هذه المخصصات كيفيات لا ينال الا انه اعترف بمحال واسع للممانعة قوله الا اعتراض العالية نسلما

ذلك لكن لا لا يجوز في وجه نظر فان المستدل ما استدل على الجوهرية بكونها مبادي الاثار بل بكونها داخلة في الاجسام والداخل في الجوهر جوهر كما تحقق من انه تركيب

تمهيد الحقيقة من مقولتين متباينتين غير معقول نعم كان ذلك ادلة على الله فسبيل ان نعمهم على المقارنة كما في حكمة الاشراق او منع ان جزء الجوهر جوهر كما منعه

الشيخ المقتول فانتظم الطبيعي بما اورد الشيخ المقتول حيث استدل او لا بان الاجسام مختلفة في الاحكام كامتناع الخرق والالتئام وامكانها وقبول

الشكل بسهولة وصعوبة فلا بد من امور اخرى ومنع ثانيا بان المخصص هي الكيفيات كالحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ثم اجاب بان تلك

الاعراض لا تتقوم بها الجواهر بخلاف المخصصات ثم ذهب الى ان النفوس هي الهيئات لكون الجسم لا يخلو عنها فهو لا يدل عليه والثاني لانه لا يتصور الا

مستدرک

بها يعض باللوازم كما مر شرحه في الشرح مفصلا قال المحاكم ولي عذر ان اثبات الجوهرية ههنا مستدرک فان حال الصورة النوعية مع المادة كحال الجسمية معها فكما ان لنا في اثبات الهيولى ثلثة مقامات الاول في محل الجسمية ورد الجسمية وهو باقي في حالة الانفصال والاتصال وانه محل للجسمية وان المحل منقوم بالحال فكذلك في مقام الصورة النوعية ان فران المحل ... والجسمية والهيولى والهيولى شأنه مبدأ الآثار وانه حال في الهيولى وانه متقوم بها وقد ظهر في اثبات الهيولى الاولى واما اثبات الصورة النوعية فلم يظهر الا الاول ولم يشر الى المقام الثاني كان ذلك عنده ظاهرا واما المقام الثالث في الصورتين فانما يظهر في كيفية التلازم فان البحث عنه مختص بالصورة الجسمية فقد ظهر ان مقصود الشيخ ثبت بمجرد ما ذكره من دون الاحتياج الى مقدمة اخرى وفيه بحث اولا لان الشيخ جعل العنوان هكذا وان الهيولى قد لا يخلو عن صورة اخرى والصورة نسبة عندهم الا الجوهر فلا بد من التعرض له وثانيا انا قد بينا ان مسلك الهيولى لا يتم الا باثبات تقومها كما بينه في الاشارات لسبب في ... وقد ابيناه و يمكن الاعتذار عنه بان ذلك من مقدمات زائدة وكلام الشيخ في الاشارات ليس يدل عليه وكلام المحاكم متعلق بالاشارات وثالثا ان حلول النوعية في المادة غير معقول كما سيظهر منكشف لمن ظاهرا ورابعا ان مقام كيفية التلازم لا يفي بالتقوم بالصورة النوعية كما صرح به هو ويمكن الاعتذار عنه بان ذلك بناء الى ما زعموه

قوله لانها ليست من الاشياء الآثار ما ذكرتموه بل معدات لا نفهم انه مواضعة على المسند الاخص لان مقصوده تحقيق انه هل يتبين ابهام القول الفرق بين ما سميتموه صورا وبين هذه المبادي بالمبدائية والاعداد ويتوصل بذلک الى الجوهرية قوله لانا نقول نحن نثبتها فيما سميتموه صور الانها لا ضير فانه بعدما ثبت ما سميناه صورا فلا يهم لنا اثبات انها من المبادي او من المعدات لانه مقصود الى مثل ذلك ممكن في الامور التي اخترعتموها وظلم لجوهريتها فاذ ذلک تباينه في الاعراض فلا يصح الاستدلال به على الجوهرية فكل ذلك لغو قوله والتم قد ذهب ٢

الشيخ في بعض مؤلفاته يعني ان استدلالكم بالمبدائية على الجوهرية والتفرقة بينها وبين الاعراض التي ذكرت بالمبدائية وعدمها مما هو مخالف لرأي الشيخ للانتقاع قوله وذلک لان مبدأ الفعل الجسماني في قوامه ووجوده بالجسم لا يخفى عليك انه غير تام فان اشتراط الوضع في فعل القوة الجسمانية مما برهنوا عليه وربما يقول بعضهم ان ذلک لا يستقل وهو كما ترى ثم يجوز ان يكون فعلها فيها وتمامه بان نقض عليها كالات لها واذا ان فعلها في المناسب لا يتيسر لا لمشاركة الوضع فلم وجه مع انه قد ينكر عليه الشيخ لكن هذه المنافاة لا تضر اصل المقصود قد ادعاه اليه بما تقدم قوله واذا تم استعدادها لها افاضها هذا مبني على ان العقول المعالية ايضا فعالة وهو مخالف لما ذكر عليه المحقق سابقا عليه الشارح في مواضع من ان الفاعل المفيض هو الله تعالى لا غير عندكما فيه وحكى ان يقيد ان الافاضة انما هي افاضة الكل يطلق بالمفيض لحقيقته هو خالق الكل ويدل عليه قوله باذن خالقه قوله فما تسمونها صورا ام يثبت الا كونه من الشرائط والمعدات التي لا تماثيه العرضية وقد يسبق في الاستدلال ان العرضية تفضي الى التسلسل حيث قال في الاستدلال الاول لابطال الكلام في تخصيصها فيجوز ان يقول ان التسلسل لازم كما انه الاثر قبل وتقول ان الدخول لا يدل على الجوهرية قوله وهو اما حال في محل او محل لها وفيه بحث اولا انه سيقرأ انه ليس حالا في

الاثر ولا محلا بل هو حال في الجسم وثانيا ان الحكم فانه يجوز ان لا يكون حالا ولا محلا بل امرا قائما بنفسه مقارنا للاجسام متحدا معها في الاثر او الصورة

الجسمية والجواب عن الاول اولا بان ما ذكره مبني على تحقيق الامر على ما هو عليه وههنا ذكر ما ذكر جوابا لما او نقول انه ناقص وثانيا انه لا بد

كل السعداء يعم الاثر الجسم الصم يدل عليه فانا لا نقدر ان نتصور جسما ما فان قلت ما الفرق بين هذا المنهج والمنهج الآتي قلنا الفرق ان هذا

المنهج من حيث تقوم امر خارج والآتي من حيث تقوم امر داخل ولا يخفى ما فيه من الضعف وعن الثاني انه لا بد وان يكون مقارنا فان لم يكن حالا فمحل ان تفرد

بنفسه وجود انفصل عن الاثر الجسمية لكونه جسما فان لم يكن حالا فمحل كان قابلا لها بالذات فيكون جسما او بالعرض فتنتهي الى الجسمية كما مر

في بحث امتناع تجرد الهيولى عن الصورة وثالثا انه لم لا يجوز ان يكون حالا في الجسمية او الجسم والجواب يحصل اصل المقصود وهو ثبوت امر جوهري

حال وليس ههنا ان نثبت الحلول في الاثر وانما ذكر ضرورة الاثر في قبل التمثيل ولا يخفى بعده وبه يخرج الجواب عن الاول ايضا وقد

قال ان الاحتياج على حاجة الجسم وافتقار الاثر اليه غير منتج فان اثبات الجوهرية بالتقويم والمقوم للجوهر جوهر البتة والجواب ان التقويم

انما اثبت من جهة امتناع الخلو وافتقار الجوهر اليها فينتج المنع دون قوله وافتقار المحل اليها اشارة الى ذلك والسر فيه ان الجسم في

الخارج لا يوجد الا وان يكون شكلا او حجرا او غيرهما فالنقض ما ربته لكنه وكذلك لا نقدر ان نعقله الا متعينا باحد هذه الامور ومثله يجوز

ان يكون عرضا كالشكل والمقدار والتحيز فهذه الامور تصلح ان يكون مستندة للمنع وان يكون موادا للنقض فالاعراض متعين …

للمنع والنقض الاجمالي … وليس لقائل ان يقول وتوجيهه ان ما لا يكون … في الوحدة الخارجي …

لا نتصور انه لا يجوز وجوده في الخارج عند العقل الصحيح والحدس الذهني مع ما فيه انه يكون مقوما وجوهرا اذ لم يصح … المحل …

ولا نقض فانها تتبدل والمحل على حاله … وليس لقائل ان يقول … ان يريد بالصورة الصورة

الجسمية فان الهيولى ما فيه عند الفصل والوصل والصورة الجسمية متبدلة وكيف ان يريد الصورة النوعية … محلها في الحقيقة

الجسم وهو لا يتغير عند تبدلها كما سيأتي فيكون هذا الايراد … على وفاق المستدل مع ان … في غاية الوهن والسخافة …

واما ما ذكره في افتقار … توضيح المستند للمنع والنقض … ان الحكم مطلقا غير مقصور … في الاشياء في نفس الامر

بالهيئات النوعية ما نظرا الى التشخصات فالتشخص ان كان امرا انضماميا او انتزاعيا وايا ما كان … فالنقض تام والكان

التشخص هو الماهية بلا مغاير اصلا في دخل في التشخص … كما هو مذهب اهل التحقيق فالنقض مندفع فانا نقول ان التشخصات

الهيئات الجوهرية جواهر … فالعقل … وهو مفهوم التشخص … الشركة او عدم

قبولها الشركة والهيئات لا المقصود … في الاعيان بدون ان يعرض لها هذا المفهوم الاعتباري فيتعين ان يكون جوهرا …

ويرد عليه ان مقصود المستدل ان الامر الموجود الذي لا يتصور الاجسام الا به … في الخارج بدونه لا بد من ان يكون جوهرا

مقصورة

بلغ

والتشخص

والتشخص اذ هو امر اعتباري لا يتنقض به ولو حصل هذا الفصل مستند المنع لسهل الامر جدا او قلنا مثل ذلك في الجنسية فانه بالقياس اليها
اولاد ما يقطع النوع والصواب ان يقول مثل ذلك في الجنسية فان قسم الجنسية ان المطلوب فان يصول اكواة جواهر والجواب ان مقصود الكلام على تمامية
المحصل او ما ذكره وما في به وجه نظرا فان التشخص في نفسه عارض كما حقق في موضعه والصورة النوعية متعين منحصرة والجنسية لا بد لها من محصل حتى تحصل
منها فيتحصل المجموع ولو كان المحوجية في العقل في الفصل والا لكانت مهية نوعية فان صح ما ذكر ما ذكرنا لم يتسلسل الى اصل ان الهيئة تامية المحصول وما ذكر
مما لا يتصور الوقوع خلوا عنه من قبيل العوارض المخارجة التي لا تتصور الوقوع في الاعيان الا معها كالكثرة والمقادير فلذوق بالتمامية وعدمها و
هذا القدر ذكرنا يكفي ان يكون حاصد قوله فان قيل مخصصات النوع الخ وعلى هذا الذي قرره قلنا ما حمد صحه الا ان يحمل على المهم في الجواب

الممتنع

فان قيل انا سلمنا التفرقة بين الصورة النوعية والجنسية لكن تقومها بوجود لا ينفعكم فانا انتم بصدده يجوز ان يكون من قبيل مخصصات
النوع بان نسلم لكم تقومها بوجود حاصل والقوم سلمنا التقوم فالاعراض عندكم ايضا مقوم لتشخص محالها والتشخص والوجود
في مثالها والكاثرات متاخر عن مهيات كما تحقق في مبحث كيفية التلازم فانما يتم اذا ثبت التقوم والاستغنا بالنظر
الى المهية المادة حيث هي واعلم ان جميع ما ذكره انه خلاصة ما اورده الشيخ منقول على المستدل وزاد عليه ابطال العقول الاما ليقتضي الجسم
تقدم الامكان نفسه على ما قالوا والامكان عرض عندهم وكذا التعقل فاذا كان التعقل الذي هو عرض حصل به جوهر فلا ان يكون مقوم
الاجسام عرضا اد النفس لا يحل المزاج عرض والعرض جوزوا ان يكون الحرارة مبطلة للصورة المائية وعدمها شرطا لوجودها فاذا
جاز ان يكون عدم العرض شرطا وعلة لوجود الجوهر فلم لا يجوز ان يكون وجوده شرطا وعلة واعلم ان ما ذكره الكاتب نقضا تفصيليا كما يدل عليه
اخر كلامه فالكلام واضح والا فلقائل ان يقول ان الفارق ان الامر المقارن للجوهر الحال فيه المقوم له جوهر البتة في ان الافق لحكم بل يجب

قوله

النقض مثاله فعدم جوهرية مقوم مثل عدم جوهرية اخر يبعد الاعتبار لا يبعد ان يجعل نقضا واما ما بيانه ان الجوهر على ما عندكم هو الموجود
في الموضوع في هذه معارضة بالمثل غير مخصصة بدليل ان اوردت على ان الصور التي عندكم ليست بصور وان اوردت على المقومات
القائل ان هذه مقومات للجواهر الجسمانية وما هذا شانه فهو جوهر بان صور المركبات في مقومات اي ليست بمقومات وعلى الدليل
المبني على عدم تصور وقوع المركبات بدونها فالمقدمة الاخيرة باطل وعلى الثاني فالمقدمة الاولى باطل فكانت مختصة بهذا الدليل

قوله

قلنا المجموع اذا انظر الى مفهومه من حيث هو مجموع اجيب بان محل الصورة النوعية المركبة هو المركب الممتزج من العناصر الاربعة
وهو قبل الصورة المعدنية مثلا ليست متحصلة بصورة ويرد عليه ان ههنا اشياء مجموع العناصر وهو مع المزاج فان اريد الاول
فلا نسلم انه ليس متحصل بفعل فانه قبل حصول المزاج كان موجودا وان اريد الثاني فبعد حصول العرض الذي هو المزاج في الجوهر وان اريد المركب فقبل الصورة
المعدنية ههنا اعتبارية كالطبيعة من المجموع دائما يتحصل مهيته بالصورة قلنا فالمعلا الهدف لكن

الموجود لا يخلو عن اشكال فلذا ... لا يقول ان الصورة المعدنية لم يحصل شيئا اصلا بل على كل من اجزاء فارضة والقوم قولهم في كيفية انعدام على ما يخرج الى الصورة

تقيم تشخص المحل والمحل ههنا لا يحصل الا بالعناصر الاربعة او الممتزج والاول تحققه ليس متعلقا بالصور المعدنية والثاني يستلزم دخول الاعراض في

الجوهر ولا مخلص الا بان تخصص ما قالوا بالصورة الجنسية والنوعية التي ليست ... من شرط الصورة تقوم التشخص او الحصول

وفي برهان ... المجموع الحال الا ان اثبتوا بالجوهرية والعرضية باستغناء المحل وعدمه فان كان الاستغناء في الماهية كما ان الصورة محتاجة

الا المحل في تشخصها دون ماهيتها بخلاف الاعراض فان خصوصها محتاج الى خصوص المحل ومطلقها الى محل مطلق فنقول ان محل الصورة

المذكورة ليس الا العناصر او الممتزج والثاني لا يصح والاول غير مفتقر اصلا في التشخص ولا في الماهية فالجوهرية الحاصلة بالتبعية وان كان

في التحصل ماهية حقيقية فالحال المحصل من حيث تصيره ماهية نوعية مستغنيا في تحصله جوهر والمفتقر في الماهية مطلقة عرض فيستصعب الامر في دعوى الا

العرض لا بد حلول في الجوهر فانهم يدعون ان البداهة شاهدة بان الماهية الحقيقية لا تتحصل من جوهر وعرض وانما يعدون لو كانت الاعراض معلومة

لنا بدون العنوان والا فقولهم جزء الجوهر جوهر مثل ان محصل الجوهر من حيث الماهية محصل وقولهم جزء الجوهر ليس بعرض مثل قولنا محصل الجوهر ليس

بغير محصل فتعين الجوهرية والعرضية فيما يشتبه الحال في الجوهرية والعرضية كالصورة النوعية التركيبية عسير جدا او لا ينفع قولهم ان جزء الجوهر جوهر

وانما ينفع بعد المعرفة بالتحصل في فرع الجوهرية كفرع الاثر على النفس فمن يقول ان المعارف مثلا متقومة بجواهر قوامها بانفسها وامر آخر هو عرض كما

هو راي الاشراقيين لا يعبر ان يبادر عليهم اصحاب الحق والنزاع الواقع بين الفريقين في التقوم بالجوهر والعرض لفظ محض فان الاشراقيين

وقالوا ان ذلك في المحل وبه قد تحصلت الماهية الحقيقية وهذا احق من قال المشاؤون هو جوهر لانه يحصل به الماهية الحقيقية وهو النفس حق فلا نزاع الا في الاسم

فالصواب على ما يعبر عنه شرح الاشارات وتجريد الشرح ان مدار العرضية على استغناء المحل في الماهية مطلقة وعلى هذا السنصعب امر الصور المعدنية فان المحل

هو العناصر المجتمعة وهي جامعة مستغنية وان احتاج في الامتزاج بعد او خاص وعرض حاصل لا ينفع في الجوهرية نعم لو قيل بان محل العناصر حصل

تحصلها او تحتاج فيه الى الصور التركيبية فيرد ان بعض الاعراض النافعة معينة في تشخص المحل كما في شرح الاشارات وتجريد الشرح فلا يفيد الجوهرية فلا بد من

الاول الى ما سبق وقد عرفت حاله ولك ان تقول ان المدار على الاستغناء بالمرة فالعرض المحل الذي لا يحتاج اليه المحل اصلا في الوجود والتشخص

والاعراض التي يعيد ونها مشخصات ليس على سبيل التحقيق انما تشخصها بغيرها لوازم للتشخص فالافتراق بين الجوهرية والعرضية في الدوام الحال واضح لكنه

خلاف ما ذكروه والقيم استصعاب امر الصور المعدنية باق فافهم وسيجيء هذا المقام ان شاء الله تعالى وانا احتاج عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون

عرضا ليس على ما ينبغي فانه كان مدعي عرضية الصور التركيبية وقد انقلب ما ينافي فالاولى ان نقول ان المحل الحال هو مجموع العناصر فهو مستغن عنها

والكائن مع الاحتياج قطع انه لوازم المهيتها فانه امر اعتباري فالمجموع منه ومن غير النفس كذلك فلا يصلح ان يكون محلا لامر موجود في

الخارج تعين العرضية فان الجوهر لا يكون حالا اصلا ويكون حالا لكن في الجوهر المتقوم به وذلك المجموع ليس بجوهر فان ملتزم الكم

الا آخر حال في ما

م

٦٥

ان كان الجوهر والعرض لا يكون جوهرا وهو المطلوب ولا يراد عليه بناية عن الفرار ان اراد انها ما يتغير تبغيره جواب ما هو فانقيد ان

ما ينبدل بتبدل جواب ما هو بالذات فهو داخل في المهية الكاتب جوهرية كلها والنار شيئا داخلا في المهيات الجوهرية جواهر فلا يتم

المنع قلنا ان المنع حاصل منع كون جزء الجوهر جوهرا كما يدل عليه قوله جوابه عن الفرار فانقيل انه مباينة ما تحقق فيه ان الشك في الجوهر

المهية والعرضية غير معقول قلنا ان هذه المواخذة مباينة عن الفرار وتحقيق الامر عنده ما يجري وينجح به على الدليل على اثبات الصورة النوعية

مفعول قولهم جزء الجوهر فيه غلط فان جزء ما يحمل عليه انه جوهر لكنه ما لا يلزم ان يكون جوهرا اي الجوهر الذي هو من جميع الوجوه جوهر يكون

او انه جوهر اذ يبقى حاصل الاعتراض انه ان اريد تغير بتغيره جواب ما هو الذي في الواقع فهو مم فان ما ذكرتم يتغير بتغيره جواب ما هو

مما هو دالا لاته عوارض خارجية عن المهيات النوعية مثل ذلك مثل الواو والياء في السقيفة والسنة لا تتغير اصل الحقيقة بتغيرها وان اريد

جواب ما هو الذي في العرف بعد جوابا ويدخل فيه الحدود الاسمية الى رخصة للمفهومات كما يقال السقف جدار كذا والبيت جدران مع سقف

مثله فلا شبهة في ان هذا التغير لا يغير الدخول في المهية الحقيقية الجوهرية فلا يفيد الجوهرية والاول اظهر وفي تحقق قوله كيف وتبدل الجوهر ما يتبدل

بتبدل جواب ما هو فانه كان يرد عليه ان المستدل لم يقل ان وكل ذلك يثبت مقيد له فانه مفيد للدخول في المهية الجوهرية وهو نقيض

للجوهرية فوجه الانتظام على الفور الاول ان دخول شيء في الجوهر لا يستلزم الجوهرية كيف يسمى ركن الجوهر ما يدخل في المهية الجوهرية او يكون

بناء على ما قدم من تفصيل عن حكمة الاشراق وعلى الثاني ان المقصود ليس ركن الجوهر ما يدخل في حدود المهية الجوهرية الاسمية وانتظم قوله الصم بان

ركن الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود المهيات الطبيعية فانه كان يرد عليه ايضا مثل ما مر فحينئذ اي حد ان مدار الجوهرية والعرضية

على استغناء الحال وافتقاره واستغناء المحل وافتقاره فالجوهر الحال هو المقوم لمحله والعرض غير المقوم بل هو المفتقر والدخول

في المهية الحقيقية الاسمية فلا يفيد وذلك اصلا فانه يجوز ان يحصل مهية طبيعية من محل وحال مستغن عنه محله ولم يدل دليل على امتناعه

فقولكم ان المهية الطبيعية لا تحصل منهما محض دعوى لا يسمع الا ان يثبت بالبينة العدل وان اصطلحوا على ان الجوهر الذي هو

الحال ما يدخل في المهية الطبيعية التي ليست محل والعرض بالا يدخل فيها وهو في محل فآل النزاع الى التسمية المحضة ولم يتيسر لهم تحصيل الا في ... بين

هذا ينبغي ان يفهم معنى عبارة الكتاب والله الهادي وملهم الصواب وظهر اي ساعيهم ليست من حيث ان يدبر في الوطاب

ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود هذا بناء على ما هو المشهور من ان مفهوم المشتق ذات لها صفة

ومفهومات المصادر والحق ان مفهوماتها معان بسيطة لا يدخل فيه مفهوم الذات لا عاما ولا خاصا ولنسبة الحدث الى

او لان مفهوم الذات ان دخل فالداخل حصة من ذات كالانسان مثلا او مطلق مفهوم الذات على الاول فيرجع معنى الابيض الى

الابيض وذلك مما يكذبه الضرورة كيف لم يكن مشتركا لفظيا فان العالم معنى والاسم مما عالم بالجزء وعلى الثاني فيرجع قولنا

الوطب سقاء اللبن وهو جلد الجذع فما فوقه ج اوطب واوطاب ووطاب واواطب ٥ قاموس

قوله اذ في الكلام المشبه المتصل بالسبابة الا بعض ولا يفهمه احد وثانيا ان اهل اللغة يفسرونه بالسبابة والسعيد وبعلم قطعا ان السبابة والسعيد في المقام

لا يتصور ذلك التركيب وثالثا انه قد تقرر في محله من ان اللفظ المفرد لا يدل الا على معنى مفرد وهو ما فيه فتامل فمعناه معنى بسيط يلزم هذا

المتصل كلازم المحمد مرتب لا يقدر على التفهيم احد والاجابة عن السؤال بالاشارة الى ذلك المفصل ليكون في تمام حقيقة مفهوم

وعلى هذا استعمال يفهم منه العقد والاتحاد بين هذا المفصل بكذا ربما قالوا ان مفهومات المشتقات كذا وعلى هذا النحو كلام من

كلام الشيخ على المشهور يصح بهذا الاعتبار او يقال ان بين المفهوم والحقيقة فرقا فالمفهوم ما يفهم عند الاطلاق فمفهوم البصر يحصل فيه البصر

الحقيقة ما يكون عبارة عنه في الواقع فافهم فان قلت هذا القول لا شك ان كل من الجسم النامي والحيوان وغير ذلك في حقيقته اذ الا

ان هذا التقرير يمكن ان يقرر بالمنهج السابق فكيف يساعد غيرها ان يعترض عليه ويتم هذا المنهج الذي وضح له الجواب عنه شرع في قوله هذا اعلم

ما للذاتي فافهم وثانيا ان ما ادعيه في الصورة التركيبية فانه لا يصح ان يكون جوهرا الا ان محله وهو العناصر مختلفة عن تقوم به

وهذا شأن الوضعية غير مندفع بهذا التحقيق ولا يجوز ان يحمل كلامه على البسائط فان قوله من قبيل المركبات الطبيعية من مقولتين

مختلفتين لعله كونها في كلامه ظاهر ادله على التعميم وثالثا ان المقدمة المهدة التي هي ان الماهية الحقيقية التي لها وحدة طبيعية لا تحصل

من مقولتين ان اراد لا تحصل من شيئين يكون احدهما مندرجا تحت مقولة اندراج نوع تحت جنس والاخر تحت اخرى كذلك بحيث يحاذي كل

منهما اليها جنس وفصل مقوم له ومقوم كذلك فهذا مسلم وربما يدعى عليه بان الفصول عندهم بسائط لا تكون حقائق مؤلفة والا تحصل طبيعة

واحدة من جنسين في مرتبة والتقسيم لا يقرر ان يكون الاجزاء متصادقة والمقولات متباينة فلا تركيب الا ان كيفية الماهية التي تحصل من اجتماع نحو الصحيح

بحيث الان وكذا الصورة النوعية التي لها تركيب الانواع ليست مندرجة تحت شيء من المقولات فلذلك الاندراج بل هو كيف يعرض لها

في محل لا تتقوم به قوامه ووجوده ايضا وماهية بسيطة فلا منافاة في ان يتركب منها حقيقة محصلة والمانع انما هو ذلك الاندراج وهو مرتفع وما قيل

ان الاعراض منحصرة في المقولات التسع والعاشر جوهر ليس بواضح فكيف ان الصورة الجوهرية كالمائية والهوائية والصورة الجسمية جواهر عندكم

وليست مندرجة تحته بذلك الاندراج والاكثر الذي قد مر من قبل شارح البرد وقد صرح انه في بعض تعاليقه فكذلك بعض الاعراض

ليست مندرجة تحت مقولة من المقولات التسع فالانحصار ليس بيّن ولا مبين بل ربما يذهب بعض المتأخرين الماهرين الى ان المقولات مقولتان

الجوهر والعرض ثم العرض على هذا المذهب والتسع على المشهور ليست مقولات لفصولها والانواع البسائط وان اريد انه لا يصح ان

يتحصل ماهية حقيقية من امرين يصدق على احدهما مقولة ولو صدقا عرضيا بالحمول وعدمه والانفعال وعدمه ولا يابى العقل من ان يتحصل

طبيعة وحدانية من محل وحال يفتقر اليه وذلك لا يتوهم به اتصالهما اذ لا شبهة في ان يتحصل طبيعة وحدانية من طبيعتين محل واخر

حالة بل يجوز ان يكون الواقع عليه ولا يأبى اليه اذا لا شبهة في انه يتحصل طبيعة وحدانية من محل وحال يفتقر اليه وذلك لا يتقوم به اصلا

وعلى الاخرى ولو صدقا عرضيا فتقوم وليس بيّن ولا يصح بادني كيف قد عرفت الفرق بين الجوهرية والعرضية صح

المقالة

والمقالة التي تبرأ [illegible] انما بيانه الكلام المراد الشق الاول ثم ان تنوع الاجسام معلوم ضرورة وتقوم المحل بعد مشكوك فلعل تلك الدعوى
[illegible] كيف وقد وجد فيه خلاف الاكابر من العقلاء ثم ان الصورة محتاجة في التشخص والوجود الى المحل وان الاعراض منها ما يحتاج الى المحل في الوجود
فالكم والصورة متفقان في تقويم المحل لها وافتقارها اليه في التشخص ولم يبق الفارق الا ان الصورة من حيث انها [illegible] المحل بخلاف
الكم فانه مهية يفتقر الى المحل المطلق مع ان ذلك ليس يثبت الشبه ولا مبنى بعد ذلك [illegible] وصح امتناع التركيب من الجوهر والعرض
المحل والحال المفتقر الى المحل وهو مستغن عنه [illegible] هو الاكثر [illegible] او مشكوك [illegible] بكلمات لطيفة و[illegible] مع
[illegible] تركيب المهيات [illegible] وقد مر ما يتعلق بهذا ثم ان ما ان تركيب المهية الجوهرية لا تكون الا من الجواهر [illegible]
في كيفية التلازم مع [illegible] واثبات الصورة واعلم انه قد تبين [illegible] الصور [illegible] ان مهيات الاجسام انواع متباينة [illegible] مهياتها
هي مهيات المتجسمة لا غير [illegible] خلاف [illegible] والعلم خارج عن [illegible] العلوم الفكرية [illegible] نعم له وجه عند القول بان
حقيقة العالم واحدة وهو الوجود البحت [illegible] هو حقيقة الحقائق وهي واحدة وما [illegible] الكثرة فهو من شئونها ثم انه ان تم هذه المقدمة تم
المناهج الثلاثة تقرير الاول ان في الاجسام مبدأ للآثار مقارنا لها [illegible] جوهر فيها والا فليس في الاجسام الا الاعراض فيلزم تحصل
الطبايع [illegible] من الجوهر والعرض وتقرير الثاني ان كل نوع من الانواع [illegible] داخل في حقيقة ذلك النوع والا
لما ثبت الاجسام باسرها وهو مصادم للبديهة والداخل لا بد وان يكون مقوما للآثار والا لكان عرضا والتركيب منه غير صحيح فالمقدمة
القائلة كما لا تتصور وجود [illegible] كذلك لا تتصور وجودها بدون ان تخصص [illegible] فان الجوهرية لما كانت
ظاهرة لظهور امتناع التركيب من الجوهر والعرض [illegible] التقويم فهو واضح [illegible] عليه [illegible] فالمقدمة اما [illegible] ضرورة [illegible]
ان المهية لا توجد بالفعل بدون تلك الامور [illegible] وتقرير الثالث انه [illegible] حوادث [illegible] قطعا ان الماء والنار
[illegible] حقائق نوعية و[illegible] فلا بد من تغير حوادث [illegible] فان الواقع في حوادث [illegible] او النوع تغير [illegible] يوجب تغير الفصل
[illegible] داخلا في مهيات الاجسام النوعية والداخل في الجوهر لا بد ان يكون جوهرا وهو المطلوب والبقية تلك المخصصات انما هي مبادي الفصول
ذاتية للانواع [illegible] على ما هو المقرر عندهم [illegible] والصورة [illegible] لا يكون [illegible] مادة وذلك بان توجد [illegible]
[illegible] منفردة [illegible] كالفصول [illegible] تكون خارجة عنه [illegible]
لان [illegible] كل حقيقة [illegible] الصورة [illegible] الفصل [illegible] العوارض الذهنية [illegible] الموجود في الذهن [illegible]
فالصورة متحدة مع الفصل [illegible] جواهر [illegible] صادق [illegible]
[illegible] الانواع [illegible] تلك الصور جواهر [illegible] حصول المهيات في الاذهان [illegible]

الفصول متحدة مع الصورة فان كثيرا ما صرح بان لكل صورة ولا اقل لكل نوع ومن الواضح باختلاف الاعتبار لا المختلف بالجوهرية والعرضية ولذلك قال

في النمط الطبيعي الصور الطبيعية فصول وغير ذلك على ان المهم مخالف بالحقيقة للجنس والصورة مخالفة بالحقيقة للفصل وانما الجنس والفصل

ماخوذان منهما هذا تقرير الكلام ههنا ومنه يعلم ما تقرر في كتب المتأخرين من مباحث الامور العامة من ان الاجزاء المحمولة متحدة مع المادة والصورة

والتحقيق عنه عزب في هذا المقام ولا يخفى عليك انه مبني على ما وقع عندهم من انتفاء فصل الاشياء البسيطة الوحدانية من الجوهر والعرض والله

وضح

يمنع ان فصول الجواهر جواهر فان الفصول قسمان قسم ما للبسائط فالجنس والفصل والنوع لها وجود فان كان ذلك الوجود في الموضوع

فالكل اعراض وان فجواهر وقسم للفصل المكان بشرط لكن لم وجد عليه عن وجود الفصل الجنس الذي هو المادة وهو يجوز ان يكون في

المحل كما الصورة عندكم ما نهاية مع انها في المحل وانما الافتراق بالاستغناء وعدمه فيجوز عند العقل الصحيح ان تكون بما هو صورة وجود في

مع الاستغناء فلا ينفع هذا الدليل فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصورة النوعية وذلك لانه قد ثبت

ان الاثار مختلفة من مبادي موجودة في الاجسام المتنوعة وان الاثار ربما هي بارتفاع العلو وغيره فمبدؤه ما به الاثار بها هذا ما حكم به الحدس

الفاحص والله تعالى اعلم واما عدم كونها قوابل مستقلة فلانه ثبت ان مبدع الكل هو الله تعالى لا غيرا وانما من الشيخ الاجسام

ان الطبايع لا تصلح الفاعلية كما نقل اتفاقا عنه و ادوا كان لها تقويم المادة وحصل الانقسام انواعا كان فيه دفع لما قال

ان مبادي تلك الاثار ربما كانت هي الصور فمباديها امور اخر ويلزم الخ وحصل لما قالوا ان الاستعدادات مفيدة لتلك الصور بان الافاضة

المنسوبة اليها هي الاعداد والمفيد هو المفارق واما عدم كون مباديها في المواد لاجل كونها مقومة لها وتحصلها الاجسام انواعا

فليس بعيوب فان الصور مفتقرة في التشخص والوجود الى المادة لان الحلول ذلك فلا بعد في ان يكون شيء فيه تفيد الها [illegible] ان كان

لما قال الشيخ او الى ما تقرر ان الفاعلية من خواص [illegible] واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة اه

اذ لكل الابتداء من الاستعداد وهو قد يكون استعدادا للنارية كما اذا اشتدت الحرارة في الماء وقد يكون استعدادا للمائية كما اذا اشتدت

البرودة في الهواء فهذا يكفي في انقطاع الاختلاف من مفارق واحد كما هو مذهب المشائين من ان العقل العاشر كاف لامر العناصر وما سواه

في كتبه ليعه التلازم انما يفيد ان لها مبدأ مفارقا واما الاختلاف فغير ظاهر وقوله واستعداداتها انما تصلح لاختلاف التشخصات اه

غير واضح الخ كما عرفت من مستند وكل من الصورتين حيثية تقصد به شيء او تعليلية لان المراد بالحيثية التقييدية كونها بحيث

تحصل باعتبار تقييده الماهية بها مثلا ماهية محصلة تكون هي داخلة فيها وبالحيثية التعليلية كونها علة خارجة كالفصل فانه باعتبار

لا الجنس تحصل ماهية النوع وهو متنوع في الماهية بخلاف حصة الجنس الحاصل من اعتبار تقييده بالفصل فان الفصل خارج عنها واما

المتكلم فالكون فيه انه امر اعتباري [illegible] داخل في ماهية المتشخص بما هو متشخص بل انما الدخول في الباه والتعبير وان اتفق على مذهب من يراه

موجودا انضماميا مع المهية والتخص منها وهو معنى المتشخص موجودا بوجود الشي الطبعي المنتشر على ما تشتهر على ما قيل لكنهما مذهبان ركيكان كما بين في محله والاظهر سبيل الى المقصد انتظر المحض وهو حاصل فان التشخص وان لم يكن داخلا في حقيقة المتشخص بما هو متشخص لكنه داخل في مفهوم ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية آه هذا الايدل على تبدل الجسمية فان في صورة التخلخل والتكاثف تبدل المقدار والامتداد مع ان الجسمية باقية بحالها وكذا الاتصال من لوازم الامتداد الذي هو الجسم التعليمي نعم يتضح ذلك بما ذكر مرارا ان حقيقة الصورة الجسمية هي الامتداد المنبسط في الجهات وهي المتصلة بالذات والسر في ان كل حال عرضا كان او جوهرا الاحتياج في تشخصه الى محله آه تفصيل الكلام ان الصورة الطبيعية ليست حالة في الهيولى والا لاحتاجت الهيولى في الوجود الى الصورة الطبيعية لكونها جواهر عندهم ولا فرق بين الجوهر والعرض الا بافتقار المحل الى الحال وعدمه والبحث فيه بقول بل هذا الخلاف يتفرع على الخلاف بين جوهرية الصورة وعرضيتها فلو لم يحتج في التشخص والوجود الكائن الى عرضا يحتاج الى الصورة الشخصية او مطلقها من النارية والمائية مثلا او المطلق الشامل للصورة وخصوصية النارية والهوائية ملغاة والاول باطل لان كل حال سواء كان جوهرا او عرضا يحتاج في التشخص الى المحل الشخصي والثاني ايضا باطل لان الهيولى تعتبر بعينها في الانقلاب الماء الى النار وبالعكس فلو كانت خصوصية المائية علة لانعدمت عند انعدامها لوجوب انعدام المعلول عند انعدام العلة والثالث ايضا باطل لان ذلك المطلق الشامل للصور ذاتي لها او عرضي وكلاهما باطل اما الاول فلانه على ذلك التقدير لا يكون الا جنسا لانه جزء عام وقد تقرر عندهم ان الفصول مباينات بالطبع فتخالف من جنس وفصل ويلزم ان يكون لماهية واحدة جنسان في مرتبة او لم يكن شيء منهما جنسا وقد ابطلوا عنه والثاني فلاحتياج الهيولى في الحقيقة لا يكون الا الى ذلك الشيء المشترك فلا افتقار لها الى الحال واما ثانيا فلان المحتاج اليه في الحقيقة هو ذلك العرضي الخارج فلم تكن الصورة مفتقرة اليها فلا بد من ان يكون حالة في الهيولى الجسمية او الجسم بما هو جسم فاذا انعدمت انعدم تشخص الصورة الجسمية وبه يتبدل الجسم الشخصي ويحدث آخر فقد ثبت ان لا يبعد لاحد ان يكون يقول ان الصورة الطبيعية تقوم لتقوم وجود الجسم على البدل آه ولطلب ما قالوا كما في المحاكمات وغيرها ان الصورة الطبيعية حالة في الهيولى وايضا انه قد تقرر لا فرق ان الصورة الجسمية والنوعية فصول وقد يشتق عنوان الصور وان الفصلين في مرتبة لا وجود لهما فالجسمية بعيدة والنوعية قريبة والمتحصل من البعيد الجنس جنسي والبعيد القريب نوعها فيكون قائما به او نفسه للاثارة والالكان في مرتبة واحدة فقد صح حكمهم بان الشيء اذا انقطع والحيوان اذا مات والثالث موضع الخلاف بين الفريقين فالمشاؤون على ان الجسم متعدد والاشراقيون على خلافه بل هذا مبني على جوهريتها وعرضيتها فالمشاؤون قالوا بجوهر

~~بل هذا مبني على جوهريتها وعرضيتها فالمشاؤون قالوا بجوهر~~ احتياج المحل اليها وهم يدعي ان المحلية تبقى بالجسم او الصورة الجسمية واذا احتاج فيتبعه بانعدامها والاشراقيون قالوا بما يوضحه لم يحتج المحل فلا منافاة في البقاء عند انعدامها واعلم ان عبارة الشيخ دالة على ان محلها هو الجسم ويرد عليه انه يلزم ان يكون امر متشخص واحد تحت تحصيل حال في المتعدد والجواب انها هي مع الصورة الجسمية اذا تحدت وحدة حقيقية فلما حصل في الهيولى الذي صار شخصا واحدا وهو الجسم وربما يستبعد ذلك فان هذا شبيه الامر الانتزاعي والامر في الموجود الحقيقي فيستبعد فان المحل انما هو متعدد في كيفية وجودان ويستبعد جدا ان الصورة المركبة فان اجزاء المحل متباينة الوجود والوضع يشمل الامر الا ان الكل للكل وجودا آخر سوى وجودات

تتضح

هذا

الصورة النوعية ليست حالة في الهيولى ٧

٥

الاجزاء وتخص سور تشخصات الاجزاء كما قيل به ولعله مصادم للبديهة واوهام ان يحسبوا ابانه لا بعد في حلول امر واحد في المجموع بما هو مجموع واما الصورة
التركيبية فمحالها متعددة متعددة متعددة فكل من اجزاء الياقوت كالنار والهواء ياقوت وفيه ما فيه ولعله سيعيد الكلام بالنسبة الى الهيولى و...
هيهنا ... بالموجودة في الاجسام او بالنسبة ... المطعم ... واعلم ان ايراد هذا البحث في
في اثناء مباحث التلازم انه بهذا اشعر بان الصورة النوعية حالة في الهيولى فان كيفية تلازم الصورة النوعية للهيولى انما يكون مثل كيفية تلازم الصورة الجسمية
للهيولى اذا كانت حالة فيها فان الهيولى ح يجب ان تفتقر اليها لكونها صورة فيها ولو كانت حالة في الصورة الجسمية يمكن ان يكون الهيولى متقومة بالجسمية
فقط وهي في تشخصها متقومة بالنوعية وتخص كل منها متاخر عن الهيولى ولا يلزم منه افتقار الهيولى الى الصورة النوعية والجواب انه لم ينص على حلولها في ...
بل الذي يطلق به العبارة ان الكيفية كالكيفية ويكفي بها لها التعلق اخر كما انه اذ قد ثبت التلازم بين الصورة النوعية والهيولى فلا بد من كيفيته
وفيه انه يحتمل لا يفي به فانظر سنحيه ذلك ان شاء الله تعالى **هداية** ولنقدم ههنا ما يتوقف عليه تحقيق الكلام في المطلوب
ونفصله على وجه اتم فالاتم هو ان المشهور هو ان اللزوم والتلازم لا بد من علاقة بين الملزوم واللازم وان ينبغي ان يلزم كل شيء شيئا وتلك العلاقة
هي العلية والمعلولية وهي ثلثة انواع اما ان يكون الملزوم علة وان يكون اللازم علة وان يكونا معلولي علة ثالثة ... فعمت تلك العلاقة
موجبة اللزوم او التلازم تقبيل سواء كانت علة او غيرها هذا هو المشهور وتحقيقه محقق بما في الشرح وحاصله ان بين المتلازم نوع من الافتقار
ذاتي او احتياجهما الى امر اخر يقتضيهما فيمكن ان ينفرد كل منهما عن الاخر بالضرورة ... ولكن ... فان له ان يقول
انه ... على المطلوب فان الخصم اذ لا يسلم انحصار العلاقة في العلية كيف يسلم انها لو لم يكن علية لامكن الانفراد ولكنه محال
صريحة كيف لو لم يكن تلك العلاقة لكوجود واجبين معا وهذا ظاهر عند الوجدان الصحيح ثم ان العلية باي جهة كانت لا يكفي بل احدهما
ان كان علة فلا تلازم وانما هو اللزوم من جانب واحد وان يكون المعلول ملزوما والعلة لازمة ضرورة ان المعلول لا يمكن ان يوجد بدون علة تامة من العلل
وان كان التلازم بينهما فلا بد من ان يكون احدهما علة موجبة لانه لما كانت علة امتنع انفكاكها عن المعلول لما سمعته ولما كانت علة موجبة يمتنع
انفكاك المعلول عنها فاللزوم من الطرفين هذا اذا كانت العلية لاحدهما واذا كانت لثالث فلا يكفي ايضا باي وجه كانت والا لكان الموجودات
باسرها متلازمة لوجوب انتهائها الى الواجب تعالى فلا بد من الايجاب ايضا وليس هو الكافي مطلقا والا لكانت المعلولات القديمة متلازمة لان الواجب تعالى علة
موجبة لها لا بالاقتضاء لها الا انه يمتنع تخلف المعلول والمعلولات القديمة يمتنع انفكاكها عن الواجب تعالى بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلة الموجبة
تعلق كل واحد منهما بالاخر وليس هذا التعلق مطلقا كافيا بل لا بد من ان يكون من اقتضاء تلك العلة الموجبة وايضا فانه لو لم يتحقق التعلق في
نفس الاوقات صح انفراد احدهما عن الاخر فقد اعتبر فيه خمسة امور الاستناد الى الذات والايجاب وتعلق كل من المتلازمين بالاخر واقتضاء
ذلك الثالث لذلك التعلق ودوامه واما المتضايفان الحقيقيان فهما مستندان الى علة ثالثة موجبة لهما ومفيدة ذلك التعلق كالتولد
في الابوة والبنوة وكل منهما محتاج الى ذات معروضة للاخر فان عروض البنوة لذات الابن يتوقف على وجود الذات الاب وكذا

الملزوم

الابوة

وكذا الابوة كما يحتاج الى ذات الابن والمشهور بانه قيل انهما معلولا علة كالعقل مثلا وكل منهما محتاج في تحققه وهي البنوة مثلا الى البعض الآخر وهو الذات
هذا الشرح محاكم كلام المحقق ثم قال ان الاستحقاق بالقضايا المنفصلة حقيقة في باب العكس وتلازم الشرطيات وغيرهما باق فان التالي في الدائمة
منعكس الى التالي في الدائمة وتلازمهما ليس بتوقف احدهما على الآخر واستفصل ايضا بالمتشابهين لا يقوم احدهما الا مع قيام الآخر وهو تلازم في
الوجودين ودفع الاول في الشرح بالتزام ان ذلك تلازم من هذا القبيل وما الدليل على خلافه ودفع الثاني بانه ان اريد تلازم بين وجودي المتسق
فليس بصحيح فانه ظاهر ان وجوديهما لا يلازم الآخر بل انما هو من باب تدافع الاثقال المتساوية الميول وقوله كجوانب الارض الى مركز الكل
فمثل لتدافع الاثقال فقط وح لا اعتبار اصلا او تمثيل للتشادي فهو مبني على ما قالوا من انه لو انتقل يوما مركز العالم فلا اعتبار ايضا وان اريد تلازم وجود
عدمهما فهو من باب التلازم في حفظ الوضع وهما معلولان لامر ثالث وهو الاثقال مثلا مع احتياج كل منهما الى ذات الآخر فكان امره الى الامر
المتضايفين ح واورد الكاتب الاول انهم جوزوا ان يكون معلول مستندا الى علتين تامتين على سبيل البدل فكل منهما ان وجد ابتداء م
اوجد به المعلول ولا بد ان يكونا بحيث لا يجتمعان البتة فلا يكون التلازم بين العلة الموجبة ومعلولها والجواب ان القوم وان قالوا به
لكنه خلاف التحقيق بل العلاقة فيما زعم ان العلة على سبيل البدل متعدد القدر المشترك بينهما وليس في الموضع موضع بيانه والثاني انا لا نسلم ان المعلولات م
القديمة لا يمتنع انفكاك بعض عن آخر كيف ويلزم تخلف المعلول عن علته التامة ولا نعني بالتلازم الا امتناع التخلف وهو حاصل والجواب يستفاد من بعد
ان الاولى ان ... ان ايجاب العلة الثالثة لمعلولين كاف لا حاجة الى شيء مما اشترط به فليس من الكل الاول والتصوير انه لو كان ما وجب
المعلول وحدث علته الموجبة وكلما كشف تحقق معلولها الآخر واجيب بان العلة اذا صدر عنها شيئان لا يكون صدور كل منهما من جهة واحدة بل من جهتين
دون المعلول لا يستلزم العلة الا من جهة مصدريته العلاقة لا يستلزم المعلول الآخر الا من جهة اخرى فلا يتكرر الحد الاوسط ويمكن ان يجاب عن الايراد واحد
الثالث ايضا بحث فانه قد سبق من المحاكم ان العلة اذا كانت موجبة كان التلازم الحاصل في الحد الاوسط متكررا بلا شبهة ثم ان ما ذكره يجري بعينه
في الانفكاك لا مرد له والحق ان لا منع للتلازم الا ان يكون التالي على جميع تقادير المقدم الممكنة الاجتماع مع المقدم ثابتا لا يقبل الانفكاك والفلك
الاول مثلا يلزمه وجود العقل الاول على جميع تلك التقادير الممكنة الاجتماع مع وجود الفلك في الانفكاك بعض التقادير الممكنة للمعلول يمكن ان يوجد
الا وجود المتقدم العقل الثاني لازم لوجود العقل الاول على جميع التقادير الممكنة الاجتماع مع وجود العقل الاول فانه وجوده مع انعدام جهات العقل
الفلك كالامكان ونحوه مستحيل والسر فيه ان العلة الموجبة هي الجزء الاخير من العلة التامة ولا وجود لها بحسب الواقع بدون باقي اجزائها العلل
... لا يصير ... بمعنى الامكان والرابع ان الابوة والبنوة متلازمتان البتة بلا شبهة في الوجود ولا مدخل للاحتياج ... واحد
الى العروض الآخر ضرورة ان توقف ... الابوة للاب على ذات الابن لا يورث ... التلازم بين الابوة والبنوة ... وكذا الحال ...
الوضع فلم ... الا الاستلزام الى ثالثة موجبة ... معلوليا علة موجبة كما فهم لما هو المشهور ويمكن ان يقال ... فنقول ان ...

ان تعلق احدهما بالآخر موجب للتلازم او لا فعلى الاول فهو موجب للتلازم فالمعتبر علاقة اللزوم في علية احد المتلازمين وعلى الثاني فلا دخل له

فالعبرة لانتهاء الى الثالث فقط وانما ليس الكلام في ذلك التعلق غير موجب للتلازم فلا نفيد ما هو بصدده من اثبات انتهاء العلية

والصورة الثانية مع تعلق احدهما الى الآخر وذلك لان الانتهاء الى الثالث غير كاف في التلازم وكذا التعلق فلا موجب للتلازم

من هذه الجهة فلو كان لكان من جهة اخرى واذا كانت العلاقة علاقة العلية لاحد المتلازمين فقط والاساس ان ننظر الى كون ذلك الثالث

موقعا لارتباط الافتقار بينهما غير مسلم فانه ان اريد ان يكون ذلك موقعا له قطعا انه غير لازم فهو ان اريد الارتباط الكائن من نفسهما فهو ايضا

كاف مع ان في صورة التضايف غير ظاهر وان اريد مع ذلك الارتباط فلا دليل عليه ايضا   والا لكم صح الانفكاك قلنا

غير مسلم بل الجواب الذي يا نفع عن صحته وتفصيله ان الارتباط الافتقاري الكائن من الجانبين فلا بد من جهتين والا لجاء الدور فالتلازم

في الحقيقة بين شيئين الجهتين لا غير او المأخوذ بهما بهيئة كلية الغرض ان التلازم بين شيئين الامرين وان سميتهما بانهما عكس من الشكل

الاول فيرد عليه ما هو قدر من مشكل وان كان من جانب واحد فلا يورث التلازم الا من جهة واحدة لا يقال لم لا يجوز ان يكون موجبا قلنا

قد ثبت ان الايجاب يكفي التلازم من الجانبين ثم قوله انما تقتضيه علة موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلولها ظاهر ان يكون

علة بالذات فان معلول المعلول ليس معلولا لها لتلك العلة وفيه نظر فان سلسلة العلل يتحقق التلازم فيها بين العلة الاولى

والمعلول الاخير بعبارات من الشكل الاول فالوجه ان يعم العلية بالذات والعلية بالوسائط هذا انما يكون ان التلازم لا يصح ان

يكون فيما لا علاقة علية فيه اصلا ضرورة ان كلا يمكن ان ينفرد بوجوده بدون الآخر والمنع مكابرة بينة فلا بد من العلية

فالكائن بين اللازم والملزوم فان كانت علة موجبة فاللزوم من قبيل المعلول والا فمن الجانبين كما مر في شرح الشرح الخ واذا كانت

في نالي فلا بد بالتلازم الا حيث كان الجامع بالفعل امرهما وامر المتضايفين من هذا القبيل فانفي هذا وان كان مخالفا لما عليه الجمهور من العلماء

والتقرير الثاني ان وجود الواجب تعالى وعدم عدمه متلازمان بداهة مع انه لا علية ولا جواب بينهما والكل ما متغايران لفظا ومعنى

الظاهر فيهما متحدان في الحقيقة فان عدم المعدوم هو الوجود لا يلتفت اليه فانه مصادمة للبديهة ضرورة ان عدم العدم نوع من الانضمام

الى سلبين واحد منهما مضاف الى السلب والآخر منهما الى الوجود فلو كانا عينين لزم تعقل الوجود بالوجود فانقلب فقد وقع ذلك من

نقيضه عليه الامام بالاعتبار كالحكماء وذلك الحق احق بالاتباع بالاعتبار وان اوتر التقليد فلكم من الماهرين فانهم قالوا يا قلنا ومانحن

من ان الوجود يجوز ان يكون علة لعدم العدم غير صحيح فان احد النقيضين اذا كان واجبا كان الآخر ممتنعا وبالعكس اي اذا كان احدهما ممتنعا

فالنقيض الآخر واجب فوجوده تعالى اذا كان واجبا فعدمه ممتنع فعدم العدم اذ هو نقيض عدمه يكون واجبا فالجواب بان الوجود الاشراقي

زايد بلا شبهة فيجوز ان يكون معلولين لذات الواجب تعالى فاسد ايضا فانا ننقل الكلام الى ذاته الواجب تعالى فنقول ان ذاته تعالى هي الوجود البحت

وعدم احدهما يستلزم ... وكذا الجواب بان العدم لا ينافي الا الوجود فعدم العدم اي اخص من ثبوت العدم فيكون في قوة الموجبة المعدولة فهو ليس نقيضا للوجود
وان اخص عدم نقيض العدم فلا يحصل خاصة اذ لا دلالة للاسم بتلك المقدمة فانها ليست بينة ولا مبرهنا عليها بل لنا ان ... على خلافه فان التحقيق ان
نقيض البسيط ... مفهوم الكون ... فانه ... والضرورة ... قضت بان المحل لا يتصف بثبوت الوجود الا بعد ... وهو ... عن ... سلب
... فالطرف الواحد ... هو الذات فلا ... الاخر هو سلب الذات ... قائمة ... ثبوت العدم لله ... بينتها
... ثبوت ... كالسلبية ... الضرورة واذا امكن ان يثبت فيمكن العدم ... فيكون سلبه ثبوت العدم واجب الذات
نعم ان الوجود وسلبه ثبوت العدم بينهما اتفاق لا لزوم ولا يخفى بعده والاصح ان يقال ان التلازم لا يكون الا بين الشيئين
... اريد بوجود الواجب الوجود الانتزاعي فنقول انهما معلولان لذات الواجب تعالى وان اريد وجوده الحقيقي الذي هو ذاته تعالى على ما هو
... فلا تلازم بينه وبين عدم العدم ولا يخفى ما فيه فالاولى ان يقال ان الوجود وعدم العدم مصداقهما واحد وهو الذات المقدسة
ولا اشتباه ... ولا يخفى ان اللزوم الواقع بين المفهومات المتغايرة انما هو بالنظر الى مصداقيهما ما كان متغايرا فبينه وبين ذلك العلاقة
ولا ... الذات وهو ان ... لكن لا ... ذلك ... اقتضاه ... فهو الاحق بالقبول والثاني ان الكل ... مسلم ... لا يجوز ان يكون علة ... لان المجموع فيه اشياء وجود ... ووجود الاخر والاجتماع ووجود ... ليس علة لنفسه ولا للاخر
فانا نفرض ... المجموع من شيئين لا يكون واحد منهما علة للاخر وعلية للاجتماع لا مدخل لها في التلازم وهو ظاهر وهذا
... التحقيق الامر عليه ... ويستعرض ... ولا ... فانهم قائلون بعلية الجزء للكل ... ان ... السالبة
... القابلة ... الانسان ... لا ... والعكس ... متلازمان ... معلولين لثالث
... وكذا لا يكون احدهما علة للاخر ... ان ... الاستناد الى الثالث مع تحقق ... المتلازمين ... وكذلك الحال
في الموجبة الجزئية ... الجواب ... ان سلبه ... عن افراد ... وسلبه ... عن افراد ... انما ... الاتفاق ...
... الانسان ... وصدق قولنا ... وهو ... فان صدق ... لان يكون افراد
... من حيث ... متغايرة لافراد الانسان من حيث انه انسان والمغايرة اقتضت ان يصدق ... من الفرس ... وهذا ...
بل ... معلولين متغايرة الافراد من حيث انها افراد الانسان والفرس ... هذا ... والله اعلم وجه ان الهيولى ... علة موجبة
... واعلم ان علية ... للطبيعة من حيث هي ... علية ... وعلية ... فلان ... الافراد ولو كان ... معلولة
... فالطبيعة ... معلولة ... ذلك ... بهذا ... الافراد ... ان يكون التشخص ...
... يكون المنضم اليه معلولا ... معلولا ... وهو ما ... قواعد الحكمة ... التسلسل ... الثاني

فهي في مرتبة التعلق متشخصة اولا وفي الاول فالتعليل بتعلق الافراد وفي الثاني يلزم وجود المثل الافلاطونية فالفرق باعتبار كما في الافراد

والطبيعة فالتعليل مطلق خاص والكلام ههنا في الهيولى الشخصية ولا شبهة في ان الصور الشخصية علل مبلوم الهيولى الشخصية كما هو مقرر في الشرح ان في طبيعة الجنس

دون تشخص المحل فلا يمكن استناد العلية الى الهيولى اصلا غاية الامر ان العلية ان ثبتت فانما تثبت لها بحصول شخص شخص من الصورة فالهيولى الشخصية علة لكل شخص

فانه مبهم وان ثبتت لها الطبيعة من حيث هي هي فالهيولى لا تشك انها علل لها ويجوز التعدد في العلل لمعلول واحد بالنوع واما الممتنع التوارد في معلول واحد شخصي

القائمة بها الا فلا شك في عليته لها بوسط الشخص وبالعكس فصح ان الهيولى علة لطبيعة الصورة فان الواحد بالعموم يروج فيه شيئا فشيئا صورة ان

اراد الاول اخص وبعضها ليس بانقضى وكل حكايات للغرض فهو ثابت للطبيعة فيكون طبيعة الفرس بعد كست البعد ولا يثبت به العلية علة فالطبيعة

ونقض من الحكم لسلب العلية يسلب عليه غير به العلية لو كانت العلية مطلقة او شخصية ولذا قيد بالايجاب والعلة مرادة بغير القابلة لانها القابل لمحض

كما سبق القول فيه اه والمشهور ان الهيولى قابل والقابل لا يكون فاعلا فرد عليه ان الكلام في مطلق العلية لا في الفاعلية والقسم لا يلزم من سلب الفاعلية سلب الايجاب

والصلاة معا ايا فالمشي بان الهيولى يجوز ان يكون علة للصورة عن الفاعلية ثم ان الذي نعرف مسلم ان القبول والفعل لا يكونان من جهة واحدة حاصلها

ان الواحد من جميع الجهات لا يكون قابلا وفاعلا والهيولى يجوز ان يكون قابلا بحسب الذات وفاعلا بحسب انعكاس الصورة فيه كما في الافلاك

فيكون من قبيل قابلية العقل الاول لصفاتها كالعلم وفاعليته لها وكذا الواجب تعالى فان المشهور من مذهب الشيخ في علم الواجب تعالى

والمشهد به الاشارات وسيتضح ذلك ان شاء الله تعالى في الالهيات ولا محذور والكاشف حادثة فالفاعل

والفاعلية بتوسطها ولا منافاة فيه فانحرف عنه الشارح فقال ان الهيولى حقيقتها القبول وقعليتها فعلية القوة والاستعداد دونها

بهذا شأنه لاحظ له من الفاعلية والاعانة نور القابلية فلا يكون ممتد نور القابلية ولا يرد عليه شيء من الشكوك التي مرت ولعل مراده

بالفاعل الاعم من ان يكون لقوى الفاعل او المعين ولكن نابيا عنه عبارة شرح الاشارات ويمكن ان يقال ان المقصود الايجاب من الهيولى

والمع حل ان التلازم ثابت وهو في العلة الموجبة من الهيولى او الصورة او ثالث والاول غير صحيح وكذا الثاني فلا هو الثالث اما الاول

فلكونها قابلة ولا يدعي منافرة فانه لم يثبت بعد ان حقيقة الهيولى هي القابلية والقوة وبعد التسليم فلم يثبت المقدم اي ما حقيقة القوة

لا تكون علة موجبة لشيء ليس هو بالنسبة اليه قوة كما في الافلاك فان الصور فيها قديمة فلا يكون القابلية بمعنى الاستعداد والقوة

بل الايجاب كما في العقل الاول بالنسبة الى لوازمه والقابل من حيث انه قابل اه فيه انه يجوز ان يكون من فعلية التحصيل من غير ملك بجنبة الموجب

عنه ظاهر فان حيثية القابلية لما كانت تمام مبهمها فرجع الحاصل الى ان القابل الذي حقيقته القابلية لا يصلح للايجاب والا ذكر النقيض

وثاني الحاكم انما قيد لان القابل لا يجب وجود المفعول بمجرده واما مع الغير فيجوز ان يجب به كل الصور الحالة في الموضوع لم يجب الا مع الفاعل

والقابل وانت تعلم انه لا يفيد لا قبلية زمانية كما زعم الا ان كلام المص ظاهر فان اراد القبلية الزمانية فلا تعرض لان الحق الدد

يفر

بل يكون وان اراد انه انه فاعل انه غير صحيحة لانه لا اثر منها فيها ولكن لا يجب ما فيه من الركاكة فان فتنية العلية لا يكون الا ذاتية واما ازمانية فهو المكان في
انقائه فلا وجه للتنوين بها والا لتقدمت الهيولى المتحصلة بنفسه الى الشديد لبيان مراده في قوله الهيولى ليست علة للصورة من الهيولى الهيولى المتحصلة
من الصورة الشخصية المطلقة وسببها اما ان تنها جوهر و[illegible] جوهر بينهما او لما بينها والعلة الفاعلية لابد ان يكون موجودة قبل المراد منها العلة المرجحة
او المراد ما يستحق من العلة الموجبة الفاعلية وهذا البعيد لان الشارح لم يتعرض الا لايجاب العلة والكلي المفهوم ليس علة اه المراد من الصورة الصورة الشخصية
وهذا ادمراليه بعض شراح الاشارات وتحرير الشيخ الظهم انه يعيد سواء كان علة مطلقة وهو العلة الفاعلية المنفردة بالتاثير التي لا تحتاج في التاثير الى شي آخر
في الاشارات والا لا فانه يوثر الفاعل بمنفصله القوى الا ما احتاج الى الامانة لان الامام الرازي فسر الالة والواسطة في قول الشيخ في الاشارات واعلم
ان الهيولى تفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة فاما ان يكون الصورة هي العلة المطلقة الاولية لقيام الهيولى بها مطلقا او يكون الصورة
الة او واسطة فيقيم آخر تقيم الهيولى بها مطلقا او يكون شريكه لمقيم باجتماعهما جميعا تقام الهيولى اه كما نقيد ان الالة اخص من الواسطة حيث قال الوقف
بان الالة والواسطة ان كل الة واسطة ولا ينعكس كلي لان الالة لا يكون موجدة الا ان الايجاد يتوقف على توسطها والمتوسط قد يكون موجدا كالعلة
القريبة لا تتفسر ان الواسطة اعم من العلة المطلقة فانها القريبة فان لم يكن لها شريك لا اصله فهي مطلقة والتحقيق بين الاعم والاخص لدفع شناعة
لكن المراد بالواسطة التي لا يكون مطلقة بل منفردة الى اعانة من الغير او المراد العلة المطلقة ما لا يكون مستقلا الى الغير اصلا لا بان يكون علة لرجحان بقسيم وواسطة او نحوها
لا يقال ان الدعوى لما كانت قابليه ان الصورة الشخصية ليست علة اصلا وقد سبق ان كل حال فهو محتاج في تشخصه الى المحل في تعميم برهان اثبات الهيولى قد سبق ان الصورة
الجسمية للصورة لان تعينها [illegible] ليس من ذات الجسمية فاذا احتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل وقد تقرر اولا انه في نفي التشخيص بين اى يكون وجودها مع
اوبه فان التشخص متعين وثانيا لا دائما احتاج اليها وما هي ذلك اصلا بدليل والا فرق بين مجرد الطام الرازي انه في نفي برهان تمام ان يجان الجسمية لا تنفك
عن التناهي والتشكل وقد بينا انفا ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لها في ثبت امتناع تجرد الصورة عن الهيولى فيهما اذن غيرهما اوبن سر الجسمية وما لا يكون منها من الاعراض
فهو امام الى او يكون متقدما عليه فثبت ان التناهي والتشكل اما ان يكون من قبل الجسمية او معها وفيه نظر ايضا فان الذي ثبت فيما تقدم هو ان الصورة لا تنفك
ان يكون قبل الجسمية او معها وفيه نظر ايضا فان الذي ثبت فيما تقدم هو ان الصورة لا تقتضي لان يكون من حيث هي علة موجبة لها الا ان يكون الشخصية
عن التشكل العارض ثم ان المقصود ههنا نفي العلية رأسا والذي ثبت من قبل نفي الفاعلية الموجبة او الايجابية فلم لا يجوز ان يكون الصورة علة لها مع الغير
فلم لا يكون الهيولى فلا يكون ان يحتاج الى ضرورة القابلة الصورة الشخصية لا تقتضي تشكل الشيء فانها بالنظر الى نفسها تصلح ان تتشكل باي شكل كان وتنسب بها الا القابلية
والقابلية بالتبطل الى الا [illegible] والكلام ههنا في الشكل المطلق وهو قد يوجد بدون شكل مخصوص فلو كانت للمطلق علة قابلية لكانت القابلية له في ضمن الخاص
لكانت لها الا ان تكون علة له مطلق فان ذلك لم يكن علة وهو لازم لها ولا بد في اللزوم من العلية فاما ان الشكل علة فهو الشق الثاني او يكونا مستندين الى
ثالث فهما معا بن هذا غاية الكلام في تحرير المرام وللبيد نقل كلام وليستحق فيه فيما تقدم فتذكر وكلام لا تخرج عنها الا له تعالى لانه انما يفيد ما يوجه عن

سيتبهام

قوله لما صار في التشخص ليا
لم ينفتح الى حاجيه شا
بالحق بل عام الهيولى القابلة
الى الهيولى ليست علم

بهذه الصورة في حاصله ان الكلام في ان الصورة الشخصية ليست متقدمة على الشكل فان اراد المستدل على التقدم ان الشكل المخصوص متأخر عن المحدود المخصوص

مثلا فمن عن المقدار المخصوص المتأخر عن الجسم المخصوص المتأخر عن الصورة المخصوصة فلا ينتج الا ان الشكل المخصوص متأخر عن الجسمية المخصوصة ولا نكره وان اريد

ان طبيعة الشكل بما هو هو متأخرة عن المحدود المخصوص فهو ممنوع وان اريد تأخر عن طبيعة الجسمية بما هي فلا ينتج الا ان الشكل متأخر عن مهية الجسمية

ولا فخفى ما ادعيناه فانه تأخر الصورة الشخصية عن مهية الشكل او معينها وليس ببعيد لما ذكره   واعترض انه لو لم يرد ان الاعراض المشخصة

ملازمة كالوضع والاين وغيرهما مسببات [illegible] لعله اشارة الى ما اورده المحاكم عن بعض الفضلاء واجاب عنه بان ليس انتقال العوارض المشخصة فانها الكاشفة

عن علية [illegible] منها تشخص خارجي والكاشف جارحة فهي عارضة في الخارج ومن البين ان تشخص العرض الخارج بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف

يحتاج في تشخصه الى العرض وايضا التناهي نسبة بين الجسم والجسم بالتناهي والشكل نسبة بين الشكل والجسم فهما انسيان في الخارج فكيف يكونان مشخصين وكذا الحال

والوضع ويوضحه انها موجودة فان كانت بمطلقه استحال ان يكون مشخصة لانه ما في الشرح والحق ان المشخص هو المبدأ الفاعلي فان المشخص [illegible] الذي

به الهوية وبه الهوية هو ما يكون به الهوية هذا الهذا وهو واجب الوجود وربما يكون ما يقع فيه [illegible] هو الذي يحصل به الهوية به الهوية

ولا يتبع المشخصة الا هذا وانا اقول [illegible] ان يكون لوازم [illegible] المشخصات علل الهوية لكنك ستعرف ان مرادهم الاعراض الخارجية اللازمة للتشخص

وفي مدفع الشبهات وفيه مناقشة لفظية فانه ليس تحليل المحل [illegible] المقصود واضح جدا ومناقشة معنوية فان الحاصل في ان الشكل من

اللوازم التي لا تتقدم على تشخص الموضوع فيجوز ان يكون متأخرة عنه معلوله له فقوله القياس بهذا ان الصورة الجسمية المشخصة من امارات تشخصها ولوازمه

الشكل [illegible] على الهيولى وهي متقدمة على الهيولى [illegible] على الشكل ولا شبهة في انه لا ينتج الا تقدم الصورة الشخصية على الشكل ولا يلزم محذور وانما يلزم

لو كان اللازم تقدم الشكل على نفسه بخلاف ما ذكره المصنف فان تقدم الصورة الشخصية على الشكل في معينها [illegible] مشخص [illegible] ان المشخص معنيان

ما يكون منه [illegible] الطبيعة بالانضمام او بالانضمام فيتحصل منها المشخص وهذا هو المتبادر وهذا كالمقابل للفصل والصورة [illegible] وهذا المعنى لا يجمع بهما

فان الوهم [illegible] متأخر عن تشخص موضوعه وهذا هو الذي فهمه المعترض فيقول من اطلاق المشخص بهذا الاعتبار على الاعراض بطريق التشبيه والتجوز انما لانها تحصل

بها الامتياز عند العقل كالمشخص الحقيقي ان كان اولانها لوازم [illegible] وهو امارات [illegible] ما يكون علة للتشخص فالمشخص هو الذي ذكر الدواني من حيث [illegible] بها شمات

وآلات [illegible] تشخص المكان امر موجود [illegible] الموجودة في الخارج كما زعموا فلا يعد المكان [illegible] فلا شبهة في انها ليست

الا حين اعتبار بل من العوارض العارضة في الخارج كالوجود والحدوث فلا مضايقة في ان يكون الآلات لما [illegible] ان اراد بالكلي

الطبيعي المهية من حيث هي هي وقد يكون له معية للشخص بالمعنى الذي ذكر وان اريد العقل فيها [illegible] الا بهذا الاعتبار فافهم   والشكل لا يوجد قبل الهيولى

كما مر وهاهنا ليس الا ان الصورة مجردة عن [illegible] لا يلحقها الشكل واما انه مع الهيولى او بعدها فلم يلزم اصلا فلم لا يجوز ان يكون مشخصا للهيولى كما هو مشخص للصورة

بل اما معها او متأخرة عنها [illegible] معلوليته [illegible] لواحد فعدم كون الشكل متقدما على الهيولى لا يوجب ان يكون الهيولى متقدمة عليه

او معلولا

علاقة معه ثابتة فلم لا يجوز ان لا يكون علاقة العلية اصلا والجواب ان الشكل لازم للهيولى وكذا الهيولى لازمة للشكل والتلازم لا بد ان يكون بعلاقة العلية واذ ثبت
ان الشكل ليس علة فلا بد ان يكون الهيولى علة او معلولا معها لثالث وفيه نظر فان الهيولى في ذاتها لا متصلة ولا منفصلة ولا متحددة اصلا فلا نوجب لها شكلا
بل ذلك تفارقت الهيولى مع الشكل وقد نقول ان الصورة علة للشكل بتابعه او داخلية فلو كانت الصورة متحدة علة للهيولى كانت متقدمة عليها [illegible] او نقول
الصورة الشخصية معلولة للشكل وعلة للهيولى فلا يلزم الا ان يكون الشكل متقدما على الهيولى ولا محذور وكان بالدفع اي نقض ان الصورة الشخصية لا تصلح ان تكون علة
للهيولى فانها تتبدل والهيولى كما كانت والتغير ان الصورة الشخصية تتبعها بعوارضها فلا يكون متغيرة تشخصها وفيه كفاية وبهذا يندفع النزاع بين كلام الحكماء
حيث حكوا انه يرد هذا الكلام انه قال الامام الرازي ان الحكماء ربما يقولون ان ما مع المتأخر متأخر وذكر في المسائل القاطعة ان الفلك المحوي [illegible]
من المحوي فان عدم الخلاء مع وجود المحوي فلو كان وجود المحوي مع الحاوي لكان متأخرا عنه فيكون عدم الخلاء متأخرا عنه فيكون ممكنا هف وهو غير صحيح فانه
لا يلزم ان لا يكون المحوي معلولا للحاوي اصلا فانه مع عدم الخلاء فيكون معلولا [illegible] ان المحوي مع الحاوي لو كان علة لكان متقدما على المحوي
بالوجود ولا شبهة في ان المتأخر ليس في مرتبة المتقدم ففي مرتبة وجود الحاوي لا يكون المحوي موجودا وهو الخلاء فيكون في مرتبة من المراتب ممكنا وليس كذلك
[illegible] موضوع [illegible] مقصود وقالوا ايضا ان الفلك الاول معلول العقل الاول مع العقل الثاني صدر منه عقل ثالث وفلك ثان
فيلزم منه ان يتقدم الفلك الاول على الفلك الثاني فقد قالوا بعضهم هنا ان ما مع المتأخر متأخر وليس يجب ان يكون ما مع المتقدم متقدما والفرق
[illegible] فالحق يا ان يكون الحكم على الجواز واما ان يجب لا يكون ما مع المتأخر وما مع المتقدم [illegible] في التقدم والتأخر او لا يجب التأخر والتقدم
[illegible] حكم ان [illegible] بالتداخل والا فيرجع التفصيل [illegible] متغايران واجاب عنه المحقق [illegible] ان المعية [illegible] على التلازم في
الوجود كالتلازم بين الجسمية والتشكل والجسم المتحرك في الاين والجهة او في التصور كما بين وجود [illegible] وعدم الخلاء [illegible] ان يكون عدم الخلاء متغايرا
وجود الخلاء وقد تطلق على التلازم الاتفاقي كما اذا صدر معلولان عن علة واحدة [illegible] لاحدهما بالاخر [illegible] فالوا ما مع المتأخر ارادوا المعية
[illegible] فالوا ما مع المتقدم ليس يجب ان يكون متقدما ارادوا المعية الاتفاقية [illegible] نقض بهذه الصورة [illegible] او لا ان التلازم
الذاتي بين العلة الموجبة ومعلولها او بين معلولين لثالث ويشترط ان يكون بينهما علاقة [illegible] كما في ما مع المتأخر [illegible] متلازما
[illegible] يكون من قبيل الاول فان [illegible] تقدما وتأخرا [illegible] فالحكم [illegible] التلازم [illegible]
[illegible] وثانيا ان ما مع المتقدم [illegible] متلازما [illegible] التقدم [illegible] متلازم [illegible] ان يكون
معلول احدهما معلولا للاخر [illegible] غير [illegible] وثالثا ان عدم الخلاء [illegible] وجود المحوي لو كان متلازما [illegible] ان يكون عدم الخلاء [illegible]
[illegible] فارقا وهو [illegible] المعية الذاتية [illegible] بالضرورة [illegible] ان يكون مع المتأخر متأخرا [illegible] بخلاف ما مع المتقدم فان
[illegible] ان يكون كل واحد منهما علة [illegible] وهو واضح [illegible] المطلوب [illegible] ان الصورة لو كانت علة الهيولى لكانت متقدمة

عليهما دون الشكل فيكونان معلولين لثالث وهو الصورة فيلزم ان تكون الصورة متقدمة على الشكل وقد كان معه او به هف وفيه بحث لان الشكل والهيولى لو كانا معا

امر هو علة لهما ناقصة غير موجبة او موجبة والصورة علة للهيولى ناقصة غير موجبة بان يكون [illegible] ولا يلزم ان تكون الصورة متقدمة على الشكل نعم

انما يلزم لو كان ذلك الامر هو الصورة وهو ممنوع لجواز تعدد العلل الناقصة وان خصت المعية العلية بما يكون المعان معلولا بالمرة ولا ينتقلان على الاخر

فهو ممنوع بل [illegible] الواحد لا يصدر عنه شيئان الا بجهتين فح لا شيء متاخر عن ذلك الواحد الماخوذ [illegible] لا يلزم ان يكون متاخرا عنه وهو [illegible]

الى المسئلة الحكمية القائلة ان ما مع المتاخر عن شيء هو علته انما يلزم ان يكون متاخرا عنه هو ما مع المتقدم ايضا قد يكون كذلك والحكم به لا يتنقض في هذا المقام ثم انا نجيب

مع المتاخر بما هي معية قد يكون مستوجبة للتاخر بخلاف المعية مع المتقدم فلا يرد ما فهم المفصل اثبات ان معية الهيولى ما بعينها للشكل بالنسبة الى الصورة

الكائن عينها وهذا امر كاف لبيان الكتاب لزمنه ويمكن ان يقرر ان المقصود نفي علية الصورة للهيولى علية ايجابية فانها الموجبة للتلازم دون ما غيرها فاذ بطلت

تحصيل المقصود وهو الاستناد الى الثالث مع ارتباط بينهما ويصح انتفاء العلية الاخرى ما انفاه البحث ثم ان الهيولى والشكل متلازمان فلا بد

ان يكون بينهما علية ايجابية وهي منتفية من جانب الشكل فلا بد ان تكون الهيولى علة موجبة او تكون مع الشكل معلولا لعلة موجبة واذ قد ثبت

ان العلة للهيولى هي الصورة تكون علة موجبة للشكل ايضا لان ما مع المتاخر عن شيء هو علة موجبة له متاخر عنه وهذا انما يتم على التقرير العلة الموجبة له تتقدم

ثم اعلم انه بما ذكره رحمه الله يندفع ايضا ما اورده المحاكم من ان المعية بازاء التقدم والتاخر فكما ان الشيء الاخر يكون متقدما عليه او متاخرا عنه

او لا يكون متقدما ولا متاخرا فيكون معه واذا التقدم والتاخر قد يعتبران بالطبع والعلية فالمعية كذلك فالمعية الطبعية ان يكونا موجودين

من غير احتياج بينهما والعلية ان لا يكون احدهما علة للاخر لكنهما مشتركان في العلية اي تشكل الشيخ امرها وادعى نفي ذلك فاعلم ان المعية العلية

يمتنع ان يكون مع المتقدم متقدما لاستحالة اجتماع علتين على معلول واحد ومع المتاخر لا يجب تاخره اذ ليس كل ما لا يكون علة ولا معلولا يكون معلولا

لعلة وكذا مع المتاخر والمتقدم في التاخر الطبعي بل ليس كل ما لا يكون سببا بين المتقدم او المتاخر احتياج ولا احتياج اليه [illegible]

عليه تقرير المحقق مبني انه على خلاف العرف المتعارف لا انتقاض فان المعلول ملزوم للعلة البعيدة ومتاخر عن العلة القريبة ويمتنع تاخر العلة البعيدة

عنها ما لم تكن علة ملازمة لمعلولها ويستحيل تاخرها عن نفسها وذلك لان المعية ليست سلب التقدم والتاخر والا لزم ان يكون ما لا يدخل تحت ضبط الزمان

مع شيء معية زمانية بل المعية الزمانية هو الاتحاد في الزمان وكذا المعية في الشرف التساوي فيه فالمعية الطبعية هو معلولية شيء لواحد فانهما

في مرتبة وكذا المعية العلية هي كونهما في مرتبة المعلولية واذ صدور شيئين من علة واحدة مستحيل عندهم استشكل الشيخ امرها واذا كان المعية الطبعية

تلك المعية فالفرق واضح فان ما مع المتاخر يكون معلولا معه لما هو متاخر عنه فلا بد من ان يكون ما مع المتاخر متاخرا بخلاف ما مع المتقدم وكلام

المحقق ايضا مندفع فان العلة البعيدة وان كانت ملازمة لمعلول معلولها لكنها ليست مع ذلك المعلول في نوع كلامه ان المعية لا تشتمل

في انها قد تطلق على معنى التلازم اي فيقة ان الحكم مع العلة ودون المعلول به معا وقد يطلق على التقدم المحض ولا تشتمل ان مقاحب المتقدم

التلازم بينهم

لا يجب ان يكون متعلقا بما وبهذا القدر يكفي بما هم بصدده واما معه اللازم منه فقد يصح ان يكون مع المقدم متصورا كما تقاصد [illegible] بالنفر واما معه التلازم منه

فيما لا يمكن فيه فلا يكون من قبيل العلية بل من قبيل الاشتمال لما ثانيا وفيه بحث فانه يخرج مع المتضايفين ولما كان معه فيما يمكن فيه من هذا القبيل حملها عليه وعلى هذا اندفع

الاعتراضات عليه بعدم الاطراد وعدم الانعكاس وهو مناقشة في المثال فلا ضير فيه انه يجوز ان يكون [illegible] مع [illegible] والله اعلم وبعد تحرير المقال ومن البين ان العلاقة

بينهما علاقة التضايف [illegible] لا يخفى ما فيه [illegible] وقد ثبت عنده ان علاقة التلازم منحصرة في العلية والتضايف [illegible] فيه بين [illegible] بالمقام نعم ينطبق على ما هو

المشهور لكن المتضايفين متلازمين [illegible] ان يكون بينهما علاقة العلية [illegible] وكانه بنى كلامه على المشهور او المقصود [illegible] من ابلغ الوجوه في كلام المحقق

تحقق ثم انما استدل بينهما العلية وبين الهيولى [illegible] ظاهرا [illegible] ان العلاقة سوى علاقة العلية والصورية [illegible] فقد فهم [illegible]

[illegible] عبارة التضايف [illegible] العلاقة في العلية [illegible] الشرح فانه [illegible] ان لا علاقة الا علاقة العلية والتضايف

[illegible] فيه [illegible] وابهما قد عرفت [illegible] التلازم ان تلازم الهيولى مع الصورة ليس [illegible] انهما [illegible] كلا منهما

لا يوجد بدون الآخر واذ قد ثبت ان [illegible] منهما [illegible] معلولا [illegible] فان [illegible] هو ان [illegible] توجد

بدون الهيولى وكذا الهيولى لا توجد بدون الصورة والذي ثبت في [illegible] العلية هو ان الهيولى [illegible] علة للصورة وان الصورة [illegible] علة للهيولى

[illegible] ان يكون الهيولى [illegible] علة للصورة موجبة [illegible] لكن [illegible] ما ذكره [illegible] ان يكون الصورة المطلقة

[illegible] وهذا هو [illegible] التلازم [illegible] الاستناد [illegible] التلازم بين الصورة المطلقة والهيولى [illegible]

قلنا ان التلازم بين المطلق قد يكون بان كل [illegible] والمطلق لازم للاشخاص [illegible] فلذلك [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] والصورة [illegible] فان [illegible] الصورة الهيولى [illegible] التلازم [illegible] الصورة [illegible] ان يكون [illegible] علة الهيولى [illegible]

[illegible] حسب اللزوم [illegible] ان يكون [illegible] المطلقة فان اللزوم بين [illegible] والعلة [illegible] كما ذكرنا [illegible] الاستناد

[illegible] الواحد بالعموم [illegible] الفاعلية [illegible] الاستناد [illegible] المفيض [illegible] والمفارق وان [illegible] التلازم

الصورة مطلق الهيولى [illegible] التلازم الواقع [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] وتوابعها وهو [illegible] العوام هو المفارق [illegible] ان يكون [illegible]

للهيولى [illegible] الفاعل [illegible] الهيولى [illegible] ان الصورة العلة الفاعلية [illegible] العلة الفاعلية هو [illegible]

[illegible] هو المفارق والصورة [illegible] ان [illegible] التلازم [illegible] المطلقة [illegible] العلة [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible] الصورة [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] المطلقة ان يكون [illegible] الفاعل [illegible] دليل على هذه الدعوى [illegible]

قوله

٢

النقض ان اطلاق الالة يقتضي التوسط بين الفاعل والمنفعل من حيث انها متخصصة كما في اطلاق الالة والا فالتخصيص يستدعي انها الة بين الفاعل والمنفعل والهيولى كذلك

وفيه نظر فان اطلاق الالة اعم من ذلك لانها متقدمة على الفاعل وهو لا يكون واسطة بالتعميم كذلك الالة لانها انما لا تقوم بالفعل بدون الصورة

احتاج اليها من هذين فان الذي يتبين هو ان الهيولى لا تنفك عن الصورة وهو لا يفيد ما قصده نعم في الشرح ايماء اليه فالهيولى تفتقر الى الصورة

ودون تشخصها في وجودها وبقائها لعدم استغناء كل منهما عن الاخر لا يقتضي الا ان يكون الهيولى مفتقرة الى الصورة واما ان المفتقر اليه الصورة [illegible]

فليس بلازم لكن امر افتقارها الى الصورة الشخصية ظاهر فان الصورة تتبدل والهيولى الان كما كانت [illegible] بعد ان يكون نوعها على [illegible]

وقد سبق منه ان الصورة الشخصية ليست علة للهيولى بوجه من الوجوه وقد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى ههنا شك وهو ان

الهيولى معلولة للصورة المطلقة من حيث ماهيتها لا يكون متأخرا عنها والا لزم الدور لانها معلولة لشيء اولا وعلى الثاني فيتقدم عدمها حاصل من قبيل

ان التلازم باعتبار الاستغناء والى المفارق فان التلازم انما هو بين الصورة المطلقة والهيولى وعلى الاول فذلك انما يتقوم الهيولى اولا وعلى الاول

يكون الصورة عرضا لافتقارها الى الشخصية ماهية مطلقة الى المحل وعلى الثاني فيلزم ان علل الاشخاص غير علل الماهية فان كل تشخص من الصورة مفتقر الى الهيولى

فيلزم المثل الافلاطونية ولا مخلص الا بان يقال ان المطلقة موجودة بعين وجود الاشخاص ولكن لها اعتباران متغايران اعتبار الطبيعة

من حيث هي واعتبارها من حيث انها خصوص وتشخص فباعتبار الاول معلول لشيء وباعتبار الثاني لاخر ولا يلزم القول بالمثل

الى الماهية [illegible] ان وجود التشخص هو وجود الطبيعة فلا تعدد للعلل اصلا كيف لو كان كذلك لزم ان يتعدد [illegible] الاول وعلى

الامران [illegible] نعم ان كان التشخص كما يراه الجماهير انه جزء للتشخص بلا وجه ولنا شواهد تدل على خلافه [illegible] ما قاله المحاكم الا

المراد بعلية الصورة المطلقة انه لا بد للهيولى في كل حين من الاحيان صورة شخصية يلحقها فشريكة العلة هو احد الصور المتشخصة لا على التعيين

فان الهيولى لا تحتاج الى احدها متعينة ولهذا لا يلزم من انعدام الصورة المعينة انعدام الهيولى فان جزء العلة هي هذه الصورة بدلا [illegible]

تلك وهي تسمى [illegible] الا هذه وتلك لا امر واحد دائم الوجود اقول جواب ان الهوية الشخصية والمطلقة متحدتان في الخارج [illegible]

فكيف يكون المطلقة علة وذلك لان كل واحد من الهويات الشخصية محتاجة الى الهيولى متأخرة عنها فلا يصح [illegible] اما هذا واما ذاك ولا [illegible]

بالارجاع اليها ما قلنا فافهم وههنا شك آخر وهو ان الصورة المطلقة الكائنة علة لتشخص الهيولى فالعلة باعتبار مقارنتها لتشخص الهيولى او مطلقها او

بدون المقارنة [illegible] وهو ما يأبى عنه الطبع السليم كيف يمكن ان يتشخص الهيولى والصورة موجودة في حيز ذلك فيكون العلة باعتبار [illegible] ولا شبهة

ان المقارنة متأخرة فلا يكون علة قال الشيخ في الاشارات واعلم ان الهيولى مفتقرة في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وقال الامام الرازي الصحيح

ان يقال الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل الى ذات الصورة افتقارا [illegible] وجب ان يكون مقارنة للصورة لا افتقار يكون الى ذات الصورة

ووجود المقارنة [illegible] بعد وجود الهيولى [illegible] بعيد ان يكون مراد الشيخ ذلك الحاصل ان المراد العرفي المقارنة على ما ذكره المحاكم وهو غير واف [illegible]

الفصل الثالث

المقارنة

مقارنة من حيث انها مقارنة موقوفة على الهيولى فهي متشخصة فيلزم ان يحتاج الصورة المطلقة اليها او مطلقة فيلزم ان افتقار الهيولى اليها وقد كانت مفتقرة والجواب ان المراد

الشيء الا فيجرد ذلك كلما وجدت وجدت في المحل لانها طبيعة باعتبارها وهذا انما يتم اذا لم تحل في غيره ما فرض تشخصه بها وذلك ثالث وهو ان ثبوت شيء لشيء وهو انقضاء

يتوقف على ثبوت المثبت له فيكون ثبوت الصورة للهيولى موقوفا على وجودها والجواب ان الصورة الشخصية تفتقر اليها وفيه نظر فان الهيولى متصفة بالصورة المطلقة فيكون متأخرة

عنها والجواب ان الاتصاف متأخر وان كان الوصف متقدما وفيه نظر لان الاتصاف الانضمامي يقتضي تقدم وجود كل منهما الموصوف على الاخر فالنوع الاتصاف الذي هو نسبة

تقع

فقط وما نقله من ان اتصاف الهيولى بالصورة المطلقة اتصاف ذهني فلا يلزم ان يتوقف على وجود الهيولى في الخارج دعوى مجردة تنابذها عنه العقول السليمة ولا ينفع الا تخصيص المسئلة

ان الاتصاف الانضمامي يستدعي توقف الصفة على موصوفها بغير الصورة او بغير الطبائع المطلقة واعلم انك قد سمعت ما استغناك ورغبت حقه فاعلم ان الواحد بالعموم

يجوز ان يكون علة متعددة وقد نصوا عليه انتم بكل صورة شخصية علتها الفاعل مع القابل والمطلقة علتها ذلك الفاعل مع طبيعة القابل المطلقة فالحاصل ترتيب

الخاص والعام الى العام والمعلول متعددة ومجموعهما جعل للطبيعة المطلقة ثم ذلك المجموع ... واحد هو جعل الطبيعة المطلقة وح يكون الحاصل هو الفاعل مع مطلق القابل و

على هذا فلا يلزم من جانب الصورة دائما ودائما فيكون ... الهيولى فيكون ... ان الهيولى قديمة والصورة حادثة فلا يكون متعين

بانه علة موجبة فيندفع ... ان الهيولى ... فلابد لكل طبيعتها لا تصلح التجرد كان ان النفس الناطقة لا ينفع التجرد فالمتصور مطلق الصورة من لوازمها

النفس

... الخالف ... الامتداد من ... الهيولى لو لم يكن مفتقرة اليها المكان في مرتبة وجودها جوهرا فردا او من المفارقات ... على

ما ذكرنا والثم هو منقوض بالصور النوعية فانها علة للصورة الجسمية فتقدم مرتبة ذاتها لا يكون محتملا فيكون جوهرا فردا او جوهرا مفارقا الا ان يقال انها مفتقرة

في مرتبة وجودها الى طبيعة الصورة الجسمية وفي مرتبة تشخصها محتاجة اليها وفيه نظر فان الوجود والتشخص في مرتبة فالذي اي يقال محتاجة في مرتبة ... بالوضع

لا لكانه ... وهذا من سوانح الوقت ... على ان ذلك للحرج العظيم الناشئ عن الوصف ... علاقة قصد بها دفع ما

... من ان العقل لا بد ان يكون واحدا شخصيا وذلك لان النظام الواحد بالعموم الى الواحد المحض الذي هو الوهاب للحرج الجمع التشخص ويمكن ان العقل ...

... لا يكون واحدا عدديا او لا متعلق موضوع والحال في عالم الطبيعة الخاصة وهو عالم الافلاك كالحال في عالم الطبائع الاربع وذلك لان الصورة

الشخصية بسبب تقتضي ان يكون عند توجه لان تشخص الحال بالمحل وكذا الهيولى ليست علة للصورة لانها قابلة التلازم ثابت فلابد من ان يكون بسبب منفصل ... كونه

لاحتياجها الى ... المقدار والتشكل لا ... فان الاحتياج في العوارض لا يمنع كونها محتاجا اليها الا ان ... الكلي مقدم على الصورة

الشخصية وبعدها ... والصورة بعد الهيولى ... وقد عرفت ان التلازم باعتبار الاقسام الثلاثة لا يمكن الا بان يكون احدهما متعلقا

بالاخر والاحتياج في التشكل لا ... التلازم في الوجود الا ان يثبت ان الكل ... تشخص الصورة واعلم انه قد سبق ان حال ... النوعية ...

من حال الصورة الجسمية معها ... صحيح فانها ان احتاجت الى التشخص منها ... احتياجها الى الصورة الجسمية ... وان احتاج الى المطلقة فلا بد ان

... الصورة النوعية كالمائية والهوائية ... مع ... ان يكون ... والا ... الصورة ...

ولا مشترك واما التركيب الفصل مع الجنس والفصل ولا ذكرناه من ان الوصية ولان الوصل الذي ذكره لا يتم فان الصورة النوعية متلازمة للمادة واما التلازم المقدر

الجامع والنهاية ان التشكل من عوارض الجسمية لا من عوارضها فلا يحتاج فيه الى المادة واما الصورة الجسمية فليست متلازمة للصورة النوعية من اللزوم

[illegible] واما الصورة النوعية ملازمة وهي محتاجة في التشخص الى الصورة الجسمية وهذا الاحتياج يكفي اللزوم واما اللزوم من جانب الصورة الجسمية فيمكن ان يكون

بالنظر الى تشخصها فكل تشخص منها محتاج الى طبيعة الصورة النوعية والله اعلم في المكان واثبت انيته بعد ذلك [illegible]

الى الاثبات فان المكان ظاهر وانه ان كون المكان سطحا [illegible] المنتهى شكلي فانه [illegible] ان لا يكون [illegible] بان [illegible]

[illegible] فلا التقييد ما بعده الفهم فان حاصله انه لو [illegible] وطبيعة [illegible] ان يكون كلما [illegible] في الحدود والفهم ان [illegible] المكان ظاهر

[illegible] للاجسام [illegible] فالاول ان [illegible] المفصل [illegible] المكان واما الانية فقط [illegible] المفصل [illegible] الاحياز اعلم انه لما كان للمكان

امارات اربع [illegible] انه لو [illegible] في الاين المكان كذا [illegible] كذا فلذلك لما [illegible] فلا بد من تعيينه ينفق عليه [illegible]

[illegible] الاحوال الاربع الاول ان [illegible] والثانية المكان انتقال الجسم منه لذاته وهذا [illegible]

في [illegible] واما اذا كان سطحا فالانتقال [illegible] ولا يبعد ان [illegible] امكان الانتقال [illegible]

لعدم [illegible] مكانا لما قبل [illegible] ولا يبعد [illegible] ان [illegible] الاتصال والسطح يمكن ان يكون سطحا [illegible]

لتمكن [illegible] والثالثة [illegible] حصول الجسمين فيه معا [illegible] الاختلاف الجهات فلا يكون المكان جزءا من الجسم لعدم [illegible]

ان يكون [illegible] كان [illegible] بالتمكن فلا [illegible] المكان [illegible] اضافة [illegible] ان [illegible]

[illegible] وهنا حال [illegible] ان يكون المكان [illegible] للتمكن [illegible] في السطح والبعد ظاهر اما الاول فهو مذهب [illegible]

[illegible] الشيخ في [illegible] انه لا بعد [illegible] الا [illegible] وتسميته البعد المفطور [illegible]

[illegible] المكان [illegible] انه مفطور [illegible] قبل الاجسام [illegible] من [illegible] المكان [illegible]

[illegible] بالنظر الى [illegible] والله [illegible] بالنظر الى الامارات [illegible] الاول [illegible] لا انه يكون [illegible]

اورد عليه انه [illegible] في [illegible] فلذلك ان ما يكون [illegible] لا يقبل الزيادة والنقصان [illegible]

[illegible] موصوفة بالزيادة والنقصان وان [illegible] المكان [illegible] بالزيادة والنقصان في [illegible] فلا يكون [illegible]

وهي كالتفاوت [illegible] الاجسام بالزيادة والنقصان وان [illegible] الاخر [illegible] انه لا [illegible] مكانا الا [illegible] لا ابطال [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] قابلا [illegible] في [illegible] وان [illegible] فان قد ثبت [illegible] المكان

في الواقع [illegible] وان [illegible] التوهم [illegible] الاخر [illegible] يتنقل ان [illegible] صغير والجسم [illegible]

الفصل

[illegible]

بل اشتمل على نفوذ الممكن فالكان اخر احيا فالمنع منه هو ابطال الاجسام او غيرها وعلى الاول فلا يثبت مكان بل اخراج البعد جسما مجردا عن الاجسام والاخرى

لما فيه واما الاخراج في ثبوت الحكم الذي هو عبارة عن الامتداد والاحتواء بالبداخل او الاماس وعلى الثاني فغير معقول ضرورة ان الاجسام لو قطع النظر

عنها فلا بعد موهوما لا تعلق يمكن ان يوجد حسبان لكن شيئا من فضاء موهوم كما ازدد اخرج ما دام الكون وهم بدخل جسم لا نوم مجا دلات الصورة فان

منع منه بحسبان بين وضع فيها الا بقليلها فلذلك من ورقه ان ذلك التوهم ان امكن ما بقي لوم يوجد على ذلك الوضع او لم يوجد اصلا والفضاء الذي بينهما

ولا شبهة انه قابل للقسمة فلو كان معدوما لم يكن كذلك وثانيا ان قبول القسمة هو موجود او مما هو منتزع منه وان سميته معدوما الا نفي اللفظ كيف ان الجسم

وذلك البعد يساويه في هذا الحكم ولو كان معدوما وارتفع الامتداد عن الحكم لوجود الجسم وهذا لفظ لا من الا لفاظ وان لم يكن مقتنعا لان محدا لا فقط ظهر

ذلك ان المكان ان كان هو البعد فلا يكون الا موجودا واعلم ان كون السطح مكانا مما لا يحتاج اليه ان فان الامارات كلها مبانية فيه وانما الكلام في ان

غيره هل يصلح للمكانية او لا وبهذا الكلام قد ثبت كون البعد مجردا فانه لو لم يكن كذلك فيمكن ان يكون مفهوم البعد جوهرا عاما او جسمانيا والبعد المجسماني

مخالف بالحقيقة للبعد الذي هو المجرد ويكون هذا فاحا حقيقة والبعد المجرد جامد في امتناع خلقته اقترانه بالمادة اذ المراد مطلق البعد وان اريد

الفراد ذلك البعد فيمنع ان ذلك وقد قالوا ان البعد الجسماني جوهر وهو عرض في حدها جوهر والعرض والجوهر لا يتمانع فلا يصح بهذا الدليل اصلا وعلى ما سبق

ان المقدار هو الجسمية فقد ثبت بالمقدمات الحدسية ثم ان الابحاث في التحقيق ان التقول ليس ببعيد على ان هذا الدليل انما موقوف على اثبات

الهيولى ثم ان كون الانفصال او الانفعال كان من لواحق المادة وفيه بحث لان المتقرر بها عندهم ان المقتضي الهيولى التي وقع النزاع فيها بين افلاطون

وارسطو وبين الحكماء الاول وتبعاته كيف ثبت المادة عند القائلين بالبعد المجرد منتفية وكل بعد مجرد عن المادة عندهم فقولهم تجرد البعد دون البعد

لحصول الحاصل الى المراد بالمادة ما فيه قوة حدوث الحوادث فاذا ثبت ان الانفعال فقد ثبت كون البعد مجردا عن المادة بهذا سواء كان ذلك الانفعال الانفصال

الا فرم فالحق في التقريب ان يحال ان كون البعد متناهيا مشكلا لا يقتضي قوة الانفعال والاستعداد فلا يثبت المادة كما في الشرح اشارة اليه

وكلام الخصم طريق اثبات الهيولى عنده فيما مسلك الانفصال والاتصال ولا يعرف فيه فان مسلك الانفعال غير تام وتقدم منها ما يشتمل على تقرير لا بما الانفعال المستدعي

للمادة كما مر اذا آن فان وجه نبات حركة البعد مادة ثبت فيما قبل ان الانفعال يقتضي قبول انه حالة مستقبلة بقوة استعدادية تقتضي وجود المادة كما سلكه الشيخ في الشفاء

القوة على الانفعال كما في جوهر لكن وهذا من فعل انتزاع اي المادة التي يتنزع فيه البعد الذي تجرد عنها هل هو غير الهيولى او الامادة فانه علم ان

المادة هي الهيولى وفيه اشارة الى ان الدليل غير تام اصلا سواء اخذت المادة فيه بحث فان المادة التي وقع التجرد عنها هي التي فيها قوة استعدادية لحدوث

العوارض القائمة به ولو يلزم من كونها حالا استدعائية اقترانه بها فلما لم تقولوا ان الحق وهو البعد والحق مستغنيان بالحقيقة لا لاجل الحالة في المادة لجهاتها

وكلاهما فلذلك لا يصلح ان يكون فيه قوة شيء من الحالة والذي يكون ان يقال ان الحق الحالة لكن لا يستلزم ان الاتكون بعد الذي البعد هو القابل للتغير لزم

تم لاالقائل بانه لا يستلزم ان لا يكون قابلا منفعلا يكون قائما بالغير مثله عرضا كما هو رأيهم لكن الكلام في البعد جوهريا ولذا قيل انه شيء ثالث

ط

لقول م

مجموع الهيولى والمادة الهيولى هو الذي فعل الا ان فيه من غير الهيولى كونه مادة للمقدار او كونه مقدار المادة ١٥ م

فانا فيه شيئا هو كل البعد الاخر هو البعد فيلزم التماثل في الاحكام فيكون فيه قوة العوارض المحاذية اليه لا ينفع عنه قيام احتمال انه لكفاية

وعلى الاول يلزم ان لا يتغير لا انقضى اليه الانام ولا التغيرة آه ان اريد ان [illegible] انفكاك الحاوي منه مغايرته فيه فان هذا البعد لا يقبل

الانفكاك اصلا بل يشار الى الحوادث المحاذية عنه وليس دخول الممكن فيه بالخرق حتى يكون الملاقية بالسطوح بل بالنفوذ فيه بالتداخل وليس كانه الا فلك وان

اريد القسمة الوهمية فلا نسلم الملازمة قوله ان المتصل لذاته ما دام موجودا لا يقبل الانفصال ثم فان المتصل هو الذي ينفصل في الوهم دون غيره

لا يمتنع ان الامر الخارجي الموجود في الخارج لو صح في الوهم هو تمييز بل يكفي ان الوهم اذا لاحظ امكن له ان ينتزع منه نصفين فان قيل ان

كل ما يقبل القسمة الوهمية يقبل الفصل في الخارج كما مر في ابطال الاجسام الديمقراطيسية قلنا قد مر ان الشارح زيف هذا المسلك بنقضه بالزمان

وقد مر منا انه [illegible] بان جميع المسالك لا تتم على امكان القسمة الانفكاكية بعد ما كان متصلا لا يقال قد سبق منا ان الجوهر القابل للانفصال [illegible] حاصله

ان المادة التي فرض البعد مجردا عنها هو الذي ما يلي [illegible] وهو الذي فيه قوة استعداد به لحدوث العوارض فيه وبهذا ايضا يقال ان كل حادث

مسبوق بالمادة فنقول القابل بان الجسم يقبل الانفصال والمادة له عندهم غير صحيح لانه ان اراد بالمادة [illegible] فهو حق غير نافع وان

اراد الجوهر الذي [illegible] ويرد عليه انه كلام على المستند الاخص ولكنه موجه فان مدار المنع ذلك المستند وهو لا حاصل [illegible]

لانا نقول مع قطع النظر عن صحته [illegible] فكانا

شيئا [illegible] ان المتصل له انه لا يقبل الانفصال بل لا بد من حامل له وثانيا [illegible] ذلك لكن ذلك يفتقر الى الخلف فان

البعد الذي [illegible] هو البعد المجرد عن قوة الانفعال للحوادث واذا قبل الانفصال الخارجي فقد انقلب مفتقرا مع ما هو [illegible]

فان البعد الذي هو المكان هو الشيء الذي لا يقبل الحركة ولا السكون لا الكعبة ولا الخفة ولا الحرارة ولا البرودة وغير ذلك من لواحق الاجسام ولكن

سلم لعقل بهذه الاحكام فلا تراع الى [illegible] فانه حار جبا وحارا [illegible] من خواص الحركة والسكون وهذا انه كلام على المستند وقد

توجيهه ومنها انه لو كان البعد يلزم تداخل الاجسام وهذا اقوى الدلائل على ابطال البعد وحرره الامام الرازي في المباحث المشرقية

بان الجسم اذا حصل فيه فهما باقيان او متعددان او يبقى احدهما دون الاخر والثالث ظاهر البطلان كيف وهو نقيض لعدم التمكن وكذا

الثالث وعلى الاول فهما متحدان وقد ابطلنا اتحاد الاثنين ومتعددان يتميز كل عن صاحبه وهو باطل لانه يلزم اجتماع بعدين متماثلين

في المادة في تمام واحدة ولا يتميز احدهما عن الاخر بشيء من الذاتيات والعوارض لانه متى اجتمع المثلان في مادة فليس احدهما اولى من الاخر

في ان يعرض عارض لاحدهما دون الاخر وثانيا انه لا معنى للبعد المتحيز الا البعد الذي يشار اليه بهذا الانا فلو جاز ان يكون بعدين مع انهما

مع [illegible] واحدة وكذا الاشارة فجاز ان يكون [illegible] الشخص الا في المشار اليه شخصين بل [illegible] يكون شخصين او [illegible] اثنان وهذا

الاجسام متناهية الداخل وهو عبارة عن بعد واحد فرغ عن غيره الاخر وهو نهاية بالذات للمتحيز بالذات وهو المقدار للاجسام والعدد [illegible]

دليل

الانفصال صح

فنقول له صح

وسائر الجسمانية الاعراض اما الاول فلانها باسرها مجردة عن الوضع والحيز واما الثاني فلان الجسم الواحد قد يتخلخل وقد يتكاثف فتتغير الاحياز مع بقاء

الصورة الجسمية واما الثالث فغلط واذا كان امتناع التداخل لها للمقدار لم يلزم الا حصر ولا يخفى ما فيه اما الاول فلان التداخل لو وجب ارتفاع

الامتياز في الواقع وان اريد الامتياز في الوضع فلا ضير مع انه مبني على ما مر من الاتحاد وهو موهوم واما الثاني فلانه اذا اقتضى الدليل

ان فيما بين طرفي الاناء البعد الذي يشغله الاجسام فقد مجال الشك في ان الذي الواحد صار اثنان واما الثالث فلان المتحيز بالذات هو الصورة

الجسمية لا غير ووجود التخلخل والتكاثف ثم كيف تقرر بينا ان المتحيز بالذات هو الجوهر دون الوضع مع ان البرهان القاطع دل واما الرابع

فقد اعترف بفساده وهو ما بين ذلك انما هو اذا لم يكن البعد منفردا حاصلا وسنذكر ما يشيد بنفي وجوده لا لان القائلين بالبعد يكونون

قائلين به لما سمعت مرارا ان الصورة التي انكرناها هو البعد الذي هو الجوهر القائم بنفسه لا المتصل والمنفصل واما ما ترى الكلام فيها

انها هو بالمعنى الاعم وهو المقدار بقوة استعداد ثم نقول ان امتناع التداخل انما هو في الابعاد الجسمانية المادية او هو ثابت

على اختلاف الرائيين لا ينبغي الحكم بالبداهة بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما ان يكون امتناعي التداخل ان

نقول ان امتناع التداخل في الاجسام للصورة الجسمية التي هي الامتداد على ما هو التحقيق او الجسم الطبيعي الذي طبيعتها يجابه طبيعة البعد

او نقول ان يكون امتناع التداخل لهذا البعد فلا لانه ما ذكره غيره من ان الابعاد وان كانت تخالفها بالحقائق لكنها مشتركة في البعدية والانبساط

في الجهات والعقل الصحيح غير مساعد اذا نظرنا حقيقة البعد من حيث انه بعد يفرض شبرا في شبر ونظرا آخر وهو شبر في شبر ان فرض ان

موجودهما شبرا في شبر ولم يوجد الابعاد الجسمانية على نحو الا يكون فيها قوة الانفصال بل بموادها ولا يتغير ان هذا لا ينفع في حالة الكل التداخل

الصورة المشاهدة ما بان ما فيه قوة لو لم يكن كما يراه اصحاب التعليم الاول لم يمنع من ان شبرا فرض في الخير بحيث لا يحصل بانفصاله حجم كان له ولا يجد عند العقل

الصحيح بان يكون وذلك ما ليس باستبداد اصلا كيف وهو مذهب الحكماء ولو جوز فلا مانع من تجويز ان يكون فيما بين الاناء حجم والعالم الكلي وهذا

هو الذي يحكم به العقل الصائب ولعل يعترف المصنف وان لم يقع مجال ثم ان يقول مثل ما ذكر قال فان امتناع التداخل للتزاحم ولا تزاحم ان فيما يفقد

ذلك الذوق او كذلك التغير وحوقه وهذا البعد ان هو مخالف لحقيقة الاجسام في طبيعته ان لا يتخلل ولا يتحرك ولا يدرك التغير وهذه العوارض لا تلحقه لذاته

التي المفارقات فلا يلزم جميع الاما تداخل وما قيل انه اذا امتنع تداخل الحاصة في كلها كلها وبعضها في بعض فلان يمتنع تداخل النوع الآخر فان غيره عنده

لم ينه فلا يقبل التداخل ولا التزاحم بخلاف الاجسام والبعد فانهما متباينان في الوجود ومن طبيعته ان لا تزاحم ولا ممانعة فيه لكن استقرار برطبيعته آية

ان ما ليس شيئا مادا ان لا فرق فلا يلزم الا ما تلحق في الوضع وفيه لا ينفع ذلك بعد اصلا ومن هاهنا ظهر صحة ما نقل عن الامام الرازي من وجود البعد

والقوم يلزم على تقدير كون الخلاء بعدا ثابتا به الامكنة ع وذلك لان القسمة الوهمية يحدث الشبه في مقوم متبادر الاقسام فيهما في الحقيقة والا

مختلفة الحيا ان الفصل الواحد في الحقيقة فلا بد ان يكون ذا احدها بالفعل فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام وكون الآخر طبيعيا الآخر

بالذات وهو ~~المقدار~~
المبسوط علم ان المقدار
متميزان من الدخول في
الجسمان كل مقدار منهما لا كلام
اكثر

جسم

ابعدام

الموضع دم

لو كان تعين المكان طبيعيا ولو كان سمت الجهة طبيعيا فلا يلزم ذلك المحذور ولكن التحقيق ان الامكنة بشرط الوقوع في الجهات مخصوصة مقتضيات

الاجسام وربما يناقش المناقشون ان الامكنة اتفقت في الجهة لكنها مختلفة بالخصوصيات ولم لا يجوز ان يكون هذا الاختلاف كافيا

في اختلاف ما اقتضاها من الطبايع ولا يخفى عليك انه [illegible] اعلم ان هذا الدليل قائم في الفلك لكون السطح مكانا فاستحال ان السطوح متماثلة

صورة فلا يتصور ان يكون بعضها طبيعيا لجسم دون آخر والجواب اما الاول فبان تماثل السطوح فان مراتب الاستدارات مختلفة بالبعد والقرب

وهذا الاختلاف انما يتيسر باختلاف ماهية كما هو المقرر عند المشائين والى هذا اشاره [illegible] وفيه بحث فانا نعلم ضرورة ان الارض لا تطلب ان تقع

في سطح مستدير بحيث [illegible] الاستداره كيف لو كان كذلك لزم ان السكون بالطبع اذا كان [illegible] السطح مساو لمقعر [illegible] والى هذا اشاره

البعد في الشرح بان المطلوب هو السطح [illegible] ان يكون في حيزه [illegible] اذا كان الامر كذلك [illegible] على ما ذكرنا من الجواب

سطح ۳

والثاني يلزم من امكان الخلاء في ذاته [illegible] حاصله انه لو كان المكان بعدا بل لو كان البعد موجودا فهو يمكن خلوه عن الجسم او يمتنع والثاني باطل

اما الاول فلانه يلزم منه ترتب الامكنة الغير المتناهية وعلى الثاني يلزم ان يمتنع الحركة على الاجسام لان طبيعة البعد [illegible] موجودة فيها

[illegible] بالنظر الى الطبيعة ممتنع على جميع الافراد ويرد عليه بوجوه الاول باختيار الشق الاول ومنع لزوم [illegible] فان امكان الحركة الى [illegible]

امكان آخر لا وجوده بالفعل وفيه نظر فان امكان الحركة يستلزم امكان ترتب الامكنة [illegible] وامكان التسلسل محال فانه امكان

[illegible]

[illegible]

ان لا يجتمع فلا يلزم التسلسل [illegible] باعتبار هذا الشق ومنع لزوم التسلسل لا وجودا ولا امكانا فانه يجوز ان [illegible] البعد في بعد آخر وهذا

[illegible]

الاحكام المتعلقة بها لا تعرف وفيه نظر لانا لا نريد بالحركة الانتقال الذي يكون [illegible] المنفعل بل ان يختلف الوضع [illegible] بالقرب والبعد

[illegible]

[illegible]

[illegible] ان يكون له مكان فيكون [illegible]

[illegible] انه لا خلاء ولا ملاء والثاني يلزم ترتب الامكنة وان [illegible] على سائر الاجسام ولا يمكن [illegible] فان الابعاد [illegible]

[illegible]

ان [illegible] بالنظر الى النفس [illegible] وان [illegible] بالنظر الى الفلكية [illegible] على سائر الاجسام فان الطبايع مختلفة وهذا القدر

لا لكن لهم فان المكان المحدد والتجربة تخرج عن التحدد   والفهم يلزم سكون المتحرك اذا وقفت على متحركه والجواب منع استحالة فانما ساكن في الاين وانما
تحرك بالوضع على اصل لها بالنظر الى المحيط الى   ومنها انتفاء الاحكام لحركة الا لكن وسكون المتحرك اجيب عن الاول بان الملازمة ممنوعة لاستبدال الا لكنه
اذا كان بانتقال المتمكن لكان الحركة والكان لا بسبب غيره كالطير الواقف لم يكن حركة ولا يخرج على تلك الحركة لا يلزم ان يكون ساكنا عن المتحرك فان
الهواء في القائمة بالمتحرك متحركة ولو بالعرض مع ان الهوائي لا منتقل اليه فيها والا لكان اي انتقال في الحركة المكانية ليست عبارة عن تبدل الا مكنة
مطلقا بل تبدلها مع تبدل وضع حاصل للمتحرك بالنسبة لما ساكن اخر وهذا المعنى غير موجود في الطير الواقف ان مجرد التبدل حركة فلا ثبت
في ذلك ومع بطلانه بالدليل على امتناع ان يكون الطير متحركا وعن حدوث الحركة في الصندوق بانه متحرك بالعرض وساكن بالذات فلا يلزم بطلان
الحكم وهذا العذر لا يصح في المحفوف بالكرباس والحوت فقيل ان هذا الاذى له والجواب ان الفرد المسلم هو الحكم والمحفوف في الوضع بلا شبهة واما البحري
في المكان فهو محكم فنقول ان اريد انه يلزم ان يكون ساكنا في الاين فيلزم الحكم ثم وان اريد غير ذلك فالملازمة ممنوعة لكنه لما انه ماداة من لكن
الحكم الطبيعية هي الاينية ولكن الحركة المحفوف قد يكون طبيعية كالحجر الراجح الى الشيء والابد من التخصيص بين الاعاني الدليل الذي تقيمونه على ان الوضعية
المخصصة لا يكون عليه لا يصح ان المتحرك الذي يكون وضع كله ثابتا مع تبدل وضع اجزائه كالاستدارة لا تتحرك بالطبع في الوضع فلا يصح
بالتخصيص والثاني في المحيط المحفوف لتقابل ان نقول ان المكان هو السطح الكلي والحاوي المماس للسطح الظاهر المحوي وسطح التقعير [illegible] فلا يكون
السطح المماس من المكان بل المكان قد انتقص ولو قيل انه اذا نقص الجسم من الكل ومع ذلك فيزداد المكان مع انتقاص المتمكن كثير المكان الحسي
لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة والجواب انه ان اريد بالمساواة في المقدار الجسمي فلزومها ممنوع وان اريد ان اي جزء فرض من المتمكن
الى السطح فهو مماس للمكان او ان جزءا منه غير خارج عن محيط المكان فهو مسلم ولا شبهة في ان نقص هذه المساواة لا يلزم مما ذكر وبهذا يندفع
الهم ما قيل ان من امارات المكان ان يكون المتمكن مالئا له ولا يمكن ذلك الا بان يكون كل جزء من المتمكن شاغلا لجزء من المكان ولا يتصور ذلك في السطح
ومنها عدم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا وتقريره انه لو عم المكان لكل جسم لكان لكل جسم حاويا فيتسلسل الاجسام الى غير النهاية وبه بطل
والفهم انهم يقولون بان المحدود لا مكان له والجواب منع العموم وقولهم لكل جسم مكان يريدون به الحيز وسيرد اشارة اليه في الشرح   ومنها عدم وجود ما هو
مكان الاجسام وذلك لان المتحرك يجري باقدامه فيحدث سطحا لم يكن قبل موجودا والجواب ان القدر الضروري ان يكون موجودا عند الوصول لا ان يكون قبله موجودا
لكن يلزم ان الابعاض المتوهمة غير موجودة اصلا فان اجزاء المتصل الواحد في حيز البتة ولكن لهم لم يقولوا ان الاجزاء موجودة بوجود الكل بخلاف السطح
الكل لا يدفع فان اصحاب السطح لهم ان يقولوا ان الجسم موجود البتة ويمكن فيه السطح وهذا القدر يكفي بل نقول ان المطلوب هو الاين وانما يوجد بحركة فيكون
مطلقا موجودا في حال الحركة منه   اي لا غير ذلك كما يجيء لقيل انا نعلم قطعا ان المكان الذي يخرج عنه المتحرك في الهواء منعدم بطل بالحركة ولو كان هو السطح
بالكلية والجواب منع ذلك القطع بل نقول بان الاوهام وكان تغيرا في الامارات لا على جانب البعد دون السطح فان الناس يحكمون بان الماء الذي في

الكون في قضائه والقيم فانهم يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا ولا يقولون ان السطح قد يكون كذا وقد لا يكون كذا والحكم

الذهني بان الجسم فيهما وهاهنا كذلك ويظهر من هذا الحكم لا يتوقف على ان المحيط به جسم او لا والحواسط فانه استدلال بتغير العوام [illegible]

كون الماء في الكوز ليس عبارة الا عن احاطة باجزائه القائمة به وحكم الفراغ عن الممكن [illegible] وان توهم فباعتبار امتلاء المقعر [illegible]

ولا يقتضي على العوام والحكم بانه فيهما وهاهنا انما هو باعتبار الوضع بالنسبة الى الغير والاجزاء بعضها الى بعض ولها وجوه من الاجوبة

وقد ذكرناها في مواضع تليق بها والكثرة الايرادات على كل من المذهبين ذهب بعض الاعلام الى لا يتم الخلاص عن بعض الايرادات

الواردة على [illegible] فانه يلزم ان يكون النملة المتحركة على محيط الرحى كما ذكره ساكنة مع ان المحيط وهو [illegible] الهواء المجاور باق والصفحة في ظ

ولا يحصل الخلاص عن [illegible] وكذا فان الجسم المحيط قد يتبدل ولا يعاد وكذا ابن الهيثم وكذا [illegible] لزوم عدم العموم [illegible] بعض

ما يرد على اصحاب السطح والله اعلم   في الحيز   يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق ان امكنه فان [illegible] الذي

ليس [illegible] محل ارتفاع متحركه بالطبع طالبا للمكان بالطبع فان اللائق ممكن في ذلك المكان الارتفاع اقرب الطرق في الحقيقة [illegible]

طبيعي غير ممكن [illegible] وطبيعي يكون طالبا عند الخروج باقرب الطرق وفي الصورة المذكورة اقرب الطرق هو الارتفاع [illegible]

بالطبع [illegible]   وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم هكذا قال المحقق في شرح الاشارات الا ان بينهما

نحوا من التفاوت قال ان المكان عند القائلين به غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهوم اللغة وهو ما يعتمد عليه

الممكن كالارض [illegible] واما الحيز فعندهم الفراغ الموهوم المشغول الذي لو لم يشغله لكان خلاء [illegible] ان المكان [illegible] المفهوم اللغوي

فان المتحرك الى العلو في مكان او متعلق في الهواء العاكس [illegible] اعتماد على شيء والحيز هو الفراغ ما دام مشغولا [illegible] فانه قد يشتبق

[illegible] وهو مسطور في كتب [illegible] ان المكان هو الفراغ الموهوم وهو الحيز الا ان [illegible] اصحاب الجوهر الفرد [illegible]

ويكون عند بعضهم ذلك ولا يخفى بعده [illegible] ان الحيز عندهم [illegible] واحد بخلاف المكان فان [illegible]

غير الحيز الا بنوع من التكلف [illegible] توجيه كلام الشيخ [illegible] فيكون مكانا لهما او حيزا لهما

او ما تثبت قسمة واحدة [illegible] اطلاق الحيز والمكان [illegible] في هذه العبارة [illegible]

شيء منهما ربما [illegible] في العبارة والمقصود ان الحيز والمكان واضح [illegible] عبارة [illegible] وان اختلفت الاطلاقات والاخير

في ذلك والله اعلم   وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع [illegible] ما ذكره المحقق في شرح الاشارات ان الوضع

في هذا المقام هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض وما في الشرح ذكره الامام الرازي [illegible] في الشرح [illegible]

ان الوضع بمعنى المقولة ليس طبيعيا لشيء من الاجسام [illegible] الجسم المحيط [illegible] مكان لكن له وضع [illegible] بالنسبة الى

يعرف

ح

والاول اولى م

ان لقائل

صح م

وجود

لا يخلو عن شيء اللهم الا ان يراد ما في الجوف الوسط الذي هو مركز كيفما كان فالعموم بحسب الصدق غير ظ فان المكان من مقولة الكم لانه السطح ولا غير دائما

ضع على ما ذكره الشيخ فهو مقولة اخرى ولا يوجد بينهما شيء لحصلت واما الوضع الذي هو جزء المقولة وهو الذي ذكرناه فهو اليه لكن وهو ظ فلا يحصل

يبين شاملا لهما والجواب ان ذلك المعنى هو كون الجسم بحالة تتميز بها الاشارة الحسية عن اغياره وتلك الحالة في المحيط الاعظم هي الوضع ان وفي غيره الاين

الا قرب الى التحقيق ان اعتبار الهواء الى النار مثلا في الوضع عند احاطة النار الهواء الذي يثبت له ان فرض وجود الهواء على كريته وانتفاء ما فوقه

ليس من علاقة فتلك الحالة هو الوضع في الجميع ومع ذلك حالة اخرى هي الاين فينبغي ان يكون طبيعيين والامر الذي اورده ما اقتضى الوضعي او

الوضع هو الطبيعي والاين طبيعي بالعرض بواسطة انه تعلق تحققه مع الوضع الذي هو طبيعي فلذلك تجيء قولهم ان الوضع في المحدد وفي غيره المكان بالطبع

فيه ان تسعى لكل جسم والمكان فيما سوى المحدد وقال الشيخ في الاشارات على ما في التحقيق تنبيه ان الجسم لو خلا وطبعه ولم تعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بد

ضع معين له وان المسئلة كلية فهو يؤيد ما ذكرنا   وما وقع في عبارة بعض المحققين كه حاشي المحقق في شرح الاشارات واما علمه الشيخ والجمهور والحكماء

واحد وهو السطح الناظر آه وتعقيبه الدوري المحقق بانه يخالف ما ذكره الشيخ في الشفاء فانه صرح في بعموم الحيز وحاصل توجيه انه ان الاتحاد في بعض المواد

كما يقال ان الانسان والحيوان واحد يعني متحاد فان على ذات ولا يبعد ان يكون المراد للفظ الحيز اطلاقين   وذهب بعضهم الى ان المكان لما هو مكان

الى الطبيعي من بعض كتب المتاخرين ان مقصود الحكماء القائلين بطبيعية الاحياز مرادهم ان الامكنة مع مراعاة الاوضاع لها مع المحدد طبيعية فالارض بطبعها

ان يكون واقعة تحت الماء بشرط ان يكون هو في موضعه وعلى هذا فيرتفع لا يرد عليهم ما قال به البعض وفيه نظر فانه ظ ان الارض لو كانت بغير مخاط بالماء

تحت الكل بكون ساكنة بالطبع فالملائم بالذات هو الوضع في الوسط والجواب انه الا يكن لان مطلوبها مفقود بابره فانه يسطح الماء يجب ان يكون من سمت

الارض مع محاذاته به فالماء في موضع من المواضع او بين الموضع وعلى الثاني فلا يتوجه الاشكال فالعذر وروده لكم وعلى الاول فان تمام الهدايه لا يهما الا هلليته بشرط

يكون تحت الهواء وبحيث يكون الوسط وسطا لماس الهذه الصفة فلا يميل اليه هذا غاية الكلام والذي الذي تقام على طبيعة الاحياز لا ينفض في الامكنة

فالظاهر ان المقدمات التي ذكرناها هذا البعض واضح مقبول والكلام محال المناقضة واسع فيدا وما ما اليه ان الطبيعي هو الوضع معا اما الذي ذكرنا

ما يعني الوضع الحاصل بالنسبة الى المحدد دلهم ان ما ذكره واقع في الغاصر واما الاثيريات ففيها غير ظ ولو ادعى فيها طبيعة الامكنة بخصوصها لم يبعد والكل له

وقال ثابت بن قرة ليس شيء من الامكنة حال يختص به دون غيره فلذ تصورا حجرا معينا طالب الطبيعة دون ما عداه وانما المطلوب من تلك الذكر

دائرة عدا ما اليه فوق فانا نعود الى الوسط لان الجواب الى الكل الذي هو جاذبه لعلاقة المجانسة العلية ولذلك لو نصف كرة الارض وجعل

النصف في جانب المكان طلبنا بما منها ذهبين فيلتقيان في الوسط ولو انتقل الى حيز النار لميل المدورة من الوسط الواقع بينهما

قدرة انت نعلم انه لا نعود دليل اليه نفسه ولهما هو من البديهيات مع انه الترجيح من غير مرجح عند الابداع وما ذكره من عدم التخصص بحال فهو غير

فيع فان الامكنة من حيث انها واقعة في اوضاع من المحدد لها خصوصيات مرجحة لان يكون بعضها طبيعيا لجسم دون الاخر   لا انا وضعنا عدم

بأثير القواسر هذا الدليل لا ينهض على طبيعة الامكنة فان اللازم مما ذكر لو خليت وطبعها لا يلزم ان يكون في محيط بل لم لا يجوز ان يكون من محيط بالعالم

فليس المكان لازما لكل جسم وجسم خاص وانما عرض بالتبع ان وجدت الاجسام محيطا بعضها ببعض وانما يثبت طبيعة الامكنة اذا ثبت ان الشيء

واحد لا يكون طبيعيا لجسمين كما انه يمتنع ان يكون حيزان طبيعيان لجسم وسيطلع عليه ان شاء الله تعالى ما يوثر في الجسم لا محالة وفي ما يقتضيه طبعه والقاسر

ان يكون للطبع مقتضى ومقتضاه مخالف لهذا المقتضى وفي تقابلهما ان نقول انه اذا فرض عدم ما يؤثر به القاسر فلا يلزم ان يكون بالطبع فانه يجوز ان لا يكون للطبع

اقتضاء اصلا من الاحياز فلابد من ان يراد بما يؤثر في الجسم ما لا يقتضيه الطبع وهو اعم من ان يكون للطبع مقتضى وذلك لما مر ان الاعم لا يستلزم الاخص اصلا وفيه

الذي اشارة اليه ولكن هذا الحيز وجعلا لا يوثر ما ذكره الشارح والاولى ان تقيد الاحاطة الاشارة الى انه يمكن توجيه كلام المص فان مراده بالقوم الذين

قبول الى ما ذكره فلا يرد ان رفع القواسر هذا ابطال ما اورده وان تضوا به ولا يندفع بمجرد ما ذكره الشارح فان لهم ان يقولوا ان هذه المقدمة غير

للواقع فلا يثبت الحيز الطبيعي في نفس الامر وهذا كما نقدر ان الاجسام اذا لوحظت بما هي هي مع قطع النظر عن الطبع كان في حيز البتة فانا نقدر ان كل امر جائز

يمكن قطع النظر عنه قلنا نعم لكن لا نسلم ان له حيزا كذلك فان الحيز انما هو الثابت في الامور الخارجية فلو قطع النظر عنها فلا يقع في الواقع فيجوز ان يكون التحيز لسببها

لا لغيره وانما يندفع بما ذكره في اخر الدليل وانما مر نفي الاقتضاء الجسمية ويعرف الجسمية المشتركة بين التحيز الجسمية لو كان مقتضيا للاحياز لما اختص بعض

ببعضها لانها مشتركة بين الاجسام ويشترك العلة يستلزم الاشتراك في المعلول ولا حد يشترك وقيل الممنوع ان يقول مطلق التحيز مطلق الجسمية والخصوص للخصوص

وهو بعيد عن الانصاف ثم ذكره ان خصوص الجسمية ليس الا خصوص الامتداد ونسبته الى الاحياز على السوية وهو غير مقتضى له فان لا نقول ان المقدار الخصوص

اذ لا شيء الا هذا المقدار في المكان فبالضرورة يقع فيه ويندفع بان ننقل الكلام الى المقدار فلا بد من مقتض له وفي يكون التحيز مستندا الى الطبيعة ولا يقع ما

اليها ان يكون من المقتضية بالذات بل لاعم من ان يكون مستندا اليها او اليها لسببه ايها وقد يستدل الشارح وكونه التحيز ثم هاهنا بحثه وهو ان المقدار ليس امرا

زائدا على الصورة الجسمية خصوص المقدار لسبب ممكن ان يستند الى الطبيعة لانها معلولة للصورة الجسمية لانه قد بينا انها حالة في الصورة الجسمية او الجسم والحال مفتقر الى المحل

فالتقابل اى المحال الجوهري يتعين الله محل قياما ثم لكن في الطبيعة المطلقة من حيث هي هي والتحيز انما ينسبه الى الخصوص واما المطلقة من حيث انها في الخصوص والجواب ان

المقدار وان كان عين الجسمية لا ينقص جزءا معينا فان المكونة في خير ليس يكره الماهية بان هذا التكعيب ويتبدل الا تشكيل لا يتنوع مثل الصورة وكذا الكرة

الخ وهو لا مكان ليس للكرة المصمتة فرجع الكلام الى الشكل وهو مقتضى الطبيعة فيكون التحيز مستندا الى الطبيعة وهو المطلوب ولكن الى مسئلة الشكل فيتكلم

فيها ان شاء الله تعالى ويصح الكلام بحكم الاول اليهما بان نقرر ان خصوص الجسمية اذا احتاج الى الطبيعة المطلقة في مقتضيه التحيز بالواسطة لان القول باستنادها الى

مقتضى بمناسبات في السوية فانها متحققة لكل شخص منها فلا يصلح مخصصه لبعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض آخر لا لانه يمكن ان يبطن الحل مقتضى بدون

الاولى والامكان المنصاف فيقول الشارح ايضا ... ان خصوص الصورة الجسمية وان اقتضت خصوص حيز لكن الاقتضاء اقتضاء القابلية والكلام في اقتضاء الفاعل

لا مانع ان يلزم ذلك لا لانه لا يجوز ان يكون في قبلها الاقتضاء وكيف وهو من اللوازم الذاتية فان مقدار المنبسط يتبع الانبساط لا بوجه الاقتضاء فيه النظر

في اخر الطبيعة ذكرها و اللوازم الذاتية نسبتها الى الملزوم وادعاء ان الجسمية لا تقع مقتضية كما هيولى غير مسموع لما ان برهن عليه كيف يسمع وقد قال المحقق في شرح

الاشارات اي الوضع يعني الاشارة الحسية لا يقتضيه الطبيعة وانما تقتضيه الجسمية وهذا الذي ذكرنا وان كان مخالفا لما هو عليه من زعم انحصار جهة جزء الفلك

الكائنة لكن اذ ذلك لم يقيموا عليه دليلا بحث فيما كان من شروحاتي الكتاب فلا مضايقة بالاستشارة في مقام المنع على مقولتهم والله اعلم ... ولا يبعد

ويمكن ان يجاب بما ذكر في الصورة الجسمية من حديث الاستعداد لكنه خصيص بالعناصر ولا يتمشى في الفلك ثم تحرير فيه فان الضرورة تشهد بعدم الفصل مع انها بالطبع

في التحيز الجسمية تحصيل معنيين الاول انها ما به الجسمية وهي بنفسه مقتضية للتحيز فلا تقتضيه الغير والثاني انها ليست متحيزة في نفسها فلا تقتضيه ويرد على الوجهين النقض بخط

بالطبيعة فانها الغير ما به فيه لها والحق انه ليس في اقتضائها تحيز نفسها بل في اقتضائها تحيز الجسم ولا بعد في ان يكون الشيء غير متحيز بالذات يقتضي تحيز محله بالذات وتحيز

المحل بالعرض كما في الطبيعة بعينه ... اقول وبما ذكرناه يندفع ما قيل انه اصل الاعتراض اي فاعل الجسم من الامور التي فرض التخلف عنها اولا وعلى الاول فلا يلزم انه يكون له

في مكان فانه حينئذ لا يكون موجودا فضلا عن ان يكون في مكان وعلى الثاني فلا يلزم الا ان لم يحصل من خارج كان خلاف المفروض فانه لو كان يكون المقتضي هو الفاعل ... حيث كان

الجسم لتحقيق معنى الطبيعة لا تعتبر الا بعد وجوده فاذ فرض الجسم موجودا ففرض وجوده معرى عن جميع التاثيرات التي لا تكون من ذاته سواء كانت من فاعله او غيره يمكن ولا بد ان يكون

... في وجوده باقتضاء ذاته لتاثير الفاعل من وجه من تتمة فرض وجوده بخلاف تاثيره في التحيز فانه من تلك الامور فليس من ذاته ولا يتوقف عليه وجوده وذاته فالغرض حاصل النسخ

والحاصل ان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تخلي التاثير في وجوده بدون تحقق التاثير فيما هو لازم لوجوده فان وجود هذا اللازم من تتمة وجود الملزوم وحاصل ...

وان شئت قلت ان الفاعل هو الجوهر المفارق من العقول العالية او الله تعالى على ما هو مذهب المحققين وان لم يشتبه اطلاق ... الجوهر القصر ونسبته الى جميع الامكنة

في السواء الضرورة ان خلق الماء في جوف الهواء ... وان يخلق في جوف النار ... فيه ... الا ما به ... التشبيه ونا ما يسلمناه فهو ...

لم ... خارج ذكر الضرورة الحكمية يقتضي ما ذكره ... كيف لو كان الخالق في مرتبة الابداع هو الممكن فيتجلو الحكم على وضع النار تحت القمر ... في فلك الشمس والبحر

بانا نعلق ... الاختيار فباي وجه شاء ... ولعل الحكمة ... الاجود فيما ... والعلم بالنظام الاتم من تتمة ... في الواجبات وهذا الذي ... ان ...

لا ... رجحا الحكمة بطلانها هو ... ان ... فرد ... على السواد ... الحكم ... ان فاعل الجسم ... واما

المحاكمة

التحيز ... بالطبع من حيث ذاته وهو الحكمة ... لا كما يقولون ... الا ... فيكون

قسما

... وكذا ... [illegible] ... ان يقول ان الجسم ... الطبيعة كان ...

... الطبيعة ... الجسم من حيث هو جسم وان ... فهو ... الطبيعة فان ... المقتضي

... [illegible] ... بالاستنارة ... هذه ... كالقضايا

... ان الاثر ... الطبائع ... بالهيات ... كيف وقد علمت ان التلازم

... ان التلازم لا يكون الا ... علة ... مطلقا بل ... ان يكون ... مصاحبة

لا تنافي انفصال ... الممتد ... والتحيز لازم للجسم فلا بد ان يكون بينهما انفصال ولا يخفى ان يكون التحيز عنه لانه عرض فيه وتقال ان يقول اولا ان مقتضى الطبع انما هو التحيز

المخصوص فان اريد انه من لوازم الجسم المنطبع لطبيعته فهو مسلم فان لازم ... في حيز سواء كان بذلك الحيز او غيره وانما الكلام في وقوعه بايقاع الفاعل وان اريد مطلق

التحيز فلا ينفع اصلا لامكان الاستناد الى الجنبة المشتركة على ما قال المحقق في شرح الاشارات ان مطلق التحيز والشكل تقتضيه الامور المشتركة بين الجميع وثانيا انه يجوز ان

يكون المكملة مثل علية الصورة للهيولى فالجسم اذ هو علة قابلية فهو كاف في لزومه للتحيز ومطلقه على تشخص الجسم فلا يرد التحيز والمواب عن المعترض سلم ان التحيز من لوازم وجود الجسم فلا يجوز

ان ... الكلام على شايبته ذهبه ما فيه فافهم واعلم ان هنا نقضين الاول باجزاء الجسم البسيط المنفصلة واجيب عنه في الدعوى تخصيصا فان المراد الجسم الكلي وفيه بحث فان

ذلك ان اورد على الدعوى كان التخصيص بامعا وان اورد على الدليل ان جزء البسيط اوزجاج وطبيعة لا بد ان يعين مع ... فالتخصيص في الدعوى لا يجوز والثاني النقض

بالاجسام المركبة فان حيزها حيز البسيط الغالب وهو مختلف فاذا خلت وطبايعها يكون في احياز معينة فيلزم ان يكون لطبايعها مع ان الاجزاء حيز ذلك البسيط مختلفة

لكنها من الاحياز الطبيعية للمركبة والجواب عنهما ان الاجزاء والمركبة ان خليت وطباعها تطلب احياز البسائط الاقرب فالكل لا انعدام بالكل كما في المهبوط

عليها تنطل به والا فيلا صعود وظهر بما ذكر حال ما قيل في النقض بان اجسام المركبة مما لا ... لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئا

مختلفا فيعرف ان الطبيعة ... والا فالفاعل الجوهر الكثير والانسب الطبايع غير حاصل ... الاعداد ولا ... في اعداد ... امرين مختلفين

والجواب ان المراد ... التبائن والتنافر ولا شبهة في ان الجسم المستطيع لطبيعته ان خلي وطبيعه كان في حال الابتداء لا يمكن ان يقع فيهما والوقوع في احدهما

ترجيح من غير مرجح فلا يكون الطبيعة الواحدة مقتضية لحيزين فافهم ... ما اذا حصل فيهما او في احدهما او لا فيما بينهما ... حسي ... وقد يقال الكلام معه لما

تحقق ... الحكم بان الجسم الحيزين ... في واحد ... بالفعل لطبيعته ... هذا والتعرض على هذا المسلك بان ... الطبيعي بالمكان

لسبب ... بالفعل في كون هذا المكان طبيعيا ... المكان الكون فاذا ... المكان هو مطلوبه ... الجسم ... انه لا ... بينهما معا

فلا يكون الجسم ... وطبيعة ... في ذلك الاجتماع ... الا من ... لا ... والمكان الطبيعي والجواب ان الجسم اذا خلي وطبعه يكون لا محالة

في حيز ... ظاهر لا ... فلا يكون ما وقع فيه ... وان لم ... لا يكون الآخر طبيعيا ولا دخل فيه ... المطلوب فان الحيز الطبيعي ليس الا ما ذكرنا وهو

الجواب الا ... ولا تغير ... ونوجه ... الجسم ... على السواء ... احدهما ... كان ... وان ... منهما فان

وهذا المسلك الاقرب ... الاقرب ... بالقسر ... في الفارق ... الارض كما قال الشيخ لا يرده هذا الدليل فيكون حاله حال الاجزاء

المنفصلة من البسائط والاجسام المركبة فان احيازها ... البسائط ... المنفصل ... في موضع ... البسيط الكل ... وان كان ...

فيطلب الاقرب بالقرب ... وان ... المسالك ... بالقسر ... وهذه المسالك ... فان ... طبيعي

فيهما والا فنقول هذا الاحتمال قائم لا يرده دليل ... وما لكم تقولون ... في الاجزاء المنفصلة والاجسام المركبة ولا تقولون في الكل

مع عدم الفارق ... الاستقصاء ... فانه يمكن ان يقال ان الجزء المنفصل لما كان في جزء ... غير البسيط فان ... الجزء الآخر منه

مطلب [illegible]

طبيعية

ام لکن بان فرع فيه طبيعيا والا فلا يکون الا طبيعيا وان کان ما جاء علی قول البعض الى الاجتماعي والمیل الى جهتین مختلفتین وبهذا الکل یکون الترکیب الا ان الترکیب والا انقطع بالنقص

الدعوی البسیط کما فی الشرح حیث قید قول المعترض ولا یجوز ان یکون الجسم بالبسیط ثم تخصیصه بالکل لان الاول لا یبقی عن النقص بالاجزاء المنفصلة وبها الا ان یقال

من انفکاکه من المیل بالاجسام المرکبة والاجزاء انعم لو استنقص الدعوی لکان له مساغ ثم الدلیل الذی اورده الشارح وحده الطبیعة وعلی اقتضائها شیئین مختلفین بالفرض

منقوض بالفوقیین فلک ان تقطعه وتصور التقریر حیث یجد لیس الذی او دعوه هذا الاقتضاء فلیتبع من تکلیفه البسیط الکامل طبیعة بترتیب الا بدان مکن

ولا تعدد فی ترتیبه فلو یکن الا واحدا وبه اختار امتناع تعدد الافراد فلو کان له اجزاء مختلفة فی نوعها فی احدهما ذکر الا ان ترجیح بلا مرجح الا انه الا من یشبه

المرجح الی الفاعل وعلى هذا الیستکمل ام طبیعة الاجسام والکلام فی التعدد ولیه ثبوت طبیعة بخبر مع ان ذلک الاحتمال قد یستبق القصد عند المتوقد انه لو

فذوان من الاجسام البسیط فلها حیز او واحد وعلی الکل منفصلة لان لا مانع من الا مرجح فلا تعدد وعلی الاول یلزم الترجیح بلا مرجح فان الطبیعة واحدة فی کلیة اجزائها

من احدها والاخر من الاخر ترجیح بلا مرجح له واما الاجزاء المنفصلة فیقع هو حادث فالمعدوم لکان فی حیز الکل او ملاصقه بتغیر فیه والا یبطل الاولى

الاقرب الی الکل وهکذا الترکیب فانه یقع الفرق وعلیه فانه تنبیه انه کلام المعترض لکن ینبغی ان یقید بالکل الجسم قوله وتعاقب ان تقول انا تقول جما النار

او الهواء او الجسم من جهته النار او الجزء قوله واجاب عنه الشیخ فی الشفاء بانه یوجد له السکون بالقسر او بقصد مواد ان التحیز لکان الا عن المفارق

عن موضع من اسهل عن المفارقة فتحیز فیه بکل جزء الی ما هو اقرب الیه وان کان التحیز اضعف فالکان مما قطع الکل الذی له انه لکن بالقسر الذی هو علی او مدة ان

تماسک وتساوی المیول الی الجوانب وتراحم بعضها بعضا والا فاذا کان انفصل الذی له علی وفق اقتضاء طبیعة ومقارنه من اهون فیسقط علی سبیل

التخلخل فان لکان تقف علی جادرة متبسط والا فلا وان لم یتیسر التخلخل فلو انبسط لوجب فیه الداخل الخلا او هو ممتنع فلا ینبسط الیهم الا ان یوجد

منفذ یدخل فیه الهواء وهو ترجیح بلا مرجح الا ارادة الانبساط من الجوانب علی السواء وان وجد قسرا فینبسط الی الحیز الطبیعی ثم ان لم یتبع حالة الاولى

مثلا ذلک المنفذ والا مقر کذلک وان لم یکن المقدار علی وفق قسیة فیه یاد کرنا قید به قوله وکون ملاندر ان ذلک هذا العارض ولا منعها نیز وفیه لا تقیید

ان لم الغا ان ذلک یجوز ان یکون متخیلا فالتوهم توهم امر متخیل فان ذلک وحدوده بجسم غیر قطع تقدیر بحال دون المحال فان انه یستلزم المحال وجاء الحیاة ان الانتقال الحیز والمحبر

بل النقل ربما یلیه به کما الحکم بامکان سیر الاشیاء الممکنة فالمنافیة محاله وان اسلم فلا نعم لنا فی اثبات الامکان فان الکل عملوا بما تیقرر به واعلم انه بحال لا یمکن

جزء البسیط مکان الا لو حصول الکلیة والقسمة او تفصیله ای البسیط اذ لو اخذ وطبعه ووضع ما یفرض ولو حفظ حال الاجزاء لکن لا یکون کره وا

الطبیعة حیزا او هو الحیز الطبیعی فیتحقق ثم ان لکن بحثه فی الوهم او الاعیان من حیث هو جسم الی الاجزاء الکل منها حیز بالقوة او بالفعل وفی انتظام فی النظم

الحاصل ان ذلک جزء حیز الکل وفی الحقیقی حیزه سطحه فانه بالتجزئة والاجزاء حیز الکل الاجزاء منها ثم هو لطبیعة تقتضی الا کل الکل فان الکل فیها

والا فیقصد الا لطا قوله قرب منها ان قول مکان جزء البسیط جزء مکان الکل اه اجیب بان مراد المحقق الاجزاء الوهمیة الموجود بوجود

الکل وهذا غیر الاجزاء الا الکمال فیه مکان بعض جزء ای مکان الکل وانت تعلم انه غیر وارد فان الجزء الوهمی مکانه وهمی وهو سطحه

تحلية
بمسمعه م

الکلام
فیتحی م

ممنوع لم لا يجوز ان يكون بعضها يلي مكان الكل فان اعتبر الكلية فلا حاصل الا ان مكان البسيط الكل واحد وهو مكانه ولا يصدق ان له كثرة اقول مطلقا هو كذا وان كان قد يكون

لكن نقول انما يكون بعد تحقق البسائط او جاء من البسائط منفردة بالطبع وفي مرتبة وجود المنفصل لا يكون المكان موجودا وح لو كان للمركب مكان سوى امكنة البسائط

يكون في تلك المرتبة خلاء والخلاء محال في كل مرتبة فلذا قالوا الكلية منظور فيه فان الاب لا الاجلية منها لا يعقل وجوده لكل لا يكون الا موجودا لكل جسم حائز بالطبع

الا ان يقال يكفي لوازمه الذاتية فيعلم انه لو وجد الخلاء لزم مكانا في تلك المرتبة ويجري فيه ما يتعلق به في مبحث ان الاجسام [illegible] ان الحيز الطبيعي لا يكون الجسم

تحليلية غير التركيب وعلى هذا ضبط هذا المحال عند الابداع ايضا فيما كان له ابداع بالانفعال او ما يجوز وفيما لا ابداع له كالمركبات بلا خلاف فيه مرتبة وجوده قائم بسائط

او انتزاع وعليها فيها وليس ذلك الا عند الابداع فانه عند الاحداث يلزم الخلاء الا ان يحدث العوارض دفعة وح وكذا يلزم من خلاء انهم يكون من احيازها وح

يكون امكنة المركبات خلاء ومنع التخلية امر ممكن ثم اذا وجد المركب بعده لحصول ما خيره فينقص البسائط فتخلف احيازا خالية وح يلزم وجود الخلاء بينهما

وهذا الصدق بعبارة المحقق في شرح الاشارات وكان بينهما كلام فان القدماء لا يعلم [illegible] اما الاول فظ واما الثاني فلان كل [illegible]

عندهم ما دام كان البسائط معدة فلا يكن وجود المركبات الا متناهية وهم معدومة لا تحيته وح فلا يلزم خلاء وعند المركب يمكن ان يقال انه لا يتحقق

فان مقصوده ان الخلاء يمكن ان يوجد عند الابداع ثم لو وجد المركب بعده لو وجد الخلاء على تقدير ان يكون للمركب امكنة سوى امكنة البسائط ولا [illegible]

من المركب بعد الابداع ممكن في هذا المقام فافهم قوله ولو كان الكل ضروريا الخلاء وقد سبق ان الماء والهواء [illegible] عند الشيخ اقول لما كان [illegible]

بل كل مرتبة بعد تحقق الطبائع [illegible] ان يقول تحقق تام البسيط بعد تحقق طبيعته وليس بعد مرتبة تحقق طبع البسيط اخر فلا يلزم الخلاء في شيء من المراتب وتوضيح

ان النار [illegible] حيزها [illegible] الهواء [illegible] المركب [illegible] تحقق مرتبة طبع النار ليس المكان موجودا فهو في حيزها فقط [illegible] الهواء

ايضا ان يشغل مكان وذلك [illegible] مرتبة تحقق طبع الهواء [illegible] موجودا فيها [illegible] حيزه ويشغل مكان المركب [illegible] اصلا

فيقع

لو كانت مراتب طبائع البسائط كلها في مرتبة واحدة وهو وهم كيف [illegible] ان الواقع كذلك فان العناصر

الاربعة [illegible] ضرورة انه وقع الفصل والوصل في الماء والهواء والارض وهما معدومان ولا يلحق العدم للقديم وكذا النار فان المركب قديم [illegible]

فيه وليس هو حادث بعد ابداع النار الكلية [illegible] العدم [illegible] الهواء [illegible] النار [illegible] اليها [illegible] والانفصال

معدوم [illegible] مرتبة تحقق طبع كل البسائط الا الافراد يلزم وجود الخلاء او تحقق [illegible]

ورد عليه ان الاصطلاح [illegible]

امكان الخلاء مما [illegible] التشبه [illegible] الشكل [illegible]

الكرية [illegible] يلزم اختلاف الافعال [illegible]

[illegible] وهم لا يقولون [illegible]

[illegible] ولا يخفى ان [illegible]

كلت فيها الهواء وبهذا كان الذهب اثقل من المدرة فينفصل الذهب للاجزاء الارضية فقط وعلى هذا الارض البسيط المرفي لو وجدت على قدر الذهب لكانت اثقل منه ولا
يتاتى في مثل ذلك الثقل المفرط ويرد على كلام الشيخ ان الصورة النوعية التركيبية او ربما تقيد خاصة مخالفة لخاصية الغالب والكل مما يستبين خاصية المركبة يجوز ان يكون الشيء
لكون حيز مركب غالبه الاجزاء الارضية تحت جميع العناصر وكذا حيز مركب غالبه الاجزاء الهوائية فوق الهواء وعلى خلاف ما قاله قوله فتفحص في امر المقصود من علم
الاحتياج المركب الخ ليس مقصود الحاكم من هذا الاعتراض ابطال القسم من اهل المقصود وهو ان الكل مركبات من الامكنة البسائط بل مقصوده منعه ان قوام ان مكان المركب هو
الغالب منع عدم فان للصورة النوعية التركيبية اقتضاء يجوز ان تكون مقتضاها مخالفا لمقتضى الغالب فلا اولى الا الاكتفاء على ما ذكره كما ان بقاع من ان ذلك مجرد احتمال بعيد
وذلك بالتجربة فان المعجون الذي يغلب البلغمية تظهر آثارها سيما في الثقل والخفة هذا واعلم ان مكان المركب فيه كلام مفصل فقيل قال الشيخ في الاشارات
ان المركب بالطبيعة الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه وما اتفق وجوده فيه اولا انت وذلك بما عنه يعني ان المركب يسع في ان يكون واحدا من الامكنة
غالبا على الاجزاء الباقية فيه فمكانه ما يقتضيه او لا يكون غالبا بل يكون البسيطان اللذان مكانهما في جهة واحدة كالنار والهواء فمكانه ما يقتضيه هذه العدة والا
فمكانه ما اتفق وجوده لكون المركب فيه حدث ومن الاجزاء متساوية لذلك المركب عن ذلك المكان الذي وقع فيه التركيب فيستقر فيه لان كل جزء منه يجذب الى جهته
فيتراجح الاجزاء في الاقتضاء فيستقر كما اذا كان النار في حيز الارض بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم كما مر ان الشيخ ذكر بعض ان التي ذهبت من كلمات البسائط
فاما ان يجذب المركب من الجوانب كالمغناطيس من جميع جوانب محيطه ولا يخفى فساد ذلك ان يتعلق ما في كلام الشيخ فان تساوي الاجزاء يقتضي ان يكون المكان ما اتفق فيه
الوجود بل يمتنع ان يكون مكانه بين الماء والهواء نصفه في الماء ونصفه في الهواء وعلى هذا قس البقية على طولها وقال في النجاة واقول ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة
لان المركب اذا تركب لم يخل اما ان يتركب من اجزاء متساوية القوى فيتساوى فيه انجذاب المتمكن الى احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من الامكنة
البسائط ولا يتعين لها مكان غير هذه الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق من ان ذلك المكان خارج عن طبعها ولا يستحق مكان شيء منها والفعل لجملة الاجزاء وليس لجملة الاجزاء
مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا بالمضاف وان لم يكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب والمراد بالتزوج بغير الطبيعي وهذا المعنى ان المركب لا مكان له
طبيعيا مع ان دليل اثبات التحيز لكل جسم شامل له والجواب ان دليل كون مكان المركب مكان الغالب ليس تاما لجواز ان يكون مكانه مثل الهواء ذلك ما ذكره في
انه كالف لما ذكره في الاشارات ثم قال واما اذا كان الجسم من البسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيهما في غير [illegible] لان لهما اذ لو كان مكانا ما
لكلهما متجاورين كان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يركب من اجزاء متضادة القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان كان الاجهة مكان
من الامكنة بالطبع فهو للبسيط وكذلك المكان فيه غالبه وان لم يكن في حيز من الاحياز بالطبع فهو للبسيط ولكن يحصر فيه غالبه ومحال ان لا [illegible] ولا يسكن
فان لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى [illegible] وفيه ما فيه فتامل ثم قال في الشفاء ثم بين كيفية [illegible] ان يكون عن البسيطين او عن اكثر من البسيطين
والكائن عن البسيطين اما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق المكان فيجمع احدهما جبرا او حيث الاخر [illegible]
ولم يجب الا [illegible] جامع وان تواجهت جوانبهما وطبع كل في مكانه كبعد [illegible] تقاوما [illegible] فلولا ان [illegible] احدهما معين

بل بعيد

هذا الرد على [illegible] مقصود من [illegible]

او يكون بانضمام المنفرد منهما الى الآخر فيجوز ان يبقى فيه بالطبع ويغلب قوة احدهما ولو قسر على ما هو حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب والثاني عن النزاع البسيطين

وفيهما غالب فالحيز الغالب وان تساوت غلبت البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب اقرب الحيزين او حيز وقوع

التركيب ولا اتجاه في الجذب عنه لتساويهما سواء وان لا مانع فيه عن البسيط لطلب في تلك الحيز لا يطلع [illegible] المخالف الحيزين وعن ان لا يصح الشيء في الاحياز

البسيط فيلزم اولا هناك غالب جميع ونفيا لا يجوز الآخر مانعا ايا [illegible] كما [illegible] يكون الاجزاء قد تصورت بقصور الا يمكن تمكينها

ان يفعل في الاجسام التي بينهما ربط كليا تماما في او يكون قوة قاسرة من [illegible] غير [illegible] بط وانت تعرف بالملكة ايضا ما قيل ان في كلام

النجاة والشفاء اشتمل كلاما وقد يتصور ايضا من ان الامكنة تتبع الثقل والخفة ولا اختلاف في المركبات فرض عليه النار فيه لا يلبع خفيفة خفيفة وكذا

من فرض عليه الارض لا يلبع ثقيلة ثقيلة فكيف يكون مكان المركب مكان الغالب وعلى هذا فالامكنة الطبيعية للمركبات بالنقص منهما بيوتها من الخفة والثقل

فالمركب الارض والنار الشيء ومن يكون مكانه الواسطة بين البسائط الاربعة والله اعلم [illegible] الشكل [illegible] اما ان كل جسم متناه

فلما مر [illegible] لا ينفع ما مر في هذا المقام فانهم اجمعوا فاطبة ان البرهان التسلسلي المذكور سابقا لا يفيد الا وجوب التناهي في جهة من الجهات والا لا يفيد

وجوب الشكل نعم كان يصح فيما قيل كما قرره [illegible] فيما مر قوله فهو الشيء لما مر فلا حاجة الى قوله لعل احالة المقدمة الاولى دون الثانية لان المقدمة الاولى

مفقودة ايضا كثيرة ما يكون مشكل الشكل وبكون الكرة حملة واما المقدمة الثانية فلا يحتاج اليها فلا يمونة لا يفارقه في الاعتبار البسيط المقدمات المتعلقات قد مر

قوله فالقبل كما ان الفلك لا يلحقه خرق وضع ميين او نقص الحجة للدليل وان ذلك التحيز مثل هذا الدليل منتقض هو الشيء قوله فلهذا الفرق بين الصورتين

بين ادا الوضع الذي هو تمام المقولة هكذا قال المحقق ان الجسم لو خلا وطبعه لا يلزمه وضع فانه من خارج وهو ليس بتمام يلزم ذلك الجسم فلا يرد عليه الا يلمك

وفيه نظر اولا فلان الشكل بلزوم الجسم موقوف على تناهي الابعاد ولا شك ان الجسم لا يقتضي من حيث طبعه ان يكون متناهيا وما يعرض التناهي لطبيعته

هي بالذات لا يكون عروضه بالذات [illegible] الجسم عند ما هو حيث هو مقتضى الطبيعة يقتضي تناهيا اليه وانما نسبه عليه الامر بما قالوا ان الجسم من حيث

انه جسم لا يقتضي التناهي بل بينهما فرق والحاصل ان المتقدم لزوم التناهي للطبيعة فالمقتضي من النقص الذي ذكر مخلص وثانيا ان هذا الاعتذار يقتضي ان لا يكون

الا تجاه الجهة والتحيز طبيعيا لان التحيز هو الحصول في السطح الكامل من الجسم الحاوي وانما يحصل لسبب خارج ثم قطع النظر عن الغير ان يحقق الحلاء

لا مطلقا لا معينا فلا يكون مقتضى ويعلى هذا فالتحقيق ان الكمية والوضع منهما ليس طبيعيا فانه ليس من الضروريات الاتحاد وطبعه يكون متمكنا

هو او وضع يجوز ان يكون موجودا فقط بدون الغير كما في المحدود ولهم الحر لوازمه المستندة اليه فالتحيز بمعنى الوضع طبيعي وهو المقولة طبيعي

ولا بعد ان يقال ان المتمكن يعني انه جا وطبعه في الابتداء او بعده يجب لو كان هناك مكان يميل اليه فهو الطبيعي وشار اليه الامام الرازي

الشكل بالوضع ولا مر وله بل اقتضاء الجسم بطبعه مكانا يوجب انقضاء ووضعا اليه فلا مضايقة في التزام ان الوضع ايضا طبيعي كما ذكره الامام

مفضي تلك المقام ان يقع في حوف ذلك على اردوان ادعا والوضع الحاصل باعتبار كونه فيه طبيعي له والا لصارع الامر اذا وجد نا

في تعلقه بجسم بعد الخلو عنها ولا مهروبة عنه الوصول لا يكون واحد منها طبيعيا وهو لا يخرج عن تكلف ردفيا لا وان الطبع لا يراد ان لا يكون للطبع بدخل في تعين ماله

لا مستلزم للجسم مال اليه ولو كان حاصلا لم يهرب عنه او كان بحيث لو خلي وطباعه في الابتداء لاقتضاه وذلك كالشكل وعلى هذا يصح ان يكون المكان طبيعيا وبعض

الاوضاع ايضا فتدبر ولا تغفل قوله واتفاق البسايط في الشكل المستدير اه فيه ومع تمام رده الادعاء الازم لازم الاشتراك في المعلول نباين علامتين آ

العلم فيلزم الطبايع واحدة قال لان اختلاف وان اوجب اختلاف العلل واستدل عليه بان الحكمة من اللوازم وتباين اللوازم يدل على تباين الملزوم وفيه

نظر فانه ظاهر في اللوازم التي هي محمولة مواطاة او اشتقاقا فان اللوازم لو تخلفت الملزوم فيلزم لا يصح المتباينات في موضوع واحد واما افراد اللوازم متباعدة العلة

فلا والحكم لا اضمن في اصل المقصد فان المعلولات بعينها فيتساوى متواردة على موضوع فالاحتياز او هي متشابهة لا تقتضيها طبيعة واحدة والشكل او هو واحد لا تقتضيه

قوان يقتضيه الطبايع مختلفة قوله ولا يجوز مع ذلك استناده الى الجسمية المشتركة آه فيه بحث اولا فلانا لا نسلم ان تعين الصورة الجسمية مستفادة عن الفاعل مختلفة باختلاف الطبايع

والاشكال وما ذكره في بيانه لا يصح وثانيا سلمنا فانا نمنع عن طبيعة الشكل والمقدار لا مر خصوص فيجوز ان يكون الاشكال الحاصلة للاجسام مقتضيات الجسمية ومطلق

الاشكال المستديرة مقتضي الجسمية والعجب انهم قالوا ان الشكل المطلق مستند الى الجسمية المطلقة حتى يكون الشكل المطلق بازاء الجسم المطلق والمعين بازاء الخصوص

انهم اخذ الصورة النوعية مع ان الضرورة تشهد بان علة الخصوصيات هي علة المطلق ولا تعدد في المحلق كما ذكره الامام فيه ولم يقولوا ان الاستدارة المطلقة

وذلك قالوا ان الاعراض متشخصة بالمحال فلا يكون التشخصات متباينة متقدمة عليها والتم ان مطلقات الاعراض مفتقرة الى مطلقات المحال فان الوجه ان يقال ان

خصوص الجسمية ايضا الى انما يلزم في محلية دون الاقتضاء وخصوصا في فلا يدلم مقتضى انه وهي الصورة النوعية قوله اقول وههنا شيء وهو ان البسايط

وان اشتركت في اصل الاستدارة او هذا واهم انكان الشكل عبارة عن السطح مما لا شك فان السطوح مختلفة بالحقيقة فالاشكال كذلك وان كان عبارة

عن الهيئة الحاصلة فلا صدرا ان يمنع ان تباينها في الحقايق لتوجب تباين الاشكال ولكن لا نضير في اصل المقصد فان السطوح المستديرة لا بد لها من اقتضاء من الطبايع فيكون

الاختلاف في الاستدارة مع الاشتراك في مطلق الاستدارة دليلا على تباين الطبايع فانه مع ذلك الامام ان يمنع وان يدعي ان ذلك الذي اورده كيدين الصورة

الجسمية وتقريرها بحث وهو لان الاشكال الحاضرة فلذلك وبعض النعام من الهيئات الحاضرة لسبب احاطة المحدبات المستديرة بها خاصة متخالفة في نفسها

الطبايع ما لا فالسر فيكون التحويف ايضا من مقتضاها فانه لو لم يكن التحويف لم يكن الاستدارة باقية على ما عليه فيلزم ان يقتضي الطبيعة افعالا مختلفة وهي تقابل

ان نقول لم لا يجوز ان يكون الشكل ايضا طبيعيا وان لم يكن من مقتضيات الطبايع فيكون بالقسر وهو خلاف مذهب ولا نمنع هذا ما ذكره في المعكسات فرد سؤاله

دار عليه دليل كون الكرة طبيعية بالاستقصاص بالكرة مجهود بان حقيقة كل من الافلاك يقتضي لذاتها ان يكون له مكان ووضع خاص وشيء كل منها الخ

لا يقبل الا مقدارا معينا فالطبيعة تقتضي او لا في مادة كل منها مقدارا معينا في زمن معين فاقتضت بعد ذلك شكلا يكون ذلك الشكل بسيط الا على

المقعر وحق ذلك الشكل يحصل التجويف لانه مقتضى الطبيعة بالذات بل بالعرض وذلك لانا نقول ان التجويف حاصل انه خلو عن المقعر وذلك هو الطبيعة

او ما يستند اليها او امر غيرها من فاعل او قاسر على الاول فهو مقتضى الذات ومع لم لا يجوز ان يكون السطح وامثاله طبيعة وعلى الثاني فالشكل الطبيعي الكرة

بل هو ما لوم يكرم

ان يكون

بازاء الجسمية المطلقة والخصوصيات بازاء الخصوصيات لا يقولون خصوص الجسمية متشخصة بالاشكال المطلقة

ما له

المجرد م

المصمتة وهي مخالفة بالطبع الكرية التي تقتضيه لاختلاف الاستدارة ثم يتهدم اصل الدليل ويعجز عنه [illegible] الله تعالى ما يتعلق به قوله واعلم ان طبقة الارض تقتضي الكروية آه

دفع لما اورد في هذا المقام من ان الارض ذات طبقة واحدة فيمتنع ان تكون كرة وكذا اجزاؤها وهذا النقض يرد على الماء ايضا وحاصل الجواب ان ذلك بالقاسر واعترض

عليه بانه لو صح ذلك لا يمكن ان يعود واجاب بان اليبوسة مانعة آه واعلم انه يتبادر من هذه العبارة ان الارض [illegible] شكلها الكري تبدلت عنه بالقواسر

من الرياح والامطار وغيرها وكذا عبارة شرح الاشارات لكن الظاهر لما زال الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل القسري وهو غير صحيح فان

الاثر لا يزول الا عند عدم [illegible] فالارض من الاول غير مستديرة قوله اقول الحق في الجواب ان [illegible] الا صورة ما [illegible] فيه ان يكون الجواب [illegible]

في غيره [illegible] فيلزم ان يكون الفلك الواحد ذا نفسين ناطقتين والجواب [illegible] وهذا يجوز ان يكون [illegible] نفوس واحدة منها متعلقة بالكل

الجسم

ذاته بالاتحاد [illegible] انه ما يجب [illegible] الطبع وايضا ان النفس [illegible] انما تفعل بعد ان يكون [illegible] ان تتشكل [illegible] لانفسه [illegible] الجواب الا فعلها

بها اختيارية ومنها ما هو [illegible] فالنفوس الفلكية [illegible] تفعل الشكل بالجبر وهي والكائنات متأخرة عن [illegible] منها وانهم هذا المخالف [illegible] الشيخ

وهذا القول الذي [illegible] في الاجسام على اقسام ثلثة منها قوى سارية في الاجسام تحفظ عليها كمالاتها من اشكالها ومواضعها الطبيعية وافاعيلها واعراضها

مواضعها

عن [illegible] الطبيعية واشكالها واحوالها [illegible] اليها وتثبيتها عليها [illegible] الحال الغير الملائمة [illegible] ورديه وقصد اختياري [illegible] الشيخ وهذه

القوى تسمى طبيعية وهي مبدأ [illegible] بالذات لحركاتها بالذات ولسكوناتها بالذات ولسائر كمالاتها التي لها بذاتها وتسمى [illegible] الطبيعة [illegible]

القوة في شرح الاشارات [illegible] الصورة النوعية وارجاع هذا الكلام [illegible] [illegible] بل [illegible]

صورة مجردة [illegible] اعلى الاطلاق فان [illegible] لا صورة له مجردة كما يصرح به والامر فيه سهل قوله فان ذلك كما [illegible] لم يذهب اليه [illegible]

قال [illegible] الاشارات [illegible] ان يحمل مبدأ الارادة الكلية نفسا مجردة ومبدأ الارادة الجزئية نفسا اخرى منطبعة [illegible] اليه [illegible] فلم

فان الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين [illegible] هو انه لما [illegible] الشيخ هو ان للفلك نفسا واحدة مجردة لبعض عنها صورة جسمانية

على مادة الفلك فتقوم بها ولا يخفى عليك انه لا يدل على انه صورة منطبعة في الفلك [illegible] الامام الرازي في بعض [illegible] الافلاك مبدأ الادراك احدهما مجردة

والاخرى مادية الاول منهما مدرك للكليات والثاني للجزئيات وهذا الذي لم يذهب اليه احد وهذا [illegible] ان يكون للفلك صورة نوعية [illegible]

روية وادراك [illegible] بل عليه ان الامام يجوز ان يريد بها النفس المنطبعة القوة [illegible] الفلكية التي انها النفس المجردة المنطبعة [illegible] يرجع اليه ما ذكره

واما الزام انه يلزم ان يكون [illegible] صورتين نوعيتين [illegible] فانه يجوز ان يكون النفس الناطقة صورة نوعية والصورة النوعية السارية [illegible]

الثانية بعينه والذي [illegible] كالصورة الجسمية [illegible] الصورة النوعية فبدون النفس الناطقة [illegible] المبت [illegible] كالطبع [illegible]

[illegible] هذا لا عندنا بان [illegible] فيها كالحيوان [illegible] هذا [illegible] فانه حيث [illegible] للنفس المجردة ادراكات الجزئيات [illegible] الصورة المنطبعة [illegible]

الصورة النوعية التي تختلف بها الاجسام انواعا كما هو [illegible] فان [illegible] اطلاق الصورة عليها [illegible] فانه قد يطلق عليها النفس [illegible] نفس منطبعة

على انه لم يطلق لفظ الصورة عليها بل النفس المنطبعة والقوة المنطبعة والقوة المنطبعة عرض اله ادراكية واما الصورة فجوهر ولم اتفاق يكونان كالحال فيما وهذا كله

في نظره كلامه هذا واعلم انه لا يمتنع احداث الكل بآلة وما او لا فلا بما يسلما ان النفس الجامع اثرت سطحا مركزه حاله عن مركز الكل ولكن حدوث السطح الآخر موازن

لذلك السطح الاول ثم حدوث ثلثة سطوح للمتممين وتفاوت الجوانب بالرقة والغلظ لابد لها من مقتض فذلك الكل هو الفاعل ام هو امر داخل فيها وان

كان النفس الجامع يلزم ان يصدر عن صورة واحدة افعال مختلفة في مادة واحدة ولا ينفع القول بانه فعلها انما هو افراد الجامع ولزم منه تلك الجهة بانضمامها

تلك بالعرض او لا لان افراد الجامع [illegible] متوازيين مركزهما خارج عن مركز الكل وهو فعلها في وثانيا ان تلك الامور موجودة في الجامع فلابد

لها من مقتض اليه وان جوز مثله فلم لا يجوز ان يقتضي طبيعة سطحا مستديرا وهو امر واحد ولزم منه الرقة والغلظ فيكون من مقتضياتها تبعا واما ثانيا فلان السطح الثاني

لجامع او الكل ومقتضي صدورهما اولا وعلى الثاني فيكون بالفاعل او بالكل وعلى الاول لا يحيث الشكل الطبيعي وعلى الثاني يلزم التمسك بخلاف المذهب وعلى الاول او نحو

مع كونه في الاستدارة يخالف المصمت في الاستدارة المقعر وسطوح المتممات فيلزم ان يقتضي الطبيعة امورا مختلفة النسبة لان فعل تلك الاستدارة في المقدار المحصور

لا يمكن الا باعدادات لعلها انه فانقضت [illegible] فلم لا يمتنع صدور امور مختلفة عن الطبيعة كيف يمتنع وقد جوزنا صدور بعض الكيفيات والتحيز والشكل بل انما يمتنع صدور امور متباينة

في مادة واحدة ونحن وصحح هذه المقدمة قبل توجه هذا العذر لزم ان يكون الشكل امرا يقتضي الطبيع كالبسيط المجسم مثلا فان السطح المستدير يخالف بالطبع النقطة

او الشكل نصف الكرة مثلا واما ثالثا فلان الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة بالاحاطة التامة والافلاك لها حدود فيكون التجويف التي في المقعر فلا يلزم الكثرة في

اعلم قوله او يلزم في ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان لا لم لا نقول ان العنصر البسيط له حقيقة ثم حل فيه صورة يا قوتية مثلا فالمجموع حقيقة

واحدة [illegible] حالة مع الصورة الجسمية حقيقة ومع الصورة النوعية حقيقة اخرى وكالجسم الحي فان الميت حقيقة ومع الحيوة حقيقة اخرى وفيه تركيب لان العناصر

حقائق [illegible] وحلت فيها صورة نوعية اخرى فيكون تلك العناصر بمنزلة الاجناس لان هذه الصورة جزء مختص ببعض الكاملات هذه الصورة التي نسبة حالة في

العنصر المطبع للطبيعة او فيما حلت فيه طبيعة ذلك العنصر وعلى الاول يلزم ان يكون جنس وعلى الثاني يلزم ان يكون لشيء واحد فصلان في مرتبة فالعل قد جوزت مثل

فيما قبل قلنا انا نجوز تحقق صورة نوعية سارية في جرم الفلك مع وجود نفس كلية ولا محذور فان جرم الفلك مع النفس ليس في مرتبة نوعية مجصلة بل فصلها النفس لا

[illegible] واحد فلكيا وكوكبيا او نارا وياقوتا غير مسلم فان النار انما هو العنصر البسيط وانما فوت فيه مع الصورة الياقوتية

والوجه ما ذكرنا [illegible] العنصر كما يا قوت مثلا في لا شبهة في ان تركيب العناصر الاربعة بحسب موجودات متعددة هي العناصر فالصورة النوعية الاولية

[illegible] يا قوتية مثلا بم قامت فان قامت بكل واحد يلزم ما لزمه الحكم وان قامت بالاجزاء فيشابهها لا تتعلق فان تبقى انها حال من هذه الصورة والكلام

في حلها التي عليها وجود انه لا تحقق الا بان يتعلق الا بما قامت بالمجموع العناصر لا بكل واحد فالمجموع يا قوت والاجزاء الفانية هي الياقوت ما نوع والعناصر انواع

على حدة فلا يلزم ان يكون لشيء واحد حقيقتان وفيه نظر اولا ان الصورة فاضربان الموجود الخارجي الانعام اذا حل في امور حقيقية وجودا وضعيا لا بد

ان يحل في كل [illegible] له وحدة الا وحدة الاجتماع فانما يحل في هذه الصورة كان هيئة مختصة فانه لم يوجد الا الاجتماع والمزاج فيها لا يعدم نفسه فيهن

الصورة الى قوله فيحصل منه ما لزم من قبل وما لما لم يكن ان يوجه كلام الحاكم بهذا الوجه فنقول اما مبني قوله وحكمه فيما سوى الخ انه يلزم ان لا يوجد في جميع الواقع انه مجموع وتلك الاجزاء

هو مجموع العناصر فكيف وفي كل عنصر صورتان الا ان يكون تحقيقه بكل على حدة والثانية فانه بالمجموع ما هو بجميع ولكنه الصورة ليلا العدم مجاورته لا ذهبية ملابسة ولكن ان يجري في هذا الاخير بان مقصود

في الا كلام الحاكم عن واف فانه المعنى ما ذكر فان ما بعده كما هو مقتضى ظاهر كلامه ... فلا مضايقة لانا نتكلم على ما نفهمه ولا نعلم السر انما علمها عند الله تعالى

فالحق ان العناصر الاربعة اذا امتزجت اي حصل لها جمع هو الاعراض ... بكل جزء وهو الحافظ للامتزاج ولا مضايقة ... الافلاك ... ما هو الا قرب ...

فان جزء البسيط من النار او الهواء ... ان يقول انها مستعدة بالامتزاج وتقييد المزاج ... ان تجوزنا الحقيقة ...

اجزاء خارجية لا انقسام لها الا ... الفصول كما براه جماعة من المتاخرين والكلام المتعلق في موضعه ... ولا يرد ... ان ... حقيقي

فانه يلزم ان لها حقيقة مع ان الصورة النوعية ... حقيقة اخرى ... وذلك لان الصورة النوعية الفلكية ... الفلك باجمعه

والصورة الخارجية التي هي نفس الفلك ... متعلقة بالجزء ... بالبساطة الا ... ان يكون لجزء منه صورة مخالفة لصورة جزء اخر ... البساطة بعدم

الانقسام الى اجسام مختلفة الطبائع ... الفلكيات ... الافلاك ... المتاخرون

من اهل الهيئة اذا ارادوا ان ما وجدوا من الاختلافات والاحوال في حركات الفلكية لا يفيدها ... هذا العدد من الافلاك ... كما يقولون ان التدوير

حقيقته ... للخارج ... والجواب ان الخارج ... الاصغر ... ان ...

متعلقة بالمجموع ونفس اخرى متعلقة بمجموع الخارج ... والتدوير ونفسا اخرى متعلقة بمجموع الخارج ... التدوير والتدوير نفس اخرى ... بالتدوير

فلا يلزم كون اجزاء الفلك مخالفة لحقيقة جزء اخر فان الجزء الاخر ... مما فيه الثوابت ... بالكواكب الثوابت فان كان كل كوكب فيه نفس

على حدة فيلزم ... ان يكون ... الفلك الثامن ... الثوابت ... فلك

الافلاك ... خلاف ما ... الاكثر ... الفلاسفة والكلام ... ان التدوير

جزء من الفلك حقيقة وكذا الخارج ... مخالفة ... وان كان واحد منها ... الاخر ...

ابا الفلك مطلقا ... البسائط ... لا يكون بينهما ... الا ...

هذا ... ان معنى تركيب ...

ان هذا ... ان ... الخارج ... فان حقيقة ... والصورة الجسمية

في الصورة الكلية ... حقيقة الخارج ... صورة الخارج ... اجزاء الفلك ... ان ...

ولا يرد ... فان ... المتمم ... اصلا ... فيكون الخارج والمتمان ... نوع واحد ... التعدد

المنهي ... الخارج والمتمم ... وذلك لان الصورة الكلية سارية في المتمم وهو واحدة بهذا الاعتبار ... فيكون المتممان ... نوع ...

واما الخارج

واما الخارج فقد اتصل بصورة اخرى مع الصورة النوعية الكلية فيكون بذلك نوعا على حدة فلا يكون مع المتمم فردين من نوع واحد وما اورده المحاكم من انه

لا يلزم من قولنا ان صورة الخارج والمتمم النوعية صورة الفلك الكلية النوعية غير وافية بالاكثر والجواب ان الصورة الجسمية مع الهيولى والصورة الكلية الفلكية

الحالة في مجموع الجسم او الصورة الجسمية او الهيولى كما في المحاكمات من ان الصورة النوعية حالة في المادة بخلاف ما يراه الشيخ وقد مر [illegible] فيكون المتمم

وفردا منها فيلزم التماثل واللازم [illegible] واجاب المحاكم بان نوعية الخارج ان لم يتوقف على الصورة الاخرى الخارجة فقد ثبت المطلوب من ان الخارج فرد اخر

من حقيقة الفلك وان توقف كان الخارج [illegible] فلا يكون بسيطا وليس من البسائط [illegible] الجمع بين الصورتين في الخارج والتدوير

وانت تعلم ان [illegible] البسائط [illegible] والعدد [illegible] وقد مر [illegible] ان اوردت في الخارج والمتمم والجواب ان

المحاكم استشكل [illegible] ارتفاع البسائط [illegible] الكلام اجاب بان [illegible] البسائط عدم تخالف [illegible] في الصورة [illegible] ان الخارج لم يخالف الافلاك

الاخر في الحقيقة النوعية وان اتصلت به صورة كمالية ثم جاء في الاعتراض بحديث الابداع فقال ههنا ان الامر لازم للامرين [illegible] ارتفاع البسائط او

تعدد افراد المبدع فانهم قوله فلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار المبدع في شخصه قال المحاكم الابداع يطلق على الايجاد الذي لا يكون مسبوقا بمادة

ويقابله الاحداث ويطلق على الايجاد الذي لا يكون مسبوقا بالمادة والمدة فلا فلك [illegible] المكون والاحداث فان المكون الايجاد

المسبوق بالمادة فالافلاك مكونة فلعلهم [illegible] تعدد افراد نوع المبدع [illegible] فالشبهة [illegible] من اشتراك الفلك

في الصورة الجسمية [illegible] نوعية مع ان افرادها مبدعة كما في صورة الافلاك [illegible] فانه قد تقرر عندهم ان [illegible] حقيقة واحدة

[illegible] اتحادا [illegible] والتدوير والمتممات واحدة [illegible] تعدد [illegible] قديمة يلزم المحذور [illegible] المحذور

[illegible] وهذا المحذور لم يلزم قلنا التزم ذلك ان لا يكون افراد المبدع النوع واحدا واما الصورة الجسمية فاختلافها بالمواد [illegible] فيه تامل

قوله اول جوابه ان [illegible] المتممين [illegible] حاصله ان النفس الفلكية [illegible] النوعية [illegible] الفلك [illegible] هو الفلك

الكل والنفس الفلكية الخارجية والتدوير [illegible] بالخوارج والتداوير [illegible] نوع على حدة مخالف لنوع الفلك فلا تعدد لافراد نوع واحد [illegible]

[illegible] والمتمم فان المتمم ليس جرما على حدة [illegible] بصورة [illegible] نوعية [illegible] فان المتمم موجود بالفعل [illegible] بسيط

[illegible] الكل والجزء [illegible] الاحكام [illegible] الاول [illegible] انعدام البسائط

[illegible] وكذا الخارج بالنسبة الى المتمم [illegible] عدم كون المتمم [illegible] فان الوجود [illegible] الا ان [illegible] التعدد

[illegible] امتناع [illegible] الصورة الجسمية وهذا الاختلاف

اختلاف بالنوع [illegible] واحدة في الواقع وكذا لا تعدد [illegible] تعدد العناصر [illegible] القدم [illegible] خلاف [illegible]

الا ان يكتفوا [illegible] والله اعلم [illegible] الصورة الواحدة لا تنقلب فعاله

مختلفة والا لكون علتها باقية فافهم [illegible] ولو كانت الطبيعة مستقلة لكانت [illegible] مختلفة [illegible] والكانت عندهم مقررة لكن لم يوجد في ايديهم ما يدل عليه ولانه

مختلفة وان سلمت فيبطل ان النار [illegible] فانه يجوز ان يكون المتممات متحركة بحركة متشابهة لحركة المتممات او ما يكون المتممات متحركة بل نجد له الابداع مستندة الى حركة

نفسهم وليس لهم دليل على خلافه والفرض وذلك منقوض بالكوكب فان له صورة مغايرة لما عليه الطبيعة لانه لساني مع انه لا يتحرك الا ان يلتزم الحكماء انهم [illegible]

عن ذلك بل لهم اذ لم يجدوا ما يختلف الآثار العلوية بسبب الحركات لم يقولوا به هذا واعلم ان منهم من يخص الخلاص عن امثال الشبهة بارجاع هذه الاختلافات الى

الفاعل وهو ما حكي عن افلاطون انه يختلف بين قصرا او بهم مصرا او لو جاز ذلك لبطل امثال [illegible] مقام على طبيعة الفلك ومنهم من يقطع بقضي يقول ان ما كسب

الاجزاء بالفعل والتواريخ وغيرها الواو وجهته وانما اختلفت في الحركة والسكون والسرعة والبطوء لاختلاف المناطق والاقطاب وما بينها وفي

الجهات كالامواج فان ما الاجزاء فيه بالفعل وهذا في القول بصلابة الافلاك وعدم قبولها الاشكال لبهوته والبقية انه تحديد من عند نفسه

الكلام على الفلك [illegible] وانهم ان اختلاف الحركات في الرقة والجهات لا يكون الا بانفصال كما يشهد به الصورة ومنهم من يقول ان الكرات الاثيرية

متكثرة بالفعل مختلفة في المواد والصور اقتضت عناية الباري عز وجل ان يكون احياز بعضها متشابهة لجواف بعض وان يكون احياز بعض اخر منها

في الثخانة لبعض اخر كالتداوير والكواكب وان يكون احياز بعض [illegible] احواف بعض بحيث يكون المركز خارجة عن مركز العالم فلا جرم يكون فيما بينهم

نقوة واختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية الالهية ذلك كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع ممكن جسم [illegible]

موجودة في جوف هذا الا يوجب كثرة في نحو القوة كذلك حصول نقوات واختلاف في الثخن بالرقة والغلظ والعظم والصغر اذ كانت بسيطة

كرية والقوم لم يقيموا البرهان على الفلك الكلي البسيط غير منقسم الى كوكب وافلاك [illegible] فيه [illegible] كالامواج [illegible] كما في اجزاء العناصر في المواليد والى

كلي من الكواكب والافلاك مختص بسيط غير مخالف وان يقال ان فيه الارجاع الى الفاعل او القاسر وان مراتب الاستدارة في الترتيب بالجهات

عندهم القابل اليه مختص بطبايع الافلاك فيه الاستدارات التي لها او غيرها وعلى التاني يلزم احد الامرين وعلى الاول فاختلاف الافاعيل الرقة والغلظ

والتجويف من تلك الطبايع او من غيرها وعلى الاول يلزم اختلاف فعل القوة الواحدة وعلى الثاني الارجاع الى الفاعل او القاسر والغيران ظاهر كلامهم ان منشاء

الاختلاف كون فلك حيز البعض من ذلك البعض بمعونة ونقوة [illegible] بالمحوو والمقعور وهو المتحيز بالقاسر ولذلك لم يمكن لكان [illegible] والغير انهم سر ان مقتضي

الطبايع الكلية هو الاستدارة الاصافية ولم تتلها فكون الطبيعة محرومة دايمة وهم لا يرونه والغير يلزم الخلاء في مرتبة الابداع [illegible] وان انها ليس في مرتبة

الاخر فكل تحقق الاضافات فاذا ابدعت على حسب مقتضاها لزم الخلاء فانقلت ان ابداع الكل في مرتبة واحدة فلا خلاء قلنا نعم لكن عللها مختلفة فتقوم ذي العلل

كل ليس الاخر متقررا فبالنظر الى كل وعلته يلزم وجود الخلاء فان جوز ذلك لم يتم ما استدلوا به في امتناع عليه الخلاء والمحوى والله اعلم وسيتضح حقيقة الحال ان شاء الله تعالى

في مبحثه قوله اعلم اي فاعلم ان الكل الاعضاء في الحيوان [illegible] واعترض الامام الرازي بالاستحالة بالقوة المصورة بانها اما بسيطة او مركبة وعلى الاول فمحلها بسيط

او مركب وعلى الاول يلزم ان يكون شكل الحيوان كرة وعلى الثاني يلزم ان يكون مجموع كرات بعدد البسائط التي في محلها المركب وعلى الثاني فالكلام في تلك القوى

بالكل

فالكلام في تلك الصور في محل واحد وكان النفس يمتنع اجتماعهما والاشتراك فيها مجرد [illegible] في طبائع الاجسام والكلام في محل كان المراد ان المركبات احادها

تحقق بانا لكثار او لا بانها بسيط ومحلها مركب وثانيا مركبة حالة في مركب ولا نم [illegible] لان الحكم الذي في حالة الانفراد لا يكون حكمه حال التركيب ولا يدعى الا ان

الطبيعة الواحدة في المحل المتشابه تفعل فعلا متشابها ولم يلزم من ذلك انها تفعل في اجزاء المحل المختلفة فعلا غير متشابه لان المنفعل منها ليس الا اجزاء افرادا

او اكثر منها

[illegible] الذي هو المحل وكذلك نقول لا يلزم ان القوة [illegible] لان المجموع [illegible] واحد يكثر الا باجزاء [illegible] كالالات في اثر فيلزم ان [illegible] صورة

بسيطة محلها لا يكون الا جسما بسيطا واما التعدد بالعدد [illegible] فلا يلزم [illegible] ولكن الامتزاج [illegible] في تشكل [illegible] الاقتراب ولكن لا يخلو [illegible] القوه

الواحدة والبسائط [illegible] المصورة لا تحل البسيط [illegible] بانكار الصور المصورة وهو الذي تختاره

[illegible] الكلام ههنا على مسلمات الفلاسفة فان قيل ان الفاعل [illegible] نعم الا ان الاستعداد اللاحق بالامتزاج وتحصيل

كيفيات في الكيفيات [illegible] ولا منافاة فيه لكن [illegible] ان كل قطرة [illegible] يشهد على ان مثل هذا

الشكل يشهد على كذا [illegible] ان المصورة قوة واحدة لبسيط [illegible] ان يكون مركبة [illegible] ذلك الاختلاف الاثار وهو

لا يرد [illegible] ان صدور هذه الافاعيل عن قوة بسيطة عديمة الشعور [illegible] ضرورة [illegible] فلم لا يجوز ان يكون صدور هذه الا [illegible] فاعل

منها بالاستعدادات [illegible] كلام [illegible] امتناع صدور الكثرة عن الواحد [illegible] ابطاله [illegible] الافعال عن عديم الشعور [illegible] معقول

على خلاف [illegible] قوله اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن [illegible] مذهب المعلم الاول [illegible] صدورها

[illegible] حدوث البدن وتعلقها به لا تقدر على التصرف فيه [illegible] النفس [illegible] فلم لا يجوز ان يكون [illegible]

وغيرهم ولكنه مخالف للصورة [illegible] النفوس [illegible] قوة [illegible]

الاجسام [illegible] بدن [illegible] بالقصد والاختيار كما يراه بعضهم [illegible] بالتشكيك ونحوه والله اعلم قوله

واما ثانيا فلان [illegible] ان يقولوا لجواز ان يكون الاحوال [illegible] ثم نسيتها

[illegible] واما ثالثا فلانا [illegible] عند التكلم [illegible] ان يقولوا كان القدرة

[illegible] على الهيولى [illegible] في حركة ولا سكون [illegible] الحركة في الاحوال

فصل [illegible] الحركة والسكون

[illegible] الطبيعي [illegible] مقابل [illegible] قوام [illegible] فيعترض

ان الحركة لا تتوقف [illegible] الاحوال العارضة

[illegible] الطبيعي كما قال الشيخ في

الشفاء ان [illegible] الطبيعي [illegible] فان الجسم الطبيعي [illegible]

... والصورة فالمعنى انها نوع من [illegible] فانه [illegible] ولا شبهة في ان الحركة امر [illegible] منبعثة من [illegible] قوله والسكون مقابل لها

بعض السكون اللازم عوارض الجسم من حيث هو انه طبيعي او [illegible] لكن في الكتاب [illegible] البحث عن الحركة كما يلوح لك بالتقرير تمام البحث [illegible]

او لا لكونها ملكة ثم عرف السكون [illegible] الحركة [illegible] بالاضداد وهذا الكتاب [illegible] بالهاء والغاية والكائن [illegible] العلم [illegible]

البحث عن الحركة [illegible] البحث عن السكون كما سيتضح [illegible] ان ظاهر الكلام يدل على ان البحث عن الحركة لكونها من العوارض المطلقة وعن السكون لكونها مقابلا

لها وليس كذلك بل [illegible] العوارض المطلقة والجواب [illegible] البحث [illegible] اوليقول قوله والسكون عطف على الحركة [illegible] لما كان الحركة [illegible]

مقابل [illegible] محذوف [illegible] مقابل [illegible] وجه التاخير والتقديم او ان مقدم محذوف [illegible] انه لما كان مقابلا فيكون [illegible] العوارض [illegible]

الاوجه ان المراد بالبحث [illegible] الاثبات والتصوير والمقصود بالذات هو الحركة [illegible] السكون [illegible] والله اعلم قوله اما الحركة [illegible] الفوة [illegible]

التدريج هذا التوقف غير مانع [illegible] الزمان [illegible] الاصوات [illegible] الحركة [illegible] والدوقع [illegible] الانتقال [illegible]

الدفعة لكون [illegible] والوصول [illegible] وكذا عدم الدفعة [illegible] قوله او يسير يسيرا الا ان [illegible] اشارة الى تحديدات مذكورة بعبارات قوله

ولو صح ان الموجود اما ان يكون بالفعل [illegible] الفعلية والقوة في الصفات مطلقا سواء كانت اعتبارية او حقيقية فيكون [illegible]

والفروض [illegible] بالفعل من حيث الوجود منظور فيه فان منها الاضافات كالفقر [illegible] وان اريد الحقيقية فكونه [illegible] بالقوة من حيث الوجود [illegible]

بل [illegible] الوجود والقوة بالقوة [illegible] الاعتباريات والجواب ان المراد الصفات الحقيقية [illegible] مقابلة الاضافات [illegible]

[illegible] فان معناه الامكان او الاستعداد وهي الحالة الموجودة [illegible] اضافي [illegible] تعلق [illegible]

[illegible] العقول العالية [illegible] الوجود او القوة [illegible] وهذا [illegible] الكلام [illegible]

وكونه بالقوة [illegible] كونه معدوما [illegible] التقرير انه بالقوة في القوة [illegible] قوة ان يخرج منها الى الفعل [illegible]

[illegible] ان المراد بالقوة الاستعداد فان [illegible] لا [illegible] الامكان الذاتي [illegible] ان يخرج الى الفعل [illegible]

ولو كان الكلام في الامكان [illegible] قوة يمكن ان يخرج [illegible] هذا [illegible] فان [illegible]

والجواب ان المراد بالامتناع [illegible] ان يكون بالذات او بالغير [illegible] العدم ابدا [illegible] لما كان الحالة [illegible]

ان [illegible] ان المراد [illegible] ان يخرج منها الى الفعل [illegible] بالامكان [illegible] الفعلية والكلام في الامكان [illegible]

[illegible] الخروج [illegible] التدريجي [illegible] على [illegible] الحركة [illegible]

مطلق الخروج من القوة الى الفعلية [illegible] التدريجي [illegible] الشيخ [illegible] الاطلاقات [illegible]

في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور [illegible] ان التعريف [illegible] الفاظ [illegible] ان [illegible]

ذكر هوان هذا الرسم يتوقف تصوره على تصور الزمان ولكم ان تقولوا حمل لكم دعوى ان الزمان يتوقف تصوره على تصور الحركة فان الزمان يمكن ان يعقل بدون [illegible]

مكنه الا انها الغير العديمة القرار واما انها هي مقدار الحركة او مقدار شيء اخر فهو مطلب هل [illegible] يحتاج فيه الى برهان قوله واجاب عنه صاحب

المحاكمات بان الدفعة واللادفعة حاصله ان هذه الامور المأخوذة في تحديد الحركة لا يتوقف تعقلها على تعقل الزمان بل يعقل هوية الحركة بدون

معرفة الزمان ثم امكان الزمان يتوقف [illegible] فلا مضايقة فيقال انه هو المقدار للحركة [illegible] قوله لم يجعل الحركة موردا للزمان والان الا [illegible] هذه

الامور [illegible] الوجود الى الحركة كما صرح به الشيخ [illegible] ولا يخفى عليك ان التدريج الذي هو الحركة يحل الزمان فكيف يكون الزمان سببا له

[illegible] هو نفس الحركة وان المسبب وصف التدريج لدى النظار وكذا لذات الحركة كما قالوا ان طبيعة الحركة هو التجدد وهي العلة المتعلق

[illegible] بل لانه لا اثر يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات [illegible] لا يمكن [illegible] ما قيل ان تصور التدريج

[illegible] او ليس موقوف التصديق على تصور الزمان لان مفهوم [illegible] الى ما جاء القار [illegible] فانه بديهي [illegible] يكفي في هذا المقام فان المجيب اقر وادعى

[illegible] التدريج واشباهه [illegible] لا يتوقف تصورها على تصور ماهية الزمان فانه حاصل لمن لا يخطر بباله [illegible] صاحب الحكمة [illegible] الان والزمان كما في الملخص

[illegible] مجرد تلك الدعوى كيف [illegible] ولكن لقائل ان يقول ان اعتبار الانطباق انما هو لاجل تصور التدريج بعنوان عدم القرار بالعبرة الذي

ليس هو علمه [illegible] بل القدر الضروري هو تصور [illegible] على سبيل عدم القرار سواء كان انطباقه بنفسه او [illegible] الا ممتدا او لا

[illegible] الفكر [illegible] انه ليس بممتد في نفسه لا [illegible] ينقسم بالزمان لانا [illegible] ان الاتجاه [illegible] هو [illegible] الرسم قوله

[illegible] التعريف بالانتقالات الفكرية في المشهور ان الانتقالات الفكرية من قبيل الحركة [illegible] باقية الحركة [illegible] العلوم فانه لا بد

[illegible] مقولة [illegible] لم يمكن قبل ولا بعد [illegible] ان تلك الافراد [illegible] العلوم [illegible] متشابهة

[illegible] الآنات المفروضة [illegible] العلوم [illegible] الانتقالات الفكرية

[illegible] الانتقالات [illegible] الكيفيات [illegible] الاستعداد [illegible] الانتقالات [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الانتقالات الفكرية [illegible]

[illegible] دفعيات [illegible] البرهان على [illegible] زمان قوله [illegible] ان المأخوذ

[illegible] الحركة [illegible] الوجه [illegible] ان الوجه الذي باعتبار

[illegible] الزمان [illegible] الامتداد [illegible] القرار وهذا الوجه هو المأخوذ في رسم الحركة وهو ليس بموقوف تصوره على تصور [illegible] المأخوذ في رسم الزمان

[illegible] باعتبار [illegible] ان [illegible] مقصود [illegible] ان هذا القدر ليس [illegible] الخصم [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] يتوقف [illegible] تصوره على الحركة [illegible] انها [illegible] وهي بهذا الاعتبار [illegible]

فانه لابد ان يعتبر فيه الانطباق على الامتداد العديم القرار الذي هو الزمان من لا بد لتحقيق الامر واما الفارق بين هذا وبين الحركات الاولى انه يمكن ان يكون

الكتاب

مقصود صاحب المطارحات ان تصورات هذه الامور بديهيات لا تحتاج الى كسب شيء من الاشياء اصلا فهي حاصلة بنفسها سواء كان الانطباق على الامر المستمر غير القار

معتبرا فيها او لا فان لم يكن معتبرا فالمقصود واضح وان اعتبر فذلك الانطباق لا يتوقف على التصور بالكنه ضرورة ان معرفة الامتداد والاتصال العديم القرار بوجه ما يكفي

في تعقله بكنهه فالزمان بهذا الاعتبار بديهي التصور فيصدق انه لم يحتج الى حده ثم هو ان كان مستقلا بالتصور بالكنه فباعتبار اخر لكونه مقدارا لها محل هذه المقولة الحاصلة من قوله

الزمان فلا ورد ايضا انه يمكن ان يوجه مقصود الشيخ بان تصور الحركة بحسب علم القرار بديهي وتصور الزمان من حيث انه معيار العديم القرار كما في كان الاشياء متعددة بديهي

والانطباق المأخوذ في مقولة التدريج اعم من ان يكون بطريق الاتصاف او الاعداد وهو على مذهب المتكلم او بطريق الحقيقة كما هو الحق فعند التفسير ليس الا التغير الا الاول من اصطلاحات

احكام ... لتقديم التقسيم في الحركة بالتدريج المتصور بالقصد عرفا بديهي وكذا الزمان من حيث انه مقدار الحركة او غيره مما ذكره ولا مجهول اصلا واشكال انه لا يعلم ما

عنوانا لا انه المشار اليه فان المسافة ربما يطلق على ما فيه الحركة وربما يطلق على المقدار الذي يتم عليها الحركة فان اريد الاول فلا يتصور ان الانفصال والاتصال

فيهما فلا انفصال لها فانه فرع الحركة وان اريد الثاني فلا يتم الحكم باتصالها بان الحركة اتصالها اتصال الحركة واتصال مسافتها والمراد في موضع ...

واعلم ان المعلم الاول او ... هذا الرسم سلك مسلكا اخر وهو ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة هذا الكمال ربما الحركة على القطع كما

من كتب الامام الرازي فصوص ان الكمال الموجود بالفعل ولا نهاية له ان انتهى كمال ثم انه تنوع منه كمال اخر كمحل عقيبه وهو الحط وهو كمال ثان ثم ان كالنفس

هذا الكمال الاول الحاصل كمالية القوة وحينئذ الاول حصل التوجه الى تحصيل ذلك الحط والثاني ان نفسه حاصل وتوجهه حاصل واما تمام الكمال

القوة والكمال ربما الحركة التوسطية وهو الذي يجري به كلام الشيخ في الشفاء فالكمال هو الموجب القائم بين الاطعام لا المنقضي وهو الحط من نفط الكمال

وكونه قوة من موجب الاول نقط وهي كلام مستقل ... ثم والد ... ثم اعلم ان نقط الحركة يطلق على معنيين هذا الاطلاق وفيه

يقدم

الى اشتراك اللفظ لان الانحراف المعنوي كما يتعلق الذهن على زيد وعلى عمرو ولا يتوهم ان الحركة التوسطية عبارة عن الكون بين المبدا والمنتهى وهو امر كلي

افراده الاكوان الخاصة بالنظر الى الحدود مشخصة موجودة بالفعل او بالقوة فان كل كون ما دام هو متحرك الجسم يصدق عليه انه كون في حدود كل قبل

الارتم السكون ولا بعد الا يستقر قيام السكون ايضا وذلك لانا نعلم قطعا ان المتحرك في كل ان التحرك ونحو كلامك في ... ناره

٣ السكون وهو خلط وكذا اليست الانات المفروضة في ذلك الزمان فهو نعلم ان التحرك من حيث هي ليست الحركة القطعية لها توجد في الان والزمان

٢ منصرمة وتلك الحالة باقية ولو كانت كما توهم تتتابع الانات وهو يستلزم وجود الجوهر الفرد ووجود ... او ان ينقطع الحركة بالسكون

لان كونها لسكون بل يكون طعمات ولا ينتقل الكلام فيقال ان الانفصال بعد السكون في الكون الاخر كما دراه لمنفصل وعلى الاول الشافع

بالمثل

وعلى الثاني القطع او انقطاع الحركة ما ورد فهذه الاكوان كلها بالقوة فلا يكون تلك المنتسبة لحالة ذلك الاثر الكلي او الازم القول

الاستطوبه فان تلك الحالة متحققة الثبوت وتعارف ان تقول من القدر العرضي هو تحقق حالة كلية في الجسم اعم من ان يكون نفسها متحققة

ادراکها

او من الجهتين واما ان الحركة بمعنى التوسط والقطع [illegible] موجودة بمعنى الصفة [illegible] عليه وبقي ان الموجود في الواقع انما هو الحركة القطعية الاتصالية والعرض

العدم والقرار كما فيه الحركات من المقولات الاربع هذا على تقدير ان يكون متغايرين او الامر الواحد الذي يطلق عليه [illegible] فيقع هذا [illegible] الحركة فيه وهو الحركة

ما بينه وذلك الموجود [illegible] لان ينتزع منه الاجزاء المحدودة وقد ينتزع منها المحدود وينتزع منه الاكوان بمعنى الصفة والكون المطلق الذي يعبر عنه بالكون بين المبدأ والمنتهى والكون

بحيث اي حد يفرض [illegible] وتمثيله الكرة المتحركة على السطح المستوي فان الموجود هو الكرة في السطح المستوي وحركة الكرة [illegible] ان [illegible] لان ينتزع منها

نقط ما بين المبدأ الى المنتهى والخطوط [illegible] فرضا واحضارها [illegible] تركه لا الى نهاية وكل ذلك بالقوة على انه لو وجدت [illegible] بالفعل والنقط لكن بالنقط

لكان الامتداد والحركة بالفعل والنقطة التي بالقوة لانه يمكن قطع الكرة وانتهاء الخط المستدير فكذلك الامر فيما نحن فيه لا وجود للحركة التوسطية ووجود الصورة فيه

وجود الحالة الشخصية الموجودة في المحل المستمر [illegible] في الجوهر [illegible] ما قصده الاوائل منهم من وجود الحركتين واوهم

من وجود التوسطية دون القطعية واقوال بالموجود هو القطعية فقط [illegible] انتزاع الحركة التوسطية [illegible] هذا القول [illegible] وقال بعض المحققين ان القطع

[illegible] ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود [illegible] الحركة التي هي الكمال الاول الذي فيه جهة القوة هي ان اخذت [illegible] عن الامتداد [illegible] وحصول

الامتداد في الذات وذلك ما اخذت بشرط لا [illegible] الامتداد ازاءها والمبدأ هي التوسطية وان اخذت معروضة للامتداد هي الحركة القطعية فالحركة التوسطية [illegible]

لكونها غير منقسمة واما القطعية فالاتصال المأخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من حيث [illegible] واما الاتصال الذي يوصف بها بالذات فهو خارج عنها فتكون مثل الطبيعة [illegible]

[illegible] الاتصال او الامتداد الذي بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمانية متقدرة بمقدار جسماني مثل الحركة التوسطية وهي مخلوطة في الوجود

بالامتداد والاتصال من جهة وذلك [illegible] القطعية الا ان اختلاط الطبيعة [illegible] بالامتداد الاتصالي انما هو من جهة اتصال حاصل [illegible] للحركة واتصالها انما هو من جهة

متعلقها اعني المسافة [illegible] والحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزئين موجودين التوسطية والاتصال [illegible] من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة ولا يخفى عليك

انه ان اراد ان الحركة التوسطية التي هي عبارة عن حالة شخصية موجودة في كل ان [illegible] الحركة هي القطعية في اعتبار [illegible] فهو مما يحكم الطبع السليم والذهن المستقيم فان

[illegible] وجوده على سبيل السيلان [illegible] وان كان [illegible] غير منقسمة في نفسه [illegible] وجوده [illegible] على سبيل البقاء وان اراد ان الحركة التوسطية [illegible] ولا

امتداد فيه [illegible] في نفس التوسط وهو [illegible] وجوده في الاعيان [illegible] الاعدام [illegible] وهو مع اعتبار [illegible] الحركة القطعية بهذا الوجه لكنه يخالف

[illegible] الحركة [illegible] الحركة التوسطية موجودة في الخارج وهي حالة شخصية مستمرة [illegible] والسيلان [illegible] موجود [illegible] وهو ليس في الحدود

[illegible] المسافة وان اراد ان الحركة القطعية [illegible] السيلان [illegible] يقع [illegible] ان مراد الشيخ [illegible] في كتبه [illegible] المسافة

[illegible] وهذا على التحقيق والحاصل ان الحركة القطعية حقيقة [illegible] الاتصال

[illegible] المسافة [illegible] الحركة القطعية

[illegible] الحركة [illegible] ان يكون [illegible]

في الفرض صدق انها كالطبيعة الآنية والاعراض الكيفية وهي بهذا الاعتبار توسط وهي من حيث امتدادها بالزمان قطعية كالطبيعة الآنية المنقضية بانقسام [illegible]

حالته فانية في ما يقتضيه حكم الزمان ولا هو مما يشهد عليه البديهة والله اعلم قوله فلذلك كل [illegible] الاكوان لا يكون الا بالقوة [illegible]

وان حمل على ما هو المتبادر من كلامهم [illegible] الاكوان اذا كانت في الحدود وهي بالقوة فهي لا يكون الا بالقوة لان الاجزاء والحدود في الزمان بالقوة مع [illegible]

وكذلك الجسم [illegible] بعض سطح الماء والهواء مثلا [illegible] ان مقابلة بالقوة فان [illegible] سطح الماء والهواء بالقوة فان [illegible] انفكاكا [illegible]

يمكن ذلك المتحرك في الوسط [illegible] ان لا يكون [illegible] لان الحدود كانت بالقوة وبالسكون [illegible] الى الفعلية قوله فهذا الحكم الحركة وجود بين صرافة القوة ومحوضة

الفعل [illegible] العبارة [illegible] ارتفاع النقيضين فان [illegible] بالقوة بالفعل [illegible] العبارة [illegible] موجود

بالفعل [illegible] جميع الكمالات ولا قوة [illegible] الفعلية [illegible] القوة قوله [illegible] اولى لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة [illegible]

للحركة في التوسط وان جهة القوة باعتبار [illegible] الحدود [illegible] القوة [illegible] اولى لما هو بالقوة من جهة انما بالقوة [illegible] والتوسطية [illegible] القطعية

اشارة الى انما [illegible] نفس الامر فان الفاعل [illegible] الكلي [illegible] شبيهة بالفاعل [illegible] الشرائط [illegible] قوله

وهي الاكوان [illegible] المسافة [illegible] القطعية عبارة [illegible] المعقولات فانه [illegible] القرار

داخلة في [illegible] غيره فالكلام [illegible] الاكوان [illegible] قوله وفي الزمان [illegible] الآن السيالي هكذا قالوا [illegible]

[illegible] العلم [illegible] الحدود واما

الآن السيال الذي هو [illegible] لا تغير فيه [illegible] الزمان او هو [illegible]

ومقدر [illegible] الحركات [illegible] الحدود لا يلزم ان يكون [illegible] الحركة التوسطية [illegible] التوسطية [illegible] الزمان [illegible]

لكن [illegible] فان الزمان معقول [illegible] الحركة التوسطية والقطعية والله اعلم قوله [illegible] الآن [illegible] المتصلة

سمع

وجود الآن السيال [illegible] كيف ان المذهب الذي اطبق عليه [illegible] ان الآن في الزمان بالقوة لا وجود له اصلا [illegible]

[illegible] قوله واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك قال الشيخ في طبيعيات [illegible] المتصل

كانه شيء ممتد من المبدأ الى المسافة الى حيث وصل فانه من حيث هو متصل [illegible] ممتد من المبدأ الى المنتهى [illegible] الموجودة [illegible] الآن [illegible]

[illegible] المتصل [illegible] الزمان [illegible] هو الآن [illegible]

فيكون هو [illegible] من حيث [illegible] من حيث [illegible] باقيا من حيث هو آن [illegible] الزمان [illegible]

منتقلا او [illegible]

[illegible] انفعاله [illegible]

متصلا او

ان المنفصل بحسب هو امر موهوم لا متصل معه امر موجود وان كان يشتمل هذا موجودا فيكون متصلا ثم ان الآن يفعل بحسب اذنه الزمان ولا يكون

هذا هو الآن الذي يفرض من الزمان بين نصفين سيما كما ان النقطة المتوهمة انما تفرض في مسافة من غير النقطة المتوهمة فيها فالكلام في هذا الشيء وجود موجود

مقوم لما المبني الذي حققناه فيما سلف انه الحركة من غير اجزاء متقدم ولا متأخر ولا التطبيق وكان كونه ذا ابن اذا انقسم بسابل بين المسافة اجزاء الحركة ككونه

واذ ذلك يعني الذي سميناه الآن او انقسم بسابل في متقدم الحركة ومتأخرها اصدقت الآن انتهى قوله واما السكون فهو عدم الحركة بما ومن شأنه في التقابل بين الحركة

والسكون تقابل العدم والملكة بانه لا شبهة في تقابلهما ولا تضايف فهو ظاهر لظهور ان تصور كل منهما غير متعلق بتصور الآخر ولا تقابل التناقض لظهور حلو بعض الاشياء

عنهما كالاجسام مثلا ولا تضاد لان الحركة او لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلو كان السكون ضدا لها كان موجودا فيكون كمالا ثانيا لما هو بالقوة او كمالا اولا

لما هو بالفعل وان لم يوجب ان يتقدم السكون على الحركة بل يكون السكون كمالا ثانيا وهو ليس كذلك واما اذا جعل السكون كمالا فيكون اولا بالنسبة اليه وهو ايضا ليس بواجب

فانه يجوز ان يكون ضدا لا يعتبر فيه الاولوية والثانوية لا ينافي ولا يكون بينهما تقابل بالذات ولقائل ان يقول انه انما يصح لو كان حقيقة الحركة

ذلك الرسم وهو ممنوع فان الكلام هو مطلوب بالفعل والوجود ليس في آن ما من الممكنات في نقول ان الحركة حقيقتها التوسط بين المبدأ

بحيث اي حد يفرض لا يكون قبله ولا بعده والسكون كونه بحيث يفرض حد ما يكون فيه قبلا وبعده فيكون الحركة تحت بالعدمية او نقول الحركة

هي الهيئة العدمية القرار والسكون كذلك فان بينهما تقابل لم نذكر ذلك بمعنى الكمال الحركة عرفت به وذلك الحد الذي يحكم بان المحال المخصص

الذي نقيها التوسط او الهيئة ان تدل تقابلها الا استقرار متداولا باعتبار عدم الحركة مع صلوحها والمتنافية في دسته قوله فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم

حق ان السكون مطلق تقابل مطلق الحركة ذلك التقابل فالسكون عدم الحركة المطلق عما من شأنه ان يتحرك وان يكون في الاين مثلا تقابل في ذلك ايضا ما

قوله فالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا وفيه نظر بالمنع فلو المشتمل ان الفعلية من جميع الوجوه لا ينافي الصلوح وان

والله سلمنا انه لا صلوح له لم لا يجوز ان يكون صالحا من حيث جنسه كالجوهرية مع ان الامر هذا اخص الجواهر الجسمانية والمجردة الملازمة كالفلك صالحة للحركة

بالملمس صلوح والجواب ان اعدام الممكنات وان كان قد يعتبر فيها صلوح الا صالحا لكن السكون ما اعتبر فيه الا صلوح الخصاص بمعنى لو كان صالحا له كذا

ان يكون منقلبا بما يتعلق به الحركة من الزمان والمقولات كالاين والوضع والكيف والكم فالموجود الذي بالفعل من جميع الوجوه هو الواجب تعالى و

العقول المفارقة كليهما متعلق بالزمان والالة لا يكون منقلب الشيء من المقولات وتحقيق هذا المقام في غير موضع وبرهانه ان لا انفصال تغاير الاتصال قوله وذلك لان

بجواز متجزية المسافة لتطابقها وهو وهم ومن فيه نظر فانه يجوز ان يكون ذلك لجزء النقطة في المسافة ولا محذور ان بانها ما يلزم لو كان ذلك جزء المقدار المتفقة عند

او بليه جزء غير متجزى وكلاهما ممنوعان اما الاول فلان الآن يقتضي حد من الزمان فيكون بازائه في الحركة حد كما سلف تصويره وبازائه في المسافة حد

مفروض واما الثاني فلانه لا تتالي في الآنات في ملتزم الحركة في ذلك الآن وبعده زمان محض وفيه انهم الحركة جاز كان ان كان الحركة متجزية بازائها

بجزء المسافة فلزم ان يكون الآن منقسما وكذا الجزء فيه في المسافة قوله فلا يكون الحركة متصلة وقد حصلنا انها متصلة لقائل ان يقول انها متصلة الفعال زمانيا

يكفي انه يخالف السكون الآني كما سيجيء وهم في العكسيات والجواب عنه انه ظاهر ان السكون عدم الاستقرار فيما فيه والاشهر فيه ان فعله يوجب انقطاع الآن تقرير

عن الحركة وما سيجيء وهم ان قبل ما ولده والحاصل قوله غير متناهية من الانواع والغير المنقسم ان السكون بطلان ان جهة انه يكون لطرفي اتصال الحركة

وهو خلف وان جهة كونه في الاين يستلزم ان لا يكون متحيزا فيكون الحركة متناهية من الانواع غير متجزية فيكون المسافة ايضا وقد برهن على بطلان ذلك في

ما فيه فان غاية ما لزم ان يكون الحركة مؤلفة من انواع غير متجزية واما انها متجزية في غاية ما لزم من التطابق على المسافة ان تكون منقسمة الى انواع متصلة الامور

او غير متجزية من حيث التقابل لقوله انها صورة في المسافة ولا منافاة بين التطابق الا ان الانقسام المسافة بحسب انقسام الحركة واما كون ما هو من الحركة

في المسافة فعلا فما ادريه ان يحمل يقيني على النهاية الا دليل كما في الصراط المستقيم وقد وقع انها متصلة واحدة كالمسافة غير متناهية من المتعددات وعلى ان

فلا بعد فيه ان يحمل قوله الغير المنقسم على بيان الواقع قوله فيجب ان يكون الجسم لا يكون في وقت الا متحركا ولا ساكنا في الآن الا ان يفصل بان اوردك في

الحركة التوسطية فيجاب بانه في الآن ايضا ولا يلزم محذور اصلا وان اورد في القطعية فيختار ان الموضوع خال عنهما كما في الشرح قوله لا يقال او ان يكون الجسم

متصلا في حاصله ان الكلام في التقابل بين الحركة والسكون وهو موجود في الآن المعروض في زمان الحركة فيلزم على تقدير ان لا يكون ساكنا ثبت لانه يصدق

عليه انه يثبت الحركة عنه وهو باطل مع انه يلزم خلو الموضوع عن التقابل منهما ويلزم ارتفاع النقيضين فانه يلزم ليس بمتحرك وليس بساكن والسكون عدم الملكة

وارتفاعه بارتفاع السلب وقد فرض الموضوع قابلا او بوجود الملكة ويلزمه سلب سلبه الحركة فيلزم ان لا يكون متحركا ولا غير متحرك قوله لانا نقول في الجواب

ان نقيض الحركة في حاصل الجواب الاول ان الموضوع المعتبر هو ان يكون متصفا بما ينافي به الحركة كالزمان ونحوه والجسم في الآن ليس كذلك في نقول ان اريد انه آنا

او دائما يمكن فيتحرك كان مسلوبا الحركة التي من شانه في الآن فهو موهوم وان اريد كان مسلوبا وهو في نفسه صالح فهو صادق ولا ضير وعلى هذا في الجواب الثاني قوله اما

انقطاع ... ان يكون امرا ثابتا في ... ان الحركة ... على ان الحركة لا بد ان يكون امرا خفيا باقيا في التبدلات والانقطاع ... ان الحركة كلها

امر قار ومحله ثابت او غير ثابت وذلك محل فيستدل عليه ... قائم به بسبيل اليسير ... فتبدله مثال الحركة في الاين فان الالوان المستندة اليه فيتبدل انها ...

في التعاقب النقل ولا يخفى عليك ان الحسي هو المحقق فانه ما ينقل عليه ... الحركة هو مبدل الاحوال ... ولابي نوع ... نقول ان مراده انه لا بد

في الانتهاء الى محل ثابت قوله فقد ظهر ان المفارق ... لا يعرض له الحركة في هاهنا سؤال مشهور ... وهو انه ... ان يكون المفارق ... ماله وقوة

مجرد ... فيكون فيه قوة لتبدل الاحوال ويكون تلك القوة مخالفة بالحقيقة للامر الجسماني ... لا يرد ما قيل ... انتهائه ... الصورة الجسمانية ... فانه

يمتنع علته الاقتران بالصورة ... ولا بتحقيقه ... فتدبر ... قوله هو الجسم قوله اما تحرك ... في الحركة ... ان ... الى الآن ...

بمقام الدافع والمحاذب ... مدخل في الحركة ... ان الفاعل للحركة هو الجسم بما هو جسم والدافع والمحاذب ... معينا له و

مستتبع حالة عن قرب قوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لا لعلة غير كونه جسما ... القول ان فاعلية الجسم لا يستلزم ان يتحرك كل جسم فانه ... ان يتخلف

معلوله المتخلف شرط من الشروط وايضا ... الامر ... ان بعض المتنجيح ... الطبيعة لا يتحرك ... الجواب ... ما هو جسم

معلومه

ليس علة تامة بحيث لا يحتاج في التحريك الى غيره وفي الشرح اشارة الى ... اذ لا يلزم من كونه جسما ... ان المراد ان الجسم من حيث هو جسم ليس علة موجبة ... [illegible]

في الايراد ... بحث عليه كما هو مذهبهم وقال بعض المتأخرين ان اريد الفاعلية على الاطلاق ... كما فيه ... بالموجبة ... في اثبات

اللازمة المفارقة لكن القوة الجسمية ... في الجسم من حيث هو جسم ... المتخصصات ... الالوان والاوضاع ... فلا يكون ... [illegible]

ظاهر البطلان ... ولعل العقل لا يتعداه ... لكان كل جسم متحركا على الدوام ... ان الاولى انه لو كان الجسم ... لكان

كل جسم متحركا دائما انه لو ... لكان ... ممتنعا مع ان الاول باطل فان بعض الاجسام ساكن فالجسمية ... لا تقتضي الحركة واستضعفه الامام الرازي

بانه ... في الجسمية ... ان الجمهور ... الجسم الا المقدار المنبسط والمقدارات مخصوصة لا تفاوت فيها الا ... حقيقة الانبساط

... متحصلة في نفسها واما ... الصورة الجسمية ... اعراض ... في نفسها ... بامتداد وكذا ...

... المنافي ... الجسمية فانه ... بالاشتراك ... ولعل ... العقل الصحيح ... قبل

... بالطبيعة ... انه يجوز ان يكون الاثر هو الحركة فان المواد مختلفة بالحقائق فيجوز ان يكون ... في الاجسام ...

الدوام ... ان الحكماء ... الجسم ... الطبيعة ... واعلم ... ما علمت ...

... وهو ... الفصل عرض عام والفصل ... حقيقة الجنس ... البرهان ... الفصل مع الجنس ... كان

لو كان ... الفصل ... الفصل ... يكون ... الفصل ... الغير ... وان التزم ان ...

العلة لا ... الاحتياج ... ان لا يكون الجسم ... ومع ذلك لا يحتاج الى علة ... الجسم ... الطبيعة ... في اقتران

العوارض ... الاحتياج الى علة ... نقول ... الجنس في المركبات الخارجية ... الاحتياج الى الفصل فانه ... منه

... الجنس ... في المهيات ... الخارجية ... حقيقة ... الصورة ... عارض ... الاحتياج الى علة

خارجة ... موصوفة بها ... في المهيات البسيطة ... وجود الفصل ... حقيقة ... فلا احتياج الا الى

علة ... النوع ... الفصل ... التحليل ... في العقل لا في الخارج ...

... التحليل ... موصوفية ... الاجزاء ... محذور ... المهيات ...

مواد ... بالصورة ... الى العلة ... البسائط ... المركبات باعتبار كونها ... باعتبار كونها

مواد ... الجنس ... الفصل مع الجنس ... النوع ... تحصيل النوع ... الى

... العلة الخارجية ... الممكنات ... حقيقة الجنس ذات متحصلة ... الفصول ... الالكي ...

... الى العلة الخارجية ... الجنس ... الاجناس ... والفصول ... الدخ

قلنا نعم لكن حمل الفصل على الجنس انما هو في تحصيل تحصيل النوع فان الحمل هو الاتحاد ولا اتحاد الا في نحو النحو فنختار ان ثمرته لو وجب لاجتماع ابا علم ولو لم

ان يكون كل واحد منهما [illegible] فان الجنس محصلات في كل [illegible] بحيث ثبوت فصل ثبوت الفصل للنوع هو ثمرته للجنس في مرتبة ممكن عنه [illegible] ابا علم [illegible] وان

ثم ان ثمرته لو يدم مرتبة [illegible] الفصل [illegible] ابا علم بها وتحقيق هذا المقام على الاسباب في موضعه وارتباط الفصل مع الجنس امر يستصعبه الا الاقوام

قوله واما البرهان الثالث فهو انه لو تحرك جسم الى [illegible] لا الحكم تو هم امر غيره يوجب بطلان حركته وذلك لان مقتضى الذات لازم لها وتوهم امر انه كحصول

مط محل لذلك المقتضى كتوهم مبطل او وجه عن الوزن مع قيامها والثاني باطل ضرورة فانا نقدر على تجويز مصادم للحركة تجويزا صحيحا لا يقال يستقيم هذا

الدليل بعد الحركة كالطبيعة مع قوة مبطلة مثلا لان ابطالها ممكن لانا نقول ان المراد توهمه عند قيام الصورة الجسمية والجسم بما هو جسم والدليل تام واما الطبيعة

فعليت عليه واما هي مع الميل وحصول الحالات المنافرة مثلا وعندها فيها لا يمكن توهم مبطل الحركة مع ان يتوهم مبطل الحركة بعضع الانقطاع قيامها قوله

ومنهم من قرر هذا البرهان اه والاوضح منه ما في المباحث المشرقية ان الجسم لو كان متحركا لذاته لكان ذلك مطلوب او لا يكون مطلوب على الاول يلزم السكون

وعلى الثاني فالحركة الى بعض الجوانب [illegible] فاما ان تتحرك الى الكل او لا تتحرك وكلاهما خلف قوله اما او لا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلب اه

هذه المنافاة [illegible] المتافاة للغطلة [illegible] بالطبيعة والكثير مثلا فانك قد عرفت في البرهان الاول ان البرهان انما يتم لو

اريد به تقريره استقلال الجسمية في التحريكات او [illegible] ذلك هذه السابقة في الجسمية بانه والطبيعة ليست محركة بمعنى مستقلة في التحريكات فلا اختصاص له او اراد

ان المطلوب والمهروب عنه انما يكون للطبائع فيليق ان يقام في [illegible] بلا تشبثها للطبيعة وايضا يقول المبدأ والله

بالطبيعة والامر فيه هين فليكن المراد بالطبع مع الذات لا الطبيعة ولكن الطلب انما هو على التحقيق

لما كان الحركة ليست ملائمة لذات الجسمية لكن بعض ملائمة لنفس الطبيعة بما هي هي وانما يلائمها المط كالحيز مثلا وانما يحب [illegible] الحركات

في الحيز لم يتحرك ولو امكن الا الاتصال اليه في الان لما طلبت الحركة لكن البرهان كان وافيا بنفي الملائمة عن الجسمية والمقصود في هذا المقام نفي الملائمة عن الجسمية

فلا شناعة في اجراء تلك البرهان في هذا المقام قدس و [illegible] مما بالذات يجوز ان يكون مطلوب المتحرك امرا يستحيل حصوله كما في الحركات

الذي في الشرح ان هذا الغفلة في الحركة الارادية واما الحركة التي صدرت عن امر عديم الشعور فلا يجوز فيها ذلك [illegible] ان الحركات

انما يكون في المقولات الاربع والمطلوب فيها انما يكون الفرد الا في المقولة فالحركة في الاين انما يطلب بها الاين وكذا الحركة في الوضع

انما يطلب بها الوضع مثلا وهذا المط ممكن الحصول الشيء لا بعد المطلق في الحركة الكمية الكم الذي هو عديم النهاية وفي الكيف الذي لا اشد منه ولا

انقص وهما مستحيلان الا ان طلب الجسمية التي هي عديمة الشعور مستبعد عند العقل الصحيح الصحيح فان وجود هما اذ هو مستحيل لا القصد الجسمية ولا الطبيعة

والله اعلم وايضا مثل هذا بعيد في تقرير انه ايضا فيه ان مطلوب طبيعة الجسمية يجوز ان يكون امرا مستحيلا فلذلك يتحرك دائما فلا يمكن توهم مسكن

كالتحير الطبعي وحصول المط وانما يكون يمكن على سبيل الحمال وهو لا يتم فان الحركة الطبيعية مع جميع شرائطها يمكن ابدا اذا امكن فان احب

مان

بان الامكان كا بديهي والمسافة محاذية لكمال فنقول ان المطلوب والامكان مستحيلا فيمكن ان يكون حاصلا فقد انعدم السكون والثاني باطل لان العلة هي ذات
الجسمية البحث قوله وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول الى آخره وعلى تقدير ان يكون حاصلا فلازم وجوب السكون فانه يجوز ان يكون
هو الحركة وانما يلزم السكون لو كان المطلوب غير الحركة والجواب عنهما مثل ما مر وان ذلك معقول في الحركات الا ارادية واما عدم الشعور فانما يقتضيها
امر واحد فان وحدته لا تفارقه والاقتضاء والحركة حقيقتها التادي الى الغير فلا نقصد في عدم الشعور نفسه وسيجي بهذه اعادة في الكليات
ان شاء الله تعالى وههنا بحث وهو ان الالزام انه لو كان لم يكن لها مطلوب او تحرك الى بعض الجهات لزم الترجيح من غير مرجح فانه يجوز ان يكون مقتضى الجسمية
الحركة الى بعض الجهات دون البعض لخصوصيتها وسيجي تمام قوله ويحصل نوع تعدد نوع ولا يلتبس في هذا المقام فان السكون انما يكون لنوع من
والكلام في عدم الارادة وهذه مناقشة لفظية قوله واما البرهان الثاني فهو ان الحركة امر يحدث [illegible] والمشهور في تقرير البرهان ان الجسمية
كانت محركة لكان القابل هو الفاعل وارد عليه الامام الرازي ولا يخفى بطلان الثاني وثانيا باستقامة الجهة بالنسبة الى لوازمها فانها
لها واللطافة فارادته ان تغير ترتيب [illegible] عن التكاثف والحاصل ان القابل من حيث مستعد لا يكون هو فاعلا مستقلا اللهم الا ان يكون له معين
فيكون به فاعلا والكلام ههنا في نفس الجسم بما هو جسم انه ليس يصلح ان يكون فاعلا مستقلا للحركة فانه لو كان فاعلا لكان مستعدا الوجود للحركة فيه
فان الحركة يحدث شيئا فشيئا بهوطه ومثل هذا القابل لا يكون فاعلا مستقلا والا لكان موجبا لوجود ما ينجذب الى الحصول والاستعداد للحدوث
شيئا فشيئا فيقتضي ان لا يكون يتجدد ابدا الى المنتهى لا يقال ان الجسم مشتمل على الصورة والمادة فمن جهة القبول من المادة ومن جهة الفعل من الصورة
فلا يكون شيء واحد فاعلا وقابلا لان المادة لنفسها لا يكون جهة استعداد فلا بد من كيفيات استعدادية وهي غير الجسمية والكلام بذلك الجسمية بما هي
ليست علة مستقلة وانما قلنا ان المادة لا تصلح لتلك الجهة لانها انما به فلا يكون نفسها استعدادا تاما والا لزم حصول الحركة بالفعل فلا بد من
علتها من تجدد وسيجي انشاء الله تعالى في الالهيات ما يتعلق بهذا البحث قوله فموضوع الفاعلية والقابلية مختلف فيه اه ان المختلف اختلافا بالذات
لا بالاعتبار كما صرح به في الالهيات في فصل القوة والفعل ولا يلزم دعواه فانه ظاهر ان النفس الناطقة هي المريضة لان الكلام في المعالجة
لدفع الامراض النفسانية والانفعالية المعالج من المستعلي فهي الفاعلة والقابلة الا ان القابلة باعتبار كونها مقارنة مع الامراض
وبه يلحقها الاستعداد والفاعلة باعتبار كونها مفارقة عن الطبائع والمجاورة فيه نظر انا نمنع الاتحاد والفاعل بما هو فاعل مع القابل
ولا نمنع الاتحاد بينهما ولا شبهة في ان النفس ليست فاعلة مستقلة بل انما فاعليتها بالالات كالعلم بعلم الطب ولعل المراد بالمغايرة الذاتية
المغايرة من جهة الفاعلية التي هي الايقاع من كتم العدم الى ساحة الوجود وهي باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع والقابلية وهي الاستعداد والاستحالة الجهة
القريبة الى وجودها لنفسه ولا شبهة في ان موضوع الفاعلية بما هي الفاعلية مغاير بالذات لموضوع القابلية بما هي القابلية وفي العبارة اشارة اليه
نعم لو لم يكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة فانه ذكر التقسيم باعتبار المحرك بعد هذا حيث قال ونقول الان ان كل حركة اما طبيعية او قسرية او ارادية وفيه اشارة

ان المنافاة بين انواعه الحركة من المقولات التي يقع فيها الحركة لا يلائم الجسم الذي يسير عليه المتحرك كما هو المتعارف عند العوام قوله مخالفة نوعية او صنفية اذ اما مخالفة الشخصية

[illegible] فان [illegible] انهما غير النوعية او [illegible] مخالفة [illegible] ما لابد منها ومن [illegible] في الحركات فان [illegible] الحاصل قد بعد الدين الحاصل الان وكذا

الوضع وغيره وانما [illegible] مخالفة [illegible] صريح [illegible] احالة على ظاهر [illegible] فانه سيعرف ان الموجود من المقولات الا واحد مطلق [illegible] الازمان

متجزيا الى افراد هي افراد منها فلو كان الافراد [illegible] الانواع يلزم اختلاف حقيقة واحدة [illegible] امور متخالفة الحقائق [illegible] متعلق

بهذا المقام قوله وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال تلك المقولة وحاصله ان موضوع الحركة هو المقولة فالمسود مثلا يتحرك من السواد في الاشتداد والتضعف

وهذا ان اعتقاد [illegible] وان [illegible] الكيفية والحركة الاينية والوضعية والكمية [illegible] اعتقاد [illegible] فان [illegible]

وعلى هذا [illegible] المقولتين ولعل اعتقادهم في الحركة الكيفية فقط [illegible] عليه قوله لان معنى التسود [illegible] فان قلت ان الامام الامام الرازي في المباحث المشرقية

ثم الحكم [illegible] الكيفية حيث [illegible] الكيفية [illegible] قلنا لم يذكر [illegible] بانه مذهب احد [illegible] كلامه ان قولنا الحركة في مقولة كذا يحتمل ان يكون معناه

كذا وهو باطل لان التسود [illegible] قال وهو [illegible] الحركة المقولية [illegible] فالامام [illegible] والمتقدمون يجوز ان يكون معتقدهم في

الحركة الكيفية فقط والامر فيه هين قوله وهذا باطل لان معنى التسود ليس الا ان سوادا [illegible] اشتد [illegible] ان يقول يجوز ان يكون مذهب المتقدمين ان الطبيعة السواد

[illegible] موضوعة للحركة [illegible] قوله كيف وذات الاول [illegible] ان اريد الذات الشخصية فلا نسلم وان اريد الذات الكلية الطبيعية

[illegible] للكيفية وهي الطبيعة من حيث هي هي فلا نسلم انها تبدلت وانما تبدل الزائد والنواقص وهي افراد منها والجواب ان كون الطبيعة السوادية موضوعة للحركة [illegible]

لا يعقل الا بان يتبدل السوادات الشخصية او النوعية او الصنفية وتبدلها انما هو في محل السواد فقد ثبت ما ادعيناه [illegible] الحركة في المقولة [illegible]

موضوعها [illegible] اثبات ان [illegible] الحركة [illegible] مخالف السواد الذي يكون [illegible] آخر ولم يبق [illegible] الا في اللفظ كما ستطلع عليه انما [illegible]

ان الحركة لا بد لها من موضوع باق بشخصه قوله فان التسود [illegible] ان [illegible] سواد [illegible] شيئا آخر [illegible] بعد ان الشدة والضعف [illegible] بالشدة بالضعف

وليسا [illegible] النقص [illegible] فصول منوعة كما هو مذهب المشائين [illegible] وهو الاظهر فنقول ان الموضوع هو السواد الثاني في زمان الحركة لا تبدل في ذاته وانما التبدل

في اوصافه التي هي مراتب الشدة والضعف وفي الحركة في السواد والتسود ليس الا كون السواد موضوعا للحركة في اوصافه [illegible] ان [illegible] سواد [illegible] اخر

[illegible] فان [illegible] الاشتداد في السواد ليس الا تبدل وصف الشدة قوله بل حدث شخص [illegible] فان الاشتداد ليس عبارة الا عن [illegible] صورة

صفة اخرى [illegible] الشدة والجواب [illegible] السواد الشخصي الكائن ما فيها فالتبدل في الشدة والضعف الذين هما وصفان اضافيان [illegible] او صفة اخرى [illegible]

[illegible] الاضافي والاول [illegible] فان سوادا واحدا [illegible] امر [illegible] يصح ان [illegible] منه انه اشد [illegible] ضعف او بالعكس ولعله

[illegible] وعلى الثاني فالتبدل في الحقيقة [illegible] الوصف [illegible] السواد [illegible] كما يجيء والثاني يوجب ان لا [illegible] السواد

[illegible] صورة من [illegible] الكيفيات التي [illegible] السواد لا يوجب تشددا وتضعفا [illegible] فيه [illegible] قوله وانكان الذي منه اليه

السواد

الى سواد آخر فيحصل سوادان في مقابله ان نقول ان احد السوادين يحل في الآخر فالامتياز في المحل ولا اتحاد فيه والفرق ان السواد الآخر مخالف بالحقيقة
للاول فالامتياز بالحقيقة وذلك لان السواد الآخر اشد من الاول او اضعف فهما متخالفان بالحقيقة والجواب ان الامتياز كما يكون بما ذكر فان كان الاول اشد
وبان الثاني مسبوق والجواب ان السوادين متخالفان بالحقيقة او متفقان وعلى الاول فان قاما بمحل واحد يلزم اجتماع المتضادين ضرورة ان السواد الشديد
والضعيف متضادان وان كان اتصافه مشهوريا وان قام احدهما بالآخر فكذلك فان الضرورة تشهد بان احد الضدين لا يحل في الآخر وهي بناء على الحلول السواد في
البياض وعلى الثاني فكذلك فان قيام احد المثلين بالآخر مما يحكم بديهة العقل بامتناعه وان كان متغايرا لكن لان الفاعل واحد يرتفع الامتياز على البديهة
فان الذي رأيناه سوادا واحدا في الحقيقة سوادات متخالفة متلاصقة حدودها متطابقة وان يجوز ذلك فلا حاجة في دفع ذلك المناقضة الى
ولكن تعرض وهو ان السواد الطارئ هو غير الفاني فالسواد الذي هو الموضوع باق وقد توارد عليه السوادات التي هي بالقوة الموجودة فيما بين
مستمر المبدأ الى المنتهى منطبق على الزمان متجدد والامتياز بينهما عند العقل واضح وكذا في الواقع وهو معنى الحركة الاستحالية والذي يشير الجواب الذي بالتزام
بديهة المقدمة القائلة بان احد السوادين لا يقوم بالآخر ولا يقومان معا بالمحل وان كانا مختلفين بالثبات وعدمه قوله واتحاد الاثنين في السواد مقصور
اشارة الى الجواب عما يقال ان يكون السواد الاول باقيا ثم يحدث السواد الآخر ويتحد مع الاول وكذا ان انتفيا او احدهما
احدهما ضرورة ان اتحاد المعدومين غير معقول وكذا اتحاد الموجود مع المعدوم وايضا على الاول لم يبق الموضوع بل فرضنا السواد الاول وكلامنا
في موضوع الاستحالة وعلى الثاني ان انتفى السواد الاول فقد فسد الموضوع البتة وان انتفى الثاني فلا حدوث فلا حركة اصلا قوله ويمكن
وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكره واعلم ان هذا البحث يتعلق بالحركة سواء معنى الحركة في المقولة ذلك او لا فانا نقول ان
الجسم المتحرك في الاين مثلا له اين او لا وعلى الثاني يلزم ان يكون بعض الاجسام بلا مكان وعلى الاول فهو هو الذي كان حاصلا في زمان السكون
او لا وعلى الاول يلزم ان يكون ساكنا فانه يصدق عليه انه استقر في اين زمانين وعلى الثاني فهذا الاين مستمر او لا وعلى الاول يلزم ان يكون في زمان الحركة
له اين واحد وهو مما يشهد بخلافه البديهة وعلى الثاني فبين كل اينين زمان لا يتجدد ولا يكون فيه او لا وعلى الاول يلزم تخلل السكون والتغير
فبين متصل زمانه والاين الذي يحدث خلفه زمان لا يتجدد فيه او لا والاول ظاهر البطلان وعلى الثاني فيلزم تتالي الآنات المستلزم لانها
ثم متصلات وعلى الثاني يلزم ثبوت الآنات ضرورة ان الجسم في كل آن في اين والاول ان يخلو المكان والضرورة كما نفت
بطلان خلوه عن المكان في زمان نفت بامتناع خلوه عن مكان في آن وهكذا الحركة الوضعية والكمية واما الكيفية فتوجه ان الشديدات
الكائن في السوادات فالامر كذلك في الحركات والا فالسواد الذي هو الموضوع الكائن على حالة واحدة من الشدة لم يكن متحركا والكائنات
بحالات الشدة متحققة فيها ورقة او متشابهة الى آخر ما مر والشيء في ادكان نظره في المقام اوراد انتهية على كون الحركة في المقولة معناها
ذلك وبالجملة لا بد من امر ممتد متبدل في الحركة وهو امور متعددة متشابهة تنقسم قسمة الحركة او غير متشابهة فيلزم انحصار امور غير متناهية بين حاصرين

وأما المعد أو المنع على أن مراتب الشدة ليست إلا بطلان الشبهة التي ذهب إلى تجانسه قوله وجوابه أن تلك الأفراد وإن لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكن لا يلزم

النقض [illegible] من الجواب والذي يستفاد من العلاوة الترديد عقيب أن الله كما أن الحجة الإجمالية التفصيلية قوله ورد هذا الجواب بأنه يلزم أن لا يكون للحركة

الأينية في آن الحركة [illegible] الحركة [illegible] خلافه هو الذي أورده الدواني محقق قوله ولا يخفى ما فيه بأن الحركة في الأين مما حاط

بجسم بكل أن يفرض ويمكن أن يعتبر بين المحاطة وأما التوسط بين الإحاطات فلا يلزم أن يكون له أين بالفعل قوله ولا يلزم الخلاء ثم فإن

الفرد الضروري في الامتداد أن يكون متمكنا منقولا بالفعل لمكان أو متوسط فيهما فلا يمكن تجويز الأول لتعارف ولا الثاني التوسط بين الأينين وذلك

بسبب أن بالتوسط بينهما لا يتحقق الخلاء قوله والنظم الأملاك على منعكس في الحركة الوضعية فيلزم أن يكون لها وضع أصلا في وقت من الأوقات ويمكن

أن يقال عليه مثل ما قيل سابقا فإنا نلتزم أنه لا وضع له بالفعل وإنما التوسط بين الأوضاع ولا يقال أن المتحرك بالحركة الكمية يلزم أن يكون غير متكمم فيمكن

جوهرا فردا وأزاد المعارضات والناشي من إطلاقه إلا باطلين لأنه أن ادعاه يلزم أن لا يكون متكمما بالبنية متصلة فلا يلزم لزوم الجوهر الفرد والمعارضة

إنما هي الجسمانيات فإن التوسط بين الكميات منفصل في تصحيح القسمة وسيجيء إن شاء الله تعالى عقيب ما يتعلق به بل لها أفراد آنية هي معيار السكون وأما

سمت بمعيار السكون لأنها إن حصلت بالفعل يستقر عليه المتمكن لأن حصولها بالفعل إنما هو بانقطاع الحركة وانتهائها عنده إن فرض فرد منها فيه

وعنده الانقطاع بسكون فيستمر على ذلك الفرد وأفراد زمانية تدركها الوجود مستطيلة على الحركة على القطع فيه [illegible] من على ما تمهد بعده مسلم

أي أن مراتب الشدة والضعف عندهم متخالفة بالحقائق وكذا مراتب الاستدارات المتفاوتة تحدبا وإذا تمهدت فنقول لو كان للمتحرك في السواد

وإن أضعف إلى الأشد وبالعكس سواد واحد هو متصل حسب انقسام الحركة المنقسمة حسب انقسام الزمان فيلزم أن يكون السواد الواقع في ساعة منقسما

إلى منفصلين من السواد في النصفين تغير بينهما شدة وضعف في أجزاء المتصل أو كان اتصالها بالذات أو بالعرض إنما هي بالقوة لا سيما في هذا

المتصل واللازم الجواهر الفردة وانتهاء القسمة وانحصار ما لا يتناهى بين حاصرين والمتصل الواحد لا ينقسم إلى أجزاء متخالفة الحقائق وإلا لا يحصل الثابت

الهيولى الطارئ بعينه في تعرض إشارة إلى النظم أن الكرة المتخلخلة تتبدل فيها السطوح مستديرات كلها متحدبة تحدب مخالف لتحدب السطح الآخر فيكون

الأجزاء إلى متخالفة الحقائق وفيه تدبير بأن السطوح إنما هي نهايات فالمتخلخل لكم واحد من المبدأ وهو الكم الذي كان في الآن الذي هو نهاية

زمان السكون ومبدأ زمان الحركة إلى المنتهى وهو منقسم إلى كميات كل منهما غير قار وبينهما قدر مشترك ولهما حدثت الآن هما [illegible] في تلك السطوح فلم يجد

ذلك الكم وإنما الذي يقضي بالبطلانه هو أن يجعل متصل واحد إلى أجزاء متخالفة الحقائق ولا محيص إلا بالتفاوت أحد بعد منتهى بامتناع الخلاء

المتصل الواحد إلى أجزاء متخالفة ووجوب اختلاف مراتب الشدة والضعف هو الأظهر من الأسطوانة التي قاعدتها السطح المستدير فظاهر أنه يمكن

التقسيم إلى متخالفة بالاستدارة والنظم نوهم باختلاف المستقيم والمستدير مهية مستقيم فإنه يمكن أن يتبدل خط مستقيما ثم يحصل استدارة وهو خط

واحد ولا إنكار عليه مجازاته فقد أمكن قسمته إلى المستقيم والمستدير ثم أن الخلاء الذي أي الواحد إلى متخالفات ما يقتضي العقل بطلانه

ماده

ضرورة صادقة فيبقى المقدمة الاخرى من الاخفى بان لا يمكن ان يكون لا يتيسر لهم هذا المقام فلا يخلص لهم عن الاعضال الذي اورد الحكم الا بما ذكره العلامة الدواني
بل يتيسر بعينها على مذهب بعضهم [illegible] ان ذلك الفرد عند البعض من الحركة فعندهم مع كون الحركة [illegible] كذا [illegible] فعندهم ان مقولة [illegible] كذا ان
ضرورة [illegible] ورد سؤال غير وارد [illegible] الحركة في الاين عبارة عن الاين السيال والحركة في الكيف عبارة عن الكيف السيال [illegible] بالتبعيد على ما في
المباحث المشرقية [illegible] بان الحركة الا التغير التدريجي في صفاته [illegible] التبدل [illegible] ما وقع فيه التبدل [illegible] التبدل حالة
نسبية للمتبدل [illegible] لان التبدل لو كان [illegible] الاين متبدل والحركة [illegible] لا يدوم [illegible] متبدل فيها [illegible] او مختلفان [illegible]
انهما مختلفان [illegible] وانت تعلم انه لا يرجع [illegible] فانه لا نزاع لاحد في ان مفهوم التغير والتبدل والخروج من العدم الى الوجود تدريجيا امر مغاير للاين
متبدل بل النزاع في ان الحركة في الاين متبدل [illegible] لم تكن [illegible] منقسمة بانقسام الزمان [illegible] مندرجة الوجود [illegible] الكيف العدم القار [illegible] م
اما ذكر [illegible] الاتصال والانفصال [illegible] الحالة التوسطية [illegible] انقطاع الحركة وهي لا يكون من مقولة فيها الحركة [illegible]
ضرورة ان [illegible] انقطاع الحركة [illegible] متقسمة [illegible] الاين السيال متبدل واما مفهوم [illegible] الاين فهو امر انتزاعي [illegible]
[illegible] بعض المتأخرين حيث ردوا على هذا [illegible] محصله ان الحركة في الكيف متبدل [illegible]
[illegible] كالسواد [illegible] سواد [illegible] اشتداد السواد [illegible] الموضوع [illegible] سواد [illegible] لو كان السواد
[illegible] فالسواد الاول [illegible] باقيا عند الاشتداد [illegible] ضرورة [illegible] الحركة في المقولة عبارة [illegible] موجود
[illegible] بيان بطلان [illegible] كون السواد الاول باقيا [illegible] الاشتداد [illegible] مخالف للسواد الاول [illegible]
[illegible] الاول عند الاشتداد [illegible] الفرد الاول [illegible] بالانفصال
[illegible] وجواب العلامة الدواني وانت قد عرفت ان حاصله [illegible] الحركة القطعية
[illegible] المقولة [illegible] القار [illegible] تمام الزمان [illegible] السواد الذي هو المبدا [illegible] الضعيف
[illegible] السوادات [illegible] موجود [illegible] الحركة وسواد [illegible] السواد [illegible]
[illegible] بالعقول [illegible] عدم [illegible] افراد [illegible] متحصل
[illegible] الافراد الآنية [illegible] الافراد الزمانية [illegible] الحركة القطعية [illegible] المقولة [illegible]
[illegible] قوله واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود [illegible] الفرد [illegible] ان القول
اما هذا الجواب [illegible] الشبهة بان الفلك [illegible] موجود [illegible] الآن [illegible] الزمان [illegible] الافراد الزمانية
[illegible] التوهم وكذا الافراد الآنية [illegible] المتحركات [illegible] ان احيب

محتمله ٣

بان تلك الافراد بالقوة القريبة من الفعل فلا نسلم انه لا يمتنع لزوم الخلاء والقول بان اجزاء المتصل موجودة بوجود الكل في الحقيقة غير واف

الا لانه لا يتعقل معناه الا ان في الخارج موجود واحد في نفس الامر حاله حالا ان يتحلل عند العقل الى اجزاء فالاجزاء بالقوة محض البتة والكلام في

ما لا مماسك موجودة في الاذهان [illegible] في نفس الامر لانه معقول منه باعتبار الامكان والاجزاء ان العموم النهاية حاصل للكل زمانه فيلزم

ان يتخلل [illegible] ثم ذلك الوضع ليس هو الوضع القديم النهائية بل الحادثة وصدوده وثانيا انا لا نسلم ان الابعاض موجودة بوجود الكل لكن الحدود الحادثة

لك فلا [illegible] عند ارمضا مراد السؤال بوجود الحد في الامكان فانقلت فالسيد في [illegible] الشبهة فما ذكره انه غير واف وما ذكره العلامة الدواني [illegible] غير واف

قلت السيد سند [illegible] لكن مراده بيان وتفصيله انه اراد العلاقة بالتوسط بين الافراد الفرد من المعقولة المستمر ايا ان نهاية وهو [illegible] الحركة التوسطية الوضعية

المستمرة السابقة التي لا يعرف ماده ضرورة ان انها واحدة [illegible] ان اراد الابعد المبهم فانه يصدق في نات الحركة ان يكونا في مكان ضرورة فقط

زمانه فان وجه والمبهم بدون تخصص معنى غير معقول وهل هو الا القول بالمثال الافلاطونية وان اراد الحركة التوسطية فقد وقع الاعتراف بانه لا مكان اصلا

فيكون في جوف المحيط خلاء ضرورة ان الجسم المتحرك المحوي ليس في اين فلا يكون في جوفه ولا جسم اخر فيلزم وجود الخلاء بلا شبهة [illegible] ما ذكرنا سابقا في

توجيه العلامة الدواني ووقع ما اورد عليه شبه فلكي ان الافراد الزمانية موجودة فان الانية ليست موجودة فلو لم يكن الزمانية موجودة لزم الشبهة ان يدا ليس في

مكان اصلا وان متوسطا بين الامكنة على حسب ما الاستقرار فان الاين المبهم الغير جامد واثباته حادث من الاحوال غير الاين قلت ايها متوقف الا تعقل

والشعر به في عبارة [illegible] انها كيفية نفسانية وسوء ما لا يوجب لشغل الحيز الذي لا يبعد من كون جسم فيه خفي من تقع فلا بد من وجود الافراد الزمانية في تعقل

الله به الركن في الامكان عن [illegible] هو في لا شراع الافراد الانية والاين المبهم رتبة ترتفع الخلاف كيف ان المكان بالفعل غير لازم فان حسبانه

من بعض سطح متعدد وسطوح اخر فليس مكان بالفعل مثلا ان الخلاء مرتفع من البين فكيف المتحرك ليس [illegible] منه انه [illegible] كل آن في حدود كاف

الا ان قصد بان الجسم لذاتها غير اين اوتوسط بين الاينون بان يكون له اين سيال وهو متردد بين الحادثة وحدوده بالقوة فيقتضي ان [illegible]

وهو الاين السيال فيتحقق والله اعلم قال وما قررناه وبيناه تحقق عند البصير المحقق وجود الحركة القطعية وانما ثبت امر واحد بين ان يكون الحركة اولا ثم اعلم ان

متحرك انما تحرك حالة توسطية كما قالوا وحالة غير قارة ثم ان الحالة لا توجد الا معقولة ومما يشهد ان الحركة السوء بالسكون وليس حالة الا الاستقرار في الاين

مثلا فالحركة عدم الاستقرار في الاين غير قار ولا توجد بين الحالتين امر آخر ليكونه حركة قطعية ثم القول بان الحركة حقيقتها الاتجاه الى مطلوب والمعقول وان

كانت سيالة ليست موجهة للمتحرك الى شيء غير تام فان الفرد السيال حقيقتها اتجاه الى الغير وهي الافراد الانية هي معيار السكون وليس المقصد الاستدلال

حتى يرد ما يرد بل ان الحركة من الصور التي تشهد بوجودها العقل ضرورة كما قالوا ولذلك اذا رجعنا الى وجداننا نجد المعقولة التي هي سيالة نعم تتبع

بل ذكر [illegible] اذا ثبت الانتقال العدم القرار الذي يعبر عنه تبدل الموضوع في المواد مثلا فيكون في الوجود مقولتان الانتقال وهي الحركة المقولة

السابقة وهي باقية وهو لك عم صعوبته والله هو المسدد للرشاد [illegible] اعاد الا فلا تقاصه فيا اذا فرض نقطة كراس مخروط [illegible] المدبب

والجواب ان حاصل ما ذكر بعينه جار في الانسان ان المتحرك ما دام متحركا لم يكن له حالة هي عين القرار اصلا بل ما اتصف به امور دفعيات وبالجملة غير تدريجيات فكيف

التوسطية غير تدريجية وليس الا لكون التوسطية ثم هي غير منطبقة على امر منقسم لا بنفسها ولا بحسب حالة تجدد فيه غير قارة فانه لو ثبت حالة كذلك فقد

وجد امر سيال عديم القرار فلو انطبقت انقسمت اليه حيث صح ان لا يدرك الممسك مسافة اصلا والنقص [illegible] الى ما يسمى الخط

لمقارنة حالة تجددية غير قارة وهي الحركة القطعية بمعنى انه السيال ومن ههنا لا يتحمل الانطباق المنقسم على المنقسم   واما ثانيا فلانه وان سلم

انه لا موافاة تحصل بتلك الحركة للحدود الى المسافة في كل آن الى والجواب عنه قد عرفت ان موافاة حد من الحدود على سبيل التدريج في الزمان لا تعقل الا

بالنسبة الى حالة عديمة القرار ولا يكفي الحصول والحصول والازم ان لو انه ليس كل جزء من المسافة ولا يوافي تلك التوسطية كانها فانها كالامور الآنية المستمرة

الوجود التي هي نسبة كالة عديمة القرار سكونية او دائم تقارن كالة فلا افات غير المنقسم المنقسم بحسب مطلقا لو او كان في الآن او في الزمان الا ان

كالة فتكون الملاقات سيالة والادراكات للمسافة مع السيلان واما اذا لم يكن هناك حالة سيالة اصلا واما الاتصاف بامور قارة ثابتة فلا تصير

حال المتحرك شبيها بالجزء الى المسافة   واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة القطعية كما كانت كنسبة النقطة في كنسبة معارضة لا كلوع [illegible]

والامر فيه هين وقد ذكر بانه وذلك الحركة التوسطية وكذا كيفما كان فالجواب ان النقطة النازلة انما يرسم الخط لا حرازها حالة سيالة وقد قال الشيخ ان

الحركة يعني هو المبدا وهو المنتهى وقد ذكر بانه وذلك الحركة التوسطية لو لم يكن مقارنة لحالة سيالة لم يرسم الحركة القطعية فقوله فلولم يكن لها الا موافاة الحدود في

زمان او في المسافة لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة غير صحيح اذ عرفت ان الحركة القطعية الكائنة هي المقولة التي فيها

الحركة فيمكن كونها راسمة انها موجبة لتجددها ولو لم يكن اصلا لم يتجدد ولها موافاة المسافة والحدود جميعا باعتبار وكمها تلك الحالة السيالة على المسافة

دائما بل راسمة لها كما كانت موافية للمسافة اصلا وتسمى لهما مطلقا وانكانت كثيرا فالامر واضح فانها مقارنة للمقولة المتجددة السيالة ومنها

وجود الحركة القطعية فانها تدل لموضوع في المقولة في الزمان تدريجا والانقضاء لها وهو لازم لها والحاصل ان موافاتها الحدود فقط لمالم اذا

لم يكن حالة القالة متجددة متصفة بلزوم بل متحفظ بلزوم الطرفات وبلزم الخ عدم الرسم فلا بد من وجود الحالة الاتصالية وفي شق الطرفات ويحتج الرسم

ولا غيرها الحدود وانها اعلم ثم ههنا بحثان الاول ما قد اشير اليه من ان الحركة عندهم غير المقولة السيالة وهو لا يثبت من ذلك الدليل بل القدر الضروري انه لا بد

من وجود حالة القالة متجددة بها يدرك المتحرك جميع الحدود وكل المسافة وذلك يمكن بان يكون المقولة فقط سيالة ويسمى معها او التوسطية دون امر آخر هو ما

يسمونه قطعية وقد اشير اليه جوابه بان الحركة القطعية هو الانقضاء التجددي واما المقولة متجددة فالانقضاء التجددي باعتبار انهم والا فذكر معناه

ان الامر الانتزاعي الذي هو انقضاء الموضوع في المقولة السيال الذي يتبع تجدد المقولة كالانسانية لوجود الانسان ولا يبعد ان يقال ان المتأخرين

لما تشبثوا الشبهة بدل على انتفاء عدم القرار مطلقا ولذلك ترى انهم تنفوهوهون في كتب انصاف المتحرك بفرد المقولة نحادى العلامة الدوانى

وغيره المستدل ان اثبات امر غير قارة به ينال المتحرك المسافة الاتصالية على سبيل التقدم والانقضاء للتقطع دفعة ما او تكرير اذ ذا لم وان كان البعض

ان المقصود اثبات الوجود الخارجي وهو غير ثابت واما اثبات الوجود الاعم من ان يكون في الخارج او في نفس الامر كما هو شأن الاصول ... والحكماء ...

ثبت ههنا انه لا بد من امر غير ... سابقا في نفس الامر غير متعلق بالاخراج ونعمل النفس فيمكن ان يجاب بان حاصل تمسكات القائلين بالحركة

الحركة القطعية بل كل امر غير قار ... اجزاء عبات في الخارج واما الوجود في الذهن فاول الى اثباتها بهذا النحو ليسكنوا على اخراجهم فان سلمهم

لوجدت ابا محال وكل قدر ... بالحالة كما في المعقولات ثم انه لا بعد ان يقال ان العوارض على ثلثة اقسام الاول ... الاعتوال

والثاني العوارض الذهنية كالمحمولات المنطقية والثالث الامور العارضة للاشياء في الخارج وهو على قسمين الاول ان يكون موجودا في الخارج والثاني ان يكون انتزاعيا

موجودا في الذهن فقط كالفوقية وهذا اما ان يكون بالاضافة لبعض الاشياء الى بعض او سلب معنى عن شيء كالعمى في الاعيان وما لا يكون من الاضافات الا

سلبيا فان لم يكن في الاعيان كان وجودها ولا الامور العينية بمجرد الاختراع والاعتبار كما قال بعض المتأخرين ولا شبهة في ان الحركة القطعية ليست من الاضافات

ولا من السلوب فهي من الموجودات العينية وانت تعلم ان المطابق والاضافات المجاز وكذا الحد ... في الحركة واقواله ... انتزاعيات ونسب موجودات

عندي ونسب اضافات وسلوب في الاول ان يقال ان الانتزاع لا يكون بدون ان يكون مبدأه موجودا او يكون اضافية وسلبيا والحركة القطعية مبدأه ... التوسطية

فلا يلزم ثبوت امر سيال وهو وان كان انتزاعيا فلا بد من مبدأ آخر سيال وكذا فلا بد من الانتهاء الى شيء موجود هو سيال وهو الحركة قوله واعلم انه كتب على ما

... التفصيل النسبة الواردة على ثبوت الاتصالية واعلم ان المتأخرين كالامام الرازي وصاحب المحاكمات والمحقق الدواني وغيرهم زعموا ان القطعية ان الموجود

الحركة هو التوسط واما الذي يسمونه قطعيا والحركة الاتصالية انما وجودها في الخيال وقال بعض منهم انه مذهب الحكماء قاطبة واحد منهم لا يشعر بهذا القول حتى

... ولمن كلما وقع في عبارة ... من وجود الحركة اي وجود التوسطية وذلك لشبهات عرضت لهم وكل ذلك ... واما قولهم انه مذهب

واما قولهم انه مذهب الحكماء فهو عجب جدا وانما ... عدم قدرتهم على حل عقود شبهه ويستقف عليه او عبارة الشيخ ... الحركة اسم لمعنيين احدهما

لا يجوز ان يحصل بالفعل قائما في الاعيان والآخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عني بها الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل

البتة متحركا بين المبدأ والمنتهى وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون حصول حقيقي في الوجود بل هذا الامر بالحقيقة

ما دات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة

المتحرك حصل في مكان ... الاجسام يكون قد انطبقت فيه ثم يلحقها من جهة الحس صورة اخرى لحصوله في مكان آخر ... بالصورتين

معا على انها صورة واحدة متحركة ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها

ح وجود قائم واما الموجود بالفعل الذي يليق ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون هو الحركة التي توجد في المتحرك فهي حالته التوسط ... في الطرف الاول

... عند الغاية بل هو في حد متوسط وهذه العبارة ظاهرة في نفي الحركة القطعية واثباتها في الخيال ... الموجود الخارجي هو التوسط فلان ... الاربعة

موافقا لما ذكرهم ... ان ... الشيخ ... الحركة في الآن ... الثبات كالامور الانتزاعية ... ذلك ... بالفعل فانما

دنو

ونفوذ لا نسلم ان في الوجود صفة قائمة به ولا شك في انه يصح ان الحركات في الذهن ثابتة باقية والكلام في ان الحدوث كيف لا وقد قال بعيد هذا ان الذي يقع ان كل حركة

في زمان فاما ان يقع بالحركة الحاصلة التي للجسم بين مبدا او منتهى ومثل انه يتحقق بحالة ممتدة في زمان وهي الحالة وجود لها على سبيل وجود الامور في الخارج وتباينها

فتأمل

بوجه آخر لان الامور الموجودة في الخارج قد كان لها وجود في الآن في الماضي كان حاصلا او لا كذلك في الآن الآخر ما قال ثم انه في صحة كلام ان [illegible] المشكك المقول في الزمان

واما الزمان فجميع ما قيل في امر انعدامه وانه لا وجود له فهو مبني على انه لا وجود له في الآن ونحن نفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له

فتأمل

في الآن الا ونحن لا نسلم ولا نصح ان الوجود الحاصل على هذا النحو لا يكون للزمان الا في الفرض والتوهم واما الوجود الموجود المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح فانه ان

لم يكن صحيحا لما صدق سلبه فيصدق ان نقول انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد السرعة بقطعها وان كان هذا السلب كاذبا كان الحركة على ذلك الحد من

السرعة مقدار يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع بعضها بالبعض اذ لا يصح على ما بينا قبل بالايجاب الذي يقابله صادق هو ان هناك مقدار هو الامكان ولا ايجاب

الصدق

دلالة على وجود امر مطلق وان لم يكن دلالة على وجوده محصلا في الآن او على جهة ما وليس هذا الوجه بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو الوجود وهذا النحو

ما قال

حاصلا ومع هذا انه يجب ان تعلم ان الموجودات منها ما هي متحققة الوجود محصلة ومنها ما هو ضعيف في الوجود والزمان اشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة لما لا

فان قلت قد تبين فيما سبق الى ما به ان نعلم ان وجود الحال بدون وجود المحل غير معقول وان الشيخ نفسه يصرح بان الزمان مقدار الحركة ولا يمتنع ان يكون مقدار الحركة الموجود في مقدار

الوجود

القطعية الشيخ نفسه يقول بهذه المقدمات فكيف يكون لوجود الحركة منكرا ولا يمتنع عن النفس فكان لهؤلاء فانهم ما ولعل [illegible] في الكلام مواضعها فقلت انه حين اثبت

اراد الوجود الحقيقي وحين انكر اراد الوجود الخارجي فالنظر في كلام الشيخ وما قيل لم تنعقد هو به [illegible] وبكل [illegible] الاعتراضات لان [illegible] لا [illegible] في

اللازم بعد اصلاحها والله اعلم ثم اعلم انه لما ان [illegible] ان الحركة القطعية من الاوصاف الانتزاعية لا وجود لها اصلا الا مثل وجود الامور الانتزاعية كالوجود

والامكان والحدوث في الخارج فنقول لا منشأ وجود موجودات خارجية كالسواد والبياض وانما المتحقق هو الوجود في الذهن والخيال وذلك كوجود الآثار العلوية كقوس

ح

قزح والهالة والشهب وكذلك فلان [illegible] الممكنات صورة ان المتحرك في الآن [illegible] آن اي [illegible] بقطع مسافة منهما واتصافها في انصاف الزمان وانكاره محض

ح

مكابرة كالانكار وان راموا انها ليست موجودة في الخارج لكنها صفة انتزاعية منه للمتحرك كالعمى والفوقية مثلا فالانصاف لا شبهة في كونه تدريجيا والآن الي

الى الآن فان الكلام في الحركة القطعية موجه علية الشبهة التي اوردوها فلا يكفيه اصلا ثم ان الوجود الخيالي الكائن على حسب عدم الثبات في البقاء او الحدوث

دون البقاء فالشبهة التي اوردوها متجهة فيلزم ان لا يوجد في الخارج التي والكائن على سبيل الثبات كالانقسامات فهي محالة ومع ذلك يلزم ان لا يوجد لا في الذهن

ولا في الخارج ومن الشبهة التي اوردوها ما ذكره الامام الرازي في المباحث المشرقية وبلغ في اطرائه وتوهمها مبلغا قال المتكلمون من الحكماء اتفقوا على ان الشيء واحد مجموع في العقوة اليها

الفعل بالتدريج وبما فيه شبهة ذلك فانه لما كان نقول الشيء اذا تغير فذلك التغير اما ان يكون لطريان شيء او لزوال شيء عنه فانه ان لم يحدث شيء كان معدوما او لم

يزل ما كان موجودا وجب ان يكون حاله الآن كما قبله هذا خلف فلا بد من الحدوث او الزوال ولنفرض الشيء الاول ويقاس الثاني عليه فذلك الشيء الحادث كان معدوما ثم صار

موجودا وكلما هذا شأنه فلوجوده ابتداء وهو غير منقسم والا لكان اول وجوده هو الآن الاول الا هو هذا خلف فذلك الشيء الحادث اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا

او لا يكون فان لم يكن فهو بعد معدوم لا في ابتداء وجوده [illegible] حصل له وجود فلا في الزمان يكون فيه بعض شيء من القوة اذ لم يبق فان لم يبق حالة ما قد حصل بتمامه في اول حدوثه

فهو حاصل دفعة لا بسبيل التدريج الا انه بقي شيء منه بالقوة فذلك الذي بقي في الزمان يكون على التدريج وهو موضع الاستحالة لان يكون الا ان الجزء موجودا ومعدوما معا واما ان لم

يبق في الذي حصل [illegible] فقد حصل بتمامه والذي لم يحصل فهو بتمامه معدوم فليس هناك شيء واصله حصول تدريجي بل هناك امور متتالية فان كان الحاصل الشيء

الاصل والذات يمتنع ان يكون له حصول الا وهو بالاسر الذي [illegible] ان اكثره او اقله ان فيه ان حصوله على التدريج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد حقيقة الحكم

حصل في حال بعد حال حصول الآخر واما على المطلق [illegible] فقد حدث تمامه دفعة وما لم يحدث فهو بتمامه معدوم فهذا ما عندي في هذا المقام انتهى قال في الحاشية الاعجاز

ان [illegible] من [illegible] والطبيعيين بانها تتفق وجود الحركة القطعية [illegible] انها غير موجودة في الاعيان وانما الموجود التوسطية فان فيه

فقد ثبت ما رام الامام الرازي على ان المقصود انه لا يرد شيء من [illegible] على الحكماء فانهم ما عنوا بالوجود الحركة وجود القطعية بل التوسطية ونعم ما قال انه مغالطة

لا [illegible] ان هذا ازيح عن الصواب كيف وقد ذكرنا [illegible] البراهين القاطعة لبطلان الجزء وهذه الشبهة [illegible] في اثباته فانا نقول ان المتماسين اذا انفصل

احدهما وفارق الآخر فقد فارق الخط الذي انطبق عليه خط المفارق فان ماس بعد ذلك خطا آخر محاذيا للاول انتهى التقسيم والا فقد ماس السطح ولا يمكن

مماسته ايا اخر ما ذكر في الشبهة والقول بانه لم يماس سطحا [illegible] الا بالتوسط بين الطلوع [illegible] وقد ذكرنا من قبل فتذكر نعم ان الامام الرازي لما بالغ

بانتهاء القسمة [illegible] ان تعين الزمان بالابتداء الا الآن الابتداء فتنجاز انه لم يحصل فيه شيء وهو معدوم فيه وانما وجوده في تمام الزمان الذي منتهاه ذلك

الابتداء وفي ذلك الزمان لم يبق منه شيء ومنشأ ذلك الاشتباه ان الوجود منحصر في الدفعي ولم يتفطنوا [illegible] الوجود التدريجي والدفعي اذا ثبت

هي فرضية بعض الوهم [illegible] منه شيء وقد بقي آخر وفي التحقيق ان الكل موجود في تمام الزمان [illegible] ان من اثبات الحركة موجودة

[illegible] ولا ساكن [illegible] منها [illegible] ان الحركة الموجودة هي الحاضرة ضرورة ان المستقبلة [illegible] والماضية زالت ثم هي

غير منحصرة [illegible] اجزاء مجتمعة ضرورة كونها حركة فيكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا يكون حاضرة [illegible] الحاضرة اذا كانت هي الموجودة لكنها يمكن ان

[illegible] بالموجود [illegible] ثم [illegible] فهي مركبة من اجزاء غير متجزية فلا يكون الحركة القطعية الا [illegible] موجودة ثم يلزم [illegible] وقد تحقق

بعض [illegible] في الاعتبار [illegible] فنقول اما انقسام الحركة الحاضرة ان اريد الانقسام الوهمي فلا نسلم ان اجزاءها لا تجتمع وان اريد الانقسام بالفعل فلا يلزم

من عدمه وجود الجزء لجواز كونها منقسمة بالقسمة الوهمية او الفرضية [illegible] وهو [illegible] فنقول ان [illegible] الحركة الى [illegible] الحاضرة والمستقبلة

غير صحيح لان الحال [illegible] مشترك [illegible] فالاول فان الحاضرة ان اجتمعت اجزاؤها فيلزم ان يكون المتحرك في الآنين معا [illegible] التقسيم

التقسيم الى ما لا نهاية [illegible] هو في الجزء الاول من المسافة المقابلة [illegible] الجزء الآخر في الحاضرة اولا وعلى الاول يلزم ما ادعيناه وعلى الثاني

[illegible] اجزاء الحاضرة [illegible] واما الثاني فهو [illegible] صحيح لكنه غير واف بدفع الشبهة فانها ان اوردت في اثبات الجزء فيقال ان الحركة موجودة البتة

[illegible] الحاضرة اذ ليست الحاضرة [illegible] فهي [illegible] ماضية وهما معدومان فلا يوجد الحركة وعلى الاول يلزم الجزء [illegible] فان هذا القسمة [illegible] اولا

لكنه فيه بحث قوله بل معناه كون الشئ بحيث يتلبس في كل آن في وجه لو كان القدر الاول باقيا لزم تحقق امور غير متناهية مجتمعة مع كونها محصورة بين حاصرين

قوله واما ثانيا فلانه لا يمنع النقض عن الخط الحادث فيه نظر فانه لا وجود للخط في البسيط المتصل بل في الكرة واما محور الكرة والمنطقة انما هو الكم المعين القار

موجود كيف لو كان كذلك لزم ان يكون خطوط موجودة بالفعل في الافلاك بحركة مراكز الشمس ادوار الكواكب مثلا فالاولى ان يمنع النقض بالخط الحاصل

بقطع جسم وطلب بحيث تنفصل جانب في تفصيل ... فالاولى ان يجاب بان المراد من الجزء انها يمكن كذلك هذا مبني على ان يكون الحركة عرضا فانه

على هذا التقدير يتعين النقض اتيه فان الحركة عديمة القرار بالذات وههنا كتاب الاول انه ان اريد بكونه عديم القرار بالذات بل لا يكون لثبوت عدم القرار

واسطة في العروض فلا ينفع فان الكم المعين القار في الحركة الكمية كذلك قد تم ان الحركة واسطة فلنا انه واسطة في الثبوت ولعله ظاهر وان اريد ما لا يكون

في ذلك الثبوت له واسطة في الثبوت او ما لا يكون واسطة اصلا فيرد انه انما ظاهر ان عدم قرار هذا الفرد غير محتاج الى شئ يصيره عديم القرار والثاني

ان الحركة لو كانت عديمة القرار بالذات لكانت كمية فان عدم القرار عبارة عن عدم اجتماع الاجزاء وليس سلبا والا لكان المفارق عديم القرار بل

المراد ان يكون الاجزاء المتوهمة فيه غير مجتمعة فعدم الاجتماع فرع التجزية فلو لم يكن لذات الحركة لم يكن عدم القرار لذاتها والجواب عن الاول انا نريد ما يكون

كيفية من حيث هو هو اي بلا عن الحيثية اجزاء اي اي فرد وجدت وهذا الفرد لكان عديم قراره لذاته لخصوصه لا لغيره والجواب عن الثاني انا لا نم

انه بل المراد انها لو كانت لها اجزاء والتكاثر بالغير فلا يجتمع في الوجود والحركة كذلك ولا يلزم كونها كمية ويندفع بهذا انهم ما يعرفه لانهم

يقولون بانحصار الجنس العالي ... القرار في الحركة كما يلوح ذلك في بحث الزمان وهو منقوض بان في الحركة وجه الدفع ان ذلك انما هو فيما هو عديم

القرار بالذات ولكن هذا ... مبني على طبعه هذا الفرد موافق بالجهة للكم الغار والا فلا اشكال فانه يجوز ان يكون هذه الطبيعة

عديمة القرار لذاتها ونقو ... فالاول انهم يقولون ان الحدود تخالف الجسم بما هو حدود ... ان الافراد الآنية ما فيه

الحركة كالكم بما هي فيه حدود للفرد التدريجي فالفرد التدريجي في التخلخل مثلا هو المقدار المنبسط في الجهات وهو موافق بالجهة للمقدار المنبسط فيها والجواب ان هذا

الفرد المنصف حد للتخلخل لا للكم الذي تخلخل فيه بل هو صريح لا يحتاج الى بحث كيف هذا الفرد قائم بالجسم لا بالكم فلا يكون حد الكم ... وهو شبيه بالجسم

ان الحوا فقالوا انه صدر البلاغ انه ... ان يكون الشبه القار ... لعدم القرار وهو غير معقول وهو ممتنع بالجمعة الكلية قوله واما الحركة في الكم في

لان يكون ليه الازدياد او اية الانتقاص ... ان يقول ههنا قسم آخر وهو ان يكون ايها المساوي فتوارد الكميات المتساوية على موضوع واحد

ممتنع بان ذلك محو اتصال والمقصود الجسم حد الحركة الكمية الموجودة ولعل الاظهر القول ههنا قسم آخر كما اذا قطع جسم فان الخط يحدث ... فقد

السطح في الخط وهو ليس بتخلخل ولا نمو وكذا تحرك الجسم في السطح ولا يندفع الا بالتخصيص بان يقال المقصود الحصر في الحركة والكم المنبسط في الجهات هو الجسم التعليمي

قوله والحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده قال الامام الرازي في الملخص بان رايت اصوات الشعل بانها ... الغذا تدرجات كانهم

قبلوا انه بحركة الانفصال الماء ... وليس كل ما يرى دفعيا او تدريجا فهو كذلك كيف فقد قال الشيخ في تعريف قوله

من ذلك تعريف القول بالشعاع البصري الخارج من العين من انه لو كان كذلك لكان زمان حركة الشعاع الى [illegible] الى فلك الثوابت [illegible]

والشارط بالغ [illegible] الكواكب [illegible] الشعاع الى الكواكب [illegible]

محفوظا وذلك [illegible] على امتناع [illegible]

المشرقية [illegible] بعد التغير [illegible] لا يكون [illegible] والا [illegible] وان [illegible] فان [illegible] وان حدث فهو [illegible]

[illegible] الكيفية الواحدة [illegible] مع الاستدارة والانفصال [illegible] متشابهة [illegible]

الى الوجود [illegible] والوضعية [illegible]

وجودا [illegible] الحركة [illegible] الكونيات [illegible]

[illegible] العلم [illegible] المفاهيم [illegible] لا [illegible] الكون [illegible]

[illegible] استعداد [illegible] الحركة [illegible] استعداده [illegible] استحالة [illegible]

مع [illegible] الصورة [illegible] بالكلية [illegible]

الاستعداد [illegible] الحركة [illegible] الكون [illegible]

النوعية [illegible] الصورة [illegible] الكيفية [illegible] الصورة النوعية [illegible]

فان [illegible] النوعية [illegible] الكيف [illegible] والنوعية [illegible] الحركة [illegible] الكيفيات

[illegible] الحركة [illegible] الانقطاع [illegible]

الاول [illegible] الحركة الكمية [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] كيفية [illegible]

[illegible] في الحركة [illegible] بالذات [illegible] الوضع [illegible] الحركة [illegible] بالذات [illegible]

بالذات [illegible] الوضع [illegible] بالذات

[illegible] الوضع [illegible] بالذات [illegible]

المقدمة [illegible] الكيفيات [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

بينهما

في قوله يتبدل موضوعها فيها وبمقوله هي الاين ثم انه من الواضح ان الحركة التبدل في الوصف والمكان [illegible] المتحرك لا يشتبه ان يقال ان المراد من المكان

المتمكن فيقول ايضا ما ذكره الشيخ او يقال ان الانتقال من اين الى مكان مستلزم لان يعرف احدهما بالاخر [illegible] كلامه [illegible] بل [illegible] الى ما سبق اشارة

الى انه ليس على الوجه الاليق فانه يحتاج الى الاعتذار قوله وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا كالدحرجة [illegible] وضعيفه فان الوضعية تبدل الاوضاع

قوله لكن احديهما يكون بالذات والاخرى بالعرض الكرة المدحرجة متحركة في الاين بالذات وفي الوضع بالعرض وانقلابها اذا بالعكس [illegible] المحقق

ثم ما ليس [illegible] فهو متحرك في الوضع [illegible] متحرك في الاين بالذات وفي الوضع بالعرض [illegible] فان المباينة في الصورتين واحدة ضرورة

انه لا يتبدل بالاختلاف في انعكاس حالة وايضا ان القول بان في التدحرج لا ميل لاستدارة اصلا [illegible] ثم انهم قالوا ان الحركة الطبيعية لا تكون وضعية

والمحذوف اذا سقط من العلو يكون متحركا في الوضع ولا يخلو الا بان يقال ان القدر الضروري [illegible] ان يكون الحركة الطبيعية اذا كانت على حالها لا تكون الا

استقامية واما انه يجب ان يكون [illegible] فهو [illegible] قوله واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة فيه ابحاث الاول انه منقوض [illegible] الصورة الجسمية الى اخرى في

صورة الانفصال وذلك لان الانفصال [illegible] الثاني [illegible] لان الجسمية طبيعة واحدة نوعية [illegible] وعلى الاول [illegible] تغيرت

الصورة الجوهرية الجسمية بل انما وقع التغير في العارض فيكون كون الكيفية وفساد الاخرى والثالث منقوض بالحركة [illegible] اما الاول فلان الا [illegible] متوافقة

[illegible] الثاني فلان الجسم التعليمي طبيعة واحدة والثالث انه ما تغيرت الصورة وانما تغير العارض وذلك لان التشخص [illegible] من العوارض المستندة الى [illegible]

وانما هو له تبدل تشخص الجوهر نعم [illegible] على ما رآه البعض من ان التشخص كالسواد والبياض والموصوف [illegible] التشخص عن هذه المطابق وذلك

بان يقال ان تغيرت الصور [illegible] كون تحقق جوهر [illegible] واعلم انه [illegible] في كلام الشيخ هكذا والدفع الحركة [illegible] نوعه [illegible] الا [illegible]

فالكلام [illegible] ما تغيرت صورته الجوهرية [illegible] انما هي الا تغيرت في عارض فيكون [illegible] وان كان جوهر الا [illegible] حدثت

جوهر اخر [illegible] فيكون [illegible] جوهر [illegible] الامكان ووقوع انواع غير متناهية بالفعل [illegible] هذا النقل الا [illegible] في الانفصال ويمكن ان

تحمل [illegible] بان مراده بالبقاء بقاء النوع مع تشخصه فالحاصل ان صورة [illegible] بوجودها فيه فلا تبدل فيها والا فيلزم صور موجودة غير متناهية [illegible] انواع

جواهر غير متناهية لان الانتقال الى [illegible] في الجوهر بقي الصور النوعية [illegible] لا [illegible] ما ذكرنا [illegible] انه لا يندفع [illegible] الحركة الكمية فان الكيفية

[illegible] المتجددة لا يمكن ان [illegible] متخالفة بالماهيات [illegible] والرابع ان من الاعراض عندهم مشخصات لوجود المحل [illegible] الانفصال عنه

بالكلية كونها مشخصات [illegible] كونها علل وجود الشخص كما [illegible] من عبارة المحاكم [illegible] لكنه مخالف لعبارة المحقق وغيره واعلم ان المحقق [illegible] عنده

انه [illegible] للمعقول [illegible] بالفعل وانما يتحقق التوسط بين الافراد [illegible] الحركة في الجوهر بان الحركة انما تصور في الصورة الجسمية او النوعية المحرك [illegible]

[illegible] الجسمية المحرك [illegible] النقوم الى الصورة فلو [illegible] لزم ان يتحقق المحرك بدون المحال [illegible] انه لا يمكن وقوع الحركة في الوجود [illegible] يلزم ان

الوجود الموضوع في اثناء الحركة فان ما فيه هو الوجود وفيه ان لا افراد لما فيه في اثناء الحركة ولا يلزم المحذور في باقي الحركات لانه لا امتناع فيه

بقاء الجوهر بدون الاعراض وفيه بحث اما اولا فلانه محمول على الحركة الاينية والوضعية كما مر وقد عرفت ما فيها فلعل مراد الشيخ انه يلزم ان لا يكون الحركة في الاين والوضع الا بعد ان

الاين ويلزم المحذور المذكور فتذكر واما ثانيا فلان لهذه الحركة التي هي تجدد في الوجود ولا خفية بما ذكره وتفصيله انا قد بينا ان وجود فرد زماني تدريجي فقد كان ان

فرض من زمان الحركة وكل زمان منه فرد تدريجي او غير تدريجي وكلها بالقوة لا بالفعل فاذا كانت موجودة من الابتداء الى الانتهاء على سبيل التدريج وهذا هو الحركة في الوجود وهو

الاشتداد وفيه يمكن ان يكون مهية جوهرية متجددة متدرجة في الوجود بحيث كل آن يفرض من آنات ذلك الزمان وكل زمان يفرض فيه منضم بوجود مخصوص فلا يرد الا على ان

تجدد بهذا الا على ما ذكره وان اراد ان الحركة في الوجود غير معقول فنحن نسلمه ونطالب البرهان على ذلك ولا ينفع ما قيل ان هذه الحركة انما هي في الوجود دائما لان

منه والتكثر على ما زعم انتفاء الحركة في الجوهر واعتقد انتقاد ان استحالة كالا دائم بوجود الحركة في الجوهر وسابق كلامه تقتضي ان النقل عن الطبيعة الانفعال

بذاتها لانها لو كانت تفعل في جسمها لذاتها لكان لها فعل دون وساطة الجسم والتالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلانها قوة جسمانية فلو فعلت من غير واسطة

الجسم لم تكن جسمانية بل مجردة واما بيان بطلان التالي فلان الطبائع لا تفعل الا بمشاركة الوضع والمادة لان الايجاد متقوم بالوجود فما لم يوجد الشيء لم يوجد بتصور

الطبائع

ناكونه موجودا كونه موجدا فيتفرع على كونه موجدا فاذا كان نحو وجوده متقوما بالمادة فكذلك نحو ايجاده ثم ان وجود المادة وجود وضعي وتوسطها في الفعل والانفعال

بتوسط وضعها وذلك لا بالوضع بالقياس الى ما يتصور لها فعل فيه ولا انفعال فلو كان للقوة فعل بدون مشاركة الوضع لكانت مستغنية عن المادة في الفعل وكل

مستغن عنها في الفعل مستغن في الوجود فكانت مجردة ويلزم منه ان لا يكون للطبيعة فعل في نفس مادتها التي وجدت فيها اذ لا وضع لها بالقياس اليها اذ انها لا

فكل ما تفعل في مادته فيمتنع ان يكون وجوده لها فالطبيعة الجسمانية يمتنع ان يكون لها فعل في مادتها فان جميع الصفات اللازمة للطبيعة من الحركة الطبيعية والكيفيات

واللوازم من لوازم الطبيعة من غير تخلل جعل وتأثير بينها وبين هذه الامور فلا بد ان يكون مبدأ انبعاثها الطبيعة ولوازمها واثارها ومن جملتها الحركة فلا تكون الطبيعة والحركة

في الوجود فالطبيعة يلزم ان يكون امرا متجددا ذاتا وانها مما يكون بين الحركة نفس تجدد في اللازم ولعله يحصل الكلام كما هو دابه واورد هذا البحث آخر على ذلك كما هو مفصل

ثم هذا كلام الشيخ مطابق لما قال الامام الرازي في المباحث المشرقية ان الكلام لا يكون في الجنس الا اذا لزم منه بقاء الامارات وهو غير واقف فانه منقوض بالحركة الكيفية

في جميع الحركات والنافية ان الحركة ليس لها موجودا دائما وصورها غير موجودة بخلاف الحركة في الكيف لان الموضوع مستغني عنه فاذا تقررت هذا الطريق فالاولى

هذا الطريق وبيانه ان الحركة في الجوهر بمعنى ان الصور لا تنحفظ متعاقبة بل توجد واحدة منها في اكثر آن وعدم الصورة يوجب عدم الذات ففيه بحث لانه منقوض بالتكون والاستحالة فان

ان عدم الصورة يوجب عدم الذات اي يعني ان عدمها يوجب عدم المحل لحاجته منها في محلها فذلك حق ولكن الحركة ليس كذلك بل المحل باق في الحركة التي في صورته كما ان

في الكيف والكم وان عنى ان عدم الصورة يوجب عدم ما فلا نسلم ذلك الا لكان الامر كما هو في كل صورة كانه يعدم ما لم يعدم وتعددت الصور ولكن هذا مسبوق بانه يلزم وجود

مواد غير متناهية فلعل ان الفرق بانه يلحق الصور التفصيلي الاتم في المباحث وهو انه لو كان ذلك لان الصور الكائنة موجودة بالفعل والمعلوم انما هو الصورة المطلقة

فيكون عدم اللازم بعد الصورة بخلاف الحركة فانه لا وجود لفرد منها في الحركة بالفعل فلا يلزم وجود الفرد في الاثنات والاوقات من زمان الحركة بدون الصورة والوارد

ما ذكره الشيخ في عدم كلام الشيخ لوجه آخر وحاصله ان فرد الصورة موجود في تمام الزمان تدريجي الوجود والآنات تبلغ كثيرة اللازم انما هو المعدوم بالصورة

لم يكن مجردة او مفارقة فالقول بان المادة موجودة في الخارج وكل زمان ولا وجود للصورة فيهما فان المتصل الواحد لا اجزاء فيه بالفعل والا صورة في الوسط فلا ان يقال المتصل
الموجود بالمتصل الحقيقي فاجزاؤه موجودة بالقوة بل بمعنى وجود الكل وهذا التحقيق بالصورة كافية في تقوم المادة والتفصيل انها صور الاجزاء ان يكون المادة متخلفة عن الصورة
بالفعل فلكون [illegible] المجردات وهو [illegible] وانما [illegible] ان تتوارد الصور وتعاقبت مدة التدريج واما [illegible] تتخصص بالطبيعة المطلقة والثالث ان تتوارد الصور [illegible]
المادة انما تتخصص بهذا التوارد ولم يقم برهان على وجوب تقومها بالصورة الثانية الفارقة كيف ان الذي [illegible] متقومات بوجود المحل وتخصص مع انها متجددة وانها
على ان الذي [illegible] مع ان قبل [illegible] يمكن ان [illegible] ان يحتاج الى الصورة او يتوسط بينها فقد [illegible] والفصل اللازم في الانتقال الاين واما ذكره او لا ففي بيان وجوب التجدد في
الصورة تغير بالذات [illegible] واما الاضافة فانها الكائنات عارضة لمقولة تقع فيها الحركة في الاوضاع الوارد في المباحث [illegible] ان لم تتبعها في الحركة تنقضت
[illegible] عند تغير متبوعها [illegible] وذلك [illegible] الاضافة طبيعة [illegible] مستقلة [illegible] وبهذا ان ما القول ان [illegible] الانتقال في الاضافة
[illegible] قال السيد قدس سره الشريف ان [illegible] التغير في المقولة يوجب تغيرا في الاضافة [illegible] حركة السهم مثلا فوجب [illegible] قوله اشعر ذلك
بالاستقلال قلنا [illegible] الكيف [illegible] مع انه لا تتحرك في الابوة [illegible] الاستقلال [illegible] فان الموضوع [illegible] في الكيفية والطبيعة النسبية [illegible]
فان [illegible] تابع للحركة الكيفية وان [illegible] الحركة واحدة منسوبة الى الموضوع بالنسبة الى المقولة بالاصالة والى الاضافة بالعرض [illegible] الحركة في الاضافة لا [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] عبارة عن كون الموضوع [illegible] متصفا [illegible] لا يكون متصفا [illegible] ولا [illegible] لان الاضافة او الموضوع يكون [illegible]
[illegible] وان [illegible] معروض الاضافة كالكيف اذا كان فيه حركة [illegible] الاضافة العارضة [illegible] ولكنه يرد ان النسبة لا تتنافى الذاتية
الجواب ان الحق الاجز هو المراد كما صرح به السيد قدس سره الشريف والنسبة التي في هذا التغير [illegible] الذاتية [illegible] في الحركة [illegible]
[illegible] التغير فيها وهو [illegible] في التخيير الى النسبة مثلا [illegible] الحركة [illegible] الكيف واما قول الامام وهذا اعلام [illegible] الشيخ حيث قال ان النسبة
ان يكون حال الاشتراك فيها [illegible] حال [illegible] ولكنه على هذا [illegible] يكون كلامه [illegible] على عدم الاحاطة باطراف كلام الشيخ فانه [illegible] وان [illegible]
[illegible] يكون التغير بالكيفية [illegible] في مقولة اخرى عرضت الاضافة او الاضافة من شانها ان تلحق مقولات اخر ولا يخفى ان [illegible] فاذا كانت
[illegible] والاضافة عرض للاضافة [illegible] ذلك [illegible] لا نظر في كلام الشيخ واعلم ان هذه [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] بان [illegible] بالتصور [illegible] وذلك لان الاضافات منها ما لا يعرض لمقولة تقع فيها الحركة كالابوة والبنوة والعلية والمعلولية والقرب والبعد [illegible]
ان يعرض القرب بالذات [illegible] مع كونه [illegible] واجب القبول [illegible] بان المقدار [illegible] في عالم [illegible]
كان القرب والبعد [illegible] ان الانتقال في [illegible] هذه الاضافة [illegible] تابع [illegible] في الحركة [illegible]
[illegible] فانه توضيح [illegible] القاعدة الكلية وان ادعى الاستقراء فهو غير تام [illegible]
الاضافة عارضة لمقولة تقع فيها الحركة [illegible] في كلام السيد قدس سره [illegible] ثم انه [illegible]

الزامي

قوله

اي والحركة ما تتحرك بالذات في القرب الى الحيز او الجهة ونحوه بحسبه الحيز يرفع هذا الاختصاص وانما الجهة فتتبدل الحال فيها اما بعود او بقرب البعد فيه او ما اشبهه النتيجة

اي في هذه الحالة الكيفية والذي يظهر ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمل ويلزمه في الانتقال فيكون تبدل هذه النسبة في الوجه الاول انما هو في الوضع

والحاوي وفي المكان حتى لا يكون فيها في يا واحد لانها وان ولا حركة وذلك لان العام اذا الحركة لا يكون حركة الشيء في المكان بالذات لكن يتقدم وانه

وتبيانه في بعضها كلام السيد المدرس سره الشريف والجواب عنه فيها لا فهم واما منشأ فان وجوده للجسم متوسط الحركة في الاستقرار النسبي في الجهة وجاري في الانتقال

نسبته اي يكون للانتقال فيه وانما وقوله لان الانتقال في كسبه الى نسبة او في شيء الى نسبة يكون ونحوه في انتقال نسبته ان تكون حال متى لحال الانتقال في

اي الانتقال لا تكون فيه بل يكون في نسبته الى الاول في كيف او كم ويكون الزمان لا زمانا لذلك الشيء فيوجد نسبته التبدل وفي هذا [illegible] الاتجاه في الاعادة لكن

هذا هو متى لان متى نسبة الشيء الى الزمان والنسبة تتبع ما يقوم بهما في الشيء في الاستقرار ونظيره مفصلا ان المتى نسبة الشيء الى الزمان وهذه النسبة تجوز ان يكون

في الزمان ولا استحالة في ان يكون على شيء فانتقلت عن الشيء تقع في الاعتبارات واما ما ذكره في الانتقال فيصير نظر ظاهر فانه منقوض بالحركة

الاينية فان الانتقال في المكان وقع وان لم يتم المجموع المسافة تدريجي لكن ان نسبة الى المجموع نسبته كما ان الانتقال فيه تدريجي والا وقع اي انتقال في الحركة

كيف هو ممنوع فان اي ان وقتي يكون فيه منقلب يفرد ما فيه الحركة والا يكون كذلك قبله ولا بعده فلا نعقل هذا المنع في المنع فان كون الشيء في الزمان لا يكفي ان

في الان فضلا عن كونه في كل آن هذا الكلام منقول منه عبارة عن كون الشيء في الزمان وان كانت عبارة عن مفهوم الاعم من الكون في الزمان او الان فلا يتغير

حكم هذا التقرير بالاصطلاح يظهر ان كون الشيء في الزمان مستغن عن الشيء مرتبة وما ذكرت سابقا لكنك في الذهن وعلى هذا لا يصح الانتقال في الانتقال

ثانيا واما ذكر اولا فهو ايضا صحيح فان الموضوع الزماني يطلع منه ويلبس اخر ولا مصدر وذلك بطريق الحركة فهو لا انقطاع الحركة وهو المعتبر في الانتقال

الدفعي لكن بقي الكلام في ان مقولة متى لا تجوز ان يكون فيها الحركة فان صدق الحركة صادق عليه الا ان يقال ان فيه تجدد اخر وحاصل التدريج في الاتجاه

الى مطلوب ولا اتجاه في متى فلا يكون في متى حركة ولا هو حركة واما التحقيق ان متى تتوقف بالذات على الحركات فتكون الحركة فيها بالعرض انتهى والله اعلم

اقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة كمال [illegible] انما التدريج الى هذا التدريج فان ما اورده الامام الرازي في بيان هذا المطلب وهو [illegible] ان يكون

[illegible] غير [illegible] ان الشيء او انفصال الشيء الى [illegible] تدريجا اما ان يكون الشيء وبانتقال او لا يكون [illegible] ان يكون [illegible] لان الشيء

والشيء توجه الى الحركة والشيء الواصل في الزمان الواصل لا يكون متوجها الى الحصول وان [illegible] الشيء فالشيء انما وجد بعد [illegible] الشيء

فيها زمان سكون لا محالة فلا يبقى الحركة في [illegible] والى الشيء في الاستمرار وذلك [illegible] منقوض بالاستحالة فان الحركة في الحرارة الى [illegible]

لا يكون الحرارة باقية عند [illegible] ولكن ان مراتب الشيء غير متناهية فيها الحركة والى [illegible] وهو الحركة اخرى [illegible]

الى الشيء وقولكم ان الشيء انما وجد بعد [illegible] وبينهما زمان سكون ممنوع ان يجوز اتصال حركتين مختلفتين بدون السكون

كما هو راي جماعة من الفلاسفة وان منع كما هو راي [illegible] الاول فنقول لا نسلم [illegible] السكون فان غايته انما يلزم منه ان الشيء والشيء [illegible]

بلغ

حركة واحدة وعدمها او متشابه ولا يتغير ان يكون في التسخن حركة ويكون البرودة مثلا تتقطع او تشرع في التبرد وبالاخرة ضعف قوله ان اتفق في الكل على ان
التسخن في زمان والتبرد في آخر وبينهما ان يشترك في الصورة بها الاتصال فيلزم ان الحركة فيهما نافية للحركة وغيرها لا انها حالتان ليستا بأن يستقبلان
في الثبات في الشعر فالحركة فيهما نافية للحركة في … ارادية كانت او طبيعية او في الالة او في القابل وذلك لان … تدريجا والطبيعة قد تكون كذلك والآن
لا تنقل بها فيقع جميع هذه الصور يتبدل الحال او الالة في الارادة او في الطبيعة او في الاثر على سبيل التدريج ثم يتبعه التبدل في القابل كذلك واما القابل فلما
يتبعض بقوله واستعداده لتمام الفعل شيئا فشيئا فيقع الحركة فيه او لا ويتبعها في الفاعل ولا يلزم ان التبدل في الفاعل لا يستلزم التبدل في القابل فيقع الحركة في
مقولتين متعاونتين تعلم ما فيه فانه ان صح يكون الحركة فيهما بالذات لحركة … الى ما يكون ليس الحركة فيهما سبيل الاستحالة والتخلخل والانتقال والاستحالة في العناصر
ولعل قصدنا ما ذكره غيره … خلافه وهو ان بينهما حركة والله اعلم ولنرجع الى الكلام انه يتقوى الحركة مداره على ان التدريجات لا توجد ان فلا يعقل بينها
الحركة كما عرفت من منع الحركة في مقولة ولذلك قال المحقق … لا ينفك الحركة فيها هو احق الحركة توضيح للكلام اعتبار في خفا والكلام مداره على ان افرادها قسم
في اثناء الحركة بالقوة ويتحصل الا بعدها … بالفعل تشمل عليها الحركة هو لا يتصور في باقي المقولتين
والمبدأ في الاتصال الا انه حيث قال والحكم بعدم الحركة في مقولة كذا انما هو ان يكون لها فيه افراد انية بالقوة وليس كذلك المقولتان … مثلا ان دفعت
الحركة في التسخن يجب ان يكون في التبرد فيلزم ان يكون الجسم في حال … مستمرا مع انه لم يخرج عن التسخن حتى يكون … فيه وان كان في اثناء الحركة قد يترك التسخن
الحركة فيه غير معقول ان ينفعل … ان يقول … وغاية … التسخن الا … يتبرد فلا يلزم ان يكون متبردا في حالة التسخن الا ان يكون الحركة في غير مقولة
ان ينفعل والجواب ان مداره على ان الحركة لا بد لها من افراد متشابهة بالقوة في اثناء الحركة وبالفعل بعد انتهائها ولا يتعقل شيء منها في شيء من المقولتين فان التسخن له افراد
… افراد متشابهة … بالقوة … والا لزم … في القدم … في نقول في تحرير العبارة ان الحركة لو تعلقت بمعقول تدريجية
… لم يكن الحركة حقيقتها الخروج عنها … ان الحركة لابد لها … ان يكون … فان الحركة لو كانت في الانفعال للكلي في التسخن وقع
لا محالة عليها التبرد والبرودة فلا … الخروج … التسخن … يلزم ان التسخن يتبرد وان ترك التسخن … فلا حركة فيه هذا اعادة الكلام في عليه
ان الاولى في انعقاد الحركة فيهما اشكل جدا ولعله وجه المفهم لا يقع المسافة في العبارة ولعلك تقول ان اجزاء التسخن تسخنات فيكون افراد التسخن فالجواب
… ذلك واما القول على انها ليست افراد متشابهة … بمقولة انية يتحرك فيها … فافهم واعلم ان القول بالحركة في المقولات … كالمقول
بالحركة … ان يتعين ان تباين المقولتين … فالتسخن هو الحركة في السخونة وذلك التسخن … السخونة
على جوهر … بكلام انه في الاشعار … ان الحركة … ان ينفعل وان ينفعل … ان ينفعل … الى الفاعل ومقولة ان ينفعل او ان
الى الفاعل … والامام … ان الحركة … ان ينفعل … فقد اتضح … ان الحركة عبارة عن التغير التدريجي المنسوب عبارة انفعال الى …
… وذلك لان الانفعال نفس الانفعال والفاعل ان نقول … الحركة عبارة عن نفس الانفعال … ان يكون نفس الحركة او عبارة

فالكلام في نفس الحركة بمعنى ان يكون نفس الحركة المطلقة او نفس الحركة المخصوصة الاول يوجب ان يكون الحركة مقولة ان ينفعل وهو المطلوب والثاني يوجب ان يكون المقولات على العشر

لانه ليس بنفس تمام الحركة بل بجنس مقولة اثم الجنس واما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة المطلقة الى المحل او الحركة الخاصة

الى المحل والاول يوجب ان يكون الحركة جنسا لان نسبة الشئ الى المحل لما كان جنسا فان يكون ذلك الشئ جنسا اولى وهو يوجب المقولات على العشرة وان

كان ان ينفعل عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يخلو بعض الحركات اثر ان يكون معلوم الجنس فتنبيان بان يكون نسبته الى المحل مقولة فهو نفسه اولى بانه يجب مقولة من

الامرين ان يزيد عدد المقولات والثاني ان الحركة نفس مقولة ان ينفعل وضعف هذه الحجة ظاهر لان مقولة ان ينفعل لو كانت الحركة بخصوصها كان الكلام متوجها

الا ان يكون سائر الحركات مندرجة تحت مقولات اخر كالكيف والكم مندرجة تحت سائر المقولات بان يكون حقايق بسيطة او يكون من مقولات اخر داخلة

دليل على بطلان واحد منهما وانحصر المقولات اوهى بسبب التشكيك وانما هو بالنسبة لا بوصفه ولذلك فوره انه ضعيف ولكن والحدث القوي يحكم الى الحركات

كلها على نسبة واحدة فالحكم واحد منهما مقولة فالامر ان يكون الحركات الاخر كذلك وثانيا ان الحركة يجوز ان يكون من باب الكيف الكاين منها برح لانه الحركة

او يكون عبارة عن مقولة نفع منها الحركة وانما الحركة داخلة على الكل ونوع من الجوهر على الجوهر وثمانية وان ينفعل

هو التغاير منها وهو مقولة الحركة داخلة تحت مقولة والالزم ان الزيادة على العشر والقول بان نسبة الشئ لما كان جنسا فان الاولى ان يكون ذلك الشئ بنفسه جنسا يوجب

التشكيك فان الاولوية في الاشد الاضعف مقولة الاعلى دون المتاخرين ان المذهب بنفسه الاول ان يكون مقولة ان ينفعل والثاني انا ان نقول

بالاشتراك او بالتشكيك على الحركات كلها منها داخلة تحت مقولة ما فيه الحركة والثالث انها نسبة نسبة الشئ الى المقولات الا انها باقية على ما كانت عليه الحركات بالتشكيك

والاخيران باطلان اما الاول فلما عرفته سابقا فتذكر واما الثالث فلانه يلزم ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة وقد علمت المذهب الاول والاخير فانه اما الاول

فلانه لم يطلب كون الحركة بمعنى الحركة بمعنى النظر بما يلف واما الثاني فانا [illegible] يلزم ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة فلان الحركات يجوز ان

يكون حقائق بسائط وما هذا شانه لا يلزم ان يكون داخلة تحت مقولة فلا يلزم الزيادة وذلك كالصور والفصول والانواع المعروفة من الجواهر والاعراض

مع انها كانت حقائق مولفة من الاجناس والفصول لزيادة العدد وليس يختلف ذلك بما عليه الايمان به كيف وقد ذهب بعض اوائل الاصحاب والاعتبار

الى ان المقولة مقولتان الجوهر والعرض وليس هذا المقام موضع بيان صحته واما ثانيا فلان الطائر هنا اسم محمولة لا يقبل حقيقة واحدة مطلق للكل منها احتمال

اخر بذهب اليه وان مذهب اليه احد من قبل والذي ينبغي ان الحركات في مقولات لا تعدم افراد دخلت تحت ركنية الوجود من تلك المقولات لم يظهر احتمال الانفعال

موضوع من تلك الافراد والتاثير منها واحوالهم لم يرجح ان نفس التاثير الخارجي وكذلك من جهة انه مقولة ان ينفعل نفس الحركة او نفس الحركة اولية من حيث الحركة

وعلى هذا النحو الاخير لا يلزم ان يكون امرا مستقلا بالحركة فان التاثير المتدرج بدون امر تدريجي غير معقول وعلى الاول المطلوب وعلى الثاني يلزم

ان يكون كل حركة داخلة تحت مقولة ان ينفعل فيكون عبارة عن مطلق الحركة وذلك لان نسبة الحركات واحدة على ما لتنبيه به بالضرورة وعلى الثالث

فلا يعقل الا التاثير وذلك الامر المتدرج هو الانفعال فيكون هو الحركة ولعل هذه المقدمات واضحة متقنة للمنصف والاعتبار نعالي [illegible]

[illegible]

ان الحركة نوع موضوع في التغير فكون ما بالقوة [illegible] ولعله لا يستقيم [illegible] ان يقصد [illegible] [illegible] فيما لا [illegible] ان ما ذكره انه لا يخرج [illegible] معقول

ان ينفعل وان ينفعل [illegible] بالحقيقة والحركة حقيقة [illegible] بالاعتبار مقولة ان ينفعل [illegible] مقولة ان يفعل [illegible] ان يفعل او ان ينفعل [illegible]

[illegible] والذي [illegible] الكمال [illegible] فقد تحقق ان الحركة [illegible] في مقولة [illegible] والحركة [illegible] التاثير [illegible] يصدق عليه انه [illegible]

[illegible] والتاثير [illegible] [illegible] مقولة [illegible] [illegible] التاثير [illegible]

الحركة في المقولات [illegible] الاين والوضع [illegible] [illegible] ان التاثير [illegible] [illegible]

[illegible] الحركة في المقولات [illegible] [illegible] موضوع التاثير [illegible] [illegible] والحركة [illegible]

[illegible] مقولة ان يفعل والاخرى مقولة ان ينفعل [illegible] مقولة ان يفعل او [illegible] ان التاثير [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الحركة [illegible] ان الشيء لا ينفعل او لا ينفعل [illegible] [illegible]

[illegible] الفعل والانفعال [illegible] بالتدريج كالتسود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] ان الفعل والانفعال قد يكون [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والحوادث [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الحركة [illegible] [illegible] واما [illegible] [illegible] ان الفعل والانفعال قد

[illegible] [illegible] التدريج [illegible] [illegible] كالتدريج في السواد في التسود وان [illegible] [illegible]

منفعلا بالتدريج كالتسود [illegible] السواد [illegible] [illegible] بالسواد [illegible] الانفعال [illegible] التسود [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ولا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] التسخن

والتبرد والتسخن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكلام [illegible] ان الفعل والانفعال [illegible]

[illegible] الانفعال [illegible] [illegible] التسخن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والانفعال [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] الحركة [illegible] ان يفعل او [illegible] ينفعل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

موضوع الحركة في [illegible] [illegible] [illegible] الفعل [illegible] والحوادث [illegible] الحركة [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الحركة [illegible] [illegible]

اي لا بطلاق في الحركة الا الاسرع
او بالعكس او ان الحركة
المتوسطة متحركة

وهو انما تتبعه الموضوع فالحركة الجارية واجاب بعض المعاصرين بان موضوع او الانفعال او الانفعال هو الذي تحرك من سرعة الى البطوء مثلا وهو ما تشتمل
الضعف فان السرعة اي اضافة الحركة دون موضوعها فلا يكون متحركا فيه وكذا التوسطية ليست موضوعة للسرعة بالذات ثم ان الانفعال تدريجي لانه يوجد بعد بعض
يتبدل السرعة تدريجا فلا يلزم الاول الا ما ذكرنا   وحكم المسافة من حيث انها مسافة وكذا فيه وقع لما يفهم ان كلام الشيخ منقوض بالحركة الاينية فان الانفعال
من مسافة متصلة بالاجزاء يكون دفعيا وان فرض انها منقسمة مسافة فالانفعال تدريجي وكذا الحال في الاستدارة والشهر فان الانفعال من مبدا المسافة
مبدا او اخر تدريجي وحاصل الدفع ان ما فيه هو الاين والانفعال فيه تدريجي فان منه انيم [illegible] ان [illegible] فرض تقضيه المتحرك وان يسمي قبل ولا بعد
وان اما في نية المشهور ان سطح الجسم الذي وقع عليه ليست ما فيه الحركة وان فرضت كذلك فالانفعال في نفس السطح تدريجي فان المتحرك في كل آن وسطح [illegible]
ولان الحد وان احدث من حيث كونه متحدا بعيد الجسم ومنتهيا بالانتهاء فيه ومعروضا لا يحدد واما المسافة في الحقيقة هي المقولة التي يقع فيها الحركة فانه
احدث من حيث تحددها وهي القوة والتدريج فلا حركة فيه وانما الانتقال منه دفعي كالانفعال منه الى اخر   لان القوة المحركة اما ان يكون موجودة
في المتحرك بهذا او يا ما فيل وهو المشهور ان الصاف في المحرك اما ان يكون لقيام الحركة به فيكون متحركا بالذات والحركة ذاتية واما ان تقيمها بامر خلاف فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية وذلك لان الحركة المحرك سعة حوله لحاوي عرضه مع ان تبدل الاوضاع فيه بالذات وتفصيلها ان الحركة عبارة عن التبدل التدريجي والمتبدل
من ان المحور في اوضاعه قد تبدل فيلزم ان يكون متحركا بالعرض واما ما ذكره الشيخ وعليه ان فان المحور لا قوة لحركة فيه وكذا لكان الشفافين واما ما به المقسم
بالذات ليلان الوضعية لا يكون طبيعة ولا ارادية ولا قسرية بل يقول للانفعالي في الوقت الطبيعة وغيرها فانها ما صدرت عن قوة موجودة في متحرك علاقة الشعور
بلد استفادة من الخارج فلو لم يعتبر لدخلت الحصر في الثلثة   باعتبار كونها موثرة في بدن الانسان وانما ان القوة المحركة الكائنة في المبيل فلا يقع قوله
فاما ان يكون لها شعور لان المبيل لا شعور له اصلا سواء كان ارادية او لا والكانت في النفس الطبيعية وهو الظاهر لعطف القوة عليه قوله ان لم يكن
مستفادا من خارج وذلك لان الطبيعة انما يكون مستفادة من الخارج ان عم وان خص بالمتباين في الاشارة فلا يكون مستفادا من خارج قطعا في انقطاع التحاب
لما هذا التفصيل فان الحكم اذا تعلق بوصف نعت [illegible] بالتفاوت ان الاستفادة من حيث التحرك   ان امر متباين المتحرك في الاشارة [illegible]
ان القوة المحركة في الحركة الارادية هي النفس الناطقة وهي خارجة عن المتحرك لانها مجردة فيلزم ان يكون الحكم استقرائيا وقطعيا ان اقيم الدليل عليه وذلك
ان المحافظة ان يكون متحركا بحركات الطبيعة وهذه الحركة ليست قسرية ولا ارادية ولا طبيعية واعلم انك قد عرفت فيما سبق من قول الشيخ ان الطبيعة ليست [illegible] الحركة وكذا
النفس وستعلم ان القوة القسرية على معدة في التفرقة بين الحركة الطبيعية والقسرية لا يلاحظ فان الطبيعة ليست بعلة فيهما ودخيلة فيهما الخارج
كما انه دخيل في الحركة القسرية كذلك دخيل في الحركة الطبيعية لتجدد الحالات ونقدها المطلوب ويمكن ان كلا يمكن ان يكون دخيلا في الحركة [illegible]
بين الحركات والقسرية يحتاج الى الخارج الذي لا يحتاج اليه الطبيعة   سواء كانت على نهج واحد او فيه اياء ايلا زيادة او لا فان
الحركة الارادية يكون على انحاء مختلفة   او على نهج واحد كحركة النهايات لعدم الماء اياء الى نوع نعين باما يكون على نهج واحد ولعل [illegible] الفلك البارد

٩٦

بالجملة ان الحركة [illegible] كالحركة [illegible] طبيعية فان مبدأها النفس وهي شاعرة ولا ارادية لانها ليست مسبوقة بالارادة ولا قسرية وهو ظاهر وانها طبيعية لان مبدأها وهو النفس

وان كانت ذات شعور الا انها ليست شاعرة بتلك الحركة والمراد بالشعور الذي يعتبر في الارادية ان يكون الحركة صادرة عن شعور ثم انه قد يستشكل بالحركة التي مبدأها الارادة

والطبيعة ولا يبعد ان يلتزم انها ليست الا ارادية ما دام الارادة باقية على الحركة وكون الحركة الطبيعية طبيعية محضة [illegible] والكلام المتعلق به في غير هذا الكتاب .

الفاعل للحركة القسرية [illegible] بناء على ما هو المشهور من ان الفاعل للطبيعية هو طبيعة المتحرك والا فلا خاصة [illegible] التخصص القسرية فان فاعل الطبيعة على ما ذكره الشيخ ليس هو الطبيعة [illegible]

وكذا فاعل الارادية ولا يبعد ان يراد بالفاعل [illegible] ان يكون فاعلا او متمما للفاعلية [illegible] يكون [illegible] فاعلا قلنا ان المراد [illegible] ان يكون [illegible] الكتاب

ويكون [illegible] انه اقتضاء واما [illegible] الاعداد دون الاقتضاء والايجاب [illegible] يكون القاسر علة معدة [illegible] ان المعد عندهم ما يكون

عدمه اللاحق دخيلا في المعد [illegible] بهذا الوصف الجواب ان المعد ما يفيد الاستعداد والتهيؤ وهو قد يكون ما عدمه اللاحق دخيلا وقد يكون غير ذلك

كان يكون علة [illegible] عدمه دخيلا [illegible] فانهما علتان للحركة [illegible] والثبات [illegible] مخصوص [illegible] لوجود الابن والبناء [illegible]

والجواب [illegible] ان الكلام في الحركة القطعية [illegible] من الوجوه [illegible] ان الحركة في نفسها ليست ذات انفصال [illegible]

[illegible] لكانت [illegible] فيها الانفصال [illegible] بسيط لا اجزاء [illegible] بالقوة ولا بالفعل [illegible] فان عدم القرار [illegible] الاجزاء

[illegible] الاجزاء [illegible] الحركة [illegible] القرار [illegible] فقد عرفت ان معناه انها حادثة ذات اجزاء [illegible] فاعلم

ان الحركة [illegible] القوة المحركة [illegible] عدم القرار [illegible] متجددة [illegible] الاولى [illegible] فان

مدار امتناع [illegible] عدم القرار [illegible] الثابت [illegible] امتناع تخلف المعلول عن العلة والثابت موجودة في آن والحركة لا توجد في الآن [illegible] كانت علة الحركة القطعية

[illegible] لا يمكن ان يوجد في الآن وليس بمتصور ذلك وكان العلة ذات جهتين [illegible] جهة تجدد [illegible] ظاهرة [illegible] امر واحد مأخوذة مع

[illegible] فان التوسط امر والقطع امر آخر ولكل منهما علة على حدة فعلة التوسط الطبيعة مع [illegible] وعلة القطع الطبيعة مع تجدد الحالات فالمفهوم ان التوسط

اذ هو امر ثابت [illegible] في الوجود الى علة متجددة [illegible] القطع [illegible] ان العلة ذات جهتين [illegible] جهتين [illegible]

[illegible] القرار [illegible] تلك [illegible] واعلم ان هذا [illegible] الا [illegible] الحركة الا فقد ثبت [illegible]

[illegible] القرار والتجدد [illegible] الطبيعة مع [illegible] الحركة على العلم

قراب

[illegible] امتناع [illegible] الثابت [illegible] انه لولاه لتخلف [illegible] العلة التامة [illegible] الجواب [illegible]

[illegible] الطبيعة [illegible] الوجود [illegible] التخلف [illegible]

فالطبيعة [illegible] ان يكون علة [illegible] لزوم الدور [illegible] التخلف [illegible] وان كان مداره

[illegible] الثابت [illegible] فنقول ان [illegible] عن [illegible]

وجود العلة التامة للمعلول بعد متنوع وفيما ذكره وذلك سواء كان مداره فلك الابد والعالم لان الحركة امر واحد متصل لا اجزاء فيه بالفعل وليس سبيلها الا سبيل الكميات المتصلة كالخط

كالخط والسطح والجسم فكما لا يفتقر الى علل متعددة وكذا [illegible] في الاجزاء الحاضر الى الاجزاء الحاضر على ان الذات المتجددة ان كانت علة الحركة الطبيعة [illegible] منها متجددة العدم الثابت

المنطبق على الزمان على سبيل التدريج [illegible] الحركة الواحدة [illegible] الكلام [illegible] الحركة والانعدام [illegible]

الاولى ان الكلام في [illegible] لكونه والعلة [illegible] تقوض السلسلتين ثم العون على وجود امر مخصص لاجزاء الحركة العارضة للمادة المستعدة

وكلامنا في العلة الموجبة لاصل الحركة فان الحركة معلولة وكل [illegible] موجب لا ينفك ولا يتأخر عنه زمانا ولو كان كل من السلسلتين علة للاخرى يلزم تقدم الشيء على نفسه وكذا

الفيض لا محلص عن هذا الا بان يدعى ان الطبيعة جوهر سيال [illegible] حقيقة متجددة [illegible] مادة [illegible] القوة [illegible] الافاضة والانقضاء [illegible]

[illegible] الفاعل امر [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل [illegible] الاتصال والفيض من راجع اليه وحدانية في السلسلتين معا تجمع اجزائهما [illegible]

وانهما متساويين في وجود هما على وجود الطبيعة وعلم ان الكلام في [illegible] معا [illegible] الرأس انهما من اين حصلتا بعد ما فرض الاصل ثابتا [illegible]

ثابتة [illegible] قياس ما ذكره في برهان الوسط والطرف على ابطال التسلسل من انه اذا كان جميع الاحاد ما سوى الطرف او ساطا من اين حصلت تلك السلسلة

فكذا القول بهما ادام [illegible] التجدد والانقضاء من اين حصلت المتجددات سواء كانت سلسلة واحدة او سلاسل على ان مراتب القرب والبعد

[illegible] الذاتية [illegible] السلسلة اخرى [illegible] الحركة فان تجدد القرب والبعد [illegible] الحركة [illegible] وجودا فقد [illegible] متجددات

مستندة الى امر يكون حقيقة متبدلة في ذاتها وهي الطبيعة [illegible] الجواهر [illegible] التغير والحدوث [illegible] النفس [illegible] الوجود

للجواهر الصورية وانها نفس الحركة فقد علمت [illegible] التجدد [illegible] المتجدد [illegible] التجدد [illegible]

السلسلتين [illegible] ثم انه اذا كانت الطبيعة متجددة [illegible] فان الكلام [illegible]

يكون متجددة [illegible] متجددة [illegible] الثابت

[illegible] فان الفاعل [illegible] الحركة [illegible] حقيقتها متجددة

[illegible] العلة [illegible] متجددة [illegible] الحركة [illegible] متجددة [illegible] المتغير

المتجددة [illegible] المتجدد [illegible] حقيقتها المتجدد [illegible]

[illegible] متجدد [illegible] يكون علة [illegible] الحركة مثلا

[illegible] الوسط [illegible] الكل [illegible] الافراد [illegible] الكل [illegible]

[illegible] القرب والبعد [illegible] الحركة [illegible]

السلسلة الاخرى [illegible]

[illegible]

٩٥

اذ هنا موجودان متغايران فان حصلا وجودا ما هو الا هو مراد ان الكل المتقوم لا مرين لا يكون واحدة الا ان قوام واما المعنى الحركة فقد علمت في الحصول بالغير

فان قال قائل ان نقول ان حقيقتها تجدد لذاتها وكلمات القوم مشحونة بذلك فكيف هي مستندة الى المبدأ والى الاسلام وسيأتي هذا البحث في الامر حكاية مبحث ربط الحادث بالقديم

ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ساكنا محضا بلا تبدل في لا يخفى عليك ما فيه فان القابل لا يجوز ان يكون كسابقه والا لم يتصور

ان يكون موصوفا فان الحركة عبارة عن هيئة يكون الموضوع فيها كان موصوفا بالقوة لما تعلقت به لا يكون فيه وان لا يعلم الا بكونه استقر على ذلك الخروج القابل العدم القرار

لا يتصور فيه حركة والقوم لو مع ذلك فلابد من ان يكون الحركة داخلة في الاضافة والفعل والانفعال ضرورة ان الفعل والانفعال قد يشتمل عليهما السرعة والبطؤ

بالتدريج والقوم لو حيث ان يكون الفعل متجددا لزم تحقق الحركة فان القابل متجدد باعتبار بعض اجزائه او باعتبار تمام منه ومع لا يتصور يكون الاجزاء او لا تجدد في

الحركة على هذا النهج على ما هم وعلى الادلة فقد ان الى انه ولعل اشار بذلك الى ما ذكره في الاشفا والاشارات ان الحركة حالة بانها وجود بين الامرين

القوة المحضة والفعل المحض يلزمها امر تدريجي قطعي لا وجود له في الخارج وصف متصور ومجتمع الا في الوهم يجب ان يكون ثابت بوجه حتى تتوصل الحركة فاما ان يكون

هذا الثابت امرا بالقوة او امرا بالفعل ومحال ان يكون بالقوة او ما له وجود بالفعل لا يوصف بشيء اصلا فبقي ان يكون موصوفها امرا ثابتا بالفعل

وذلك اما ان يكون بالفعل من كل وجه وهو مع او الذي يكون بالفعل لكن يكون مغايرا وهو الذي هو لا يتحرك والقوم ان الحركة هي كمال ما هي حاصلا ويكون بالقوة

لوجه وهو تحقق الموضوع الحركة مركب الهوية مما بالقوة ومما بالفعل جميعا وهذا هو الجسم ولكنه عورض على الخاتم ما ذكره غير وافية فان الجسم يجوز ان يكون هو ان تغير نفس

الانفعال لا اجزاء فيه كما يراه الافلاطون وفيه قوة الاكتساب فالفعلية بحسب ذاته والقوة في كمالاته الاخر كالتجرد والاسودية ونحو ذلك فلذلك يتحرك ما ان

ارادوا ان حنبه الحركة منتهية الى الجسم فهو صحيح على ما ذكره وان ارادوا ان المتحرك هو الجسم كما هو ظاهر كلامه فهو غير صحيح فان النفس يتحرك في الكيفيات

النفسية وهي الموصوفة بتلك الحركات ثم انه ان النفس الفلكية وغيرها قد تجدد فيها الاشواق والارادات على سبيل الاتصال فهي متحركة فيها والله اعلم

في الزمان ومنهم من نفى وجوده لا بحسب الوهم ومنهم من نفى وجوده عينا ووجهها الاول انه لو كان موجودا لكان منقسما

فهاهنا ان نقول هذا الدليل مقلوب عليهم فان الزمان لو كان معدوما لارتفع التقدم والتقدم التأخر من الواقع فان ما به التقدم والتأخر هو الزمان لا نفس ان المتكرر في

نوجد الزمان فرقتان فرقة زعمت ان الزمان كجلد العابوث وكجرم الزئبق وفرقة زعم ان له وجودا وهما فيكون هذا الدليل هذا النوع والتأخر والتقدم

في الاشيا الموجودة الوهمي وهو الذي يراه اكثر المتأخرين من المتفلسفة لانا نقول ان الوجود الوهمي ان عنوا به الوجود في الذهن في القوة يجامعه حتى لم يكن

موجودا لم يكن الشيا في نفسه التقدم والتأخر وهناك فان الذهن نفسه متأخر عن عدمه وليس حاصل هذا التقدم والتأخر هو الموجود في الذهن والزمان الوجود

الوهمي مجتمع الاجزاء فلا يصح منشأ لتقدم الاشيا وتأخرها وان عنوا به الوجود الانتزاعي كالعمى والفوقية وهو الذي يراه متأخرو الفلاسفة فوجوده

هذا الدليل فان وجوده الانتزاعي منشأ للنسبة والاتزاع التقدم والتأخر والانتزاع ما يكون الماضي والمستقبل وكذلك نقول من الركن ان وجوده

الوهمي باي معنى كان متدرج او لا وعلى هذا التقدم والتأخر وعلى الاول فيكون منقسما الى الماضي والمستقبل وهو ان الزمان الذي نفوه هو المنتشر

هو ليس المتنازع فيه الا في ان المحال تقدم الاشياء وتأخرها ومعية بعضها بالنسبة الى آخر فان الزمان لو كان معدوما فالاشياء موجودة متقارنة الوجود او متقدمة او متأخرة

ومتقارنة [illegible] ليس [illegible] عالم موجود بلا زمان [illegible] زيد وعمرو وبكر وخالد وهم الحاملون لتقدم [illegible] وتأخرهم وكذلك الاشياء وليس [illegible] وجوده [illegible]

بالزمان الا [illegible] المتقدمات والمتأخرات والمعيات [illegible] فقد آل النزاع الى اللفظ فالمنكرون [illegible] وجود الزمان [illegible] الوجود والذي يعد الاشياء متقدم

والمتأخرة والمقارنة به وأما الان [illegible] المتقدم [illegible] فانه [illegible] ان [illegible] الزمان [illegible] الآنات [illegible]

[illegible] المتصل [illegible] وجود الطرف بدون [illegible] الطرف [illegible] الزمان منقطع الابتداء والنهاية [illegible] الزمان ان [illegible]

يلزم [illegible] الكميات [illegible] الاتصالية [illegible] البراهين [illegible] القسمة لا الى نهاية [illegible] الاقسام [illegible] ومتصل [illegible]

موجود [illegible] الآن [illegible] لا يكون الاطراف [illegible] وجود الطرف بدون ذي الطرف وأما [illegible] الطرف [illegible] الوجه [illegible]

لوجود الاطراف بدون محالها والان وجود الاطراف بدون [illegible] موجودات [illegible] كلامه [illegible] المحذور انما هو [illegible] وأما [illegible] المثبت فلا محذور [illegible]

[illegible] ولا [illegible] فصد [illegible] بان الآن عندهم لا وجود له [illegible] بخلاف [illegible] فانا [illegible]

الآن لا وجود له والله اعلم والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن [illegible] الزمان [illegible] بالفعل وانما هو بالقوة [illegible]

[illegible] الكميات المتصلة [illegible] ان وجود [illegible] موجودات [illegible] كل منها [illegible]

ان الماضي والمستقبل معدومان ان [illegible] معدومان [illegible] لا كوجود الاشياء المتقارنة ولا كوجود [illegible] المستقبل [illegible] فهو [illegible] الاطلاق [illegible] واما

الصحيح [illegible] الموجود [illegible] الآن الحاضر وان الماضي ليس موجودا في المستقبل والا [illegible] ان الوجود [illegible] الوجود المطلق [illegible]

[illegible] وان اراد [illegible] الموجود [illegible] اما اولا فلان [illegible] من حيث هو علة وجب [illegible] ان كان

[illegible] فالاول [illegible] اي القول ان المتكلمين [illegible] وكذلك قالوا بحدوث العالم [illegible] بان [illegible]

[illegible] الازلية والدوام [illegible] الا [illegible] واما كونه [illegible] الزمان [illegible] واما هو [illegible]

[illegible] ان الطبيعة [illegible] العلل [illegible] ان التقدم بالعلية [illegible]

المتأخر والتقدم [illegible] العلة موجبة لوجود المعلول [illegible] انما [illegible] المعلول لانه [illegible] العلة [illegible] التقدم [illegible]

في اجزاء الزمان فان فيها [illegible] المتقدم مع المتأخر والكلام في هذا التقدم [illegible] كالتقدم بالعلية وهذا التقدم ليس [illegible] بالعلية والازم

[illegible] العلة [illegible] العلية من حيث [illegible] والمعلولية [illegible] المعلولية من حيث [illegible] والعلية باعتبار العارض [illegible] تعالى

[illegible] العارض [illegible] العلة من حيث [illegible] والمعلولية من حيث العارضة فلا يلزم الا ان يكون المعروض [illegible] فلا

ان [illegible] العلة [illegible] المتقدم [illegible] المتأخر [illegible] والعكس واعلم ان هذا الوجه [illegible]

فالبيان المخصوص بالحركة الاينية والشك كان عاما وان اريد المقولة التي تتحرك فيها الاشياء فليس بان تلك المقولة ليست كما بالذات فلا يلزم الحركة متصلة بحسبها فيما لا وجب الانحصار

على استقامة الا الاتصال في قبال الزمان والتي سلكها مسلك المسافة ثم نقول ان الجسم اعتدادا ما [illegible] اشتدادا وهو متناه وتتفاوت فيه المتحركات في [illegible] متزايد

غير جار ولا يتفاوت فيه المتحركات بالحركة المتشابهة فيلزم ان يشتد الانفكاك عن [illegible] وانما المثال وغيرها وهو اعظم منها محالا مساويا وان والله اعلم

والثالث متعلق بالحركة التوسطية ومبنى على مقدمة قائلة ان كل شيء وجوده مشروط بوجود امر آخر يجب بعده متنع بدون حصول الوجه وان الحركة التوسطية كذلك انما

هي عبارة عن كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض فرد من افراد الحد لا يكون قبله ولا بعده وفي كل آن توجد المتحرك على حد من حدود المسافة ويمكن

ان يسكن فيه فان سكن لم يكن متحركا اصلا وان لم يسكن كان حركتها بعينها فيه موجودة الحركة في هذا الان مشروط بالتجاوز عن هذا الحد الذي يكون بعد هذا

الان فوجودها مشروط بالامر الذي يحدث بعده هي بالمعرفة الممهدة واجيب بان هذا الدليل انما يدل لو كانت الحركة ذاتية لا فرادها الا لكون

ان يكون عرضه يكون هذا الكون حركة وفرد الها بعينه التجاوز والدليل وهو ما يظهر حقيقة ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الحركة فيها مقولة [illegible] المذكور

ولا يلزم على هذا ان يكون الشخص واحدا تارة حركة وتارة غير حركة بل يلزم ان يكون تارة حركة وتارة يكون ما هذا الشك ولا يخفى عليك فساد فان التوسط حالة متحققة موجودة

لعدا وانا ثبت زمان السكون ويثبت متوقفة على التجاوز اصلا بل التجاوز من لوازمها كانه معها وما دام لم يتحقق جهة التوقف اصلا ولا يتحقق قطعا النظر

عن وجود ما في التجاوز فلا شك هنا في ان ذلك كالتباين المحرر بعد ان لم يكن تسعود المحذور فان لو بطل انتشر على ما بعد محال مطلقا لو كان موجود خارجيا او امرا

ثابتا للموجود الحركي في قبال ثبوت الحركة مثلا وانه سلما ان الحركة عرضه للتجاوز ومحذور فان تعلق كالام عقد النفي ويغرم من كل ان المعتبرة موجودة في كل آن

ولكن ان في زمان الحركة ما يعقلها بالحركة قبل التجاوز او بعده او معه وعلى الاول يلزم المحذور قطعا وعلى الاخير يلزم ان لا يكون حركة ولا بعد ان يجاز حاصل ايراده

الاخير ولكن لا يلزم ان يكون يسكن ما فان المواد ليس كذلك السكون لكل ما لك الحركة ويمكن ان يقال ان حاصل الجواب ان ذلك ممكن لان المعتبر موجود في الان صف ايضا الذي بينهما

كونها بين المبدأ والمنتهى بحيثية مذكورة من عوارضها وهو الذي يعبر به الحركة وثبات لم عند التجاوز ولكن لا يلزم ما ارتسم ولكنه لا مضايقة فانه لم يرض بذلك الاول حيث تأمل

فراجع ولعلنا نعم نقول ان نقال انه لا يظهر بما ذكره حقيقة ما ذهب اليه بعض المحققين والله اعلم قال واما الثالث وهو ان يكون الشيء مجموع المادة والصورة في فيه نظر فان المذكور

هناك هو ان الصورة وحدها السبب فانه لا استحالة بقاؤها بعد زوال المادة ولا شبهة في ان عدم بقاء الصورة وحدها وكذا عدم بقاء المادة وحدها لا يدل على عدم بقائها

معا كيف قد تقرر مكررا ان حال الشيء مع الانفراد غير حاله وهو مع غيره فالاولى ان يقال ان هذا ذكر سابقا في رفع مطلوب هذا الشق فانه نفى ان المجموع الشيء الكل باق او ينقص

وكلاهما باطلان اما الاول لانه وان ما فعل منفعل وكذا الثاني لان الانفراد اذا انقلب وقوله ونظر ان الحركة للحلول منقسم لا الى غير النهاية وما دام مراتب

بلا زيادة في فيه نظر فانه منقوض بالحركات فان المتحرك في الكيف مثلا في الحركة مثلا يكتنفه نهر باقية او يثبت ما تبقى والاولى ظاهر البطلان كيف وهو يستلزم الخ

زمان م لكون متحركا والثاني يوجب انقطاع زمان لا متناهية في حاصل فان زمان يغير بعده لكن ان منقسم لا الى غير النهاية وفيها كل اثر في الكيفيات كلها واحد منها ابدا الوجود في الحوادث اي اللازم

ان كل واحد منها ابدا الوجود بان ما كان لا كيفية اصلا وانما المتحقق التوسط في الكيفيات كما ذكره العلامة القديم او الكيفية الغير القارة الزمانية كما ذهب اليه من ذا

وهاهنا بحث وهو ان الموضوع الذي لم يبق لا بد ان يتجدد فيه زمان الحركة موضوع آخر واذ هو جوهر فلا بد ان يكون متكونا لان الجوهر حدوثه كذلك ونظائره ان يقول انه

يجوز ان يكون المتحرك هو الطبيعة الجوهرية كما هو رأيه واستمرار تجددها هو مخصوص بها في مبدأ زمان الحركة الى منتهاه جوهر واحد سيال في وجوده كالكلية السيالة

فلا دليل على بطلانه وسينكشف الحال في تفصيل القول ان شاء الله تعالى ولكن لا يضر فان الكلام في الحركة الكمية التي هي النمو والذبول [illegible] ان صح فهي حركة

في الجوهر بالذات وبالعرض [illegible] الى ان تعال ان الموضوع ان لم يبق اصلا فلا يوجد الحركة الكمية بل انما متبدلات آنية للجواهر متعاقبة [illegible]

او متبدلات جوهرية تدريجية او تغيرات [illegible] ان كل حادث مسبوق بمادة فلا بد من انعدام الشيء او تغيره انه خلاف [illegible] بان النمو هو تشبيه الغذاء [illegible] لا نحو ذلك

انما يتحقق حدوث جسم قوله ويمكن ان يجاب عنه بان [illegible] الاجزاء الاصلية غير منتشرة في الاجزاء الغذائية المنتشرة [illegible]

الكل [illegible] واحد [illegible] الاتصال [illegible] الاجزاء الاصلية والطارية [illegible] فقد تبدلت الصورة النوعية [illegible]

على [illegible] بعد الانفصال [illegible] لا بقاء للشخص اصلا فلا موضوع باق [illegible] في الاستحكام والقوة وهو ظاهر لا نقول ان المتحرك هو المادة التي هي

الهيولى [illegible] بالوصل والفصل لان المتحرك عندهم في الحركة الكمية هو الجسم [illegible] الحركة في مقولة عبارة عن تبدل انواع المقولة [illegible]

انما هو قائم بالجسم او الصورة الجسمية فلا بد ان يكون المتحرك واحدا منهما [illegible] فلا بد من ان يكون الصورة [illegible] زمان [illegible] فغير ذلك

او زمان قد [illegible] او انفصل [illegible] الانفصال [illegible] التخلخل والتكاثف وان لم [illegible] الا الاتصال في الحس [illegible] الصورة

النوعية [illegible] الانفصال [illegible] هو المراد في هذا الكلام ان الموضوع [illegible] باقيا وحاصل الجواب [illegible] قوله والصورة في الجسم

للحركة على رأيهم لا للانفصال قد تقرر [illegible] الصورة النوعية انها ليست فاعلة على رأيهم [illegible] عليه [illegible] على ما هو المشهور

او يقال ان المراد [illegible] الفاعل [illegible] الايجاب [illegible] الحركة [illegible] متجددة فلا بد [illegible] باستعداد [illegible] مستعدا وموجبا [illegible]

حسب الاستعداد [illegible] وحسب الايجاب [illegible] قوله [illegible] وهو ان اثباتهم الحركة في [illegible] النمو والذبول [illegible] عبارة عن [illegible]

الاصلية والزائدة وهو [illegible] النفس [illegible] بان النفس [illegible] عالم الحيوة [illegible] والبدن [illegible]

يكون [illegible] يكون [illegible] النفس [illegible] الهيكل المحسوس [illegible] الاستدلال [illegible] النفس [illegible]

محسوس [illegible] فقط [illegible] ذلك [illegible] الشيخ [illegible] على دليلهم انه يجوز ان يكون [illegible] الاجزاء الاصلية [illegible]

قال الامام الرازي في الملخص [illegible] هذا الجواب [illegible] هذا [illegible] الحركات لا حركة واحدة [illegible] الاجزاء

الاصلية بقيت [illegible] الاجزاء [illegible] وهو [illegible] هذا القياس [illegible]

[illegible] فان [illegible] الاجزاء [illegible] بان [illegible] النمو حركة واحدة [illegible] التخلخل [illegible] والله اعلم

قوله وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية [illegible] ان الجسم هو المقدار [illegible] المتعلم [illegible]

فالمراد مطلق المقدار والجسم المخصوص بمقدار المخصوص فيتبدل اذا زاد مقوله الكم الذي هو المقدار لا ينفعل الا عند الجسم وهو تبدل الجوهر في نفسه لا تبدل موضوع في حاله الذي

هو الحركة وما ذهب اليه المشائين قالوا ان الجسم مركب من الهيولى والصورة والثاني لا مقدار له في نفسها والثاني القابلة للمقادير المختلفة يجوز ان يتبدل مقدار عليها الا بالانفصال

او بدونه بالانفصال او بدونه وقال الامام الرازي في المباحث المشرقية ان الذي يعول عليه بطلان المقدار على المحل فانه [illegible] يمكن ان يتبدل على الموضوع ولا دخل للتخلخل

الهيولى والصورة والبساطة ونافية انما بنوا على اثبات الهيولى لانها عندهم ما لا يختص لتوارد المقادير المختلفة عليها من غير [illegible] فذلك

الجلد وما اذا كان البسيط متصلا واحدا فانه ربما يختص بحجم مخصوص [illegible] لا ينفعل عنه فلما [illegible] ان يقول ان الهيولى فانها يختص لكن [illegible] ذلك ان يمكن تبدل

المقادير عليها فانه يجوز ان لا يكون قابله الا لمقدار معين كما هو في ابطال الافلاك والنصر ان المقدار لا يجوز ان يكون على الصورة الجسمية فلا يمكن تبدل [illegible] التدريجي

فالحق ان المقدار على زيادة المقدار على المحل وعدم لزوم مقدار مخصوص له يمكن ان يتبدل على الموضوع دفعة وتدريجيا وقال الامام الرازي ايضا ان الجسم اذا

كان البسيط كان الجزء والكل متساويين في الطبيعة فيجوز اتصاف كل منهما بمقدار الاخر [illegible] لا بد في ذلك من ان يصير الجزء منفصلا اذ مع كونه

جزءا ان يكون على مقدار الكل وانت تعلم ان هذا جار في تركيب الجسم من الهيولى والصورة ايضا فان الصورة كلها متشابهة وهو في المتصل الواحد واحدة ولا انفصال فيه

الشمول ولا فصل على الامام فانه صرح وان البساطة كافية في امكان الحركة الكمية ثم لو [illegible] اخر لا ينفي ذلك [illegible] في اثبات الزيادة وعدم لزوم مقدار مخصوص

[illegible] الى الوجه الاول وقيل ان اشتراط الانفصال في امكان انتقال الجزء الى مقدار الكل محل نظر ولا يخفى ما فيه فان نقل الموضوع

شرط الحركة والانتقال [illegible] عند الانفصال لا وجود للجزء فلا ينتقل وانما الانتقال للكل والحق انه لا ينتقل الحركة الكمية على اصول [illegible] فانك علمت ما عرفت ان الجسم [illegible]

وان الصورة الجسمية ممتدة في نفسها والدليل اثبات الهيولى فان مداره على ان الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية متنافيان مع الوحدة والكثرة الشخصية وهذا

انما يتصور فيما يكون متصلا بذاته ولو كان المقدار زائدا على الصورة الجسمية وهي في نفسها [illegible] ممتدة [illegible] فانه يأبى [illegible] المقدار [illegible]

فلا حاجة الى الهيولى واذا كانت الممتدة فالتبدل في المقدار هو التبدل في الصورة الجسمية التي هي الجوهر ولا ينتقل التبدل التدريجي في الجوهر على [illegible] الهيولى

متحركة في الجوهر الذي هو الصورة الجسمية [illegible] سواء كان المقدار زائدا على الصورة الجسمية او لا انما يصح القول بالحركة الكمية ان لم تكن الصورة في نفسها متصلة فانها

كانت ممتدة في نفسها فالصورة المخصوصة [illegible] مساو له او زائد او ناقص فان [illegible] مقدار آخر فالصورة على خصوص

[illegible] يلزم الانتقال في الصورة فان كان [illegible] الهيولى متحركة في الصورة التي هي الجوهر [illegible] فلا [illegible] في المقدار

وعلى الاول فيكون المقدار قائما بالصورة وقد زاد عليها فيكون [illegible] الهيولى [illegible] واستدل على نفي الذبول

والنمو [illegible] ان يتبدل على نفي [illegible] النمو والذبول انما [illegible] بالاتصاف [illegible] الاجزاء

[illegible] ان الحركة [illegible] المتحرك [illegible]

[illegible]

بالانطباق فلا يلزم ان يكون في قطع المتحرك اجزاء موجودة في نفسها متناهية فيلزم ان ينقسم ذلك التحليل بالفعل الى عدم التناهي ثم تلك الانقسامات [illegible] المتحرك للاجزاء المتحركة موجودة

وذلك لان الان وان لم يكن موجودا بالفعل لكن الانطباق الذي فيه الى المتحرك موجودة بالفعل وكذا الانات غير متناهية فلابد من انقسامات وانطباقات

غير متناهية وهذا الخلاف ذكره التحليلي والكاشفة فان فيهما ليس الا اقامة الفساد على الجسم في لا يبدو لهم انه لا فرق بالقوة والفعل فما بالقوة ليس بفساد

كما يراه جالينوس او فرد الاجزاء ان الاجزاء فيه بالفعل وانما الاجزاء فيه بالقوة لا محذور والتحقيق انه مع ظهوره لم يتعرض له ولا يخلص الا بالتزام ان

الانطباقات متناهية وان بين كل انطباقين زمان لا انطباق فيه ثم اذا الانطباق فيه [illegible] الفعل مع المنطبق الذي الاتصال حقيقيا او حسيا

ثم يكون في الازمنة على سبيل التدريج لسبب الاقتران المورث للحرارة فهذا المحققة للتحليل ولكنه كالتحليل المتعارف فانه يكون اعداد الانطباق والانفصال

بخلاف هذا التحليل فانه باعداد الانطباق والانفصال ولكنه لا يبقى اثر [illegible] في تمام زمان النمو لحركة واحدة بل وكان دون وقفات وهذا القدر ان [illegible]

تصحيح دالادفع فتدبر والنصف قوله فهو بالذات حركة آنية وبالعرض حركة [illegible] بل ليس بينهما حركة آنية ولا حركة [illegible] فان الاجزاء الاصلية على مقدارها

وكذا الزائدة ومقدار كل على حاله ومقدار الكل على حاله وانما يجدد الاتصال والانفصال لا غير فلا يتعالى في المقدار الا مقدار [illegible] مجاورة ويمكن

ان يقال اراد بالعرض التجوز قوله وقال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا ولا يبعد كل البعد ان يقال ان [illegible] من [illegible] ان

المجموع صار متصلا واحدا [illegible] ان الكلام في قوة لا يمنع الا بان كون الانطباق الزائدة مصير المجموع متصلا واحدا فانه يمنع ان انطباقه

اختلفت على ماهيته فان الظاهر على المجموع غيرها كان الاصلية عليه في لوازم التدريج في مدة المحاذاة لم يجد بخلاف ما اذا لم يكن المجموع متصلا واحدا

فانه ليس الا انطباق جسم بجسم ولا يخفى ما فيه من البعد مع ان ثبوت الحركة في النمو والذبول [illegible] صوتية فالامر هنا في كونها حركتين في ان التحليل

والكاشف في الفاء والاشتغال مع ان كلا منهم لا يفيد الا ظهور لكن النمو والذبول حركتين فانه في [illegible] وفيه حدوث المقدار الذي على

المجموع فانه [illegible] يبعد فتامل قوله صورة كونها ممتزجا ونقاء صور [illegible] كما قرره لا يقال ان بقاء صورة النوعية لا يدل على ارتفاع الانفصال بالكلية فان

مدار الانفصال على وحدة الصورة الجسمية بل على وحدة المقدار لانا نقول اولا ان الصورة النوعية قائمة بالجسم او الصورة الجسمية وبقاء المحل يدل على بقاء المحل زمانا

ان الاجزاء في المتصل الواحد يكون بالقوة وقد تقرر عندهم ان الاجزاء التحليلية المقدارية مختلفة بالجهات لا تكون في المتصل الواحد كما قالوا ان الغير يحدث

الشبه في المقسوم [illegible] قوله على تقدير التسليم فلابد من ان يعدم المنفصلات في الاول ان يكون من الاعراض اصليا لا [illegible] فان الاول لم يدفع كما مر [illegible]

بعد التقرير المفصل الموضع ان يقال بين الاجزاء الاصلية لغيبة موجودة او لم يبق وعلى الثاني فالموضوع غير متحد فما يتعدد بعد ما صغيرا هو متعدد بمقدار

كبير مع ان كلام الشيخ يقتضي ان المتحرك هو الاجزاء الاصلية ثم يتوارد على موضوع واحد على ان حدوث المقدار الاعظم متزايدا غير ظاهر وكيف يظهر حال الاجزاء الاصلية

على ذلك التقدير منفردة بالمرة مع انه خلاف ما عليه العقلاء نفر محدوث المجموع دفعي لان المجموع لا يحدث الا بالتكون او متعدد من الصورة فقط فالصورة المحادثة

لك في الصورة فيصح بان مقدار المجموع انما هو مقدار الاصلية والزائد فهذا المقدار الذي حادث معه وذلك لانه لا يبقى المحل في اتصال الا بعد

الانفصال

صحيح

لا يلزم

هم

الاحسن [illegible]

بل فرضه منفصله رفع فيها الشك فلا يعقل ان يتبع محل القسمة لا بالفعل ولا بالوهم وان اوردت في اعدام الحركة في الاول يلزم الجزء لو امكن فيقضي انها ان وجدت فهي ماضية
او مستقبلة او حاضرة والاول ان باطل لان فلا يعقل فيه نعم هو كحصول للفعل ثم الجمهور يدفعها بالتزام ان الحركة القطعية غير موجودة وانت قد عرفت انه مما لا حاجة
للضرورة وان القول بالوجود في الخارج عين محيد فالجواب الحق ما قدم من ان الموجود هي الحركة التوسطية التي لا جزء لها انها مستقبلة او ماضية وهي في الوهم كما هو المقولات
والوجود الحقيقي للماضية ليس في المتصل من الزمان ولا في الان الاستحالة بل هو في الزمان التام وكذا الحق في المستقبل نعم ان كان فيها الحاضرة الموجودة في الزمان الفعل
الذي يسعهم الماضي وبعضهم المستقبل في محتار انها منقسمة لا الاعتبار ومنها ان الحركة على احد الاجزاء انها من المتحيز ان يحصل متصل حقيقة وحدانية ومنها ان وحدتها
مشروطة بوحدة الزمان كما قالوا ان من شرائط وحدة الحركة تلك الوحدة ولا تصور وحدة الزمان فان الذي يقع فيه الحركة من الزمان منقسم بعضه ماض
وبعضه الاخر مستقبل فلا وحدة وحاصلها ظاهر مما مر وجوابه الشرح ولا منافاة في الاعتبار فعلى الحكم للمتصلات بلا اجزاء لها بالفعل والاجزاء الوهم بلا مضايقه
في تحصيل الحقيقة الوحدانية لكن تلك الاجزاء ليست تحقق بعد بل شاملة لها ان الاجزاء في الجسم وكلما بعض من الاجزاء فهو متقدمه ومتأخره ولا استحالة في تحصيل الحقيقة
الوحدانية من مثلها وانما المستحيل التحقق في الان والتعدد في الوجود وهكذا الزمان في نفسه مقدار ليس فيه اجزاء بالفعل وانما هي بالقوة تحليلية متقدمه ومتأخره
حاشية
ومنها ما في الشرح فلا نرجع اليه قوله والجواب ان امتناع وجوده في آن الوصول الى المنتهى [illegible] اذ يلزم من الافضاء الانتهاء ونحوه من صعوبات انقطاع الحركة
اسم للمعنيين الاول الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدا الى المنتهى وذلك لان المتحرك لنسبه الى المكان الذي تركه والى المكان الذي ادركه فاذا
ارتسمت صورة كونه في المكان الاول في الخيال ثم قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت الصورتان في الخيال
في شعور الذهن بالصورتين معا على انهما شيء واحد وانما في الخارج فلا يكون لها في الوجود حصول قائم في الذهن او الطرفان لا لحصول فيهما المتحرك
في الوجود والحالة التي يتبعها لها وجود قائم الثبات وهو الامر الوجودي في الخارج وهو كون الجسم متوسطا بين المبدا والمنتهى بحيث كل حد فرض من الوسط
لا يكون قبله ولا بعده فيه وهو حالة موجبة مستمرة ما دام كون الشيء متحركا وتسمى هذه الحالة تغير الحالات فتغير حدود المسافة بالعرض لكن ليس المتحرك متحركا الا انه
لانه في حد معين من الوسط والامر بل هي كما عمر حد وحده منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط وتلك الصفة توجد في
المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال لحركة في كل ان يفرض انه في حد متوسط ولا يكون قبله ولا بعده فيه والذي يقع من ان كل حركة في زمان فاما ان يعني بالحركة
الامر المتصل فهو في الزمان وجوده فيه على سبيل وجود الامور في الماضي ولكن يتأتيهما بوجه آخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان له وجود في آن من آنات
كان حاضرا فيه ولا كذلك هذا او ان عني به المعنى الثاني فكونه في الزمان لا على انه يجب ان يلزم مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يخلو عن حصول قطع ذلك القطع مطابق
للزمان فلا يخلو من حدود زمان ولا انه ثابت لكل ان من ذلك الزمان فكيف ثابتا في هذا الزمان نحو تسلط هذا الكلام وفهم منه قاطبة ان الشيخ ينكر
وجود الحركة القطعية وهو مدار الشبهة وقال الامام الرازي في المباحث ان ذلك مناقض لمذهبه في وجود الزمان ولا يصح ان يقال يكون المحل مقوما ولم يجئ موجودا الذي
يشعر ان يقال هو انما هذه الشبهة لا تقع الا انتفاء الحركة في الان الذي وصل المنتهى فيه وهو الذي اسأل الذي قبله ولا بغير وجوده في جميع زمان بين الطرفين
تنبيه

فانه ان اراد الثاني ففي [illegible] اعم لا ان يكون زمانا او آنا في ممتنع فان الحركة فيه الوصول في زمان بين المبدا والمنتهى موجودة في الخارج بالمعنى الذي [illegible] في المقام بان

نتيجة دليلك نحن نسلمه ونقول بان لا وجود لها على حسب قرار الذات وفيه ان [illegible] انها موجود على حسب ذلك معنى الحركة التوسطية وانما وجودها على حسب القرار في

الخيال ولذلك تراه [illegible] [illegible] الوجود [illegible] فان هذا الوجود [illegible] وانما [illegible] الوجود الامور [illegible] لان ان

في الحقيقة [illegible] والمستقبل [illegible] لا وجود لها الا فيهما والوجود الاستقلالي المتوقع قد انقطع فلم [illegible] والحاصل ان [illegible]

قوله وفيه تامل [illegible] في هذه المباحث لشديد الارتعاع اقول الكلام [illegible] الزمان لا تقوم على [illegible] بل

انما تقوم به كيف يعقل تقدم المحل على الحال فلعله لا [illegible] الا ان [illegible] الحركة موجودة في زمان [illegible] الوصول [illegible]

عن زمان السكون والفصل [illegible] فالمنافي [illegible] المنافي اللفظية وان كان الحركة لا اجزاء لها بالفعل وكذا الاجزاء الزمان [illegible] فلا [illegible] وكل جزء منها [illegible]

من ذلك الزمان فهذا [illegible] النقاش اللفظي فان المقصود ان كل جزء مفروض في جزء والنظام [illegible] في كلامه كثيرا فلم [illegible] الا قوله

اخبر ان انفسها موجودة [illegible] المنافية [illegible] فانه [illegible] الا في الجواب والله اعلم [illegible] قوله الى الحركة [illegible] والمستقبل [illegible]

لان الكلام قد يطلق ويراد بها الزمان [illegible] وهو المتعارف بين العوام ولا [illegible] الوجود [illegible] قوله وان اريد بها المعدوم

مطلقا [illegible] تقول ان الحركة لا اجزاء لها فكيف يصح [illegible] المستقبلة منها موجودة في الزمان المستقبل [illegible] ان الحركة [illegible]

بالاجسام والمقادير فاجزاؤها وان كانت بالقوة لكنها ليست معدومات محضة [illegible] فلا [illegible] موجود [illegible] وجود

[illegible] فرضت الخارج [illegible] كانت موجودات [illegible] فان [illegible] في وجود الكل ومن هذا الوجود [illegible] الا في [illegible] في الخارج

[illegible] الوهم لكنه [illegible] في الخارج [illegible] يكون الوجود [illegible] المستقبل [illegible] الماضية في الماضي من الزمان [illegible]

[illegible] الاول منهما [illegible] الحركة القطعية وهو انه لو كانت موجودة لزم ان [illegible] الحركة المتحركة بامتداد [illegible] الا [illegible]

[illegible] الامتداد [illegible] امتدادها كيف [illegible] السواد [illegible] بالجسم كان [illegible] لكونه [illegible] السواد [illegible] بالضرورة شاهدة بان [illegible]

[illegible] بالاجسام [illegible] قيام الجسم التعليمي [illegible] امتداد الجسم [illegible] الحركة [illegible] الافلاك [illegible]

ليس بغير متناه [illegible] الجسم [illegible] [illegible] [illegible] بقيام الاصوات

بالاجسام [illegible] المتصلات [illegible] الاصوات [illegible] الحركة [illegible] بالذات [illegible]

بالزمان وانما [illegible] الحركة فعانه [illegible] يكون [illegible] لا ان يكون ممتدا [illegible] الاضافة [illegible] بالقرب والبعد [illegible]

اضافيان [illegible] بالحركة التي تتصف بالاضافة [illegible] اصلا ان يكون الجسم اضافة [illegible] ان الحركة [illegible]

[illegible] بالمتحرك [illegible] ان يكون ممتدا بامتدادها [illegible] فان المسافة [illegible] العوام [illegible] الجسم الذي [illegible]

99

بعد الانفصال والنمو على هذا التقدير واسم التدريج فان التدريج في مقدار واحد كان شيء يتجدد ويتبادل صور بسبب صورة ان يكون في الصور بين الجسمين زمان لا يكن فيه

شيء من الصور وعلى الاول فالاجزاء الاصلية على مقدارها والزائدة كذلك وكذا المجموع وانما انتفى الاجتماع ولقائل ان يقول ان المتحرك هو الماء وحده فيما قبل الانفصال

انما انعدم الصورة الجسمية لا الهيولى وهذا يرد على تقرير الشارح ويندفع ببعض ما ذكرنا ولانهم صرحوا بان المتحرك هو الجسم والنمو ان المقدار من عوارض الصورة الجسمية او الجسم

فيكون المتحرك هو الجسم او الصورة لا المادة قوله ولقائل ان يقول الانفصال ههنا يعدم صورة جسمية واحدة طبيعية وقد يقسط بهذا على اعتبار ان الفرس مثلا

تخص له واحد طبيعي له مقدار واحد في كل حين من احيان وجوده وكانه يجوز ان يتصل ببعض الاجسام بعض آخر بحيث يصير المجموع امرا واحدا طبيعيا كما يجوز ان يصير

مقادير تلك الاجزاء مقدارا واحدا لذلك الامر الطبيعي ولا يخفى عليك ما فيه اولا فان الانفصال بهذا المعنى لم يعهد فهو اصطلاح جديد وانت تعلم انه غير ضائر فانه

من قبيل المناقشات اللفظية وثانيا فان هذا الجواب لا يفيد اصلا فان الاصلية وان اتصلت بالزائدة بحيث صار المجموع متشابه الاجزاء وواحدا طبيعيا

تركيبه لكنها موجودة بالخارج بوجودها الذي كان لها قبل وكذا الزائدة على مقدارها الذي كان لها قبل التشابه لا اصلية ولم يرد في المجموع على المقدار

الكم في قبل على التفرق والاتصال على الازدواج صورة فان الاتصال لا يفيد بالاصالة والعجب ان المحقق الدواني قد ذكر انه ان اريد ... القائم في ذلك

لا يفيد الحركة الكمية وهذا الجواب اختيار لهذا الشق ولم يتعرض فيه بما ذكره فتدبر واعلم انهم ان ارادوا ان كل النمو حركة كمية في الازدياد الذي يحصل بالانضياف فان

يشتبه الجزء المجتمع مع آخر لصيرورة المجموع ... اصطلاح الواقع وانما هو ... والنظر ... التشابه اصلا وان ارادوا ان الاصلية بعد

الاغتذاء تتحرك في الكيفية وهو يورث تحركا في الكم وكذا الزائدة وبعد ما يتحرك المجموع بهذا المحمل هو حركة مكتنفة في الكيفية ولكنها انما لا التخلخل

والتكاثف بحال سكنات فان الاولى ان التخلخل قسمان قسم لا مدخل فيه للانضياف وقسم يكون له ... لكن ... في علاقته

الصورية وكلامهم ظاهر في ادعاء الظهور ... وذكره الشيخ على ما نقل عنه ان ...

لبعض اصحابه وحاصله الاعتراف بالعجز بالكتابة ... قوله وذكر العلامة القوشجي في شرح التجريد

ان النمو والذبول حركة كمية في ... انه جواب آخر ... كما في شرح التجريد ... في الكلام المحقق الدواني ... الافلاك

بحاله ... او بالانضمام التشابه ولا يستلزم ... التشابه يزداد المقدار على موضع واحد ... فانه ... هو الذي ... الطبيعي

كما في شرح التجريد فيكون ... في العلاقة ... ما ذكره سابقا ... التعرض ... والصورة مقدار ... تبلغ

انه لا يفيد اصلا قوله اقول لنا ان نقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن ... لا يخفى ... فان محل المقدار ليس الا الجسم ولا يتوارد ... اصلا

على موضوع واحد ... ان كلما تتقوم ذاته من معان فتمامية بالفصل الاخير ... محفوظة ما دام فصله الاخير ... بالمقولات ...

الا ... الفصول التي هي لوازم وجوده ... معتبر فيه على الخصوص ... والابعاد ... فصل

للجسم بما هو جسم بالمعنى الذي هو ... مادة ... قوة ... ذاته ... الانفصال ... كونه بالفعل ... الحجم

الانضياف

ان م

بما هو جسم فقط وكذا الغاذي فعلى هذا يجري النامي وبه نامية ذاته ويسمى نامياً متغيراً بمجرد الجسمية بل بمبدأ قوته هي مبدأ امكانه فلا يجري هذا الحكم [illegible] لا لوجوب [illegible] ذات الجسم

النامي لانها معتبرة فيه على وجه العموم والاطلاق لا على وجه الخصوص والتعيين فهذا الحكم لا يجري في نوعه من النامي والحساس وكذا كل ما يتقوم وجوده من شيء كالمادة

كالصورة كالانسان فانه يحصل ويتم بالنامي او بمرتبة مقادير معينة وذلك مثل جسمية تشخصها فهو بما هو جسم طبيعي مطلق فلا يتعين تخصيصه بالجسم الابيض وبما هو جسم

مستمر [illegible] تخصصه به هو جزء لان ما هو جزء ليس له مطلق الجسمية فرأى قد ذكر فيما على الاتصال الوحداني وعلى هذا القياس حكم نفيا الجسم [illegible] الحساس

فيه وهو نفسه الجسمانية فعلى حس التشخص بتوليد كثير من الصور النباتية والتحصل بعينها فاذا احكمت هذه القاعدة فقد علمت بوجود الحركة في الكم وان الموضوع في

النمو والذبول هو الجسم بما هو جسم نوعي وان التخلخل والتكاثف في الهيولى الاولى هذا كلامه وقد اشير الى كلامه بقوله في تقدم تحقيق تحصل النفس بان المادة يلزم ان يكون الشيء بالقوة

والصورة بانه بالفعل وفيه اشارة الى ان المادة التي تعتبر فيه بوجه مبهم لا من حيث انه امر متعين بل من حيث انها تصلح لان يكون حامل الصورة كالقطعة

خاف مادتها الموضوع لمحل لم يعتبر من حيث الخصوص بل على انها ان حصل كان فاذا اعتبرت في الصورة الابشرط شيء كان الموضوع على حركة مبدأ الفصل دائماً تحققت

نفسه ولا [illegible] مجردة عن اعتبار المادة مطلقة مبهمة او معينة كانت جزء ومحمول في الحقيقة حقيقة الحركة بتعينها بالصورة يتعين بها المادة بوجه مبهم ولو لم يكن وجود الصورة متعددة من

نحو ذلك الحركة بعينها لم انه يكون ان يكون امراً واحداً بعينه فرد المطلوبات المختلفة وبعض من حيث انه فرد لواحد منها وبعضهم من حيث انه نوع لا يذكر ان هذا الكلام [illegible] حيث

الى آخره ولا يمنع من حيث الكلية وهذا التعدد الجزئي في ذاتيات الشيء الواحد وقد تعلق بما هو يخطو على خطوات الشيخ ولا يخفى عليك انه لا يتم هذه المقدمة

انما يتفع لعاد المحصور واحد ولا يتغير ورفع الانكار فان الاجزاء المبدلة والمضافة على مقادير الشيء كانت الهام قبل ان لم يحدث الا الاتصال والتمام وذلك

لا يتحقق الحركة الكمية والله اعلم ولعله ما في هذه المقدمات في نظر النظار لم نظهره والله اعلم قوله لا يقال لو كفى في الحركة في الكم ان يتحقق مقدار غير قار في

نفس شيء متعلقه بالحركة الكمية مطلقاً لا بالنمو والذبول . . . امثالها على المحصور وهو قطعة اما الحد فلا يمنع ان ودبان الشيء في الكم

يمكن ان يقال ان مراد المحقق ان المقصود هو ان الكم العددي القار الذي لا يتوهم فيه الاجتماع لا يتغاير ولا يحدث بما يتحقق في الزمان وهو قطعة واما الكم العددي القار في

الحركة الكمية فلا يصح ان يتصف بالحدوث لكنه ناظر الى الاجزاء في الوهم فان القطعة بمعونة الوهم يحكم ان الاجزاء الاول باقية فذا انضم اليها الجزء والقوة هذا ولا يخلو

عن بعد والبعد فيه ما يمكن ان يقال المتحصل العددي القار باجزائه وحدوده جميعاً وهذا الكم يمكن وجوده بان يكون موجوداً ثابتاً قاراً كيف وقد علمت ان المتصل باجزائه

مما يتوهم فيه تعاقب لتعدد الوجود في الزمان والمعدوم في الآن فلا جامع يصف بالزيادة والنقصان قطعاً وهو قطعة وهذا وهم ان الحركة اشتباه اللفظ فان

المعضل ان المعدوم لا يتزايد ولا يتناقص بحيث يكون المقدار الاول مع المضاف اليه زائداً او ما ينتقص ناقصاً وهذا حق فان قلت او لا ان هذا لا يتم

في التخلخل والتكاثف لا في النمو والذبول فانه لا اتصال فيهما ولا انفصال بل المقدار الاول محفوظ وقد ينضم اليه قدر آخر وثانياً يجوز ان لا يكون الحاصل والانفصال

في الوجود وانما هو بحسب خلاف الفرض قلت اولاً ان كلامنا مبني على ما قالوا ان الحركة في النمو والذبول ولا يصح الا ان يكون موضوع متصفاً بمقدار

في ان لا يكون وذلك فيه لا بعد وثانياً انه لا الاتصال والانفصال ان حدث هو به لم يكن قد ولا يعلم ما كونه فلا بد منه وقد علم بما ذكره من نقل

لكنه

نفس الزمان فاما لو قلنا ان الزمان لو كان موجودا لكان منقسما الى اجزاء متقدمة ومتأخرة وهذا التقدم والتأخر ليسا في ماهيتهما ولا للوازمها فيلزم الاختلاف
في الماهية او الامر عارض فما بالنظر الى الذات لا تقدم ولا تأخر فيمكن الاجتماع وضرورة اي عدم ولا يتوقف اعتبار بعضها على بعض على الفرض [illegible] وهذا
على ان الاتصال الوحداني لا يمكن تحققه في التخالف في الماهية وهو ظاهر ثم انه ان اجرى الكلام على الجزء لا الامر ايهون مما افاد المشتبه يقولون باتفاق الاجزاء في الماهية
والا فلا يجدي ان يبدا بمحل [illegible] من جميع الصور متناقضة فنقول الحكم [illegible] باطل لانه في تخالفه مع انقسام الاجزاء المختلفة الماهيات وهي الاجناس
والفصول [illegible] والمقسم [illegible] ان الاستقامة والاستدارة [illegible] تخالفان بالماهية مع ان خطا واحدا قد يكون بعض اجزائه مستقيما
والبعض الاخر مستديرا كما اذا ابتدأ خط واحد في المحاذاة الاخرى دون ان يحيط الانحناء الزاوية وكذا الاجزاء الزمانية للحركات وقد مر
مرارا وكذا الخط المتصل فان المتخالف بالشدة والضعف متخالفة بالماهية لا شبهة في ان ذلك الخط ينقسم الى جزئين احدهما اضعف والاخر اكثر وقوى
ان المقدر انما يتصل الاجزاء المقدارية لا تخالف بالماهية ولا يحل الاتصال الواحد الى متخالفة الماهيات بديهيه لا يحتاج الى تنبيه اصلا واما الاجزاء الاجسام
البسيطة الاجناس والفصول فهي موجودات بالفعل لكنها بوجود واحد والكلام في الوجود المتمايز الذي بالقوة واما الخط المستقيم المستدير فالاصح فيه ان
الاستقامة والاستدارة لا تخالف فيه بالماهية وان كانوا يقولون به [illegible] في المقدار الواحد [illegible] ان يطرأ المحل [illegible] فيه هو نفسه الاستقامة والاستدارة
بهذا الحوادث الاجزاء الزمانية للحركة التي [illegible] واما الخط المنقسم [illegible] فان الشدة هو الزمان في الكيف والشديد بهذا الاعتبار مخالفة بالماهية
للضعيف واما الزائد مطلقا فلا يجب ان يكون مخالفا بالماهية للناقص ثم الحق فيه ان الاختلاف بحسب الزيادة والنقصان لا يوجب التخالف النوعي وان وقع
المنافي [illegible] وهذا [illegible] في المقدار [illegible] ودفع الثالث كونه [illegible] فيه نظر فانه يجوز ان يكون
العارض هو تشخص الماهية المخصصة بهذا الجزء المتقدم على ماهيته [illegible] لذلك [illegible] ولا محذور فان التقدم والتأخر الذين
عرضا لاجزاء الزمان انما عرضا لها [illegible] باعتبار [illegible] في تمام الماهية ولا يلزم ان [illegible] الاجتماع ولا يبعد التزام بل نقول
ان جهة العلية هي تشخص الجزء وكذا جهة المعلولية واذا قطع النظر عن [illegible] لم يبق [illegible]
[illegible] وان اعتبر الكلام في التقدم والتأخر الذي لا يجتمع المتقدم مع المتأخر بحسبهما فان ما به التقدم هو خصوص الاجزاء والنفس
اذا كان الجزء المتأخر مما يمكن ان يكون هو بعينه [illegible] لان التقدم والتأخر بالذات للزمان وهذا مبني على الاول وقد عرفت ما فيه فتذكر
ولذا بالطبع والزمان بالشرف [illegible] ما ذكره [illegible] ان المتقدم بالطبع قد يجتمع مع
المتأخر وكذا المتقدم بالشرف واجزاء الزمان لا تجتمع اصلا واعترض عليه بان المتقدم بالطبع لا يجب ان يكون مجتمعا فان العلة المعدة متقدمة بالطبع
ولا تجتمع مع المعلول اصلا والجواب [illegible] ان اجزاء الزمان متقدمة ومتأخرة للتقدمات [illegible] المتقدم بالشرف والطبع
[illegible] عن الاجتماع بما هو تقدم [illegible] والكلام فيه والكافي ان [illegible] العلية للطبع

بالنسبة الى آخر مام ويرد عليه بما قد عرفت انه يجوز ان يكون العروض للاجزاء المختصة الا بعد ان يكون نفس الزمان على ما [illegible] بعض آخر وكذا يكون آخر

بعضها الى آخر وما يقال ان الاجزاء متشابهة فلا يترجح واحد بالتقدم فانه يجوز ان يكون جهة الترجح التشخص ولا بعد فيه فانقلت ان الاجزاء في الزمان

وبتمامه مخصوصة فلا يكون بها قبل القسمة والتقدم حاصل بدونها قلت اي الاجزاء تقدم ذهنوا الى ان الحركة متصلة في نفسها مع ان بعض اجزائها على

بعض آخر كما قدم عليه متصل مثل ذلك في الزمان والاجزاء اعتبر الزمان امرا واحدا مما متصلا فلا تقدم ولا تأخر اصلا لان التقدم كالطبع ولا تقدم

في الدفع لا الزمان ان انقسم فيكون الاجزاء متقدمة ومتأخرة وانها توجد بعد القسمة وما هو صالح لها وهذا التقدم كالذي [illegible]

بين التقدم بالطبع ضرورة ان المتقدم متأخر متقدم عن المتأخر وهذا الاشتراك يكفي لوصفها ولذا بالمكان وهو ظاهر اراد به التقدم بالرتبة

فان اراد ان التقدم بالرتبة يمكن ان يكون المتقدم فيه مجتمعا مع المتأخر ولا اجتماع في اجزاء الزمان نقول الى ما تقدم في التقدم بالطبع

الشرف مبعوث مسائل لكن عدم النظم في سلك التقدم بالطبع لا يخرج عن كونه متقدما وان اراد ان التقدم الرتبي لا بد فيه ان يكون بين المتقدم

والمتأخر ترتيب حسي او عقلي ولا ترتيب في اجزاء الزمان لكن فيه وعليه انا لا نسلم انه لا ترتيب فيها فان الزمان كم متصل تعقيبه مبدأ ام ما هو

اقرب منه ثم ما هو اقرب منه الى ان قرب مما هو اقرب بالقدم على ما دونه وان اراد ان المتقدم بالرتبة قد ينقلب متأخرا والاجزاء الزمان

ليست كذلك نقلب ان المبدأ المكاني مبدأ الخاص بالمتقدم اما هو اقرب منه والمكاني هو من المتقدم فما هو اقرب منه يكون اقدم

ولا يلزم عدم الانقلاب في اجزاء الزمان ثم ان الشيخ المقتول ومن تابعه قالوا ليس ان التقدم اجزاء الزمان بالطبع لا يعتبر فان الحركات

كلها منتهية الى الحركة الفلكية التي مقدار لها الزمان واجزائها عند كل الحاصل للاجسام الآخر وكذا الاجزاء منه وفي قوم اخرون ان تقدمها

تقدم ترتيب فقط اذ لا اجزاء فيه بالتقدم الى الوجه تشابهها ليس بعضها اولى بالتقدم وبعضها بالتبعية

العكس بل انا ذلك بالنظر الى انه وهو اقرب من المبدأ والتعجب منه نقول انه التقدم الرتبي الى ساواة دعائه الظهور بعد موضوع وارادات الكلام

في ان التقدم الذي لا يجتمع فيه المتقدم مع المتأخر ليس بعضها بالرتبة فانه لا يأباه ان يخلفه المتأخر وتقدمها وهذا التقدم يأباه والمراد ان التقدم الرتبي

لا يأباه من الاجتماع كالتقدم بالطبع وهذا ابي فلا يكون هذا ذلك ونحن لا ندعي انه لا تقدم بالطبع اصلا ولا تقدم بالرتبة اصلا في هذا المقام

لا كلام لنا فيه فيجوز ان يكون للاجزاء الزمان تقدمات تقدم بالطبع ومن خواصه التوقف في الوجود وتقدم بالرتبة ومن لوازمه ان يكون المتقدم منها

على التقدم وبالعكس وكل منها لا يأبى ان يكون المتقدم بما هو متقدم من تلك النوعين ان يجتمع مع المتأخر وتقدم آخر زماني وهو الذي لا يجتمع بالنظر

الى يجمع المتقدم مع المتأخر فلا يمكن ان يكون من حيث هو بالعكس وهذا التقدم او هو متغاير لتلك التقدمات فهو زماني لان اضافة

التقدم مخصوص بالتحقيق ليس بقابل الى ان يعول اليها التقرب اخوته الاول التقدم بالجهة كتقدم المقومات على ما يتقوم منها والثاني التقدم الذاتي

كتقدم علة تامة على وجوده على تقدير صدور التمام كما يراه اهل الحق لان التقدم عندهم اخر عند المليون وينبه اركانه [illegible]

شه ناقد العلوم العقلية ماهر الفلسفة الحقة النضج جامع اساس الحكمة اليقينية ازدبلو واما الفلاسفة فلا يرون نعم ان ذلك الراى الحق في العلم
ادق تطابق اراء الفلاسفة عليه وليس في هذا المقام مقام بيانه والتكلم معهم في ذلك مبني على كلام الحكماء على ان هذا التقدم مما يرسم امتدادا
منقضيا متجددا والتقدم الدهري فيه لا يرسم لا امتداد اصلا بل فيه جميع الازمنة على السواء فالباري تعالى متقدم على مخلوقاته جميعا و
الكل متأخر عنه تعالى في مرتبة واما التقدم بالمهية فالمشهور على انه تقدم طبعي فان وجود المهية متوقف على وجود المقومات على ان ما ذكرنا
من ان التقدم الطبعي كاف في نفيه منذكر فيكون للزمان زمان حيث اما الاول متبين الزمان فاطبة لا يرون ان للزمان مقتضى
او لانه مصادم للبديهة وينقل الكلام الى ذلك الزمان وهكذا الى غير النهاية فيلزم تحقق ازمنة غير متناهية مجتمعة ضرورة ان الامس
اذ التقدم على الغد لا على ان الامس فيه كان متقدم على كان الغد يكون الزمان الظرفان متغايرين مع مظروفيهما والله
بلا تقدم ولا تأخر وقد دل الدليل على بطلان اجتماع امور غير متناهية وايضا يلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وهو بين
الاستحالة سيما اذا كان الواسطة واسطة في العروض والجواب ان المتقدم والمتأخر اذا لم يكونا من اجزاء الزمان كان معنى
ان التقدم الزماني يطلق على معنيين الاول كون احد الشيئين متقدما على الاخر تقدما يأبى الاجتماع سواء كان بلا واسطة اصلا او بواسطة هو
المشهور بين الفلاسفة وما قيل انه لو كان هذا القدر في التقدم الزماني لوجب ان يكون بعض اجزاء الحركة متقدما على بعض مع انها لا تجامع مع معلول
نقول تقدمه حركة بما يلزم ان تقدمها بهذا التقدم تقدم زماني ولا ضير في ان يكون كل واحد تقدمان والثاني ان لا يجوز التقدم بواسطة الافتراق
مع الزمان فتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ليس بتقدم زماني وهذا هو المتعارف بين المتكلمين ويخص هذا التقدم باسم التقدم بالذات في
فنقول ان اردت انه اذا لم يكن تقدم بعض الازمنة على الاخر اصلا الا بالغير فهو تقدم بالزمان بالمعنى الاول فلا نسلم لزوم ان يكون للزمان
زمان بل اجزاء الزمان لكونها متصرمة متعاقبة وان اردت ذلك بالمعنى الثاني فلا نسلم انه اذا لم يكن احدى الاذنين يكون بالزمان فان فيهما
فيما هو مسامحة وليس الا قسام وهو الذي يسمونه التقدم بالذات فلكلين تقدم بعض الازمنة على البعض الاخر من هذا القبيل سواء كان
المتقدم المتأخر هو الصحيح اما اذا اللهم الا اذا ثبت صحة استعارة المرفوع للمنصوب فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل
والقبلية باعتبار ان نفس القبل باعتبار انه محمول عليه بالمواطاة وذاته بذاته مصداق حمله عليه ومطابق ذلك الحمل ونفس القبلية
باعتبار اخر وهو انها محمول له عليه اشتقاقا فالذات في هذا الصدق الى امر اخر سوى الموضوع كالباري تعالى فانه موجود بنفس ذاته ووجوده
كذلك الفرق بافتراق المحل والمنضم منه دفع ما يتراءى وروده من ان القبلية والقبل متغايران فكيف يكونان عين الزمان
بل هو مقدار يصح ان يكون معروضا لهذين الوصفين يعني ان التقدم والتأخر وصفان انتزاعيان مبدأ انتزاعهما ذات اجزاء
الزمان لا احتياج في تصحيح الانتزاع منها الى عروض حقيقية اخرى كما في الاوصاف الاخر كالعالمية بالنسبة الى ذات الله تعالى وما يطلق

على مثل هذا الارتباط الاقتضائي ولم يرد ان هاهنا علية في الواقع حتى يرد ان انتهائها الى الزمان لما كان مستلزما لنسبة الوجود الى الانقضاء ذكر الدليل بنيه

الى الذات فلا يشتبه فرانه لا يتحلل حادث ولو ان ذلك اصح على ان التقدم وصف آخر فلا يصار اليه في العلية فيه انه وان احتمل لكنه مما يتقيض

عن تجويز التعاقب والله اعلم والجواب ان اجزاء الزمان متمايز بعضها عن بعض بحقيقتها ان مجرد القول بان عروض التقدم لذوات الاجزاء و

امتيازها بخصوصياتها غير كاف بل لا بد من تحقيق ما يتحقق به وانما فسرناه بهذا لان هذا الجواب يمكن تطبيقه على الجواب الحق فلا يجوز ان هذا او

قبول ذلك فانه ان جاز هذا جاز ان يقع في ذلك منفي على ما زعموا ان يكثر الامور التي لا بد ان لا يكون بالحقيقة والزمان محض وجه فلا بد

من مميز آخر ولعل جواز التخالف النوعي بدون تحقق في الزمان فلابد في كل شيئين من نوع انهما متمايزان بدون مميز بحال والحق في الجواب ان

الزمان متصل واحد في الخارج ولا اجزاء له لو تصحح ان الزمان له وجود بالاستمرار الا انه الغار فهو هوية اتصالية قابلة للقسمة لا الى غير النهاية الى

اجزاء هي متقدمات ومتأخرات فهو المتصل المتقدمات في المتصل المتأخرات بحقيقة الموجودة في الخارج ولانها بذاتها متصلة لصحة الانقسام

الى متقدمات ومتأخرات فلا يحتاج في الاتصاف بالتقدم والتأخر اليه وليس الا اتصال الذي هو سباق على التقدم والتأخر كذلك صار الزمان

حاملا للتقدم والتأخر لذاته وبغيره بواسطة وكذلك المقدار الغار فانه بذاته متقدر قابل للقسمة الى اجزاء هي متقدمات ومتأخرات في الرتبة لذاته وخصوصية كل الاولى

من حيث يتوهم الاجزاء المتصل الوحدانية مصداق لتلك المتقدمات والمتأخرات ولا يخفى ان السؤال بان هذه الاجزاء صارت في هذه الحد ولم لم يصر في ذلك من ابين السخيفات فكذا السؤال

فيما نحن فيه الا ان هذه الاجزاء غير آنية عن الاجتماع بخلاف الاجزاء الزمانية وهذا القدر لا يدفع ما ادعيه من المقام لا يقال الاجزاء متشابهة فيكون البعض متقدما دون البعض الآخر

ترجيح من غير مرجح وظهر مما ذكرنا انه لا يصلح ان يكون ما لا ذكر احتمال سابقا ويندفع به ان ما يمكن ان يورد ان ظاهر عبارته انه مبني على ان لا تقدم ولا تأخر الا لاجزاء

الا بعد التوهم وفرض الاجزاء لا وجه لتمايز الاجزاء المتوهمة عن بعض ويلزم عليه ان يرتفع التقدم والتأخر في الخارج فالحق ان الاشياء انما تتصف بها بواسطة الزمان

ولا اتصاف لها الا بعد الفرض فيمنع ان لا يتصف الطوفان وحادثنا العصر بالتقدم والتأخر الا بعد الفرض وهو واضح الفساد وذلك لان حقيقة الزمان حقيقة التجدد

لا تعرف ولا بد انتسابه في ذاته مصداق لحكم العقل بان اجزاءه المتوهمة والمتقدم وان الاجزاء المتوهمة في الكم ليست اخرى بل انما نحو الوجود وهو يخلف في الافراد

كالكميات القارة فان ملاحظي ذاتها يخالفان الاجزاء التي جادر عليه الاتصاف بالتقدم والتأخر لا انما يكون بالمحل ولهذا الا مميز ونقل انه اندفاعه عن هذين نقول لا

ان تمايز القسم بسبب كونه كذلك ينحل محض للموانع لا يكون حقا ما يرد وفيه ان المتقدمات العارضة لاجزاء الزمان ليست متعلقة بسبب كونه كذلك الزمان مقدار الحركة

الفلكية وهي اقدم الحركات لا تسري في الاقسام الى الاجزاء الى حركات اخر في حركات فوائد الجواب ان الاتحاد ونحو متعلقات ونفس حكم الانقسام كما فيه عروض التقدم والتأخر

كما اوضحناه على ان نقل الصم بما اوتيه ان الكلام بالفعال ان لا يكون بالمهية ادليا بسلسل الى اجتماع متعدد ات فيه لكن لم يصح ان الاجزاء في الزمان بالفعال

وهي معروضات التقدم والتأخر وكيف يحتج مع ملك الاجزاء كالاشياء الا توساط لان مطلب المتقدم متأخرا وهو هذا الاكوكبات المتعددة المتمايزة الوجود

المتفاوتة الزمان فانه انقول ان تقدم المتقدم يتأخر المتأخر وكانت في نفسها صالحة لان يتكلم الامر توحيد المتقدم متأخرة بل الحق ان عبر ان الزمان

ام ادام

امر واحد حقيقة اتصال التصرمات في كثير الانصرامات فهو بالفعل امر واحد غير منقسم لا انقسام الا بالتعرضات والمتفاوتات لا بالنظر الى وجوده في نفسه الا بالفرض
بالانقسام بهو فرض التقدم وكونه بحيث ان وجدت الاجزاء بالفعل فانما يوصف بوصف التقدم والتاخر فلا يلزم ان لا يتميز آن من قبل ان يحل تعدده او تعدد ما يستعد له
كحقيقة بل يقتضي حقيقة الموجودة من الحالف هي الجهة للتقدم ان تقسموا الكيف [illegible] وهذا واف لدفع ذلك الاشكال ولو سلم لا احتياج في احدية الامتياز
بان الكل كنبه يتعدد ولا يتعدد ان تمايز في حوادث آخر والانسان به عاكل التتبع غير المقصود فهو بالذات في التقصد كلامه لا يعد [illegible]
[illegible] والله اعلم   [illegible] الزمان [illegible] فان تحقيقه ان الزمان ليس نحوا خاصا ويؤيده لا [illegible]
يكون الزمان الذي يعتبر هو الحقيقة الاتصالية لا الانفصالية وهو ثابت   والجواب ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي معية
غير زمانية لتقضي الموجودات على نحو الاول بان يكون وجوده متعلقا بالزمان بان لا يكون موجودا الا بان ينطبق على الزمان او على شيء منه او على
حد منه او على شيء من الزمان بحيث لا [illegible] بانقسامه لكن لا بوجه الامع فرض التغير الذي لا يخفى الا في الزمان كالحركة التوسطية وتسمى زمانيا والثاني ما يكون بريئا
عن ذلك كالمفارقات ومعيته للموجودات على النحو الاول ان يكون متحققا مع الوجود في الواقع وتسمى هذه المعية الدهرية والثالث [illegible] الزمانية بان يكون وجودهما
متعلقا بزمان واحد او حد منه واحد او يكون احدهما الزمان وطرفه والاخر غيرهما فالباري عز اسمه وعلا غير متقدم على شيء بل انما هو مع الكل معية دهرية
لا معية زمانية والكائنات والمبدعات كلها بهذا الاعتبار لا تقدم فيها ولا تاخر اصلا [illegible] مع الثابتات انما هذه المعية ويعبر عنها
بالسرمد واذا عرفت هذا فاعلم ان قول المستدل [illegible] بوجه من غير [illegible] والمتغيرات [illegible] واعلم ان المعية الدهرية قد يطلق على
معية الثابتات بالنسبة الى المتغيرات وكلام [illegible] واعلم ان الفلاسفة اثبتوا معية دهرية وراء المعيات المشهورة ولم يثبتوا ابدا
تقدما وتاخرا دهريا فان التقدم هو ان يوجد المتقدم ولا يوجد المتاخر ثم يوجد [illegible] الوجود الدهري هو الوجود في الواقع زعموا بان لا يوجد
اصلا فهذا العدم لا يتحقق الا بان لا يكون المتاخر موجودا ازلا وابدا في الزمان [illegible] بوجه بدون الزمان فان كل
ذلك كون الواقعية سلبية سلب الكل فلو وجد التقدم الدهري لكان في الدهر المتقدم موجودا وانما [illegible] يلزم اجتماع المتقابلين فان التقدم
الدهري لا يتصور ان يكون المتاخر في الدهر معدوما فيه وهو بان لا يوجد اصلا والتاخر نقيض الوجود بعده [illegible] فان الباري تعالى لا يصدق عليه انه قبل
الحادث عند عدمه [illegible] بحدوث الدهري والقبلية الدهرية فلنا ان نقول ان قبلية الباري تعالى [illegible] قبليته [illegible] لا تعلق
بالزمان فالواجب كان قبل العوالم كلها [illegible] ثم اذا وجدت ارتفع القبلية [illegible] المعية بخلاف القبلية الزمانية فانها لا ترتفع [illegible]
ثبت معيته بالنسبة الى زمان آخر فان الدهر غير منقسم فلا تتصور ان يكون فيه قبلية ومعية فانه الوجود في الواقع ولا تحكم فيه اصلا بخلاف الزمان فانه
منقسم يمكن ان يكون [illegible] بعضه قبلية والى بعض آخر معية وتحقيق هذا المقام على نهج اوسع مقام آخر   واما ما زعم [illegible] ان الزمان [illegible] الوجود
لا تغير فيه [illegible] ولم يعتقد ان الزمان الذي هو الكمية المتجددة متصف بوجود الوجود   والكرية ضرورية لا نفيه [illegible] الممكنات [illegible] عدم

محال كالمعة الاولى ومعلولها مسلسلا لان الجواب عنه قد مر فيما مر في بحث امتناع تجرد الهيولى عن الصورة وحاصله ان الدور نفس عدمه مع قطع النظر عن الغير يستلزم المحال لذاته فهو

والمعلول الاول عدمه في نفسه ممكن لكنه اذا هو في مرتبة اللازم ومعلوم اللازم له شيء في الوجود بالجادة وانا فيه لزم في عدمه عدم شيء على اكبر بخلاف ما فيه فان نفس العدم

الفصل الرابعة اما الصورة فلانا لو فرضنا عدم الزمان او لعلنا ان نقول ان الحج هو ان يكون عدمه مستلزما لوجوده ولا يلزم ههنا فان الزمان لم يمكن الا لكونه مقدرا للحركة

كل ... فالعدم لشيء والوجود لآخر والجواب انك قد عرفت ان الزمان هو الذي يصحح التقدم والتأخر لذاته وذلك لا يتعقل الا بان لا يكون نفس اجزاء الفعل ولو فرض عدم الزمان معدوما لكان

العدم قبل او بعد ولا قبل الا بالزمان وكذا لا بعد الا به وقد فرض معدوما بالمرة وفي ههنا ... يظهر ان هذا الالزام لعله انما يتم ان الزمان حقيقة الكمية المتصلة الغير

الاتصالية لكنها قد ... واجبة الوجود والجواب بان ذلك الحاصل العدم لذاته او حاصله ان العدم الذي يستلزم محالا لذاته هو الذي بعده الوجود

او قبله لا مطلق العدم فان الزمان في نفسه صالح لان يوجد اصلا بان كان لم يوجد بالمرة كعدم ... او ذلك بان لم يوجد علته فهو كسائر الماهيات الامكانية الا انه

يوجد كمن ذلك العدم في زمان قبل او بعد لا كما يستلزم احد العدم الطارئ او السابق فغاية ما لزم امتناع هذا العدم الخاص ولا يلزم الوجوب الذاتي الا ما

عن امتناع الاعدام بالمرة ولم يمتنع بل نقول ان العدم بما هو هو غير ممتنع ولا يستلزم شيئا من المحال بل المستلزم انما هو وصف الطارئ والسبق بلكون ان مخالف

الدمعيات العدم كالافتراق والانفصال وكوجود الحوادث الازل فانه محال ولا يستلزم امتناع ذلك والسر فيه ان الوجود لم يمتنع والا امتنع وصفه بالقدم وما يشبه هذا

مقام اعادة المعدوم فانها ممتنعة لذاتها ولا يلزم منه امتناع ذلك المعدوم وههنا شك ... على مقدمة من اجزاء الطارئ اذا امتنع او وجب وجب

الاخر او امتنع فالوجود اذا وجب يمتنع العدم والوجود اذا امتنع كوجود الشريك وجب العدم وبعد ذلك فنقول ان العدم الطارئ ممتنع ونقيضه الطارئ

يستلزم ان يكون واجبا وكلما وجب بقاؤه وجب ازلي وجوده فلزم ان يكون واجب الوجود وكذا نقول ان العدم السابق لما امتنع فنقيضه وهو الازلية واجب

وفيه لزوم لمحال اظهر والمحل ان الاثم ان نقيض العدم الطارئ هو انتفاؤه بل نقيضه رفعه لا عدم الطارئ وهو اعم من انتفائه بل نقيضه سلب الطارئ ولا يستلزم

انه واجب فان طرف الوجود والعدم ممتنعان ... طرفيهما واجب ولا خلل لا نقول ان سلب العدم الطارئ على الوجه الاول ان بقي ابدا ولكان ان لا يوجد اصلا

ولو كان واجبا لوجب واحد منهما والثاني باطل واما الاول فلان الشيء اذا الحصر في فرد معين لا يلزم ان يتصف ... وجوب واحد منهما لانا نقول ان سلب الطارئ انما هو

بالوجوب ... الحدوث ولا الحدوث ... والا المحذور ان يتصف واحد منهما بالوجوب ... هو ... اللازم ومسالة الصورة كذلك فان كل فرد منهما الا اراد ...

على مادة والصورة ليس ... والمقصود ... الصورة ... منهما منضما ... في كل فرد ... واحد منهما منفصلا ... والله اعلم

وجوده على سبيل حدوث اخراه ... ان ... حادث ... حادث مسبوق بمادة فالزمان نفسه مادة وهو ... لا ... علته ...

بمادة ... الزمان ... الزمان ...

بالزمان ... احتياج الحادث ... وان ادعي ان الحدوث ... كان ... بالقوة ...

... الطبيعة ... وجود ... عدم ... لا يكون الا ... فلا ... الا ... بالبرهان فانه ...

طبيعة جوهرية على سبيل السيلان بدون ان يكون تجدد فيها بحركة وذلك لانك عرفت ان علة عدم القرار لا يجوز ان يكون قارة في نفسها لفيض ان يصدر منها دائما المعلول
المعين المتجدد واوردت في جوده بين الدوام يكون عدم القرار فوجب ان يكون في لا تقتضي الوجود لا الاستعانة بالاستعداد دائما والقوام الذي ثبت هو الاحتياج
الى امر وهي الحادثة بوجود الحادث سوى الكمال الهيولى او غيره فلكين ما ونحوا امر امفارقا وهو قائم به قوتي لا تحدد ويمد ستوضح في عالم القدس مجرد دعوى تحقق
وقد تقرر انحصار القدسي مفارق عن الجسم بالمرة عن مادة وصورة مفارقين عنه ليست في الالهيات والقسم الثاني ودون التعلق بالاجسام جمانية فلم يكن لا يجوز ان يكون
هو مجردا عن المادة متعلقا وجوده بها كالنفس الناطقة لكنه بالادلة ان كمال مبادي التعلق بالمادة بالجسم انضمام الحركة انه لا يكون الا شيئا ان لزم ان ذلك الطالب
الكائن جوهر في الزمان مادة ونحن اذ قد بينا انه مقدار الحركة وهو غير قار فقد بطل هذا المذهب بعد تدافعه في هذا المقام نعم لابد من هذه في تحقيق مقدار الزمان بالتقسيم
بها كانت ثابت الاثر به الفهم كيف وقد يكون الزمان منفصلا بالبدء هذا القدر وذلك ان الطالب ان يقول ان الكلام للمقدمات والنتائج السابقة
من ذوات المقدمات والمستنتجات … ان كان الاستكشاف او نقيضها انالا مانع من امكان ثبوت امر ممكن غير متعلق بالمادة فقد يبطل بعد مع الذوات وقد يعتبر
بالنسبة الى المتغيرات والاغلاط من الدهر الذي يعتبر تقدم الحوادث على الدهر ومعية بعضها الى بعض بالنسبة الى … جوهر او عرض قار او غير قار مادي او غير مادي
فالآن نقول ان ذلك محال لو كان ثابت الذات لم يعرض تقدم وتأخر بين الاشياء وهو بين البطلان وان قيل الكلام تقدم بعض الاشياء
على الآخر لذواتها قلت فهو الزمان وهي متجددة ولا يكون جوهرا قد سابق الامر في الانصات والامر في ذلك سهل وستعلمه حاله
والمقدمتان على تقدير حقيقتها لا تنتجان الا ان يعضد بالوسط … الامام الرازي وتابعه غيره ان هذا قياس من الشكل الثاني والموجبتان منه
لا تنتجان والنه اذ قد ورد انه قياس من الشكل الثالث رده لوجه اخر فقد … ان نتيجة هذا القياس هو ان بعض ما هو الزمان في الفلك وهو لم وبدونه منه
ان يكون الزمان هو الفلك فانه يجوز ان يكون متساويان او اشياء او حقيقة لشيء واحد وفيه نظر فان الامام الرازي وجه النقد كليا بما لحظ كل شيء مختلط بالزمان
او بسيط الزمان وكل شيء محيط الفلك او محاط به ولا شبهة في انه لمكان ان في نتيجة ان بعض ان الموجبتين منه لا ينتجان اصلا لانه ونه ولا كلية ولا … فاعل
او يكون المحال لم المقدمتين لا نفيد … لكل … مع ذلك كون الحد الاوسط … محمولا … في الشكل الثاني وهو ليس حد الطرفين الاصغر
ان ارادان القياس في الحاصل على هيئة الثالث فهو في الواقع على نظم اخر وحاصله ان الفلك الاعظم … والكل والمكان هو الزمان ويحدده
للتحقيق في صورة القياس ولا يرجع ما ذكره الامام الرازي … لا يصح على الامام فانه اورد الهيئة بما حاصله ان الفلك الاعظم وحاد الاشياء والزمان
الضم وعاء الكل ثم رد عليه بالنقاش في صحة الصورة ثم قال وان عكست الكبرى فينتج كليتها فاذا اعلم ان قوله على تقدير حقيقتها ليس لما ان المقدمتين
محمولان فيه على ما ذكره انه فالكبرى بينة البطلان فان المحددات الفلك الاعظم ليس في الفلك وكذا الصغرى فانه … المفارقات بل الثابتات ليست في الزمان
والاظهار … غيره من ان كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فلذلك الكبرى الممنوعة فيه … مذكور انه ولا بين وجه ما بين الفلك الاعظم وعاء والحوادث وكل … الجسمانية الاجسام وما فيها
وعاء الحوادث الجسمانية هو الزمان ان دفعت المنافاة فالاصح ان يقال ان المحدد للوسط غير محدد فان وعاء الكل هو كونه محيطا لجميع بان يكون سطحا …

فيطبقان او كونه في جوفه او كونه فيها الا في حيزه ومثل هذه الحالة تتحقق في محدب الفلك الاعظم و عائد الزمان هو تغير وجوده به او كون الزمان فيما به

فيه ... ان اخذ الحالة في المقدار ... واحدة فالفلك ليس ... بالوضع ... الزمان ... ولا الزمان ... بالحالة

التي بها الفلك ... في المقدار ... وان لم يوجد ذلك ... الوسط ... وبالجملة هذه الشبهة واهية جدا والجواب انا نجد

فلان ... وتحقيقه ... هذا القياس ... الكل الاول هكذا ان الحركة منقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل ما شأنه كذلك

فهو ... هذا الاعتراض واما ثانيا فلان الوسط ... ولان نقول انه ... الانقسام الى الماضي والمستقبل فلا شبهة في ... فالاحسن ان يقال

ان اريد الانقسام بالذات ... المقدمة ... ان الحركة منقسمة الى الماضية والمستقبلة وان اريد الانقسام الاعم ... المقدمة ... ان كل منقسم الى ماضي ومستقبل

هو الزمان ... لا يكون زمانا ... وان ... ان الحركة كيف ان الحركات ...

بالذات ... بالذات والزمان ... فيقسم وبالعكس ... وهو ... المعقول وتحقيق المقام ان التقضي والتجدد والقبلية

والبعدية ... الانقسام وهو عارض للزمان بالذات وللحركة بالعرض لان الزمان ... والحركة ليست منها ...

للزمان وبالعرض ... كما هو رأي الجمهور ان قلت ... ان عدم ... الحركة بالذات مع انه والتقضي ... قلت ...

... القسمة ... الزمان ... الاجزاء المتقدمة والمتأخرة ... الجسم ...

الجسم التعليمي ... ان الحركة ... الزمان ... مع ان كل منها ...

ان يكون كل ... قلت ... ان الحركة لو كانت ... للتقدم ...

وكلاهما ... الاشياء ... بان ... الحركة ... الزيادة والنقصان ...

وبعضها ... حقيقة الحركة ... بالقوة ... بين المبدأ والمنتهى امتداد ...

فرد ... المتحرك ... الوسط ... اتصال ... الحركة ...

... الحركة التوسطية واما الحركة القطعية ... لان القطعية والتوسطية حقيقة واحدة ...

... الطبيعة ... والامتداد ... الحركة التوسطية ... الامتداد ... متصل ... كالطبيعة ... امتداد

... الحركة فان الاتصال ... الحركة التوسطية ... متصلة ... الامتداد ...

... الزمان ... المتحرك ... فان الامتداد في الحركة ... الوضع لان الاتصال العارض ... ما هو للسيلان

ما كان ... وهذا ... الحركة ... ان الكلام ... الامتداد ... الحركة حقيقة ...

العديم ... ذلك ... بالنظر والبرهان ... المتحرك ... الوسط ... القوة ... المحالات ...

الحركة والمكان مختصا فانا اذا فرضنا وجود جسم آخر فهو يتصور ان الوجه والمكان بمعنى فقول ما امتداد الحركة امتداد الحكم المتفصل عامة الاجزاء بعض اجزائه مجتمع

والاتصالات اللازمة كالاصوات فلكن الزمان كذلك الا ان بعض اجزائه ممتنع والقول باتحاد حقيقة التوسطية والقطعية ان الاجزاء التوسطية متغايرة بعضها

ابعاض الصادقة التي يسمها المتحركة فما كان متعلقا بالوجود والتعقل لا تكون كذلك قبيل ولا بعيد ومن خاصيتها انها توصف في كل آن من زمان الحركة في كل

آن هو حركة وذلك لكن للدليل وجه الانطباق فذلك حق غاية المطابقة مع ان هذا الاتفاق المشيد لاركان الصادقة فقد يزعم ظهوره والفعل لا يعقل

الاشياء واحدا موجودا في بابه كذلك ومع ذلك هو بعينه سيال متجدد والفرق لو كان كذلك لما قال الاجسام الا لمية وما ذكره لا يرجع ساعتئذ والامتع

لو كان حقيقة الحركة التجدد والانقضاء فانهم وان اريد في عالم الوجود للحركة توسطا لوثبت لها ما ذكر ولا لحركة قطعا ثبت انها كيف وكيف يثبت الوجود

لاحد احد هو من حد ذاته لا امتداد له اصلا كالطبيعة هو ماخوذ مع امتداد ممتد كالطبيعة الماخوذ مع الامتداد الجسماني فهو مع كونه مخالفا لما عليه

الشيخ واتباعه من كرام الصبية نظر ان المخالف فلانهم ذهبوا الى ان الحركة من مقولة ان ينفعل وهو من الحقائق المتحصلة وهو متشوش بل هي الا حقيقة اعتبارية كما صرح به

بهذا القائل حيث قال فلا يرد ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية وهي لا يكون موجودة في الحركة

التوسطية والاتصال الحاصل للامر بجهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة واذا كان كذلك لما عليهم ان يبعث بهذا الكلام كتعقيما قبلهم والكلام كان

عليهم مع ان فيه وهما ظاهرا فان المسافة ان اريد بها سطح الجسم الواقع عليه الحركة كوجه الارض لحركات المحمولات مثلا فذلك غير مطرد

فان الحركات الوضعية والكيفية ممتدات مع انه لا مسافة هناك وان اريد بها فيه الحركة فهو ليس كما ذكرها هو مسلم فلا يدعم الفصل كم زمانه واما النظر في قطعه فقالت ان

نقول ان الحركة ليست متكممة بل فيها القسمة لذاتها لكن ليس الافراد معدود ومتناوب وثانيا بان نقول الزمان يجب الامتداد الطول للهيئة المتفصلة لا بد فطافيه انبساط

في العرض حتى يكون كالسطح والاانبساط حتى يكون كالخط ولا نفقت فيه الجسم لما كون الصحيح ان فرأيه مقول بهذا الحد لما ذكر ان في ذلك لما هذا يدل ان يؤخذ الامتداد

من حيث انه متسع ومعيار لا به الحركات كانت متوافقة الى عدادها مختلفة في مسافات تختلف اولا وتخالف المسافات والطرف ما لا خلاف بين الفصول الوارث

تخالف في الحركة ولذا اختلافها عددا الوحد تعدد الحركة وهلك الحركات تجوز اجتماعها في الزمان تقدم وتأخر ولا يورث ذلك تعدد في الزمان بل الزمان الواحد يسع

مع الحركات وتقدر بها وكذلك اختلاف المبدأ والمنتهى مع الاتحاد والمساواة يورث اختلاف الحركتين ولو فرض واحدة منهما بدل الاخرى لم يختلف الزمان والقسم الحركات اذا انقسمت

بانقسام الجسم كانت هناك حركات مجتمعة للمتحركات واما الزمان فهو خارج عن ان تصور فيه قسمة في العرض فالحركات يمكن اجتماعها بخلاف الازمنة فمفروض

عدم القرار والقبلية والبعدية لها بواسطة الازمنة بخلاف الزمان فانما يتصور في الحركات المتعددة الا في الاجزاء المفروضة في الحركات فالحركة اذا انقسمت

لانقسام وقسمتها صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة متعددة والازمنة

متعددة البعدية وكذلك الحركات الواقعة فيها المشخصة لها فالقبلية والبعدية في الحركات والكائن من لوازم جزئياتها

في فان الزمان الموجود والتعالم لحركة الفلك الاعظم الذي لا بداية له ولا نهاية اذا انقسم بالآنات ثم اتسع الى اجزاء

ما دامت في الزمان المقسوم ولا يمكن ان يكون كل قسم متقدم متأخرا وكذلك الحركة اذا لوحظت الاقسام المتوهم فيها فهي من حيث كونها فيها فلا تتصور الانقلاب
المتقدم متأخرا وكذلك الحركة ان لوحظت متغايرة فيمكن كالاجزاء للمسافة الجسمانية فان الاجزاء المفروضة لها اوضاع لا يمكن الا انقلاب وان لوحظت
بانقلاب بالانتقال يمكن ومع تعاقب ان تقول ان الحركات والازمنة كلها امر واحد في قبول الانقسام لذاتها الى اجزاء متقدمة ومتأخرة ومنقسمة
محفوظ والسطح والجسم التعليمي فان كلها امر واحد اجزاؤهم متصلة الكمية فالحركات المتعددة وان جاز اجتماعها وافتراقها وانقلاب المتقدمة متأخرة فلا تتصور
وذلك في كون كل منها قابلة للقسمة كالزمان اذا كانت الاجزاء المفروضة فيه موجودة بالفعل فانها لا تخرج عن حقيقتها مع ان الانقلاب ممكن
والقول بان الحركات متعددة والزمان واحد كما فعل فقيه ان الزمان له اعتباران اعتبار الكمية الاتصالية المقدرة لعدم القرار وبهذا الاعتبار يكون
هو الزمان القائم بالحركة بمعدل ويصلح ان يكون غيره ويصلح ان يكون هو الحركة بهذا الاعتبار واحد وهو متسع لجميع الحركات واعتبار انه امر قائم
القائم بالحركة بمعدل المتشخص بها وبهذا الاعتبار اذا قسم المتحرك انقسم ضرورة وكل زمان مع الحركة كذلك الحركات ايضا اعتباران اعتبار حركة
وبهذا الاعتبار يمكن التغاير والانقلاب والاعتبار   كونها كميات اتصالية وبهذا الاعتبار لا تتعدد
ولا امتياز بين الاجزاء والقول بان الحركات متعددة والمسح واحد بالتشخص غير موقوف به بان القدر المسلم هو ان منع تعدد الاشياء المتعددة وتأخرها
بحسبها واحد حيث كونها مقدارا لها وفي يد التغاير اتصور على سبيل الانحصار ازمنة كلها قائمة بحركات متغايرة منقسمة لذاتها الى اجزاء متقدمة ومتأخرة
ومنشأ العروض القبليات والبعديات والكان ذلك بالنظر الى الزمان ايضا وتمام ذلك الذراع فان المساحات متفقة او مختلفة والذراع واحد لكنه
الوهم نوعية لا تخصيص لك الى ما اه فافهم ثم حدث الاختلاف ايضا مع وقصارى امر الاختلاف الاختلاف بالعدد بهذا وهو الحق الذي لا ريب فيه [illegible]
حلقه هو ان من المقدمات واضح عند المتحدس غير واقعة في جاد المناقشة [illegible] تقدمات الاشياء امر والحركة امر آخر لا ان الحركات لو كانت كذلك
كمية او لا دعوى الاول فهي كمية منقضية او لا فهو ثلثة احتمالات فلينظر في كل منها اما الاول وهو ان تكون كمية منقضية فالحركة العدمية انها لا حركات الافلاك
هي بعينها عائدة الامتداد الزماني الذي نحن نتفحصه يكون موجودا لو ان شيئا وجوده متغايرا وهذا باطل لان الزمان بل كل كمية لا يمكن ازدياد وانتقاص
مع تعاقبه كما يشهد به العرف وايضا ان الكم العديم النهاية من الطرفين لا يمكن الزيادة عليه ولا ينتهي فان الحركات الافلاكية يمكن ازدياد بعضها على
بعض بالنظر الى السرعة والبطؤ وايضا الكميات المنطبقة اذا اخذت فالاجزاء المنطبقة كلها متناهية مع ان الحركات الفلكية وغيرها ليست كذلك فلا يصح
ان يكون الحركة كمية واما الثاني وهو ان تكون كمية غير منقضية بل كمية قارة وعدم الانقضاء انما هو بالنظر اليها الى الزمان فهو اوهم وذلك لانا
اذا قطعنا النظر فيمكن ان يكون الاجزاء المفروضة متغايرة في ان يكون المتحرك في ان في اينين مثلا بل نقول ان الضرورة شاهدة ان الكمية القارة
لا تكون غير قارة بالنظر الى الغير واما الثالث وهو ان لا تكون كمية فلا يعرض لها الانقسام ولا عروض التقدم والتأخر [illegible] الانقسام فقد ثبت [illegible] القول
بعروض التقدم والتأخر لذاتها بعينه انها وان كانت في حد حقيقتها ازلية بسبب الآن كما في الطفرة والانتقالات الدفعية التي تتصور على تقدير الجوهر

الفرد

انه يلزم ان تزداد المسافة وتنقص بازدياد هذا الامكان وانتقاصه وهو ظاهر البطلان ثم ان كلامه يحتمل وجهين الاول ان يكون قوله متساوية خبر كان فالحاصل
انه لو كان مقدار المسافة لكان الحركات متساوية وليس كذلك فان الحركات الواقعة في مسافة قد تختلف والى هذا يشير عبارة الملخص والثاني ان يكون قوله متساوية صفة
مسافات وخبر كان في ذلك الامكان ووقع لابد من ان يعرض وجود المسافات المتساوية مجتمعة في الوجود وهيهنا كذلك لان حاصل هذا الدليل ان هذا الامكان مقدار
فلابد من ان يكون قارا او غير قار صورته ان ما يكون قار الجميع يكون غير قار ثم اذ هو مقدار لابد من ان يكون محله مقدارا به فعلى تقدير الثبات لا يكون الا شيئا
محل بالنسبة مقدار وهو ليس الا المسافة او المتحرك وهما باطلان ح تعالى ان يقول المراد لا يجوز ان يكون مقدارا قارا بل غير قار والقول بان المقدار يجب ان يقوم بمحل غير موثوق
فانا لا نعني به الا ما يكون قابلا للقسمة والمساواة والمفاوتة لذاته سواء كان جوهرا او عرضا فيجب كما يراه الشيخ المقتول في الجسم او عرضا وح لا يلزم الحصر في كونه مقدارا
للمسافة او المتحرك على ذلك التقدير فالاصح ان يقال انه لو كان قارا فهو منقسم فهو منقسم في جميع الجهات فيكون جسما او في جهتين فيكون سطحا او في جهة فيكون خطا وعلى
الاخير لابد من ان يكون عرضا وعلى الكل يلزم ان يكون اما الجسم والخط او السطح بهذا الامكان وهو بديهي الاستحالة ولا يخفى ان ما ذكر من انقسام فان الانقسام لا يستلزم
ان يكون جسما او عدلنا به فان الكم المنفصل منقسم وليس شيء منها والجواب ان الكم المتصل المتصل القار منحصر فيها وفيه انه انما يتم الحصر ان وجب ان لا
لا يكون في غير عالم الشهادة والوضع والحكماء الاقدمون يذكرونه كما فصل في حكمة الاشراق والتحقيق ان الامكان لا يجوز ان يكون على تقدير الثبات
وضعيا او غير وضعي فليكن من عالم المثال وعلى هذا التقدير يكون منتهى للحركات لا بمعنى الا بمعنى المعارضة وهو بالنسبة الى القار على السواء او بالنسبة
الى السواء فيلزم ان يكون منتهى الحركات المختلفة واحدة وهو باطل وعلى الاول يلزم تحقق التفوق الثلثة وكان جسما او خطا او سطحا يمكن ان يكون متحركا
على النحو ان يقع مسافة فيصعد ويهبط ثم ان هذا الامكان هو الذي يحتمل تعاقب الحركات في الاخذ والترك والاختلاف فيهما فلا يكون ثابتا والا
لم يحتمل التعاقب والاختلاف وفيه سبق في المسلك الاول ما يغني باثبات عدم القرار   وعلى الثاني يلزم كون زيادة زمانه بزيادته او يحتمل ان يكون معناه
ان الزمان لو كان مقدار المتحرك لازداد بزيادته وهو باطل بديهة والفرق بان يكون الاصغر اه وهذا ايضا باطل ويحتمل ان يكون معناه لو كان كذلك لازداد الزمان
بزيادته ولو ازداد للزم كون الاصغر اه وعلى التقدير ينهي مبناه على ان كل حركتين مختلفتين في الزمان متفقتين في المسافة فما هو اقل زمانا اسرع وهو الاكثر.
زمانا ابطأ ولا شبهة في فساده فح لو كان مقدار المتحرك فالمتحرك الاصغر يجب اقل زمانا لان الزمان مقداره وقد ينتقل المتحرك الاكبر الاكثر زمانا
ذلك المسافة واحدة فلزم بالضرورة ان يكون الاصغر اسرع والاكبر لا يتفاوت لا يلزم ذلك لو كان مع ذلك مقدار الحركة ايضا وهو وهم لان ذلك الامكان
منبع الحركات وباعتبار هذا الانتساع قد صارت الحركات سريعة وبطيئة واذا كان مقدار المتحرك فيكون منبع حركته ذلك   ويمكن توجيه كلام الشيخ
توجيها لا يرد عليه ما اورد عليه وحينئذ لكن لا يظهر التفاوت في الحركات الطبيعية فان المراد ح ليس انه يلزم ان يكون الاعظم اعظم في هذا الامكان
الذي هو فالمتحرك الاعظم والحركات الطبيعية ليس باعظم في الامكان ويمكن ان يعم الحكم وفيه حسن لا يخفى فيه ان بطلانه اظهر ولا يبعد ان يقال
ان المتحرك الذي يقطع الاكثر فالسريع في المسافة يقطع الاكثر منها فالمعنى لكان كل ما هو اسرع في هذا الامكان ان يقطعه كبيرا اكبر واعظم في مقداره

ونسبتها كذلك فيرجع إلى ما ذكره الإمام الرازي في المباحث وإليه والله أعلم والأبعد بحقيقه أن يقال إن كلية ما نافيه والكناية اسمها واسم خبرها فجر لكان أو كان

والجملة اسمها والخبر ما لا كلي ولا يقع لو كان كلي لكان كلي هو الأكبر [illegible] والذي يكون مقدار الحركة الأكثر

الميل جدا أو كان الأجسام على حجمها الطبيعية لأن يكون متخلخلا بالتكاثر وعلى هذا فالمقدار كلما كان أزيد كان الميل أشد والتكاثف زيادة المقدار

بالتخلخل والتكاثف مثلا فقد يجب أن يكون زيادة المقدار موجبة لزيادة الميل وهو التحقيق والعوام من الفلاسفة يطلقون أن شدة الميل بسبب متعلقه

في زيادة المقدار بل المبدأ وعلى الثاني في الصورة وهو مقدار لأنه ثبت أنه كمية له مقدار هذا الكلام على أن كل كم فهو في موضع وهو ممتاز

أن يكون شيء قابلا للقسمة بذاته فإما أن ينقسم فإن كان قارا فهو الجسم على ما يراه الأقدمون وإن لم يكن قارا فهو من المفارقات من الحكماء أن يكون في عالم

المفارقة شيء موجود في الخارج قابل للقسمة بذاته قسمة واحدة متدرجة [illegible] نفس حامل التقدم والتأخر كذلك وما سواهما ينعدم ويبائر ويقارن بالمقارنة

بالمتقدم منه والمتأخر منه ومقارنة شيئين لواحد منه كما هو الحال في سائر الأسباب [illegible] ودوران المعدل فانقلب أنه متجدد فلا بد من محل قلنا أن العالم

إن الحوادث بعد الأول يمكن أن لا يبدل من مادة والزمان نوع وإنما التجدد [illegible] وهذا العدم لا دليل على وجوب [illegible] مع أن الدليل المقابل

على وجوب سبق المادة الحوادث [illegible] فالمادة قد لا يكون محلا للحوادث كما في النفس الناطقة يجوز أن يكون الزمان متعلقا

مثل تعلق النفس بالجسد فالإنسان لها حالة متجددة [illegible] وجه هذا الإمكان وإن وجب [illegible] والدليل شاف [illegible] بالمقصود وإن على امتناع

تجدد الجواهر من الصور [illegible] في حدوث [illegible] الطبيعية والوجود ومثلها مثل الحركة في أن تجددها لذاته [illegible] فلكية [illegible]

ويكون الافتقار إلى الحامل كما هو في الهيولى والصورة فلا يلزم أن يكون هذا الإمكان عرضا في جوهر وهو الحركة الفلكية كما يراه الحكماء

والله تعالى أعلم فلا يلزم أما أن يكون مقدار الجسم أما احتاج [illegible] لأن الهيئة [illegible] مراد [illegible] للعرض وإنما الفرق بالاعتبار [illegible] الوجود

والوجود كما ذكره العلامة الشيرازي في شرح الإشراق [illegible] في الجسم [illegible] فإنه يجوز أن يكون مقدار الغير الهيئة [illegible] لا يقول لأن أن يكون

لأمر قار أو غير قار فإن ما ذكره أنه [illegible] فإنه [illegible] أن يكون مقدار الجوهر [illegible] علائق الجسمانية أو الهيئة [illegible] وعلى هذا فقولهم من هيئات الجسم [illegible]

بأن [illegible] فإنه يتبع المناسبة [illegible] ولكن بالجواهر القدسية من النفوس والعقول والفلك الأول حوادث فلا يصلح أن يكون الزمان مقدارا لها والقائم

مبرأة عن شوائب الحركة وقيام المتجدد بها فلا يصلح أيضا أن يكون الإمكان مقدارا لمولاه ولذلك لم يلتفت إليه [illegible] وما لا يكون قارا

لا يكون مقدارا له إشارة [illegible] إلى أن المقدار [illegible] كما يفهم من عبارات البعض لأنه يلزم أن يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له أو مطلق المقدار

لازم للشيء ذي المقدار وفيه بحث لأن الأعدام والوجودات متقدرات بالزمان الذي هو غير قار كما تتقدر الحركات والوجودات المحفوفة بالعدمين

اللاحق والسابق فيصح أن عمر نوح أطول من عمر موسى عليهما وعلى نبينا وآله السلام ولا شبهة في أن هذه الوجودات والعدمات

حاز قرار الشيء بدون قرار المقدار في هذه الصورة فلزم قيام المقدار الغير القار بالقار والجواب أنه لا نزاع [illegible]

فان ذلك بالحقيقة تقدر للمقارنة وهي غير قارة ويعبر عنه بالمتى في متفاهما هاهنا وانما الكلام في انه هل يجوز ان يكون بالحقيقة تقدر للمقارنة وهي غير قارة ويعبر عنه
بالمتى المقدار بالذات الذي هو على قياس القار فاذا ما بالقار فيقسم بانقسام وهو غير صحيح فالوجودات والعدمات لم يتم لها الزمان ولم ينقسم بانقسام الزمان
فلا يصح ان يقال ان في نصف الزمان نصف الوجود والعدم مثلا والضرورة قضت بان الزمان كم قابل للقسمة لذاته وما اشبه بالخط العدم النهاية
ربما يجاب وكذلك في تقوم به تقسيم كذلك بسبب انقسام والاقسام من الزمان متعاقبة ولا تعاقب في القار فلا يتم بسبب انقسام وبذلك امتنع ان
يوجد الشيء بدون مقداره والثاني انه يجوز ان يكون للهيئة القارة مقدار ان مقدار قار فلا يكون موجودا بدونه والثاني غير القار باعتباره يوجد الشيء بدون مقداره
فلا يلزم تحقق الشيء بدون مقداره المطلق فالاولى ان يقال كما قلنا وحاصله ان الشيء لو وجد بدون مقداره ان مقدار كان فيما ننظر اليه هذا
المقدار لم ينقسم بانقسامه ضرورة ان المقدار الغير القار المستقبل وبعض القار ليس المستقبل فلا يكون مقدارا له واليه اشار الشيخ في النجاة حيث قال
لكن ليس مقدار هيئة قارة فان كل هيئة قارة فرض لها مقدار اما ان يكون مع تمام مقدارها في مادته او لا يكون وذلك بسبب يكون هذه الهيئة
مع تمام مقدارها في مادته لان كل هيئة بهذا فانه يلحق في مادته زيادة بزيادتها ونقصان بنقصها لها وليس كذلك والفصل ليست لا يكون بتمام
مقدارها في مادته لانها تتغير مع الزيادة خارجة عن مادته وليس شيء من هيئات المواد كذلك يعني ان الهيئة تنقسم بانقسام ذلك المقدار فتزداد
بزيادته وتنقص بنقصانه والهيئة لو كانت موجودة بتمامها مع تمام المقدار فيكون هي والمقدار موجودين معا فيكون المقدار قارا
فلا ينقسم بانقسامه فان انقسامه الى الماضي والمستقبل والقار ليس بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا والمادة التي حلت فيها تلك الهيئة يظهر فيها زيادة
هي بالهيئة ونقصان هو نقصان الهيئة بزيادة ذلك المقدار ونقصانه واذ هي قارة لا يمكن ان يظهر ولو كانت الهيئة موجودة لا بتمام
المقدار بعضها مستقبلة والمادة بتمامها موجودة الان وليس شيء من الهيئات المادية القارة كذلك ولا يبعد الجسم وذو المقدار بدون
مقداره اي لا يلزم بقاء الجسم بدون المقدار كما ادعيت في الاستدلال حيث قلت يلزم ان يوجد الشيء آه وابطل دعوى البديهة في
الدعوى كما يظهر من كلام المص وقد اشرنا اليه او المنع حصل مما فيلزم مما ادعيت في الدليل ان لا يوجد الجسم الذي هو ذو مقدار بدون مقداره وفي
النقدين فهو نقض اجمالي او نقض تفصيلي ورد عليه كما هو منقول في الحواشي القديمة تأ ومبنى هذا الجواب على ان المتحرك في مقولة من انحاء الحركة لا يكون
ذا ذلك المتوسط بين الافراد ولا مضايقة في ان يكون المتحرك في اللون مثلا اي لا يكون متلونا بالفعل بلون كما ذهب اليه المحقق الدواني
وشايعه كثيرون وهو مفيد فلا الكم في الحركة الكمية غير قار فان كل كم فرض في كل ان فرض فهو قار لجميع الاجزاء وقد عرفت فيما تقدم من ان
الحركة انه خلاف التحقيق فتذكر مع انه غير واف بدفع السؤال وذلك لان الشيخ مورد على الدليل والدعوى الم حيث قال استدل بعضهم بكذا وبعضهم
الضرورة فيهما وكلاهما فاسد فان اورد على الدعوى فالنقض مندفع لان الكم المتحرك فيه قار فانه لا وجود له الا بالقوة في ذلك الوجود
بالقوة في كل ان فرض والكم الموجود فيه لجميع الاجزاء وكذا المنع فان المقدمة واضحة والامان المخالف بهذا

المستعد وقد بينا فساده وان اورد على الدليل بان المقدم الغلط والمحق بان وجود الشيء بدون مقداره متوقف او تم فلا يندفع بهذا الجواب لانه غير اخذ
وجود الشيء بدون المقدار ولا يبعد ان يفرق بالنسبة الى الشيء فيما تقدم بان وجود الشيء بدون المقدار بان يكون المقدار بنفسه قائما وبنفسه متوقفا والشيء لا يتوقف عليه
اصلا لا يحل وقد تقدم تفصيله والحاصل ان القدر الضروري ان كل ذي مقدار لا بد له من مقدار او توسط بين المقدار وهنا يلزم ان يكون الشيء موجودا بالفعل بدون
المقدار والتوسط وفي الجواب الثاني القوم اجيب بانه يظهر القدر ما يكون الوجود منه امور غير متناهية اصلا والموجود الكم متجزي ولا يخفى عليك انه واقع الفساد وفساد كما فيه
اقول الا ان في الجواب الثاني بقي ان الكم الذي يتحرك فيه الجسم لم يرد واحد آه اشارة الى ان في الجواب الاول سقما وبحثه وقد بيناه في فصل عقود
فنتذكر لا يقبل ان ذلك لا يفتقر ان يكون لذلك الجواب وجه صحيح مع انه قد سبق من انه انه مذهب بعض وانما الحق تحقق الفرد بين احدهما وهو الزماني بالفعل
وثانيهما وهو الآني بالقوة لانه لا يبعد ان يكون الآني شاملا للصواب ايضا ولم يظهر من ذلك لكنه ان يشمل الاولوية مقابلة للصوابية
ويحتمل ان يكون اشارة الى توجيه للجواب المذكور سابقا بان يقر ان معناه ان الكم الذي يتحرك فيه الآني ليس بقار واما الزماني فهو بالفعل ثابت في
تمام الزمان فالجسم في تمام الزمان ذو مقدار بالفعل فلا نقض اصلا ولذلك لم يتعرض المجيبون لهذا الشق لكن هذا التوجيه مع بعده فالمجيبون لم
لم يقصدوه كما يظهر من كلامهم وكيف ما كان بهذا الجواب لم يندفع لانه ان اورد الاعتراض على المقدمة القائلة بان ما لا يكون قارا لا يكون مقداره الهيئة
قارة لم يندفع بهذا الجواب لان الفرد التدريجي من الكم الذي يتحرك فيه الجسم موجود في جميع زمان الحركة قد صدق عليه انه ليس بقار ومقدار الامر قار
اما عدم القرار فلانه تدريجي واما المقدارية فلانه من مقولة الكم واما انه مقدار لقار فلانه قائم بالجسم الطبيعي او الصورة الجسمية وهما قاران والقسم قد ثبت
فيما مر ان الافراد الغير المتناهية موجودة بالفعل فقدح ان الجسم في كل ان فرض فقد يخلو عن المقدار مع انه ذو مقدار والقسم ان العاصي الفرد
التدريجي غير موجود لان العاصي المتصل الواحد لا خطله من الوجود فقد خلا الجسم الذي هو ذو المقدار في زمان عن المقدار وهذا اشد فسادا مما ذكر ما لم قد
بيان الاول ان حاصله بان الكم المتحرك فيه انما يوجد فيه بالفعل فرد تدريجي في تمام زمان الحركة ولا يعتد ان اعتبار ذاته وهو بهذا الاعتبار قابل للقسمة
في الجهات وقار فان كل جزء فرض من الجسم فله بابه الاجتماع مع الاخر واعتبار ان وجوده اتفق على نعت عدم القرار وبهذا الاعتبار ليس
بكم كيف يشتمل لسباب بعدم القرار من الخطوط والسطوح كما في القطع شيئا فشيئا والحركات ومعقولات الاخر فان قسمة الكل على نمط واحد
الا القسمة بحسب الزمان ولا يعرف الحال في نمط التدريجي والجسم التعليمي ومثل هذا التدريجي لم يمنعوا ان يكون مقدار القار بل الذي منعوه هو ان يكون
مقدار منه عدم قراره فمقداريته مقداريته التقضي والتجدد ولا يصح ان يكون مقدار الامر قار والسر فيه ان ذا المقدار موجود في كل ان بالفعل
وفي كل زمان وهذا المقدار ليس يمكن ان يوجد في الآن بخلاف ذلك المقدارية الحركة الكمية وايضا ان المقدارية تنادي على ان يقسم ذو المقدار
على حسب قسمته وانقسامه يمكن ان ينقسم بحسب انقسام ذلك المقدار بل انه كيف ان يعقل انقسامه في التفصيل وليس قسم منه فيه بل كل قسم منه الا
وهذه القسمة مقتضاها ان تقوم الابعاض بالابعاض فيكون الاقسام الحاصلة من المقدار موزعة على اقسام المقدار بحسب قسمته

مقداره

مقداره فيلزم ان يوجد المقدار بالفعل بدون مقداره اصلا وهذا المحذور ليس بلازم الشبهة في الحركة الكلية فتدبر والله اعلم فهذا هو موافق لما ذهب اليه الشيخ صاحب الاشراق اه
في المطارحات فما ذهب الى التوجيه اراد بالهيئة الغير القارة غير الزمان والا لزم كون الزمان حركة او كونه مقدار النفس وميل اليه لا الصورة الجسمية ايا ما كان فحصلها فانه يصح ان
يجز العبارة على طبقهما بان يحمل على مذهب الشيخ المقتول مراده من غير القار بالذات هو الحركة واما الزمان فانما عدم قراره بواسطة والمراد بعدم القرار بالذات هو
الظاهر المتبادر عند الاطلاق ولا يشمل الزمان فلا يلزم كون الزمان حركة ولا كونه مقدار النفس ونوجه ثانيا بعض الشيخ على التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة
ولا كونه مقدار النفس بل بعض آخر على التقدير الغير المذكور وتوجيهه ان المراد بعدم القرار عدم القرار بالعرض والزمان انما هو عدم القرار بالذات فعلى طور
الجمهور والشيخ المقتول لا يلزم محذور اصلا وانت تعلم ما فيه من اضطرابات اما الشق الاول فاضطرابها لان هذا الكلام بعينه يذكره الجمهور فاطبقه على تمام الكتاب
على تنزيل مذهب الشيخ المقتول مع انه خلاف التحقيق من قبيل التوجيه بما لا يرضى به القائل واما الثانية فاضطرابها لان ما ذكرت من التوجيه غير مفهوم من
اصلا مع ان تقييد عدم القرار بالعرض والتبعية من قبيل التخصيص الذي ارتكبه صاحب المحاكمات بل هذا اجزا ولما التبعة نحو فانه بعد ما اثبت ان هذا الامكان يحصل من الكيفيات رتبت
وغير قار تعقيبه بلا مهلة ان كل هيئة غير قارة منحصرة في الحركة فيفهم منه قطعا ان مراده بالحيثية غير هذا الامكان كما يظهر هذا المعنى لمن مارسه يا خليلي
بالكيفيات واما التقييد الذي ارتكبه فلا يفهم اصلا الا اذا تتبع من الخارج ان عدم قرار الحركة بالعرض وعدم قرار الزمان بالذات ثم انه لا فرق بين
ظاهره ومعنيه لاثم التحقيق فانا سلمنا ان مراد المصنف من الهيئة الغير القارة عدم القرار بالذات او بالعرض فمع هذا او ان مع الانحصار
لكن لا يفي بالمقصود فان المقصود اثبات قيام هذا الامكان بالحركة ولن يثبت الا اذا ثبت من قبل ان عدم القرار من الغير يكون مقدار الهيئة
غير قارة بالذات على المخصوص او الهيئة غير قارة بالعرض وهو ممنوع وانما يثبت هو انه يجب ان يكون مقدار الهيئة غير قارة لو كان عدم القرار بالذات
او بالعرض فهو ممنوع ان البعض الهيئة العدمية القرار على طبقها انتقضت بالزمان وان خصص لم يمكن الحد الاوسط فالاظهر ما اراده صاحب المحاكمات كيف لا
يشكل ح مثل قوله والدهر على كلية قدر بالزمان ان دخل في موضوع النقيضة لزم ان يكون حركة وان يكون مقدار النفس وكلاهما باطل فلا بد من التقييد
بغير الزمان وبما عسنيه ينتظم الكلام بلا شائبة وغلط كالمعقولات التي يقع فيها الحركة هذا مبني على ان المقولة تقع فيها الحركة ذو ازمان
هذا ايضا دالا فلا يصف المتحرك بالمعقولة اصلا لا بالتدريج ولا بالدفعة وحينئذ لا انتقاض بها فان لا يلزم من ما صح حتى يخص ان دفعه مما لم يفهم ان الكم
يقع فيه التحرك ما نعم يصح على ما ذهب من ان القار ما يكون الموجود منه غير متجزئ والموجود من الكم امر متجزئ ولكن لا ينفع في هذا المقام مع كونه غير صحيح في نفسه الى النقوض
النفس بالاصوات فيها اذا قطع الجسم الذي على سبيل التدريج وفيه وغلطه لان حدوث الجسم التعليمي في صورة القطع بالتدريج لا يوجد لانشا ولا اذ ان الوحدة فالله تعالى
المساوقة للوحدة التي هي في المتصلات قد زالت وحدثت الوحدة الاتصالية الاخرى ح فالقائل بالحدوث على هذا النحو الصورة الجسمية ايضا وح يلزم
الحكم بكون الجسم التعليمي متحققا مع الوقوع دائما في خبر البطلان كلام من القول بان الصورة الجسمية ما تنعدم انما الانقطاع ايا ان تهي في الا منتقل الصورة الذي وحدث
الاخر كما هو شأنه الانفصال وح لما كان ان يقول لم لا يجوز ان يكون حال الجسم التعليمي ايضا حالها فالجزم بالانعدام على الخط والسطح وكالخط الغير القار

اي اصل من حركة الكرة فيه تأمل وتحقيقه ان تماس الكرة كرة اخرى او لسطح لا يستدعي حدوث النقطة والخط بالفعل كيف قد بينا من قبل ان قيام عرضين بأين
بالفعل لا يوجب انفصالا بالفعل فكيف يوجبه هذا التماس ولو كان حقا لزم ان يكون في الفلك خطوط بالفعل واذا لم يحدث بالفعل فلا يتفاصى من
النقوض النقض بالطبيعة على طور لنه فانها عندنا غير قارة بالذات بعد ابطال نفت عنده ومنها النقض بمقولة الفعل والانفعال الكائنة غير الحركة كما هو المشهور
والجواب ما براه انه من ان الحركة هي مقولة ان يفعل باعتبار ومقولة ان ينفعل باعتبار آخر فلا انتقاض فينبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء بالذات
والاتصاف بالعرض وحاصله ان المصنف مشى على طريقة الشيخ المقتول فاراد ان الهيئة التي هي غير قارة بالذات منحصرة في الحركة وهذه هي التي مواد النقض غير قارة
بالعرض لا بالذات فالنقض لم يفرق بين ما بالذات المقصود وما بالعرض الذي لم يقصد فاقام احدهما مقام الآخر فالمنتقض الكلية بالنسبة ... من ...
وقد عرفت انه غير وارد بالمقصود ان هذه الكلية بنى عليها الجمهور فلا مخلص من قبلهم والله اعلم واما ما اجاب به صاحب المحاكمات عن بعض هذه النقوض شارح
الى ان عبارته وان كانت توهم انه جواب عن سائر النقوض من حيث فاما قيل ان هذه الكلية مبنية على ما ذهب اليه البعض من ان الحركة في كل مقولة تكون من جنس تلك المقولة
والا لانتقض بالمقولات التي تقع الحركة فيها وبحدوث السطح آه ثم قال والاول لما كان بحركة آه لكنه جواب عن البعض فما نقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحكم
الاصول التي قد ذكرناها سابقا وذلك لان ما ذكره في الاشتداد وعن السطح الحادث بالقطع مبني على ما ذهب اليه من ان غير القار ما يكون لموجود من
امرا غير منجز كما ادعاه وظن انه الذي مطلع الشيخ في الهيات وهنا ايضا ما صرح به من كان السطح او الخط وهما متجزيان فلا يكونان غير قارين ولا يخفى
اختلاله اولا لانه لم يلتفت اليه وقد ذكرنا وثانيا انه لو كان كذلك لزم انتفاء انتهاء القسمة فان تلك التي لم تتجز ان تلاقيت لزم المطاوالا فينقطع
الحركة بغتة وثالثا ان غير القار ليس الا ما يكون منقسما الى اجزاء متقدمة ومتأخرة والسطح الحادث في صورة القطع نظير الكم الذي يحدث بالحركة في
وسند الحركة ليس الا انها السطح واحد شخص باق وهو قطري ولان السطح متجددة في الآنات والا لزم الخلو او تتالي الآنات فلا يحدث في الحول
يحدث سطح غير قار نعم يصح عدم الاتصاف على مذهبهم من ان المتحرك في مقولة لا يتصف بفرد منها بالفعل الا ما ان التوسط بين الافراد والحال انا سلمنا
ان غير القارة ما يؤيد هو فلا شبهة من ان القطع التدريجي يستوجب حدوث سطح او خط لكن سواء سميتموه غير قار او لا فيما هذا المقدر يصح ان يقدر
بالزمان فيصح انه نقوم ولا يتغير هذا الا فيما ذكره والعجب انه بمقولات الاخر سوى الكم التي يقع فيها غير قارات وتقول الكم لا تتفرق فيها الا ان
الحاصل فيها في الآنات بازاء الكامل بازاء سائر المقولات متجز من سائر المقولات غير متجز وتلك المقولات يصح ان تتقدر بالزمان وهم لا يصح
مقولة واما ذكره في ان ينبذ عن حدوث الخط في حركة الكرة فهو صحيح الا ما يرد عليه المستند الذي ذكره وقد مر في ما يدل على محض التتالي وذلك لان زوال
الملاقاة لا يكون في آن وكيف يكون آنيا والا لزم تتالي الآنات فان الملاقاة آنية لكن لا يلزم منه ان يكون الكرة غير ملاقية للسطح في
يكون التفاوت على نفاحة بما يقول من المحظوظ كيف وهو مقام للبداهة والكلام غير مختص بالملاقاة بين الكرة والبسيط بل نقول ان
نقول ان الكرة المدحرجة هل هي ملاقية لشيء من الاجسام بين الكرة والمتوى فان لم تلاق يلزم ان يكون بينهما خلاء وان لاقته فيعود المحذور

محدود زمان الحركة على الاستقامة فيحدث الخط المستقيم تدريجا ثم ان الانكشاف لم يثبت اعني ملاقاة الكرة للسطح بالحركة معلوم ان الانكشاف بالحركة يثبت بانه بن يزداد بينه المسافة

الطولية فيعتبره لحدوث الخط تدريجا وقدمر هذا في الفصل في صدر الكتاب وما ذكره الشيخ في الشفاء ان السبيل الى نفوده ينفي ان الكرة ملاقية للسطح في

زمان تدريجا والسطح دفعة في الشيخ حيث نفى الملاقات اراد نفي ملاقات الكرة السطح في الآن لا انه يمنع بعض الملاقات زمانا فما لسه حاصل الى ان السطح الشيخ

بالشيخ من عنده نعم ان الشيخ ذكر في موضع من الشفاء وطلبه يجب وجود السكون بين الحركتين ان هذا الفرض من المحالات فان لا فرق الكرة السطح المستوي في عالم الافلاك

غير ممكن واما في عالم العناصر فلانه يلزم ان يوجد جزء بين الكرة والسطح من الهواء بحيث ينفذ بالجزء قدر النقطة وهو لا يمكن الاتحاد كيف ان النقطة لا تنفذ فيما لكن

هذا البحث آخر وذلك يقصد ان ما يجوز من الجواز ليس الصناعة ليس لك والله اعلم   فان قلت مقدار الحركة لو كان هو الامام الرازي في الملخص فقال لا يصح

ان يكون الزمان مقدار الحركة لصح الاول لو كان ذلك لكنا متى فرضنا عدم الحركة وجب ان يعدم الزمان مع ذلك فرض وجود الزمان والتالي باطل اما الملازمة فلان فرض

وجود الشيء مع عدم ما هو بهذه الصفة فرض النقيض الذي هو المقدار واما بطلان التالي فلانا بعد فرضنا عدم جميع الحركات بالكلية نعلم بالضرورة ان ذلك العدم

لا بد ان يكون بعد الوجود وهذه البعدية زمانية بالضرورة فامتنع عقلية ان ينفك عن تصور الزمان مع انه فرض عدم الحركة انتهى والجواب منع ان الزمان ليس حركة لانه

في نفسه وطرا العدم على الزمان محال في نفسه وطريانه على الحركة ليس كذلك فان امتنع فبالقياس لا لانها اقدم هو الزمان كعدمها الطاري في نفسها

ممكن ممتنع بالقياس الى اللازم كعدم المعلول ان قال وقع تقوا ان فرض عدم الحركة الطاري مع فرض وجود الزمان متعذر باعتبار ان الزمان من لوازمه وهكذا

متعذر بالنظر الى ذاتها وهذا ظاهر صدقه ما تمسك به وكذلك قرر الامام نفسه انه اقتناع في ذلك والتالي لو كان كذلك لكان الحركة مفتقرة الى الزمان او لا على الاول

فالافتقار من حيث انها حركة او من حيث انها حركة مخصوصة والثاني باطلة اما بطلان افتقار خصوص الحركة فلانه يلزم لكنا اذا فرضنا وجود الحركة

لو ... كالمعينة وجب ان يتحقق وجودها دون ذلك الزمان لكن ذلك محال لان كل حركة على مسافة منقسمة بانقسام يكون قبل الكل فيلزم الزمان واما بطلان

افتقار الحركة من حيث هي فلانه يقتضي ان يكون الحركة من حيث هي هي متقدمة زمانا ان يكون الزمان حاصلا لبعضها ابدا او لا بانه في التبعية

او بالعكس لانه لما كان جهة الافتقار حاصلة في الكل الذي كحصل بفصل محركات بدون البعض ما ... الكل حركة زمان على حدة او يحصل بكل زمان

واحد او لا يحصل الى والاول باطل لانا نعلم بديهة انه ليس يوجد ان على ساعات بعدد الحركات والثاني خلاف المذهب والثالث فهما باطل بالضرورة و

هو الطابع والجواب ان الحركة بما هي مفتقرة الى نفس الزمان لا الى حلوله فيها وذلك لا يمنع وجود الحركة بدونها فلا منافاة بين ان يقوم تواحد من الحركات

فيها فان الزمان غير متناه فقدر ما من الحركة لكن ليست الا الوضعية دون الحركات ذلك والله تعالى والثاني باطل والثالث انه لو كان مقدار الحركة لكان متقطعة

او المتوسطة والثاني فارة والاول امر متوهم الوجود ليس موجودة في الخارج فعدم كونه باطل فيه موجود دائم وانتهى والجواب ان ما ذكر بينا في بحث الحركة وجود

الحركة ذاتي ان ... من كلام الشيخ ليس كما ظنه بل الحركات تعجب حتى والرابع انه لو كان مقدار لها لكان محتاجا اليها لان المقدار محتاج الى محله والحركة محتاجة

اليه اولا ولازم الكتابة باطل لانه ما لم يتقرر في العقل ان هو معينة اما ماضي او الحاضر او المستقبل امتنع ان يعقل حصول الحركة وعلى الاول ... الدور ... ان

الاغياء وابره كما في الهيولى والصورة بناء على امر في بحث كيفية التلازم بينهما وكما في مجمع الاماني والوضع كما ذكره المحقق في شرح الاشارات وثانيها لزوم الدور
الافتراق بالاعتبار فيمكن الزمان في نفسه محلا محتاجا اليها الحركة لتحصله بها محتاجة اليه الزمان من حيث التطبيق ولذا قال [illegible] انه يمنع ان يكون الزمان
لافتقار المحل كما في الهيولى والصورة وهو ممنوع فان ذلك انما هو اذا كان المحل جوهرا فان قلت كيف اعلم ما بعده ان الحركة الموصوفة انما حصلت بالزمان
وجميع صفاتها في هذا اليوم فلو كان هذا اليوم مرحلة بنفسها لكانت حركت بهذه الصفة قد حصلت في هذه العرفية وهو بديهي انتهى والجواب ان
نسبة الزمان الى الحركات التي ليس بمحل الزمان معا لكن الزمان معا بها وفيه الزمان لتلك الحركة معا بما معيتها معية المحل للحال وتفصيل ذلك في موضع
والسادس عدم الزمان بعد وجوده ممتنع لذاتها ولو كان الزمان حالا فيها لكانت الحركة شرطا في وجوده فيمتنع عدمه لذاته فكان الزمان ممكن العدم
ولكانت الحركة ممتنعة العدم فكانت واجبة فكانت مستغنية عن الزمان هف كذا قيل انتهى والجواب ان الممتنع هو البطلان ولا يلزم فيه بطلان العدم الا للحركة
ضرورة محليتها ان يكون محتاجا اليه في كل عدم بل العدم الفردي يجوز ان يكون عدمه محتاجا اليه لا العدم وهو مسلم فان عدم الزمان ممكن والبطلان وصف آخر
ممتنع عليه كيف لا والاعراض الثابتة كالافتراق والجوهر مثلا يمتنع عليها الا زانية فلا يكون محتاجة فيهما الى المحل فان قلت ان الحركة عدمها الطارئ ممكن فيستوي ان يكون
عدم الزمان كذلك لان امتناع اللازم يستلزم امتناع الملزوم قلنا قد عرفت ان غاية ما يلزم ان يكون عدم الزمان ممكنا بالقياس الى عدم الحركة لا ان يكون
ممكنا لذاته ونظيره عدم العقل الاول ولو كان ولنا مع الامام فنقول ان عدم الحركة ايضا ممتنع ولا يلزم الوجوب فان وجوب نحو خاص لا يستلزم الوجوب وقد مر
منكم لم يجد مخلصا ان والسابع اعلم بالضرورة ان الله تعالى كان موجودا قبل الان وسيكون موجودا بعده وهو الان موجود وكذا الاجسام والاعراض
القائمة واذا كانت اضافة هذه الاشياء بالنسبة الى الزمان كاضافة الحركة بالنسبة اليه لم يكن حلول الزمان من عوارض الحركة اولى من جعله من عوارض غيرها انتهى
والجواب ان معنى نسبة الزمان الى الاشياء تعلق وجودها به بمعنى انه لا يوجد الا معه او مع صدق حدوده وهذا المعنى مفقود في الاشياء الثابتة فليس وجود
ذات الزمان منطبقا به بل موجود لو وجد الزمان او لا فلا يلزم شئ من المحذور وتفصيل هذا الموضع في عبد الحكيم ثم انه قال ان سائر الحركات اضافتها
الى الزمان مثل اضافة حركة مخصوصة هي محل بلا اولوية فلزم التوجه ولكنه مدفوع بما مر في الوجه الثاني فتدبر قال المصنف مقدار الحركة موجود فهو الزمان
فلو كان الزمان حالا في الحركة كان للزمان زمان انتهى والجواب ان الكلية ممنوعة بل معية الزمان للحركة التي هي محله ليست لكونه حالا فيها بل لتعلق وجودها به من حيث
التطبيق [illegible] ان الزمان مقدار الحركة فكل لابد ان [illegible] فنسبة الزمان الى الحركات العينية فهو حاملها في الجواهر والاعراض بل الزمان
وما فيه ملتبس لكونه الحركة في الزمان اوليا وكونها في سائر الاعراض غير كون الزمان فيه وان كان المراد بما ليس ان يكون كالحركة حال وان لا يوجد
الحركة في زمان الا الحركة المعدل وان كان المراد تقدير الحركة به لزم حصول التقدير ايما كان حصول هذه المعية فيلزم ان يكون الحركة مقدرة مثل الحركة
في الزمان وان كان المراد امرا آخر فلا بد من البيان انتهى والجواب ان كلمة في مستعملة في معان على سبيل الاشتراك او المجاز فمعنى كون الحركة في الزمان هو
وجوده به اما بالانطباق على ما حد منه او على جزء منه او على تامة او ما يوجد في نفس الزمان من غير الانطباق وفي الحركة بمعنى ذلك كونه فيها [illegible]

ومنه هو اوائل النفس والا فقد عرفت ان الاول فباعتبار التقدم والتأخر اي على سبيل التسلسل واما الثاني فباعتبار انه لا تجزي ذلك ولهذا الفصل من تحرير الكتاب في هذا القدر وفي

فيما نحن بصدده فانه بذلك يندفع عنه ما ذكره ثم قال في هذا المحصل ما عندي ما قاله في الزمان دليل الاقرب انه لا يمتنع للزمان الا حصول المقدار للحوادث مع النظر

الى قبليه او بعديه واثر تلك القبلية والبعدية والحاصل انه مفهومات متغايرة ما حكم عليها بها لكنها من الامور الاعتبارية كما قرر في امثال الوجوب والامكان

انتهى اقول ان ما ذكره وكذلك الذي ذكره اقرب الى الحق فان تلك الامور وان كانت اعتبارية لكن ليست في قبال اعتبارية انتزاعات الاحوال والذي من الموجودات [illegible] موضع

قائمة بها بالذات ويسمى هو الآن الامر الممتد المتصل السيال كما شرحناه تفصيلا وهذا الامر اعني الحركات اي سلسلة الحركات اعني الزمان ان تعلم انه مقدار الحركة المخصوصة التي هي الحركة

متصلا ويسمى باعتبار المخصوص بعض الحركات [illegible] ان الزمان لا يعلم الا من حيث المقدار ويكونه متقدرا به الاشياء ويسمى التقدير به الا تقدير الاشياء

السيالة وهي الحركات فمن غفل عنها غفل عنه والامر سهل جدا فالقول في التقدم بالحركة كالقول في الزمان وهو ان الحركة ازلية وابدية ولذا الحركة فيثبت تقدم العالم الى البعض

منه تشبيه وذلك في الزمان ازلية [illegible] فلا بد ان يكون محله كذلك [illegible] انه لا يوجد الحال بدون المحل وكذا المحل بدون المحل وهو الجسم وهو الفلك الاعظم والقابل

ان يقول ان الذي ثبت هو ان الزمان لا يمكن معدوما بالمرة بعد الوجود ولا موجودا قبل العدم ولم يلزم ان يكون واحدا شخصا كذلك فمن الجائز ان يكون الزمان متعاقبا

ازمنة كالاجسام المركبة وكل منها حادث عدمه سابق على الوجود في الزمان السابق عليه ثم ينعدم بعد الوجود في الزمان اللاحق والحاصل لا بد انه لزم الا اتصال [illegible] ٢

لا يمكن ان ينعدم بالمرة والا لزم تقدم العدم في الزمان [illegible] فالقدم انما هو نوع الزمان لا شخصه فلا يلزم قدم حركة واحدة شخصية فليجز ان يكون حركات غير متناهية

متعاقبة قائمة بمتحركات متعاقبة الوجود فلا يلزم التقدم الشخصي ما ذكر والجواب يظهر مما ذكرناه فتذكر وتدبر واعلم انه اشتهر ان الزمان امتنع عليه العدم

والوجود بعده بهذا الدليل فكان التشخص [illegible] فهو غلط [illegible] الامكان [illegible] كما [illegible]

بالعدم عدمه بالمرة بحيث لم يكن فرد منه في عالم الواقع والا فلا مضايقة في ان يكون عدم هذا الزمان الموجود ممكنا في نفسه ويكون في زمان آخر ولا يلزم على التي

على تقدير وجوده ويمكن ان يقال ان الزمان لا يمكن ان يوجد متناهيا والا كان عدمه في زمان آخر [illegible] الازمنة [illegible] فاضبطه [illegible] متعاقبة

يمكن ان يقال في التقدم والتأخر فلا يكون معروضا لذاته للتقدم والتأخر [illegible] ولكن يقال ان [illegible] اذا كانت

متناهية وان كان احدها غير متناه [illegible] فلا يلزم [illegible] لذلك [illegible] ان تقدم اجزاء الزمان بعضها

على البعض زمانية كيف وقد ذكر [illegible] ان المحققين [illegible] الحكم بهذا النحو من التقدم [illegible] والمتكلمون لا يسلمون ذلك [illegible] الا لزم ان يكون

للزمان زمان في مقام المسند [illegible] كلامهم ان التقدم والتقدم الذي بحسبه [illegible] موصوفيهما في الوجود [illegible] موصوفيهما بواسطة الزمان

ولتسم بالزماني وقد يوجد بدون الواسطة كما في اجزاء الزمان وعدم الزمان [illegible] ولتسمه بالتقدم بالذات اي لا بواسطة [illegible] وهو [illegible] اقسام التقدم ٥

والقول بان الحدوث اذا تقدم [illegible] غير مسموع [illegible] انه لا يمكن [illegible] الانقطاع

[illegible] لا دليل [illegible] الدالة على تناهي الامتداد [illegible] بحكم [illegible] كذا الاعتبره

في الامتداد الزماني واستمرار العلوم استاذ البشر مقوّم سلاطين الفلسفة ومعلّم نواميس الحكمة المحقق على تسميته بمثل هذا التقدم بالدهري وقال

والمسبوق بالعدم على الوجود امتداد بازائه طبيعة لا من جهة العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من جهة المسبوق لان المسبوق الدهري كالسبق

الزماني فان الزماني لسبقه على ان يكون له بقاء في نظام امتداد زماني بأسره وامتناع في نظام آخر واما الدهري فلا يسبق بذلك وانما يقع الوجود

في حيز العدم والسبق هو ان العدم الدهري هو ارتفاع الوجود عن الواقع مطلقا فاما الامر بالدهر الا الواقع ونفس الامر فلا يتعلق العدم بالواقع

الا بالانقضاء بالنسبة في الوجود والعدم الدهري بان ما فاذا وجد شيء في الدهر الطارد لذلك الوجود العدم الدهري فلا يمكن ان يقع الوجود في حيزه والا لتصور

امتداد وهذا كوجود الجسم في مكان آخر بخلاف العدم الزماني ولا يمكن في المسبوق الدهري ان يتميز نقصان فصلا عن بقائه وذلك لان ذلك يستدعي مرور

امتداد وطبيعة الدهر تاباه وانما يستدعي السبق الدهري هو انفكاك المسبوق معدوما عدما محضا لا بوصف استمرار مع وجود السابق فكان

الطارئ فقدان موجب وسالب فوجد المسبوق فكذب العدم السالب ووقع في حيزه فاذا فرض ان السابق علة لب واخر علة ج كان ب

معدوما مع وجود آ فاذا وجد ب وج معدوم يقع نقصه في عدم ج ووجود آ فاذا يكون السبق بانجرار الوجود بنفسه وبهذا بان

انه لا يصح العدم الطارئ في الدهر والا لزم ان يكون مرور امتداد او يكون السابق هو اللاحق بنفسه فالحوادث الزمانية لا تتقدم عن الدهر الا

الا يكون بارتفاع الوجود عن الواقع والوجود الزماني وجود في الواقع فلو وقع في الدهر اجتمع النقيضان فانقلب الى قبلية دائرة

في امتداد فان الوجود مع عدم ب ثم انحفظ وجوده مع وجوده لزم الامتداد في وجود آ قلت ان وجود السبق في حدّه وحدوث الزمان

فيكون القبلية في الاول وصفية في الآخر بل بمعنى وقت في حيز القبلية ومن هيهنا يلزم حدوث العالم وذلك لانه لو كان بعض الممكنات ازليا كان

الواجب تعالى معه غير مسبوق بقبلية ولا شك ان معية كل للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معية فكانما مع ذلك ممكن

وذلك لا نعلم قطعا بالبداهة المحدسية بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني في الزمان وكذا لم يكن له وجود عيني في الدهر الذي هو الواقع

ثم انه حدث وجوده فيه واتفاق زمان الحدوث لانه لو كان له وجود في الدهر قبل وجوده المفروض للحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل

زمان الحدوث بنفسه وذلك لانه لا افتراق بين الوجود الدهري والزماني الا باعتبار ما لوجود في الزمان هو الوجود في الدهر باعتبار انه هو كونه موجودا

في الواقع مع قطع النظر عن ظل امتداد فالواجب تعالى كان موجودا مع عدم هذا الحادث ثم الحادث وجد في الدهر فصار موجودا معه تعالى ويلزم حدوث

العالم باسره لان الحادث اليومي مسبوق في الوجود عنه كما في الدهر فلو كان بعض العالم قديما كان موجودا وهذا المسبوق الحادث متاخرا ثم هو كما انه تعالى

صار معه انه اذا وجد بعد تحقق المعية الاولى في الدهر منفردة عن الثانية ثم حدث معها فيلزم حصول امتداد في الدهر فلا بد ان يكون الكل حادثا

او قديما والثاني باطل فالمطلوب ثابت وذلك ما اردناه ولقد فصل ذلك في الصحيفة الملكوتية المشهورة بالايماضات في الغيبات وغير

فان المفهوم من الواقع ونفس الامر هو كونه ثابتا بغير بعد وامتداد وهو لا يابى ان يكون مع الامتداد او لا فالعدم الزماني الكائن في عدم ... والدهري ...

في الواقع لما كان اعم من الوقوع في الزمان وفيه لا تزاحم فلا تزاحم فيه ايضا ثم هو مقصور على وجهين الاول ان يعتبر العدم في نفس الامر بقطع النظر عن موضوع
معين بان يعين او في جميع الازمنة وعدم الوقوع فيه اي الاخر على شرائط التناقض والثاني ان يعتبر العدم بالمرة ثم ان الوجود في الزمان وجود في الواقع وهو لا يصادم
العدم على النحو الاول ويصادم العدم على النحو الثاني وليس في النحو الثالث لا يمكن العدم في الدهر الا بالارتفاع بالمرة فلا يكون الحوادث معدومة اصلا بل قديما كما يراه
الفلاسفة والتنبيه عليه ان الضرورة شاهدة بان النقيضين والاضداد لا تجتمع في محل واحد في الظرف الذي يعبر عنه بالواقع وان الاتصاف بضد يوجب الاتصاف
بسلب ضده اي الضد وان المعدولة والسالبة المحصلة متلازمتان عند وجود الموضوع وان اعلمت فاستمع اي حينئذ فلو اورد عليه
كالسواد والبياض فقد صدق ان الجسم الموصوف اسود وابيض في الواقع بحيث يحكم به بداهة المقدمة المذكورة ولئن نوقش فنقول ان ذلك بداهة الوهم
بل الامتناع انما هو في الاجتماع الزماني لا في الدهر نعم اجيب بانه لو كان كذلك لزم ان يصدق ان ذلك الجسم لا اسود واسود وهو بديهي الاستحالة ولئن نوقش
فنقول تلك المناقشة نعم اجيب بانه يجب ان يصدق السالبة في الدهر عند صدق الايجاب فيصدق انه اسود وليس باسود وهو بديهي الاستحالة والقول ان هذا
الراسخ في العلم ايضا يراه كذلك ولا مخلص الا بالتزام ان الاتصاف بضد لا يوجب صدق المعدول او ان المعدولة لا تلازم السالبة والعقل يحكم والفهم
انه يلزم ان المطلقتين العامتين متناقضتان وذلك البديهي لا محيص عنه فلا ان يلتزم ايضا نعم ان اجزاء الزمان متقدمة ومتأخرة لذاتها
بعضها وتاخر القصد ان اجتماع المتقدم مع المتاخر ولا يمنع ان يكون وعاءه الزمان ولا يلزم ان يكون للزمان زمان فلا ليس الا كذلك الدهر فقط
نقدر ولا يستبين ضرورة وقوع المتاخر في حيز المتقدم بعد بطلانه وان لم يكن في الدهر ايضا بل فيه الاجتماع محض فلا شيء في البديهي يحكم العقل به بالتقدم
والتاخر الا وهي طريق الاجتماع الا التقدم والتاخر الرتبيين فحق ما قيل ان تقدم اجزاء الزمان على اخر ايضا التقدم الرتبي ثم يرتفع التقدم
والتاخر عن سائر الاشياء بهذا الاعتبار وان لم يقع بهذا القدر قلنا ان نعارض مقام المنع لا نم ان طبيعة الدهر آبية عن التقدم والامتداد بل هي
ليست آبية ولا مستدعية ولكن السبق لا يتصور الا بمرور زمان فالواجب تعالى ليس متقدما على الحادث اليومي اصلا في الزمان لان الوقوع في الزمان
من خصائص الحوادث ولو باعتبار الاجزاء فليس شيء قبله اصلا على حادث والعالم المعية وهي كون الواجب تعالى والحادث موجودين في الواقع وهو
معية مع كل موجود فهو تعالى مع الحوادث واعدامها ولا مضايقة فانه صادق ان الواجب تعالى موجود والحادث معدوم وموجود في الواقع
ولا قبلية في هذا النحو ولا بعدية ولا تزاحم بين المطلقتين ولئن سلمنا ان طبيعة الدهر آبية عن عروض القبلية والبعدية فنقول ان الحوادث كلها قديمة
دهرية كيف لا والحوادث موجودات في الواقع ولن تنعدم عن الدهر الا بالارتفاع بالمرة ولم يرتفع بعد فهي معرض المستند فالواجب تعالى مع كل حادث
كالنوع القديم والحادث [illegible] الضرورة غير مسبوق اصلا فلو كان بعض الممكنات كالزمان قديما كان الواجب تعالى معه والحوادث ايضا معه فلا يلزم
التقدم [illegible] في الدهر بوجه من الوجوه نعم ان التقدم الدهري المسبوق بان يكون العدم الذي لم يقع الوجود في اخره هو لذاته والضرورة
قاضية بان الوجود والعدم بما هما وجود وعدم لا يستدعيان التقدم والتاخر لكن ان العالم لو انعدم بالمرة بعد الوجود فهذه البعدية بعينه دهرية

بلا مرية فلا بد من معروض آخر وهو الزمان ثم ان العدم الطارئ ايضا يمكن ان يكون في حيز الوجود فالقول بانه لا يمكن ترتب الفعليات لا يمكن قبليته واحدة محل تامل ولا

ان يدفع بان الزمان حادث عنده بمراتب الشارح التسعة فلا بد له من عدم متقدم ثم ان الاعدام لا تمايز فيها الا بالاضافة واو المضاف اليه واحد فلا يكون عدم الا تاخر

اصلا الا في الزمان والله اعلم فقد وضح ان ما ذكره لا يتم اصلا مع ان الظاهر ان مراده انه ان التقدم لا يعرض الا الزمان بالذات وهو لا يزال لا يتعقل تقدم

وتاخر لمطلق القبلية والبعدية اللذين يتصادقان على اجتماع معروض احدهما مع الاخر لعروضهما بالذات وهو الزمان واعلم ان انه ما ذكره قول في

الزمان انه حادث او قديم وفي الاول فلا بد له من تقدم عدم فلا يكون معروض التقدم منحصرا في الزمان فجواب المتكلم لا يندفع لما ذكره وفي الثاني لا مراد

لانه يوقف حدوث ذات تقتضي اتمامه ونه في الاعتذار عن السوال الوارد على اهل الشرع قاطبة بعد قول حدوث العالم بالمرة فكيف يكون الزمان مبدعا انه …

الا لطف بالحدوث وهو محتمل للحدوث الذاتي فليحمل عليه كما حمله المعلم الثاني ما نقل عن الاساطين السبعة من حدوث العالم ولا يبعد كل البعد ان الشرع الاطلق

لحدوث كل فرد من المخلوق وذلك يظهر من استقراء موارد الشرع اشتغالا ما ثم ان الطبيعة السارية يطلق عليها الحدوث في العرف ولذلك يقولون الحكمة الشمسية

حادثة مثلا فيقدم الزمان لا ينافي ما ورد في الشرع فانه اذا لم تجرد ونهي بالاخرة لما يحوج قلت لم يثبت في الملل ثبات وجوب … حقيقة

متجددة قائمة بنفسها والفيض يجوز ان يكون قائما بالجسم متجددا بذاته مع هذا كلما نرى من العوالم حوادث والزمان منها حادث والحدوث …

ان اهل الطريقة الحقة من مذهب القوم الاولياء الكاملين والاصفياء الواصلين والابرار العالمين والسعداء المتنورين رضوان الله تعالى عليهم

وزادهم ما نتج الانوار الالهية على عبادة المصطفين في الدنيا والاخرة من مستلذات النعيم دار القدم فلا نشاء غم اصلا في قدم

الزمان بل هو الاحق بالقبول لان المحكوم بالزيادة والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع محال وجوده والنقصان

يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هذا التقرير دال على عدم … فان الحوادث الماضية مجموعها موجود في الخارج لكن ليس وجوده في الان

وجوده في الزمان العدم النهاية فلا منافاة من تقوت الحكم بخارجية ثم انه ان لم يثبت له ذلك فلا يجوز ان برهان التطبيق وغيره فان مبناه على الاتصاف

بالزيادة والنقصان ويستعمل عن قريب كما بها ثم انه لا شبهة في ان الحوادث الماضية معروضة العدد ولا شبهة انه يصح ان يحكم الحوادث بعد اسقاط واحد انقص فالا صلح

ان نقرأ اي ازاد تطرق التفاوت في جانب غير جانب النقص فلا يستدعي الا التناهي في ذلك الجانب ولا نفهم عدم تناهيها في جانب المبدأ وان اراد التطرق

في جانب عدم التناهي فهو … وان … وذلك معنى ان التطبيق فهو امر لا يندفع ايضا بما ذكره انه بل يتقرر كما سنذكره عن قريب …

اما اولا فهو انا لا نسلم ان الزمان لو كان له بداية او فيه يجب … الذي ذكره من ان التناهي لا يوجب سبق العدم وان … عليه … انه لكنه غير معقول

ضرورة ان عدم القرار انتهائه هو الانتهاء الى العدم ولا قياس على الامتداد المكاني بالثبوت والوجدانية الفورية والفم لا يبعد ان نقرأ الانتهاء ومطلقا

هو انعدام تادر الامتداد … ما لا يكون في امتداد ما لا حقيقي كما في انتهائها تادر فيلك القدر في ملك عطارد … فلا يكون لكل … منعدم في نفسه كما في انتهاء المحيط

العالم فان تادية لما … وبعده منعدم تبقه وان ثبت تعقل والزيادة عليه متقررة واما الامتداد الزمان فلا يتصور انعدام تادية الا في زمان اخر وان

لم يقع بهذا القدر خلل في ما هو بصدده من اصل المقصد فان قولهم ان الزمان لا بداية له لكان بناء على ان وجوده بالابداع لا على ان حدوث الحوادث الزمانية بل العلية ما لا يستتبع

في الانتهاء فان الزمان ليس يحدث حدوثا زمانيا بل حدوث ابداعي لا يتقدمه محدثه بالزمان ولا بمدة بل بالذات وبطلانه محجوج ان عدم انقطاع الحركات

سبقه عليها كانه نفي الزمان بدايته هو انعدامه فهو لازم خرق وهذا ملزوم واريد اللازم فالحاصل ان الزمان لم يسبقه عدم ولم ينقطع بل هو مبدع ازلي وابدي

وانه لو سبقه او لحقه لسبق الزمان نفسه فالمطلوب حاصل ثم ان ليس الزمان بقصر ان لا بعده قدر متناه كاليوم والسنة مثلا عن ان شيئا منه بعيده غير متناه

وهو معنيه يكون غير متناه لا بداية له ولا نهاية ولعل ذلك واضح لهذه المناقشة نشير المناقشة اللفظية فتدبر والله تعالى اعلم بحقائق الامور على

واما ثانيا فلما ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا في الخارج اه واعلم ان المتكلمين عن آخرهم ابوا واستدلوا ببرهان التطبيق وغيره في اثبات انتهاء امتداد

الزمان وغيره من الحوادث في جانب الماضي وعلى منهم ان عدم الانقطاع لا يقبل الانقراض ولعل كما اشار اليه انشيا ان عدم الانقطاع ضار الشيء فان تخلف اللازم

في برهان التطبيق هو انتهائها ما فرض غير متناه من جانب عدم التناهي وذلك انا اذا اطبقنا الزيادة الى من جانب التناهي من السلسلتين اللتين احديهما

احديهما جزء والاخرى كل في جانب عدم التناهي وهو منطبق في جميع الاجزاء فانه اذا انطبق المبدا على المبدا والاوساط على الاوساط لا بد ان يتفضل

الزيادة والتفاوت في جانب آخر فانهما انعدمت بالمرة عن البين ونظير ذلك ظهورا انا اذا اخذنا احد الخطين المبتدأ احدهما من مبدأ

الى عدم النهاية واخر منهما من مبدأ اخر الى عدم النهاية والتفاوت بين المبدأين بقدر الذراع مثلا بحيث انطبق المبدأن وقع دائما عدم

الانطباق فالمتطابقات متخلف بعضها عن الاخرى في الوجود لا يقتضيا عدم الانطباق وذلك فان ما ينطبق المبدأن حين وجودهما فانتقل المفاوته

الى اللذين يليانهما وهما لا ينطبقان الا حين وجودهما واذا انطبقا فانتقلت الى اللذين يليانهما واذا هما غير متناهيان فلا يزال التفاوت

منتقلة متدرجة متردده في الاوساط ابدا ولا يظهر في جانب عدم التناهي فلا يلزم التخلف ولذلك اشترط الفلاسفة الاجتماع ولذلك عدل

عنه انه ايضا يتبين اخر مبرهن على ان الحوادث المتعاقبة والازمنة والحركات غير مجتمعة في وعاء الدهر الزمان مثلا فهي مجتمعة عند العارف تعالى المفارقات

ذكر ان المانع هو عدم الاجتماع وقد زاد المصنف قيام معاد حكومة البراهين ايا ضربها وثانيهما انها مجتمعة في وعاء الدهر فانه لا تنافي دفعه ودفعه

دفعة وذلك لانه ان اريد بالاجتماع عند الله تعالى والمفارقات معنى الاجتماع في العلم فلا يعلم حادثا قبل ان يعلم آخر كما هو شأن السوافل فلا ينتفي المقصد

فان غاية ما لزم ان الصور العلمية ليست بغير متناهية الى ان الحادثة العلوم الالهية ارتسامه والا فلا يلزم الا ان العلم الالهي ليس بمحدد الى عدم النهاية

والمقصد انتهاء الكمية الزمان الخارجية وهو ثبت وان اريد ان وجوده لا اختصاص له بزمان بل هو مع الكل معية واحدة فلا ينفع الا ضرورة

انه لا يرتفع بذلك كمية الزمان والحوادث العدمية النهاية وان اريد غير ذلك فلا بد من البيان حتى ينظر في الصحة والفساد واما حدوث العالم فقد

لا يسمى الا اعادة ما تسمع انا لا نتعقل من المعية الدهرية الا اشتراك المعنيين في الوجود في الواقع في الانطباقات والتفاوت

الذي لها محض غير ان ما امور واقعية في هذا اللحاظ لا كما تقدم وتأخر كما ان الحوادث المتعاقبة كلها مشتركة في التحقق في الزمان ولا تقدم ولا تأخر

في هذا اللحاظ وانما هما بالنظر الى خصوصيات ازمنة لا يجعلها اتصاف المتفاوتة من جانب عدم التناهي المستحيل بل انما يتصف في الاوساط حتى تقدم ان الاكوان ساكنة

متطابقة بتطابقات متعاقبة كلها مشتركة في الواقعية وبهذا يجيء وان شئت فقس تطابق اجزاء السلسلتين المتناهيتين المتعاقبتين الى الجسمين لم يتشبه الى الطرفين

متعاقبة مع ازمانها فان التطابقات واقعية وان ادعى ان المعية الدهرية تنافي التعاقب بل فيها الاجتماع محض ولا يتصور فيها تقدم وتأخر ليس ان الاجتماع كما في تقدم

العدم على الوجود على تقدير الحدوث بالكلية والحوادث كلها مجتمعة فاذن التطبيق المبدأ على المبدأ او الاوسط على الاوساط فلا بد من ظهور التفاوت

الاخر ولا يتأدى الكلام الى انحاء فمع كونه غير واجب القبول على ما سلفناك فمعقول انك وان جوزت اجتماع الاضداد في الدهر فتجد الاسود والابيض

والاحمر والاصفر والاخضر والابرد والاسود بسوادات متفاوتة في مراتب الشدة والضعف او غير متفاوتة بان يكون زيد اسود ثم انتقل الى البياض ثم

منه الى السواد فيجتمع المتماثلات والمتضادات في الدهر بل نظيره ان التطابقات في الاوساط بدون البلوغ الى الطرف حال الاوساط منتهية ومتساوية

ان الموجود في الزمان هو الموجود في الدهر لان في الدهر وجودا اخر فلم اعتبار ان اعتبار الدهرية واعتبار الزمانية والتطابقات في عدم الاجتماع

في الوسط فقط غير بالغ الى الطرف كما يتبادر فليس في الدهر الا تلك التطابقات لا غير غاية الامر ان الاوساط متفاوتة ومتساوية في الازمنة المتعاقبة

فهذا التفاوت والتساوي متحققان في الدهر معا ولا محذور فيه كما لا محذور في الصورة المذكورة من اجتماع المتماثلات والمتضادات في الذي حال

من السواد الى السواد ومنه الى السواد ولعل من اعرض عن جميع ذلك فالتزم بالقول بجريانها في بطلان التسلسل في المتعاقبات سوى الكلام مع القول

لعدم مدخل عدم الاجتماع في منع نفاذ احكام تلك البراهين كما يراه المتكلمون جماهيرهم او مع المتابعة بالفلاسفة في الاطراف

وبيان الجريان بالطرق الاخر من الدهر والحضور عند المبادي العالية والقول بعدم جريانها في بطلان التسلسل المستقبل محض تحكم لان الضرورة شاهدة

بالتساوي بين الصورتين كيف ان الزمان متصل واحد منه ماض ومستقبل لان الماضي منه موجود بالفعل والمستقبل يوجد بعد انفصاله فحاله على السوية

فان ابطل عدم التناهي في الماضي بتلك البراهين فما الحجر ان يبطل عدم التناهي في المستقبل ايضا وايضا ان الحوادث كلها مجتمعة في وعاء الدهر وعند

العقول وهذا النحو كلام الفلاسفة وغيرهم من اهل الاسلام فان العالم حادث عند اهل الحق من كافة المسلمين فالمحالات في تلك البراهين او التقدم ونحوها

لا يتجه الاعتراض في هذا المقام والله اعلم ولقائل ان يقول لما كان التناهي واللانهاية من باب المضاف ولا يتوهم ان يوجه الاعتراض بحسب

متشابها على حدث التضايف بان يقال ان الزمان لو كان متناهيا فلا بد من طرف هو عرض فلا بد له من محل فهو متقدم او متأخر والثالث باطل والثاني

ينعكس بالاول كذلك واما الاول فلانه ظاهر ان الحال لا يتقدم وجودا على محله واما انه لا بد من طرف فلان ما ينتهي به هو الان كانت نهاية لا محالة

هذا ان اشتمل على تسليم الخصم فان الفلاسفة يقولون بان طرف الزمان هو الان فالامر سهل جدا والا فنقول ان الزمان لم امتداد واحد وان الفعل

الوصل والتحدد ولا تتعدد بحسب ذلك والاطراف لا تنقسم في جهة امتداد ذوات الاطراف والانات من نوع ذوات الاطراف ومثال ذلك النقطة

فانها لو انقسمت في جهة انعدام الخط فالقسمة متشبهة او غير متشبهة وعلى الثاني فهو خط وعلى الاول يلزم تجاوز النقاط مع ان الطرف في الحقيقة القسم الاول

فلزمان

بل لو كان طرف غير منقسم وهو الآن قوله وقد تفارق المعنى الثاني المعنى الاول كما في محيط الدائرة ومحيط الكرة فقد يوجد فيهما المعنى الاول دون المعنى الثاني
فلان الخط المستدير لا اطراف له من النقاط فلم ينقطع في جهة تمادي الخط من الطول المحض اما الثاني فلان حاصله ان الخط يكون متناهي العدد ومحيط الدائرة
وبسيط الكرة كذلك وما اتم عليه الفلاسفة والمتعلقين من وجوب التناهي الابعاد في عدد فلعلكم الزمان من هذا القبيل هذا وان اتفق عليه الجمهور ولكنه منع
الاعراف لبعض الفضلاء اقول ان ذلك معقول فيما كان كل نهاية بالمعنى الاول مفروضا فيه من المبدأ كما في خط المستدير فانه لم يكن لها شيئان احدهما
مبدأ والآخر منتهى في غاية واما الذي له طول محض ومبدأه غير متناه كالخط المستقيم والحركات فتناهي عاد انه لا يتصور الا بالانقطاع عند حد او
بان كل عاد فهو مسبوق بالنهاية عن عاد آخر الى الآخر ولا يحصل عاد بالعاد الاول فتجويز انتهائها والزمان بحيث لا ينقطع الى حد هو منتهى في غاية الخفاء ابلى هو قريب
من المحال لانه فلا يصح بهذا الجواب فيه يحتمل استاد الشيخ قدس سره في كتبه طريق تحصيل التناهي من دون الانتهاء الى الاطراف بلا يرفع القلق فان
شئت فارجع الى تلك الكتب ومع هذا لا ينفع في منع الاشكال من اصله فانه لما تبين لعوارض الزمان سواء كان متناهيا او غير متناه فالآنات
المعدودة فيه لا تصلح تصح ان يكون مقارنة مع الازمنة التي هي نهاياتها ولا متقدمة ولا متأخرة فان احب من الآنات فيهما وهمية محضة يدفع
بانها وان كانت وهمية لوهمية الانقطاعات فان لها حوادث التحقق يترتب عليه الآثار الخارجية وان لم ينفع بهذا القدر فنقول ان الحوادث الدفعية
كالكون والصور الجسمانية والاتصالات والانطباق ونحوها وجودها مقارن لوجود الازمنة التي الآنات التي هي اطرافها ولوجودها
فيلزم انطباق غير المنقسم على المنقسم او مساواته فيلزم ان يكون الزمان بالفعل طرفه بالقوة على هذا قس ولا شك انه لا يندفع بما ذكره واقول لكن
الجواب عنها بوجوه اخر الاول انها منقوضة بالحركة والنهي منقوضة بالحركة التوسطية بالنسبة الى الحركة القطعية بالنظر الى خلاصته انك قد عرفت ان التوسطية
مقارنة للقطعية فيلزم انطباق غير المنقسم على المنقسم او متقدمة فيلزم ان يوجد التوسطية بدون القطعية او متأخرة فيلزم وجود القطعية بدون التوسطية
والجواب ان التقدم بحسب الآن فيلزم ان يكون آنيه والانية حركة فيعود الكلام اليها الثاني ان المضاف فقد يكون بسيطا حقيقيا
لا يكون منه غير نفس الاضافة الى آخره فانه لا يرفع اصل الاشكال فان الآن عرض في الزمان على طريقة الخط في السطح والنقطة في الخط فسلمنا
انه ليس بمضاف حقيقة وانما هو من باب الكيف على ما يشعر به كلام الشيخ على ما نقل عنه ان النقطة كيفية في الخط ولكنه لا تتقدم في الوجود على محله ولا تتأخر عنه
كما هو شأن سائر الاعراض كيف لو كان منفردا في الوجود فهو موجود في نفسه لا في موضوع وانما اطلاق العرض بحسب اللفظ فقط الا ترى ان النقطة لو حدث
من دون وجود الخط فلا شبهة في انها غير موجودة في الخط ثم يوجد الخط فلا تقوم به النقطة لان الحلول يقتضي التابعية بحسب الذات كما مر في بحث الهيولى
في تقسيم نحوتهما في جميع الاجسام وقد مر اشارة اليه فيما تقدم فمنع المنافاة لانه ما فيه نقطة حيث يوقف على ظاهر قول المستشكل بان
الآن من باب النهاية وهي مضافة فقد بدا ان تحقق مع المضاف الآخر ولم ينظر فيه الى خلاصة الاشكال واصل مادته والاضافة العارضة
لها في التقارن والا اتحاد في وجودهما وفي التقارن اشارة الى دفع ما عسى ان يتوهم ان الآن وان كان من باب الكيف الا انه ليس من باب

الاضافة فلا نسلم ان الاضافة وهي النهاية لازمة له فهو ان تخلف تخلف عن الزمان فهو موصوف بالاضافة المذكورة او لا وعلى الثاني يلزم فسخ المفروض

وهو اللازم وعلى الاول يعود المحذور ومثله لكفاية في هذا الجواب وحاصله ان الاضافة من المقولات النسبية انما توجد في العقل ولا مضايقة في التغاير في التعبير

لان النهاية والانتهاء والمنتهى ونهايته عوارض يتحقق فيعبر بها في لوازم الان وليست من عوارضه الذهنية كما هو شأن المعقولات

الثانية فيجب ان الزمان موجود في الخارج وبالنظر الى هذا الوجود متناه والنهاية الا انه يثبت التناهي بحسب الخارج لا بحسب العقل والفرق بين

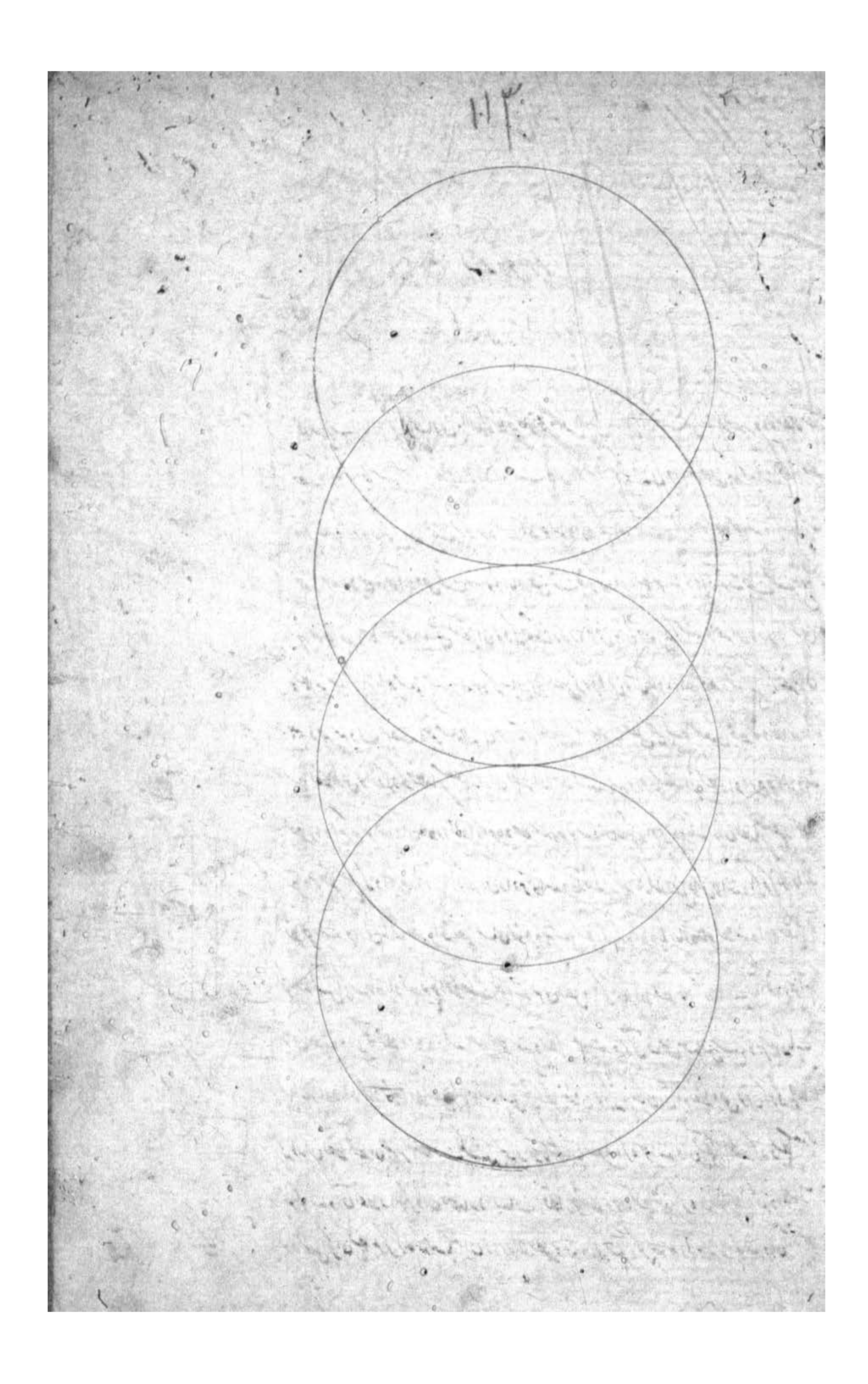
كون الان نهاية له الوجود شديدة كلون الاطراف بانه نهايات في ... من العوارض الذهنية فيجب ان الفلك متناه كونا وجلد عقلا

اولا وسواد الصورة او عقلا فيعود المحذور المثبت ٥ تمت كالنسخة التي صنفها العلامة افضل زمانه ووحيد اوانه صاحب

القدسية والحكمة الحديثية مولانا نظام الدين السهالوي قدس الله سره العالي المعلق على شرح الهداية المشهور بالصدرا

في اواخر ربيع الثاني سنة ١١٧٤ بيد اقل الخليقة بل اللاشيء في الحقيقة المحتاج الى غفور بن عبد الدارين محمد حسين

المعروف بغلام حسنين تجاوز الله تعالى عنه ويومئذ لشفاعة سيد الثقلين عليه وعلى آله افضل الصلوات واكمل التحيات



بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین حمد الشاکرین والصلوة علی خیر خلقه محمد و آله اجمعین اما بعد این کتاب مشتمل است بر مقدمه و دو مقاله مقدمه
مقدمه در بیان آنچه پیش از شروع درین علم یاد کردنیست و آن دو قسم است قسم اول در آنچه تعلق بهندسیات دارد هر چه
قابل اشاره حسی بود اگر بهیچ نوع قسمت پذیر نبود آنرا نقطه خوانند و اگر در یک جهت قسمت پذیر بود آنرا خط خوانند و اگر در دو جهت
قسمت پذیر بود یعنی در طول و عرض قسمت پذیر بود اما در عمق قسمت پذیر نبود آنرا سطح خوانند و اگر در هر سه جهت قسمت پذیر باشد
آنرا جسم خوانند و خط مستقیم بود یا منحنی مستقیم آن بود که نقطهای که برو فرض توان کرد محاذی یکدیگر باشند و منحنی آن بود که نه چنین باشد
و سطح نیز مستوی باشد یا غیر مستوی مستوی آن بود که میان هر دو نقطه که برو فرض توان کرد اگر خط مستقیم وصل کنند آن خط از آن
بهیچ وجه بیرون نیفتد و غیر مستوی آن بود که نه چنین باشد و چون خطی منحنی بسطح مستوی محیط شود چنانکه در آن
سطح نقطه فرض توان کرد که خطهای مستقیم که از آن نقطه بآن خط کشند همه برابر باشند آن سطح را دایره خوانند و آن
سطح را دایره خوانند و آن خط را محیط دایره و خط مستدیر گویند و آن نقطه را مرکز و هر یک از آن خطهای مستقیم را نصف
قطر و هر خط مستقیم که دایره را دو پاره کند آنرا وتر خوانند و پاره که از محیط باز کنند آنرا قوس خوانند و اگر بر مرکز گذرد آنرا
قطر خوانند و ازین شکل تصور آنچه گفتیم آسان شود و هر شکل سطحی که یک خط و یا زیاده باو محیط شود آنرا شکل سطح
گویند پس اگر سه خط باو محیط بود آنرا مثلث خوانند برین شکل و اگر چهار خط محیط بود آنرا ذو اربع الاضلاع خوانند
باین صورة و اگر پنج محیط آنرا ذو خمسة اضلاع خوانند بشکل [illegible] و برین قیاس مسدس مسبع و هر جسم که یک
سطح یا زیاده باو محیط شود آنرا شکل مجسم خوانند پس اگر شکل چنان بود که در میان آن نقطه فرض توان کرد که هر خط
که از آن نقطه بمحیط آن جسم بر استقامت بکشند همه برابر باشند آن شکل را کره خوانند و آن سطح را محیط کره و سطح مستدیر
نیز گویند و آن نقطه را مرکز و آن خطها را انصاف اقطار خوانند و چون سطح مستوی کره را بدو پاره کند دایره حادث
شود پس اگر آن سطح بر مرکز گذشته باشد آن دایره را عظیمه گویند و الا صغیره گویند و زاویه را گویند و آن دو قسم

و دو قسم بود مسطح و مجسم مسطح آن بود که از احاطه دو خط بسطحی پیدا شود چنانکه سه کنج مثلث و چهار کنج ذو اربع اضلاع و پنج کنج ذو خمسه اضلاع پس اگر این دو خط بر وجهی باشند که بعد از اخراج هر دو چهار زاویه متساوی حادث بود آن زاویه را قائمه گویند و هر یک از آن دو خط را عمود بر آن دیگر چنانکه درین شکل و اگر زوایا مختلف حادث شوند بزرگتر را منفرجه و خوردتر را حاده گویند چنانکه درین شکل و مجسم آن بود که از احاطه یک سطح یا زیادت بجسم پیدا شود یک سطح چو شکل مخروط و از زیادت چو کنج خانه و اگر خطی بر سطحی قایم شود چنانکه هر خط که در آن سطح از موضع قیام بگذرد باستقامت اخراج کنند با آن خط قایم زاویه قائمه حادث شود آن خط بر آن سطح عمود بود و چون سطحی بر سطحی قایم شود چنانکه خطی در هر سطحی پدید آید آن را فصل مشترک خوانند و از فصل مشترک هر خطی که بر یکی از آن دو سطح عمود سازند آن عمود از سطح دیگر بیرون نیفتد هر یکی از این دو سطح عمود باشد بر آن دیگر و چون دو خط با یکدیگر بر وجهی باشند که هر نقطه بر یکی از آن دو خط فرض کنند بعد همه نقاط از آن خط برابر باشد این دو خط را متوازی گویند و دو سطح را نیز که برین صفت باشند هم متوازی گویند و چون کره بر نفس خود حرکت کند بعد از تمام دوره هر نقطه بر محیط آن که فرض کنند دایره رسم کند الا دو نقطه متقابل که آن را دو قطب کره و دو قطب حرکت گویند و خطی و قطری که در اصل باشد میان دو قطب آن را محور گویند و دو دایره با یکدیگر متحد باشند یا متوازی یکی از اینها عظیمه باشد و آن را منطقه گویند و باقی صغیره و آن دوایر را مدارات این نقطها خوانند و دو قطب کره را دو قطب هر یک از این مدارات نیز گویند و هر دایره که بر کره فرض کنند خواه متحرک و خواه ساکن دو نقطه که بر آن کره از دو طرف آن دایره که بعد هر یک از اطراف محیط دایره برابر باشد آن دو نقطه را دو قطب آن دایره نیز گویند قسم دوم در بیان آنچه تعلق بطبیعیات دارد جسم اگر از اجزا آمده باشد از اجسام مختلف الطبایع آن را مرکب خوانند و الا بسیط باشد و بسیط منقسم شود بفلکی و عنصری یعنی افلاک باشد با آنچه در درون اجرام باشند و آنها را عالم علوی نیز گویند و عنصری چهار گانه باشد و آن آتش و هوا و آب و خاک است و اینها با آنچه در حشو اینهاست عالم سفلی گویند و عالم کون و فساد خوانند و مرکب منقسم شود بتام و غیر تام و مرکب تام آن بود که حفظ صورت خود کند مدتی معتدبه چو معدنیات و نباتات و حیوانات و غیر تام آن بود که نه چنین باشد چو ابر و میغ و مانند آن و حرکت فلک منقسم شود به بسیط و آن را متشابه نیز گویند و مختلف و بسیط آن بود که هر نقطه مفروض از فلک باین حرکت متحرک شود گرد مرکز آن فلک در ازمنه متساوی زوایای متساوی احداث کند و بعبارت دیگر از آن محیط فلک در ازمنه متساوی قسی متساوی قطع کند و مختلف آن بود که نه چنین باشد و باز منقسم شود بمفرده و مرکبه

از یک فلک

مفروده آن بود که از یک صادر شود و مرکبه آن بود که از زیادت صادر شود و هر گاه مفروده بسیط است و هر مختلفه مرکبه اما هر بسیط مفروده است و هر مرکبه مختلفه نی

مقاله اولی در بیان احوال اجرام علوی و آن شش باب است

باب اول در بیان عدد افلاک کلی و کیفیت ترتیب آن بدانکه عالم همه یک کره است مرکز او مرکز زمین و افلاک کلیه نه اند گرد یکدیگر بر آمده تو بتو همای پیاز چنانکه مقعر هر یک مماس سطح محدب فلکی است که در جوف اوست از آن نه یکی فلک الافلاک است و محیط است بجمیع افلاک و فلک اعظم و فلک اطلس نیز گویند و دوم فلک البروج است که جمیع ثوابت در او باشد و سیوم فلک زحل است و چهارم فلک مشتری و پنجم فلک مریخ و ششم فلک آفتاب و هفتم فلک زهره و هشتم فلک عطارد و نهم فلک قمر و در مشهور اند این شمار افلاک از فلک قمر کنند پس فلک الافلاک را نهم گویند و فلکیات بفلک قمر منتهی شوند و در جوف او عناصر چهارگانه اند اول کره آتش چنانکه سطح محدب مماس مقعر کره فلک است و دوم کره هوا چنانکه سطح محدب او مماس سطح مقعر کره آتش است و سیوم کره آب و چهارم خاک و این هر دو بمنزله یک کره اند چه آب بر همه احاطه نکرده است بلکه قریب نصف از کره زمین ظاهر است چنانکه یک سطح مستدیر نیست سطح مقعر هوا این هر دو کره محیط شده است و بلندی ها و پستی ها که بر روی است او را از کرویت حقیقیه بدر نمی آرد بجهه آنکه نسبت بزمین قدری محسوس ندارد و صورت افلاک و عناصر بدین گونه است. و هر دایره سطح است در میان هر دو دایره های فلکی یا عنصری

ناری

زمین

باب دوم

در بیان دوایر مشهوره از عظام و صغار و قوسهای مشهوره محیط هر دایره را به سیصد و شصت قسم متساوی قسمت کنند و قطر هر دایره را صد و بیست قسم و هر قسمی را درجه گویند و باز هر درجه را به شصت قسم متساوی قسمت کنند و هر یک را دقیقه گویند و باز هر یک دقیقه را به شصت قسم کنند و هر یک را ثانیه گویند و همچنین ثانیه را به ثالثه و ثالثه را به رابعه تا آنقدر که

انقدر که حاجت افتد قسمت کنند و هر قوسی که کمتر از نود درجه باشد باقی او را تا نود تمام آن قوس گویند و از دوایر عظام مشهوره
منطقه فلک اعظم است دائره معدل النهار گویند و دو قطب او را دو قطب عالم گویند یکی را که از جهت بنات النعش است
قطب شمالی گویند و دیگر را قطب جنوبی گویند و منطقه فلک ثوابت است دائره منطقة البروج نیز گویند و او تقاطع
کند با معدل النهار در دو نقطه که آن دو تقاطع نقطه را دو نقطه اعتدال گویند و دائره ماره باقطاب اربعه است و این
عظیمه باشد که بچهار قطب این دو منطقه گذرد و اعظم قوسی که ازین دائره درمیان این دو منطقه باشد میان دو قطبه شان
افتد آنرا میل کلی گویند و دائره میل است و آن عظیمه باشد که گذرد از فلک البروج با مرکز کوکب و بدو قطب معدل
النهار گذرد و قوسی ازین دائره که میان هر جزوی از فلک البروج و معدل النهار افتد از جانب اقرب آنرا میل اول آن جزو گویند
و قوسی که ازین دائره میان مرکز کوکب و معدل النهار افتد از جانب اقرب بعد آن کوکب گویند و دائره عرض است و
آن عظیمه باشد که گذرد از فلک البروج با مرکز کوکبی و بدو قطب البروج گذرد و قوسی ازین دائره که میان جزوی از فلک
البروج و معدل النهار افتد از جانب اقرب آنرا میل ثانی آن جزو گویند و آنچه میان مرکز کوکب و منطقة البروج افتد
آنرا عرض آن کوکب گویند و دائره افق است و آن عظیمه است که یک قطب او سمت الرأس باشد و دیگر قطب او
سمت قدم و مراد سمت الرأس نقطه است از فلک که خطی که از مرکز عالم بر استقامت قامت شخص گذرد بدان نقطه منتهی
شود و مقابل آن سمت قدم بود و این دائره فلک را بدو نیمه کند یکی ظاهر و مرئی و آن نیمه بود که در جانب سمت الرأس بود
و دیگری مخفی و غیر مرئی و آن نیمه بود که در جانب سمت قدم بود و باین دائره طلوع و غروب کوکب معلوم شود و تنصیف معدل
النهار کند بر دو نقطه یکی را نقطه مشرق و مشرق اعتدال گویند و دیگری را نقطه مغرب و مغرب اعتدال گویند و
خطی که واصل باشد میان این دو نقطه آن خط را خط المشرق و المغرب گویند و منطقة البروج را تنصیف کند بر دو نقطه یکی
را طالع و دیگری را غارب و سابع گویند و قوسی ازین دائره که میان جزوی از فلک البروج یا مرکز کوکب و میان
نقطه مشرق افتد از جانب اقرب آنرا سعت مشرق گویند و آنچه ازین دائره میان جزو فلک البروج یا مرکز کوکب
و نقطه مغرب افتد آنرا سعت مغرب گویند و دائره نصف النهار است و آن عظیمه بود که بدو قطب افق
و دو قطب معدل النهار گذرد و افق را تنصیف کند بر دو نقطه یکی را که بقطب شمالی نزدیکتر باشد نقطه شمال گویند
و دیگر را نقطه جنوب و خط واصل میان دو نقطه را خط نصف النهار گویند و دو قطب او دو نقطه مشرق و مغرب
باشد و منطقة البروج را تنصیف کند بدو نقطه یکی را که فوق الارض است عاشر و وتد السماء و دیگری را رابع و وتد

میل کلی — میل اول جهت — بعد کوکب — میل ثانی — عرض کوکب — سعه مشرق — سعه مغرب

و وتد الارض گویند و نیز تنصیف کند هر یک از نصف ظاهر و نصف خفی معدل النهار را و قوسی از این دایره که میان قطب معدل النهار
و دایره افق یا میان قطب افق و دایره معدل افتد از جانب اقرب از اعرض بلد گویند و دایره مشرق و مغرب
اول سموت نیز گویند و این عظیمه بود که بر دو قطب افق و بر دو قطب نصف النهار گذرد یعنی دو قطب او دو نقطه شمال
و جنوب باشد و دایره وسط سما و رویت و آن عظیمه بود که بر دو قطب فلک البروج و بر دو قطب افق گذرد و دو
قطب او دو نقطه طالع و غارب باشد و او تنصیف کند هر یک از نصف ظاهر و نصف خفی از فلک البروج و قوسی
از دایره که میان دایره افق و قطب فلک البروج یا میان فلک البروج و قطب افق افتد از جانب اقرب ابرا الاقلیم
رویت گویند و دایره ارتفاع است و آن عظیمه بود که بر دو قطب افق گذرد و به نقطه مفروضه از فلک البروج و
افق را تقاطع کند بر دو نقطه که این دو نقطه را دو نقطه سمت گویند و باین سبب این دایره را دایره سمتیه نیز
گویند و خط واصل میان این دو نقطه را خط سمت گویند و قوسی از این دایره که میان نقطه مفروضه و افق افتد
از جانب اقرب نزد ارتفاع آن نقطه گویند اگر نقطه فوق الارض باشد و انحطاط آن نقطه را اگر تحت الارض باشد.
و قوسی از افق که میان دایره و اول سموت افتد از جانب اقرب ابرا سمت آن نقطه مفروضه گویند و سمت
ارتفاع آن نقطه نیز گویند اگر فوق الافق باشد و اگر این نقطه تحت الارض باشد سمت انحطاط آن نقطه گویند و از
دوایر صغار مشهوره مدارات میول است و مدارات یومیه نیز گویند و آن صغاری بود موازی معدل النهار که مرتسم
شود از حرکه نقطهای مفروضه مانند کواکب و غیر آن بحرکه معدل و هر یکی را مدار نقطه گویند که از حرکه او مرتسم
شده باشد و از مدارات مرکز کواکب آنچه فوق الافق است قوس نهاری کوکب گویند و آنچه تحت الافق باشد قوس
لیلی او گویند و آنچه میان افق و دایره میلی که بر نقطه مشرق و مغرب و بر دو قطب گذرد واقع شود از آن تعدیل النهار کوکب
گویند و تفاضل میان هر یک از قوس النهار و قوس اللیل کوکب و میان نصف الدور بقدر ضعف تعدیل النهار بود
و آنچه مرکز کوکب در افق واقع شود از آن دایر گویند و مدارات عرض است و آن صغاری بود موازی فلک البروج
که مرتسم شود از حرکه نقطهای مفروضه بحرکه فلک ثامن و مقنطرات است [illegible] گویند و آن صغاری بود موازی
افق و آنچه فوق الارض باشد مقنطرات ارتفاع گویند و آنچه تحت الافق باشد مقنطرات انحطاط گویند
و از مقنطرات یک مقنطره که مماس سطح الارض باشد از آن افق حسی گویند و افق مذکور را افق حقیقی و ثانی
و از نسب مشهوره مانند طول بلد و تقویم کواکب و امثال آن هر یکی را در محلی که تعریب افضل کند بیان کرده خواهد

باب سیوم در بیان هیئت و حرکة فلک نهم و هشتم یعنی فلک الافلاک و فلک البروج و کیفیت قسمت بروج و ذکر
شمه از احوال ثوابت هر یک ازین دو فلک محیط شده است در سطح متوازی که مرکز ایشان مرکز عالم است و در فلک
نهم هیچ ستاره نیست و جمیع ستاره در ثخن فلک هشتم مرکوز اند و فلک نهم در قرب شبانروزی یک دوره تمام کند و حرکه او
از مشرق بمغرب باشد و فلک هشتم در هفتاد سال یک درجه طی قطع کند چنانکه در بیست و پنج هزار و دویست سال
دوره تمام کند و حرکت او از مغرب بمشرق باشد و منطقه او چنانکه دریافت با معدل النهار تقاطع کند بر دو نقطه
یکی از آن دو که چون کوکب بر آن بگذرد در جانب شمال شود آن را اعتدال ربیعی گویند و آن دیگر را اعتدال خریفی
و غایت بعد این دو دایره را یعنی میل کلی را با رصاد مختلف یافته اند و اکثر رصدها بیست و سه درجه و سی و دو دقیقه
و هفده ثانیه است و دو نقطه را از فلک البروج که انجا غایت بعد است دو نقطه انقلاب خوانند یکی را که در جانب شمال
است نقطه انقلاب صیفی خوانند و آن دیگر را نقطه انقلاب شتوی خوانند پس منطقة البروج بدین چهار نقطه دو نقطه اعتدال
و دو نقطه انقلاب بچهار ربع منقسم شود و مدت مکث آفتاب در هر ربعی فصلی باشد از فصول چهارگانه مشهوره
در خطط معموره و بر هر یکی از دو ربع متلاصق ازین ارباع چهارگانه دو نقطه توهم کرده اند که آن ربع بدان دو نقطه بر
سه قسم برابر منقسم شود پس دوایر عرض کرده اند یکی از آن بر دو نقطه اعتدال و چهار دیگر بر چهار نقطه
متوهم و لا محاله فلک البروج و سایر افلاک منطبق موهومه این دوایر در سطح دایره پاره با قطاب بگذرد
بر دوازده قسم برابر منقسم شود هر یکی ازین قسم را برج گویند و طول هر برجی سی درجه باشد و عرض صد و هشتاد درجه سه
ازین بروج و آن حمل و ثور و جوزا است ربیعی بود و سه دیگر و آن سرطان و اسد و سنبله است صیفی باشد و سه دیگر و آن
میزان و عقرب و قوس است خریفی باشد و سه باقی و آن جدی و دلو و حوت است شتوی باشد و چون کوکبی از حمل
بثور و از ثور بجوزا و بدین ترتیب حرکه کند گویند بر توالی حرکه کرد و اگر بر خلاف این حرکه کرد گویند بر خلاف
توالی حرکت کرد و چون بروج را ابتدای شمار از مغرب گرفته اند حرکات غربیه همه بر توالی باشند و باید دانست
که کواکب ثابته از کثرت بحدی اند که احصای آن ممکن نیست اما علمای این فن از آن جمله هزار و بیست و دو ستاره
رصد کرده و مواضع ایشان را از فلک البروج تعیین کرده اند و از برای تعریف و تعیین این کواکب چهل و هشت صورة
توهم کرده اند چنانکه بعضی ازین کواکب بر نقش این صور واقع میشوند یعنی بر خطوط که این صور از آن خطوط متوهم
میشود یا در میان آن خطوط و ایشان را کواکب داخل صور گویند و جوانبی که ازین کواکب خارج صور گویند

اما در خط استوا و مواضع قریب بآن
در هر ربع دو فصل واقع باشد ۱۲۱۳

زیرا که حرکه بروج از مغرب بمشرق است
پس توالی بروج ... است

کوکبی که بر سر فلان صورت است یا در میان دو چشم او یا بر دست راست یا بر پای چپ اوست و برین قیاس و آنچه بیرون
صور واقع شوند و اینها را کواکب خارج صور گویند و چون ازین کواکب خواهند که خبر دهند گویند که بقرب فلان
صورت است یا بجنوب و یا شمال فلان صورتست و برین قیاس و ازین صور چهل و هشت گانه بیست و یک
در جانب شمال است از منطقة البروج و پانزده در جانب جنوب و دوازده بر نفس منطقة البروج و نامهای بروج
دوازده گانه ازین صور گرفته اند باب چهارم در هیئات افلاک کواکب هفتگانه که آنرا سیاره
خوانند آفتاب را دو فلک است هر دو متوازی السطحین یکی را ممثل گویند مرکزش مرکز عالم است و منطقه اش
در سطح منطقة البروج و دیگری را خارج مرکز گویند در ثخن این ممثل بود و مرکزش نقطه غیر مرکز عالم لکن منطقه
اش در سطح منطقة البروج و سطح او مماس محدب ممثل بود بر نقطه مشترک و آنرا اوج گویند و مقعرش نیز مماس مقعر
ممثل بود بر نقطه مشترک که آنرا حضیض گویند و لا محاله از ممثل از افراز خارج مرکز دو کره مختلف الثخن باشد یکی
محیط بخارج مرکز و دیگری محاط خارج مرکز و رقیق محیط از جانب اوج بود و غلیظ از جانب حضیض بود و رقیق و غلیظ
محوی برعکس و این دو کره را دو متمم گویند و شمس که جرم بود ازین معظم مرکوز در ثخن فلک خارج مرکز چنانکه سطح
او مماس هر دو سطح خارج مرکز شود بیک نقطه و هیئات افلاک کواکب علویه زحل و مشتری و مریخ و فلک زهره
بعینها مثل هیئه فلک شمس است و هیچ تفاوت نیست الا بدو چیز یکی آنکه هر یکی ازینها را فلکی است مرکوز در
ثخن فلک خارج مرکز چنانچه آفتاب در ثخن خارج مرکز خود بی تفاوت و آنرا فلک تدویر خوانند و هر یکی ازین کواکب
چهارگانه مرکوز اند در تدویر چنانچه سطح تدویر و کوکب بیک نقطه مماس شده اند و دیگر آنکه منطقه خارج مرکز این کواکب
نه در سطح منطقة البروج است بلکه منطقة البروج را قطع میکند بر دو نقطه متقاطر اند و دو نقطه که بر دو طرف قطری از
اقطار فلک البروج واقع اند و ذکر این دو نقطه بعد ازین خواهد آمد و فلک خارج مرکز را در غیر آفتاب فلک مایل گویند
و هیئه فلک قمر بعینه مثل هیئه افلاک کواکب چهارگانه است و تفاوتی نیست الا بدو چیز یکی آنکه در قمر فلکی است
که حامل در ثخن اوست منطقه این فلک نه در سطح منطقة البروج است بلکه مایل است از سطح او و با حامل در یک سطح اند
و بدین جهت این فلک را فلک مایل گویند و دوم آنکه قمر را فلکی دیگر بود متوازی السطحین محیط بفلکی که حامل در ثخن اوست
و مرکزش مرکز عالم بود و منطقه اش در سطح منطقة البروج و آنرا فلک جوزهر گویند و هیئه فلک عطارد و از
هیئات افلاک کواکب چهارگانه مذکوره بدو چیز متفاوت است یکی آنکه در عطارد فلکی که حامل است در ثخن اوست

بود دوم

مدیر گویند و مرکز عالم نسبت و منطقه در سطح منطقة البروج باشد با حامل در یک سطح اند و دوم آنکه عطارد در فلک دیگر است
که مدیر در تحت اوست بهمان طریقه که حامل در تحت مدیر یعنی محدب مماس محدب بر نقطه مشترک و مقعر مماس مقعر
و مرکزش مرکز عالم است و منطقه اش در سطح منطقة البروج و این فلک را ممثل عطارد گویند و لامحاله عطارد را
دو اوج باشد یکی مشترک میان ممثل و مدیر و آن را اوج مدیر گویند و دیگر مشترک میان مدیر و حامل و آن را اوج حامل
گویند و دو حضیض بهمین طریقه و صورة افلاک به بسیط بدین گونه باشد

صورت فلک شمس

اوج — شمس — متمم محوی — مرکز خارج — مرکز عالم — فلک خارج — حضیض — ممثل — متمم حاوی

صورت فلک علویه بشکل در صورت خارج مرکز

اوج — متمم محوی — مرکز عالم — حضیض — فلک حامل — ممثل — متمم حاوی

فلک قمر

اوج — متمم محوی — مرکز عالم — حضیض — فلک حامل — متمم

فلک عطارد

اوج حامل — عطارد — مرکز عالم — حضیض — حامل — متمم حاوی

باب پنجم در بیان حرکات افلاک کواکب سیاره حرکات این افلاک بعضی از مغرب به مشرق است
و بعضی بر عکس اما آنچه از مغرب به مشرق است از جمله حرکات افلاک هشت و آن مساوی حرکات فلک ثوابت بود
و بابن حرکت جمیع اوجات حرکت کنند الا اوج قمر و اوج حامل عطارد و حرکة خارج مرکز شمس است و آن هر شبانه روزی
نجاه و نه دقیقه و هشت ثانیه و بیست ثالثه و حرکات افلاک حامل است و آن مر زهره را مساوی حرکة خارج مرکز شمس است
و عطارد را ضعف آن و زحل را هر شبانه روزی دو دقیقه و مشتری را چهار دقیقه و پنجاه و نه ثانیه و مریخ را سی و یک

و دقیقه و بیست و هشت ثانیه و قمر را بیست و چهار درجه و بیست و دو دقیقه و پنجاه و شش ثانیه باشد و آنچه مشترک
معلوم است از آنجمله حرکت مدیر عطارد و آن مثل حرکت خارج شمس است و حرکه جوزهر قمر است و آن هر شبانروزی
سه دقیقه و یازده ثانیه باشد و حرکت مایل قمر است و آن هر شبانروزی یازده درجه و نه دقیقه و هفت ثانیه باشد
و اما تدویرها چون شامل ارض نیستند لاجرم اگر اعلای ایشان بر توالی حرکت کند اسفل بر خلاف توالی حرکه خواهد کرد
چنانچه در متحیره است یعنی کواکب غیر قمر و اگر اعلا بر خلاف توالی باشد اسفل بر توالی خواهد بود چنانچه در قمر است
و اولیا است که اعلا را اعتبار کنند و حرکه تدویر قمر را در حرکات تشریقیه شمرند و مانند مراد در حرکات غربیه و حرکت تدویر
و از او حرکت خاصه گویند مر قمر را در شبانروزی سیزده درجه و سه دقیقه و پنجاه و چهار ثانیه است و هر یک از این
تداویر کواکب علویه را بقدر فضل حرکه خارج مرکز شمس بر حرکه حامل او باشد پس در شبانروزی حرکه تدویر مر زحل را
پنجاه و هفت دقیقه و هشت ثانیه و بیست ثالثه باشد و مشتری را پنجاه و چهار دقیقه است و نه ثانیه و بیست ثالثه
و مریخ را بیست و هفت دقیقه و چهل و یک ثانیه و بیست ثالثه باشد و زهره را سی و شش دقیقه و پنجاه و نه ثانیه
باشد و عطارد را سه درجه و شش دقیقه و بیست و چهار ثانیه باشد

باب ششم در بیان احوالی که عارض میشود سیارات را و آن چهار فصل است

فصل اول در بیان آنچه کواکب را در طول عارض میشود

و طول کوکب و از تقویم کوکب نیز گویند قوسی بود از منطقه البروج میان اول حمل و موضع او در طول بر توالی و مراد موضع
کوکب در طول طرف خطی بود که از مرکز عالم بمرکز کوکب گذرد و بفلک الافلاک منتهی شود اگر کوکب را عرضی نبود و الا نقطه
تقاطع دائره عرض بود که بطرف خط مذکور گذرد با منطقه البروج یعنی اقرب تقاطعین بطرف خط مذکور و این
خط را خط تقویم گویند و حرکتی که کوکب بان حرکت این قوس را قطع کند حرکه طولی و حرکه تقویمی گویند
و چون هر یکی از سیارات را افلاک متعدده است و حرکات همه متشابه گرد مرکز عالم نی لاجرم حرکه تقویمی
سیارات مختلف باشد مثلا شمس را دو فلک است یکی ممثل و حرکه او متشابه است گرد مرکز خودش که آن
مرکز عالم است و دیگر خارج مرکز و حرکه او گرد عالم متشابه نیست بلکه حول مرکز خودش متشابه است و قمر را
چهار فلک است یکی جوزهر و دوم مایل و حرکه هر دو متشابه حول مرکز عالم است و سیوم حامل و حرکه او نیز
گرد مرکز [عالم] متشابه نیست اگرچه قیاس اقتضا میکند که حرکه او گرد مرکز خودش متشابه باشد اما برصد و حساب
معلوم کرده اند که حرکه او نیز گرد مرکز عالم متشابه است و این یکی از جمله مشکلات این فن است و چهارم فلک

۱۱۸

تند دیر است و حرکه او حول مرکز عالم متشابه نیست بلکه حول مرکز خود دش متشابه است و هر یک از علویه و زهره را سه فلک است یکی ممثل و حرکه او حول مرکز خود دش که مرکز عالم است متشابه است و دوم فلک حامل و حرکه او نه متشابه حول مرکز خود دش است و نه متشابه حول مرکز عالم بلکه حول نقطه متشابه است که آن نقطه از مرکز حامل در جانب اوج بمقدار بعد مرکز حامل از مرکز عالم دور است بر همان سمت یعنی بر خط مار بمرکزین و این نیز یکی از مشکلات این فن است و سیوم فلک تدویر است و حرکه او نیز حول مرکز عالم متشابه نیست بلکه حول مرکز خود دش متشابه است و عطارد را چهار فلک است یکی ممثل و حرکه او متشابه است گرد مرکز خود دش که مرکز عالم است و دوم مدیر و حرکه او متشابه است گرد مرکز خود دش نه گرد مرکز عالم و سیوم حامل و حرکه او نه متشابه است گرد مرکز خود دش و نه گرد مرکز عالم و نه گرد مرکز مدیر بلکه گرد نقطه متشابه که در منتصف ما بین مرکز عالم و مرکز مدیر است و بعد آن نقطه از مرکز مدیر متساوی بعد مرکز حامل است از مرکز مدیر و این یکی دیگر از مشکلات این فن است و در متحیره این نقطه را که حرکه او متشابه است مرکز معدل المسیر گویند و چهارم فلک تدویر است و حرکه او متشابه گرد مرکز خود دش نه گرد مرکز عالم و چون سیارات را حرکه تقویمی بنسبت بمرکز عالم مختلف بود لاجرم اهل این فن برای ضبط تقادیم ایشان اوساط و تعدیلات اثبات کرده اند و وسط در غیر قمر قوسی بود از ممثل محصور میان اول حمل و طرف خط وسطی بر توالی و در قمر از منطقه مایل میان نقطه محاذی اول حمل و طرف خط وسطی بر توالی و مراد بخط وسطی در قمر خطی بود که از مرکز عالم بمرکز تدویر قمر گذرد و بمنطقه مایل منتهی شود و در شمس خطی بود که از مرکز عالم بیرون آید موازی خطی که از مرکز خارج مرکز بمرکز شمس گذرد و در متحیره خطی بود که از مرکز عالم بیرون آید موازی خطی که از مرکز معدل المسیر بمرکز تدویر گذرد و حرکتی که خط وسطی بان حرکه این قوس را قطع کند حرکه وسط خوانند و آن در شمس و متحیره سوی عطارد بمقدار مجموع حرکه ممثل و حرکه خارج مرکز است و در قمر بمقدار فضل حرکه حامل است بر توالی بر مجموع حرکه جوزهر و مایل بر خلاف توالی و در عطارد بمقدار فضل مجموع حرکه ممثل و حامل است بر توالی بر حرکه مدیر بر خلاف توالی و اما تعدیلات شمس را جز یک تعدیل نبود و آن قوسی بود از ممثل میان طرف خط وسطی و میان طرف خط تقویمی و ما دام که شمس در نصف هابط بود یعنی متباعد از اوج تعدیل را بعد عن از اوسط نقصان باید کرد تا تقویم حاصل شود و ما دام که در نصف صاعد بود یعنی در نصف مقابل تعدیل را بر وسط باید افزود تا تقویم حاصل شود و از این شکل آنچه گفتیم آسان شود و در متحیره نیز بمثل این تعدیل حاجت افتد چه حرکات حوامل ایشان نیز حول مرکز عالم متشابه نیست پس قوسی از ممثل که محصور باشد میان خط وسطی که

مرکز حامل
مرکز مدیر
نقطه متشابه
مرکز عالم

اول ۵

اوج حامل
ثور

و خطی که از مرکز عالم بمرکز کوکب گذرد و انرا تعدیل ثالث گویند مادام که مرکز تدویر در نصف هابط بود یعنی از اوج بحضیض رود

اورا بر وسط نقصان باید کرد و مادام که مرکز تدویر در نصف صاعد باشد یعنی از حضیض باوج رود تعدیل را بر وسط باید افزود تا مرکز

معدل حاصل شود و در عطارد اوج و حضیض میر را اعتبار باید کرد و در قمر این تعدیل حاجت نباشد چه مرکز حامل او حول مرکز

عالم متشابه است اما در قمر و متحیره را تعدیل دیگر است که موجب ان حرکه تدویر بود بیان این نسبت که موضع خطی که از مرکز عالم

بمرکز تدویر گذرد و ما از خط مرکز معدل گوییم و در قمر بحد موقوف او که وسط او معلوم شود و در متحیره بوسیله تعدیل که مستوی گویند ثابت

معلوم میشود اگر همین خط بمرکز کوکب نیز گذشتی در استخراج تقویم بتعدیل دیگر حاجت نبودی چه همین خط بعینه تقویم مبتد

اما این مرکز کوکب نمی گذرد مگر در دو حال یکی انکه در ذروه مرئی باشد دوم انکه کوکب در حضیض مرئی باشد و مراد بذروه

مرئی و حضیض مرئی دو نقطه تقاطع خط مذکور است با محیط تدویر انکه دورتر است از مرکز عالم ذروه مرئی گویند و انکه نزدیک

تر است حضیض مرئی گویند و کوکب چون او که تدویر حرکه میکند از ذروه و حضیض مرئی مزایلت میکند و لا محاله خط تقویم با خط

مرکز معدل زاویه محیط شود و ان زاویه بسبب قرب و بعد مرکز تدویر از مرکز عالم مختلف میشود لاجرم تدویر را در اوج

حامل فرض کرده اند و مقدار این زاویه بحسب بودن کوکب در هر جزوی از اجزای تدویر استخراج کرده اند و انرا تعدیل اول

و معدود نامیده اند و باز از زیادتی این زاویه را بسبب نزدیک شدن مرکز تدویر بمرکز عالم بحسب هر جزوی از اجزاء حامل

استخراج کرده اند و انرا تعدیل دوم نامیده اند و انرا با تعدیل اول جمع میکنند و این مجموع را تعدیل معدل مینامند

و در قمر مادام که در نصف هابط بود از تدویر یعنی از ذروه بحضیض رود و تعدیل معدل را از وسط نقصان میکنند

و مادام که در نصف صاعد بود یعنی در نصف دیگر بر وسط می افزایند تا تقویم حاصل شود چه اعلای تدویر قمر بر خلاف توالی

حرکه میکند و اسفل بتوالی و در متحیره مادام که کوکب در نصف هابط بود از تدویر تعدیل معدل را بر مرکز معدل می افزایند

و مادام که در نصف صاعد بود از مرکز معدل نقصان میکنند تا تقویم حاصل شود چه اعلای تدویر در متحیره بتوالی حرکه میکند و اسفل

بخلاف توالی و این دو شکل تصویر انچه گفتیم اسان شود

و بعضی مرکز شود در متحیره را در بعد اوسط حامل فرض کنند و بعضی بعد اوسط در زر دری میان خواهم کرد و در این حال زاویه که در
میان دو خط مذکور بینهما تعدیل و خط مرکز واقع میشود بسبب بودن کوکب در یک جزء از اجزاء شود و را استخراج کنند و آن را تعدیل
اول و تعدیل معدل خوانند و هر یک از زیاد شدن و کم شدن زاویه مذکور را بسبب قرب و بعد مرکز شود بر اجزاء عالم بسبب
هر جزوی از اجزاء عالم حامل استخراج کنند و آن را تعدیل ثانی گویند و بیان تعدیل اول را معدل کنند و آن را تعدیل معدل
گویند و بطریق مذکور تقویم استخراج کنند و این طریق مشهور تر است لیکن ما در زیج احکام جدید طریق اول را اختیار کرده‌ایم
بنابر نکته که در عمل ظاهر میشود و بباید دانست که هر گاه که حرکه مرکز کره که آن نقطه متشابه الیه قطری از اقطار آن کره
محاذی آن نقطه خواهد بود و چون که مرکز هر یک از تداویر متحیره گرد معدل المسیر متشابه است لاجرم قطری از اقطار
هر یک همیشه محاذی مرکز معدل المسیر است و چون حرکه شود در قمر گرد مرکز عالم متشابه است بایستی که قطری از اقطار او همیشه
محاذی مرکز عالم بودی اما رصد و حساب معلوم کرده‌اند که محاذات قطر و نسبت به نقطه ایست که بعد او از مرکز عالم در جانب
حضیض مثل بعد مرکز حامل است از مرکز عالم در جانب اوج و این نقطه را نقطه محاذات گویند و دو طرف این قطر
که در متحیره محاذی مرکز معدل المسیر است و در قمر محاذی مرکز معدل المسیر است و در قمر محاذی نقطه محاذات آنکه دورتر
است ذروه وسطی گویند و آنکه نزدیکتر است حضیض وسطی گویند و از اینجا لازم آید که چون مرکز شود بر در اوج یا
در حضیض باشد ذروه وسطی با ذروه مرئی و همچنین حضیض وسطی با حضیض مرئی متحد باشد و در غیر این دو حال از
هم منفک شوند و بیانش بسبب از [illegible] خاصه مرئی قوسی از منطقه شود بر که محصور باشد میان ذروه مرئی و مرکز کوکب
بر توالی با حرکه شود بر که تعدیل اول و دوم بنحو او معلوم میکنند محتاج بتعدیل دیگر میشود و آن چنانست که خاصه وسطی و آن
قوسی را گویند از منطقه شود بر که محصور باشد میان ذروه وسطی و مرکز کوکب بر توالی حرکه شود بر در هر وقت که خواهند معلوم
است زیرا که حرکه شود بر جای سابق ذکر یافت معلوم است پس ما بین الذروتین را باید دانست که مرکز شود بر در نصف
هابط باشد بر خاصه وسطی افزایند و در نصف دیگر بیکاهند تا خاصه مرئی معلوم شود و این ما بین الذروتین را
تعدیل ثالث گویند و در متحیره ما بین الذروتین بمقدار خط وسط مرکز معدل است و از این جهت تعدیلات در متحیره
بالمره بر سه باشد اما که در قمر و اهل این فن هر یک از افلاک خارجه المراکز و تدویر را چهار قسم کرده‌اند دو علوی
را با هم برابر و دو سفلی را با هم برابر و این اقسام را نطاقات می نامند و بعضی از آن در قسمت اختلاف
ایام اعتبار کرده‌اند و بعضی اختلاف مسیر را پس مبدأ نطاق اول و نطاق [illegible] هر دو [illegible]

در خارج مرکز اوج و حضیض باشد و در تدویر ذروه و حضیض مرئی و مبدأ انتطاق دوم و چهارم نزد معتبران ابعاد دو و ابعد او نطاق

باشد که مسافه وان دو نقطه تقاطع است با دایره مرسومه بر مرکز عالم اما در تدویر بمقدار بعد مرکز او از مرکز عالم و اما

در خارج بمقدار نصف قطر مرکز و نزد معتبران مسیر دو بعد اوسط باشد که مسیر وان در خارج مرکز دو طرف خطی است

که از مرکز عالم عمود شود بر خط مار باوج و حضیض و در تدویر دو نقطه تماس محیط است با دو خطی که از مرکز عالم بر

او در آید و نطاق اول آن بود که چون کوکب از اوج یا ذروه کرده در رو باشد و باقی بر توالی حرکت کوکب

در نطاق اول و ثانی هابط و در دو نطاق دیگر صاعد و در اول و رابع مستعلی بود و در دو نطاق دیگر

منخفض و این دو شکل تصویر آنچه گفتیم آسان شود

و آنچه عارض میشود کواکب متحیره را در حصول رجعت و استقامت و اقامت بیان آنست که چون کوکب در اعلی

تدویر باشد حرکت او بر توالی سریع نماید چه کوکب در این حال مجموع هر دو حرکت حامل و تدویر حرکت کند و چون در اسفل

تدویر انتقال کند و پیشتر یاد کرده ام که حرکت اسفل تداویر متحیره بخلاف توالیست پس حرکت بتوالی بطوء یابد

بعد الله بجهة آنکه در این حال کوکب بمقدار فضل حرکت حامل بتوالی بر حرکت تدویر بخلاف توالی حرکت کند هنوز

حرکت مرکبه بتوالیست کوکب را مستقیم گویند تا بجایی که حرکت تدویر بخلاف توالی با حرکت حامل بتوالی مساوی و اقامت

کند چند روز چنان نماید که بیک جا استاده است و در این حال کوکب را مقیم گویند و بعد از این حرکت تدویر

بخلاف توالی زیاده آید از حرکت حامل بتوالی و کوکب بمقدار فضل حرکت تدویر بخلاف توالی حرکت کند و در این حال

کوکب را راجع گویند و بعد از این هر چند بحضیض نزدیکتر شود حرکت او در رجعت سریع بطوء پیدا کند و

تا زود بطی تر شود و تا آنگاه که مقیم شود و بعد از آن مستقیم شود و تا زود در استقامت سریع تر شود

بانزده رهم

تا بمقدار رسد و حال او عمود گویند و از آنچه گفتیم معلوم شد که کوکب در یک دوره تدویر دو بار مقیم می‌شود یکی بعد از استقامت و پیش
از رجعت و این موضع را از تدویر مقام اول گویند و دیگری بعد از رجعت و پیش از استقامت و این موضع را مقام ثانی
و ما این فصل را بذکر ابعاد ما بین المراکز و مقادیر انصاف اقطار تدویرها ختم کنیم پس گوییم که مرکز خارج شمس از مرکز عالم با جزائی که نصف
قطر خارج مرکزش باشد شصت درجه باشد دو درجه و یک دقیقه و بیست و سه ثانیه است و بعد مرکز حامل قمر از مرکز عالم با اجزائی
که نصف قطر حامل شصت درجه باشد ده درجه و بیست و سه دقیقه است و همین اجزای نصف قطر تدویر قمر پنج
درجه و دوازده دقیقه است و بعد مرکز حامل از مرکز عالم مر زحل را سه درجه و بیست و نه دقیقه است و مشتری را
دو درجه و چهل و هفت دقیقه است و مریخ را شش درجه و چهار دقیقه است و زهره را پنجاه و دو دقیقه است اما عطارد
بعد مرکز حامل او از مرکز عالم بر یک قرار نیست بیانش آنست که بعد مرکز حامل او از مرکز مدیر سه درجه است و همچنین بعد مرکز
مدیر از مرکز معدل المسیر و از مرکز عالم هر یک سه درجه اند ولیکن مدیر مرکز حامل را که مرکز خود گرد مرکز مدیر بر مداری که آن را
مدار مرکز حامل خوانند پس لازم می‌آید که مرکز در دوره یکبار بر مرکز معدل المسیر منطبق شود و درین حال بعد مرکز او از
مرکز عالم سه درجه بود یکبار منتقل شود و درین حال بعد او از مرکز عالم نه درجه بود و در سایر احوال میان سه درجه
و نه درجه باشد و جمیع این مقادیر که بیان کردیم با اجزائیست که نصف قطر حامل بآن اجزا شصت درجه باشد و همین
اجزا نصف قطر تدویر زحل را شش درجه و پنجاه و یک دقیقه است و مشتری را یازده درجه و چهل و هفت دقیقه است و مریخ
را سی و نه درجه و چهل و سه دقیقه است و زهره را چهل و سه درجه و ده دقیقه است و عطارد را بیست و دو درجه و سی
دقیقه است و جمیع این مقادیر که مذکور شد بحسب رصد ماست بعضی موافق است با رصد سابق و بعضی مخالف

در احوال که کواکب را عارض شود در عرض شمس را هیچ عرض نبود زیرا که منطقه ممثل و خارج مرکز او همیشه در سطح ثابت
هر دو در سطح منطقة البروج اند و باقی کواکب از منطقة البروج گاهی بشمال میل میکنند و گاهی بجنوب بجهة آنکه مناطق حوامل ایشان
مقاطع فلک البروج اند است بر دو نقطه و آن دو نقطه را جوزهر گویند و در علویه و قمر یکی را چون مرکز تدویر کوکب از وی گذرد
شمالی شود از منطقة البروج راس گویند و آن دیگر را ذنب و در سفلیین تعریف راس و ذنب بوجه مذکور نتوان کرد بنا بر
نکته در این زودی معلوم خواهد شد پس گوییم راس زهره عقده بود که چون از وی گذرد باوج متوجه شود و راس عطارد
عقده بود که چون از وی گذرد بحضیض متوجه شود و ذنب هر یک مقابل راس بود و دوائری که بر سطح ایشان حادث شود
از توهم قطع مناطق حوامل مر کره عالم را افلاک مائله گویند و غایت میل منطقه قمر پنج درجه است و زحل را دو درجه

و نیم و مشتری را یک درجه و نیم و مریخ را یک درجه و ثلث و زهره را سدس درجه و عطارد را سه ربع درجه و این میل در قمر و علویه

ثابت است و در سفلیین نا ثابت [illegible] فلک مایل منطبق میشود بر سطح منطقة البروج در وقتی که مرکز تدویر سفلیین بیکی از دو نقطه

جوزهر میرسد و چون مرکز تدویر از جوزهر میگذرد نصف فلک مایل آن نصفی که مرکز در وی است میل میکند اما زهره را الی جانب

شمال و عطارد را بجانب جنوب و این میل متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بمنتصف مابین العقدتین رسد و آنجا غایت میل باشد

و بعد از آن میل متناقص میشود تا آنگاه که فلک مایل باز منطبق گردد بر منطقة البروج و مرکز تدویر بجوزهر دیگر رسد بعد از آن

بحالة اولی عود میکند و از آنچه گفتیم لازم می آید که مرکز تدویر زهره همیشه شمالی باشد از فلک البروج و مرکز تدویر عطارد همیشه

جنوبی و قمر را [illegible] منافی مایل و حامل تدویر را [illegible] در یک سطح اند [illegible] تجربه [illegible] دیگر است

و آنچنان است که قطر مار بذروه و حضیض اینها در سطح مایل نیست اما در علویه [illegible] وقتی که مرکز تدویر در یکی از دو نقطه

راس و ذنب باشد و چون مرکز تدویر از راس بگذرد ذروه میل بجنوب کند از سطح مایل و حضیض میل بشمال کند از سطح مایل

و این میل متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بمنتصف مابین العقدتین رسد بعد از آن میل متناقص میشود تا وقتی که مرکز تدویر

بذنب رسد و در این حال قطر تدویر باز در سطح مایل در آید و چون مرکز تدویر از ذنب بگذرد ذروه را میل کند بشمال و حضیض بجنوب

و همچنین متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر باز بمنتصف مابین العقدتین رسد و بعد از آن متناقص میشود تا آنگاه که مرکز

تدویر باز براس رسد و قطر تدویر باز در سطح مایل در آید و بعد از این حالت اولی عود میکند و از آنچه گفتیم لازم می آید که ذروه

همیشه از مایل در جانب منطقة البروج باشد و حضیض در خلاف آن جانب و اما در سفلیین [illegible] مرکز تدویر در منتصف مابین

العقدتین باشد و آنجا اوج و حضیض سفلیین باشد و چون مرکز تدویر از اوج بگذرد ذروه میل میکند اما زهره را بشمال و عطارد را

بجنوب و میل حضیض بخلاف این بود و این میل متزاید میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بعقده رسد و آنجا غایت میل قطر

مار بذروه و حضیض بود بعد از آن میل متناقص شود تا وقتی که مرکز تدویر بحضیض رسد و قطر تدویر باز منطبق شود بر سطح

مایل و بعد از آن باز ذروه میل کند اما زهره را بجنوب و عطارد را بشمال و متزاید میشود تا بعقده دیگر که غایت رسد

باز متناقص میشود تا آنگاه که مرکز تدویر باوج رسد و بحالة اولی عود کند و این عرض را میل ذروه و حضیض گویند و غایت

این در زحل دو درجه است و مشتری را دو درجه و [illegible] دقیقه و مریخ را دو درجه و هفت دقیقه و زهره را دو

درجه و نیم و عطارد را شش درجه و ربع است و علویه را غیر آنچه ذکر کردیم عرضی دیگر نبود اما سفلیین را عرضی دیگر هست

و آن چنان است که قطر مار [illegible] این دو مقاطع قطر مار بذروه و حضیض است بر قوایم در سطح فلک مایل

بود

میشود که وقتیکه مرکز تدویر سفلیین در یکی از دو نقطه راس و ذنب باشد و چون مرکز تدویر سفلیین از راس بگذرد طرف متاخر در طلوع از این
نقطه و انزول طرف مساوی گویند از سطح مایل بشمال میل میکند و طرف مقدم و انطراف ما حاجز گویند بجنوب و این میل متزاید میشود تا آنگاه
که مرکز تدویر بمنتصف ما بین العقدتین رسد و انتهای زهره بود و حضیض عطارد بعد از آن میل متناقص میشود تا آنگاه که مرکز تدویر بذنب رسد
و قطر با رصدین در سطح مایل در آید و چون مرکز تدویر از ذنب بگذرد طرف مسائر بجنوب میل کند و طرف صاحر بشمال و متزاید میشود تا آنگاه
تا آنگاه که در منتصف ما بین العقدتین بغایت رسد بعد از آن متناقص میشود تا مرکز تدویر باز بر راس رسد و قطر در سطح مایل در آید
بعد از آن حاله عود کند و این عرض را دراب و الخراف و التواء گویند و غایت این مرد زهره را سه درجه و نیم و عطارد را هفت
درجه گفته و ما این فصل را بذکر مواضع اوجات و جوزهرات که بحرکه ثوابت متحرک اند ختم کنیم پس گوئیم در تاریخ اول محرم
سال هشتصد و چهل و یک از هجرت نبی علیه الصلوة والسلام که تاریخ جدید را از این وضع کردیم اوج شمس در دو درجه و بیست
و سی دقیقه سرطان واقع است و اوج زحل در شانزده درجه و پنجاه و شش دقیقه قوس و اوج مشتری در بیست و نه درجه
و سی و دو دقیقه و انجم است و اوج زحل در شانزده درجه و پنجاه و شش دقیقه ثور سنبله و اوج مریخ در بیست
و دو درجه و سی و یک دقیقه و اوج زهره در بیست و دو درجه و پنج دقیقه جوزا و اوج عطارد ... اوج مدبر او در چهار
درجه و بیست و هشت دقیقه عقرب است اما جوزهرات راس زحل متقدم است بر اوج او بصد و پنجاه درجه و ذنب او
متاخر است از اوج او بسی درجه و راس مشتری متقدم است بر اوج او بهشتاد و دو درجه و راس مریخ مقدم هست بر اوج
به نود و چهار درجه و راس زهره متقدم است بر اوج او به نود درجه و راس عطارد متاخر است از اوج او بنود درجه و این
جمله که ذکر کردیم بحسب رصد ما است

در بیان احوالی که عارض میشود کواکب را در طول و در عرض با هم کواکب قریب
بارض را خصوصا قمر را گاه چنان میشود که مواضع حقیقی این کواکب مخالف مواضع مرئی میشود هم در طول و هم در عرض بیانش آنست که خط خارج از
مرکز عالم بمرکز کوکب نقاطع میکند با خطی که از موضع نظر بمرکز کوکب رفته است و این زاویه تقاطع را زاویه اختلاف منظر گویند و صورتش
اینست و ارتفاع مرئی کوکب بقدر این زاویه از ارتفاع حقیقی کمتر شود و وقتی که کوکب بسمت الراس باشد و اگر بسمت
هر دو خط بر یکدیگر منطبق شود و هر چند که کوکب از سمت الراس دورتر و بافق حسی نزدیکتر باشد اختلاف منظر بیشتر باشد و
عاینش ذقیق بود که کوکب بر افق حسی بود و چون دو دایره عرض بگذرانیم یکی بموضع حقیقی کوکب و آن طرف خطی بود که از مرکز عالم بمرکز
کوکب و آن طرف خط گذشته منتهی شد باشد بسطح فلک اعلی و دیگری بموضع مرئی کوکب و آن طرف خطی بود که از مرکز عالم موازات
خطی که از موضع ناظر بمرکز کوکب گذرد بیرون آمده منتهی شود بسطح فلک اعلی گاه باشد که این هر دو دایره عرض بر یکدیگر منطبق

منطبق شود و آن وقتی که بود که کوکب بر وسط السماء رؤیه باشد و درین حال کوکب را اختلاف در طول نبود و موضع مرئی کوکب در
طول بعینه موضع حقیقی کوکب بود در طول و اگر از دایره عرض میان موضع حقیقی و موضع مرئی باشد و آن درین حال بعینه اختلاف
منظر است آنرا اختلاف عرض گویند و گاه باشد که این هر دو دایره متقاطع شوند فلک البروج را هر یکی بر نقطه دیگر قطع
کند و درین حال موضع مرئی کوکب در طول غیر موضع حقیقی کوکب بود در طول و فرق از منطقه البروج که میان دو دایره باشد
آنرا اختلاف گویند و عرض مرئی گاه باشد که مساوی عرض حقیقی بود و درین حال کوکب را اختلاف عرض نبود و گاه باشد
که زیاده از عرض حقیقی بود و گاه باشد که کمتر از عرض حقیقی بود و هر یکی ازین زیادتی و کمی را اختلاف عرض گویند و گاه چنان
اتفاق افتد که کوکب بر منطقه البروج باشد و منطقه البروج بسمت الراس گذشته باشد و درین حال کوکب را اختلاف عرض و اختلاف
منظر بعینه اختلاف طول باشد

در بیان احوالی که عارض میشود کواکب را در اوضاعی که نسبت با یکدیگر
دارند از جمله احوالی که قمر را از اقتباس شمس عارض میشود این است و آن چنانست که قمر جرمی کثیفی است صقیل از مقابل
آفتاب کسب نور میکند و جرم کری است و او از آفتاب خوردتر همیشه قریب بیک نیمه او که مواجه شمس است منیر بود
و قریب بنیمه دیگر مظلم و در اجتماع نیمه مظلم او بطرف ما بود و از ضوء او هیچ نماند و این حال را محاق گویند و چون
از اجتماع گذرد و دوازده درجه تقریباً بعید شود از آفتاب و در شود قدری از نصف مضیء نمایان شود و آنرا هلال گویند
و تا میرود و مقدار مرئی از نصف مضیء زیاده میشود چون بمقابله آفتاب رسد نصف مضیء تمام مواجه ما شود و آنرا بدر گویند
و چون از مقابله گذرد قدری از نصف مضیء ناپیدا شود و تا میرود مقدار مرئی از نصف کم میشود تا چون باز با اجتماع رسد
از نصف مضیء هیچ ننماید و نصف مظلم تمام مواجه ما شود
و محاق شود و بعد از آن حالت اول عود کند و این صورت
تصور مینمود و مجامع انسان شود و اگر اجتماع در حوالی یکی از دو
عقده راس یا ذنب واقع شود قمر میان بصر و آفتاب حایل
شود و روی آفتاب را بپوشد و این حال کسوف آفتاب
است و گاه کلی گویند گاه تمامی بپوشد چنانچه از آفتاب هیچ ننماید و این
کسوف کلی گویند و گاه پاره از وی بپوشد و این را کسوف
جزوی گویند و نیز گاه که روی آفتاب ناپدید آن رنگ ... باشد و اول از جانب غربی آفتاب پیدا شود و از [illegible]

حایل

جانب ابتداء انجلاء باشد واگر انخساف در حوالی یکی از دو عقده واقع شود میان ماه و آفتاب حایل نشود و مانع ابتدا از وصول ضوء آفتاب
به ماه پس ماه به یک بار منجلی شود تمام و این حال را خسوف ماه گرفتگی گویند و خسوف نیز گاه باشد و گاه جزوی و خسوف را انجلاء هر دو از
جانب شرقی ماه شود بر عکس کسوف و بباید دانست که آفتاب همیشه متوسط بود میان اوج قمر و مرکز تدویر چنانکه است
که اوج و مرکز تدویر قمر هر گاه که با مرکز شمس در نقطه از فلک البروج مثلاً اول حمل مجتمع شوند و مرکز تدویر به حرکت حامل هر روز نصف آن در
جهت توالی چهار درجه و بیست و دو دقیقه بتوالی حرکت کند و مایل با جوزهر اوج را خلاف توالی بر دو مرکز تدویر را نیز رد
مقدار حرکت خود یعنی یازده درجه و دوازده دقیقه این بعد مرکز تدویر از شمس سیزده درجه و دو دقیقه باشد و چون شمس به گاه
و نه دقیقه بتوالی حرکت کند همان مقدار مرکز تدویر نیز دیگر از اوج دورتر شود و مابین او و هر یکی از اوج و مرکز تدویر
دوازده درجه و یازده دقیقه شود و از این جهت حرکت حامل را بعد مضاعف گویند یعنی بعد مرکز تدویر از مرکز شمس مضاعف
کند بعد مرکز تدویر باشد از اوج و از آنچه گفتیم لازم می آید که مرکز تدویر قمر همیشه در اجتماع و استقبال در اوج باشد و در تربیع شمس
در حضیض بود و در هر ماهی دو بار به اوج و دو بار به حضیض رسد و مثل این توسط اوج مدبر عطارد را باشد میان مرکز تدویر
او نیز و اوج حامل او و شمس است که گاهی که مرکز تدویر با هر دو اوج مجتمع شوند و بعد از آن مرکز تدویر به حرکت حامل به مقدار
ضعف حرکت مرکز شمس بتوالی حرکت کند و تدویر اوج حامل را به مقدار حرکت شمس بخلاف توالی ببرد و مرکز تدویر را نیز همین مقدار
رد کند پس بعد اوج مدبر از هر یک از آن اوج حامل و مرکز تدویر به مقدار مرکز شمس باشد و آن قدر را که اوج حامل از یک جانب
او بعید کند مرکز تدویر از جانب دیگر دور شود و از آنچه گفتیم لازم می آید که مرکز تدویر او در آن زمان که اوج مدبر
مفارقت کند تا باز بر او معاودت دو بار به اوج حامل و دو بار به اوج حضیضی او رسد و از جمله آن حوالی است که به تجربه
را قیاس شمس عارض می شود و آن چنان است که بعد هر یک از علویه از ذروه تدویر همیشه مثل بعد مرکز تدویر است
از مرکز شمس پس همیشه اگر یکی از علویه در ذروه باشد در وسط استقامت و مقابله در حضیض باشد در وسط رجوع
دار نیز جهت بعد ما بین مریخ و شمس در مقارنه و حال آنکه در یک دقیقه مجتمع اند بیشتر باشد از بعد ما بین ایشان در مقابله
و حال آنکه شمس و مریخ در میان است جهت ابعاد و اجرام میان کره اند که قطر تدویر مریخ از قطر ممثل شمس بیشتر است بلکه
منتهی محوی مریخ اعظم است و چنین شمس از علویه اسرع است با هر کدام که مقارن بود و بعد از مفارقت از او بتوالی
بیشتر بود و آن کوکب در صباح از جانب مشرق نمایان شود و کوکب در این حال مشرقی گویند تا آن زمان که
از وسط درجه دور باشد و تا وقتی که تا آن زمان که نود درجه دور یکدیگر شود و بعد از آن او را مشرقی

گویند و چنین شمس از جانب مغرب با کوکب دیگر یک شود و بعد میان ایشان کمتر از نه درجه باشد نزد بعضی و کمتر از هفت باشد نزد بعضی کوکب [illegible]

را در این حال مقترن گویند تا آنزمانکه با شمس مقارن شود و بعد از آن حالت اولی عود کند اما سفلیین را مرکز تدویر ایشان همیشه

مقارن مرکز شمس باشد یعنی خط وسطی سفلیین با خط وسط شمس همیشه مقارن باشد و سفلیین در وسط استقامت در رجوع

همیشه مقارن باشند و چون در وسط استقامت مقارن شوند بعد از آن در جانب مغرب پنهان شوند و این را مقترن گویند تا

آنزمانکه در وسط رجوع باز مقارن شوند و بعد از آن از جانب مشرق نمایان شوند و این را طلوع مشرقی گویند تا آنگاه که در وسط

استقامت باز مقارن شوند و حالت اولی عود کنند

در بیان هیئات زمین و قسمت با اقالیم و بیان آنچه لازم او باشد از اختلاف اوضاع علویات و آن یازده باب است

در بیان هیئات و اوضاع زمین و دیگر

اقالیم [illegible] چنانکه گفتیم کره ایست و آب باکثر سطح او محیط است و عمارت بر کمتر از یک ربع است از سطح او و آن ربع را ربع

مسکون خوانند و چون کره زمین مرکز عالم است پس سطح دایره معدل النهار بر سطح محیط زمین دایره عظیمه احداث کند و آنرا

خط استوا خوانند و چون دایره دیگر فرض کنند که بر دو قطب خط استوا گذرد زمین بآن دو دایره بچهار ربع متساوی

منقسم شود دو شمالی و دو جنوبی طول هر ربعی بقدر نصفی از دایره عظیمه و عرض بقدر ربعی از دایره عظیمه و از این

چهار ربع یک شمالی مسکونست اما تمام آن معمور نیست بلکه بعضی از آن در جانب شمالی از فرط سرما ممکن نیست

که حیوانات در او توانند بود و آن موضعیست که عرض آن بیش از تمام میل کلی بود و در آن مقدار معمور نیز انواع عمارت

از کوهها و دریاها و دشتها بسیار است و در میان دریاها نیز جزایر معموره و غیر معموره بسیار است و تفصیل آن

از کتب مسالک و ممالک معلوم میشود و در جانب جنوب از خط استوا اندک عمارتی یافته اند اما از غایت کمی اعتبار در حساب

نمی آرند و مبدا عمارت را در طول منجمان از جانب مغرب گرفته اند تا بعد شهرها از آن مبدا در تواریخ باشند و بعضی

هندوان از جانب مشرق گرفته اند تا بعد شهرها درجه اولی باشند و مبدا عمارت از جانب مشرق موضعیست که آنرا

کنگ دژ خوانند و از جانب مشرق جزیره ایست که وقتی معمور بوده و این زمان خراب است و آنرا جزایر خالدات خوانند

و از آنجا تا بدریای مغرب ده درجه است و منجمان بعضی مبدا عمارت از جزایر خالدات گرفته اند و بعضی از ساحل

دریای مغرب و جمهور اهل صناعت معظم معموره را در عرض بهفت قسم کرده اند هر قسمی در طول از مغرب تا مشرق و در

عرض چندانکه در غایت درازی روز نیم ساعت تفاوت کند و در خط استوا درازی روز دوازده ساعت زیاده

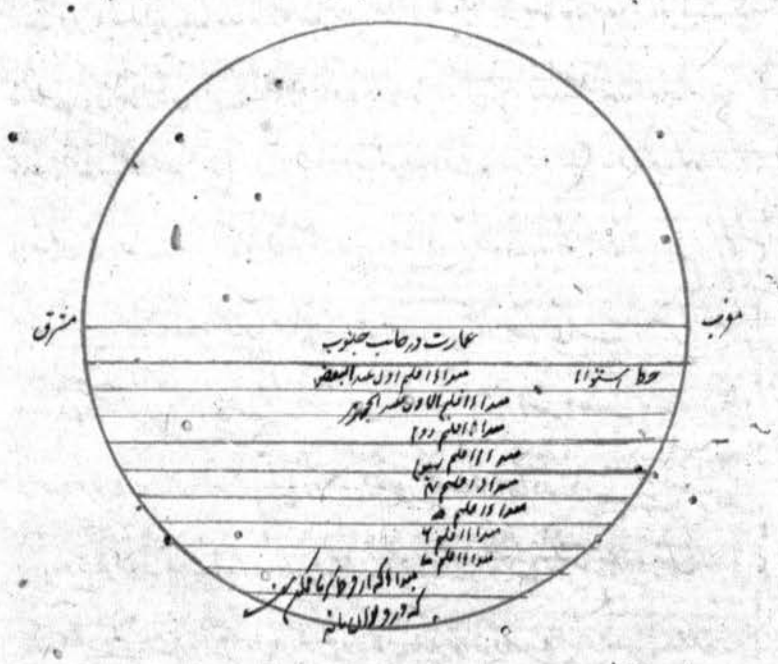
شود و مبدا اقلیم اول نزد جمهور آنجا بود که درازی روز دوازده و نصف و ربع ساعت بود [illegible]

دوازده

دوازده درجه و دو ثلث باشد و از خط استوا تا بالای کجه کمی عمارت داخل اقلیم نشمرده اند و بعضی از او داخل اقلیم دارند و مبدا
اقلیم اول خط استوا گیرند و وسط اقلیم اول باتفاق آنجا بود که نهار اطول سیزده ساعت بود و عرض شانزده درجه و نصف
و خمس و مبدا اقلیم دوم آنجا بود که نهار اطول سیزده ساعت و ربع باشد و عرض بیست و دو درجه و نصف درجه و ثلث و ربع و
خمس و مبدا اقلیم سیوم آنجا بود که نهار اطول سیزده ساعت و نصف و ربع باشد و عرض بیست و هفت درجه و ثلث و مبدا اقلیم چهارم
آنجا بود که نهار اطول چهارده ساعت و ربع باشد و عرض سی و سه درجه و نصف و خمس و مبدا اقلیم پنجم آنجا بود که نهار چهارده
ساعت و نصف و ربع باشد و عرض سی و نه درجه و خمس الا عشر درجه و مبدا اقلیم ششم آنجا بود که نهار پانزده ساعت کم ربع باشد
و عرض چهل و سه درجه و ربع و خمس و مبدا اقلیم هفتم جایی بود که نهار پانزده ساعت و عرض چهل و شش درجه و نصف و ربع و
و آخر ششم بود هفتم جایی بود که نهار شانزده ساعت و ربع باشد و عرض پنجاه درجه و از آنجا تا نهایت عمارت داخل
اقلیم نکرده اند و بعضی در اقالیم داخل دارند و آخر هفتم اقلیم عمارت گیرند و صورة
اقالیم اینست چنانچه در خطها کشیده شده است

باب دوم

در خواص خط استوا هر بقعه



که بر خط استوا دایره معدل النهار بر سمت رأس آن بقعه بگذرد و دو قطب معدل النهار بر افق بود و دایره افق جمله مدارات
را بدو نیمه کند تنصیف یک نیمه ظاهر و یک نیمه خفی و بدین سبب روز و شب متساوی بود و حال کواکب در طلوع و غروب متساوی
بود و فلک ... باین نقاط کره منتصبه و کره مستقیمه خوانند زیرا که دور فلک درین نقاط دولابی بود و منطقه البروج در شبانروز

دو بار بسمت راس گذرد یک نوبت اول حمل بر سمت راس و یکبار دیگر نوبت وصول اول میزان و در این دو وقت دو قطب فلک البروج
بر افق باشند و دایره مارّه با قطاب اربعه بر افق منطبق باشد و فلک البروج و معدل النهار هر دو بر یک افق قایم باشند
و از اول حمل تا اول میزان اجزاء فلک البروج همه از جانب شمال سمت راس گذرند و قطب شمالی فلک البروج تحت الارض بود
و قطب جنوبی فوق الارض و چون قطب جنوبی فوق الارض بغایت ارتفاع رسد و آن بقدر میل کلی بود دایره مارّه با قطاب اربعه
بر نصف النهار منطبق شود و غایت دوری فلک البروج از سمت راس در موضع سرطان از جانب شمال هم بقدر میل کلی باشد و از اول
میزان تا اول حمل اجزاء فلک البروج همه از جانب جنوب سمت راس گذرد و قطب شمالی فلک البروج فوق الارض بود و قطب
جنوبی تحت الارض و قطب شمالی بغایت رسد دایره مارّه با قطاب اربعه بنصف النهار منطبق شود و اول جدی بر نصف
النهار بود و موضع غایت دوری منطقه از سمت راس و در این حال ارتفاع و بعد اول جدی از سمت راس هر یک بقدر میل کلی باشد
و در این بقاع مسقط شروق [illegible] از میل کلی نگذرد و آفتاب در سالی دو بار بسمت راس
اهل این بقاع گذرد و این در وقت گذر او بر دو نقطه اعتدال بود و در این دو روز وقت نصف النهار اشخاص را سایه
نباشد و در باقی سال در یک نیمه سایه از جانب جنوب افتد و در یک نیمه از جانب شمال و فصول سال هشت باشد دو
تابستان و ابتدای آن وقت رسیدن آفتاب بدو نقطه اعتدال باشد و دو زمستان و ابتدای آن وقت
رسیدن آفتاب بدو نقطه انقلاب و دو بهار و ابتدای آن وقت رسیدن با وسط اسد و دلو باشد و دو خریف
و ابتدای آن وقت رسیدن آفتاب با وسط ثور و عقرب باشد و بعضی علما گفته اند که اعدل بقاع معمور زیر خط استواء
است و گویا از جهت تشابه احوال فصول گفته اند یعنی همیشه حال هوا بیکدیگر نزدیک است چه مواضع که بر خط استواء است
مانند [illegible] و سواحل بربر و جنوب مصر و حبشه و زنج و جنوب مغرب بغایت گرم سیر باشند است و اهل این بقاع سیاهان
و جعده مویان اند و از اعتدال مزاج در خلق و خُلق نیک دور افتاده

باب سیوم

در خواص آفاق مایله بر وجه کلی هر موضع که از معدل دور بود قطب او بسمت راس آن موضع نزدیکتر باشد و در فلکها که آنجا مایل
باشند مایل است از سمت راس و آفاق آن موضع را آفاق مایله خوانند و آن پنج قسم بود اول آنکه عرض کمتر از میل کلی بود
دوم آنکه عرض او مساوی میل کلی بود سیوم آنکه عرض او از میل کلی بیشتر و از تمامش کمتر بود چهارم آنکه عرض او مساوی تمام
کلی بود پنجم آنکه عرض او از تمام میل کلی بیشتر باشد و از نود کمتر و در تمامی این آفاق یک قطب معدل النهار بقدر عرض بلد
[illegible] و دیگری بهمان قدر تحت الارض و این آفاق معدل النهار را تنصیف کنند

دو نقطهٔ اعتدال رسد روز و شب برابر باشند و مدارات یکدیگر را تنصیف نکنند بلکه مدارات بر نقطه که بعد ایشان از معدل النهار کمتر از تمام
عرض بلد نبود و آن مدار را قطع کند پس آنکه در جهت قطب ظاهر بود و آن مدار ابدی الظهور بود و در جهت قطب خفی ابدی الخفا بود
و در مدارات ابدی الظهور و همچنین در مدارات ابدی الخفا اعظم مدار اعظم جمیع بود و او مماس افق شود و آن مدار بود که بعد
او معدل النهار برابر تمام عرض بلد بود و دیگر مدارات بدو قسم کنند یکی بزرگتر و یکی خوردتر آنچه در جهت قطب ظاهر بود قسم ظاهر او
بزرگتر از خفی بود و آنچه در جهت خفی بود برعکس و هر دو مدار که از هر دو جانب معدل النهار بعدشان برابر بود ظاهر هر یک مساوی
خفی دیگری بود و هر دو مدار که در یک جهت بود قسم ظاهر آنکه نزدیکتر بمعدل النهار بزرگتر از قسم ظاهر دورتر بود اگر هم جهت قطب خفی باشد
و برعکس اگر در جهت قطب ظاهر باشد و باین جهت در دایرهٔ افق که مدار هر دو منقلب را قطع کند درازترین روزها روزی بود
که آفتاب در آن منقلب باشد که از جانب قطب ظاهر بود چه دورترین مدارات آفتاب از معدل النهار مدار هر دو منقلب باشد
و چون آفتاب از آن منقلب بگذرد روز کوتاهتر از روز دیگر گذشته بود تا رسیدن بدیگر منقلب و آنجا کوتاهترین روزها بود و بعد از آن
هر روز درازتر بود از روزها تا رسیدن بمنقلب اول و هر کوکب که بعد او از معدل النهار در جانب قطب خفی مثل عرض بلد بود
آن کوکب فوق الارض بدایرهٔ اول سموت برسد و آن کوکب که بعد او در جانب ظاهر مثل عرض بلد باشد در دوری یکبار بسمت الراس
رسد و مماس دایرهٔ اول سموت شود فوق الارض و آنچه بعد او بیشتر از عرض بلد بود بدایرهٔ اول سموت برسد و آنکه بعد کمتر
از عرض بلد بود مدار او اول سموت را فوق الارض بر دو نقطه قطع کند یکی شرقی و دیگری غربی پس کوکب در آن نقطه باول
سموت رسد باب چهارم در خواص یک یک از اقسام نهگانه آفاق مائله اما در قسم اول مداری که بعد او از معدل النهار
در جانب قطب ظاهر بقدر عرض بلد بود فلک البروج را قطع کند بر دو نقطهٔ متساوی البعد از منقلب و چون آفتاب بیکی از آن دو نقطه
رسد در نصف النهار ازو هیچ شخص را سایه نباشد و دو قطب فلک بر افق باشند و مادام آفتاب در آن قوس بود از فلک البروج
که میان آن دو نقطه در جانب قطب ظاهر آفتاب از سمت الراس در جانب قطب ظاهر گذرد و سایه نصف النهار در قطب خفی افتد
و در قوس باقی از فلک البروج از سمت الراس در جانب قطب خفی گذرد و سایه در جانب قطب ظاهر افتد و در دو قوس باقی فلک البروج [illegible]
و غروب بود و مادام که قوس اول بر نصف النهار گذرد قطب فلک البروج که در جانب قطب ظاهر بود تحت الارض بود و قطب دیگر
فلک البروج فوق الارض و مادام که قوس دوم بر نصف النهار گذرد بعکس آن یعنی قطب فلک البروج که در جانب قطب ظاهر است فوق
الارض باشد قطب دیگر تحت الارض و ارتفاع آفتاب را در نقصان دو غایت بود یکی در جهت ظاهر و آن ارتفاع بیشتر بود و دیگر
در جهت قطب خفی و آن کمتر بود و اما در قسم دوم مدار منقلبی که در جانب قطب ظاهر بود بسمت الراس گذرد و مدار دیگر بسمت الرجل

و ارتفاع نهار را یک غایت بیشتر نبود در جانب نقصان و در جانب ظل نبود و رسد و سایه همیشه در جانب ظاهر بود الا آن روز که
آفتاب بر منقلب ظاهر بود و در آن هیچ شخص را سایه نبود و یک قطب فلک البروج که در جانب قطب ظاهر بود ابدی الظهور بود
و در دوره یکبار مماس افق شود و غروب نکند و قطب دیگر ابدی الخفا بود و در دوره یکبار مماس افق شود و طلوع نکند
و اما در قسم سیوم آفتاب را دو ارتفاع بود یکی اعلی که بقدر مجموع تمام عرض بلد و میل کلی باشد و دیگر اسفل که بقدر فضل تمام
عرض بلد بر میل کلی باشد و قطب ظاهر فلک البروج را دو ارتفاع بود یکی اعلی بوقت رسیدن منقلب قطب خفی بنصف النهار و دیگری
اسفل بوقت رسیدن منقلب دیگر بنصف النهار و اما در قسم چهارم مدار منقلب ظاهر اعظم مدارات ابدی الظهور بود و مدار منقلب
خفی اعظم مدارات ابدی الخفا و در هر دوره یکبار قطبین بافق رسند و در این حال قطب بروج ظاهر بسمت الراس رسد و قطب بروج
خفی بسمت الرجل و منطقة البروج بر افق منطبق شود و بعد از آن تقاطع کنند یک نیمه منطقة البروج بیکبار از افق برخیزد و یک نیمه دیگر
بیکبار از افق فرو شود و آن نیمه که تحت الارض باشد بتدریج طلوع میکند تا تمامی آن نصف تا یکدور معدل النهار برابر
طلوع کند و آن نیمه که فوق الارض بود بتدریج غروب کند تا تمام آن نصف تا یکدور معدل النهار غروب کند پس اگر قطب ظاهر
شمالی بود آن نصف که از اول جدی تا اول سرطان بود بیکبار طلوع کند و دیگر نصف در یک دوره معدل النهار طلوع کند و اگر
قطب ظاهر جنوبی بود بعکس این باشد یعنی آن نصف که از اول سرطان تا اول جدی بود دفعه بر آید و نصف دیگر بتدریج در مدت
یک دوره معدل و در این آفاق روز می افزاید تا یک دوره معدل تمام روز بود و آن روز را شب نبود پس شب می افزاید
تا یک دوره همه شب بود و آن شب را روز نبود و غایت ارتفاع ضعف میل کلی باشد و در جانب شمال یا ما بین آفاق عمارت
منتهی شود و اما در قسم پنجم اعظم مدارات ابدی الظهور منطقة البروج را قطع کند بر دو نقطه که میل آن در جهت قطب ظاهر برابر
تمام عرض بلد بود و اعظم مدارات ابدی الخفا نیز منطقة البروج را بر دو نقطه متساوی المیل در جهت قطب خفی قطع کند
و منطقة البروج باین چهار نقطه بچهار قوس منقسم شود یکی ابدی الظهور و در منتصف آن منقلب قطب ظاهر بود و مدت بودن آفتاب
در این قوس نهار اطول بود و دیگر ابدی الخفا و در منتصف منقلب دیگر بود و مدت بودن آفتاب در این قوس لیل اطول بود
و طرف قوس اول مماس افق شود و غروب نکند و دو طرف قوس دوم مماس شود و طلوع نکند و اما دو قوس باقی آنکه در
منتصف اول حمل بود معکوس طلوع کند یعنی آخر قوس پیش از اولش طلوع کند بر خلاف معهود و مستوی غروب کند اگر قطب ظاهر
شمالی بود و مستوی طلوع کند و معکوس غروب کند یعنی آخر قوس پیش از اول غروب کند اگر قطب ظاهر جنوبی بود و آن
قوس که اول میزان بر منتصف بود بعکس مذکور طلوع و غروب کند و در این آفاق منقلب ظاهر را دو ارتفاع بود یکی

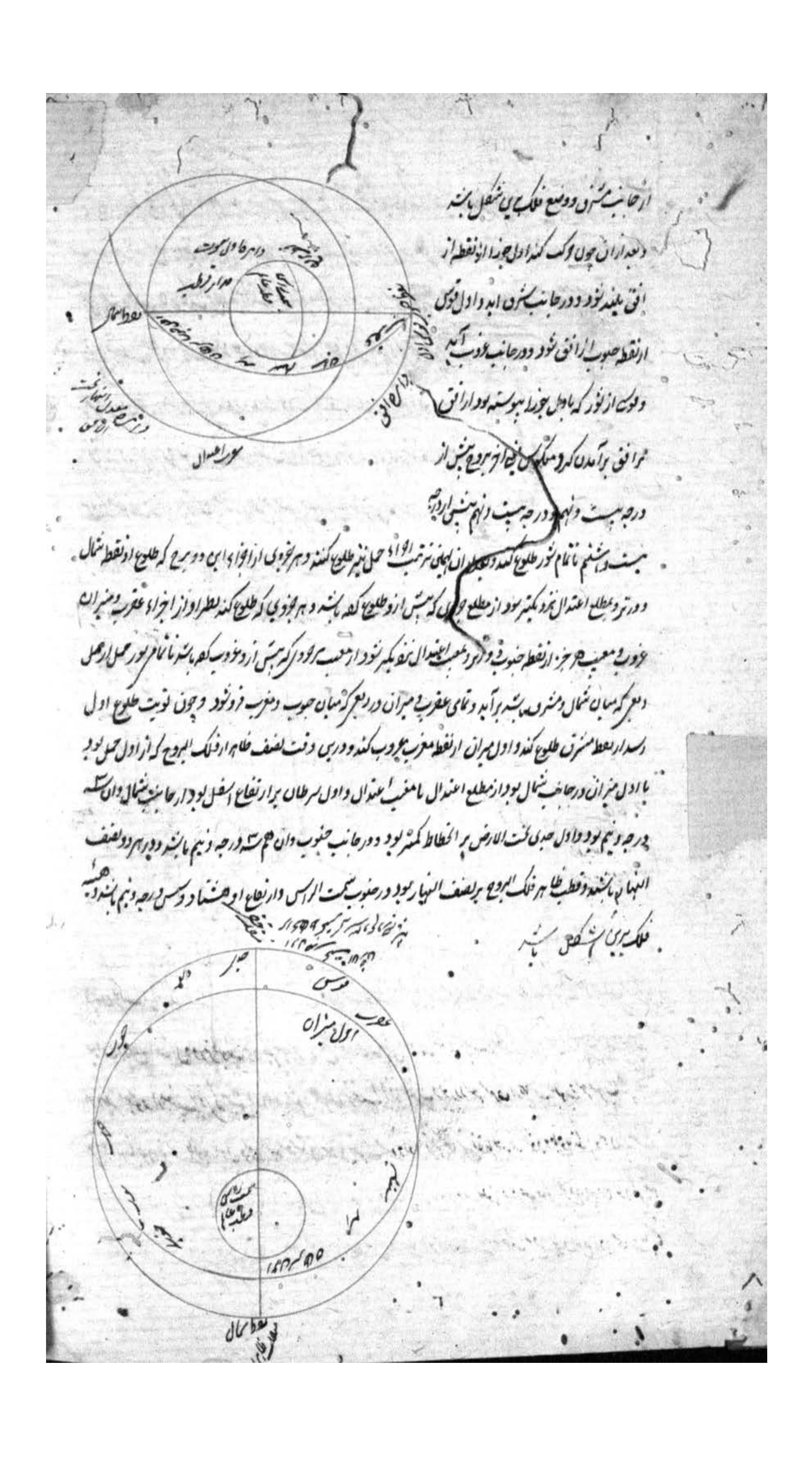
اعلی

یکی اعلی وان بقدر مجموع میل کلی وتمام عرض بلد باشد در جهت قطب خفی از سمت الراس و دیگری اسفل وان بقدر فضل عرض بلد بر تمام میل کلی باشد در جهت قطب
ظاهر و قطب فلک البروج را نیز ارتفاع است یکی اعلی وان بقدر مجموع تمام عرض بلد و میل کلی باشد و دیگری اسفل وان بقدر فضل عرض بلد بر میل
کلی باشد و قطب ظاهر فلک البروج با منقلب ظاهر و دو طرف سمت راس بر نصف النهار بود و ارتفاع متساوی باشند و همچنین قطب
خفی با منقلب خفی و با جهت اسافل طلوع و غروب معکوس اعتبار کنیم که عرضش هفتاد درجه باشد و در ان عرض دو برج ابدی الظهور
باشند وان جوزا و سرطان باشند و مدت بودن آفتاب درین برج نهار اطول بود و دو برج ابدی الخفا وان قوس و جدی بود و مدت
آفتاب درین دو برج لیل اطول بود و هشت برج طلوع و غروب بود و چهار منتصف آن اول حمل بود و معکوس کنند و مستوی غروب کنند و چهار
برج که منتصف آن اول میزان باشد بر عکس یعنی مستوی طلوع کنند و معکوس غروب کنند پس هنگامی که اول سرطان بر ... ارتفاع اعلا در جانب
وان چهل و سه درجه و نیم بود و اول میزان بر مطلع اعتدال باشد و اول حمل بر مغرب اعتدال و نقطه ظاهر فلک البروج در جانب شمال
مغرب بر مطلع اعتدال باشد و قطب فلک البروج برابر ارتفاع اسفل بود وان چهل و شش درجه و نیم باشد و درین وقت هیئت فلک
برین شکل باشد

نقطه جنوب

نقطه شمال

و چون کره را حرکت کند اجزا میزان و عقرب مستوی طلوع کنند و اجزا حمل و ثور مستوی غروب کنند چنانکه مطلع هر جزوی از اجزا
میزان از مطلع اعتدال دور تر بجنوب شود نزدیکتر میشود از مطلع جزوی که پیش از وی باشد و مغرب هر جزوی از اجزا حمل از مغرب اعتدال دور تر بشمال
نزدیکتر میشود از مغرب جزوی که پیش از وی باشد و همبرین ترتیب اجزا عقرب و ثور را سه مشرق از جانب جنوب و سه مغرب از جانب شمال
مر اجزا بود تا چون نوبت طلوع با اول قوس رسد سه مشرق بنقطه جنوب رسد و اول قوس مماس نقطه جنوب شود و طلوع نکند و چون نوبت
با اول جوزا رسد نوبت سعه مغرب بنقطه شمال رسد و اول جوزا مماس نقطه شمال شود و غروب نکند و وضع فلک البروج چنان بود که نیمه
ظاهر از اول جوزا تا اول قوس در جانب مغرب بود از نقطه شمال تا نقطه جنوب و قطب ظاهر فلک البروج بر دائره اول سموت باشد



از جانب مشرق و وضع فلک بدین شکل باشد

و بعد از آن چون حرکت کند اول جوزا از نقطه از

افق بلند شود و در جانب مشرق آید و اول قوس

از نقطه جنوب از افق شود و در جانب غرب آید

و قوسی از ثور که با اول جوزا پیوسته بود از افق

بر افق برآمدن کرد و مکان قطب افق از بروج پیش از

درجه بیست و نهم درجه بیست و نهم پیش از درجه

بیست و ششم تا تمام ثور طلوع کند و بعد از آن همچنین بترتیب اول حمل نیز طلوع کنند و هر جزوی از اجزاء این دو برج که طلوع از نقطه شمال

و دورتر و مطلع اعتدال نزدیکتر بود از مطلع جزوی که پیش از او طلوع کرده باشد و هر جزوی که طلوع کند بعد از او از اجزاء عقرب و میزان

غروب و مغیب هر جزء از نقطه جنوب دورتر و مغیب اعتدال نزدیکتر شود از مغیب جزوی که پیش از و غروب کرده باشد تا تمام ثور و حمل از

ربعی که میان شمال و مشرق باشد برآید و تمامی عقرب و میزان در ربعی که میان جنوب و مغرب فرو شود و چون نوبت طلوع اول

رسد از نقطه مشرق طلوع کند و اول میزان از نقطه مغرب غروب کند و در این وقت نصف ظاهر از فلک البروج که از اول حمل بود

با اول میزان در جانب شمال بود از مطلع اعتدال تا مغیب اعتدال و اول سرطان بر ارتفاع اسفل بود از جانب شمال و آن سه

درجه و نیم بود و اول جدی تحت الارض بر انحطاط کمتر بود و در جانب جنوب و آن هم سه درجه و نیم باشد و دایره دو نصف

النهار باشند و قطب ظاهر فلک البروج بر نصف النهار بود در جنوب سمت الرأس و ارتفاع او هشتاد و شش درجه و نیم باشد و هیئة

فلک بدین شکل باشد

و بعد از آن که کره اولی بر قرار گذشته حوت و دلو منعکس بر آمدن گیرند از ربعی که مابین مطلع اعتدال و نقطه جنوب باشد و سنبله و اسد منعکس فرو شدن گیرند در ربعی که مابین مغیب اعتدال و نقطه شمال باشد تا چون نوبت طلوع با اول دلو رسد مماس نقطه جنوب شود و بر نیاید و نوبت غروب با اول اسد مماس نقطه شمال بود و فرو نشود و نصف ظاهر فلک البروج از اول دلو تا اول اسد در جانب مشرق باشد از نقطه جنوب تا نقطه شمال و قطب ظاهر فلک البروج بر دائره اول سموت باشد در جانب مغرب و در آن وقت منطبقه فلک بر سمت الراس بگذرد

و بعد از آن که کره اولی اول اسد از نقطه شمال بر خیزد و در جانب مشرق باشد و اول اسد و سنبله مستوی طلوع کنند از ربعی که میان نقطه شمالی و مشرق باشد و اول از افق فرو شود در جانب مغرب و دلو و حوت مستوی غروب کنند و در ربعی که میان جنوب و مغرب باشد تا چون نوبت طلوع با اول میزان رسد از نقطه مشرق طلوع کند و اول حمل از نقطه مغرب غروب کند و وضع اول که از آنجا آغاز کردیم باز آید

باب چهارم

در خواص موضعی که عرضش ربع دور بود و آن در همه روی زمین جز دو نقطه نتواند بود و در این دو موضع قطب معدل النهار بر سمت الراس بوده و دائره معدل النهار بر افق منطبق باشد و دو رحی فلک بارحوی باشد و هر نقطه که بحرکت اولی بر مداری موازی معدل النهار حرکت میکند نه طلوع و نه غروب بلکه بر ارتفاع متساوی گرد شمس میگردد و اگر قطب شمالی بر سمت بود نصف شمالی ظاهر بود و نصف جنوبی مخفی و اگر قطب جنوبی بر سمت الراس بود بر عکس و کواکب را طلوع و غروب نبود الا آنکه ثابتیه کسی هر کوکب که خاصه خود از جهت شمال معدل النهار بجهت جنوب شود یا جهت از جنوب بجهت شمال آید طلوع کند یا غروب و چون بر معدل النهار بود بر افق بود و آفتاب یک نیمه سال که در جهات شمالی بود در افقی که قطب شمالی بر سمت راس بود فوق الارض باشد و دیگر نیمه تحت الارض و در افقی که قطب جنوبی بر سمت الراس بود بعکس پس شبانه روزی یک سال بود یک نیمه روز یک نیمه شب و بقدر آنکه در نصف شمالی بطی‌تر و در نصف جنوبی سریعتر باشد میان روز و شب تفاوت باشد و آن تقریبا هفت شبانروز باشد و در این افق مشرق از مغرب متمیز نشود و در همه جهات شاید که طلوع و غروب کنند و نصف النهار نشود بلکه در همه جهات غایت ارتفاع شاید که برسد و غایت ارتفاع آفتاب بقدر میل کلی باشد

باب پنجم در بیان مطالع بروج و آن قوسی بود از معدل که با قوسی از منطقه البروج

طلوع کنند و این قوس بروج را درج استوا و طوالع گویند و مغارب قوسی بود از معدل که با قوسی از بروج غروب
و در خط استوا میان دو دایرهٔ میل که یکی افق بود منحصر شوند یعنی آنچه میان دو دایرهٔ میل بود از معدل
مطالع بود مر آنچه را که از بروج که در میان این دو دایرهٔ میل افتند و مطالع خط استوا را مطالع فلک مستقیم
و مطالع کرهٔ منتصبه گویند و در آفاق مائله منحصر شوند میان افق و عظیمه که بادل قوسی از بروج گذرد و مماس
اعظم دایرهٔ ابدی الظهور شود و در خط استوا هر ربعی که متحد بود و بدو نقطه از چهار نقطهٔ دو اعتدال و دو
انقلاب ربعی طلوع کند و با دیگری قوسی بعینها متساوی از معدل طلوع نکنند بلکه هر قوسی که کم از ربع باشد بیش
از نصف باشد اگر یک طرفش احد الاعتدالین بود مطالعش کمتر از او باشد و اگر یک طرفش احد الانقلابین بود مطالعش النقص
بیشتر از او باشد و هر قوسی که بیشتر از ربع و کمتر از نصف باشد یا بیشتر از سه ربع بود بعکس این باشد یعنی
مطالع آنکه یک طرفش احد الانقلابین الاعتدالین بود بیشتر باشد و مطالع آنکه یک طرفش احد الانقلابین باشد
کمتر بود و منطقة البروج بچهار ربع منقسم شود که نقطهای چهارگانه بر اوساط این چهار ربع باشند و ربعی که احد الاعتدالین
بر منتصف او باشد مطالعش از مطالع خودش پنج درجه و ربعی که احد الانقلابین بر منتصف او باشد
کمتر باشد از مطالع خود هم به پنج درجه یعنی تفاوت میان طلوع ربعی با طلوع ربعی ده درجه تواند بود و مطالع هر
چهار قوسی که ابعاد ایشان از دو نقطهٔ اعتدال متساوی بود مانند ده درجهٔ اول حمل و ده درجهٔ اول میزان و ده درجهٔ آخر
حوت و ده درجهٔ آخر سنبله متساوی بود و مطالع هر برجی برابر مغارب آن برج بود این همه که گفتیم در خط استوا بود
اما در آفاق مایله نصف با نصف طلوع کند اگر متحد با اعتدالین باشد و ربع با ربع طلوع نکند بلکه ربعی که یک طرفش اعتدالی
بود که چون کوکب متوالد از وی گذرد بجانب قطب ظاهر شود با کمتر از ربع معدل طلوع کند بمقدار تعدیل النهار مدار منتصف
و ربعی که یک طرفش اعتدالی دیگر بود با بیشتر از ربع طلوع هم بمقدار تعدیل النهار مدار کوکبی مطالع نصف که بر منتصف
او اعتدال اول بود کمتر از طلوع مطالع نصف دیگر بود بار بعه امثال تعدیل النهار کما و از آنچه گفتیم حکم دو منتصف متحد
با انقلابین معلوم شد اما حکم دو نصف متحد با اعتدالین یکی بود لیکن در نیمه بود و دو دیگر نیمه بر خلاف ولد
یعنی مطالع برج حمل برابر بود و مطالع برج حوت و مطالع دو برج حمل و ثور برابر نبود با مطالع دو برج
حوت و دلو و برین قیاس لیکن هر دو قوس که بعد ایشان از دو جانب از نقطهٔ اعتدال متساوی بود
و مطالع هر برجی با مغارب نظیرش برابر نبود لیکن با مغارب نظیر نسبی برابر بود و مطالع هر برجی در افق شمالی برابر

بود

... بود یا مغارب آن برج که در افق خویش که عرض بر افق بالای و مطالع جزوی از فلک البروج قوس بود از محل
میان اول حمل و نقطه از معدل که با آن جزو از فلک البروج طلوع کنند بر توالی و ابتداء مطالع جزو از اعتدال
ربیعی گیرند و بعضی مطالع جزو استوائی را ابتدا از اول جدی گیرند بعضی که در عمل ظاهر شود

باب هفتم در بیان درجه ممر کوکب و درجه طلوع و درجه غروب درجه ممر کوکب جزو باشد از فلک البروج که کوکب
با نصف النهار گذرد و چون بر احدی منطقتین باشد یا عدیم العرض درجه کوکب بعینه درجه ممر باشد و الا هر یکی
نقطه دیگر از فلک البروج و چون قوس ما بینهما را اختلاف ممر گویند پس اگر چه کوکب در نصفی از منقلب ظاهر است ...
از کوکب بنصف النهار رسد اگر عرض کوکب در جانب قطب ظاهر باشد و از کوکب بنصف النهار رسد اگر عرضش در جانب قطب
خفی باشد و اگر درجه کوکب در نصف دیگر بود بعکس این باشد یعنی بعد از کوکب بنصف النهار رسد اگر عرض کوکب در جانب
ظاهر باشد و پیش از کوکب برسد اگر عرض کوکب در جانب دیگر بود و درجه طلوع درجه‌ای گویند از فلک البروج که با کوکب
طلوع کند و درجه غروب درجه‌ای گویند که با کوکب هم غروب کند و حکم درجه طلوع و غروب در خط استوا بعینه حکم درجه
ممر باشد بی تفاوت اما غیر خط استوا در افقی که عرضش زیاده از میل کلی باشد کوکب پیش از درجه اش طلوع کند و بعد
از درجه اش غروب کند اگر عرض کوکب در جهت قطب ظاهر باشد و بعکس اگر عرض کوکب در جهت قطب خفی بود یعنی بعد از درجه
طلوع و پیش از درجه غروب کند و در افقی که عرضش مساوی میل کلی بود حکم طلوع و غروب همین است بعینه الا آنکه
کوکب در اعتدالی باشد که چون کوکب ... دور کند و در جانب قطب خفی
شود یا در درجه اش یا هم طلوع کند و اگر در اعتدال دیگر بود یا در درجه اش یا هم غروب کند و در باقی یا ملاحظه منطقه البروج و نقطه
که بعد هر یک از اعتدالین که چون کوکب از او گذرد در جانب قطب خفی شود چندین بعد نقطه بود که بسمت الرأس گذرد از منقلب ظاهر
بود قطعه مختلف منقسم شود دیگر صوری و بر منتصف اعتدال مذکور بود و دیگری عظمی و بر منتصف اعتدال دیگر بود پس درجه کوکب
اگر احد انقطتین باشد کوکب یا درجه اش یا هم طلوع کند و اگر یکی از دو جانب قطعه صغری بود بعد از درجه اش طلوع کند اگر عرض کوکب
در جانب قطب ظاهر بود و پیش از درجه اش طلوع کند اگر عرض در جانب قطب خفی بود و اگر درجه کوکب اندر جانب
قطعه عظمی بود بعکس این بود یعنی کوکب پیش از درجه اش طلوع کند اگر عرض در جانب قطب ظاهر باشد و بعد از درجه اش
طلوع کند اگر عرض در جانب قطب ظاهر باشد و بعد از درجه اش طلوع کند اگر عرض در جانب قطب خفی باشد و نیز
منطقه البروج بر نقطه دیگر که نظیر آن دو قطعه باشند بر دو قطعه نقطه مختلف منقسم شود قطعه صغری نظیر قطعه مذکور صغری قطعه

قطع النظر بر قطعه فلکی که کوکب بود دلیس و درجه کوکب اگر یکی نبود و در قطعه باشند کوکب با درجه با هم غروب کنند اگر یکی از درجات قطعه جنوبی
باشد پیش از درجه غروب کند اگر عرض در جانب قطب ظاهر باشد و بعد از درجه اش غروب کند اگر عرض کوکب در جانب قطب
خفی بود و باید دانست که هر کوکب درجه طلوع او در نصفی بود که میان شمس و نظیر او است آن کوکب بروز طلوع کند و اگر در
نصف دیگر بود آن کوکب بشب طلوع کند و درجه غروب اگر در نصف اول بود بشب غروب کند و اگر در نصف دیگر غروب
کند بروز غروب بود باب هشتم در بیان صبح و شفق صبح روشنائی است که در جانب شرق پیش از
طلوع آفتاب پیدا شود و شفق روشنائی است که بعد از غروب آفتاب در جانب غرب باقی ماند و صبح و شفق
بشکل متشابه اند و بوضع متقابل چه در اول ظهور صبح روشنائی بغایت ضعیف و طولانی می باشد و آن را صبح کاذب
گویند و بعد از آن روشنائی در افق پهن میشود و آن را صبح صادق گویند و بعد از آن بسرخی میگراید تا بوقت
آفتاب طلوع و شفق بعکس این چه بعد از غروب آفتاب در افق غربی سرخی ظاهر میشود و بعد از آن سپیدی عریض و
بعد از آن سپیدی باریک طولانی تا آنگاه که بکلی منتفی شود و بتجربه و امتحان معلوم شده است که در ابتدای صبح و انتهای
شفق انحطاط آفتاب هژده درجه میباشد پس در افقی که عرضش چهل و هشت و نیم درجه بود وقتی که آفتاب در صیف
منقلب ظاهر باشد آخر شفق با اول صبح متصل باشد چه غایت انحطاط درین عرض در نیم شب از هژده درجه نگذرد و در افقی که
عرضش زیاده از مذکور بود شفق بنهایت نارسیده صبح پیدا شود باب نهم در بیان تاریخ
سال و ماه و اجزای آن از شبانروزی و ساعات چون از همه
اجرام سماوی ظاهر آفتاب و ماه است سال گردش بر دور آفتاب نهاده اند و مدت یک دور آفتاب را یعنی
از هنگام مفارقت او از یک نقطه چون اول حمل مثلا تا بوقت معاودت او بآن نقطه یکسال اعتبار کرده اند و ماه
گردش بر دور ماه نهاده اند یعنی از هنگام مفارقت او از وضع معین با آفتاب چون اجتماع یا هلال تا بوقت معاودت
او بهمان وضع یکماه اعتبار کرده اند و چون دوازده دور ماه نزدیک است بیک دور آفتاب یعنی دوازده دور ماه یک
سال گرفته اند و این را سال قمری گویند و آن دیگر را سال شمسی و چون دوره ماه نزدیک است بمدت سیر آفتاب
در یک برج یعنی مدت سیر آفتاب را در یک برج یکماه اعتبار کرده اند و این را شمسی گویند و آن دیگر را ماه قمری پس هر یک از ماه
و سال شمسی باشد و قمری و شبانروزی دو نوعست یکی حقیقی و آن نزد منجمان ولایت ما و مغرب زمین از نیم روز است تا نیم روز
دیگر و نزد منجمان خطا و ایغور از نیم شب است تا نیم شب دیگر و هر دو اصطلاح مقدار شبانروزی بحسب اختلاف آفاق مختلف
شود

بود چه آن قدر از یکدوره معدل است با مطالع استوائی قوسی که آفتاب بسیر خاصه خود قطع کرده است از نیم روز تا نیم روز
یا از نیم شب تا نیم شب و نزد عرب و اهل شرع از اول شب است تا اول شب دیگر و نزد بعضی دیگر از اول روز
است تا اول روز دیگر و بر این دو اصطلاح مقدار شبانروزی در افق چیزی دیگر میشود و چنین شبانروز حقیقی اطلاق
اهل اصطلاح منجمان باشند و دوم شبانروزی وسطی و آن مقدار یکدوره فلک اعظم است با سیر وسط
شمس است که پنجاه و نه دقیقه و هشت ثانیه و بیست ثالثه است و چنین مطالع قوسی که آفتاب بسیر خاصه خود قطع
میکند مختلف است از دو جهت یکی آنکه سیر آفتاب گاه سریع میباشد و گاه بطی چنانچه معلوم شد است پس
آنچه آفتاب بسیر خود قطع کند گاه زیاده از وسط بود و گاه کمتر و دوم آنکه بر تقدیر آنکه حرکت آفتاب سرعت
و بطوء مختلف نشدی و دایم قوسها متساوی قطع کردی مطالع این قوسها چنانکه پیشتر معلوم شد متساوی نبود
پس از این مقدار شبانروزی حقیقی و وسطی مختلف شود چنانچه گاه شبانروز حقیقی زیاده از شبانروز وسطی میشود و گاه بعکس و این
تفاوت را تعدیل الایام گویند و آن در یکروز و دو روز محسوس نشود اما چون مدت بسیار شود محسوس شود و گروهی از منجمان
و اهل فارس و روم از طلوع مرکز آفتاب است تا غروب او و نزد اهل شرع از طلوع صبح صادق است تا روز غروب تمام جرم
آفتاب و چون معلوم شد بهر اصطلاح شب نیز بنابر اصطلاح معلوم شود چه ابتدای روز انتهای شب است و ابتدای شب
انتهای آن و هر یک از شبانروزی وسطی و حقیقی را به بیست و چهار قسم متساوی کنند و آنرا ساعات مستویه گویند
و اقسام وسطی را ساعات وسطی خوانند و اقسام حقیقی را ساعات حقیقیه خوانند و نیز هر یک از شب و روز را بدوازده
قسم متساوی کنند و آنرا ساعات معوجه و زمانیه نیز گویند و اول سالی که در آن سال حادثه عظیم واقع شده باشد
چون ظهور ملتی یا دولتی یا طوفانی یا زلزله یا امثال اینها آنرا مبدای سازند تا چون ضبط اوقات حوادث دیگر خواهند که
کنند با آن مبدا او نسبت کنند و آنرا تاریخ گویند و آن که بر اصطلاح هر قوم چیزی دیگر بود و آنچه مشهور است تاریخ هجری است
و تاریخ فرس و تاریخ روم و تاریخ ملکی اما تاریخ هجری اول او اول محرم سال بوده است که پیغمبر ما محمد رسول الله صلی الله علیه و سلم
از مکه بمدینه هجرت کرده اند و اهل شرع ماههای این تاریخ را از رویت هلال گیرند و آن هرگز از سی روز
زیاده نباشد و از بیست و نه روز کمتر نباشد و تا چهار ماه متوالی سی سی تواند بود و تا سه ماه
متوالی بیست و نه بیست و نه آید و زیاده نه و هر دوازده ماه را سالی گیرند و اسامی ماههای ایشان بجهت
شهرت از ذکر مستغنی است و منجمان محرم را سی روز گرفته اند و صفر را بیست و نه و همچنین یکماه را سی روز

و یکماه را بیست و نه روز گیرند تا از سال دو از هر سی سال یازده بار ذی الحجه را سی روز گیرند و آن در سال دوم و
پنجم و هفتم و دهم و سیزدهم و پانزدهم و هجدهم و بیست و یکم و بیست و چهارم و بیست و ششم و بیست و نهم و این
یازده سال سالهای کبیسه باشند و در لفظ بهزجیح جمع کرده اند و بعضی بجای پانزدهم شانزدهم را کبیسه دارند
پس در لفظ بهزیجوح باشد اما تاریخ فرس اول سال جلوس یزدجرد بن شهریار بوده است و
سیصد و شصت و پنج روز را یک سال گیرند و ماه های را سی سی روز گیرند و پنج روز زیاد را بعضی
در آخر آبان ماه میگیرند و بعضی در آخر سال گیرند و نام ماههای ایشان اینست فروردین ماه اردی بهشت ماه
خرداد ماه تیر ماه مرداد ماه شهریور ماه مهر ماه آبان ماه آذر ماه دی ماه بهمن ماه اسفندار ماه و اما تاریخ
رومی مبدا او بعد از وفات اسکندر رومی فیلقوس بوده است بدوازده سال و مدت سیصد و شصت و پنج روز
و ربعی را بی زیاده و بی نقصان گیرند و ماههای ایشان دوازده باشد از آن جمله هفت را هر ماهی سی و یک
روز شمرند و چهار ماه دیگر را هر ماهی سی روز و یکماه را بیست و هشت شمرند و در هر چهار سال یکبار آن ماه
را بسبب اجتماع ارباع مذکوره بیست و نه روز شمرند و آن سال را سال کبیسه خوانند و تفصیل نام
های و عدد روزهای اینست تشرین الاول سی و یک و دیگر تشرین الآخر سی روز کانون الاول
سی و یک و دیگر کانون الآخر سی و یک و دیگر شباط بیست و هشت روز آذار سی و یک دیگر نیسان سی
روز ایار سی و یک دیگر ایلول سی روز اما تاریخ ملکی مبدا او از روز جمعه دهم رمضان سنه احدی
و سبعین و اربعمائه هجری است و مدت سیصد و شصت و پنج روز و ربعی الا کسری سال گیرند و اول
روز سال را گیرند که در نصف النهار آن روز آفتاب بحمل آمده باشد و همچنین ماهها را از نزول آفتاب
ببرجی گیرند و بعضی ماههای را سی سی روز گیرند تا عدد ایام در ادوار متقادم مختلف نشود و
اسامی ماههای این تاریخ بعینه اسامی ماههای فرس باشد الا آنکه این ماهها را بجلالی مقید کنند
و انها را القدیم و پنج روز و بعضی پنج روز زیاده در آخر سال گیرند و بهر چهار سال یا پنج سال یکروز
زیاده کنند تا آن پنج روز شش روز شود باب دهم در بیان ظل و آنچه تعلق بآن دارد
مقیاس ظل عمودی باشد قایم بر سطح افق یا بر سطحی که قایم باشد بر هر یک از سطح دایره ارتفاع
نیز از جانب ... مقیاس موازی افق باشد و در سطح دایره ارتفاع و از سطحی که بر وی ...

قایم شده در جانب باشد که تیر از ان سبب در ان جانب بود و ظل خطی بود که مستقیم در سطح که مقیاس بر و قایم باشد میان
قاعده مقیاس و طرف خط شعاعی که بر مقیاس گذرد و اگر مقیاس موازی افق باشد انرا ظل اول و ظل معکوس
خوانند و اگر قایم بر افق باشد انرا ظل دوم و ظل مستوی خوانند و خطی که واصل باشد میان سر مقیاس و سر ظل انرا ظل
اقصر خوانند و اول تیر از افق طلوع کند ظل اول منعدم باشد و بعد از ان حادث شود و بر ابتدای ارتفاع می افزاید
تا آنکه بسمت رسد ظل اول با نتهای خود شود و ظل دوم برعکس این باشد یعنی تیر بر افق باشد و ظل دوم نامتناهی
باشد و تزاید ارتفاع متناقص میشود تا چون بسمت راس رسد منعدم شود و تقدیر ظل باجزای مقیاس کنند
ظل اول بشصت جزو تقسیم کنند وانرا استینی خوانند و مقیاس ظل دوم را گاه بدوازده قسم نیز کنند وانرا اصابع
گویند و گاه بهفت قسم نیز کنند وانرا اقدام گویند و چون ظل دوم منعدم شود باقصی غایت کوتاهی رسد وانرا
فی الزوال گویند اول وقت ظهر باشد و اول وقت عصر نزد امام شافعی و صاحبین انگاه بود که ظل حادث شود
یا زیاده شود بر فی الزوال بقدر قامت مقیاس و بضعف قامت مقیاس نزد امام ابو حنیفه رحه

باب یازدهم

در معرفت خط نصف النهار و سمت قبله زمینی را هموار کنند بر وجهی که اگر آب در میان وی بریزند
از همه جوانب برابر سیلان کند و برای تسویه زمین آلتی سازند مثلث متساوی الساقین و بر منتصف
قاعده او نشانی کنند و از راس مثلث شاقولی در آویزند و سطح زمین را چنان سازند که مثلث را
بهر طرف که گردانند شاقول بر آن نشان آید پس دایره بر زمین کنند و بر مرکز دایره مقیاس ظل نصب
کنند و طریق آنست که مقیاس را مخروط مستوی قایم سازند و بر مرکز دایره رسم کنند مساوی قاعده مقیاس
و مقیاس را چنان نصب کنند که قاعده مقیاس بر این دایره تمام منطبق شود و محیط و مدخل ظل این دایره نشان
کنند و قوسی را که در میان هر دو نشان است تنصیف کنند و از مرکز بمنتصف خطی اخراج کنند آن خط نصف النهار
باشد و چون خطی دیگر بر وی عمود کنند خط اعتدال باشد و لازم دایره مذکوره بدین دو خط بچهار ربع شود و هر ربعی
این دایره را بنود قسم متساوی کنند و این دایره را دایره هندیه گویند
و صورتش اینست اما جهت معرفت سمت قبله و آن نقطه تقاطع باشد
میان افق بلد و مسامته که سمت راس مکه گذرد و خطی که از مرکز
افق بدین نقطه گذرد خط سمت قبله بود و گوییم اگر بلد با مکه موافق

باشد در طول سمت قبله نقطه جنوب باشد اگر عرض بلد زیاده از عرض مکه باشد و الا نقطه شمال بود و اگر طول موافق

باشد تفاوت ما بین الطولین را اگر باشد درجه را ساعت گیریم و آنچه کم از یک درجه باشد هر درجه چهار

دقیقه ساعت گیریم و آنچه برآید از ساعات و دقایق نگاه داریم آنگاه روزی را رصد کنیم که آفتاب در آن روز در

جوزا باشد با هشت و سیوم درجه سرطان تحویل کند پس در آن روز چون از نیم روز بمقدار ساعات و دقایق

و دقایق که نگاه داشته ایم بگذرد ظل مقیاس خط سمت قبله بود و اگر طول بلد بیشتر از مکه باشد و الا پیش

از نیم روز بمقدار ساعات و دقایق مذکوره ظل مقیاس خط سمت قبله بود و قبله در خلاف جهت ظل باشد

خاتمه در معرفت ابعاد و اجرام برصد و حساب معلوم کرده اند که دور زمین یعنی محیط عظیمه که بر زمین فرض کنند

هشت هزار فرسخ است هر فرسخ سه میل هر میلی سه هزار گز هر گزی بیست و دو اصبع هر اصبعی مقدار عرض

شش جو معتدل و عرض هر جو مقدار شش تار موی یال اسب و قطر زمین دو هزار و چهارصد و چهل و پنج فرسخ

است و مساحت روی زمین سی و چهار بار هزار و سیصد و بیست و سه هزار و سی صد و بیست و شش

است و مساحت مقدار معموره از روی زمین چهار هزار بار هزار و شش صد و هفتاد و سی هزار و هفتصد و

چهل و نه فرسخ است و بعد مقعر فلک قمر از مرکز عالم چهل و یک هزار و نه صد و پنج و شش فرسخ است و بعد محدب

فلک قمر که مقعر فلک عطارد است از مرکز عالم هفتاد و پنج هزار و هفت صد و سه فرسخ است و بعد محدب فلک

عطارد که مقعر فلک زهره است دویست و هفتاد و پنج هزار و سیصد و هشتاد فرسخ است و بعد محدب

فلک زهره که مقعر فلک شمس است هزار بار هزار و هشتصد و چهل و هشت هزار و هشتصد و هشتاد و دو فرسخ

است و بعد محدب فلک شمس که مقعر فلک مریخ است دو هزار بار هزار و بیست و هفت هزار و نهصد و پنجاه و چهار

فرسخ است و بعد محدب فلک مریخ که مقعر فلک مشتری است چهارده هزار و هفتصد و هفتاد و سیصد و هفتاد

و دو فرسخ است و بعد فلک مشتری که مقعر زحل است بیست و سه هزار بار هزار و نهصد و نود و یک هزار و دویست

و پانزده فرسخ است و بعد محدب فلک زحل که مقعر فلک ثوابت است سی و سه هزار بار و پانصد و نه هزار

و صد و هشتاد و هشت فرسخ است و بعد محدب فلک ثوابت که مقعر فلک اعظم است سی و سه هزار بار

هزار و دویست و چهار هزار و ششصد و نه فرسخ است اما بعد محدب فلک اعظم از کثرت بلندیست که

کرده ابعاد آن را کسی نداند همچنین معلوم شده که قطر آفتاب هفده هزار و پانصد و پنجاه و هشت فرسخ است و جرم

...وم سیصد و هشت و شش برابر زمین است و قطر قمر پانصد و ... و یک فرسخ است و جرم وی سدس

و سبع جرم زمین است و قطر زحل چهار ... هزار و صد و شصت و نیم است و جرم وی پانصد و هشتاد

[illegible] برابر زمین است و قطر مشتری چهارده هزار و پانصد و نود و پنج فرسخ است و جرم او صد و

...اد برابر زمین است و قطر مریخ سه هزار و هفتصد و نود و پنج فرسخ است و جرم وی

...سه برابر زمین است و قطر زهره هفتصد و شصت فرسخ است و جرم او مقدار ثلث و ربع زمین

است و قطر عطارد صد و نه فرسخ است و جرم او یک جزو از دو هزار هفتصد و شصت و ...

زمین است و اصغر ثوابت مرصوده بیست و سه برابر زمین است والله اعلم بالصواب

[illegible] الابواب ه ه